

تاريخ

الحركات القومية

يقظة القوميات الأوربية

الجزء الثالث

الوحدات القومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين جاطوم

رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق

دار الفكر الحديث، لبنان

الطبعة الأولى
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

إلى

جامعي الشمال ولامبي الشعث

بناء الوحدة القومية

العز والخلود

الحركات القومية الأوربية
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

القسم الأول

الوحدات القومية

المقدمة

تمت العاطفة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بالرغم من اخفاق الحركات القومية في ١٨٤٨ ، وايدت القوميات بقوى نشيطة حية ، وساعدت على تقوية عاطفة التضامن بين أعضاء الأمة الواحدة . ولقد وضحت هذه القوة بتأثير بعض الأوساط الفكرية التي حاولت أن تحيي ذكريات الشعب التاريخية وان تري هذا الشعب بأن له في الماضي وجدانا قومياً نشيطاً ، وانه يجب بالتالي إظهار هذه الارادة القومية في الحاضر . وتمت هذه القوة أيضاً بتأثير الصحافة اليومية . ولا شك في أن نمو الصحف لعب دوراً كبيراً في نمو العاطفة القومية لأن الجرائد وضعت الأفكار ، التي طرحتها الأوساط الفكرية ، في متناول الشعوب ، وجعلتها تفكر في مصيرها القومي .

وكلما قويت عاطفة التضامن أوجدت عند معظم الشعوب عاطفة حية في الشرف القومي ، ومعنى واضحاً للمصير القومي ، وفي الوقت ذاته رغبة في توكيد خصائص المزاج القومي في نظر الأجنبي .

بدأ نمو هذه العاطفة القومية في منتصف القرن التاسع عشر وتمثل بحركتين : من جهة ، حركة متجهة نحو المركز ، ومن جهة أخرى ، حركة منبعثة عن المركز .

لقد دفعت الحركة الأولى شعوب القومية الواحدة التابعة لدول مختلفة ، الى الاتحاد في دولة واحدة ، كما في تشكل الوحدات القومية .

وكان من نتيجتها اقامة دوله واحده قوية مقام تجزئة السيادة التي ترى في بعض مناطق اوربة .

ودفعت الحركة الثانية ، أي الحركة المنبعثة عن المركز ، الشعوب الخاضعة لسيطرة خارجية ، الى التحرر من هذه السيطرة . وهذه قضية الاقليات القومية .

وهاتان الظاهرتان نراهما باستمرار في تاريخ الحركات القومية .

المظهر الأول . - كان للمظهر الأول أي تشكيل الوحدات القومية دور مسيطر في الفترة الواقعة بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ . فقد وجدت ولاشك في بعض أجزاء اوربة حركات أقليات قومية ، ولكنها كانت قليلة الأهمية ، لأن حركة تشكيل الوحدات القومية كانت طاغية . ولا حاجة بنا لجهد كبير لفهم ما يمثل في تاريخ اوربة ، تشكيل الوحدة الألمانية وتشكيل الوحدة الإيطالية ، ولكنها لم تتحققا بشكل واحد : ففي تشكيل الوحدة الألمانية ، لم تزل كل السلالات التي كانت على رأس الدول . بل توضع فوق السلالات الموجودة سلطة عليا وهي السلطنة الامبراطورية الألمانية وتشكلت الدولة الاتحادية الألمانية . وفي ايطاليا ، على العكس ، زالت السلالات الواحدة بعد الأخرى ، وتأسست المملكة الإيطالية بشكل وحدة . ولكن الأهمية الدولية لكل من هاتين الدولتين كانت متماثلة بشكل محسوس : وهي انشاء دول كبرى في مناطق أوربية كانت تسودها التجزئة الأرضية . ومن الواضح ان هذا الحادث كان من طبيعته أن يغير توازن القوى في أوربة بصورة عميقة .

المظهر الثاني . - وهو قضية الاقليات القومية . فقد كانت دورها مسيطراً بعد ١٨٧٠ ، وظهرت في مناطق متعددة من أوربة حتى عام

١٩١٤ وما بعدها . ففي الدول « غير القومية » ، أي الدول التي تضم شعوباً مختلفة من حيث اللغة والدين والتقاليد ، أخذت هذه الشعوب اللامتناسية تشعر بالتدريج بالاختلافات التي تفصل فيما بينها ، حتى ان بعض جماعات هذه الشعوب ارادت أن تستعيد حريتها ونموها الثقافي ونموها السياسي . وقد أثارت وغذت هذه اليقظة الشعور القومي عند هذه الشعوب ، على يد قليل من الناس ، وهم المفكرون دوماً ، من اساتذة وكتاب وكنسيين . فقد شجع هؤلاء الرجال الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها على الحفاظ على فرديتها والاستمرار بالتكلم بلغتها ، والتمسك بتقاليدها . بالرغم من أن هذه اللغة وهذه التقاليد كانت تختلف عن لغة وتقاليد الوسط الذي تعيش فيه هذه الشعوب . وكانت نتيجة الدعاية التي قامت في الاقليات القومية نضال يومي بين الاقليات القومية وحكومة الدولة التي يعيشون فيها : كالنضال في القضية المدرسية : ففي أي لغة يجب أن يكون التعليم ؟ ونضال في المحاكم : ففي أي لغة يمكن التعبير أمام المحاكم ؟ ونضال في تدارك الموظفين : فهل يلزم الموظفون بمعرفة لغة الشعب الذين هم مكلفون بادارته أو يكفي بمعرفة اللغة الرسمية للدولة التي هم عمالها . وهذا النضال اليومي القائم على حوادث صغيرة ، ومنازعات صغيرة غدى حالة جزع دائم في بعض مناطق أوربة ، حتى توصلت شعوب الاقليات بالتدريج الى المطالبة باستقلالها الذاتي بل واستقلالها التام الناجز ، ويقصد بالاستقلال الذاتي الحق بأن تسن قوانينها بنفسها ، أي السلطة ، على الأقل ، في بعض القضايا ، بأعداد تشريعها الخاص في مجالس منتخبة . ويقصد بالاستقلال الحالة التي لاكتفي فيها هذه الشعوب بطلب حرية أعظم من النمو السياسي ، بل تريد الانفصال عن الدولة التي عاشت في ظلها حتى الآن .

إذا ألقينا نظرة على خارطة أوربة استطعنا أن نعين بسرعة المناطق التي توضع فيها قضايا من هذا النوع . وإذا اقتصرنا على أوربة الغربية وجدنا قضية الاقليات القومية في **أيرلندة** ، في **الالزاس** - **لورين** في الدور ١٨٧١ - ١٩١٤ . ونجد أيضاً قضايا مشابهة ، وإن كانت أقل أهمية ، في **اسبانيا** حيث نجد « **نزعة استقلال ذاتي** » وحتى في بعض الاوقات **نزعة انفصالية** ، في **كانا لونيا** ، و**نزعة استقلال ذاتي** عند **البشكنس** (**الباسك**) **الاسبان** . ونرى قضايا من هذا النوع في البلاد **الاسكاندينافية** : قضية **الدانماركيين** في **شازفيغ** الذين ادجوا في **الامبراطورية الألمانية** وأخذوا يطالبون بالانفصال ، وأيضاً قضية قومية يفكر بها قليلاً ، وهي الانفصال الذي حدث في ١٩٠٥ بين **النورفيج** و**السويد** .

وأخيراً يوجد نوع آخر من القضايا تختلف قليلاً عن التي ذكرناها آنفاً وهي قضية القوميات في **باجيكا** : **الفلامانديون** من جهة ، و**الفالون** من جهة أخرى . والاصل في هذه الحركة ، هو أن **الفلاماندين** الذين كانوا يتقدمون بطاليتهم الى الحكومة **البليجيكية** ، لا يؤلفون أقلية في البلاد ، بل ، بالعكس ، يؤلفون الاكثية ؛ ولكنهم يصرون بأن الحكومة **البليجيكية** لاتعطي اللغة **الفلاماندية** والشعب **الفلاماندي** المكانة التي يستحقانها في الادارة وفي الحكم .

هذه هي بعض القضايا التي وضعت في البلاد التي تهمننا مباشرة . ولكن ينبغي ألا ننسى قضية قوميات **النمسا** - **هونغاريا** ، وفي أوربة الشرقية ، القضية **البولونية** والقضية **الفانلادية** ؛ وفي **البلقان** ، قضية **ماكدونيا** . وقد نشر رجل عظيم الخبرة في القضايا الدولية وهو **نيقولا بوليتيس** مقالاً قدر فيه عدد الأوربيين الذين يمكن أن يعتبروا في عام

١٩١٤ أقليات قومية ، ب ٦٠ مليوناً ، أي شعوباً غير راضية عن تبعيتها لدولة غريبة عنها وتريد الانفصال ، أو على الأقل ، تريد الحصول في داخلها على الاستقلال الذاتي . ونرى من ذلك أن نسبة هذه الأقليات عظيمة أي ان ١٣ إلى ١٤ ٪ من سكان أوربة في عام ١٩١٤ كان يعيش في هذه الظروف . وفي ذلك ما يرينا أهمية القضية .

لقد كان لقضية الأقليات القومية تأثير غير منازع على السياسة الدولية . وذلك لعدة أسباب :

أولاً ، لأنها أضعفت الوضع الدولي لبعض الدول ، مثل النمسا - هونغاريا ، ولاحظ هذا الحادث وزراء الخارجية في الدولة النمساوية - الهونغارية : فقد كانت النمسا - هونغاريا تشعر بمشقة وعناء عندما تريد أن تسلك سياسة خارجية قوية لأن هذه السياسة لا تحظى برضى جميع شعوب النمسا - هونغاريا ، لاسيما وأن هذه الشعوب كانت لها تطلعات مختلفة وعاطفة قومية مختلفة . وان دولة في هذه الظروف ، دولة لا تشعر بحكومتها بأن وراءها شعباً متجانساً متلاحماً مستعداً لدعمها في حالة أزمة ، إن دولة من هذا النوع ترى نفسها متصاغرة في خلافاتها الدولية . وهذا مثل آخر نأخذه من القضية البولونية وما مثله بالنسبة إلى سياسة روسيا الخارجية في القرن التاسع عشر : ففي حالة أزمة دولية ، كان قيصر روسيا مضطراً دوماً الى أن يتساءل : وإذا قمت بالحرب فماذا يجري في بولونيا الروسية ؟ هل سيكون بولونيو الامبراطورية الروسية أوفياء مخلصين أو انهم يفيدون من الوضع للقيام بحركة ثورية ؟ ولا شك في أن هذا الاعتبار كان يثقل باستمرار على السياسة الخارجية الروسية . وكذلك كانت القضية الايرلندية تثقل باستمرار ، بين ١٨٧١ و ١٩١٤ ، على سياسة بريطانيا ، العظمى الخارجية : ففي ١٨٨٧ ، عند التهديد بوقوع خلاف فرنسي -

الماني ، كانت الحكومة الانكليزية أكثر حذراً بما كانت عليه في العادة . وكانت أكثر رغبة في تجنب نزاع دولي ، لأن قضية ايرلنده كانت تشغلها كثيراً . وإذا تأملنا في أوراق اللورد سالزبوري المنشورة نرى الدليل على هذا القلق : فقد كتب : « إن المصاعب الكبرى التي نواجهها الآن في ايرلنده لا تمكننا من أن نسمع لأنفسنا القيام بسياسة خارجية جريئة على القارة » . وفي تموز ١٩١٤ أيضاً ، عندما ظهر في الأفق السياسي منظور الحرب الأوروبية ، أي في ٢٣ تموز ١٩١٤ ، كانت القضية الايرلندية خطيرة في نظر الانكليز . وإذا قرأنا ذكريات ونستون تشرشل عن الحرب العالمية الاولى ، التي لعب فيها دوراً هاماً ، نرى قصة مجلس الوزراء الذي عقد جلسته في لندن في ٢٤ تموز ١٩١٤ وفيها يروي ونستون تشرشل ، أن النقاش قام بين الوزراء في قضية ايرلنده ، حتى انه رسم مصور لكونتيات ايرلنده ووضع على الجدار ليتمكن جميع الوزراء من متابعة مختلف مظاهر القضية . وفي هذا النقاش عرضت على الوزير الأول البرقيات التي تبين خطورة الحالة في اوروبا ، وتنبئ بانذار النمسا - هونغاريا إلى صربيا . وتري قصة ونستون تشرشل ، بشكل يلفت النظر جداً ، كيف أن الوزراء يشعرون بعناء عندما يريدون رفع أعينهم عن مصور ايرلنده لينتقلوا إلى حوادث أخطر بكثير جرت بين النمسا - هونغاريا وصربيا . وظلت قضية ايرلنده مهيمنة على الأفكار . وفي هذه الحالة نرى أن قضية الأقليات القومية تؤثر مباشرة على السياسة الخارجية .

ثانياً ، لقد كان من طبيعة قضية القوميات أن تثير المنازعات بين الدول . لناخذ حالة النمسا - هونغاريا وايطاليا : فعلى الأرض النمساوية - الهونغارية نجد شعوباً ايطالية « أقليات قومية » ، توجد الارتباط بالملكة

الايطالية . فاذا دعمت الحكومة الايطالية مطالبهم وقعت في خلاف مع النمسا - هونغاريا . ولذلك كان لقضية القوميات أهمية عظمى في القضية البلقانية ، في قضية البوسنة والهرسك .

ثالثاً ، تستطيع قضية الأقليات القومية أخيراً أن تغير توازن القوى تغييراً عميقاً إذا قويت الحركة وأصبحت قادرة على تقويض الدولة . وهذه حال حركة الأقليات القومية في دولة النمسا - هونغاريا التي أصبحت على شفا الانهيار . ويجب لا ننسى أن السفارات الأوروبية أدخلت منذ ١٨٩٠ - ١٨٩٥ في حساباتها امكان تداعي النمسا - هونغاريا . وفي ذلك ما يدل على منظور قطيعة خطيرة جداً في التوازن الأوربي .

ومن هنا تظهر لنا أهمية قضية الأقليات القومية في العلاقات بين الدول ، وكيف كانت هذه القضية عنصر شغب واضطراب في العلاقات الدولية .

وفي عرضنا لمرحلي القضية : تشكل الوحدات القومية من جهة ، وقضية الأقليات القومية من جهة أخرى ، نريد أن ندرس الحركات القومية أي اننا سنحاول أن نفهم تيارات الرأي العام . ولكن محاولة إعادة بناء تيار الرأي العام ، إنما هي بالنسبة للمؤرخ عمل غير يقيني .

وهذا ما يجعلنا نصرح نحن المؤرخين الذين نعمل على حركات الرأي بأننا سنخضع في أكثر الاحتمالات . ومع هذا يجب أن نحاول أن نرى مطالب الشعوب ، وتنظيم حركات الرأي والمقاومة التي لاقتها ، كما يجب علينا أيضاً أن نفحص الانعكاسات السياسية لحركات الرأي هذه : انعكاسات السياسة الداخلية ، أي الانعكاسات التي تحدث في نطاق دولة ؛ وانعكاسات

السياسة الدولية . والخطة التي نريد اتباعها في دراستنا هي الآتية : ففي القسم الأول ندرس تشكل الوحدات القومية الكبرى أي الحركة القومية الألمانية والحركة القومية الإيطالية ، ولا نتابع القضية حتى تشكل الامبراطورية الألمانية ، وتأسيس المملكة الإيطالية فحسب ، وإنما نلاحظ أيضاً نمى الحالة بعد هذين الحادتين . وفي القسم الثاني ندرس قضية الأقليات القومية في اوروبا الغربية والوسطى أي قضية ايرلنده ، وقضية الالزاس - لورين ، وقضية القوميات في البلاد الاسكاندينافية اي قضية شلزنبرغ والنورفيج ، والقضية الفلاماندية ، وأخيراً القضية الكاتالانية . وفي الختام نعطي لمحة مقتضبة عن الدور الذي لعبته قضايا القوميات أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

البقطة القومية في ١٨٥٩

لقد رأينا كيف تمثلت القضية الألمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر : فبموجب معاهدات ١٨١٥ وميثاق الكونفدراسيون الجرمانى ، الذي أدخل في هذه المعاهدات ، شكلت الدول الألمانية ، وعددها ٣٨ دولة ، كونفدراسيون دول . وكانت القضية المعروضة على بساط البحث معرفة ما إذا كان من الممكن أن يبقى هذا الكونفدراسيون أو أن تحل محله دولة ألمانية واحدة : ففي النظام الذي وضع عام ١٨١٥ حافظت دول الكونفدراسيون الجرمانى الثمانى والثلاثون على سيادتها ، وشكلت عصبة دائمة ، نوعاً من عصبة أمم . وألفت ، لدراسة قضاياها العامة ، هيئة مركزية تسمى الديياط . وكان هذا الديياط مجلس «مندوبين ذوي صلاحيات واسعة» ، مجلس مندوبين عن الحكومات . وعندما كان الديياط يتخذ قراراً ، وما كان ليتخذ قرارات هامة إلا بأجماع الأصوات ، فإن هذا القرار لا ينفذ إلا إذا قبلت كل دولة من الدول الثمانى والثلاثين الألمانية أن تنفذ هذا القرار .

ولم تكن المصالح الجماعية للدول الألمانية محمية حقاً في نظام هذا الكونفدراسيون الجرمانى . فمن ذلك أن هذا الكونفدراسيون لم يستطع

أن يعد جيشاً ألمانيا ، وإنما استطاع وبكثير من العناء ، أن ينشيء بعض الحصون الاتحادية . ولذا توطد الرأي في ألمانيا بأن النظام الموضوع عام ١٨١٥ غير قادر على أن يؤمن للدول الألمانية وضعاً كافياً على الصعيد الدولي .

في عام ١٨٤٨ ، قامت محاولة لتحويل هذا النظام وإقامة الوحدة الألمانية . وأدت هذه المحاولة ، على الورق ، الى التصويت على دستور ينص على أن تشكل الدول الألمانية ، عدا النمسا ، امبراطورية . ويجب أن تكون هذه الامبراطورية اتحادية أي يجب أن تحافظ كل دولة فيها على سيادتها في بعض القضايا : ولكن هذه الدول ، في القضايا المتعلقة بالدفاع القومي والسياسة الخارجية والجيش والجمارك وبالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالنقل ، تحول سيادتها الى الحكومة المشتركة ، حكومة الامبراطورية الألمانية .

وصوت المجلس القومي الألماني في فرنكفورت على مشروع الدستور في بداية عام ١٨٤٩ ، وانتهى باخفاق تام ، لأن ملك بروسيا ، الذي قدم إليه تاج الامبراطورية الألمانية ، رفض هذا التاج وحاول ان يتناول القضية بشكل آخر ويؤلف اتحاد دول ألمانية تحت إدارته . ولكن الحكومة النمساوية أخرجت بروسيا لابداء رأيها فاضطرت أن تتخلى ، في آخر ١٨٥٠ ، عن خطتها في الوحدة الألمانية . وهذا ما سميناه « تراجع اولمütz » . ونذكر هذه المقدمات لأنها ضرورية لفهم ما نريد إيضاحه من حوادث آتية .

لقد وضعت غداة «تراجع اولمütz» ، قضية وهي : هل من الممكن أن محاولة الوحدة، التي تمت في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ وأخفقت أن تتناول بنفس

الشكل أو بشكل آخر . وسنرى أولاً كيف كانت حالة ألمانيا بعد ١٨٥٠ ومن ثم كيف ظهرت ، في العام ١٨٥٩ « يقظة قومية » أي حركة رأي عام جديدة لصالح الوحدة الألمانية .

١ - تمير الكونفدراسيون الجرمانى غداة ١٨٥٠

لقد نظر الى هذه القضية من وجهتي نظر : من وجهة النظر السياسية ومن وجهة النظر الاقتصادية .

من وجهة النظر السياسية ، تقرر في اولئذ تمير الكونفدراسيون الجرمانى ، على ان ينعقد مؤتمر للأمرء لهذه الغاية في درسدن في شهر كانون الأول ١٨٥٠ . ولكن هل يعاد انشاء الكونفدراسيون بالضبط وبنفس الشكل الذي كان عليه قبل ثورة ١٨٤٨ أو يحاول تبديل نظامه ؟ ومن وجهة النظر الاقتصادية ، انشأت بروسيا منذ ١٨٣٤ الاتحاد الجمركى « التسولفراين » بين معظم الدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، ولكن النمسا كانت ترى قبل ١٨٤٨ الخطر الذي يمثله الاتحاد الجمركى بالنسبة لها ، وحاولت أن تدخل فيه ، فهل سيوسع الاتحاد الجمركى حتى يشمل النمسا ؟ وفي أي الشروط توضع هذه القضايا ؟ اذا سلمنا بالانظمة السياسية التي ادى اليها « العهد الرجعي » ، بعد اخفاق الحركة الثورية في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، وجدنا أن الرأي العام ، الذي كانت قوة كبرى للحركة وحدوية في ١٨٤٨ ، لم يكن لديه أي وسيلة عمل .

في النمسا ، لا يوجد نظام دستوري ، والنظام ، الذي أعد أثناء الثورة في ١٨٤٩ ، لم يطبق . والنظام ، الذي وجد في النمسا وبجافظ عليه حتى ١٨٥٩ ، كان يسمى « نظام باش » ، باسم وزير الداخلية ، ثم رئيس

مجلس الوزراء النمساوي في ذلك العصر ، وكان يمتاز بفقدان أي هيئة تمثيلية ، لأن مجلس الدولة النمساوي كان يسميه الامبراطور عوضاً عن أن يكون منتخباً . ومن جهة ثانية ، كما يمتاز بفقدان كل حرية صحافة وكل حرية في مظاهرات الرأي : لقد كان نظام باش نظام ضغط وقهر وارهاق ، نظام رقابة ضابطة .

في بروسيا ، ان الدستور ، الذي صوت عليه في كانون الأول ١٨٤٨ أثناء الثورة ، عدل عام ١٨٥٠ ، وأوجد نظام دستوري . ولكن رئيس مجلس الوزراء ، هانتويفل كان ضيق الفكر ، ولم يفهم إلا النظام التسلطي الاستبدادي ، ولذا طرد الموظفين الأحرار وضيق ، مما يمكن ، الحريات العامة . وكانت الرقابة البوليسية تسري حتى على المراسلات والحياة الخاصة .

وفي الدول الألمانية الأخرى ، باستثناء بافاريا ، الغيت الاصلاحات الليبرالية التي منحت أثناء الثورة عام ١٨٤٨ . أما الهيئة المركزية في الكونفدراسيون ، أي دباط فرنكفورت ، فقد قرر ، في شهر آب ١٨٥١ ، أن يشكل لجنة تكلف بمراقبة السياسة الداخلية في الدول الألمانية . وسميت هذه اللجنة « اللجنة الرجعية » أي « لجنة رد الفعل الرجعي » ، وكان يراد منها اجبار الدول على أن تحذف عندها جميع القوانين التي من طبيعتها ، حسب تعبير الدباط ، « تعكير النظام العام » . كما تقرر أن الدباط ، في حالة اضطرابات داخلية في دولة ألمانية ، يستطيع أن يرسل مفوضين من قبل الكونفدراسيون ليعيد الأمن إلى نصابه ويوطد النظام .

وفي هذه الظروف كانت قضايا الانشاء (التعمير) متعلقة بالحكومات فقط ، لأن حركات الرأي العام لم تكن لها واسطة للظهور .

العمران السيامي. - في كانون الأول ١٨٥٠ كان على مؤتمر الأمراء الألمان أن ينعقد في درسدن لدراسة « تعمير » الكونفدراسيون . وقد عقد هذا المؤتمر جلساته في درسدن من كانون الأول ١٨٥٠ إلى أيار ١٨٥١ . ووجد نفسه أمام مشروع نمساوي وضعه الأمير سفارتزانبيرغ ، رئيس مجلس وزراء النمسا . وكان هذا المشروع يهدف إلى إدخال الامبراطورية النمساوية كلها في الكونفدراسيون الجرمانى ، مع أن معاهدات ١٨١٥ نصت على أن البلاد الألمانية وحدها والبلاد التشيكية يجب أن تتبع الكونفدراسيون ، على حين أن كل القسم الهونغارى في الامبراطورية ، على العكس ، يجب ألا يؤلف جزءاً من الكونفدراسيون . وأرادت النمسا أن تضع على رأس هذا الكونفدراسيون الجديد « ديركتوار » مؤلفاً من خمسة أعضاء وأن يكون رئيس هذا الديركتوار مندوب النمسا .

إلا أن مشروع سفارتزانبيرغ أخفق ، لأن الدول الألمانية «الوسطى» وقفت ضد مبدأ الديركتوار ، ولأن بروسيا ، من جهتها ، قررت عدم دخول الامبراطورية النمساوية بأكملها في الكونفدراسيون . وبعد شهر من المناقشات العابثة لم ينته مؤتمر درسدن إلى شيء . ولذا لزم الرجوع إلى الحالة التي وجدت قبل الثورة ، أي ان الديايط الجرمانى اعيد توطيده في نفس الشروط السابقة . وظل الكونفدراسيون الجرمانى أيضاً عاجزاً كما كان في السابق .

والتجديد الوحيد بالنسبة للنظام السابق لعام ١٨٤٧ كان توقيع بروسيا والنمسا على معاهدة تحالف ، في ١٦ أيار ١٨٥١ . وبموجب هذا الصك تتكافل كل من بروسيا والنمسا اراضيها ، سواء ألفت هذه الأراضي جزءاً من « البند » أي ، الكونفدراسيون الجرمانى ، أو لم تؤلف جزءاً منه .

ولكن هذه المعاهدة لم تبق سارية المفعول إلا مدة ثلاثة أعوام ولم تجدد في العام ١٨٥٤ .

ومن الوجهة السياسية لم يعط مؤتمر درسدن أي حل ، على حين أن الرأي العام الألماني كان ينتظر منه شيئاً آخر . وبعد الحوادث الثورية في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ لم يفكر أحد بأنه سيرجع بكل بساطة إلى الحالة التي كانت في ١٨٤٧ .

وظلت المنافسة قائمة ، بين بروسيا والنمسا ، في داخل الديباط وفي هذا الدور نفسه ، بين ١٨٥٢ و ١٨٥٩ ، أصبحت هذه المنافسة مكشوفة ، وفسحت مجالاً لمنازعات شخصية بين رئيس الديباط الذي كان ممثلاً للنمسا ، الكونت تون ، وممثل بروسيا ، بسمارك ، وكانت هذه بداية حياة بسمارك الدبلوماسية . كان الكونت تون يريد الحفاظ على تفوق النمسا في الكونفدراسيون ، وكان مناصراً للسلام ، ولكنه كان يحرص بشدة على بقاء الامتيازات النمساوية . أما بسمارك ، رغم أنه شاب ، وكان عمره ٣٦ عاماً ، فكان يمارس ، بفضل قوة شخصيته ، نفوذاً قوياً جداً في الديباط وفي الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنه لم يكن لديه في تلك الآونة أي أحكام مسبقة ضد النمسا ، بل كان متعاطفاً ، في ١٨٥٠ ، مع « تراجع اولماتز » . وكان يرى بأن الحكومة البروسية أحسنت في تخليها أمام النمسا وعدم قيامها بالحرب . ولكنه ، أثناء اقامته في ديباط فرنكفورت ، أدرك بأن النزاع بين النمسا وبروسيا محتوم : وجعل حياة رئيس الديباط قاسية ، محاولاً أن يظهر ، في كل مناسبة ، أن بروسيا مساوية للنمسا .

ولم يكن من هذا التنافس بين بروسيا والنمسا إلا نتيجة واحدة :

وهي شل البرلمانات تماماً . ولنضرب على ذلك مثلاً جرى بالضبط عام ١٨٥٢ في قضية متميزة وهي قضية الاسطول الحربي : ففي عام ١٨٤٨ ، لم يكن للكونفدراسيون الجرمانى اسطول . ولا عجب في ذلك ، لأنه لم يكن له جيش أيضاً . وأثناء ثورة ١٨٤٨ ومحاولة الوحدة الألمانية انشأت الحكومة المؤقتة الألمانية اسطولاً حربياً صغيراً بسبب الحرب ضد الدانيمارك . وكانت من اللازم الحفاظ عليه والعناية به . غير أن الديباط لم يتوصل إلى الاتفاق على الشكل الذي يمكن به دفع تكاليف العناية بالسفن ، لأن الدول الألمانية الجنوبية ، التي ليس لها سواحل ، لم تكن لنتم مطلقاً بهذا الاسطول . هذا ولما كان الاجماع لازماً لاتخاذ قرار ، لم يتعين أي حل . وأخيراً ، بيع الاسطول الحربي الصغير بكل بساطة بالمزاد العلني . وهذا دليل على أن الكونفدراسيون الجرمانى والديباط ، الذي كان هيئته المركزية ، كانا عاجزين عن تحقيق أي شيء . وبالأجمال ، عاد الكونفدراسيون الجرمانى فسقط في الروتين القديم : وذلك لأن الدول الألمانية ظلت منقسمة ، ولأن الديباط بقي عاجزاً أيضاً في الأعوام ١٨٥٢ و ١٨٥٤ و ١٨٥٦ كما كان قبل ١٨٤٨ .

العموان الاقتصادي . - كانت القضية المطروحة معرفة ما إذا كان التنظيم الاقتصادي الألماني سيبقى بالشكل الذي أخذه قبل عام ١٨٤٨ . وكان هذا التنظيم الاقتصادي يمتاز بوجود الاتحاد الجمركي (التسولفراين) ، وهو الاتحاد الذي شكل بين الدول الألمانية ، تحت ادارة بروسيا ، ولم تدخله النمسا . واستطاعت بروسيا ، في العام ١٨٥١ ، أن تتم تنظيم الاتحاد الجمركي : فمن ذلك أن هانوفر ، إحدى الدول الهامة في ألمانيا الشمالية ، بعد أن لم تكن حتى الآن داخلة في الاتحاد الجمركي ، قبلت الاشتراك به .

وهكذا استمرت السياسة البروسية في نموها في الطرق المألوفة .
وبذلت الحكومة النمساوية جهداً كبيراً للحصول على دخول النمسا
في التسولفراين ، وتم هذا الجهد بخاصة بتوجيه وزير التجارة النمساوي .

وقد أدركت الحكومة النمساوية أن وجود التسولفراين خطراً عليها
لا من الوجهة الاقتصادية فحسب ، بل أيضاً من الوجهة السياسية . فإذا
اعتادت الدول الألمانية أن تعالج القضايا الاقتصادية تحت إدارة بروسيا ،
فمن المؤكد أنها تستطيع بسرعة قليلة أو كثيرة أن تتوصل أيضاً الى
معالجة القضايا السياسية تحت ادارتها . ولذا طلبت حكومة فينا ، في
شهر تشرين الثاني ١٨٥١ ، اصلاحاً كاملاً للنظام الجمركي الألماني : فمن ذلك أن
سفارتزانبيرغ ، الذي مازال رئيساً لمجلس الوزراء النمساوي في ذلك
الحين ، ومات بعد قليل ، دعا جميع الدول الألمانية الى « مؤتمر جمركي ،
يعقد في فينا . وكان يراد من هذا المؤتمر ان يدرس ابرام معاهدة
تجارية بين النمسا والتسولفراين ، بل وإبرام اتحاد جمركي بين النمسا والدول
التي تجمعت تحت ادارة بروسيا .

رفضت بروسيا أن تسهم في مؤتمر فينا ودعت الدول المشتركة
بالتسولفراين الى عقد مؤتمر آخر . وهكذا وجدت ال ٣٦ دولة ألمانية نفسها أمام
دعوتين : دعوة من بروسيا تقترح عليها تجديد التسولفراين ، ودعوة من
النمسا تقترح إنشاء اتحاد جمركي جديد على أن يشمل الامبراطورية النمساوية .
وقد قبلت دول الجنوب : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكهري ،
وبعض دول من ألمانيا الوسطى ، بملكة ساكس ، مثلاً ، أن تشخص
الى اجتماع فينا . اعلنت الحكومة البروسية ، في ٢٧ ايلول ١٨٥٢ ،
بأنها لا تقبل بتجديد التسولفراين مع الدول التي تقبل الاقتراحات النمساوية .

ولذا كانت الدول الألمانية مضطرة أن تجيب وتختار : فاذا قبلت اقتراحات النمسا ، قررت بروسيا طردها من التسولفراين ، والواقع أن الأوساط الاقتصادية في ألمانيا الجنوبية كانت قلقة جداً ، ورأت أن قطيعة التسولفراين ستكون نكبة عليها ، وأخيراً ردت الاقتراحات النمساوية . وانتهت الأزمة بجل تسوية : وذلك بأن قبلت بروسيا فقط ، في شهر شباط ١٨٥٣ ، بابرام معاهدة تجارية مساوية - بروسية ، ولكنها رفضت بصراحة دخول النمسا في التسولفراين .

وهكذا تصور ألمان الجنوب قطيعة التسولفراين ، بل والتهديد البسيط بهذه القطيعة ، نائبة . ولذا كانت بروسيا تتصرف ، في الواقع ، بواسطة ضغط اقتصادي يمكن أن تعطيها يقيناً بفرض اوائتها . ولا شك في أن بروسيا ، بعد أن وضعت نفسها ، في التسولفراين ، على رأس الحركة الاقتصادية الألمانية ، قد أمنت لنفسها التفوق في عمل الوحدة الألمانية كله : وقد قال اقتصادي ألماني : « إذا أخذت بروسيا ، بالقوة ، في ١٨٦٦ ، دوراً مهيمناً ، فقد فتحت سلفاً من قبل بتفوقها على الصعيد الاقتصادي ، .

وبالاجمال ، إذا ألقينا نظرة عامة على قضية إعادة إنشاء الكونفدراسيون في ١٨٥١ - ١٨٥٢ ، نرى أن السياسة النمساوية اخفقت : ان النمسا التي حازت ، عند تراجع اولمütz ، نصراً مبيناً على بروسيا ، لم تستطع أن تجن ثمار هذا النصر ، ولم تستطع أن تنجح في ادخال الارض النمساوية بتمامها في الكونفدراسيون الجرمانى ، كما لم تستطع أن تنجح في إدخال النمسا في الاتحاد الجمركي . ولكن ، إذا استطاعت بروسيا أن تقوض الحطط النمساوية ، فان هذا الفوز بقي سلبياً . فقد ظلت المنافسة البروسية - النمساوية تشل كل جهد في اصلاح الكونفدراسيون الجرمانى .

أمام هذه الحالة ، ظهر الرأي الليبرالي ، رأي الرجال ، الذين كانوا ، في العام ١٨٤٨ ، يتمنون الوحدة الألمانية ويحاولون تحقيقها ، فاقداً شجاعته فاتر العزم . ويجب أن نفكر ، لفهم هذا اليأس ، أن كثيراً من زعماء الحركة الثورية لعام ١٨٤٨ ، هاجروا لدى رد الفعل في عام ١٨٥٠ : ذهبوا إلى انكلترا ، وحتى إلى أمريكا ؛ ووجد ما يقارب ٣٠٠.٠٠٠ مهاجر ألماني عام ١٨٥٢ . وغادر أكثر المناضلين في الحركة الثورية ألمانيا . ولذا اختلت أطر هذه الحركة تماماً ، وسحق الرأي الحر ، ولم يصدر عنه رد فعل . ووجدت عاطفة الحزن والنفور ، التي تلت اخفاق الثورة ، تعبيرها في الأدب ، حتى ان تشاؤم شوبنهاور ، هذا التشاؤم الذي ظل حتي الآن غير مفهوم ، قد نجح بعد ١٨٥٠ لأنه كان يتجاوب مع حالة الرأي في ذلك الحين .

ولذا لم يبق إلا ما جأ واحد في ألمانيا ، في وسط هذا اليأس العام الذي منيت به الأفكار الليبرالية والقومية ، وهو بلاط الأمير ارنست ساكس - كوبورغ - غوتا ، الذي كان أخاً للملك بلجيكا ليوبولد وأيضاً الأمير البيوت انكلترا ، زوج الملكة فكتوريا . فقد ضم الأمير ارنست ، في غوتا ، عاصمة أمارته ، عدداً من الكتاب الأحرار المجندين للوحدة الألمانية . وكان هؤلاء الكتاب ينشرون ، في غوتا ، مجلة صغيرة تسمى « رسول الحدود » وظلت ، خلال سبعة أو ثمانية أعوام ، التعبير الوحيد للحركة الوجدانية الألمانية . واستمر هؤلاء الكتاب السياسيون في التعبير عن ايمانهم بمستقبل ألمانيا ، ولكن عملهم لم يكن له كبير أهمية ، وذلك لأن الجمعيات السياسية كانت محرمة في كل الدول الألمانية .

٢ - اليقظة القومية عام ١٩٥٩

بعد سني اليأس ، سني الجبل ، يرى ، في ١٨٥٩ ، ظهور حركة رأي عام . وترجع هذه اليقظة إلى عدة أسباب :

(١) النمو الاقتصادي . - وهو السبب الذي يفكر به قليلاً ولا شك ، لأنه أقل ظهوراً من غيره ، ولكن دوره نافذ وأكيد .

بدأت الصناعة الكبرى الألمانية بالنمو في الدور الواقع بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ . ومن الممكن أن نقول ان الحركة الصناعية الألمانية بدأت منذ هذا التاريخ . فقد بدأت بنمو انتاج الفحم ، ومنذ ١٨٥٠ ، كانت ألمانيا في الصف الثاني في أوربة كمنتج للفحم ، وتأتي مباشرة بعد بريطانيا العظمى . ولا نجهل أن الفحم كان في أساس صناعة القرن التاسع عشر ونمو الصناعات المختلفة : ففي صناعة المنشآت الميكانيكية ، بلغت اليد العاملة بين ١٨٤٨ و ١٨٦٠ الثلاثة أضعاف ؛ وفي الصناعات النسيجية ، ازداد عدد الانوال بمقدار خمسة أضعاف بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ؛ وفي صناعة السكر ، وجد في عام ١٨٤٧ ست وتسعون مصنعاً ؛ وفي ١٨٦٠ ، وجد مائتان وسبع واربعون مصنعاً .

وفي الوقت نفسه حصل تقدم في وسائل النقل : فقد كانت ألمانيا، في العام ١٨٥٠ ، تملك ٦٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ؛ وفي العام ١٨٥٦ كان عندها ١٤٠٠٠ كم ، وفي هذا الحين انشئت شبكة حديدية تصل الدول الألمانية كافة ، على حين أنه لم يكن في العام ١٨٤٨ إلا بعض خطوط حديدية ذات طابع محلي : ففي ١٨٥١ انشيء خط مونيخ - ليزيغ - برلين ؛ وفي ١٨٥٩ خط ألمانيا الجنوبية الكبير في

كولونيا ماراً على طول الراين . وفي هذا الحين أيضاً اقيمت الاتصالات الحديدية مع فرنسا بواسطة فورباخ ومع سويسرا وحتى مع الحدود الروسية . كانت نتيجة هذه الحركة الاقتصادية هامة جداً : أولاً ، لأن سهولة السفر ، التي نتجت عن وجود طرق حديدية ، فتحت أفق الفكر عند الألمان وسمحت بانتشار الصحف بسرعة ؛ ومن جهة ثانية ، ان نمو الانتاج كان يصحبه نمو الطبقة الرأسمالية . وكان هؤلاء الرأسماليون الألمان ، كبار الصناعيين و كبار التجار ، يرغبون بإنشاء دولة ألمانية قوية لتستطيع هذه الدولة الألمانية أن تحمي ، في نظر الاجنبي ، مصالحهم الاقتصادية ، وان تكون قادرة أيضاً على خلق نظام نقدي عام . ولاشك في أن النمو الاقتصادي أوجد ، في بعض الاوساط التجارية والصناعية ، جواً ملائماً لفكرة الوحدة الألمانية .

(٢) الأزمة الدولية عام ١٨٥٩ . - وهي السبب القطعي . فقد وضعت في هذا العصر قضية اللومبارديا - البندقية ، وهذا الاقليم مأهول بالايطاليين ، ولكنه كان تابعاً للإمبراطورية النمساوية ، وكان ملك بيمونت - ساردينيا يحلم بمحاربة النمسا ليخلص اللومبارديين - البندقيين ، حتى ان نابوليون الثالث بعد مقابلة بلومبير قبل بدعم هذه السياسة الساردية . ومنها كانت حرب فرنسا والدولة البيمونتية - الساردية ، ضد امبراطورية النمسا ، هذه الحرب التي كانت ترمي إلى امتلاك لومبارديا والبندقية . وكانت القضية الموضوعة أمام الكونفدراسيون الجرمانى أثناء هذه الأزمة هي الآتية : هل ستقوم الدول الألمانية بمناسبة هذه الحرب باظهار سياسة عامة ؟

ولا نريد الآن أن نتكلم عن قصة هذه الأزمة ، ولكننا نكتفي بأن نأخذ منها ما يهم موضوعنا .

حاولت النمسا ، عندما رأت اقتراب شبح الحرب ، أن تحصل على مساندة الدول الألمانية الأخرى . ومن الواضح أنه كان لها فيها مصلحة كبيرة . وبينما نرى دول جنوب ألمانيا تظهر عطفها على النمسا ، نجد أن بروسيا رفضت أن تزج بنفسها في هذه القضية وأعلنت حيادها .

وبعد أن أخفق الجيش النمساوي اخفاقه الأول ، عادت حكومة فيينا فألحت في طلباتها : حاولت أن تحصل على نجدة بروسيا . وكان ملك بروسيا فريدريك - غليوم الرابع ، منذ ١٨٥٨ ، في حالة صحية لا تسمح له بممارسة سلطته ، وكان الوصي ، أخوه الأمير غليوم ، وهو الذي أصبح فيما بعد الامبراطور غليوم الأول ، يرى أن الحرب الإيطالية أصبحت خطرة ويخشى من أن تقلب فرنسا الوضع الراهن الأرضي ، في اوروبا ، الذي وضعته معاهدات ١٨١٥ . وتصور « وساطة مسلحة » ولكنه لم يشأ القيام بهذه الوساطة في الحال ، لأنه أراد أن يحصل ، مقابل الخدمة التي يقدمها للنمسا ، على تنازلات في القضية الألمانية ، كأن يحصل مثلاً ، على تقسيم رئاسة الديباط بين بروسيا والنمسا . ولذا تحفظ في جوابه .

وبعد أن أخفقت النمسا ، في ماجنتا وفي سولفيرينو ، اصررت الحكومة النمساوية على طلبها أيضاً ، وأرسلت إلى برلين رجلاً عظيماً ، المارشال فيندشغواتز ، ليحاول اقناع الحكومة البروسية ويحملها على مساعدته . ولكن الحكومة البروسية فضلت العمل من جهتها : فقد قررت استنفار ست قطع من الجيش البروسي وحشدتها على الراين ، وتجنيد هذه القطع الست يؤلف خطراً على فرنسا ولكنه ، من جهة ثانية ، لا ينجده النمسا نجدة مباشرة .

وبالتالي ، ان الحرب الفرنسية - النمساوية لعام ١٨٥٩ التي انتهت ، في تموز ١٨٥٩ ، بمقدمات السلام في فيلا فوانسكا ، قد دارت رحاها دون أن تأتي الدول الألمانية لنجدة النمسا . ومع ذلك فان السياسة البروسية خدمت النمسا ، لأن استنفار قطع الجيش البروسي الست على الراين جعل نابوليون الثالث يفكر في أمره ؛ وهذا سبب من جملة الأسباب التي دفعت نابوليون الثالث إلى ابرام مقدمات الصلح . والجدير بالذكر ، في هذه المناسبة الهامة ، أن الدول الألمانية لم تستطع أن تقرر الاتفاق على شيء .

لقد أثارت أزمة ١٨٥٩ الرأي العام في البلاد الألمانية ، لأن كثيراً من الألمان فكروا بأن المانيا بحاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى أن تكون قوة دولية . وقد دلت تجربة حرب ١٨٥٩ على أن الكونفدراسيون الجرمان كان عملياً عاجزاً في السياسة الدولية بسبب اختلاف بروسيا والنمسا . وكان بعض الألمان يتساءلون ما اذا كانت المانيا ، بسبب هذا العجز ، ستصبح مجالاً لتوسع اطماع نابوليون الثالث . وكان الرأي العام يشتهب بنابوليون الثالث لأنه كان يريد تعديل الوضع الراهن الأرضي في اوروبا .

حركة الرأي . - وفي الوقت الذي انتهت فيه حرب ١٨٥٩ شوهدت في المانيا يقظة حركة رأي لصالح الوحدة . فقد تحرك الرأي العام من جديد حول القضايا التي كانت تعالج من قبل في ١٨٤٨ : قضية علاقات بروسيا والنمسا ، قضية مستقبل الدول الألمانية . وكان النقاش يجري لمعرفة ما إذا كانت بروسيا ، أثناء حرب ١٨٥٩ ، قامت بواجبها كدولة المانية ؟ أو ما اذا كان يجب عليها ، كدولة المانية ، أن تأتي لنجدة النمسا ؟

وعلى العكس ، يصرح آخرون ، بأن النمسا تحارب لقضية ليست في مصالحة المانية بل للحفاظ على اللومبارديا والبندقية الاقليمين الايطاليين ، وان الدول الألمانية ، بالتالي ، ليست بحاجة لأن تزج نفسها بهذه الحرب . وظل نزاع الأفكار بين من يرون أن النمسا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشعب الألماني بحياتها ، وتاريخها ، وبين من لا يعتقدون بذلك .

وقد ظهرت ، في حركة الأفكار هذه ، الاتجاهات القديمة التي عبر عنها من قبل في العام ١٨٤٨ .

الاتجاه الاول . - اتجاه الوحدة الألمانية تحت ادارة بروسيا مع ابعاد النمسا . وهذا هو الاتجاه الذي كان اتجاه دساتير ١٨٤٨ ، اتجاه « ألمانيا الصغرى » .

الاتجاه الثاني . - اتجاه الوحدة الألمانية النامة التي تشمل جميع الألمان بما فيهم المان النمسا . ولكن هذا يؤدي إلى تفتيت الدولة النمساوية ، أو ، على الأقل ، إلى إعادة بناء الدولة النمساوية على أساس اتحادي (فيدرالي) تستطيع فيه النمسا الألمانية أن تشترك في الدولة الاتحادية الألمانية مع بقاءها عضواً في الامبراطورية النمساوية .

الاتجاه الثالث . - وهو اتجاه من يرغبون الوحدة الألمانية بشكل تشمل فيه الامبراطورية النمساوية . وهذا هو مشروع سفارتزانبرغ القديم الذي ينص على ادخال الامبراطورية النمساوية كلها في اتحاد الدول الألمانية ، بالرغم من أن أكثرية الشعب ، في هذه الامبراطورية ، كانت سلافية وغير ألمانية .

كان انصار « ألمانيا الصغرى » أي انصار الاتجاه الأول يساقون

خاصة من بين الأوساط الليبرالية في ألمانيا الشمالية وألمانيا الوسطى .
وأنصار « ألمانيا الكبرى » أي ألمانيا مع ادخال النمسا ، يساقون بخاصة
من ألمانيا الجنوبية ومن الأوساط الكاثوليكية : وعلى العموم كانت
الكاثوليكون أنصار ألمانيا الكبرى لأنهم لا يريدون أن يخاطروا ويجدوا
أنفسهم في امبراطورية ألمانية أكثرية شعبها بروتستانتية .

وبما بلغت النظر أن نرى رجلاً لعب دوراً رئيسياً في حركة ١٨٤٨ ،
وهـر هينريك فون غاغيرن ، الذي كان رئيس المجلس القومي وطلب التصويت
على مشروع « ألمانيا الصغرى » ، يغير أفكاره ، في العام ١٨٥٩ ، ويصبح
نصيراً « لألمانيا الكبرى » ، ويريد تفهماً بين النمسا وبروسيا بغية اصلاح
الكرونفدراسيون .

كانت نقطة استناد فكرة ألمانيا الكبرى عند المحافظين . فقد كانت
الطبقة النبيلة ، مالكة الأقطان ، الفلاحين المالكين ، وعند البورجوازية
الصغرى في المدن الصغرى ، بينما كانت فكرة ألمانيا الصغرى أي المفهوم
« البروسي » تجد نقطة استنادها في الأوساط الصناعية والتجارية التي تريد
نظاماً قوياً .

الجمعية القومية . - وفي غضون ذلك قام فريق من أحرار الدول الألمانية في الشمال ،
نخص بالذكر منهم : بينيغسن ، الهانوفر الحرة ، ويوهان ميكيل ،
وهو محام من غوتنغن ، وأخيراً شولتز ديليتزش الاقتصادي ، وقرروا
في مؤتمر عقدوه في آب ١٨٥٩ أن ينشؤوا بمسانده الدوق ارنست
ساكس - كوبورغ - غوتا ، الذي سبق أن تكلمنا عنه ، جمعية
سياسية ، وأن ينشئوا لها فروعاً في كل ألمانيا ، وأن تؤثر على الصحافة وعلى
البرلمانات . وقد انشئت هذه الجمعية السياسية فعلاً في ١٦ ايلول ١٨٥٩
في فرنكفورت - على - الماين ، على طراز « الجمعية القومية » التي
كانت توجد في ذلك الحين في ايطاليا . وكان برنامج هذه الجمعية القومية

« ناسيونال فراين » تحقيق الوحدة حسب الشعار « المانيا الصغرى » أي تحت ادارة بروسيا . وقد لاقت عناءً كثيراً في اعداد برنامج واضح ، لأن جميع أعضائها ، إذا كانوا على اتفاق على مبدأ المانيا الصغرى ، لم يكونوا على اتفاق على الشكل الصحيح الذي يجب اعطاؤه للدولة الألمانية ، دولة المستقبل . وقامت هذه الجمعية القومية بالدعاية بوسائل قانونية ، وجعلت مقرها في كوبورغ ، لأن مجلس الشيوخ في مدينة فرنكفورت رفض السماح للجمعية بالاستقرار في هذه المدينة . وانشأت جريدة ، وكانت تحلم بخاصة ، بتنظيم حزب سيامي كبير ! وهو الحزب الذي سيكون فيما بعد تحت اسم « الحزب القومي الليبرالي » .

وعلى العموم ، ان ألمانيا الشمالية وألمانيا الوسطى ، جهزت « الجمعية القومية » بالمشاركين . ومع ذلك ، وجدت كتلة الجمعية ، في المانيا الجنوبية ، وكان على رأسها كارل بواتر الذي شارك في مذاهب الجمعية ، وكانت هذه الكتلة تأخذ أعضائها من البورجوازية البروتستانتية . وعقدت « الجمعية القومية » مؤتمرات سنوية في ايلول ١٨٦٠ ، وفي آب ١٨٦١ ، للتعريف ببرامجها وقصدها .

لقد هيأت الجمعية القومية الرأي للحل الانحادي الفيدرالي تحت ادارة بروسيا ، وشكلت مدرسة تعلمت فيها البورجوازية البروتستانتية . ولكنها لم تنجح في إثارة حركة جماهيرية ، واعترف مؤسسوها بذلك . وضمت الجمعية بسرعة ٢٥٠٠٠ عضو ، ولم تتجاوز هذا الرقم إلا قليلاً ، لأنها كانت تتطلب رسم اشتراك عالياً . وكان أعضاؤها مفكرين ، وقانونيين ، وتجاراً ، وصناعيين . ولذا كانت تكتلًا بورجوازيًا ، ينظر الكاثوليكيون والديموقراطيون وبعض المحافظين البروسيين اليه بحذر وريبة ، ولا سيما بعد أن كشفوا تغلغل النفوذ اليهودي في الجمعية القومية .

الفصل الثاني

الحركة القومية الألمانية

من ١٨٦٣ الى ١٨٦٥

لقد استيقظت الحركة القومية الألمانية في ١٨٥٩ واستهدفت هدفاً مزدوجاً : من جهة ، تحويل نظام الكونفدراسيون الجرمانى الذي وضع عام ١٨١٥ ، وجعل ألمانيا دولة اتحادية بعد ان ظلت حتى الآن كونفدراسيون دول ؛ ومن جهة أخرى ، توكيد قوة ألمانيا في الخارج .

وتتصف الحركة القومية الألمانية ، في الدور الممتد بين ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، بصفتين متتابعيتين : أولاً ، عجز الحكومات الألمانية عن تحقيق تحويل الكونفدراسيون ؛ ثانياً ، توكيد القوة الألمانية في قضية الدوقيات الدانماركية . ومن البديهي اننا لانريد ، في هذه المناسبة ، ان نعالج التاريخ الدبلوماسي للتنافس النمساوي - الألماني ، لأن هذا يؤلف موضوعاً خاصاً ، ولكننا نريد ان نعالج مايم الحركة القومية الألمانية .

١ - قضية اصلاح الكونفدراسيون

كان الرأي الألماني يطالب ، في العام ١٨٥٩ ، باعادة صهر الكونفدراسيون الجرمانى . ودرس هذا الصهر مرتين : في ١٨٦٢ وفي ١٨٦٣ من قبل

حكومات ال ٣٨ دولة المانية ، واريـد تحويل كونفـدراسيون الدول ، الذي و طـد عام ١٨١٥ ، بشـكل يعطيه قـوة ونفاذاً لا يـملكها . واخفقت محاولات الاصلاح في الحالين وذلك بسبب الظروف التالية :

محاولة ١٨٦٢ . - في آخـر ١٨٦١ ، قدمت الحكومة الساكسونية ، التي يرأسها بـوست ، للديـاط الجرمانـي ، الذي كان يـمثل الهيئـة المـركزية للكونفـدراسيون ، مشـروع اـصلاح يتـضمن النـقاط الآتية :

أ - ابدال الديـاط بمؤتمر وزراء جميع الدول الألمانية وعقدـه برئاسة النمسا وبروسيا بشـكل متعاقب ، بينما كانت رئاسة الكونفـدراسيون ، حتى الآن ، خاصة بالنمسا وحدها .

ب - انشاء برلمان الماني تنتخب اعضاءه المجالس التشريعية الموجودة في جميع الدول الألمانية (لاندتاغ) .

ج - تنظيم محكمة اتحادية لتسوية الصعوبات التي قد تنشأ عن تفسير صك الاتحاد .

ولكن الحكومة النمساوية رفضت هذه الخطة الاصلاحية التي اقترحتها الحكومة الساكسونية ، لأن النمسا كانت تريد الاحتفاظ برئاسة الكونفـدراسيون لها وحدها دون منازع .

ووضعت الحكومة البروسية بدورها مشروع اصلاح يقترح جمع الدول الالمانية كلها ، الا النمسا ، في دولة اتحادية ، تحت ادارة بروسيا ، ويكون لبروسيا في هذه الدولة الاتحادية قيادة الجيش وممارسة السلطة التنفيذية الاتحادية . اما النمسا ، التي وجدت نفسها مبعدة عن الدولة الألمانية ، فقد اقترحت الخطة البروسية عليها تحالفاً مع الاتحاد الألماني . والفائدة التي يؤمنها هذا الاتحاد الى النمسا هي انه يضمن لها امتلاك جميع اراضيها ، حتى الاراضي غير التابعة للكونفـدراسيون الجرمانـي .

الحركات القومية ٣ (٣)

رفضت النمسا هذه الخطة البروسية ودعمتها في هذا الرفض بافاريا وفريتايمبرغ وهانوفر وساكس وحتى دوقيةتي هسن .

وأخيراً اقترحت النمسا نفسها خطة اصلاح : فقد اوجت بإنشاء « ديركتوار الرايخ » ، أي ان يوضع على رأس الكونفدراسيون هيئة من خمسة اعضاء : يمثل عن النمسا ، وواحد عن بروسيا ، وثلاثة من الدول الألمانية « المتوسطة » : بافاريا ، هانوفر ، ساكس . واقترحت ، عدا ذلك ، انشاء برلمان الماني تنتخبه مجالس (لاندتاغ) مختلف الدول . ولكن بروسيا عارضت هذه الخطة النمساوية معارضة صريحة ورسمية .

هذا ولما كان من المستحيل تحقيق اتفاق بين الدول الألمانية الرئيسية على وضع خطة لاصلاح الكونفدراسيون ، فقد توجب الحفاظ على « الوضع الراهن » .

ولنلاحظ ان هذا الشقاق كاد ان يؤدي الى نزاع ولكن الظروف الداخلية ، في ذلك الحين ، في بروسيا وفي النمسا ، لم تكن مهيأة : ففي النمسا كانت الأزمة الدستورية التي وضعت مشكلة العلاقات بين النمسا وهونغاريا موضع نزاع . ولا نريد الآن ان ندخل في تفاصيل هذه الأزمة التي لانهمنا مباشرة . وفي بروسيا وجد نزاع دستوري ، بين الوزارة ومجلس النواب ، في موضوع التصويت على الاعتمادات العسكرية واصلاح الجيش . وبسبب هذه المصاعب الداخلية لم تشأ كل من بروسيا والنمسا ان تندفع في رأيا حتى النزاع .

وفي غضون ذلك ، في ايلول ١٨٦٢ ، وهذا التاريخ اساسي في تاريخ الوحدة الألمانية ، أصبح بسمارك رئيساً لمجلس الوزراء في بروسيا . فقد عهد الملك غليوم الاول اليه برئاسة الوزارة لأسباب سيامة داخلية

بصورة أساسية . وكان بسمارك ، في ذلك الحين ، يتمتع بشهرة الرجل القوي . وكان الملك يحرص على اصلاح الجيش ، فأراد ان يعتمد على هذه القوة لاختاد مجلس النواب البروسي . ان شخص بسمارك والطبع الذي عرف عنه ، والقوة التي برهن عليها من قبل ، وبخاصة الحزم في وجهات نظره في القضية الألمانية ، لأنه كان منذ عدة سنوات ، منذ ١٨٥٦ تقريباً ، مناصراً حازماً لتحقيق الوحدة الألمانية دون النمسا ؛ ان كل ذلك كان من طبيعته ان يؤثر على مجرى القضية الألمانية . ولكن بروسيا ، في العام ١٨٦٢ ، لم تكن بعد في حالة تدفعها إلى الالتزام حتى الأعماق لسببين : أولاً ، لأن الأزمة الداخلية البروسية مازالت مستمرة ؛ ثانياً ، لأن بسمارك ، منذ وصوله الى الوزارة ، اتخذ موقفاً فظاً حيال مجلس النواب البروسي : فقد صرح بأنه اذا لم يتوصل الى تحقيق اصلاح الجيش برأي البرلمان ، فسيحققه دون الاهتمام بالبرلمان . واذا رفض البرلمان ان يصادق على اعتمادات الموازنة ، فسيحكم دون موازنة . وقد ضاقت هذه الازمة عمل بسمارك كثيراً في الاشهر الاولى من حكمه .

ومن جهة اخرى ، ان ثورة البولونيين ضد سيطرة القيصر ربما كان من طبيعتها اثاره النزاع الدولي .

محاولة ١٨٦٣ . - افادت الحكومة النمساوية من هذه الظروف التي تضعف وضع بروسيا ، وقامت ، في العام ١٨٦٣ ، بمحاولة جديدة لاصلاح الكونفدراسيون الجرمانى .

اقترح الامبراطور فرانسوا - جوزيف عقد اجتماع للأمراء الألمان ، وانهقد هذا الاجتماع في ١٦ آب ١٨٦٣ في فرنكفورت ، وكان هدفه

دراسة هذا الاصلاح . وهذا المؤتمر هو مؤتمر امراء ، كما نلاحظ ، وليس « دياطاً » والمحاولة الاولى للأصلاح ، وهي محاولة ١٨٦٣ ، قام بها الديايط الجرمانى ، أى مجلس مندوبى الحكومات الالمانية ، أما المحاولة الجديدة وهي محاولة ١٨٦٣ فقد كانت على يد مؤتمر الأمراء الألمان انفسهم ، لامندوبيهم . وكان امبراطور النمسا يرى بانه يستطيع ، بتحدثه مع الامراء الالمان ، رأساً لرأس ، ان يتوصل الى غايانه بشكل أفضل .

وباستثناء ملك بروسيا ، نجد ان الأمراء الألمان ، عدا امير ليب وأمير آنهالت ، أى أميرى دولتين لا أهمية لهما ، قبلوا دعوة امبراطور النمسا . وعندما امتنع ملك بروسيا ، حاء فرانسوا - جوزيف لرؤيته ، فى ٢ آب ، فى غاشتايين ، لدعوته الى الاجتماع ؛ ولكن الملك رفض المجيء للاجتماع ، وبالرغم من اصرار النمسا ، تمسك برفضه . وفى الحقيقة ، ان الملك غليوم الأول ، لو ترك وقواه الوحيدة ، لكان اميل الى الشخصوس الى اجتماع فرنكفورت ، ولكن بسمارك ، وزيره الاول ، عارض فى ذلك بعنف وصرح بتقديم استقالته ، اذا شخص الملك الى اجتماع فرنكفورت . ولذا انحنى الملك امام ارادة بسمارك . وكانت الحديث صاخباً ، لأن الملك ما كاد يخرج الا وأمسك بسمارك بمنضدة صغيرة وطرح بها فى الهواء الى الطرف الآخر من الغرفة ، وكان ذلك منه ، كما قال ، بكل بساطة « تخفيفاً عن اعصابه » . وأخيراً انتصر بسمارك : لان ملك بروسيا رفض الذهاب الى اجتماع فرنكفورت .

انعقد الاجتماع ، واقترحت الحكومة النمساوية خطة لاصلاح الكونفدراسيون ، وعادت فيها الى خطتها فى العام ١٨٦٢ ، اي الى انشاء حكومة ادارة « ديركتوار » للكونفدراسيون تضم خمسة اعضاء تحت

رئاسة النمسا ، واجتماع برلمان الماني يقرر مقام الديايط . ويتشكل هذا البرلمان من مندوبي المجالس التشريعية (لاندتاغ) الالمانية . واخيراً انشاء محكمة اتحادية .

وفي ٨ ايلول ١٨٦٣ ، صوت على الخطة النمساوية في مؤتمر الأمراء بـ ٢٤ صوتاً مقابل ٦ ، وبين الاصوات المعارضة وجدت دولة لها بعض الأهمية : وهي دوقية باد الكبرى . وصوتت جميع الدول « الوسطى » لصالح الخطة النمساوية . ولكن هذا التصويت كان يرافقه حذر هام : وهو ان الأمراء اعربوا عن رغبتهم في ان يبلغ امبراطور النمسا هذا المشروع الى بروسيا ، بالرغم من انها رفضت دعوة اجتماع فرنكفورت ، ويحاول ان يتفاهم معها . ولذا فان النجاح الذي احرزته الحكومة النمساوية لم يكن الا ظاهراً . ومن الممكن ان يتساءل ماذا كانت الدول الالمانية ستستمر في السير مع النمسا مع بقاء بروسيا جانباً .

والواقع انه قامت ، في ذلك الحين ، مظاهرات واضحة جداً في الرأي الألماني ضد الخطة النمساوية : فمن ذلك ان « الجمعية القومية » ، الحط القومي الأكيد الذي انشئ في الظروف التي ذكرناها آنفاً ، اقلت بنداء الى الشعب ضد الخطة النمساوية . وهذا النداء يقول : ان فرنسوا - جوزيف لا يستطيع ان يزعم بأن سيكون امبراطوراً المانياً ، الا اذا كان مستعداً للاعتراف بالأسس التي وضعها الدستور الألماني عام ١٨٤٩ ، الدستور الثوري ، الذي لم يطبق مطلقاً . وعدا ذلك ، اجتمع مندوبو المجالس التشريعية الألمانية، وعددهم ثلثائة تقريباً ، في فرنكفورت، في ٢٢ آب ١٨٦٣ لدراسة الخطة النمساوية : ولم يرفضوها بصورة مطلقة ولكنهم وضعوا لقبولها شروطاً لا تقبلها النمسا ، لأن هؤلاء النواب كانوا

يرغبون بأن ينتخب البرلمان الالمانى مباشرة من قبل الأمة لا ان يعين من قبل المجالس التشريعية الالمانية ؛ ويرغبون ايضاً بتحقيق مساواة مع النمسا وبروسيا في الكونفدراسيون . وبالتالي ، فان الجمهوري من كل ذلك هو ان ما من احد في الرأي الالمانى ، في ذلك الحين ، كان يعتبر أن من الممكن القيام باصلاح للكونفدراسيون دون رضى بروسيا ؛ وقد ابعدت بروسيا نفسها عن اجتماع فرنكفورت . ولكن الرأي الالمانى ، كان يرى ، بالرغم من كل شيء ، بأنه من اللازم ان تطلب موافقتها .

بلغت الحكومة النمساوية مشروع الاصلاح ، في ٢٢ ايلول ١٨٦٣ ، الى الحكومة البروسية . فأجابت بروسيا بوضع ثلاثة شروط مبدئية :

١ - ارادت بروسيا ان تكون مساوية في الحقوق للنمسا في الكونفدراسيون ، أي أن تكون رئاسة الكونفدراسيون متناوبة بين بروسيا والنمسا .

٢ - ارادت بروسيا ان تحتفظ بحقها في الا تعلن الحرب على دولة أخرى ، حتى ولو قرر البرلمان الفدرالى الحرب ؛ او بتعبير آخر ، ارادت الحكومة البروسية ان تحتفظ باستقلال سياستها الخارجية . ومن الجلي ألا يقبل هذا الشرط .

٣ - لقد طالبت بروسيا ، كما قال قبل قليل اعضاء المجالس التشريعية الالمانية ، بأن يكون البرلمان منتخبا من قبل الشعب لا معيناً من قبل اعضاء هذه المجالس التشريعية .

عندئذ طلبت الحكومة النمساوية ، في بلاغ ، في ٢٦ ايلول ١٨٦٣ ، من جميع الحكومات الالمانية ، ان تشكل كونفدراسيون دون بروسيا ، لأن بروسيا لا تريد ان تقبل بالخطة النمساوية ، واقترحت النمسا ان توضع

بروسيا خارجاً . ولكن الامراء لم يقبلوا ولم يتصوروا امكاناً لكونفدراسيون الماني دون بروسيا . ولم يكن هذا منهم قضية مبدأ ، بل قضية منفعة ، لأن هؤلاء الامراء الألمان كانوا يفكرون بأن سيادتهم تكون أكثر احتراماً فيما اذا كان للكونفدراسيون « رأسان » ، مساوي وبروسي ، في تنافس دائم . وعلى العكس ، اذا كان للكونفدراسيون رأس واحد ، وهو النمسا ، فانهم يجازفون في ان يجدوا انفسهم أكثر خضوعاً لزعم الكونفدراسيون .

واخفقت الخطة النمساوية في آخر الأمر . حتى ان الامراء ، الذين وافقوا عليها مبدئياً ، لم يتمسكوا بهذه الموافقة عندما رأوا أن بروسيا مصممة على البقاء جانباً . واقتنع الرأي الألماني ، بان لا وحدة ممكنة باي شكل من الأشكال ، اذا لم تعط بروسيا موافقتها ، وهذا الاقتناع هام بالنسبة للمستقبل .

وفي الوقت نفسه ؛ بذلت الحكومة النمساوية جهداً ، دون جدوى أيضاً ، لمحاولة كسر الاتحاد الجرماني ، التسولفراين ، وكانت المناسبة ابرام معاهدة تجارية بين فرنسا وبروسيا وقعت في ٢٩ آذار ١٨٦٣ . وبعد ابرام هذه المعاهدة ، اضطرت بروسيا ان تعدل تعرفات التسولفراين الجرمانية ، لدراسة اصلاح التعريفات ، فافادت الحكومة النمساوية من ذلك لتدعو من جانبها دول جنوب المانيا لعقد مؤتمر في مونيخ ، وتقترح على هذه الدول تشكيل اتحاد جرماني مع النمسا . واذا ما نجحت هذه الخطة النمساوية فان التسولفراين يفقد قسماً من اعضائه الذين ينفصلون عنه . وهذا ما يجعلنا نقدر اهمية هذا الحادث .

ولكن الحكومة البروسية تفادت مباشرة هذه الضربة : ففي ١٥

كانون الأول ١٨٦٣ صرحت بفسخ معاهدة التسولفراين ، و اضافت مباشرة بأنها مستعدة الى انشاء هذا التسولفراين من جديد ، ولكن فقط مع الدول التي تقبل بالمعاهدة التجارية الفرنسية - البروسية .

على اثر ذلك ساد ذعر حقيقي في دول المانيا الجنوبية : ففي الاوساط الاقتصادية ، التجارية والصناعية ، تمسك الناس بشكل اسامي بالحفاظ على التسولفراين . وهذا التهديد كان كافياً لرد دول المانيا الجنوبية وتخليها عن اقتراح النمسا .

وهنا أيضاً يجب القيام بملاحظة ذات أهمية كبرى بالنسبة للمستقبل : وهي ان المصالح المادية للشعوب الألمانية كانت ، في الحقيقة ، مرتبطة ببقاء الاتحاد الجمركي الذي تشكل تحت ادارة بروسيا ، هذا الاتحاد الذي لم تشارك به النمسا . ولا شك في أن وجود التسولفراين ، والرابطة التي أوجدها بين المصالح الاقتصادية للدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، هيأ بقوة الوحدة السياسية تحت ادارة بروسيا .

ومع هذا ، ففي آخر ١٨٦٣ ، بعد اخفاق كونفدراسيون فرنكفورت ، كان مستقبل القضية الألمانية غير يقيني : كانت بروسيا والنمسا تتبادلان اللوم ، وبدأت ألمانيا منقسمة على نفسها أكثر من أي وقت مضى ، وعلى أي حال ، بدأ واضحاً أن الأمراء الالمان كانوا عاجزين عن حل قضية تحويل الكونفدراسيون ، وعاجزين عن ارضاء الالمان التي اعرب عنها الرأي العام منذ ١٨٥٩ .

٢ - قضية الدوقيات الدانيماركية

يراد بالدوقيات الدانيماركية دوقيات : شلزيغ ، هولشتاين ، لاونبورغ . وكانت هذه الدوقيات الثلاث الواقعة في قاعدة شبه جزيرة جوتلاند ، في

ألمانيا الشمالية ، تابعة لملك الدانمارك بصفة اتحاد شخصي : كان عاھلھا ملك الدانمارك ، ولكنها كانت تحافظ ، من وجهة النظر السياسية ، على نظام يختلف عن نظام الدولة الدانماركية الأصلية . وإذا أخذنا بأحصاء ١٨٦٠ وجدنا ان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع أن باقي الدانمارك كان يضم ١٠٦٠٠٠٠٠ نسمة ، أي أن الدوقيات ، في ممتلكات ملك الدانمارك تمثل الـ ٢/١ تقريباً .

ومن وجهة النظر اللغوية في الدوقيات نرى أن سكان هولشتاين ٥٤٠٠٠٠ نسمة تقريباً ، ولغتهم اللغة الألمانية . وان سكان لاونبورغ ٥٠٠٠٠ نسمة ولغتهم الألمانية أيضاً . أما شلزفيغ ، الواقعة في شمال هولشتاين ، فيبلغ سكانها ٣٩٥٠٠٠ منهم ٢٥٠٠٠٠ نسمة تقريباً يتكلمون الدانماركية ، والباقي أي أقل من ١٥٠٠٠٠ يتكلمون الألمانية .

ومن الواضح ان قضية القوميات موضوعة في هذه البلاد ، لأنه يوجد في الشلزفيغ شعبان يعيشان جنباً الى جنب ومن قوميتين مختلفتين : دانماركية وألمانية . ونلاحظ أن دوقية هولشتاين ، منذ ١٨١٣ ، تؤلف جزءاً من الكونفدراسيون الجرمانى ، بالرغم من انها تابعة لملك الدانمارك ، بينما الشلزفيغ لا تؤلف جزءاً منه .

لقد وضعت قضية الدوقيات على الصعيد الدولي لسببين :

الأول ، السبب الاساسي ، وهو أن السكان الالمان في الدوقيات كانوا يحتجون بخاصة ، منذ ١٨٤٠ ، على السيطرة الدانماركية . ومنذ أن ظهرت العاطفة القومية الألمانية بقوة في ألمانيا أكثر من قبل ، كان من المنطق أن يظهر ألمانو الدوقيتين عاطفتهم القومية بشكل أوضح . ووجدت في الدوقيات حركة تنزع إلى ربط هذه الاراضي بالاتحاد

الجرماني ولكن كان يراد أيضاً ربط جميع الدوقيات ، حتى القسم الدانماركي : فقد دعمت جامعة كيل ، التي كانت المركز الفكري في الدوقيات ، بين ١٨١٥ و ١٨٤٠ ، فكرة « عدم قابلية قسمة » الدوقيات . وهكذا يجب أن نلاحظ ان ألمان الدوقيات لم يطالبوا بتطبيق مبدأ القوميات فقط ، بل كانوا يطالبون بأكثر من ذلك ، لأنهم لم يريدوا أن يلحقوا بالكونفدراسيون الجرمان في المناطق المأهولة بالألمان في الدوقيات فحسب ، بل وأيضاً القسم الذي كان مأهولاً بالدانماركيين في الشلفينغ ، أي الشلفينغ الشمالية .

الثاني ، السبب الثانوي ، وهو قضية وراثة ، وذلك ان ملك الدانمارك فريدريك السابع ، الذي وصل إلى العرش في كانون الثاني ١٨٤٨ ، لم يكن له وارث مباشر ، ولم يكن القانون الوراثي واحداً في الدانمارك الاصلية وفي الدوقيات الدانماركية : فبموجب القانون الدانماركي ، يجب أن يعود عرش الدانمارك ، عند وفاة فريدريك السابع ، الى كويستيان آل غلوكسبورغ ، ابن عم الملك ؛ وبموجب عرف الدوقيات ، يجب أن يكون الارث ، بالنسبة للدوقيات فقط لا بالنسبة لمجموع المملكة ، الى فريدريك آل اوغستنبورغ الذي كان ابن عم الملك أيضاً ؛ ولكن العلاقات فسدت بينها .

وقبل العصر الذي يشغلنا لفتت طويلاً قضية الدوقيات انتباه الدبلوماسية الاوربية ، ولندكر الحوادث الأساسية :

في ١٨٤٨ ثار ألمانيو الدوقيات على الدانمارك بمناسبة الثورة الالمانية . وألف ألمانيو الدوقيات حكومة مؤقتة في كيل ، ودعمهم المجلس القومي الالمان في فرنكفورت . وفسح هذا القرار مجالاً لحربين قام بهما الجيش

البرومي ضد الدانمارك ، باسم المجلس القومي الالماني ، وانتهت الحرب الاولى بهدنة ، في ٢٦ آب ١٨٤٨ ؛ وانتهت الثانية بمعاهدة برلين في تموز ١٨٥٠ . وبالرغم من أن بروسيا كانت منتصرة بقوة السلاح فقد تخلت عن الاستيلاء على الدوقيات لئلا تحرض الدول الكبرى ، وبخاصة ، لئلا تغيظ روسيا .

وفي ١٨٥٠ ، رفعت القضية أمام مؤتمر الدول عقد في لندن . وبعد مناقشات طويلة ، سوى هذا المؤتمر قضية الوراثة بمعاهدة ٨ أيار ١٨٥٢ ، وكانت الدول الكبرى ، بما فيها النمسا وبروسيا ، قد سوت سلفاً قضية الارث وعينت كريستيان آل غلوكسبورغ ليكون وارثاً ، وقررت في الوقت نفسه ، الحفاظ على سلامة الملكية الدانماركية : ووعد ملك الدانمارك ، معلناً ، بأن يمنع المساواة في المعاملة للألمانيين في والدانماركبين في الدوقيات . ولم يدع الكونفدراسيون الجرمان لتوقيع هذه المعاهدة .

وفي الواقع ، وضعت هذه التسوية على بساط البحث ، ويجب ان نقول ان الحكومة الدانماركية كانت شيئاً في هذه القضية . لأنها لم تتمسك بدقة بتعهداتها ، وبذلت جهداً في دغمركة ، الدوقيات ، أي أنها حاولت ، بتأثير المدرسة وتأثير الكنيسة ، ان تنمي استعمال اللغة الدانماركية ، وبالتالي كسب القضية لصالح العناصر الدانماركية على حساب العناصر الألمانية في الشلفينغ . وعدا ذلك ، نص في دستور ١٨٣٤ ، على أن تلتحق الشلفينغ بالدانمارك ، وتندمج بها ، بينما كان نظامها حتى هذا التاريخ مغايراً . ولم الشلفينغ لا الهولشتاين ؟ لأن ملك الدانمارك عرف كيف ينقذ ما يمكن انقاذه : فقد رأى أن ما لا يدرك كله لا يترك جله ، وكانت يعلم بأنه لا يستطيع انقاذ الهولشتاين ، لأنها

مأهولة بالالمان فقط ، ولذا حاول انقاذ الشازفيغ حيث كانت أكثرية السكان دانياركية . ومن الطبيعي أن يحتج ألمان الدوقيات على هذه الدئركة .

وفي سياق هذه التعقيدات توفي فريديريك السابع ملك الدانمارك ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وبسرعة هرع الامير كريستيان آل غلوكسبورغ ، الذي رشحه مؤتمر ١٨٥٢ ، واحتل العرش تحت اسم كريستيان الثاني . ولكن الامير اوغستانبورغ اعلن ، من جانبه ، بأنه دوق الشازفيغ وهولشتاين ، بالرغم من القرارات التي اتخذها مؤتمر لندن ، واستنجد على عجل بالحكومات الالمانية بغية حماية حقوق الالمان في الدوقيات .

هذه ، باختصار ، عناصر قضية الدوقيات . أما النتائج التي نجمت عن هذه القضية فيما يتعلق بالحركة القومية الالمانية فهي كما يلي :

منذ أن استنجد اوغستانبورغ بالحكومات الالمانية ، اندفعت على الفور ، في ألمانيا كلها ، حمية العاطفة القومية . وفي كل مكان ، في ألمانيا الجنوبية ، اعرب الرأي العام عن ارادته بشكل صريح : وذلك بلزوم دعم حقوق الدوق اوغستانبورغ ، ودعم حقوق المانيي الدوقيات والانفصال عن الدانمارك . وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٣ ، وجهت اللجنة الدائمة في « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) نداء الى الامراء الالمان والى الشعب الالمانى لصالح اوغستانبورغ ، وطالبت بأن تعمل الدول الالمانية ، وبالتالي ، الديباط الذي كان لسان حالها ، كل ما هو ضروري « لخلاص » الدوقيات . وتألقت « لجنة مساعدة المانيي الدوقيات » في غوتنغن ، وهذه اللجنة ، التي يرأسها ميكيل ، أحد مؤسسي « الجمعية القومية »

جمعت المال والسلاح لنجدة المانيي الدوقيات . ومن جهة ثانية ، عقد أعضاء اللاندتاغات الالمانية ، أو ، على الأقل ، عدد عظيم منهم ، في ٢١ كانون الاول ١٨٦٣ ، في فرنكفورت ، اجتماعاً وأعرب هذا الاجتماع عن ارادته في المعنى نفسه .

في ٧ كانون الاول ١٨٦٣ ، قرر الدياط الجرمانى ، لسان حال الكونفدراسيون ، الاعتراف باوغستنبورغ دوقاً لشلزيغ وهولشتاين . وفي ١٢ كانون الاول ، احيطت الحكومة الدانماركية علماً بقرار الدياط : فقد طلب بأن تجلبو عن دوقيتي هولشتاين ولاونبورغ في مهلة سبعة أيام ، وتسلم ادارتهما إلى مفوضين مدنيين يعينهم الدياط الجرمانى ، وبتعبير آخر ، حاول الدياط الجرمانى بانذار الى ملك الدانمارك أن يفصل في القضية الارضية . ولكن لنلاحظ أن الكونفدراسيون الجرمانى ، في هذا العمل ، لم يتنكر لتوقيعه ، لأنه لم يشترك في صك ١٨٥٢ أي الصك النهائي لمؤتمر لندن .

وفي الواقع ، ان كل شيء يتعلق بموقف الدولتين الكبيرين الالمانيتين : النمسا وبروسيا ، لأن الدول الالمانية الثانوية لم يكن لها جيش رصين . لقد حاولت أن ترسل بعض الجنود إلى هولشتاين ، ولكن حرب الدانمارك ، في نظرها ، كان مشروعاً صعباً . وبالعكس إذا اشتركت النمسا وبروسيا ، سهل كل شيء .

قررت الحكومة البروسية أن تتدخل مباشرة . ولا شك في انها وجدت أمامها نقطة مربكة بالنسبة لها ، وهي أنها وقعت معاهدة ١٨٥٢ التي تعترف بحقوق كريستيان آل غلوكسبورغ في الارث الدانماركي . ولكن ملك الدانمارك ، من جهة أخرى ، لم يحترم تعهداته في موضوع « المساواة في الحقوق » ،

بين الألمان والدانمارك . فأفاد بسمارك من هذا التعهد وقال ، بأنه يتدخل ، من جانبه ، لا لصالح اوغستانبورغ ، بل لحماية الماني الدوقيات الذين لم تعاملهم الحكومة الدانماركية كما يجب عليها أن تعمل . وكان هذا الموقف حاداً لأن بسمارك ، الذي كان ، في ذلك الحين ، لا يرغب مطلقاً في اعطاء الدوقيات لدوق اوغستانبورغ ، بل كان يفضل كثيراً أن يضمها إلى بروسيا ، لم يأخذ على نفسه تعهداً حياًل اوغستانبورغ . أما النمسا ، فلم يكن لديها أي سبب مباشر للتدخل في هذه القضية ، والجدير بالذكر أن لديها من الأسباب ما يجعلها لا تعمل شيئاً ، باعتبار أنها دولة مؤلفة من عدة « قوميات » مختلفة ، وإن التدخل لصالح ألمان الدوقيات ، باسم مبدأ القوميات ، يمكن أن يكون خطراً عليها من وجهة سياستها الداخلية . ومع ذلك فإن الحكومة النمساوية قررت بأنها لا تستطيع البقاء جانباً . ونظراً لحماية الرأي الألماني ، رأى الامبراطور ، بأنه إذا لم يعمل شيئاً ، فإن الفرصة مواتية لأن يقال له بأن النمسا ليست « دولة ألمانية » ، لأنه لم يأت لنجد ألمان الدوقيات . ولذا فإن الحكومة النمساوية قررت مكرهة أن تشارك في السياسة البروسية . حتى ان الوزير النمساوي للشؤون الخارجية ، وشبرغ ، رأى أن الحالة أخذت تصعب شيئاً فشيئاً بين النمسا وبروسيا ، فأراد أن يحاول تقارباً : ومن الممكن أن تكون قضية الدوقيات مناسبة لهذا التقارب .

تفاهمت النمسا وبروسيا ووقعتا ، في ١٦ كانون الثاني ١٨٦٤ ، معاهدة : واتفقتا على أن توجهها إنذاراً إلى الدانمارك مع مهلة ثمان واربعين ساعة ، وإذا لم تجل الدانمارك عن الدوقيات ، أن ترسل إليها جيشاً مساوياً - بروسيا ، مع العلم بأن هذا الجيش النمساوي البروسي سيعمل مستقلاً عن الجيوش التي أرسلها الديباط .

أرسل الانذار ، فرفضته الدانمارك وبدأت الحرب . وإذا دامت هذه الحرب ، التي لا يهم تاريخها مباشرة موضوعنا ، عدة أشهر ، مع أن الدانمارك بـ ١٦٠٠٠٠٠ نسمة كان عليها أن تناضل ضد دولتين كبيرتين ، فذلك لأن القتال لم يكن كل الوقت ، فقد عقدت هدنات موقته عدة مرات . ولم تمدد الدانمارك مقاومتها إلا أملاً بأن تأتي الدول الكبرى لنجدها . ولكن انكثرتا وفرنسا وروسيا لم تشأ التدخل بالسلاح للحيولة دون سحق الدانمارك . واضطرت الدانمارك أخيراً ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ ، في صلح فينتا ، أن تتخلى عن الدوقيات لبروسيا والنمسا ، بما فيها الشازفيغ الشمالية . وعليه فإن صلح فينا لم يوقع على أساس مبدأ القوميات .

فسبح مصير الشازفيغ وهولشتاين في المستقبل مجالاً لتهديد بالحرب بين النمسا وبروسيا . ونقتصر هنا على ذكر الحوادث العامة : لم يكن للحكومة البروسية ، بعد صلح فينا ، إلا رغبة واحدة وهي ضم الدوقيات إلى بروسيا . ولذا وجب اقضاء اوغستانبورغ ، وصرح بسمارك بأنه لا يقبل بوجود الدوق اوغستانبورغ على رأس حكومة الدوقيات إلا بثلاثة شروط : وذلك بأنه يتوجب على الدوق أن يبرم اتفاقاً عسكرياً مع بروسيا ، وأن يقبل بدخول الدوقيات في التسولفراين ، وأن يتخلى لبروسيا عن ميناء كيل لتقيم فيه محطة بحرية . رفض اوغستانبورغ ودعمته النمسا . وكادت الدولتان ، بروسيا والنمسا ، أن تصلا إلى النزاع : كاد بسمارك أن يخلق حالة الأمر الواقع ، أي أن يصرح بضم الدوقيات إلى بروسيا ، ومن ثم أن ينتظر ردود فعل الحكومة النمساوية . وفي هذا ما يؤدي إلى الحرب رأساً . ولكن الملك غليوم ، في ذلك الحين ، لم يشأ الحرب . ومن

جهة ثانية ، إن موقف إيطاليا وموقف فرنسا ، في حالة حرب بمساوية - بروسية ، لم يتضحاً بشكل كاف ، ولذا قرر بسمارك أخيراً أن يؤجل حل القضية وعقد مع النمسا تسوية جديدة . وهذه التسوية هي اتفاق غاشتايين ، في ١٤ آب ١٨٦٥ ، وبموجبه تسلم الشلزيغ لإدارة بروسيا وكذلك اللاونبورغ وهولشتاين ، باستثناء كيل ، إلى إدارة النمسا . وكانت هذه التسوية موقنة وتعتبر نقطة توقف بسيطة في السياسة البسماركية .

انعكاسات قضية الدوقيات - . وإذا أردنا أن نعرف انعكاسات هذه القضية على الحركة القومية الألمانية وعلى العاطفة القومية الألمانية ، وجدنا أن « الجمعية القومية » ، في ٣١ تشرين الأول ١٨٦٤ ، أي بعد صلح فيينا مباشرة ، عقدت اجتماعاً سنوياً . وفي هذا الاجتماع نوقشت قضية الدوقيات فأثارت أحكاماً مختلفة .

لقد كان بعضهم ، ولسان حالهم ميكيل ، يصرحون بأن الدوقيات يجب أن تشكل دولة جديدة في الكونفدراسيون الجرمانى . وأن يكون على رأسها الدوق اوغستانبورغ . وبالتالي يعارض هؤلاء السياسة البروسية ، ويصرحون بأن بروسيا ليس لها حق في تسوية قضية الدوقيات لصالحها الشخصي ، لاسيما وانها صرحت بأنها تتدخل لصالح المصالح الألمانية عامة ، وليس لها الحق في أن تحتكر فائدة هذا التدخل .

أما الآخرون ، وبخاصة البروسيون ، فقد أعربوا عن رأيهم لصالح سياسة بسمارك .

ومن جهة ثانية ، لقد تدخلت قضية السياسة الداخلية البروسية في النقاش . فقد كان أعضاء « الجمعية القومية » احراراً بخاصة ، ولذا غاظم بعنف الموقف الذي اتخذته بسمارك في « النزاع الدستوري » حيث اساء

معاملة البرلمان البروسي، وهذا سبب آخر في عرقلة سياسته في قضية الدوقيات .
وأخيراً ، تبنت « الجمعية القومية » تقريراً يتضمن نص تسوية
تعلن أنها لصالح استقلال الدوقيات ، دون ضمها إلى بروسيا ، ولكنها
تقبل مع ذلك باحتلال بروسيا لمحنة كيل الملاحية . وبالأجمال ، ان
الجمعية القومية ، أي الكتلة الهامة من أنصار الوحدة الألمانية ، قد أعلنت
بالأكثوية أنها ضد سياسة بسمارك . ولذا انتقد اتفاق غاشتاي بعنف
حار في ألمانيا .

وأظهرت الدول « الوسطى » الألمانية استياءً عنيفاً ، لأن النمسا
وبروسيا سوتا قضية الدوقيات « مؤقتاً » دون أن تستشيرها . وعبرت
العصبات السياسية الألمانية ، في الدوقيات نفسها ، عن تظلمها ، لأن اتفاق
غاشتاي يبعد ، في الواقع ، الدوق اوغستانبورغ . وأخيراً صرح
أحرار ألمانيا الشمالية ، وحتى أحرار البروسيين ، بأن اتفاق غاشتاي كان
اعلان حرب على الرأي العام ، لأنه يشكل خرقاً للحق ولا يعترف
باستقلال الدوقيات .

إن ما نستطيع استنتاجه من هذه القضية هو أن « خلاص » الدوقيات
من السيطرة الدانماركية كان نجاحاً وفوزاً للفكرة القومية الألمانية .
وقد تجاوز هذا الفوز هدفه ، لأن بروسيا والنمسا لم تكتفيا بفصل
الأراضي المأهولة بالألمان عن الدانمارك ، بل انهما فصلتا أيضاً أرضاً ،
الشلفينغ الشمالية ، مأهولة بالدانمارك . ولكن بروسيا ، التي حصلت على هذه
النتيجة ، أخذت الآن تبحث عن استغلالها لصالحها الشخصي ، وتتحدى
العواطف التي أعربت عنها أكثوية الدول وأكثوية الرأي العام الألماني .

ولذا فان قضية الدوقيات ، في عام ١٨٦٥ ، عكست بشدة الحركة القومية الألمانية ، ولكن بشكل مؤقت فقط .

وظأت الحالة في ألمانيا مقلبة جداً بعد اتفاق غاشتاین ، لأن هذا الاتفاق لم يعط قضية الدوقيات إلا نتيجة مؤقتة ، ولأن قضية اصلاح الكونفدراسيون ، بعد اخفاق ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ظلت معلقة دوماً . وظل الخصام النمساوي - البروسي يغذي في ألمانيا تهديداً بالخلاف . وكان بسمارك يرجو هذا الخلاف ويتمناه ، كما كان مصمماً على اثارته في أول فرصة ملائمة .

الفصل الثالث

أزمة ١٨٦٦ في ألمانيا

أصل أزمة ١٨٦٦

لقد رأينا كيف أبرمت التسوية بين النمسا وبروسيا بشأن قضية الدوقيات ، باتفاق غاشتاین . وبالرغم من إبرام هذا الاتفاق ، الذي لم ير فيه بسمارك إلا وسيلة مؤقتة ، فقد هيا نزاعاً مع النمسا - هونغاريا . ووجدت قضيتان في أساس هذا النزاع النمساوي - البروسي وهما : قضية الدوقيات من جهة ، وقضية اصلاح الكونفدراسيون الجرمانی ، من جهة أخرى .

قضية الدوقيات . - لقد قرر اتفاق غاشتاین تقسيم ادارة الدوقيات بين النمسا وبروسيا : للنمسا ادارة هولشتاین ، ولبروسيا ادارة الشلزيغ . وباعت هذه التسوية بثمن بخس حقوق الدوق اوغستانبورغ الذي كان يطالب بسيادة الدوقيات : فقد قام الدوق اوغستانبورغ وأنصاره بدعاية ضد اتفاق غاشتاین . وعارضت الادارة البروسية في الشلزيغ هذه الدعاية بينما تركتها الادارة النمساوية ، في الهولشتاین ، تعمل ماثاء . ولم تتم النمسا بقضية الدوقيات الا لتمنع بروسيا من الفوز التام ، ولما كان يهمها نجاح دعاية اوغستانبورغ . ثم طلبت الحكومة البروسية الى الحكومة

النمساوية ان تتفق معها لقمع دعاية اوغستانبورغ . فأجابت النمسا ، بأن كل واحدة منها حرة في العمل كما يحلو لها في منطقة ادارتها . وهذا معناه عدم اتفاق النمسا وبروسيا على قضية الدوقيات .

قضية اصلاح الكونفدراسيون الالماني . - لقد قدر بسمارك ان قضية الدوقيات وحدها ليست أرضاً صالحة لاثارة نزاع مع النمسا - هونغاريا ، ورأى ، لوضع هذا النزاع في ظروف حسنة ، ان من الضروري وضع قضية أخرى وهي قضية اصلاح الكونفدراسيون . وقد اثبت هذه القضية في ١٨٤٨ ، وأخفقت محاولة الاصلاح في ذلك الحين . ولكن الرأي الالماني ، منذ ١٨٥٩ ، كان يطالب من جديد باصلاح الكونفدراسيون ، ورأى بسمارك ان يقترح ، كأساس لحطة الاصلاح ، انشاء برلمان الماني تنتخبه الشعوب الألمانية بالتصويت العام . ولكن النمسا عارضت هذه الحطة .

وفي ٢٨ شباط ١٨٦٦ انعقد مجلس التاج البروسي ، أي مجلس الوزراء البروسي بحضور ملك بروسيا ، وقرر الحرب اذا لم تتخل النمسا عن موقفها وتتنازل . وقر الرأي في هذا المجلس أن تؤجل الحرب ريثما يتخذ بسمارك اعداداته الدبلوماسية الضرورية . وكان يراد من ذلك معرفة موقف الدول الكبرى الأوروبية في حال نزاع بين النمسا وبروسيا .

موقف الدول الكبرى . - لم يترك موقف روسيا مجالاً لشك : وكان يعتقد بأن تبقى محايدة . ولا شك في انها ، في ١٨٥٠ ، اثناء أزمة اولمتر اظهرت تفضيلها للنمسا ، ولكن الحوادث تطورت منذ ذلك الحين : ففي ١٨٦٥ عقد اتفاق بين بروسيا وروسيا بشأن القضية البولونية ، وكانت هذا الاتفاق يسمح لبسمارك بأن يأمل بأن تدع روسيا النزاع يقوم بين

النمسا وبروسيا دون ان تتدخل . أما انكلترا فقد كان بسمارك على يقين من انها ستبقى محايدة ، لأنها لم تكن لهم - بشكل كاف في حوادث أوربه الوسطى لترغب بالتدخل .

وفي الحقيقة ان الدولتين اللتين كانتا ترغبان في هذا التدخل هما ايطاليا وفرنسا : فقد كانت لاطاليا مصلحة مباشرة بالدخول في النزاع ، لأنها بعد حرب الاستقلال الايطالي ، في عام ١٨٥٩ ، حررت لومبارديا دون البندقية التي ظلت اقلية نمساوية . ولذا كان من المنطق ان تصبح ايطاليا حليفة لبروسيا ، لتستفيد من هذه الحرب النمساوية - البروسية ولتسترد البندقية . ولكن موقف ايطاليا كان يتعلق بشكل عريض بالموقف الذي تتخذه فرنسا . وهكذا حامت جهود بروسيا والنمسا حول فرنسا .

جهود بروسيا - لقد قام بسمارك بمحاولات مع نابوليون الثالث في بياريتز، في تشرين الأول ١٨٦٥ ، ولم تؤد مقابلة بياريتز الى نتيجة واضحة ، ولكن بسمارك عاد منها بانطباع : وهو ان محادثات نابوليون الثالث اقنعتة ان فرنسا ، في حالة حرب نمساوية - بروسية ، لانهم بخاصة بالقضية الايطالية ، وبالتالي ، يمكن ان تشجع التحالف بين ايطاليا وبروسيا . وهذا ماحدث فعلاً : ففي ٨ نيسان ١٨٦٦ ابرم التحالف بين ايطاليا وبروسيا ، وتم بمساعدة نابوليون الثالث الذي وعد الحكومة الايطالية ، بان بروسيا ، لمغامرة ما ، اذا تخلت عن التحالف الذي ابرمته ، فان فرنسا ، على أي حال ، لن تترك النمسا تسحق ايطاليا .

وربما كان نابوليون الثالث مستعداً للذهاب الى ابعد من ذلك : فقد حاول ، بين نيسان وحزيران ١٨٦٦ ، ان يرى ما اذا كان هنالك امكان للتحالف بين فرنسا وبروسيا ، ولكن نابوليون الثالث كان يريد ان

يدفع له ثمن هذا التحالف : كأن يطالب ، في مثل هذه الحالة ، بتعويضات أرضية على الضفة اليسرى لنهر الراين . ولم يشأ بسمارك ان يعطي هذه التعويضات الأرضية ، وبالتالي لم تؤد المفاوضة الفرنسية - البروسية الى شيء .

جهود النمسا - أما النمسا فقد بذلت جهوداً دبلوماسية لدى فرنسا لتحارل اقناع الحكومة الفرنسية بمنع التحالف الايطالي - البروسي . ولم تنجح في ذلك . لذا عادت الحكومة النمساوية الى خطة أكثر تواضعاً وحاولت ، على الأقل ، الحصول على حياد فرنسا . ووعدت فرنسا بهذا الحياد باتفاق سري وقع قبيل الحرب في ١٢ حزيران ١٨٦٦ : وذلك بان وعدت فرنسا بان تبقى محايدة ، أي لا تدعم بروسيا في نزاع بمساوي بروسي بشرط واحد : وهو ان تتخلى النمسا ، ولو كانت منتصرة ، عن البندقية لنابوليون الثالث ، الذي يتنازل عنها مباشرة لاطاليا ، وتعويضاً لذلك ، تستطيع النمسا ، اذا كانت منتصرة ، ان تحصل على توسعات أرضية في المانيا .

وفي هذه الشروط ظهرت الحالة الدبلوماسية . وتسارعت الحوادث في بداية حزيران ١٨٦٦ : فقد قررت الحكومة النمساوية احالة حل قضية الدوقيات الى الديباط الجرمني ، الهيئة المركزية للكونفدراسيون . ولكن بسمارك صرح بأن هذا القرار يؤلف انتهاكاً للمعاهدة التي ابرمت بين النمسا وبروسيا ، في كانون الثاني ١٨٦٤ ، بمناسبة قضية الدوقيات . وادخلت الحكومة البروسية مباشرة جيوشها في الهولشتاين أي في قسم الدوقيات الذي سلم لادارة النمسا . فأجابت الحكومة النمساوية بعرض هذه القضية الجديدة أمام الديباط ، لأن صك الكونفدراسيون الجرمني ، كما ابرم في عام ١٨١٥ ، يحرم على دولة من الدول الأعضاء في الكونفدراسيون

ان تهاجم أرض دولة أخرى عضواً ، وكانت الهولشتاين عضواً في الكونفدراسيون . وبموجب صك ١٨١٥ ، رفعت النمسا هذا الحلف الى الديباط ، وطلبت من الحكومات الألمانية أن تقرر النفير ضد بروسيا ، وصرحت ان بروسيا ، خرقت الصك الاتحادي . وعند التصويت ، في ١٤ حزيران ١٨٦٦ ، انقسمت الدول الألمانية : فقد صوتت دول الجنوب وبعض دول الوسط أيضاً ودولة واحدة ، هانوفر في المانيا الشمالية ، لصالح النمسا . وصوتت الدول الأخرى ، وكانت دولاً صغيرة ، لصالح بروسيا . وانقسمت المانيا الى قسمين . ولم تنفجر الحرب بين بروسيا والنمسا فحسب ، بل وأيضاً بين بروسيا والدول الألمانية التي صوتت للنمسا . وهذا يعني « حرباً أهلية المانية » .

ونقتصر ، في حرب ١٨٦٦ ، على ذكر المراحل الأساسية : كانت بروسيا وإيطاليا متحالفتين ، وتستطيعان أن تضعاً في خط القتال نحو ٥٤٠٠٠٠ رجل . وتستطيع النمسا ، مع حلفائها الالمان ، أن تضع في خط القتال نحو ٤٧٠ ٠٠٠ ، ولكن على مسرح العمليات الأساسي ، أي حدود بوهيميا ، وجدت الجيوش النمساوية والبروسية متساوية عددياً .

سحق الجيش البروسي دون صعوبة جيوش الدول الألمانية التي دعمت النمسا . وكانت المعركة الكبرى في لانغنزالتسا ضد الجيش الهانوفري الذي كان يحاول أن ينحدر نحو الجنوب لينضم الى الجيوش البافارية . ووضعت الدول الألمانية خارجاً عن القضية بسرعة . ومن جهة أخرى ، على الجبهة الجنوبية ، أخفق الجيش الايطالي رغم تفوقه العددي الواضح على يد الجيش النمساوي في كوستوزا . وقامت على مسرح العمليات الأصلي ، في ٣ تموز ، أي بعد ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ، معركة سادوفا أو كونيغراتز ، كما يسميها البروسيون عموماً . وفي سادوفا غلب

الجيش النمساوي بقضه وقضيضه واضطر الى الانطواء باضطراب كامل ،
نحو فينا . وقدورت القيادة النمساوية بأنها لاتستطيع الدفاع عن فينا ،
ومن المحتمل ان تضطر الى الانطواء بجيوشها نحو هونغاريا .

وخلافا لكل ما كان منتظرا ، لان العالم كان يعتقد بحرب طويلة
الأمد ، غلبت النمسا في أقل من ثلاثة أسابيع . وكان يراد الآن معرفة
تسوية السلام : ففي ١ تموز ، غداة سادوفا ، انجبت الحكومة النمساوية
نحو نابوليون الثالث واستنجدت بوساطته . وكان نابوليون الثالث نفسه في
حالة مربكة جداً : فقد ترك الحرب النمساوية - البروسية وشأنها ، على
حين أنه كان بإمكانه أن يمنعها لو كان حليفاً لأحد الخصمين ، ولكنه كان
مقتنعاً بأنها ستدوم طويلاً . إلا أن النصر البروسي كان سريعاً للغاية ،
فما العمل ؟ هناك حل : وهو استنفار الجيش الفرنسي ، وحمل الجيوش
الفرنسية على الراين والفرل الى بروسيا : « مكانك » ، إلا أن الحكومة
الفرنسية أبعدت هذا الحل بعد مناقشات دامت طويلاً في سان كلو ،
حيث ظل نابوليون الثالث طوال يوم ٥ تموز . ولم يجرأ على استنفار الجيش
الفرنسي ضد بروسيا واكتفى بتدخل دبلوماسي .

وفي ١٤ تموز اقترح نابوليون الثالث على الدولتين المتحاربتين : النمسا
وبروسيا ، « أسس السلام » وهي كما يلي :

أ - حل الكونفدراسيون الجرمانى الذي وجد منذ ١٨١٥ .

ب - فى الاراضى الالمانية التى كانت تشكل الكونفدراسيون ، يجب
فى المستقبل ، كما قال نابوليون الثالث ، تمييز ثلاثة أقسام :

١ - الاراضى الواقعة فى شمال خط نهر الماين ، ويجب أن تؤلف
كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا .

٢. - دول المانيا الجنوبية : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى
وقسم من دوقية هس الكبرى ، ويجب أن تبقى مستقلة .

٣ - الاراضي النمساوية ، وهذا يعني أن النمسا ، منذ الآن فصاعداً ،
أبعدت عن القضايا الجرمانية .

وأخيراً اقترح نابوليون الثالث ، في جملة اقتراحاته ، ضم الدوقيتين ،
شلزفيغ وهولشتاين ، الى بروسيا .

وكانت اقتراحات نابوليون الثالث نفسه موضوع مفاوضات خلال عشرة
أيام . واضطرت الحكومة البروسية أن تقبل الأسامي ، أي أنها اضطرت
أن تعدل عن الاستيلاء على المانيا الجنوبية ، ولكنها حملت جهودها كلها
على نقطة أخرى : ولعلنا نعلم تعقيد الخارطة السياسية في المانيا الشمالية
وكيف قسمت الاراضي البروسية الى قسمين . لذا طلبت الحكومة
البروسية السماح بضم عدد من الدول الالمانية الى بروسيا بشكل تستطيع
فيه تحقيق استمرار الاراضي بين قسمي الاراضي البروسية . وانتهى
نابوليون الثالث في هذه النقطة بالتنازل ، لأنه كان يروج ، بالمقابل ، الحصول
على تعويضات .

وفي هذه الشروط وقعت ، في ٢٦ تموز ١٨٦٦ ، مقدمات صلح
نيكولسبورغ بين النمسا وبروسيا . واتبعت هذه المقدمات ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ ،
بصاح براغ . وقد أسس هذا الصلح على المبدأ الذي سبق وقلناه وهو :
أن يكون كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا ، ومانيا
الجنوبية مستقلة ، والاراضي النمساوية منفصلة عن المانيا ، ومن جهة
أخرى ، تستطيع بروسيا ان تضم عدداً من الاراضي في المانيا الشمالية .
ولم يبق على الحكومة البروسية الا أن تقسم « كونفدراسيون »

المانيا الشمالية ، . وقد أخذ هذا الكونفدراسيون دستوراً ووضع هذا الدستور موضع التنفيذ في اليوم الأول من تموز ١٨٦٧ .

وأدت أزمة ١٨٦٦ ، وهذه هي الفكرة الأساسية ، الى تفويض د المانيا الكبرى ، نهائياً ، أي الى التخلي الكلي عن الصيغة التي بموجبها تستطيع المانيا أن تشمل الاراضي النمساوية . وبالمقابل ، لم تساعد أزمة ١٨٦٦ بسمارك على تحقيق الوحدة الالمانية تحت شكل د المانيا الصغرى ، أي المانيا التي تضم كل الاراضي الالمانية ماعدا النمسا . وفي الواقع ، كان على المانيا الجنوبية ، حسب صاحب براغ ، ان تبقى مستقلة . وهذا حل ناقص ، ويجب أن نقول ، إذا كان هذا الحل على ما هو عليه فذلك ، لحد كبير ، بسبب تدخل نابوليون الثالث الدبلوماسي . وقد فهم بسمارك انه اذا أراد أن يتجاوز هذه الارادة الفرنسية فعليه أن يجازف بالحرب ولم يشعر بنفسه أنه في حالة تمكنه من القيام بها في تلك الآونة .

ويرتبط بتاريخ الحركة القومية الالمانية في هذه الحرب قضيتان : أولاهما ، قضية الحلاف النمساوي - البروسي الذي نشب في منتصف حزيران ١٨٦٦ وانتهى أخيراً د بتمزق ، ألمانيا في حرب بين الدول الالمانية ، لأن هذه الحرب لم تكن حرباً بين النمسا وبروسيا فقط . وقد نتساءل عن الأسباب التي دفعت الدول الالمانية د الوسطى ، أو الدول الالمانية الصغيرة إلى تحزبها ، إذ ربما كان بإمكانها أن تبقى محايدة بين النمسا وبروسيا .

والقضية الثانية ، هي أن الحلاف النمساوي - الهولندي كان من نتيجته إنشاء كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، تحت إدارة بروسيا . وهذه المناسبة نتساءل ما هو موقف الأمراء الألمان ، وموقف الشعوب الالمانية .

٢ - تمزق المانيا عام ١٨٦٦

لم تقف الدول الألمانية حيال النزاع النمساوي - البروسي محايدة ، بل تحزب بعضها للنمسا والبعض الآخر لبروسيا ، ولفهم هذا التمزق ، يجب أن ندرس من جهة موقف الرأي العام ، ومن جهة أخرى موقف الحكومات الألمانية .

موقف الرأي العام . - إذا تذكرنا الحركة القومية عام ١٨٥٩ وجدنا أن أنصار الوحدة الألمانية كانوا من الأوساط الليبرالية . فهل باستطاعة بسمارك أن يعتمد على الأحرار في بروسيا وعلى الأحرار في الدول الألمانية الأخرى لتحقيق الوحدة لصالح بروسيا ؟ من الوجهة النظرية يمكن أن يكون الأمر كذلك ، بيد أنه ، في الواقع ، كان مستحيلاً بسبب السياسة الداخلية البروسية : ف منذ ١٨٦١ قام في بروسيا نزاع خطير جداً بين البرلمان وحكومة الملك ، ولم يكن من محبي بسمارك إلى السلطة ، في ايلول ١٨٦٢ ، إلا أن جعل هذا النزاع حاداً أكثر من قبل : فقد رفض البرلمان للحكومة الاعتمادات الضرورية لتحقيق الإصلاح العسكري ، فقرر بسمارك أن يتجاوز ، أي أن يحكم دون أن يصوت البرلمان على الموازنة ، وجبى الضرائب دون أن يسمح البرلمان بجبايتها . وحكم بسمارك اذن في شروط غير قانونية ، ومناقضة للدستور تماماً . ومنذ ايلول ١٨٦٢ كان العراك عنيفاً بين بسمارك والأكثرية الليبرالية في البرلمان البروسي . وفي شباط ١٨٦٦ أيضاً ، ظل كل واحد من الفريقين على مواقفه . ورفض البرلمان مرة ثانية التصويت على الاعتمادات ، واجاب بسمارك مرة أخرى : سأعمل كما لو صوّتم عليها . لا يستطيع ان يمنع الدولة من السير ، وعليه فستسير الدولة ولو في ظروف معاكسة للدستور .

وفي أيار ١٨٦٦ ، أي قبل قرابة شهر من بداية الحرب النمساوية - البروسية ، كان البرلمان البروسي منحلًا ، وفي الحملة الانتخابية قام الاحرار البروسيون ، خصوم بسمارك في السياسة الداخلية ، بحملة على هذا الغرض : وهو عدم التصويت على أقل اعتماد للحرب ضد النمسا مادام بسمارك في السلطة .

وكان على بسمارك ، في بروسيا ، أن يقف أمام معارضة تبدو مصممة وتلحق كل قرار من القرارات في السياسة الخارجية بذهاب رئيس مجلس الوزراء ومغادرته السلطة . وكان لهذه الحال انعكاسات هامة في الأوساط الليبرالية في ألمانيا ، في خارج بروسيا ، وكان الاحرار في ألمانيا الجنوبية ، وفي هانوفر ، يتابعون عن كثب مراحل هذا الخلاف الدستوري البروسي وبشجبون موقف بسمارك . وعدا ذلك ، عندما يدرس الاجرار الألمان القضيتين المثارتين بين بروسيا والنمسا ، قضية الدوقيات وقضية الاصلاح الفدرالي ، لا يجذبون وجهة النظر البروسية ، ويرون أن الدوق اوغستانبورغ أهل تمامًا لحكم الدوقيات ، وان نتيجة السياسة البسماركية إزالة اوغستانبورغ في ظروف غير مقبولة . وفي موضوع الاصلاح الفدرالي ، اقترح بسمارك اقامة برلمان ألماني تنتخبه الشعوب الألمانية بالتصويت العام ، ويبدو أن هذا الاقتراح كان « بلفاً » ، حتى ان الاحرار في ألمانيا الجنوبية وفي غيرها بادروا الى القول بان اقتراح بسمارك كان مخاطرة من جانبه ، لأن بسمارك كان في بروسيا يكافح الليبرالية بعنف لامثيل له ، ويقترح الآن اقامة برلمان منتخب بالتصويت العام في ألمانيا . فكيف يمكن الوثوق بصانع الرجعية في بروسيا ، ليحقق ، في نطق ألمانيا المستقبل ، نظاماً ليبرالياً ؟ ولقد أدلى بهذه الحجج ميكيل

أحد زعماء الحزب الليبرالي في هانوفر وزعماء الحركة الليبرالية في مملكة
فرتامبرغ أيضاً .

منذ ١٨٥٩ ، كما نعلم ، وجدت المنظمة الكبرى ، وهي « الجمعية
القومية » التي انشئت للدعاية لفكرة الوحدة الألمانية ، فما هو موقف هذه
المنظمة قبيل حرب ١٩٦٦ ؟ في ١٤ حزيران ١٨٦٦ نشرت « منظمة الجمعية
القومية » منشوراً قالت فيه : « من اذن ، بيننا ، يستطيع يجد أن يعتقد
بأن بروسيا ، تحت هذا التوجيه ، توجيه بسمارك ، في الظروف الداخلية
التي توجد فيها مستضعفة بسبب الاستياء العميق لشعبها الخاص ،
وليس الشعب في داخل البلاء فحسب ، بل الشعب المسلح ، تستطيع أن
تخرج منتصرة من هذا النزاع الرهيب ؟ وليس في مصلحة حزب ، بل
في مصلحة بروسيا ونصرها ، نطلب كشروط مبدئية التخلي عن هذه
السياسة وعن الذي يجسدها . والمقصود بالسياسة ، سياسة النزاع ضد
الليبرالية ، والذي يجسدها هو بسمارك . وصرحت رابطة « الجمعية القومية » ،
هيئة انصار الوحدة الألمانية ، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب النمساوية -
البروسية ، بقولها : نصر بروسيا ؟ نعم اننا نرجوه ، إذا لم يكن بسمارك ،
وقبل كل شيء يجب أن ينصرف بسمارك !

لقد كان بسمارك يعلم بأن ليس له ما يرجوه من الاحرار ، ولهذا اقترح
إقامة برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام . لأن خصومه الليبراليين كانوا
كلهم بورجوازيين تقريباً ، وكان بسمارك يفكر بأنه يستطيع بالتصويت
العام أن يجد في الجماهير الشعبية نقطة استناد ضد البورجوازية الليبرالية .
وهذه هي السياسة التي فكر فيها عام ١٨٦٣ عندما جرت محادثات
سرية بينه وبين الرعيم الاشتراكي الألماني فوديناند لاسال . ولم يكن
لهذه المحادثات من نتيجة لأن لاسال قتل في مبارزة بعد ذلك بقليل .

اذن لقد كان رأي الأحرار الالمان « غير مناويء » لبروسيا ولكنه كان « مناوئاً لبسهارك » .

ومن جهة أخرى ، لم يكن هؤلاء الأحرار ليرجون انتصار النمسا مطلقاً . وفي الواقع ، ان هذا النصر يعني بالنسبة لألمانيا ، دخول الجيش النمساوي في الاراضي الألمانية . وكان هذا الجيش النمساوي يضم نسبة من ١٥٪ الى ٢٠٪ ألمان وأكثرية سلافيين : ان فكرة رؤية قسم من ألمانيا يحتله سلافيو النمسا كانت غير محتملة من أكثرية الالمان . وعدا ذلك ، ان النصر النمساوي يمكن أن يعني بالتأكيد عسر رد فعل ورجعية ربما لا يقل عن الرجعية التي يمكن أن تنتظر من بسهارك نفسه . ولذا فان الرأي الالمانى ، في أكثرية العظمى ، لا يمتنى النصر النمساوي .

ومن المنطق أن يقول هذا الرأي العام : ان هذه الحرب بين النمسا وبروسيا ، هذه الحرب بين دولتين المانيتين ستكون حرب « قتل الاخوة » . ولذا ينبغي تجنب هذا النزاع ، لاسيما وان الحرب النمساوية - البروسية يمكن أن تمثل بالنسبة لألمانيا خطراً خطيراً جداً ، لأن الدول الأجنبية ، وبخاصة فرنسا ، يمكن أن تفيد منها للتدخل . واذا دامت الحرب النمساوية - البروسية طويلاً ، وكان جميع الناس يعتقدون بأنها ستدوم عدة أشهر ، تكون المخاطرة بتدخل فرنسا عظيمة . وهذا هو الحساب الذي أجراه نابوليون الثالث : فاذا ترك هذه الحرب وشأنها فذلك لأنه فكر بأنها تدوم طويلاً ، وانه يستطيع أخيراً أن يتدخل بشكل نافع ومفيد .

وكان الرأي الالمانى مجعاً في هذه النقطة : فلم يكن ليريد التدخل الاجنبى في قضايا ألمانيا . حتى ان كثيراً من الالمان كانوا يفكرون ،

بأنه يجب عليهم ، إذا لم يستطيعوا منع الحرب النمساوية - البروسية ، أن يكونوا محايدين على الأقل . هكذا كان يفكر البافاريون والفرتمبرجوازيون والهانوفرليون ، أولاً ، لأنه لم يكن لهم مصالح مباشرة في الحرب ، وبخاصة ، لأنه كان يوجد في ألمانيا قوى عسكرية لم تكن مشتركة في الحرب النمساوية - البروسية وتستطيع ، عند مقتضى الحال ، أن تعارض التدخل الفرنسي .

موقف الحكومات . - لفهم موقف الحكومات يجب أولاً معرفة الوضع الحقوقي للقضية : ان الميثاق الاتحادي ، أي الميثاق الجرمانى لعام ١٨١٥ ، الذي أنشأ الكونفدراسيون ، يصرح في المادة الحادية عشرة ، بأنه يحظر على كل دولة ألمانية أن تهاجم دولة ألمانية أخرى . ولذا اذا هاجمت بروسيا النمسا ، فان بروسيا ترتكب خطأً وتخرق الميثاق . وفي حالة خلاف بين الدول الألمانية يجب أن يعرض الخلاف على الديباط ، وهذا الديباط يستطيع أن يسمي لجنة لمحاولة تهدئة الخلاف ، واذا لم تنجح هذه اللجنة ينبغي رفع القضية لمحكمة خاصة للتحكيم ، يسمى أعضاؤها من بين أبناء مختلف الدول الألمانية . وعلى هذه المحكمة التحكيمية أن تعطي حكمها . فاذا لم تحترم هذا الحكم احدى الدولتين المعنيتين ، فعلى الديباط عندئذ أن يقرر ضد هذه الدولة « التنفيذ الفدرالى » أي عليه أن يعطي الامر باستنفار جميع الدول الألمانية ضد هذه الدولة التي خرقت الميثاق . ان نصوص الميثاق الاتحادي تجعل ، حقوقياً ، الحفاظ على الحياد أمراً صعباً جداً . واذا صرح الديباط بأن دولة ما ، بروسيا مثلاً ، خرقت الميثاق الاتحادي فعلى جميع الدول الألمانية الاخرى ، مبدئياً ، أن تزحف للدفاع عن الميثاق الاتحادي .

لم تكن هذه النقطة الحقوقية أهم من غيرها ، بل القصد معرفة ما اذا

كانت الدول الألمانية « الوسطى » تعتبر أن من مصلحتها تعديل ألمانيا بشكل يضعها تحت تفوق بروسيا .

موقف الدول الألمانية . - لمعرفة هذا الموقف يجب أن نعرف موقف الدول الهامة منها :

موقف بافاريا . - كان موقف بافاريا هاماً جداً . فقد كانت دولة « متوسطة » هامة أكثر من غيرها . وكانت نفوسها في ذلك الحين أربعة ملايين ونصف نسمة . ونظراً لموقعها الجغرافي بين الأراضي النمساوية والأراضي البروسية ، كانت لها أهمية استراتيجية . وأخيراً كان الرأي في بافاريا يستطيع أن يؤثر على رأي الدول الأخرى في الجنوب . وفي بافاريا كان الوزير الموجه فون در بفوردتن ، ولم يكن شخصياً صديقاً للنمسا . وكان مستعداً لبقاء بافاريا في موقف مستقل « حيال الدول الكبرى » ، ويشك كثيراً في قيمة الجيش النمساوي ولذا كان يتمنى الحياد . وعدا ذلك ، كانت مصلحة بافاريا في إبقاء الحالة كما كانت موجودة ، أي كوندراسيون « براسين » نمساوي وبروسي . لأن هذا الحل يترك للدول « الوسطى » ، « للدول الوسيطة » الكثير من الاستقلال ، ويمكنها دوماً أن تلعب على الصعوبات بين الدولتين الكبيرتين .

ولكن ملك بافاريا ، لويس الثاني ، الذي وصل الى العرش في ١٨٦٤ كان متهيئاً لمساعدة النمسا ، ومعادياً جداً لاقتراح بسمارك الذي يقتضي إنشاء برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام .

تقبلت الحكومة البافارية العروض من الجانبين : عرضت بروسيا بأن اذا صممت بافاريا على البقاء محايدة فان بروسيا تقدم لها قيادة جيوش ألمانيا الجنوبية في المستقبل في اليوم الذي يتم فيه اصلاح الكوندراسيون

الجرماني ؛ وفي الوقت نفسه اثرت الحكومة البروسية على الرأي العام البافاري باعطاء منح ومكافآت لبعض الجرائد البافارية لتدعم وجهة النظر البروسية . أما الحكومة النمساوية فقد سعت لدى بلاط بافاريا ولدى اعضاء البرلمان البافاري ، وعرضت على بافاريا منظور التوسع الأرضي في الحالة التي تقرر فيها دعم النمسا ، وأخيراً ، في ١٤ أيار ١٨٦٦ ، قررت الحكومة البافارية أن تدفع عروض بروسيا ، وإذا كسرت بروسيا الميثاق الفيدرالي بالهجوم على النمسا ، فانها تقرر النفي ، ولكن في اليوم الذي ترتكب فيه بروسيا خطأ بشكل مكشوف .

موقف دوقية هس الكبرى . - وفي درقية هس الكبرى ، كان الوزير الكبير دالفيغخ مصحماً على مساندة النمسا لأنه كان يرى بان النزاع بين بروسيا والنمسا لا يمكن اجتنابه ، وإذا كان هنالك ما يخاف منه على دولة هس ، فهو التفوق البروسي .

موقف مملكة ساكس . وكان لمملكة ساكس أيضاً أهمية استراتيجية كبرى جداً لأنها تدخل مباشرة بين الاراضي النمساوية في بوهيميا والاراضي البروسية ، فاذا ارادت بروسيا أن تهاجم النمسا ، فيمكنها أن تفعل ذلك ، بالبداهة ، من سيليزيا ، ولكن كان من فائدها أن تفعله باجتياز الاراضي الساكسونية . ولذا كانت الساكس في حالة خطرة بخاصة . وكان الرأي الساكسوني يرغب بجرارة في السلام ، وبالتالي ، بحياد ساكس . ولكن الملك جان ووزيره الأول بوست كانا يكرهان بسمارك وتقلقها المشاريع البروسية . وكانا يريان بأن مصير ساكس يصبح قلقاً ومضطرباً للغاية في حالة تفوق بروسي في المانيا . ولذا لم يرغبوا بالحفاظ على الحياد . وجرت مفاوضات قاسية جداً بين الساكس والحركات القومية - ٣ (٥)

وبروسيا . وهددت بروسيا باقحام المرور من ساكس إذا لم تشأ ساكس ان تمنحها حق المرور لجيوشها . وهكذا إذا صرحت الساكس بانها محايدة فلن تكون مطمئنة من أن هذا الحياد يمكن ان يضمنها لأن الحكومة البروسية ، عندئذ ، لا تتردد بخرق حياد الساكس . وفي هذه الظروف قدر الموجهون الساكسونيون ان الشيء الوحيد الذي يجب أن يفعلوه هو أن يكونوا بجانب النمسا ، وان هذا هو الحل الأقل خطراً .

موقف بملكة هانوفر وهس الناحية (او هس - كاسل) . - وهذان البلدان عظمى الأهمية ، بسبب وضعها الجغرافي : وفي الواقع ، ان القسم الجنوبي من هانوفر ، منطقة غوتنغن ، يفصل قسمي الاراضي البروسية ، وكذلك الهس الناحية كانت ايضاً واقعة في « ممر » فولدا والفيزير ، أي بين قسمي الارض البروسية . وكان وضع هاتين الدولتين حرجاً ايضاً ، لأن الحكومة البروسية ، عند استنفار جيوشها ، كانت مضطرة ، لتمرير جيوشها أن تجتاز أرض هانوفر وأرض هس - كاسل . وبموجب المعاهدات كان لها الحق في ذلك في زمن السلام : وفي هانوفر وهس - كاسل وجدت طرق تسمى « طرق المراحل » وكان للجيوش البروسية عليها حق ارتفاق للذهاب من قسم لآخر من الأرض البروسية ؛ ولكن في حالة الحرب ، إذا أعلنت هانوفر او هس - الناحية انها محايدتان فمن غير الممكن مرور الجيوش البروسية عبر أراضيها . وقد تصور جورج الخامس ، ملك هانوفر ، في بادئ الأمر ، حل « الحياد » في مجلس عقده في ١٣ أيار ١٩٦٦ . ولكن كان من الطبيعي أن يكون هدفاً ايضاً لتوسلات الجانبين .

عرضت الحكومة النمساوية عليه ، بأن هانوفر إذا اسهمت في

في الحرب إلى جانب النمسا فان النمسا تقدم اليه هولشتاين التي لا تتمسك النمسا بها ولا تحرص عليها، لأنها لا تعلم ما تفعل بها ، ورغبت إلى هانوفر ايضاً أن تبدأ حالاً بتجنيد جيشها لتمنع بروسيا من احتلال « طرق المراحل » .

وعرضت الحكومة البروسية على هانوفر أن تضمن أرضها وسيادتها ، شريطة أن تراعي « الحياد الكامل » . وكان بسمارك يريد بالحياد الكامل الحياد دون استنفار الذي يسمح لبروسيا أن تدخل جيوشها في هانوفر لاحتلال « طرق المراحل » .

تردد ملك هانوفر طويلاً . ورفض أن يعد بروسيا بالحياد الكامل ، وقال ان هذا الحياد يعاكس ميثاق الكونفدراسيون الجرمني . ولم يعد النمسا بشيء أيضاً لأن هانوفر منعزلة وقد تخاطر باجتياح البروسيين لها ومهاجمتها من جميع الجهات قبل أن يكون للنمساويين من الوقت ما يجعلهم يأتون لنجدها . ولكن بسمارك ، اثناء هذه المفاوضات توصل إلى ان يطلب من الحكومة الهانوفرية حق المرور للجيش البروسية عبر أراضيها ، حتى عندما تعلن الحرب على النمسا . وطلب أيضاً من الحكومة الهانوفرية الحق لبروسيا في استعمال الخطوط الحديدية الهانوفرية لنقل جنودها . عندئذ رفض ملك هانوفر مصرحاً بأنه يدافع عن حقوق سيادته ، وليس له حق في أن يقوم بالتنازلات التي طلبتها بروسيا . وكان الرأي في البلاد قلقاً والاضطراب شديداً ، لأن الأحرار البافاريين - وبخاصة ميكيل ، خصم بسمارك ، في ذلك الحين ، ولكنه كان معادياً للنصر النمساوي - كانوا يقدرّون أن الموقف الوحيد الذي يجب اتخاذه هو لزوم الحياد .

اما هس الناضبية فقد تبنت موقفاً بمائلاً لموقف هانوفر : ورفضت أن تعد بروسيا بتترك الجيوش البروسية تعبر أرضها ، وصرحت بأنها ستتكيف مع القرار الذي يتخذه الديباط الجرمانى أى أنها ستتستنفر إذا اعطى الديباط الجرمانى الأمر بالنفير .

وفى ١٤ أيار ١٨٦٦ عقد ممثلو الدول الوسطى اجتماعاً فى بامبرغ واقترحت حكومة دوقية باد - الكبرى أن تتفاهم جميع الدول للحفاظ على الحياد . فاعترض عليها بأن الحفاظ على الحياد يعادل التخلي عن دوقيتى شلزيغ وهو لشتاين إلى بروسيا ، والتخلي أيضاً عن الساكس إلى بروسيا ، إذا اجتاحت الجيوش البروسية الارض الساكسونية ، كما كان منتظراً ، وأرفض اجتماع بامبرغ دون أن يتخذ قراراً . وعندما تمت القطيعة ، فى حزيران ، بين بروسيا والنمسا وطلبت النمسا من الديباط وساطته ، انقسمت أصوات الدول الألمانية : صوتت للنمسا : بافاريا ، الساكس ، هانوفر ، فرتامبرغ ، دوقيت هس الثلاث : هس الناضبية ، هس دارمشتات ، هس ناسو . وأخيراً مدينة فرنكفورت الحرة . وصوتت الدول الأخرى لبروسيا باستثناء دوقية ساكس - ماينينغن المجاورة للاراضى البافارية التى صوتت ضد بروسيا . وبالأجمال ، ان الدول التى صوتت لبروسيا كانت بخاصة الدول التى وجدت مباشرة إلى جانب الأرض البروسية وتخاف منها . إلا أن هانوفر والساكس وهس الناضبية وحدها مع كونها مجاورة لبروسيا تجرأت وصوتت ضد بروسيا معتمده على دعم الجيش النمساوي .

وصرح بسمارك مباشرة . بذكره الى الديباط ، بأنه يعتبر الكونفدراسيون الجرمانى باطلاً . وفى الوقت نفسه صرح ، فى مقال ،

في الجريدة شبه الرسمية : « الصحيفة الألمانية » ، بأن هذا التخريب للكونفدراسيون يجب أن يكون مقدمة « لتعمير » . وظلت بروسيا تحبذ الوحدة الألمانية ، وإذا « مزقت » ألمانيا فلتعيد خياطتها بشكل أفضل بعد ذلك . وقال بسمارك يجب أن نصنع وحدة « ألمانيا الصغرى » أي وحدة جميع الأراضي الألمانية ، ما عدا النمسا ، التي يجب أن تطرد من الكونفدراسيون . وقد أجاب ملك بافاريا على ذلك ، في نداء القى به في ٢ تموز ، بأن خصوم بروسيا يكافحون « لحياة ألمانيا » ، لأنهم يريدون أن تظل الدول الألمانية ، بما فيها النمسا ، تشكل كلاً . وهكذا نرى مفهومين متعارضين : فمن جهة ، النظرية التي يمكن أن تسمى « النظرية المحافظة » ، النظرية التي تريد إبقاء حالة الأمور الموجودة على حالها ، أي اتحاد جميع الدول الألمانية بما فيها النمسا ، في جمع من الدول ، في كونفدراسيون ؛ والنظرية الثانية ، نظرية بسمارك التي تقول : ان الكونفدراسيون لا يمكنه أن يعمل ، وغير قابل للحياة . وما يجب عمله هو طرد النمسا . وعندما تطرد ، يجب بناء البلاد الألمانية من جديد وبتنظيم أكثر جدأ ، تحت شكل « ألمانيا الصغرى » . ولنشر الى أن بسمارك لم يفعل هذا العمل وجميع الدول الألمانية الوسطى ضده ، ولأن جميع الدول ذات الأهمية : بافاريا ، فرتامبرغ ، هانوفر ، دوقية هس ، ساكس ، تحزبت ضد بروسيا ، بل فعله أيضاً دون مساندة الرأي العام الذي كان ، في غالبية العظمى ، معادياً لبسمارك ، ان لم يكن معادياً لبروسيا ، وعلى كل حال ، معادياً لحرب مساوية - بروسية ، يعتبرها حرب اخوة يقتل فيها الأخ أخاه .

الفصل الرابع

أزمة ١٨٦٦

اتحاد المانيا الشمالية

لقد اضطر بسمارك لأسباب توقيط خاصة بوقف فرنسا ان يطرح مشروع الوحدة الألمانية ، ويحدد أطماح بروسيا ، ويكتفي ، عوضاً عن تحقيق « المانيا الصغرى » ، أي الوحدة التي تضم جميع البلاد الألمانية عدا النمسا ، بتشكيل اتحاد المانيا الشمالية وترك دول المانيا الجنوبية مستقلة . ولمعرفة كيفية تحقيق هذه الوحدة الجزئية التي نصت عليها معاهدة براغ ، يجب ان نلاحظ حالة المانيا الشمالية في منتصف العام ١٨٦٦ ، بعد صالح براغ ، وكيفية اعداد دستور المانيا الشمالية .

١ - حالة المانيا الشمالية

قبل معالجة قضية تنظيم كونفدراسيون المانيا الشمالية كانت السياسة البروسية مضطرة لتسوية قضيتين أرايين : فعلى الصعيد الأول ، كان يجب إنهاء النزاع الدستوري البروسي الذي دام منذ ١٨٦١ ، وهذه النقطة أساسية اذا أرادت بروسيا أن تستحيل رأي الأحرار ؛ وعلى الصعيد الثاني ، كان يجب تسوية قضية علاقات فرنسا مع الدول الالمانية التي يجب ان تؤلف كونفدراسيون الشمال أي الدول الواقعة شمال خط نهر الماين .

تصفية النزاع الدستوري البروسي . - لم ينته النزاع الدستوري منذ ١٨٦١ وتفاقم عندما وصل بسمارك إلى رئاسة مجلس الوزراء في بروسيا ، في ايلول ١٨٦٢ . ومنذ ذلك الحين كانت الحكومة البروسية تعمل في ظروف غير قانونية : لأن البرلمان البروسي رفض أن يصوت على الموازنة وجبى بسمارك الضرائب دون أن يصوت البرلمان على قانون المالية .

وقد شعر بسمارك ، منذ النصر الذي أحرزه على النمسا ، بضرورة التخلي عن الموقف الذي اتخذته في كفاح الأحرار ، لأنه لم يشأ ان يلقى مقاومة الأحرار في الأراضي الجديدة التي تريد بروسيا أن تضمها اليها . وهذا العداء يمكن أن يزيد في صعوبة تمثل الدول المضمومة ، لأن المحافظين في هذه البلاد كانوا متعلقين بالسلالات الحاكمة ، وبالتالي معادين جداً لبروسيا . ، فاذا لم يستعمل بسمارك الأحرار إلى جانبه ، فمن الممكن أن يكون الناس كلهم ضده . ولم يشأ بسمارك أن يرث البرلمان القادم لكونفدراسيون المانيا الشمالية جميع الأفكار التي كونها البرلمان البروسي عنه . ولم يشأ أيضاً أن يعطي للعالم مشهد نزاع بين ممثلي الأمة والحكومة ، لأن الانعكاسات قد تكون خطيرة على مستقبل الوحدة الألمانية .

لذا دعا ، في ١٠ تموز ١٨٦٦ ، أي بعد ستة أيام على معركة سادوفا ، عدداً من الوجهاء الأحرار في مختلف الدول الألمانية ، وبخاصة بنفيسن وميكييل ، زعيمى « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) وأبدى لهما استعداداه للبحث عن تقارب مع الأحرار البروسيين .

وكان الأحرار البروسيون ، بدورهم غير مصممين ، كما كانوا حتى الآن ، على استمرار النزاع مع الحكومة ، ومنذ بداية حرب ١٨٦٦ ، كانت

بعضهم يميل الى التقارب مع بسمارك لأسباب تتعلق بالسياسة العامة ، باعتبار أن بسمارك يستطيع أن يكون محققاً للوحدة ، ولذا ينبغي الكف عن مكافحته . وازداد عدد هؤلاء المنشقين بعد نصر سادوفا ، وكما هي العادة، يوجد دوماً في الجماهير أناس يميلون مع الغالب. غير أن آخرين غيرهم يتنازلون لاعتبارات انتهازية . ولقد أعطى النصر بسمارك شعبية كبرى ، فاذا استمر الاحرار في حركتهم ضده ، خاطروا بانصراف الناس عنهم وعدم فهمهم فلا يتبعهم الرأي العام ويخسرون شعبيتهم . وعندها ذلك ، حل البرلمان البروسي في ربيع ١٨٦٦ ، وجرت الانتخابات الجديدة أثناء حرب ١٨٦٦ ، بين الانتصارات الاولى البروسية ونصر سادوفا : وقد سجلت هذه الانتخابات تراجع الاحرار بشكل واضح وسقط عددهم من ٢٥٣ الى ١٤٨ بينما ارتفع عدد المحافظين من ٣٣ الى ١٤٢ . وهذه النتيجة ترجع الى أن الاحرار لم يترددوا ، في عز الحرب ضد النمسا ، أن يقوموا بحملة انتخابية على الغرض التالي : وهو عدم التصويت على الاعتمادات العسكرية مادام بسمارك في السلطة . وهذه الاستشارة الانتخابية كانت ، بالنسبة للاحرار ، انذاراً . وشعروا بأنهم ، اذا اضطروا لحل البرلمان البروسي الجديد، فان الانتخابات، في هذه المرة ، يمكن أن تدور وتنقلب نكبة عليهم . ولذا وجد بين الاحرار البروسيين اتجاه يجذب الهدوء .

والحادث له الذي مغزاه ومعناه هو أن بسمارك قرر القيام بالخطوة الاولى : فقد قال غداة سادوفا الى ولي عهد (كرونبرانس) بروسيا ، ابن غليوم الاول ، الذي كان معادياً للسياسة البسماركية ، بأنه يريد أن يظهر اين القناة ميالاً للمصالحة في سياسته الداخلية . وبعد ان درس

بسمارك القضية مع الوزراء البروسيين ، تبني فكرة « مشروع قانون السماح ، وهذه العبارة مقتبسة عن الحقوق العامة الانكليزية ، ويراد بها التصويت اجمالاً على قانون يسمح بالاسفنج جميع التجاوزات التي ارتكبتها الحكومة البروسية منذ ١٨٦١ . وقد وجد أن الحكومة البروسية ، كانت تحكم ، في السنوات الاخيرة ، دون أن تكون عندها موازنة نظامية ، ولكن ، من جهة أخرى ، كان يطلب إلى البرلمان البروسي ان يوافق بعد فوات الأوان على هذا الشذوذ .

ولنلاحظ ان هذه العبارة « قانون السماح » تعني ان الحكومة تعترف بأنها تصرفت بشكل غير قانوني ، وبالتالي ، يبدو انها تتضمن ، بالنسبة للمستقبل ، ألا تلجأ الحكومة البروسية الى طرق مماثلة . . . ولذا لاقت هذه الفكرة معارضة بعض الوزراء البروسيين . فقد صرح وزير التجارة ووزير العدل بأن الحكومة اذا طلبت ، قانون السماح . فهذا يعني الاعتراف بأن سلوكها فيه ما يؤخذ عليه . وأمام هذه الحجة تردد ملك بروسيا الحريص جداً على سلطته ، كثيراً في قبول هذا الشكل من السلوك . ولكن بسمارك قاوم جيداً . وقد كتب من الاركان العامة البروسية رسالة الى زوجته قال فيها : « لقد توصلت الى حل مع أعدائي . بل مع أصدقائي ... » وبدأ بسمارك يتخلى عن سياسة المحافظين الخالص ورأى بأنه يجب أن « يضحى » ويقوم بالخطوة الاولى بغية المصالحة مع الاحرار . ورأى أيضاً بأنه في الحالة التي وجد فيها ، والجاه الذي خوله اياه هذا النصر ، يستطيع ان يسمح لنفسه بهذا العمل الذي قد يبدو من آخر غيره تراجعاً . وحصل أخيراً على موافقة الملك .

ناقش البرلمان البروسي « لاندتاغ بروسيا » ، الذي دخل دورته في ٥ آب

١٨٦٦ ، مشروع قانون السماح في ١٤ اب ١٨٦٦ : وكالت النقاش حاراً وحاداً ، لان بعض الاحرار ارادوا الحصول من الحكومة على ضمانات للمستقبل . وفي الحقيقة ان مشروع قانون السماح يبدو انه يقتضي من الحكومة ألا تجدد ، في المستقبل ، طرقاً بمائلة . و اراد بعض الاحرار أن يقال ذلك صراحة ولم يكن بسمارك مستعداً لذلك ، ولم يشأ أن يدفع التراجع حتى هذا الحد ولكنه صرح بأنه يتمنى التمدد لأنه قال : ان المانيا بحاجة اليها في الآونة الحاضرة أكثر مما في السابق ، .

وصوت على « مشروع قانون السماح » في ٣ ايلول ١٨٦٦ بـ ٢٣٠ صوتاً ضد ٦٤ . وهذا الحادث له أهميته لا في السياسة الداخلية البروسية فحسب ، بل في تاريخ الحركة القومية الالمانية . ففي ذلك الحين تم الشقاق في « الاحزاب القديمة » بين من ظلوا خصوماً لبسمارك وبين من قبلوا أن يتبعوا بسمارك لانه انتصر على النمسا وبدأ تحقيق الوحدة الالمانية .

حدث الانقسام في وسط المحافظين وفي وسط الاحرار . وبين المحافظين من ظل حتى الآن يدعم بسمارك ، ووجد عدد عظيم منهم ، وصرحوا بان الحكومة اخطأت في البحث عن المصالحة مع الاحرار وصوتوا ضد « مشروع قانون السماح » والمحافظون الآخرون ، على العكس ، تبعوا بسمارك . لذا انقسم حزب المحافظين الى قسمين : الجناح المناوي لبسمارك ، الذي احتفظ باسم حزب المحافظين ، والجناح الآخر ، الجناح الذي تبع بسمارك وأخذ اسم « الاتحاد المحافظ الحر » . كذلك انقسم الاحرار وقبل أكثرهم التسوية مع بسمارك ، وأخذ هؤلاء بعد قليل من الزمن ؛ اسم « الحزب القومي الليبرالي » وأصبحوا نقطة استناد

هامة للحركة الوحدوية ؛ والآخرون ، على العكس ، «التقدميون» ، صوتوا ضد «مشروع قانون السماح» .

والحادث العظيم هو أن بسمارك ، ابتداء من ذلك الحين ، كانت تسانده أكترية الاحرار في بروسيا ، على حين انه منذ وصوله الى السلطة كان في عدااء عنيف معهم . وهذه المصالحة تعتبر حادثاً أساسياً بالنسبة لعمل الوحدة الالمانية .

وضع بروسيا حبال دول المانيا الشمالية الاخرى . - ان صالح براغ ، الذي انهى حرب ١٨٦٦ ، اعطى لبروسيا الحق في أن تضم لصالحها بعض دول المانيا الشمالية ، وهذه الدول هي : أولاً دوقيتا هولشتاين وشلزيغ ، ثم هانوفر وهس الناخية . ولهاتين الدولتين أهمية عظيمة لان أراضيها تعترض بين قسمي المملكة البروسية ؛ وأخيراً هس ناسو ومدينة فرنكفورت الحرة ، اللتين كانتا كالسابقتين حليفتي النمسا أثناء الحرب .

وتقرر الضم بقانون بروسي صدر في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ . وبما يلفت النظر ان ملك بروسيا تردد طويلاً قبل أن يوقع هذا القانون ، وعلى الاقل فيما يتعلق بهانوفر وهس الناخية ، لأن غليوم الأول كان محافظاً دقيقاً جداً ومحترماً لحقوق السيادة وقد عز عليه أن يجرم العاهل الآخر من عرشه . ومع ذلك فقد تنازل أمام حجج بسمارك ووقع القانون .

وعليه فان الوحدة الجغرافية للأرض البروسية ستتحقق . ولكن سكان هذه الاراضي المنضمة كانوا يختلفون جداً عن سكان بروسيا من وجهة نظر العقلية وبخاصة عن سكان بروسيا القديمة ، بروسيا

« اليونكرز » ، بروسيا كبار الملاكين ، أصحاب الأطيان . وكان لهذه البلاد المنضمة تقاليدھا وشعورها بفردیتھا ، ولھا عادات إدارية لا تتفق مطلقاً مع التعاملات الفظة التي عرفت بها الدیوانية البروسية . ان سكان هانوفر وهس الناحية بخاصة ، حيث توجد طبقة بورجوازية وطبقة فلاحه بمائتين للطبقات الموجودة في البلاد الرینانية ، وحيث توجد ، من جهة أخرى ، طبقة نبيلة واكليروس وفین للسلالات المحلية ، كانوا أقل استعداداً لقبول الضم . ولذا كان على بروسيا أن تتوقع أن « التمثل صعب » .

شلفينغ وهولشتاين . - وفي الدوقيتين : شلفينغ وهولشتاين ، حتى في القسم الألماني من هاتين الدوقيتين أي هولشتاين والقسم الجنوبي من شلفينغ ، يمكن القول إجمالاً أن ثلث السكان قبل بضم بروسيا دون احتجاج وبقي ثلث السكان موالين ، في أعماق قلوبهم — إلى دوق اوغستنبورغ ، أي انهم كانوا يفضلون أن يصبحوا أعضاء دولة في الكونفدراسيون الجرمانی ، دولة مستقلة وذات سيادة ، عوضاً عن أن يصبحوا سكان إقليم بروسي بسيط . أما القسم الشمالي من شلفينغ المأهول بالدانيارك فيجب أن يجري فيه ، بموجب صلح براغ في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، استفتاء يسمح للسكان بأن يقرروا ما إذا كانوا يريدون أولاً أن يكونوا مرتبطين بالدانيارك أو يفضلون أن يكونوا مرتبطين بكونفدراسيون ألمانيا الشمالية : ولم يجر هذا الاستفتاء . ولنا عودة على هذه النقطة .

فرونكفورت . - أما مدينة فرونكفورت الحرة فلا تحب البروسيين عدا عن أن هذه المدينة الحرة كانت ، حتى الآن ، مقراً للديباط ، وكانت في الكونفدراسيون الجرمانی لعام ١٨١٥ عاصمة ، فاذا ، ماضت الى بروسيا أصبحت مدينة اقليمية بروسية بسيطة . وكان بورجوازيو

فرنكفورت حساسين بهذا الانحطاط وأبدوا استياءهم بجرارة عالية جداً ،
بينما ظلت الجماهير الشعبية لامبالية .

هانوفر . - ولكن الحلة الصعبة كانت حالة هانوفر أكبر الدول
المنظمة . ففيها قبل قسم من السكان الضم أو ، على الأقل ،
سلم به ، لأنه قدر أن يجد فيه فوائد مادية . وفي الأول من تشرين
الأول ١٨٦٦ صرح مجلس من وجهاء هانوفر بأنه يقبل الاندماج ببروسيا
شرطاً الحفاظ على النظام البلدي المدن الهانوفرية . وكانت هذه
النظرية نظرية بنيغسن وميكيل ، أي نظرية زعيمى الأحرار الهانوفرين ،
وكلاهما مؤسسان « للجمعية القومية » . ولنلاحظ أننا نرى هنا
مثالاً ، يزداد تطور هؤلاء الأحرار : كان ميكيل وبنيغسن في العام ١٨٦٥ ،
أثناء اتفاق غاشتاین ، ينتقدان بشدة عظمة السياسة البسماركية ، أما
الآن فينحنيان أمام النصر البروسي ، وكانا مستعدين ، كواقعيين ، لتوجيه
بسمارك في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية .

ولكن إذا قبل قسم من السكان الضم دون أن يحتج ، فإن قسماً
آخر احتج ، أما عن كرهه للبروسيين ، وأما أكثر من ذلك أيضاً ، عن
ولاءه للسلالة الهانوفرية . لقد ألقى ملك هانوفر ، جورج الخامس ، باحتجاج
ضد ضم بروسيا ، وبعد هذا ، اضطر أن ينصرف ، وغادر البلاد الى
الخارج . وحتى بعد مغادرته وجدت ، في قلب الطبقة النبيلة ، وبين ضباط
الجيش الهانوفري ، مقاومة للضم . ومقاومة في قلب الفلاحين لسبب
بسيط جداً وهو أن الفلاحين يكرهون الخدمة العسكرية البروسية ، لأنه
لا يوجد في هانوفر خدمة عسكرية إجبارية . وتشكلت عصبه وارادت ان
تنشيء « جوقه هانوفرية » لتحاول مقاومة بروسيا . وفي تشرين الأول ،

تشرين الثاني ١٨٦٦ كان الاضطراب شديداً ، ووجدت خجة في الشوارع الرئيسية في مدينة هانوفر ، وغالباً شتائم للجنود البروسيين . وهذا الحزب الهانوفري المقاوم لضم بروسيا أخذ اسم حزب « الفيلف » .

أعطت الحكومة البروسية الأمر بتعليق الموظفين الهانوفريين عن وظائفهم ممن يصرحون بأنهم معادون لبروسيا ، وأمرت أيضاً بإيقاف الضباط المحتجين وسجنهم في حصن ميمندن . وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ وجه ملك بروسيا انذاراً إلى الضباط الهانوفريين واعطاهم الخيار : إما الدخول كضباط في الجيش البروسي ، وأما إحالتهم على التقاعد . أما وقد نفي الملك جورج الخامس ، فقد أصبح الضباط في حل من يمين الولاء التي اقسموها له ، وبذلك أذعن عدد عظيم من هؤلاء الضباط الهانوفريين : وقبل ٤٢٥ منهم الدخول في الجيش البروسي ، وأحيل الآخرون على التقاعد (المعاش) .

وابتداءً من ذلك الحين ، هداً الاضطراب . ولكن عشرات الألوف من الناس ، في هانوفر ، ظلوا في أعماق قلوبهم ، معادين لبروسيا . ومنذ ١٨٦٧ وجد في الرينخشتاغ الألماني حتى ١٩٠٣ ، نواب هانوفريين محتجون (حزب الفيلف) ، ولم يكونوا كثيراً . وتنوع زعمائهم بين خمسة وعشرة ، وليس بالأكيد أن جميع الذين يصوتون للنواب الفيلف كانوا خصوماً للوحدة الألمانية . ومن المحتمل ، كما يحصل دوماً في مثل هذه الحالة ، أن المستأين ، لأسباب لعلها بقضية الوحدة ، كانوا يصوتون للفيلف ببساطة لأن في ذلك واسطة لمكافحة الحكومة . ودام الاحتجاج خمساً وعشرين عاماً .

رأى بسمارك ، أمام هذه المعارضة ، بأن يضحى . وقد أيقن بأن

يجد أمامه صعوبات اذا أراد أن يفرض الادارة البروسية بفظاظه على هذه الاراضي المنضمة . ولذا تدخل بشكل تحفظ فيه الادارة البروسية في أطرها جميع الموظفين الهانوفرين الذين يقبلون خدمة بروسيا . ثم اتخذ عدة اجراءات في اللامركزية الادارية : فقد قبل بإنشاء مجالس اقليمية ، في هانوفر ، وهنا ايضاً ، نأت السياسة البسماركية عن نظرات المحافظين البروسيين الذين كانوا يريدون أن يطبقوا ، حيال هانوفر ، طرقاً أكثر صرامة وحزماً .

وبعد تحقيق هذا الضم أصبح سكان بروسيا خمسة وعشرين مليون نسمة . بينما كان كونفدراسيون المانيا الشمالية بكامله ثلاثين مليوناً فقط . وبالتالي ، لم يكن إلى جانب بروسيا ، في كونفدراسيون المانيا الشمالية ، الا دول صغيرة جداً ، باستثناء مملكة ساكس . وكانت هذه المملكة خصماً لبروسيا اثناء حرب ١٨٦٦ ، ولذا ، فرض بسمارك عليها طوعاً مصير هانوفر . ولكن ساكس كان يحميها نابوليون الثالث ، ولم يجبراً بسمارك أن يذهب إلى أبعد من ذلك : وقد نصت معاهدة ٢١ تشرين الأول ١٨٦٦ على أن تدخل الساكس في كونفدراسيون المانيا الشمالية وان تجبر على الدخول فيه . ولكنها دخلته على قدم مساواة واحدة مع الدول الأخرى أي مساوية لدول المانيا الشمالية التي كانت اثناء حرب ١٨٦٦ حليفة بروسيا .

٢ - تنظيم اتحاد المانيا الشمالية

نظم كونفدراسيون المانيا الشمالية ببطء : فقد دامت المناقشات خلال ستة أشهر ، من آخر تشرين الثاني ١٨٦٦ حتى شهر أيار ١٨٦٧

ودخل دستور الكونفدراسيون رسمياً في حيز التنفيذ في أول تموز ١٨٦٧، أي بعد عام على سادوثا .

وألغت معاهدة براغ الكونفدراسيون الجرمانى لعام ١٨١٥ ، أي أنها جعلت منه «صفحة بيضاء» . وقررت أن تبقى الدول الألمانية في الجنوب مستقلة وأن تدخل الدول الألمانية الواقعة في شمال خط الماين في « اتحاد المانيا الشمالية» . وكان يراد معرفة الشكل الذي سيعطى الى كونفدراسيون المانيا الشمالية ، ومن هنا نرى أهمية المشكلة بالنسبة لقضية الوحدة .

ومن الطبيعي أن يرجع رجال العصر إلى ما يسمى في اللغة الحقوقية « السابقات » . وقد وجدت سابقتان : فمن جهة ، الميثاق الاتحادي لعام ١٨١٥ الذي نظم وجود الدول الألمانية ، حسب الخطة العامة ، حتى عام ١٨٦٦ ؛ ومن جهة أخرى ، الدستور الألماني لعام ١٨٤٩ ، الدستور الذي صوت عليه المجلس القومي في فرنكفورت اثناء الحوادث الثورية في ١٨٤٨ ، ولكنه لم يطبق . ونتساءل ما هو الفرق بين النظامين ؟

ان نظام ١٨١٥ يؤلف ، بين الدول الألمانية ، رابطة بسيطة ؛ فقد حافظت الثاني والثلاثون دولة ألمانية على سيادتها واتحدت فيما بينها ببساطة بتحالف بغية حماية الأمن الخارجي والحفاظ على السلام الداخلي في هذه الدول . ولتأمين التلاحم بين الـ ٣٨ دولة الألمانية ، وجدت ، بموجب ميثاق ١٨١٥ ، هيئة عامة نسميها الديباط . وكان هذا الديباط مجلس مفوضين ، مجلس مندوبين عن الحكومات ليس لهم أي سلطة شخصية ، ويمثلون رأي حكومتهم فقط . وبالتالي لم يكن ، في نظام ١٨١٥ ، سلطة تنفيذية عامة للدول الألمانية . وعندما يطرح الديباط التصويت ، ليصبح « القرار » نافذاً

يجب أن تريد كل من هذه الدول الثاني والثلاثين ان تطبقه . وبالأجمال ، ان نظام ١٨١٥ لا يؤلف بين الدول الألمانية « اتحاد دول » ، بل نوعاً من « عصبة أمم » . ولا يوجد تشريع عام للدول الألمانية : فكل واحدة منها تعيش حسب قوانينها الخاصة . ولا يوجد جيش عام : وفي حالة حرب يؤلف جيش الكونفدراسيون بجمع الجنود ، من مختلف الدول ، ووضعهم إلى جانب بعضهم .

وعلى العكس ، ان النظام الذي وضع في الدستور الميث - الوليد لعام ١٨٤٩ كان يؤلف ، على الورق دولة اتحادية (فيدرالية) ، والمقصود بالدولة الفيدرالية هو أن تحافظ الدول الألمانية في نظام ١٨٤٩ على بعض الفردية ، ولكنها لا تحافظ على سيادتها التامة . لقد ظلت صاحبة سيادة في بعض القضايا التي لم تكن اهم من غيرها ، ولكنها ، بالنسبة للأخرى ، تفوض سيادتها إلى الحكومة الاتحادية . وتتألف هذه الحكومة الاتحادية ، من مجلس منتخب بالتصويت العام ، ومن سلطة تنفيذية تسلم إلى امبراطور ينتخبه المجلس . وكما رأينا ، ان نظام ١٨٤٩ لم يستطع السير والعمل ، لأن المجلس القومي قدم التاج الامبراطوري إلى ملك بروسيا ، فريدريك - غليوم الرابع ، ورفض الملك هذا التاج .

لم يشأ بسمارك الخيار تماماً بين هذين النظامين :

وضعت القضية لمعرفة ما اذا كان لبسمارك دور هام في نهضة نظام كونفدراسيون المانيا الشمالية : والواقع انه كان بعد حرب ١٨٦٦ منهكاً بالنعب العصي الذي ناله من الحرب واضطر ان يذهب للراحة اكثر من شهرين في جزيرة روغن ، ولكنه ، بالرغم على هذه الراحة ، رسم قبل مغادرته أساس دستور المستقبل ، وأعطى الأفكار العامة ، ولم يتم

توضيح النص إلا بعد عودته إلى برلين . وفي الفترة الفاصلة بدأ سن الدستور وعرضت عليه مشاريع . ولكن بسمارك أخيراً ، في ذهابه ووصوله كان يراقب العمل بنفسه . ولا نزاع في أنه أراد أن يعطي إلى كونفدراسيون المانيا الشمالية الشكل الأصل الذي كان له .

وقد فضل بسمارك نظام الدولة الاتحادية على نظام كونفدراسيون الدول ، ولكنه لم يشأ القطيعة بشدة مع العادات القديمة . وأراد أن مشروعاً غير مركزي كثيراً . وكانت فكرته الخلفية أن يضع مشروعاً لا يغيظ كثيراً دول المانيا الجنوبية ، هذه الدول التي ظلت مستقلة ، ولكن بسمارك ، كما سنرى ، كان يأمل في أن يجذبها اليه في وقت قصير لاحق ويدخلها في الكونفدراسيون . ولذا احتفظ بسمارك ما أمكن ، بالمظهر الخارجي لنظامه بهيئة كونفدراسيون دول ، ولكنه أدخل فيه بعض احكام داخلية ظاهرة قليلاً ، بعض احكام « مطاطة » أدت ، عملياً ، إلى جعل كونفدراسيون المانيا الشمالية دولة اتحادية .

ولم يشأ بسمارك في فكره ، أن يستعمل كلمة « امبراطورية » ، كما لم يشأ انشاء امبراطور الماني ، لأن في ذلك ما يؤكد تفوق بروسيا بوضوح . واكتفى بتأمين هذا التفوق بوسائل اقل ظهوراً .

مبادئ مشروع الدستور . - ات المبادئ التي استوحى منها مشروعه الذي وضع في ١٤ كانون الأول ١٨٦٦ ، وأتى متأخراً بسبب مرض بسمارك ، كانت كما يلي :

المبدأ الأول . - أن يعهد بالسلطة التشريعية الاتحادية إلى مجلسين : البندمرات والرايخشتاغ . والبندمرات ، والكلمة تعني « مجلس الكونفدراسيون » ،

كان بالجملة ، الديباط القديم ، او على الأقل ، يشبه كثيراً : لقد كان مجلس ممثلين للامراء المشاركين في كونفدراسيون المانيا الشمالية . وعلى العكس ، كان المجلس الآخر ، الرايخشتاغ ، مجلساً منتخباً يمثل السكان ، وينتخب بالتصويت العام ، لأن بسمارك كان يحذر البورجوازية الحرة ، ويفضل أن يعتمد ضدها على الجماهير الشعبية . ويمثل البندسرات في هذا النظام نعمة الدول ؛ وعلى العكس ، يمثل الرايخشتاغ الفكرة القومية ، فكرة الوحدة .

المبدأ الثاني. - أن يعهد بالسلطة التنفيذية الى رئيس الكونفدراسيون ويكون هذا الرئيس ملك بروسيا ، ولا يحمل لقب امبراطور ولا يكون مبدئياً إلا الأول بين أمثاله الامراء . ولكن هذا الرئيس خول سلطات هامة جداً : حق اعلان الحرب ، وابرام المعاهدات ، والقيادة العليا للقوى المسلحة ، واخيراً ، تقرير « التنفيذ الفيدرالي » ضد عضو مقاوم عنيد في الكونفدراسيون . ويساعد رئيس الكونفدراسيون مستشار (رئيس مجلس الوزراء) لا وزير امبراطورية . ويجب أن يكون المستشار المفوض الفيدرالي السامي الوحيد . وهذا المستشار يعطي أوامره في كل القضايا بواسطة وزراء مختلف الدول : فاذا كان القصد مثلاً قضايا مالية يعطي أوامره لوزير مالية بروسيا ، أو وزير مالية ساكس ... الخ .

المبدأ الثالث. - تنظم العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل لا يستطيع فيه الرايخشتاغ أن يفرض ارادته على رئيس الكونفدراسيون ، ولذا فان هذا المستشار ، الذي يمثل الرئيس ، « غير مسؤول » أمام الرايخشتاغ ، أي ان الرايخشتاغ لا يستطيع قلبه واسقاطه . وبالأجمال ، أمن هذا النظام تفوق بروسيا في الكونفدراسيون

وتفوق الساطة الملكية في النظام الفيدرالي . وعليه فان كونفدراسيون المانيا الشمالية ، في نظام بسمارك ، كان نظاماً أصيلاً . انه نظام دولة فيدرالية ولكن دولة فيدرالية يتصرف فيها أحد أعضائها ، وهو بروسيا ، بأرادة متفوقة .

لقد ناقش الامراء أولاً هذا المشروع الذي وضعه بسمارك . وطالت المناقشات . وفيما عدا بعض التنظيمات التفصيلية ، قبل الأمراء هذا المشروع ثم عرض على المجلس التأسيسي ، « الرايخشتاغ التأسيسي » الذي انتخب عن عمد لدراسة الدستور وحل بعد ذلك . ولا توجد في هذا الرايخشتاغ التأسيسي أكترية واضحة ، ولكن بسمارك استطاع ان يعتمد على ائتلاف القوميين - الليبراليين والمحافظين الاحرار ، أي على الذين صوتوا ، في عام ١٨٦٦ ، على « مشروع قانون السماح » .

افتتحت المناقشة ، في الرايخشتاغ التأسيسي ، في ٩ آذار ١٨٦٧ . وتناول النقاش بخاصة ثلاث قضايا :

١ - ما هو اختصاص الساطة الاتحادية (الفيدرالية) بالنسبة للسلطات في حكومة كل دولة . ولقد سبق وقلنا انه يوجد في كل دولة اتحادية تقسيم للصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الدول : وكان القصد معرفة النصيب الذي يعطى للحكومة الاتحادية والنصيب الذي يترك لكل دولة . وقد طلب الرايخشتاغ التأسيسي توسيع سلطات الحكومة الاتحادية . وكان في هذه النقطة أوسع من بسمارك نفسه ، لأن القوميين الليبراليين ، الذين كانوا يمثلين للحياة الصناعية والتجارية ، كانوا يرغبون تقوية الوحدة من وجهة النظر الاقتصادية . ولذا طلبوا بأن يكون للحكومة الاتحادية اختصاصات تتعلق بالملاحة ، والخطوط الحديدية ، والتجارة ، وايضاً ، حق جباية الضرائب المباشرة .

٢ - والنقطة الثانية التي حار حولها النقاش هي المناقشة في « الهيئات الاتحادية » . وفي هذه النقطة ايضاً ، كان وضع اكثرية الرايخشتاغ التأسيسي يلفت النظر ، وذلك لأن القوميين - الليبراليين ، وهم بورجوازيون ، كانوا يخشون التصويت العام ، ولكن بسمارك قاوم جيداً ورفض التصويت الضريبي . وبهذه المناسبة القى خطاباً ظل شهيراً ، انتقد فيه بتهكم لاذع ، النظام الانتخابي البروسي ، نظام « الثلاث طبقات » الذي يفيد عن سعة الناس الاغنياء . ولكن اليس عجيباً ان يرى بسمارك وهو يحول هذا النظام ، مع انه كان نفسه « نتاج » وسط محافظ بروسي ! ولكن المبادي والاهتمام في ذلك الحين ، لأن ما يريد هو ألا تكون البورجوازية الصناعية والتجارية قوية جداً في الحياة السياسية في الكونفدراسيون ، ولهذا السبب كان يريد التصويت العام .

٣ - والنقطة الثالثة كانت قضية سلطات الرايخشتاغ بالنسبة للحكومة الاتحادية . وكان قسم عظيم من الرايخشتاغ التأسيسي يرجو اقامة نظام برلماني ، أي نظام يكون فيه المستشار مسؤولاً أمام المجلسين . ولكن بسمارك عارض في ذلك بصراحة ، لأنه لا يريد أن يجد نفسه تابعاً للبرلمان .

وأخيراً اضطر بسمارك في سياق هذه المناقشات أن يقوم بعدد من التنازلات التفصيلية التي اضطرته الى توسيع مشروعه قليلاً في اتجاه أكثر ليبرالية . وقد قام بهذه التنازلات لأنه شعر ، بأنه اذا أراد أن ينتهي ، وينتهي بسرعة ، الا يكسر شيئاً . وشعر بأنه اذا كان « في برد » أو في نزاع مع الرايخشتاغ ، فان ذلك يكون سبباً في تأخير توطيد الوحدة الالمانية .

وصفوة القول ، ماهي الصفة المميزة لدستور كونفدراسيون المانيا

الشمالية الذي طبق حرفياً على الامبراطورية الألمانية عام ١٨٧١ ؟ كان كونفدراسيون المانيا الشمالية دولة اتحادية ، أي دولة تخضع فيها حكومات الدول الخاصة الى حكومة أعلى وهي الحكومة الاتحادية . وكانت في اختصاصات هذه الحكومة الاتحادية القضايا العائدة للقوى العسكرية والبحرية وتوجيه العلاقات الخارجية والاقتصاد والجمارك والنقل ، بما فيها البريد ، والنقد (العملة) ، والتنظيم المصرفي ، وشرطة الاجانب . واحتفظت الدول بالباقي أي بالتعليم العام ، والعبادات ، والاشغال العامة والعدل . اذاً كانت الاختصاصات الأهم من غيرها في أيدي الحكومة الاتحادية . أما « الهيئات » فكل دولة تحتفظ ، من أجل العلاقات الداخلة في نطاقها ، بالنظام الذي تريده ، كأن تحتفظ بمجلسها ووزارتها ونظامها الانتخابي .

السلطات الاتحادية - أما السلطات الاتحادية فهي البندسرات وهو مجلس مندوبي الدول ، ولكن كان لبروسيا في هذا المجلس ١٧ صوتاً من ٤٣ صوتاً في الكل . والوايخشتاغ يتألف من ٢٩٧ نائباً منتخباً بالتصويت العام ، وأخيراً ، رئيس الكونفدراسيون ، وهو ملك بروسيا ، الذي يملك الاختصاصات التي ذكرناها آنفاً وهي : قيادة القوى المسلحة ، وحق اعلان الحرب ، وابرام المعاهدات ، وحق تسمية الموظفين الاتحاديين، وتقرير التنفيذ الفيدرالي .

كان هذا الدستور عمل تسوية ، عمل تنازلات متبادلة ، واذا كانت بسمارك يرغب بجرارة ان ينتهي بسرعة ، فذلك لأنه لا يريد أن يبقى عند هكذا الحد . فهو يرى أن انشاء ونفدراسيون المانيا الشمالية ليس إلا بداية . وفي سياق مناقشات الدستور قام ميكيل ، نائب

هانوفر الليبرالي ، الذي شايع بسمارك الآن ، وأدخل ، بتعديل ، مادة
اضافية الى الدستور ، وتقول هذه المادة : « ان اتحاد دول الجنوب أو
واحدة منها بالكونفدراسيون يكون بناء على اقتراح الرئاسة الاتحادية
وفي الطرق المنصوص عليها في التشريع الاتحادي » . وعليه فان دستور
كونفدراسيون المانيا الشمالية يضع اذن اصولاً لا دخال دول الجنوب ،
آجلاً ، في الكونفدراسيون . وقد احتس بسمارك من أن يبدى
رأيه في تعديل ميكيل لئلا يلفت النظر . ولكننا نعلم تماماً رأيه : ففي
حزيران ١٨٦٧ قال الى أحد أصدقائه : « ان اتحاد المانيا الشمالية ليس الا
موقفاً وانتقالاً نحو وحدة المانيا كلها ، وسيبلغ عما قليل هذا
الهدف الاسمى » .

الفصل الخامس

قضية المانيا الجنوبية

من ١٨٦٧ إلى ١٨٧١

لم تسمح أزمة ١٨٦٦ لبسمارك ان يحقق الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » . ولذا أراد ، بعد ١٨٦٦ ، ان يدخل ، في اتحاد المانيا الشمالية ، دول الجنوب : يافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى ، دوقية هس - دارمشتات الكبرى وتقع هذه الدوقية الأخيرة في قسم منها في جنوب نهر الماين وفي القسم الآخر في شماله . وكان سكان دول المانيا الجنوبية كلها ثمانية (٨) ملايين نسمة ، بينما كان اتحاد المانيا الشمالية ثلاثين (٣٠) مليون .

لقد قبل دستور اتحاد المانيا الشمالية في المادة ٧٩ احتمال اتحاد دول الجنوب ، ولكن كانت هنالك عقبة : وهي الوعد الذي قطعه بروسيا على نفسها ، بمعاهدة براغ ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، باحترام « الاستقلال الدولي » للدول الألمانية الجنوبية . وتقول المادة ٤ من معاهدة براغ هذه : « يصرح جلالة امبراطور النمسا بأنه يقبل بأن تعقد الدول الألمانية الواقعة في جنوب هذا الخط ، خط الماين ، اتحاداً على أن تكون صلاته القومية مع كونفدراسيون المانيا الشمالية موضع تفاهم لاحق بين الجانبين ، وأن يكون له وجود دولي مستقل » . ان معاهدة براغ تنص اذن على « اتحاد » بين دول الجنوب ، اتحاد يؤمن لهذه الدول الحفاظ على استقلالها .

وفي الحقيقة ، ان هذا النص لم يكن واضحاً تماماً ولكنه يبعد دخول دول الجنوب في اتحاد المانيا الشمالية ، وإذا أخذت الحكومة البروسية على نفسها هذا التعهد ، في معاهدة براغ ، حيال النمسا ، فقد أخذته بناء على طلب واضح من فرنسا : لأن نابليون الثالث ، أثناء وساطته بين النمسا وبروسيا ، في ١٤ تموز ١٨٦٦ ، أشار إلى أن أساس سلام المستقبل الحفاظ على استقلال دول الجنوب .

لذا أراد بسمارك أن يزيل هذه العقبة . ولكنه لا يستطيع ذلك إلا في الحد الذي تقبل فيه دول الجنوب نفسها أن تكون مستعدة له . ولدراسة هذه القضية يجب أولاً أن نرى الجهود التي بذلها بسمارك ونجاحاته الاولى في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، ومن ثم كيف تأكدت ، بعد عام ١٨٦٧ ، مقاومة الدول الألمانية الجنوبية ، وأخيراً ، كيف أن بسمارك استطاع ، بفضل حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ مع فرنسا ، أن يحقق الوحدة الألمانية بشكل « المانيا الصغرى » .

١ - جهود بروسيا

أدت السياسة البسماركية في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ إلى نتيجتين هامتين جداً : من جهة ، إبرام معاهدات تحالف سرية بين اتحاد المانيا الشمالية ودول الجنوب الألمانية ؛ ومن جهة أخرى ، انشاء « برلمان جرمني » (تسولبارلمان) .

معاهدات التحالف السرية . - في الوقت الذي أبرمت فيه بروسيا مع النمسا ، في آخر تموز ١٨٦٦ ، مقدمات صلح نيكولسبورغ لم تبرم هذه المقدمات إلا مع النمسا وحدها فقط . أما الدول الألمانية

الأخرى ، ونريد بذلك الدول التي أعربت عن نياتها في صالح النمسا ، فلم يكن بينها وبين بروسيا إلا هدنة . ولذا يجب على دول الجنوب الألمانية هذه أن تطلب إلى بروسيا شروطها في الصلح . وتستطيع بروسيا أن تبالغ في طلبها بهذه المناسبة . ومع ذلك ، فقد كان بيد دول جنوب ألمانيا ضمان وهو : الوعد الذي قطعه اتحاد ألمانيا الشمالية على نفسه ألا يمتد الاتحاد إلى جنوب خط الماين .

وعندما تفاوض بسمارك مع دول الجنوب الألمانية بأمر الصلح ، لم يطلب من هذه الدول تنازلات أرضية ، واكتفى بأن يفرض عليها غرامة حربية . ولكنه أضاف ، سرّاً ، طلباً آخر وهو إبرام معاهدة تحالف . وللحصول على هذه النتيجة ، أفاد بسمارك أولاً من الحالة المعنوية التي وجدت فيها حكومات الجنوب الألمانية وقد اربكتها الحوادث التي جرت من قريب ، وكانت تعتمد ، حتى الآن ، على النمسا ، ولكن النمسا كانت في هزيمة كاملة ، ولذا كانت سلالات الجنوب قلقة جداً على المستقبل . واستخدم بسمارك عنصراً آخر : وهو الخوف من فرنسا : ففي تموز ١٨٦٦ ، عندما أعلن بسمارك ، في ألمانيا الشمالية ، عن عزمه على ضم بعض الأراضي ، وبخاصة مملكة هانوفر وهي الناجية ، كانت مضطراً إلى طلب موافقة نابليون الثالث . وقد أعطى نابليون الثالث هذه الموافقة ، وطلب ، بالمقابل ، تعويضات أرضية . وقدم طلب التعويضات أولاً في ٢٣ تموز ١٨٦٦ ، ووضعه في ٢٩ منه . وبالإجمال طلب نابليون الثالث لفرنسا أراضي (سارلوي وساربروك) وطلب أيضاً لاندau ، في بالاتينا البافارية ، وكذلك الأراضي الهسية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين .

لم يجنب بسمارك ، لأول وهلة ، مطالب فرنسا ، ولكنه رتب الأمور بشكل تسير فيه ببطء حتى إبرام الصلح مع النمسا . وبعد ذلك ، قامت بين فرنسا وبروسيا معركة دبلوماسية طويلة انتهت في عام ١٨٦٧ أثناء قضية اللوكسمبورغ . وأخيراً لم يحصل نابليون الثالث على أي تعويض أرضي . وهذا الأمر لا يدخل في موضوعنا ، ولكن الذي يهمنا هو أن نرى كيف انعكس هذا المطالب الفرنسي على قضية ألمانيا الجنوبية : لقد استخدم بسمارك طلب التعويضات الفرنسي ليفزع دول الجنوب ويرهبها بأنها إذا بقيت منعزلة ، فلها ما تخشاه من فرنسا ، وإن من مصلحتها المفهومة جيداً ، أن تحصل على حماية بروسيا لها . وإضافة إلى هذه الحماية تفترض وجود تحالف بين بروسيا ودول الجنوب .

فرتامبرغ . - كانت فرتامبرغ أول دولة قبلت بالتفاوض . فقد وقعت ، في ١٣ آب ١٨٦٦ معاهدة سلام مع بروسيا . وتنص هذه المعاهدة ، في موادها العامة ، على أن تدفع فرتامبرغ غرامة حربية إلى بروسيا ، وأن تقبل الدخول في الاتحاد الجمركي . وعدا ذلك وجد اتفاق مري يقرر منذ الآن على أن يكون بين فرتامبرغ وبروسيا تحالف هجومي ودفاعي مع ضمانات متبادلة على أراضيها ، وفي حالة حرب ، يجب على فرتامبرغ أن تضع قواتها المسلحة تحت تصرف بروسيا ، وتحت قيادة ملك بروسيا .

دوقية باد الكبرى . - والدولة الثانية ، في الجنوب ، التي قبلت التعاهد كانت دوقية باد الكبرى . لقد كان دوق باد الأكبر صهرًا للملك بروسيا غليوم الأول . وكان يخشى كثيراً جوار فرنسا . لأن بلاده متاخمة للالزاس ، ولذا أراد أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية : لأن في ذلك ، على ما يبدو ، خير ضمان له ضد فرنسا .

ولكن بسمارك لا يريد ذلك . لأن ادخال دوقية باد الكبرى في الكونفدراسيون يعني التخلص من الوعد الذي قطعته لفرنسا . وإذا كان على استعداد لمخالفة هذا الوعد ، فهو لا يريد أن يفعله إلا سرّاً . وأخيراً وقعت دوقية باد الكبرى مع بروسيا معاهدتين في ١٧ آب ١٨٦٦ : معاهدة عامة تقتصر ، كالمعاهدة التي أبرمتها فرتامبرغ ، على الكلام عن غرامة حربية ؛ ومعاهدة سرية تنص على تحالف دفاعي ومجومي بين دوقية باد الكبرى وبروسيا .

بافاريا . - وفي بافاريا ، كانت القضية حرجة جداً لأن بافاريا كانت أهم دول ألمانيا الوسطى . وقد رأى بسمارك أن يقول للحكومة البافارية ان بروسيا تريد أن تأخذ أرضاً من بافاريا : وطلب تقريباً نصف بلاد فرانكونيا العليا ، ومنطقة بيروت وبامبرغ ، وكان ذلك منه لافزع البافاريين ، وفجأة بدل نغمة : بين للحكومة البافارية اطماع نابوليون الثالث في بالاتينا البافارية ، أي القسم الواقع من بافاريا على ضفة نهر الراين اليسرى . فانحنت الحكومة البافارية ووقعت ، في ٢٢ آب ١٨٦٦ ، معاهدة على مثال المعاهدة المبرمة بين بروسيا وفرتامبرغ . ويجب أن نفكر بأن بافاريا لا تستطيع أن تبقى ، في أوربة ، دولة منعزلة ، فهي بحاجة إلى دعم دولة كبرى . ولا يمكن أن تجد هذا الدعم في النمسا ، أو أن تطلبه من فرنسا ، لأنه ، مامن أحد ، في بافاريا ، في ذلك الحين ، يفكر بتحالف فرنسي : ولذا تستطيع ، عند مقتضى الحال ، أن تجد عند بروسيا وحدها ، الحماية التي تريدها .

دوقية هس دارمشتات الكبرى . - كانت الحالة في هذه الدوقية خاصة لأن دوق هس الأكبر كان صهرًا للقيصر ، زوج اخته ، وقد تدخل القيصر في القضية ليوصي ملك بروسيا بأن يكون معتدلاً حيال

هس - دار مشتات . واستعمل بسمارك الطريقة نفسها التي استعملها مع بافاريا : كشف لدوق هس الأكبر المشاريع التي ينويها نابليون الثالث على قسم من الأراضي الهسية الواقعة على ضفة نهر الماين اليسرى . وانتهى بأن حصل ، في ٣ ايلول ١٨٦٦ ، على توقيع معاهدة ، وبموجب هذه المعاهدة ، دخلت الهس العليا ، أي القسم الهسي الموجود في شمال خط الماين ، في اتحاد ألمانيا الشمالية ، ولم يستطع أحد أن يقول في ذلك شيئاً . ومن جهة أخرى ، قبل دوق هس الأكبر أن يعهد إلى ملك بروسيا بالقيادة العليا للجيش الهسية في حالة حرب ؛ وأخيراً تنازلت دوقية هس الكبرى لملك بروسيا عن أرض صغيرة جداً وهي مدينة وقصر هومبورغ .

ولم يعلم أحد ، في ذلك العصر ، خارج الحكومات المعنية ، بهذه التحالفات السرية . وإذا قرأنا التقارير التي وجهها سفير فرنسا في بروسيا بينيديتي للحكومة الفرنسية ، في آب وفي ايلول ١٨٦٦ ، وقد نشرت هذه التقارير في مجموعة الاصول الدبلوماسية لحرب ١٨٧٠ ، وجدنا أن بينيديني لا يأتي بأي تلميح لامكان تحالفات سرية ، حتى انه يصرح بأن دول الجنوب محظوظة جداً ، وانها أبرمت السلام مع بروسيا في شروط معتدلة جداً . ولذا ، يمكن أن يقبل بأن الحكومة الفرنسية في ذلك الحين لا تعلم شيئاً . وربما تكون قد تلقت بعض القرائن الغامضة ، بعد ذلك بقليل ، ابتداء من شهر تشرين الثاني ١٨٦٦ ، ولكن القرائن الدقيقة الاولى ، تلقتها في شباط ١٨٦٧ ، عندما عقد وزراء الحربية في دول ألمانيا الجنوبية مؤتمراً في شتوتغارت وقرروا وضع نظام عسكري قلدوا فيه نظام بروسيا . وان نسخ النظام العسكري ، لدول الجنوب ، عن نظام الجيش البروسي ، يدل على أنه يوجد ، بين بروسيا وهذه الدول

شيء أكثر من الصداقة بقليل ، وعلى ما يبدو ، ابرام تحالف . وجاء اليقين في آخر آذار ١٨٦٧ . وكانت بروسيا وفرنسا ، في ذلك الحين ، في نزاع دبلوماسي بسبب قضية اللوكسمبورغ .

ولا نريد أن ندرس هنا هذه القضية . حسبنا ان نقول أن نابليون الثالث كان يبحث دوماً عن « تعويضات ، أرضية . وقد ظن بأنه يستطيع أن يجدها في دوقية اللوكسمبورغ الكبرى ، وكانت هذه البلاد تابعة الى ملك البلاد المنخفضة . وحاول بسمارك أن يدخل في روع نابليون الثالث بأن هذه القضية يمكن أن تتحقق ، وتركه يبرم اتفاقاً بين فرنسا وملك البلاد المنخفضة . ثم أخرج بسمارك نابليون الثالث واضطره إلى التراجع .

وفي غضون ذلك نشر بسمارك في « الجريدة الرسمية » لبروسيا ، معاهدات التحالف السرية التي أبرمت بين بروسيا ودول ألمانيا الجنوبية . ومن البديهي أن يكون هذا العمل ضربة قاسية جداً للسياسة الفرنسية . وقبل ذلك بأيام أكد وزير الدولة روهير في الهيئة التشريعية بأن السياسة الفرنسية ، في القضايا الألمانية ، ترمي الى الحفاظ على الأقسام الثلاثة ، أي على كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، النمسا ، وبين الاثنين كتلة دول الجنوب المستقلة . ولاشك في أن بسمارك ، بنشره معاهدات التحالف السرية ، كان يريد أن يضرب نابليون الثالث « ضربة مخزية » ومع ذلك لم تحتج الدبلوماسية الفرنسية .

وهكذا ارتبطت دول ألمانيا الجنوبية ببروسيا بحلف عسكري . إنشاء البرلمان الجموعي (تسولبارمان) . - لقد قطعت حرب ١٨٦٦ ، في الواقع ، الاتحاد الجموعي البروسي . وفي شهر آب

١٨٦٦ ، استعادت دول ألمانيا الجنوبية أماكنها في الاتحاد الجمركي . ولكن بسمارك أراد أن ينظم هذا الاتحاد الجمركي من جديد : فسخ معاهدة الاتحاد الجمركي ودعا دول ألمانيا الجنوبية إلى عقد مؤتمر في برلين لدراسة كيفية تجديد هذه المعاهدة . وتبنى بسمارك في هذا المؤتمر خطة التنظيم الجديد . فحتى الآن ، عندما يبرم الاتحاد الجمركي معاهدة تجارية فإن هذه المعاهدة لا تقبل إلا إذا صادقت عليها حكومات جميع الدول الألمانية الأعضاء في هذه التجمع . إلا أن بسمارك أراد منذ الآن أن ينظم « سلطة تشريعية » للاتحاد الجمركي أي « برلمان جمركي » يتألف ، من جهة ، من نواب رايخشتاغ كوفندراسيون ألمانيا الشمالية ، ومن جهة أخرى ، من الـ ٨٣ نائباً عن دول ألمانيا الجنوبية الذين ينتخبون بالتصويت العام على أن يصوت في هذا « البرلمان » بالأكثرية المطلقة : وبالتالي ، فإن المعاهدة التجارية ، والقانون الجمركي اللذين يوافق عليهما البرلمان الجمركي (تسولبارلمان) يدخلان آلياً في حيز التنفيذ دونما حاجة إلى قانون خاص يصوت عليه في كل دولة من الدول .

لقد كان من طبيعة هذا « البرلمان الجمركي » أن ينشئ وحدة قوية أكثر قوة وثباتاً بين الشمال والجنوب من وجهة النظر الاقتصادية ، وأن يقيم أيضاً تعارناً وثيقاً بين جميع الألمان . وهذه خطوة نحو الوحدة السياسية . وقد تبنت دول الجنوب الخطة البروسية ، في صيف ١٨٦٧ ، وهكذا فإن معاهدة الاتحاد الجمركي المبدلة على هذا النحو جددت في ٨ تموز ١٨٦٧ .

ولكن كان يجب أن تصدق برلمانات دول ألمانيا الجنوبية على هذه المعاهدة الجديدة للاتحاد الجمركي : ففي دوقية باد الكبرى أوصى الدوق الأكبر بجرارة بالتصديق وعبر ، للمرة الثانية وعلناً هذه المرة ، عن رغبته في أن

يرى دوقية باد تدخل في اتحاد المانيا الشمالية . ووافق المجلسان في الدوقية الكبرى على معاهدة الاتحاد الجمركي الجديدة بالإجماع تقريباً . وفي فرتامبرغ هاجم قسم من الرأي العام بشدة هذه المعاهدة . وكان يخشى من أن تصبح فرتامبرغ « تابعاً » لبروسيا . وفي بافاريا تشكلت معارضة ضد المعاهدة ، ولكن عندما خشي فقدان الارباح الناجمة عن الاتحاد الجمركي ، صادق مجلس النواب على المعاهدة في ٢٢ تشرين الأول ١٨٦٧ ، بأكثرية قوية جداً .

وفي الوقت الذي تم فيه تبادل التصديق ، في برلين ، في تشرين الثاني ١٨٦٧ ، على معاهدة الاتحاد الجمركي الجديدة ، صرحت الحكومة البروسية بأنها لا تمنح تصديقها إلا بشرط واحد وهو ألا تطرح معاهدات التحالف مرة ثانية على بساط البحث . وهكذا ربطت السياسة البروسية قضية التحالف العسكري بقضية الرابطة الاقتصادية : وعلى الرابطة الاقتصادية أن تخدم في الحفاظ على الرابطة العسكرية التي اقيمت بين الدول الألمانية .

وكان بإمكان بسمارك أن يكون راضياً عن هاتين النتيجةين اللتين حصل عليهما دون انقطاع . وكان يأمل بدخول دول الجنوب بسرعة في اتحاد المانيا الشمالية . ولكن لما يشأ أن يستعجل كثيراً ، وكان يرى أن من الأفضل أن يصبر حتى يقتنع الالمان أنفسهم بالفوائد التي يمكن أن يجدوها في الاشتراك باتحاد ألمانيا الشمالية . لم يشأ أن ينهي كل شيء ، وعلى الأقل ، كان يقول انه يريد ذلك « بقرار حر » من دول الجنوب دون أن يقوم بأي قسر أو إكراه . وان تشكيل الامبراطورية والوحدة المعنوية ، في رأيه ، يجب أن يذهبا معاً اذا أريد تحقيق أثر دائم .

وفي ٧ ايلول ١٨٦٧ ، صرحت الحكومة البروسية ، في بلاغ ، بأنها تبادر بالذهاب إلى الأمام في كل رغبة تبديها حكومات الجنوب « في كل ما يتعلق بتوسيع وتمتين العلاقات بين شمال ألمانيا وجنوبها » . وتترك إلى هذه الدول كل الحرية في اتخاذ أي قرار لاجراء هذا التقارب . وهكذا أكد بسمارك علناً ، في صك رسمي ، بأنه لا يجبر دول الجنوب على الدخول في اتحاد ألمانيا الشمالية .

٢ - مقاومة المان الجنوب

وضع الرأي العام في ألمانيا الجنوبية . - بعد هذا الفوز الذي أحرزه بسمارك في ١٨٦٧ ، لاقت السياسة البسماركية مقاومات في دول الجنوب . ولا بد لنا قبل كل شيء من أن نتعرف على حالة الرأي عند سكان الجنوب . ففي غداة حرب ١٨٦٦ ، ارتبك المان الجنوب بالحوادث وبالهزيمة النمساوية وأقلقهم ، من جهة أخرى ، التعويضات الأرضية التي طلبتها فرنسا . ولذا قبلت ، دون عناء ، معاهدات التحالف السرية . ولكنها عندما اعتقدت أن بإمكانها الحفاظ على استقلالها فضلت هذا الحل بالطبع .

لقد قرر بسمارك ، في تموز ١٨٦٧ ، انشاء برلمان جمركي ، واجريت الانتخابات لهذا البرلمان في آذار ١٨٦٧ وكانت فرصة للأحزاب السياسية ، في ألمانيا الجنوبية ، لتفصح عن رأيها مع أو ضد وحدة سياسية مع اتحاد ألمانيا الجنوبية .

في دوقية باد الكبرى صرح الرأي العام ، في مجموعه ، بأنه يجب أن تكون الوحدة الألمانية ، أي دخول دول ألمانيا الجنوبية في كونفدراسيون ألمانيا الحركات القومية - ٣ (٧)

الشمالية . وفي دوقية هس الكبرى ، أو على الأقل ، فيما بقي منها ، لأن القسم الشمالي كان تابعاً لاتحاد المانيا الشمالية ، وجد اتجاه قوي جداً لصالح الوحدة الألمانية . وفي فورتامبرغ ، وجد حزب لصالح الوحدة ، وكان هذا الحزب يضم البورجوازية الصناعية والتجارية ، والرعاة البروتستانتين والضباط . ووجد أيضاً اتجاه معاد جداً لبروسيا وبضم العناصر الديمقراطية . وبالأجمال ، ان ثلاثة أرباع الناخبين تقريباً كانوا يعادون الوحدة الألمانية . وفي بافاريا وجدت كتلة يمكن أن نسميها الكتلة « القومية - الليبرالية » (بالمشابهة مع الحزب القرمي - الليبرالي في اتحاد المانيا الشمالية) ، وكانت تحبذ الوحدة . وكانت نشيطة بخاصة في فرانكونيا . ولكن وجدت مقاومة قوية جداً من جانب الكاثوليكين . وكانت الدعاية البروسية تعمل كثيراً في بافاريا وقامت في مونيخ بنشر جريدة تسمى « صحيفة المانيا الجنوبية » ، يديرها بافاري ، وكانت الحكومة البروسية تدفع له اجره . ولدينا الدليل على ذلك بنشر الوثائق الدبلوماسية الألمانية . وفي الانتخابات كان ثلثا الناخبين معادين للوحدة الألمانية ، ومحذنين الحفاظ على استقلال دول الجنوب .

وبالأجمال ، في هذا البرلمان الجمركي الذي يجب أن يضم أكثر من ٨٠ نائباً من نواب المانيا الجنوبية ، وجد ٤٩ منهم مناوؤون لبروسيا . ولنلاحظ أن هؤلاء المناوئين لبروسيا كانوا متفقين على الحفاظ على الاتحاد الجمركي لأنهم يرون بأن لا حياة اقتصادية ممكنة لدول الجنوب خارجاً عن الاتحاد الجمركي ، ولكنهم لا يريدون أن يذهبوا إلى ما وراء الصعيد الاقتصادي ولا يقبلون بفكرة الوحدة السياسية .

رأي حكومات دول المانيا الجنوبية . - في بافاريا ، لقد وصل

الملك لويس الثاني إلى العرش منذ قليل من الزمن وكان عمره في ١٨٦٧ ،
واحداً وعشرين عاماً . كان رجلاً مثقفاً ، نبيل الطباع ، ولكنه خال
من أي تجربة ، ويشعر بتفاهته ، كما يشعر بخطرسة ملكية كبيرة حتى
يخضع إلى مجالس . كان لويس الثاني موسيقياً متحمساً ، ومعجباً كثيراً
بموسيقى فاغتر ، ويهتم بالموسيقى أكثر من اهتمامه بقضايا الدولة ، وقد
احتفظ بعاطفة سامية جداً بكرامته كملك ، وكان متعلقاً جداً باستقلال
بافاريا . وعدا ذلك ، كان هذا الملك غريب الأطوار والأفكار ،
وزادت هذه الغرابات عنده في السنوات التالية ، ولوحظت عليه في ١٨٦٧ :
ولنذكر مثلاً أنه لا يريد أن يخدم إلا بخدم مقنعين لأنه صرح بأنه
لا يجب أن يرى وجه الناس . ولم يكن للويس الثاني نفوذ مستمر في
توجيه الأمور السياسية في دوله . ولكنه كان قادراً على المعارضة بقوة
مقاومة عظيمة لبعض القرارات .

اتخذ لويس الثاني وزيره الأول ، ابتداءً من ٢٩ كانون الأول
١٨٦٦ ، الأمير كلوفيس هوهنلوهره ، ولم يكن هذا الأمير بافاري
المولد ، ولكن كانت له مصالح في بافاريا ، لأنه كان يملك فيها أملاكاً
كبيرة . وكان كاثوليكياً ، ولكنه كاثوليكي « ليبرالي » في قضية علاقات
الكنيسة والدولة . وكان فكراً ناعماً ومستقلاً جداً . ولنشر إلى أن
كلوفيس هوهنلوهره سيصبح بعد ثلاثين عاماً مستشاراً للامبراطورية الألمانية
بعد بسمارك . وكان هوهنلوهره يرى أن دخول بافاريا في كونفدراسيون
المانيا الشمالية سيتم حتماً يوماً ما ، ولكنه يريد أن يلحق هذا الدخول
ببعض شروط ويحصل لبافاريا على درجة من الاستقلال الذاتي . ومع
ذلك ، كان مضطراً أن يأخذ بعين الاعتبار حالة رأي الشعب البافاري .
وكانت اكثرية هذا الشعب ، الثلثان تقريباً ، في عواطفها مناوئة لبروسيا .

في فورتامبرغ ، كاث الملك شارل قليل النفوذ ، وكاث وزيره فارنبولر في اعماقه ، مناوئاً لبروسيا ، ولكن الوزراء الآخرين أدركوا أن فورتامبرغ لا تستطيع أن تبقى طويلاً مستقلة ؛ وبخاصة كان في محيط الملك ، بعض ضباط ينصحونه بتنظيم الجيش الفرتامبرجوازي على نمط بروسيا . ولكن الحزب المناوئ لبروسيا يعتمد على الملكة اولغا وكانت أميرة روسية ، ابنة القيصر الكسندر الثاني ، وبالتالي ، اخت القيصر الحاكم . كانت اولغا متفوقة جداً على زوجها ، وترغب بصيانة استقلال التاج الفرتامبرجوازي . ولكن الحكومة الفرتامبرجوازية كانت تحذر كثيراً بافاريا ، لأنها تخشى أن ترى نفسها تابعة للحكومة البافارية ، ولذا كانت لا تتعلق ببروسيا ولا تتعلق ببافاريا أيضاً .

وفي دوقية هس الكبرى ، كان الدوق الأكبر مناوئاً لبروسيا وكان وزيره الأول دالويك . وقال ذات مرة ، ولكن هذا الحادث لم يبرهن عليه : « لا أنتظر الا شيئاً ، وهو وصول بنطلونات حمراء » . لقد كان يرجو اذن وصول الجيش الفرنسي الى دوقية هس الكبرى . وكان مناصراً قديماً لفكرة « المانيا الكبرى » ، أي المانيا « مع ادخال النمسا » . وقد وقع معاهدة تحالف مع بروسيا ، ولكنه يأسف لذلك ، ويرجو أن يتحرر منها ذات يوم .

وفي دوقية باد الكبرى ، كان الدوق الأكبر صهر غليوم الأول ، ولكنه كان ، كما رأينا ، مناصراً متحمساً للوحدة الألمانية ، ولا يطلب الا ان أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون المانيا الشمالية حال قبول بسمارك .

وهكذا تعطي هذه اللوحة انطباع الشك وعدم اليقين . لقد كانت قرة الظروف تدفع دول الجنوب نحو الاتحاد مع كونفدراسيون المانيا

الشمالية وبخاصة على الصعيد الاقتصادي . ولكن ، من جهة أخرى ، كانت هذه الدول تخشى تفوق بروسيا السياسي ، وفي الاعماق ، ترغب الحفاظ ، اذا استطاعت ، على نظام مستقل او نصف مستقل .

ولقد فكر كلوفيس هوهنلوهر ، وزير بافاريا الأول ، بجل « وسط » . وفي آذار ١٨٦٧ وضع مشروعاً : وأراد بموجبه أن يقيم بين دول الجنوب كونفدراسيون على نمط الكونفدراسيون الجرمانى القديم لعام ١٨١٥ ، على أن يكون بالامكان اشتراك كونفدراسيون المانيا الشمالية في هذا الكونفدراسيون الجنوبي . ويتألف الكونفدراسيون الذي تصوره هوهنلوهر من خمسة أعضاء : كونفدراسيون المانيا الشمالية ، بافاريا ، فرتامبرغ ، باد ، هس الجنوبية . ويقول هوهنلوهر « وهكذا تتحقق الوحدة ، مع الحفاظ على حقوق سيادة دول الجنوب . غير أن بسمارك بعد أن اطلع على هذا المشروع ، صرح بأنه غير مقبول ، لأنه يسمح لدول الجنوب بالحفاظ على استقلال سياستها الخارجية ، ولأن قرارات هذا الكونفدراسيون يمكن أن تخضع لموافقة خمسة برلمانات : رايخشتاغ كونفدراسيون المانيا الشمالية وبرلمانات دول الجنوب الأربع .

ولذا ، فان فكرة الوحدة الالمانية لم تسجل أي تقدم . وعلى العكس ، في آخر ١٨٦٨ ، وفي ١٨٦٩ ، وفي بداية ١٨٧٠ يلاحظ تقهقر . وقد طبعت في المانيا ، قبل ١٩٣٩ بقليل ، مجموعة الوثائق الدبلوماسية التي تتعلق بسياسة بروسيا الخارجية في الدور المحصور بين ١٨٥٩ و ١٨٧٠ ، وفي هذه المجموعة ، نجد التقارير التي كان يتلقاها بسمارك من عماله الدبلوماسيين في المانيا الجنوبية وفيها نرى معلومات معبرة عن الحال .

وفي الاول من ايلول ١٨٦٨ ، صرح بمثل بروسيا ، في بافاريا ،

بأن « المعارضة التي يدبرها خصوم بروسيا تتنظم تدريجياً بقوة » . فقد وجد اتجاه معاكس في أوساط الشيبة ، ولكنهم من رجال الجيل الأكبر سناً وكان دورهم موجهاً . وكان هؤلاء مناوئين لبروسيا صراحة . وفي ١٤ شباط ١٨٦٩ ، كتب ممثل بروسيا في مونيخ أيضاً : « منذ اللحظة القصيرة ، التي ظهرت فيها العاطفة القومية الألمانية في ربيع ١٨٦٧ ، لم يكن من هذه العاطفة إلا أن تناقصت تدريجياً ، ودون أزمة جديدة . ولا أرى وسيلة لابقاف هذا التطور . النعرة في غر ، وسوء الظن القديم ، والحقد القديم ، ضد بروسيا ، يفوق غيره » . ولكن لنلاحظ هذا الحذر : « دون أزمة جديدة ، ولا أرى وسيلة » ، وهذا يعني أن ممثل بروسيا في مونيخ يرى أنه إذا حدثت أزمة جديدة دولية ، فإن رأي دول الجنوب يعود مجدداً للوحدة الألمانية . وكتب الوزير البروسي نفسه في مونيخ ، في كانون الاول ١٨٦٨ : « نرى ضدنا حزب البلاط والكاثوليكين والديموقراطيين ، وبالتالي كل العالم تقريباً » .

وفي انتخابات تشرين الثاني ١٨٦٩ ، حصل الحزب المناوئ لبروسيا ، الذي يسمى ، في بافاريا ، « الحزب الوطني » ، على أكتربة واضحة في مجلس النواب البافاري . وقدم هوهنلوهر استقالته ، لأن أكتربة المجلس كانت مؤلفة من كاثوليكين اكليركيين جداً ، بينما هو نفسه لم يكن اكليركياً . وقد احتجزه الملك ، ولكن الاكليركيين هاجموا الوزارة بمناسبة قضية التشريع المدرسي ، وحصلوا على تصويت عدم ثقة ضد هوهنلوهر . فقرر هذا عندئذ أن ينسحب وحل محله الكونت براي وكان مناوئاً لبروسيا .

في فورتامبرغ ، زادت الانتخابات في عام ١٨٦٩ عدد الديموقراطيين

وكان هؤلاء الديموقراطيون مناوئين لبروسيا . وفي كانون الثاني ١٨٧٠ ، حاولت هذه الاكثريّة في برلمان فرتامبرغ تقويض القانون العسكري الذي سنّ عام ١٨٤٧ وكان تقليداً للقانون البروسي . وطلبت عريضة مغطاة بـ ١٥٠ . ٠٠٠ توقيع الى الحكومة الفرتامبرجوازية أن تقيم في فرتامبرغ ، مقام النظام العسكري البروسي ، النظام العسكري السويسري أي نظام المليشيا العسكرية ، وضحت الوزارة : وقبلت ان تخفض الاعتمادات العسكرية ، وبخاصة ، صرحت الى مجلس النواب بان فرتامبرغ تبقى حرة في تقدير « حالة الحلف » في معاهدة التحالف المبرمة مع بروسيا وهكذا عرضت فرتامبرغ من جديد قضية المعاهدات المبرمة على بساط البحث .

وفي هس - دارمشتات ، ظل الوزير دالويك يضع كل أماله في فرنسا . وقام باتصالات سرية ، ولا شك ، مع الجنرال الفرنسي دو كرو ، قائد الجيش في ستراسبورغ ، وادخل دو كرو في روعه الامل بتدخل فرنسا في جنوب المانيا . ودالويك هذا هو الذي اعرب ، في آذار ١٨٧٠ ، الى الارشيدوق النمساوي البيرت عن أماله في ان يراه يدخل جنوب المانيا مع جيش نمساوي ، في حالة حرب فرنسية - بروسية ، وأخيراً ، يوطد الوضع القديم لبيرت آل هابسبورغ . وهكذا كان الوزير الأول في هس - دارمشتات يفكر أيضاً بتحالف نمساوي لم تكن النمسا نفسها لتفكر به مطلقاً .

وظلت حكومة باد وحدها في صالح بروسيا ، واستمر دوق باد الاكبر يعرب ، في كل مناسبة ، عن رغبته في الدخول في كونفدراسيون المانيا الشمالية .

ان الانطباع السائد ، في ربيع ١٨٧٠ ، وعبرت عنه جريدة بافاريا ،

هو « ان آلة بسمارك معطلة » ويراد بذلك ان الوحدة الالمانية لم تتقدم أبداً . وكان غليوم الأول متشائماً وقال : « هل ستم الوحدة ؟ ومتى ؟ » وبدأ يشك في ذلك بجد . أما بسمارك ، فقد اعتقد زمناً طويلاً ان تأتي دول الجنوب نفسها وتطلب ارتباطها بكونفدراسيون المانيا الشمالية ، ولكنه ادرك ، في ١٨٦٩ - ١٨٧٠ ، بأنه مخدوع ، وان الهدف الذي حلم به ، كان يتقهر عوضاً عن أن يتقدم . فهل كان مستعداً لاتباع النصيحة التي أسداها اليه بمثله في مونيخ بقوله : « دون أزمة جديدة ، لا أرى الوسطة . . . » وكان منطقياً أن يقول بسمارك بينه وبين نفسه : لضم دول المانيا الجنوب ، أي لضم الرأي الالمانى حول بروسيا ، لابد من أزمة خارجية تكون مناسبة ، ان حرباً مع فرنسا هي الوسطة الحسنة لانهاء الوحدة المعنوية لألمانيا . ويخيل أن بسمارك قد حفظ هذا الحكم ، ومع ذلك فليس لدينا ادلة مطلقة ، ولن توجد هذه الادلة أبداً ، لأنه من النادر أن يعهد رجل الدولة الى الورق بأفكار من هذا النوع .

٣ — تأسيس الإمبراطورية الالمانية

ان دراسة الحرب الفرنسية - البروسية والشروط التي تفجرت فيها ، لاتعنيننا بالذات وانما نريد أن نكتفي هنا بتسجيل أهمية هذه الحرب في القضية التي تهمننا وهي الحركة القومية الألمانية .

لقد أدت الحرب بين فرنسا وبروسيا بالطبع إلى تنفيذ معاهدات التحالف السرية المبرمة في شهر آب ١٨٦٦ بين اتحاد ألمانيا الشمالية ودول الجنوب : زحفت جيوش دول الجنوب تحت قيادة بروسيا ، وحملت مع الجيش البروسي على فرنسا . وقد قوت حرب ١٨٧٠ معنوياً الوحدة الألمانية . وكان منطقياً أن تخرج الوحدة منها . ولا أحد يشك في ذلك .

فمنذ الأشهر الأولى عبرت الصحافة الألمانية في الغالب عن هذه الأمنية وإذا لم توجد العقبة في الرأي العام ، ابتداء من ذلك الحين ، فقد ظلت موجودة من جانب السلالات .

وليس ضرورياً أن ندخل في كثير من التفاصيل في هذه الموضوع ، لأن ذلك ، في الحقيقة ، معجب ومسل أكثر ما هو هام ، ولأن القضايا كانت قضايا حب ذات وأتانية وقضايا أشخاص .

ان ما يهمنا بالذات هو أن نعرف كيف تغلب بسمارك على الصعوبات السلالية .

منذ النصر الألماني في سيدان واستسلام نابوليون الثالث ، في ٢ ايلول ١٨٧٠ ، بدأت قضية « تعمير » ألمانيا توضع فعلاً : أراد بسمارك أن يفيد من الظروف لانتهاء الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » أي دون النمسا . ولكن بأي طرق ؟ لقد وجد في محيط بسمارك بعض أشخاص يقولون له : « ان بروسيا رأس الائتلاف الألماني المنتصر . فيكفي أن تقول لدول الجنوب : هاكم ماقررت ، امثلوا ! » . ولكن بسمارك لم يشأ استعمال هذا الأصول . لقد فضل أن يحصل من سلالات الجنوب على اقتراح الوحدة بنفسها . ولم يكن هذا دون عناء ، وبخاصة من جانب بافاريا . وقال بسمارك إلى الملك ، ولكن سراً ، بطريق عدة وسطاء ، بأنه ينتظر مبادأة من دول الجنوب : وأكد ذلك بقوله : « انني مستعد لاحترام حرية تقريرها ، ولكنني آمل بأن تقوم نفسها بمبادرة طلب الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية » : ان دوق باد الأكبر ، الذي كان يطلب ذلك منذ ثلاثة أعوام ، طلبه حالاً . وقررت فورتامبرغ الدخول في ١٠ ايلول ١٨٧٠ . ولم يكن لدوقية هس الكبرى كبير أهمية في ذلك الحين لأنها كانت معزولة .

بقيت بافاريا : وقد أرسل بسمارك إلى مونيخ ، في ٢٣ ايلول ١٨٧٠ ، مفاوضاً ، دلبروك ، واجرى محادثات مع أعضاء الحكومة البافارية . وصرحت الحكومة البافارية بأنها تقبل الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية إذا قبل بسمارك أن يجعل لبافاريا وضعاً خاصاً ، لأن بافاريا طلبت أن تحتفظ بأن يكون لها حق في تمثيل دبلوماسي مستقل ذاتي ، وجيش ذاتي ، وعدا ذلك طالبت بثمانية أصوات في البندسرات ، أي مجلس الكونفدراسيون .

رأى بسمارك أن هذه المزاعم مفرطة ، ولكنه انتهى ، خلال المفاوضات التي تمت في فرساي ، الى أن جعل بافاريا تقرر ، وأعلم الملك لويس الثاني بأن الحكومة البافارية إذا لم تقبل بشروط أقل سعة بما كانت تطلب أولاً ، فإن بروسيا تستطيع تماماً أن تتفق مع دول الجنوب الأخرى وتترك بافاريا منعزلة . وانتهت الحكومة البافارية بالتنازل ووقعت في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٧٠ ، معاهدة قبلت فيها الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية . وهذه المعاهدة تدع لها الحق في أن يكون لها جيش مستقل وتمثيل دبلوماسي مستقل ، شريطة أن ينفذ الممثلون الدبلوماسيون البافاريون في الخارج تعليمات الحكومة المركزية ، وبالتالي ، كان هذا التنازل إرضاء شكلياً تركه بسمارك للبافاريين .

وأثار الشكل ، الذي أعطي لهذه الوحدة الألمانية ، قضية اللقب الامبراطوري . لقد اكتفى بسمارك ، في ١٨٦٧ ، بأن يعطي للملك بروسيا لقب رئيس الاتحاد ، أما الآن فقد رأى من الضروري أن يعطى لقب امبراطور ، لأن هذا اللقب له أهمية معنوية ويطبع تفوق ملك بروسيا على السادة الألمان الآخرين . وكانت هذه القضية معقدة أيضاً : فقد وضع ملك بافاريا صعوبات ضخمة قبل أن يقبل بأن يأخذ ملك بروسيا لقب امبراطور . وهنا أيضاً ، استعمل بسمارك كثيراً من

المهارة ، وقال إلى ملك بافاريا : « انظر إلى الحالة كما هي ؛ ان ملك بروسيا سيكون امبراطوراً ، شئت أولم قشاً ، وبالتالي ، ان مايمكنك عمله بشكل أفضل ، لأن هذا ينقذ افانيتك ، هو أن تقدم له بنفسك لقب امبراطور . وانتهى ملك بافاريا بأن سلم بهذه الحجة ، ولكن بعد تردد طويل . ووجه الملك لويس الثاني إلى ممثله في فرساي ، مشروعين في رسالتين موقعتين بتوقيعه : في إحداهما يرفض وفي الآخر يقبل ، وترك الممثل البافاري حراً في أن يسلم مايريد . ومن الطبيعي أن يختار ممثله أقل الخطرين ، وسلم الرسالة التي قدمت لغلجوم الاول لقب امبراطور.

هكذا حلت القضية ، على ما يبدو ، ولكنها لم تحل تماماً ، لأنه كان يراد معرفة ماذا كان ملك بروسيا يأخذ لقب امبراطور المانيا او امبراطور الماني : وهذه القضية خطيرة ، لأن لقب امبراطور المانيا يتضمن ، في نظر الأمراء الالمان ، تفوقاً أعظم من لقب « امبراطور ألماني » . وقرر بسمارك لقب « امبراطور ألماني » . ولكن غليوم الاول كان مقتنعاً بأن اللقب « ملك بروسيا » أفضل من لقب امبراطور ، ولكنه أراد ، إذا كان لابد له من قبول اللقب الامبراطوري ، أن يكون « امبراطور المانيا » . وعندما وقع صك تأسيس امبراطورية المانيا ، في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ في قاعة المرايا في قصر فرساي ، لم يكن ليعلم بعد ، حتى الدقيقة الأخيرة ، ماذا كان ملك بروسيا سيأخذ لقب « امبراطور الماني » أو « امبراطور ألمانيا » . حتى ان دوق بادالاكبر ، الذي كان مكلفاً بالهتاف هوخ التقليدية لم يعلم بعد بأي لقب يجب أن ينادي . وكان يجب أن يتكلم بذلك ، في أركان القاعة إلى غليوم الاول ، والى بسمارك. وأخيراً ، باعتبار أن نظام الاحتفال قد نظم سلفاً ، اضطر الدوق الاكبر

ان يلفظ « يعيش » دون أن يستطيع التوفيق بين محدثيه . ولكن غليوم الاول كان مستاءاً جداً ، حتى انه ، عندما انتهى الاحتفال ، وخرج من القاعة ، بعد أن صافح الشخصيات الحاضرة ، لم يصافح بسمارك صانع هذه الوحدة الالمانية ، وبدونه لم يأخذ لقب امبراطور . والواقع ان غليوم الأول أخذ لقب امبراطور ألماني ، لالقب امبراطور ألمانيا .

الفصل السادس

قضية الوحدة الألمانية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

لقد فسحت قضية الوحدة الألمانية ، في الدور الواقع بين ١٨٧١ - ١٩١٤ ، مجالاً لنوعين من القضايا : قضايا من نوع داخلي ، أي قضايا تعود إلى بنية الدولة الاتحادية الألمانية ، وقضايا من نوع خارجي تعود إلى التوسع الممكن لهذه الدولة الألمانية .

١ - القضايا الداخلية

ان دستور اتحاد المانيا الشمالية ، كما وضع في ١٨٦٧ ، قد حوفظ عليه تماماً تقريباً في دستور الامبراطورية التي تأسست عام ١٨٧١ : والامبراطورية الألمانية ، حسب هذا الدستور ، دولة اتحادية . وقد وضعت لهذه الدولة دوماً قضية دقيقة : وهي قضية العلاقات بين حكومات كل من الدول الألمانية والحكومة الاتحادية . واخذت هذه القضية في الامبراطورية الألمانية ، مظهراً خاصاً ، لأن دولة بروسيا ، بين الدول الاعضاء في الامبراطورية ، كانت ، بنفوسها ، أهم بكثير من الدول الأخرى . وكانت قضية العلاقات بين بروسيا وحكومة الامبراطورية أو ، كما يقول الألمان ، بين بروسيا و « الرايخ » ، كما يلي : هل بروسيا ، التي تضم ثلثي سكان الامبراطورية ، وملكها في الوقت نفسه امبراطور الماني ، تستطيع

ان تفرض ارادتها على حكومة الامبراطورية أو ، على العكس ، ان حكومة الامبراطورية هي التي تفرض ارادتها على بروسيا .

ولاجتناب الخلاف والشقاق ، نص بسمارك على أن تتحد وظيفة مستشار الامبراطورية مع وظيفة رئيس مجلس بروسيا ، أي ان بسمارك كان في الوقت نفسه رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ومستشاراً للامبراطورية الألمانية . ولكن من الممكن أن نعرف المحذور الذي يمكن أن يتضمنه هذا « الاتحاد الشخصي » بين رئاسة مجلس بروسيا ومستشارية الامبراطورية . فبسمارك ، باعتباره مستشاراً للامبراطورية ، كان مضطراً لأن يأخذ بعين الاعتبار رأي الريخشتاغ ، المجلس المنتخب بالتصويت العام ؛ وباعتباره رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ، كان مضطراً أن يحسب حساباً لرأي لاندتاغ بروسيا المنتخب حسب نظام انتخابي - سنكلم عنه فيما بعد - يؤدي الى نتائج مختلفة جداً عن نتائج التصويت العام . ولذا فان الأكثرية في الريخشتاغ والأكثرية في لاندتاغ بروسيا ، كانتا مختلفتين دوماً . وكان بسمارك متجاذباً بين الريخشتاغ ولاندتاغ بروسيا .

وخلال مرتين قامت محاولة لفصل وظيفة المستشار ووظيفة رئيس مجلس وزراء بروسيا، وحاول بسمارك نفسه هذا الفصل خلال بضعة أشهر، في وقت كان فيه متعباً . ثم ان خلفه كابريني حاول أيضاً هذا الفصل ، ولم تنجح هذه المحاولة . فاذا وجد رئيس مجلس وزراء بروسيا يختلف عن مستشار الامبراطورية، فان الاختلاف يكون بين رئيس مجلس وزراء بروسيا والمستشار، ولذا لزم الرجوع الى النظام الذي تصوره بسمارك في الأصل وهو : الاتحاد الشخصي بين رئاسة مجلس وزراء بروسيا ومستشارية الرايخ ، بالرغم من الأحداث التي يقتضيها ويحتملها .

وتبدو أهمية القضية في رؤية المحاولات التي قامت بين ١٨٧١ و ١٩١٤ لتقوية وحدة الدولة الألمانية من وجهة الميكانيكية الحكومية ، وبالتالي لتأمين تفوق الرايخ بقوة أكثر على الحكومة البروسية . وفي هذا الاعتبار تجب دراسة ثلاث نقاط : قضية وزراء الامبراطورية ، وقضية مالية الامبراطورية ، وقضية النظام الانتخابي البروسي . وهذه القضايا مختلفة ومتنوعة ، ولم يتفق المؤلفون الالمان عليها .

قضية وزراء الامبراطورية . - أثناء انشاء الدستور كان وزير الامبراطورية الوحيد ، المستشار بسمارك . وكان إلى جانبه مكاتب (دواوين) تعالج القضايا العائدة لاختصاص الحكومة الاتحادية ، ولكن لمن يجب التوجه لتنفيذ الاوامر ؟ كان يتوجه إلى الوزراء في كل دولة من الدول . ومن جهة أخرى ، كان الوزراء البروسيون ، على العموم ، يمثلون باسم المستشار أمام الريخشتاغ ، ويدافعون عن مشاريع القوانين . إلا أن هذا النظام بدل شيئاً فشيئاً: فقد أنشأ بسمارك وزارات امبراطورية تسمى رسمياً « مكاتب امبراطورية » : مكتب الشؤون الخارجية ، مكتب البحرية الامبراطورية ، المكتب الامبراطوري للخطوط الحديدية ، المكتب الامبراطوري للبريد والبرق ، والعدل ، والمالية . وعلى رأس هذه المكاتب وضع أمناء الدولة . ويرتبط أمناء الدولة هؤلاء بالمستشار مباشرة ويساعدونه . وبالتالي ، فقد أدى إنشاء المكاتب الامبراطورية ، أي الوزارات الامبراطورية ، في الواقع ، الى تضيق اختصاصات الوزراء البروسيين ، وذلك لأن الوزراء البروسيين ظلوا حتى الآن يقومون بوظيفة وزراء امبراطورية في بعض الأحوال ، وهذا العمل يعتبر بلا منازع تقدماً في اتجاه الوحدة .

ومن جهة أخرى ، كان بسمارك يعين في الغالب أمناء الدولة ، أي

وزراء الامبراطورية ، كممثلين لبروسيا لدى البندسرات . وهذا العمل أيضاً كان وسيلة غير مباشرة لالحاق بروسيا بالرايخ . وكانت بروسيا تتصرف في البندسرات بـ ١٧ صوتاً على ٤٢ . وهذه الـ ١٧ صوتاً كانت تحت تصرف المستشار الذي كان الوقت نفسه رئيساً لمجلس الوزراء البروسي . ولم يكن بسمارك ، من أجل التعليمات التي يعطيها إلى هؤلاء المندوبين في البندسرات ، ليتخذ أبداً رأي مجلس الوزراء البروسي . ولذا فان ممثلي بروسيا في البندسرات كانوا في الواقع ممثلي السلطة الاتحادية أكثر مما هم ممثلو الدولة البروسية .

وتساءل بسمارك ، بعض الوقت ، ما إذا كان هنالك مجال للذهاب الى أبعد من ذلك وانشاء مجلس وزراء الرايخ . وحاول أن يعمل في هذا الاتجاه . ولكنه عدل بسرعة ، لأنه رأى بأنه اذا انشأ مجلس وزراء الرايخ ، فمن الممكن أن يكون ذلك فرصة للرايخشتاغ ، بأن يطالب باقامة نظام برلماني لا يريده بأي ثمن .

وظلت الحالة ملتبسة ، ومع ذلك ، يجب الاعتراف ، فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، بأن فكر بسمارك لم يكن مطمئناً وحازماً كما كان في السياسة الخارجية . ولذا ترك الى خلفائه ، في هذا الاعتبار ، حالة غير معروفة جيداً . وبعد سقوطه في ١٨٩٠ غا التنافس بين بروسيا وحكومة الامبراطورية ، لأن المستشارين لم يكن لهم نفس الجاه الشخصي الذي كان لبسمارك : فقد تفاقم الاختلاف بين الفكر البروسي وفكر المانيا الجديدة . وقد أضعف هذا الاختلاف سلطة المستشار ، لأن الوزارة البروسية كانت تدافع بشدة وحدة عن امتيازاتها حيال مستشارية الرايخ .

قضية مالية الرايخ - كانت الموارد ، التي تتصرف بها حكومة

الامبراطورية لدفع نفقات الحكومة الاتحادية ، تأتي من حصيلة الجمارك وحصيلة بعض ضرائب الاستهلاك ، مثل الضرائب على التبغ والبيرة والملح وضريبة الطابع ، وهذه الموارد لا تكفي لدفع النفقات . وكانت حكومة الامبراطورية تستنجد بما كان يسمى « التكاليف التسجيلية » . ولبيان ذلك يكفي أن نقبل مثلاً أن الموازنة الاتحادية كانت في عجز ، في سنة من السنين ، بمائتي مليون مارك . ولذا كان يجري توزيع هذه المائتي مليون مارك بين الدول الاعضاء في الامبراطورية بنسبة السكان في كل من هذه الدول ، وبعد ذلك تتكيف كل دولة كما تريد لدفع حصتها من هذا التكاليف في صناديق الامبراطورية . ولهذا النظام محذور : وهو أن حكومة الامبراطورية تجدد نفسها ، لخدمة ، في حالة تبعية حيال الدول . ويستطيع مندوبو الدول ، في البندسمرات ان يبدو ملاحظات على رقم التكاليف الذي طلب منهم ، اذا بدا لهم أن هذا الرقم مبالغ فيه ، وهذه الملاحظات يمكن أن تؤدي الى مناقشات بين حكومة الامبراطورية وحكومة هذه الدولة أو تلك .

فكر بسمارك باصلاح مالية الرايخ لاعطاء الحكومة الاتحادية موارد خاصة مستقلة عن « التكاليف التسجيلية » التي تدفعها الدول ، ولهذا الغاية - ولكن في جزء فقط - قرر في ١٨٧٩ زيادة الرسوم الجمركية والزام المانيا بسياسة حماية جمركية . هذا ولما كانت حصيلة الرسوم الجمركية تدفع في صندوق حكومة الامبراطورية ، فالزيادة تجهز حكومة الامبراطورية بموارد أكثر أهمية مما في السابق . ولكن البندسمرات لعب على بسمارك لعبة سيئة : فقد قبل بزيادة الرسوم الجمركية وصوت على تعديل يوزع بموجبه فائض الحصائل ، التي تتجاوز رقماً معيناً ، بين الدول .

ولم يعط الاصلاح الجمركي موازنة الامبراطورية فائدة عظيمة ، لأن الدول أفادت من الوجهة الضريبية أكثر بكثير من الامبراطورية .

ثم استؤنفت المحاولة ، فيما بعد ، في ١٩٠٨ ، وقام بها في هذه المرة المستشار بولوف . فقد وضع مشروع اصلاح من شأنه تجهيز حكومة الامبراطورية بموارد جديدة تأتي عن ضريبة الارث . وقال بولوف ان هذا الحل عادل ، من الوجهة الاجتماعية ، وافضل من زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرض دون تمييز على جميع طبقات السكان . أما الضريبة على الارث ، على العكس ، فتصيب بخاصة الناس الأغنياء . ولكن عندما طرح هذا المشروع للمناقشة ، في ٢٤ حزيران ١٩٠٨ ، أمام الرايخشتاغ ، صوت المحافظون « ضده » كما صوت « ضده » الوسط الكاثوليكي ، لأنه كان ، في ذلك الحين ، في خلاف مع بولوف ويأمل في اسقاطه . واجل المشروع بأقلية ضعيفة : ١٩٥ صوتاً ضد ١٨٧ صوتاً ولم يتم اصلاح المالية الاتحادية . وعلى اثر هذا الاخفاق قدم بولوف استقالته كمستشار . وهنا ايضاً ثم الوصول بالاجمال الى نتيجة سلبية .

الاصلاح الانتخابي البروسي . - لقد بينا المحاذير التي يبيدها « اختلاف الأكرية » بين الرايخشتاغ واللاندتاغ البروسي . كان الرايخشتاغ يساق بالتصويت العام ، بينما كان اللاندتاغ البروسي يساق حسب نظام معقد للغاية يسمى « نظام الطبقات » . ولمعرفة مجريات الأمور يكفي أن نأخذ دائرة انتخابية معينة : فعندما تجمع كل الضرائب التي تدفعها هذه الدائرة الانتخابية المعنية ، وتكن مثلاً ٩٠٠٠٠٠ مارك ، يقسم المجموع إلى ثلاث شطائر ، كل واحدة منها ٣٠٠٠٠٠ مارك ، ثم تؤخذ قائمة الناخبين وقد كتب إلى جانب اسم كل منهم رقم الضريبة التي يدفعها . ثم توضع

قائمة الناخبين الذين يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم ، حتى مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ . وعندما نصل إلى هذا المجموع ، نتوقف . وهذا الفريق من الناخبين الذي ألف على هذا النحو يشكل الطبقة الاولى . ثم يؤلف بنفس الصورة ، حسب رقم الضريبة المدفوعة من كل واحد من المكلفين طبقة ثانية وثالثة من الناخبين . فاذا وجد ، في دائرة انتخابية معينة ، ناخب يدفع ١٠٠٠٠٠٠ مارك ضريبة ، وثلاثة يدفع كل منهم ٥٠٠٠٠ مارك وخمسة يدفع كل منهم ١٠٠٠٠ مارك ضريبة ، فان هؤلاء الثمانية ناخبين الذين يدفعون جميعاً ٣٠٠٠٠٠ مارك ضريبة يؤلفون ، وحدهم ، « الطبقة الاولى » من الناخبين . و « الطبقة » الثانية يمكن أن تتألف من مائتي ناخب ، مثلاً . ثم ان جميع الذين لا يتبعون الطبقة الاولى ولا الثانية ، يكونون في الثالثة وعددهم كثير بالطبع .

كانت كل طبقة تنتخب عدداً من الناخبين « من الدرجة الثانية » . « الطبقة » الاولى تنتخب ، مثلاً ، ثلاثة ناخبين من الدرجة الثانية ، و « الطبقة » الثانية ثلاثة ، والثالثة ثلاثة أيضاً . فاذا وجد في الطبقة الاولى ثمانية ناخبين ، فإن صوت كل واحد منهم له أهمية عظيمة ، ولكن ، في الطبقة الثانية ، حيث يكون الناخبون ٢٠٠ أو ٣٠٠ ، فانهم يمثلون قليلاً جداً . وفي الطبقة الثالثة ، حيث يكونون مثلاً ٣٠٠٠٠ ، فانهم يمثلون أقل من ذلك أيضاً ، لأنهم لا ينتخبون مع ذلك إلا ثلاثة ناخبين من الدرجة الثانية . وعندما ينتخب الناخبون من الدرجة الثانية النواب للاندتاغ البروسي ، فمن البديهي ، في هذا النظام ، أن يعتبر صوت الأغنياء أكثر بكثير من صوت الناس الذين يكون دخلهم متواضعاً ومحدوداً . وقد صرح بسمارك في ١٨٦٧ أن هذا النظام مضحك تماماً ولكن هذا المضحك لما وتفاقم مع الزمن . ففي الأحياء الغنية ، في برلين ، حيث

يقيم كبار الصناعيين وكبار أصحاب المصارف كان عدد أفراد الطبقة الأولى صغيراً جداً ممن يملكون موارد ضخمة ويدفعون ضرائب ضخمة ، ونجد في الطبقة « الثالثة » اناساً يملكون ثروة محترمة ، ولكنهم يجدون أنفسهم في مكان بسيط لأن الطبقة الأولى والثانية « بمئتان » ، حتى اننا نجد أسماء بعض الوزراء مكتوبة في الطبقة الثالثة للناخبين ، لأنهم يكسبون من المال أقل بكثير مما يكسبه صناعي كبير أو صاحب مصرف ضخم .

وفى يتعلق بنتائج هذا النظام ، وجد في ١٩٠٨ - ١٩٠٩ في الطبقة الأولى ٤٪ من الناخبين تقريباً ، وفي الثانية ١٣.٥٪ وفي الأخيرة ٨٢.٥٪ والنتيجة ، هي أنه لا يوجد تقريباً اشتراكيون في لاندتاغ بروسيا : ففي ١٩٠٨ وجد ٧ ؛ وفي ١٩٠٩ ، وجد ٣ ، بينما كان الاشتراكيون كثرأ في الرايخشتاغ . ومن الطبيعي أن تطلب أحزاب اليسار ، في الرايخشتاغ ، حذف نظام « الطبقات » . وصرحت بأنه كان من اللازم أن يساق اللاندتاغ في بروسيا كما يساق الرايخشتاغ أي بالتصويت العام . وعلى العكس ، كانت أحزاب اليمين ، المحافظون ، راضية جداً عن هذا النظام الذي يؤمن لها في لاندتاغ بروسيا ، نفوذاً مسيطراً .

وضعت قضية اصلاح النظام الانتخابي البروسي بشكل حاد في الفترة الممتدة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠. وتحت تأثير الثورة الروسية لعام ١٩٠٥ نظم الحزب الاشتراكي ، في بروسيا ، وفي كثير من مدن ألمانيا ، مظاهرات كبرى لاصلاح النظام الانتخابي البروسي . حتى ان ملك بروسيا ، الامبراطور الألماني ، في خطاب العرش الذي وجهه إلى اللاندتاغ في تشرين الأول ١٩٠٨ ، رأى ضرورة اصلاح الانتخابي . وفي شباط ١٩١٠ قدمت الحكومة البروسية مشروع اصلاح . ولكن هذا المشروع كان يحافظ على نظام الطبقات ، وعدله اللاندتاغ آخذاً بعين الاعتبار بعض عناصر جديدة : فمن

ذلك أنه يمكن منح « ترقية » ، « طبقة » للناخبين الحائزين على القاب جامعية أو الذين مارسوا وظائف بلدية . ولكن لم يكن كل هذا ناجعاً : فاذا طبق هذا النظام الجديد فربما تضم الطبقة الأولى ٧٪ من الناخبين عوضاً عن أن تضم ٤٪ ؛ والطبقة الثانية تضم ١٧٪ عوضاً عن ١٣٪ ، ولا تتغير الحالة . وكان هذا النظام خجولاً جداً ولا يحقق مطلقاً المساواة في الهيئة الانتخابية . ولذا كوفع هذا المشروع كثيراً وسحبته الحكومة . وهنا أيضاً لم يعمل شيء .

وهكذا ظلت القضية الأساسية ، قضية العلاقات بين بروسيا والرايخشتاغ ، دون حل . وقبل حرب ١٩١٤ وجد في ألمانيا جدل شديد في هذا الموضوع ، وحاولت أحزاب اليسار أن تعرض على الرايخشتاغ قضايا يبدو أنها كانت بصورة عادية من اختصاص اللاندتاغ البروسي : ففي ١٩٠٥ ، قام اضراب عظيم لعمال المناجم في حوض الرور ، وكان هذا الاضراب أعظم اضراب ألماني شهده الدور الذي يهمننا . فقد وجدت مناجم الرور في الأرض البروسية . وكان يراد معرفة هل ستناقش القضية أمام اللاندتاغ البروسي أو أمام الرايخشتاغ ؟ وقدم الاشتراكيون أمام الرايخشتاغ استجاباً ، لأنهم كانوا يعلمون جيداً أن عرض القضية أمام اللاندتاغ لا يفيد في شيء ، لأن الاكثوية كانت فيه محافظة . وأخيراً ضغط الرايخشتاغ على الحكومة البروسية لترضي عمال المناجم إرضاءً جزئياً . وكان في صالح أحزاب اليسار أن ينمو هذا الأسلوب . وعلى العكس ، قاومت العناصر المحافظة وازادت أن تتمسك بروسيا بالدور الذي رسمه الدستور لها في الامبراطورية وعارضوا جميع النزعات التي تهدف الى المركزية .

ومن الممكن القول ان النظام الدستوري الألماني ظل « ناقصاً » ولم

يتم . وتوجد فيه قضية عتيقة ، وهي قضية معرفة ما إذا كانت حكومة الامبراطورية تستطيع أن تكره الحكومة البروسية على اتخاذ موقف معين ، أو أن الحكومة البروسية ستظل مستقلة . لقد رأى بعض المؤرخين أن هذه الحالة حرجة جداً ، حتى أنهم قالوا بأن هذا سبب من الأسباب التي من أجلها قامت ألمانيا بحرب ١٩١٤ . ويبدو في نظرنا أن هذا الرأي مبالغ فيه ، لأن الرأي العام الألماني لم تستمر هذه القضية ، ولم تكن القضية الألمانية ، عام ١٩١٤ ، قضية داخلية ، بل كانت قضية خارجية .

٢ — القضايا الخارجية

لقد حقق بسمارك ، في ١٨٧١ ، الوحدة الألمانية بشكل د ألمانيا الصغرى ، أي أن الامبراطورية الألمانية لم تشمل جميع الشعوب الناطقة بالألمانية . فقد وجدت شعوب ناطقة بالألمانية في البلاد البaltية نتيجة لاستعمار قديم قامت به الطرق الرهبانية التوتونية في العصر الوسيط . ووجدت جماعات ألمانية في هونغاريا في منطقة بحيرة بالاتون : وهم ألمان هاجروا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر . ووجدت أيضاً جماعات ناطقة بالألمانية في ترانسلفانيا . ولا نريد أن نتكلم عن الشعوب الناطقة بالألمانية في سويسرا .

ولكن وجود النوا الألمانية ، في البلاد البaltية و في هونغاريا الغربية أو في ترانسلفانيا ، لم يكن بالقضية التي يمكن أن يكون لها كثير من الأهمية العملية في ذلك العصر ، بينما وجدت قضية يمكن أن تكون لها أهمية مباشرة : وهي قضية المان النمسا الذين تركهم الحل البسمارك

خارجاً عن الامبراطورية الالمانية بعد أن كانوا تابعين من قبل للكونفدراسيون الجرمانى منذ عام ١٨١٥ .

قضية ألمان النمسا - . في ١٨٧٠ - ١٨٧١ كانت النمسا الأصلية ، لأن النمسا وهونغاريا منذ ١٨٦٧ الفتا دولتين متحدتين فقط في عدد من القضايا لمشاركة ، تضم ما يقارب ١٩ مليون نسمة : وكانت الشعوب الناطقة بالألمانية تشكل جملة ٧ ملايين نسمة ، أي ٣٦٪ من رقم السكان ، بينما السلافون ، أي : التشيكيون وبولونيو غاليسيا ، وروتين غاليسيا والمنطقة المتاخمة لجبال الكربات وسلافيو الجنوب ، يشكلون ٥٩٪ من السكان .

وكان الصعيد ، الذي توجد عليه الشعوب الناطقة بالألمانية بشكل جماهير كثيفة ، يتألف من النمسا - العليا والنمسا - الدنيا ، وستيريا ، وبلاد سالزبورغ ، والتيرول الشمالي ، ومنطقة انزبروك ، وأخيراً القسم الشمالي من كارانثيا . هذه هي « بالاجمال » المنطقة الألمانية من النمسا . ولم تكن المانية صرفاً ، لأنه كان فيها هنا وهناك « تسربات » عناصر سلافية : في فينا ، مثلاً يوجد ، في عام ١٨٧٠ ، أكثر من ٦٠.٠٠٠ تشيكي ، وكانت للعنصر الألماني تفوق عريض جداً في هذه المنطقة . وخارجاً عن هذا الصعيد ، يوجد أيضاً جماعة المانية ، ولكنها منفصلة عن الأخرى ، في المحيط الجبلي لبوهيميا وهم : « ألمان السوديت » . ويوجد ألمان في مورافيا ، وأخيراً في سيليزيا النمساوية ، وبخاصة منطقة تروباو ، حيث أتى الألمان وشكلوا ما يقارب ٤٥٪ من السكان . وفي المناطق الأخرى من النمسا ، على العكس ، لا يوجد ألمان : فلا نجدهم في غاليسيا أو في البوكوفين أو في كارنيول أو في دالماسيا .

وفي الدولة النمساوية كان التفوق السياسي بيد الألمان ، بالرغم من أنهم يؤلفون ٣٦٪ من السكان فقط . فالموظفون ، وعلى كل حال الموظفون المتوسطون والأعلون تقريباً كانوا دوماً الماناً ، وكانت الألمانية لغة الادارة . وكانت « القوميات » غير الألمانية تنازع تفوق الألمان . ولا نريد أن ندخل هنا في تفاصيل السياسة الداخلية النمساوية ، ولكننا نريد أن ندل ببساطة على حادث، يزوهو : انه في حوالي ١٨٧٥ ، كان في الرايخسرات حزبان المانيان : حزب محافظ وحزب ليبرالي ، وسبعة أحزاب غير المانية : حزب تشيكي ، حزب بولوني ، حزب روتيني ، حزب سلوفيني ، حزب كرواتي ، حزب إيطالي ، وحزب روماني يمثل سكان البوكوفين ونرى في هذا ما نراه من تنافر واختلاط في الاعراق والسكان . ويظهر ذلك جلياً في البرلمان النمساوي . وهذه الحالة تدع مجالاً لصعوبات لا تنتهي . حتى ان تاريخ السياسة الداخلية للنمسا منذ ١٨٧١ كان مصنوعاً من مناقشات في قضايا اللغة التي يجب أن تستعمل في الادارة أو في التعليم ، أو أمام المحاكم . وكان الألمان طوراً يرفضون مطالب القوميات وطوراً يضطرون إلى إرضاء هذه المطالب جزئياً . وكانت القضية التي وضعت من وجهة نظر السياسة الألمانية هي الآتية : بما أن هؤلاء الألمان في النمسا يشعرون بأنهم في حالة عدم استقرار ، لأنهم كانوا أقلية بالنسبة إلى السلافيين ، أفلا يوجد مجال للتفكير بربط ألمان النمسا بالامبراطورية الألمانية ؟

لقد وضعت قضية « الانشلاوس » على الصعيد النظري بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ولا بد لنا في هذه القضية من أن نرى وجهة النظر الألمانية من جهة ، ووجهة النظر النمساوية من جهة أخرى :

وجهة النظر الألمانية . - يجب أن نميز بعناية وجهة نظر بسمارك

ووجهة النظر التي كانت ، بعد سقوط بسمارك ، وجهة نظر انصار الجامعة
الجرمانية . ان هاتين الوجهتي نظر متعارضتان تعارضاً كاملاً .

لقد أوضح بسمارك رأيه في قضية ألمان النمسا ، في شهر حزيران
١٨٧٠ ، قبل انتهاء الوحدة الألمانية ، بشكل « المانيا الصغرى » عندما قال
في حديث له مع سفير النمسا : « ليس لنا أي مصلحة في أن نرى تداعي
الملكية النمساوية - الهونغارية وأن نجد أنفسنا أمام هذه القضية غـير
القابلة للحل » : ماذا نضع مكانها ؟ كان بسمارك ينظر إلى القضية بالشكل
التالي : إذا ضمت الامبراطورية الألمانية ألمان النمسا ، أي إذا حقت
الانشلوس ، أثارت مباشرة قضية تفتيت الامبراطورية النمساوية -
الهونغارية وانهارها ، ويرى بسمارك بأنه ليس في مصلحة المانيا اثاره هذا
الانهيار ، وبالتالي يفضل التخلي عن ربط ألمان النمسا بالامبراطورية الألمانية .

وعبر بسمارك عن وجهة النظر هذه في شهر آب ١٨٧١ في مقابلة له
مع امبراطور النمسا - هونغاريا ، فرانسوا - جوزيف ، في سالزبورغ
فقد قال له : ان المانيا لا تفكر ولن تفكر أبداً بالاستيلاء على البلاد
الألمانية في النمسا . وأخيراً ، في كانون الأول ١٨٧١ ، صرح من جديد
إلى سفير النمسا ، كارولي ، بأنه يرغب في الحفاظ على علاقات طيبة
مع امبراطورية النمسا - هونغاريا ولا يفكر بـ « الانشلوس » .

لقد كانت تصريحات بسمارك باقة اذن . ولكن يجب ملاحظة الاعمال
أيضاً ، ولقد كانت أعمال بسمارك واضحة : فمنذ ١٨٧٥ حقق سياسة
تسمى « وفاق الاباطرة الثلاثة » وادخل فيه معاً النمسا - هونغاريا وروسيا .
ولم تدم هذه السياسة لأن الأزمة الشرقية من ١٨٧٧ - ١٧٧٨ وضعت
تعارضاً بين مصالح النمسا - هونغاريا ومصالح روسيا . واضطر بسمارك

أن يختار ، في ذلك الحين ، بين النمسا - هونغاريا وروسيا ، فاختار النمسا - هونغاريا . وفي ١٨٧٩ صرح : « ان تحالف المانيا والنمسا - هونغاريا سيكون أفضل ضمان للسلام في أوربة » . وبالفعل قام بسمارك ، في صيف ١٨٧٩ ، بمفاوضة مع وزير الشؤون الخارجية النمساوي - الهونغاري الكونت آندراسي . وهذه المفاوضة أدت ، بالرغم من معارضة الملك - الامبراطور غليوم الاول - فقد كان الامبراطور الألماني معادياً جداً ، في ذلك الحين ، لتحالف مع النمسا - هونغاريا ، ولكن بسمارك خالفه - إلى معاهدة حلف ٧ تشرين الأول ١٨٧٩ ، المبرمة بين النمسا - هونغاريا و المانيا والموجهة ضد روسيا ، وظل هذا التحالف أساساً لسياسة بسمارك الخارجية وخلفائه ، كما كان « نقطة ثابتة » للسياسة الأوربية حتى ١٩١٨ . ومن الواضح أن بسمارك ، بعقده هذا الحلف مع النمسا - هونغاريا ، وضمائنه النمسا - هونغاريا ضد الأخطار الخارجية ، يكون قد تخلى « بالعمل نفسه » عن كل فكرة ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . وهذا يعني التخلي الرسمي عن كل نزعة للضم ، أي « الانشλος » .

وعدا ذلك ، يرى بسمارك ، وقد قال ذلك مراراً ، أن الامبراطورية الألمانية « مشبعة » ، حتى انها من وجهة النظر الأرضية - منتهية تماماً . وبرأيه ، أن لا مجال للبحث عن توسع جديد . وفي الواقع ، يجب الا نتصور أن بسمارك في هذا الدور ، كبسمارك السنوات السابقة : كان بسمارك السنوات السابقة حريماً ، ولكنه لم يكنه بعد ١٨٧٠ ، ولا يحرص على المخاطرة بحرب يمكن أن تضع على بساط البحث كل ما حصل عليه من فوائد . ولذا كان نصيراً لسياسة الاستقرار . وقد قال رادوفيتز ، أحد أعوان بسمارك ، أحد أعوانه الخالص الذي عملوا معه بعد ١٨٧٠ ، في ١٨٧٩ ،

إلى سفير النمسا : « ترى ، ان عظمة بسمارك هي أنه فهم أن المانيا لا يمكن أن يكون لها عدو اخطر من الجامعة الجرمانية . وكان لجم الجامعة الجرمانية جهد بسمارك الدائم ، وتوجيه أصحاب المذاهب ، وأنصار الجامعة الجرمانية العاملين ، أي الجنرالات المتعطشين للانتصارات والعسكريين المتحذلقين المتباهين . ان بسمارك يرى أنه اذا افسد عمله شيء ، فذلك صياح هؤلاء المتعصبين الذين يطالبون بتوسيع الامبراطورية الالمانية باتساع نطاق اللغة الالمانية . ولقد كان موقف بسمارك ، على هذا الصعيد ، واضحاً تماماً : انه لا يريد أن ينهي الوحدة الألمانية بضم المان النمسا .

ولكن إلى جانب هذه الارادة البسماركية التي حافظ خلفاؤه في الحكم عليها بمجموعها ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ، من وجهة النظر الألمانية ، قرع جليجل آخر وهو حركة الجامعة الجرمانية .

حركة الجامعة الجرمانية . - يرجع تاريخ هذه الحركة إلى ١٨٩١ ، بعد أن سقط بسمارك في آذار ١٨٩٠ : ففي ٩ نيسان ١٨٩١ انشئت ، في برلين ، « عصابة أنصار الجامعة الجرمانية » . وكانت في الأصل منظمة تهتم خاصة بالتوسع الاستعماري . والدليل على ذلك أن أول رئيس لهذه العصابة كان الدكتور بيتوز وهو استعماري الماني معروف جداً . وكان له دور كبير في تشكيل افريقية الشرقية الألمانية . ولكن الجامعة الجرمانية ما لبثت أن غيرت صفتها ، وجعلت برنامجها دعم المشاريع الألمانية في الخارج « في جميع البلاد » وكما يقول البرنامج « حيث يوجد المان » . وطالبت بسياسة خارجية نشيطة ، قوية في اورية وفي خارج اوربه ، سياسة قوة .

ان ما يهمنا ، فيما يتعلق بموضوعنا من العصابة الجامعة الجرمانية ، هو

انها في الوقت الذي كانت تضم فيه اكبر عدد من المشتركين ، في ١٩٠١ ، كان عددهم ٢٢٠٨٠ . وفي ١٩١٣ لم يكن عندها اكثر من ١٧٧٠٠ مشترك . ولكن كان لهؤلاء المشتركين « وزنهم » ، لأن العصبة لم تكن لتضم أياً كان ، بل كانت تنتقي على العموم اناساً من أصحاب النفوذ . ثم بدل بيترز بسرعة . وكان يدير العصبة فعلاً ، من ١٨٩٤ الى ١٩٠٨ ، هاس وكان استاذاً للاحصاء في جامعة ليبزيغ ونائباً في الرينخشتاغ وعضواً في الحزب « القومي الليبرالي » . وعندما توفي هاس ، في ١٩٠٨ حل محله في توجيه العصبة هينريك كلاس الذي كان زمناً طويلاً مساعده . وما زال هينريك كلاس رئيساً بعد ١٩١٤ ، وظل كذلك اثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

برنامج الجامعة الجرمانية . يصرح برنامج عصبة الجامعة الجرمانية بأن التوسع « مرحلة ضرورية لنمو كل هيئة تكبر » . وعلى الامبراطورية الألمانية ان تبحث عن توسع في السكان ، وفي هذا مايعاكس المذهب البسماركى ، وان تبحث عن هذا التوسع على أساس فكرة القومية . وقد اعطى هاس في « كتابه السياسة العالمية » التعريف التالي للقومية : « جمع اناس من أصل مشترك ، يتكلمون لغة واحدة ، واثوهم السياسي والثقافي مشترك . وعندهم وعي بقرابتهم » .

ويصرح هاس : « يجب العمل على تواجد حدود الشرق وحدود الأمة » . ويقول : ان المانيا ليست بعد « دولة قومية » لانه يوجد خارجا عن حدود الرايخ جماعات من « قومية المانية » : المان النمسا ، المان هونغاريا ، المان البلاد الباطيكية . ويلحق بذلك السكان الناطقين بالألمانية في سويسرا . ثم انه يذهب شيئاً فشيئاً الى ابعد من ذلك ويصرح ، بعد كل شيء ، بأن الفلاماندين والهولانديين يتكلمون اللغة القريبة من الألمانية ، « الألمانية المنحطة » ، وبالتالي ، يجب أيضاً ربطهم بالجماعة الجرمانية .

ويتوصل الى هذا ويقول : « الامبراطورية الألمانية في عام ١٩٠٥ تضم مايقارب ستين مليون نسمة : وخارج الحدود الامبراطورية يوجد خمسة وعشرون مليون الماني . فاذا ارادت المانيا ان تصبح « دولة قومية » ، يجب ان تشمل الشعوب الناطقة بالألمانية ، . وبهذه المناسبة ، يصرح هاس بانها تستطيع ان تشمل « بعض الشعوب الصغيرة » غير الألمانية ، غير القادرة على تشكيل « دولة مستقلة » كالشعب التشيكي . والفالونيين ، أي الشعوب الناطقة بالفرنسية في بلجيكا .

ومع ذلك يرى هاس ان بعض النتائج لا يمكن ان تبلغ مباشرة : وقال : في هذه الأونة لاداعي للمطالبة بالمان النمسا ، ولكن اذا أعطت النمسا امارات ضعف ، فمن الممكن ان يكون الأمر بشكل مغاير . وكذلك لاداعي للمطالبة بالمان البلاد البaltiكية ، ولكن ، اذا وجدت روسيا في حرب مع دول أخرى ، فان الوضع يمكن ان يتغير . وبالمقابل ، كان من رأيه ان تسوى بأسرع مايمكن قضية هولاندا و بلجيكا ، أي اجبار هذه البلاد على ان تشكل مع الامبراطورية الألمانية « اتحاداً فيدرالياً » . وادرك ان هذا يعني العمل على نقيض التقليد البسماركي . ولكنه كان يعلل بأن بسمارك مات في ١٨٩٨ ، ولاشئ يبرهن على انه لو عاش طويلاً لما غير رأيه : وقال هاس : « ليس للوصية السياسية من قيمة الا للجيل الذي صنعت له » .

وعبر عن فكرة ربط المان النمسا صراحة آخرون من انصار الجامعة الجرمانية ، ولم يكونوا على رأس العصبة ، وعندما حرية كلام اكثر من غيرهم : وهذه حال رايمر ، فقد ذكر في كتاب صدر في ١٩٠٥ واسمه « المانيا الجامعة الجرمانية » ، بانه يجب دمج الاقاليم الألمانية في النمسا في جسم الامبراطورية الألمانية . وهذه أيضاً حال رجل معروف كثيراً وهو

فريدريك نويمان ، فقد كتب في كتاب نشره عام ١٩٠٥ : « ان الحل « المانيا الصغرى » الذي حققه بسمارك للقضية الالمانية ، كان أفضل حل في الماضي ، ولكنه ليس حلاً لجميع القضايا الالمانية في المستقبل . »

ولاننسى مع ذلك انه لا يمكن ان يقبل بأن الحزب الجامع الالمانى يعبر عن رأي اكثرية الألمان أو عن رأي الحكومات الألمانية : فقد كان الاشتراكيون والكاثوليك يكافحون حزب الجامعة الالمانية باستمرار . ومن جهة أخرى ، اذا نظرنا عن كتب العلاقات بين عصبة الجامعة الالمانية والحكومة الألمانية ، قبل ١٩١٤ ، رأينا ان العصبة والحكومة كانت في الغالب على خلاف ، مثلاً ، بمناسبة القضية المراكشية ، ولا يوجد الا نقطة واحدة كانتا فيها باستمرار على اتفاق : وهي السياسة التي يجب سلوكها في الامبراطورية العثمانية . اما في قضية المان النمسا ، فما من شك في ان الحكومة الالمانية اطرحت وجهات نظر انصار الجامعة الالمانية .

وجهة النظر النمساوية - . لقد كان رجال الدولة الألمان لا يستطيعون بحق ان يتصوروا ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . ولكن وجد في النمسا أناس من هذا الرأي وهم رجال الكتلة التي تسمى « الحركة القومية الألمانية في النمسا » والتي سمت نفسها فيما بعد : « الحركة المناصرة للجامعة الالمانية في النمسا » . وكان على رأسها رجل يسترعي النظر وهو جورج شونر ، وكان نائباً في البرلمان النمساوي منذ ١٨٧٣ ، ويكاد يبلغ عمره في ذلك الحين الثلاثين عاماً . وكان شونر يمتاز بصفات المحرض : فقد عرف كيف يوقظ الحركة ويجذب المشتركين . ولكن لم يكن عنده أي حس سياسي . ولنلاحظ انه لم يتعلق بتشكيل حزب اصلي

خاص . وكل ما يريده هو خلق حركة رأي يمكن ان تؤثر على الأحزاب السياسية الموجودة .

لقد وضع برنامج حركته القومية الالمانية بشكل غامض في العام ١٨٨٢ وحرره مؤرخ شاب نمساوي أصبح فيما بعد معروفاً وهو فريد يونغ . وكان يقصد تقوية تلاحم القومية الألمانية في النمسا ، ولذا اراد ان يغير الدستور النمساوي ، وينتزع ، من الارض النمساوية ، غاليسيا ، والبوكوفين ، وكارنيول وهي مناطق لا يوجد فيها المان ، وان يعطي هذه المناطق نظاماً خاصاً ، وان ينظم دولة نمساوية المانية قوية حقاً من المناطق التي تكون فيها اكثرية عظمى من الألمان ، وأن يوجه سياسة هذه الدولة « في اتجاه المصالح الألمانية » فقط ، وان يجعل من التحالف مع الامبراطورية الالمانية قاعدة دائمة للسياسة الخارجية ، قاعدة راسخة لا يمكن لأي حكومة ان تمسها .

وفي الواقع تمت الحركة نمواً بطيئاً : ففي انتخابات شباط ١٨٩١ ، احرز شونرر واصلدقواؤه سبعة عشر مقعداً في البرلمان ، ونجحوا في اوساط الشبيبة ، وبخاصة الطلاب ، بينما اصطدموا بمقاومة ضخمة من جانب المحافظين الالمان ، حتى ومن الأحرار الليبراليين ، ولكن المقاومة الهامة آتت من الكاثوليك .

تمت دعاية شونرر كثيراً حوالي ١٩٠٠ لأث المنازعات ، في ذلك التاريخ ، كانت عنيفة جداً في النمسا : وخامر الألمان انطباع بأنهم مهددون شيئاً فشيئاً بصعود « السلافيين » . ونظم شونرر ، في ذلك الحين ، حركة متممة واعطاها اسم « بعيداً عن روما » .

وكانت نظريته تتلخص في انه اذا لم يرغب المانيو النمسا ، عموماً ،

بإرتباطهم بالامبراطورية الالمانية ، فذلك لأنهم كاثوليكيون . فاذا نجحنا في صيغتهم الى البروتستانتية ، جعلناهم يقبلون بسهولة فكرة الارتباط . ولذا اراد تنظيم حملة كبرى لهذا الغرض ، واصطدم هذا البرنامج بمقاومة قوية في اوساط الحزب الكاثوليكي . واذا اخذنا بقول شونرر نفسه وجدنا أن هذه الحركة ، في الواقع ، لم تقدم شيئاً عظيماً . فقد صرح بأنه حصل على ٣٢٠٠ صابىء حتى انه توصل ، في ١٩٠١ الى أنه يرجو علناً تفتيت الدولة النمساوية ، والتصريح بأن مايلزم هو تقويض امبراطورية النمسا ، وربط ألمان النمسا بالامبراطورية الالمانية . وقال بذلك في البرلمان ، في خطاب ١٨ نيسان ١٩٠١ ، وكرره ، في ١٨ آذار ١٩٠٢ ، منياً خطابه بتحيةة وجهها الى آل هوفنستولرن . وصرح أحد أعوان شونرر أيضاً ، في ١٩٠٤ ، بأنه يرجو تفتيت النمسا - هونغاريا واتحاد ألمان النمسا بالامبراطورية الالمانية .

والنتيجة هي أن الحزب الجامع الجرمانى في النمسا ، حزب شونرر ، حصل ، في انتخابات ١٩٠١ ، على ٢١ مقعداً . وهذه هي نقطة الذروة ، ومن ثم كان السقوط سريعاً جداً ، لأن كتلة أنصار شونرر رفضت أن تتبعه عندما صرح بأنه يرجو تقويض الدولة النمساوية . وفي انتخابات ١٩٠٧ ارتد جماعة شونرر إلى ثلاثة نواب .

وبالاجمال ، ان فكرة الجامعة الجرمانية ، في الحدود التي طبقت فيها على ألمان النمسا ، لم تجد سماعة عريضة قبل عام ١٩١٤ ، ان في النمسا ، وان في ألمانيا . ولكن الذي فاز وحده إنما هو فكرة الاتحاد الاقتصادي ، وفكرة الاتحاد الجمركى بين ألمانيا ، والنمسا ، وهونغاريا . وهذه الفكرة ، التي اطلقت قبل ١٩١٤ ، كادت أن تتحقق في ١٩١٨ ، ولكن هزيمة ألمانيا في ذلك التاريخ حالت دون تحقيقها .

الفصل السابع

الحركة القومية الايطالية

بعد ١٨٥٠

لدراسة الحركة القومية الايطالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يجدر بنا ، قبل كل شيء ، أن نعين مدى امتداد الشعوب الناطقة باللغة الايطالية .

تحتل هذه الشعوب الناطقة بالايطالية ، في ١٨٥٠ ، ايطاليا كلها : سهل البو وشبه الجزيرة ، وعدا ذلك تحتل أيضاً بعض جزر البحر المتوسط: صقلية وساردينيا ومالطة ، ومع بعض التحفظ كورسيكا . وكانت صقلية بلا منازع ناطقة باللغة الايطالية . وفي ساردينيا توجد لهجة في أساسها ايطالية ، ولكن مع خليط ظاهر من التعابير الاسبانية . وفي مالطة كانت اللغة الايطالية لغة المثقفين : لغة الاكليروس ، والمحاكم ، ولكن الشعب المالطي ، في مجموعه يتكلم المالطية ، أي لهجة تختلط فيها الايطالية بكثير من الكلمات العربية . وأخيراً في كورسيكا - ويجب ألا ننسى أن كورسيكا كانت خاضعة لسيطرة جنوة حتى التحاقها بفرنسا ، عام ١٧٦٨ - ظلت الايطالية ، حتى حوالي ١٨٣٠ ، لغة التعاليم لأنه لا يوجد حتى ذلك الحين ، في كورسيكا ، إلا مؤسسات تعليم خاص . ومنذ قانون غيزو ، في ١٨٣٣ ، وطد تعليم الفرنسية بانتظام في كورسيكا ، ولذا كان استعمال الفرنسية نحو ١٨٥٠ قليل الانتشار نسبياً في الجزيرة . وخارجاً

الحركات القومية ٣ - (٩)

عن الادارة لم تكن جماهير الشعب ، في كورسيكا ، لتكلم الايطالية الأصلية ، بل كانت تتكلم لهجات : ففي القسم الشمالي من الجزيرة وجدت لهجة قريبة من التوسكانية ؛ وفي القسم الجنوبي ، لهجة قريبة من لهجة ساردينيا .

وخارجاً عن القوس التي تشكلها جبال الألب ، وبالتالي خارجاً عن حدود ايطاليا الأصلية ، وجد سكان ايطاليون في قسم من شبه جزيرة ايستريا ، وبخاصة في تريستا القديمة ، واختلطوا بالشعوب الناطقة بالسلافية . وأخيراً توجد بزور ايطالية في بعض أقسام الشاطئ الدالماسي ، وهي بقية باقية من الاستعمار الذي مارسه البندقية في هذه المناطق في العصر الوسيط . ولكن هذه النوى الايطالية كانت جماعات صغيرة جداً في وسط الشعب السلافي .

ولنشر الى انه يوجد على السفح الجنوبي من جبال الألب منطقة صغيرة تطابق ، جغرافياً ، وادي الأديج الأعلى ، وهي المنطقة التي التي تسمى عادة « الترانثان » ، حيث يوجد في قسم منها ، شعوب ناطقة بالألمانية ، ولنا عودة عليها .

ولم يكن عند هذه الشعوب الناطقة بالايطالية أو اللهجات القريبة للايطالية ، خلال فترة طويلة من الزمن ، « عاطفة قومية ايطالية » نشيطة . وكان النظام السيامي في ايطاليا يمتاز بالتجزئة المفرطة ، وبالأجمال ، كانت روح المنازعات والروح البلدية عند الايطاليين أكثر بما كان عندهم من روح قومي .

في غضون الثورة الفرنسية والامبراطورية بسطت خارطة ايطاليا

السياسية وحولت . وفي ١٨١٥ سويت هذه الخارطة بمعاهدات فيينا ، دون الرجوع إلى الحالة التي كانت قبل أزمة الثورة والامبراطورية . وأخذت الدول الإيطالية حدوداً جديدة . ولم يتصور أحد ، في الأوساط الرسمية في ذلك الحين ، فكرة الوحدة . وكان مترنيخ يقول : « ان إيطاليا كتلة دول مستقلة جمعت تحت تعبير جغرافي واحد » .

كانت هذه الدول الإيطالية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وظلت نفسها أيضاً في ١٨٥٠ كما يلي :

١ - مملكة ساردينيا واسمها الرسمي : « دول صاحب الجلالة ملك ساردينيا » ، وتضم على السفح الفرنسي لجبال الألب السافوا ، ولكن السافوا كانت ناطقة باللغة الفرنسية ، وكونتية نيس ، والبيمونت التي ضمت إليها جمهورية جنوة عام ١٨١٥ ؛ وأخيراً جزيرة ساردينيا . إن كل هذا يؤلف « مملكة البيمونت - ساردينيا » كما تسمى عادة ، ونفوسها اجمالاً أربعة ملايين ونصف نسمة تقريباً .

٢ - الدولة الحبرية ، وتوجد في وسط شبه الجزيرة وتحتوي اللاتيوم أي الاراضي المباشرة الممتدة حول روما ، وكامبانيا البحرية وأومبريا ، في منطقة الآبين ، والمارش ، من جهة البحر الادرياتيكي ؛ وفي الشمال ، المنطقة التي تسمى رسمياً القصادات ببساطة ، لأن ادارة هذه المناطق مؤمنة بقاصدين رسوليين ، وفي الغالب يعطى إلى هذه المنطقة اسم « رومانيو » ، ولكن هذا الاسم ، رومانيو ، يطبق بخاصة على قسم من القصادات وعلى منطقة رافين . وكانت نفوس الدولة الحبرية حوالي مليونين ونصف نسمة .

٣ - مملكة الصقليتين وتضم الجزء الجنوبي كله من شبه الجزيرة ،

وجزيرة صقلية . ونفوس هذه المملكة حوالي سبعة ملايين ونصف نسمة .
وتعتبر أهم دولة من ناحية رقم السكان .

٤ - وبين دول الكنيسة ومملكة البيمونت - ساردينيا ، توجد
دوقيات ايطاليا الوسطى : دوقية توسكانا الكبرى ، وعاصمتها فلورنسا ،
ونفوسها ١٠٣٥٠٠٠٠ نسمة . وفي ١٨٤٧ ألحقت أماره لوقا ، التي ظلت
حتى الآن مستقلة ، بتوسكانا ، ودوقية بارما ، وعاصمتها بارما ، وتضم
أيضاً مدينة بليزانس ، ودوقية مودينا التي ضمت إليها ، في ١٨٢٨ ،
أماره ماستا وكراره . وكانت نفوس مودينا نحو ٣٠٠٠٠٠ نسمة . ويضاف إلى
ذلك جمهورية القديس مارتين الصغيرة في منطقة التخوم بين توسكانا والدولة
الحبرية ، وهي دولة لأهمية لها .

٥ - وأخيراً أماره موناكو المشمولة في أراضي مملكة البيمونت -
ساردينيا .

لم تكن هذه الدول الايطالية لتشمل جميع السكان الناطقين باللغة
الايطالية ، لأن بعضهم كان يتكلم لهجة قريبة من الايطالية في كورسيكا
التي أصبحت فرنسية منذ ١٧٦٨ ، ومالطة التابعة لانكلترا رسمياً منذ ١٨١٥ ،
والتسن المنطقة الواقعة مباشرة شمال بحيرة ماجور (البحيرة الكبرى) ،
وبالرغم من أنها تقع على السفح الجنوبي لجبل الالب ويسكنها شعب ينطق
الايطالية ، كانت ملحقة بالكونفدراسيون الهلفيتي (السويسري) .
وفي ١٥١٢ ، أصبحت التسن أرضاً سويسرية عقب حادث يرتبط بحروب
ايطاليا . ومن جهة أخرى ، منطقة ميلانو والبندقية ، أي القسم الأعظم
من السهل الواقع بين نهر البو وجبال الألب ، وكانت تابعة الى امبراطورية
النمسا ، وتشكل في داخل الامبراطورية النمساوية نيابة - ملكية . أما

منطقة إستريا ودالماسيا ، فقد كانت أراضي نمساوية أيضاً ، ولكنها ادبجت في الإدارة النمساوية العادية . وتمثل المنطقة « اللومباردية - البندقية » وحدها أربعة ملايين ونيّف نسمة ، أي بقدر سكان مملكة البيمونت ساردينيا ، أو بما يعادلهم تقريباً .. وقد توطد نفوذ النمسا بقوة في القسم الشمالي من شبه الجزيرة ، لأنها كانت تملك ، عدا إستريا ودالماسيا ، المنطقة اللومباردية - البندقية ، وت مارس نفوذها في توسكانا ، ودوقية مودينا ودوقية بارما اللتين كان علي رأسهما أميران نمساويان ، وأخيراً أبرمت بمملكة الصقليتين بعد ١٨١٥ معاهدة تحالف سرية مع إمبراطورية النمسا . وهكذا كان النفوذ النمساوي مسيطراً في إيطاليا .

ولنشر في ١٨٤٩ ، بعد أن طردت الثورة البابا من دوله وتشكلت جمهورية روما ، إلى أن الحكومة الفرنسية تدخلت لتقويض جمهورية روما ، ومنذ ذلك الحين بقيت في روما حامية فرنسية ، وكان النفوذ الفرنسي يمارس في الدولة الحبرية موازياً ومنافساً للنفوذ النمساوي . وترك النمساويون ، من جانبهم ، حاميات ، بعد ١٨٤٩ ، في القسم الشمالي من الدولة الحبرية ، في فراره وبولونيو .

بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، قامت حركة يقظة قومية في إيطاليا عرفت باسم « البعث » . ولكن هذا « البعث » وجد أنصاره بخاصة في الأوساط الفكرية وفي بعض الأوساط التجارية ولم يكن مطلقاً « حركة جماهير » . وفي ١٨٤٨ اشترك الإيطاليون في الحركة الثورية التي هزت أوربة كلها . ولكن هذه الحركة أخفقت ثم استأنفت عملها بشكل جديد في العام ١٨٤٩ . وبعد ١٨٤٩ أخفقت الحركة الثورية تماماً أمام التدخل النمساوي : في معركة نوفارو ، في ٢٨ آذار ١٨٤٩ ، التي سحق فيها الجيش البيمونتي ، وأمام التدخل الفرنسي ضد جمهورية روما وأخذ جنود الجنرال

أودينو روما ، في ٣ تموز ١٨٤٩ . وهذه الحركة القومية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، كما في السنوات السابقة ، لم تكن ، في الحقيقة ، إلا عمل أقلية . والمؤرخون الايطاليون على اتفاق للاعتراف بأن جماهير الشعب الكبرى ظلت لا مبالية .

وغرضنا بعد هذا أن نبين نمو الحركة القومية الايطالية بعد ١٨٥٠ .

١ - حالة الدول الإيطالية بعد ١٨٥٠

إذا نظرنا إلى حالة هذه الدول الإيطالية وجدنا تبايناً بين النظام السياسي لمملكة بيمونت - ساردينيا والنظام السياسي في الدول الأخرى ، أو البلاد الإيطالية الأخرى .

البلاد اللومباردية - البندقية . - في عام ١٨٤٨ خسر النمساويون في بضعة أسابيع القسم الأعظم من هذه البلاد ، ولكنهم استردوا البلاد بعد ذلك بقيادة المارشال راديتسكي الذي كان يوجه العمليات . وقد فرض راديتسكي على البلاد نظام قمع شديد جداً ، وكان هذا النظام قاسياً على المفكرين والنبلاء والاكليروس ، لأن هذه الأوساط بخاصة كانت خطرة على راديتسكي . وعلى العكس ، كان هذا النظام النمساوي ، في مجمره ، يراعي الفلاحين وبدواريهم .

في ١٨٥٠ ، وجدت في ميلانو منظمة سرية ثورية وظلت تمارس نشاطها رغم إخفاق الثورة . وكان رئيس هذه المنظمة آتيليو ليغوي ، وكان على صلة بلجنة المهاجرين الايطاليين التي يوجهها ماتزيني في لندن . وكانت هذه المنظمة السرية تضم في ميلانو كهاناً واغنياء . وصناعاً حرفيين ، ووجدت لها فروع في بادوا ومانتو . وكانت رئيس المنظمة في هذه المدينة الأخيرة راهباً يدعى تازولي . وقد عقدت هذه

الكتل اجتماعاً ، في كانون الأول ١٨٥١ ، للقيام بمحاولة تنظيم حركة ثورية ، ولكن الشرطة النمساوية ، بفضل الرقابة التي تمارسها على المراسلات ، اكتشفت ، في كانون الثاني ١٨٥٢ ، هذه المؤامرات . وأوقفت الشرطة تازولي ووجدت عنده قوائم المشتركين . وقد حررت هذه القوائم باللغة المرقمة ، وكان للجنة أمين شاب ، فخاف على نفسه وأعطى الشرطة مفتاح الرقم . وكانت الاعتقالات عديدة ورفعت الحكومة النمساوية بحق الموقوفين دعوى كبيرة في مانتو وحكمت بالاعدام على عدد كثير منهم . ولكن الذين اعدموا كانوا تسعة أشخاص ، وكان تازولي بين هؤلاء التسعة .

وعندما انتهت هذه الدعوى ، في ٦ شباط ١٨٥٣ ، حدث في ميلانو محاولة ثورة ، باجاء من ماتزيني . وكما نعلم ، قضى ماتزيني شطراً من حياته في تنظيم محاولات ثورات ولم يشترك بها شخصياً الا مرة واحدة ، وكذلك لم يبرهن ماتزيني على كبير رباطة جأش ، وكان يعتمد ، في ذلك الحين ، على الجنود المجر الموجودين في الحامية النمساوية في ميلانو . ولكن هذا الأمل بدا دون جدوى . وهاجم جماعة من الشوار قصر ميلانو ، وكان الاخفاق مباشراً وأدى إلى الحكم على بعضهم بالموت .

مملكة الصقليتين . - كان الملك فرديناند الثاني ، ويسمى « الملك القنبلة » لأنه أمر بضرب مدينة مسينا بالقنابل بقساوة في العام ١٨٤٠ للقضاء على الثورة التي قامت ضده في صقلية . ورفع الملك « بومبا » بعد ١٨٥٠ ، دعاوى سياسية عظمى ضد أعضاء الجمعيات السرية التي قامت بحركات في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، وبخاصة ضد ستمبريني ، الذي كان زعيم جمعية « وحدة ايطاليا » . ودامت هذه الدعوى أشهراً عديدة . ودارت على الحكومة بالاضطراب ، لأن المتهمين لم يشعروا بخرج في أن

يكشفوا أمام المحكمة الأكاذيب والفساد والرشوة في الأوساط الحكومية. ووجدت مئات الأحكام ، وحكم على ستمبريني وحده بالموت ولم ينفذ الحكم . ولكن نظام السجون السياسية في مملكة نابولي ، حيث ترسل هذه المئات من المحكومين ، كانت قاسياً جداً . وأثار هذا القمع احتجاجات في أوربة بأجمعها . وأعطاهم غلادستون الليبرالي الانكليزي سناً خاصاً ، ولم يكن في ذلك الحين رئيساً للحكومة . ففي سياق رحلة إلى إيطاليا وجد وسيلة في ١٨٥١ ، لزيارة بعض السجون في مملكة الصقليتين . ووجه رسالة عامة إلى الوزير الانكليزي الأول ، أبردين ، وصرح فيها بأن النظام المفروض في هذه السجون كان « انتهاكاً للقوانين الإلهية والبشرية » وان نظام « الملك بومبا » يطبق نظام التعذيب المعنوي والجسدي على أناس فاضلين وأذكياء ، « وإن النظام السياسي في مملكة الصقليتين يرتكب « اهانات عامة » ، حتى انه لا يوجد في هذه المملكة « أي احترام للقانون » ، وختم كلامه بقوله : « إن هذا النظام دنىء وغير نبيل ، وإنكار لله قائم على نظام حكم ، وقال : « يجب وضع مملكة الصقليتين « خارج الأمم المتحضرة » .

ولما كان هذا القبح صادراً من غلادستون ، أي من رجل له سلطته العليا جداً المعنوية والسياسية في أوربة ، فقد ترك اصداءً كبيرة . وقد أخذت هذه الاحتجاجات بعين الاعتبار ، وفي تشرين الاول ١٨٥٦ قطعت الحكومة الفرنسية والحكومة الانكليزية العلاقات الدبلوماسية مع ملك الصقليتين بصفة مؤبد (عقوبة) للنظام السياسي الذي فرضه على رعاياه .

ومع هذا كان يراد معرفة ما إذا كان يوجد حقاً ، في مملكة

الصقليتين ، حركات قادرة على أن تزعزع النظام القائم . وقد وجدت فيها حركتان : الحركة الليبرالية ، والحركة الماتريينية .

الحركة الليبرالية . - كانت الحركة الليبرالية تفكر بدعوة الأمير مورا إلى عرش نابولي ، وكان مورا ابن عم نابوليون الثالث وابن مورا ، صهر نابوليون الأول وملك نابولي في النظام النابوليوني ، وقد تلى عرشه في عام ١٨١٤ . ونظم الحزب الموراتي ، كما يقال آنذاك ، تنظيمًا قويًا ونشطًا في تشرين الأول ١٨٥٦ . ولكن ، لنشر إلى أنه إذا انتصر هذا الحزب الموراتي ، فلن يكون واسطة لتحقيق الوحدة الإيطالية ، بل ، بالعكس ، لتأسيس « دولة موراثية » في جنوب إيطاليا ، دولة يحميها نابوليون الثالث ، وتمنع تحقيق الوحدة . ولهذا السبب كان كافور معادياً لهذه الحركة الموراثية . ولحسن حظ كافور كان الانكليز يفكرون تفكيره ، لأن قضية جنوبي إيطاليا ، بالنسبة لهم ، قضية متوسطة ، أي قضية تتعلق بسياسة البحر المتوسط ، ولا يريدون في إيطاليا الجنوبية وفي صقلية دولة تابعة لفرنسا .

الحركة الماتريينية . وكان يوجه هذه الحركة بالتيفينيا ، وقد حاول القيام بثورة فاخفت . وكانت تدعم هذه الحركة لجنة المهاجرين الموجودة في مالطة وزعيمها نيقولا فابرييتزي ، صديق ماترييني : وكانت هذه اللجنة تقوم بدعاية سرية ، وتحاول نقل الأسلحة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

الدولة الطبرية . - لقد رأينا في العام ١٨٤٩ ان جيوش الجنرال اودينو اخذت روما ووطدت سلطة البابا السياسية على دولته ولم يدخل البابا روما الا في نيسان ١٨٥٠ ، وقد دخلها تحت حماية الحامية الفرنسية . لقد بعث الامير لويس - نابوليون إلى مساعد معسكره ادغار في

برسالة ينصح فيها الحكومة الحبرية ويقول بأنه يجب ، قبل كل شيء ، إعلان العفو العام لكل من اشترك في الثورة ، ويجب « عصرنة » الادارة ، أي استعمال العلمانيين وخدمهم في الادارة الحبرية التي ظلت حتى الآن بين أيدي الكرادلة ، وأخيراً تشكيل حكومة ليبرالية . ولكن البابا لم يأخذ بعين الاعتبار هذه النصائح الفرنسية ، بل انه صرح بأن الحركة الثورية لعام ١٨٤٩ كانت من صنع الأجانب ، وأن شعوب الدولة الحبرية لا ترغب مطلقاً باصلاحات واسعة . وفي ١٨ ايلول ١٨٤٩ وعد البابا بتحقيق اصلاحات ضيقة جداً : فقد وعد بتأسيس مجالس اقليمية وبلدية في الدول الحبرية ، وبأن يكون ، على رأس الدولة ، مجلس دولة ، ويكلف باعداد مشاريع القوانين ، لا بالتصويت عليها ، وأخيراً ، بإمكان وصول العلمانيين إلى الوظائف الادارية .

هذا كل ما وعد به البابا بيوس التاسع . ولكن نظام الواقع لم يحترم حتى هذه الوعود . وفي الحقيقة ، ان الوظائف العليا في الادارة ظلت محتجزة للكنسيين ، كما كانت الحال قبل ١٨٤٧ ؛ حتى ان البابا الذي أنشأ مجلس الدولة ، لم يستشره أبداً . وأخيراً ، إذا أعلن بيوس التاسع العفو العام ، فقد استثنى منه جميع الذين كان لهم دور في مجلس الجمهورية الرومانية أو الذين قاموا بالاحتفالات الدينية في جيش هذه الجمهورية ، وكان عددهم ٧٢٠٠ شخص ، ولذا لم يفيدوا من هذا الاجراء .. وكان هذا النظام قاسياً بلا منازع . وقامت المعارضة ضده في أوساط البورجوازية الليبرالية في القصادات وفي المارش ، وكانت رومانيو ، منذ ١٨١٥ ، مركز الاتجاهات الثورية . ومن البورجوازية الليبرالية ، امتدت أفكار المعارضة إلى بعض أوساط العمال .

الدوقيات . - في قوسكانا ، كان الدوق الأكبر ليوبولد الثاني رجلاً

هادئاً ، ومن البديهي أنه رفع دعاوى سياسية كسائر السادة الايطاليين في ذلك العصر ، ولكنه لم يذهب إلى بعيد في الضرب على يد المحرضين . وفي دوقية بارما ، وفي دوقية مودينا كان السادة معتدلين نسبياً وظل الشعب هادئاً ، وفي اماره ماسنا - كواره التي تؤلف جزءاً من دوقية مودينا ، كان عمال مقاطع الرخام ماتزبنيين وشكلوا مركزاً ثورياً .

وهكذا وجدت ، في جميع هذه الدول ، بالرغم من توطيد نظام الضغط والارهاق والقمع ، بعض مراكز معارضة ثورية ، وكانت بخاصة مراكز ماتزبينية ، وبالتالي مراكز جمهورية وحدوية ، ولكن لم يكن لهذه المراكز كبير اشعاع .

بملكة البيمونت - ساوردينيا . - كان البيت السافوي ، الذي يحكم هذه المملكة ، حكيماً يحسن التصرف ، بالرغم من إخفاق الثورة ، فقد حافظ على النظام الدستوري والبرلماني ، لأن النظام ، الذي منحه شارل البير في آذار ١٨٤٨ ، ظل محافظاً عليه بعد ١٨٥٠ وأصبح ، فيما بعد ، دستور المملكة الايطالية . وكان يراد أن يعطى لهذا النظام الدستوري والبرلماني قاعدة ثابتة ومستقرة ، وتم ذلك بفضل الزعيم كافور .

كافور . - دخل كافور الحكومة ، في تشرين الأول ١٨٥٠ ، وزيراً للزراعة والتجارة ، ثم أصبح ، في ٤ تشرين الثاني ١٨٥٢ ، رئيساً لمجلس الوزراء ، وتوصل إلى تشكيل أكثرية حكومية بعقد ائتلاف بين حزبه الخاص ، حزب الوسط اليميني ، وحزب اليسار المعتدل الذي كان زعيمه راتازي . وهذا التحالف بين الوسط اليميني واليسار المعتدل الذي يسمى « كونوبيو » كان أهم عمل في حياته السياسية . وهكذا وجد في مجلس النواب في تورينو ، حزب ليبرالي كبير . وكانت غاية كافور

« أن يربي البلاد على الحرية ، وأن يري أن المملكة الساردية قادرة على أحياء نظمها الليبرالية ، وإن هذه النظم الليبرالية يمكن أن تعطي عملياً نتائج طيبة .

ولا نريد أن نصر هنا على عمل كافور في السياسة الداخلية . حسبنا أن نقول انه قام بجهود كبير في تنظيم الجيش ، والتنظيم الاقتصادي والأشغال العامة وغيرها . وإن مانريد أن نعيّنه ونقطع به هو الاتجاه الذي أراد أن يعطيه ، على الصعيد السيامي ، لنظام اليمونت - ساردينيا :

سياسته الدينية . - لقد وقف كافور « مناوئاً للكنيسة » ، وكان رد الفعل الرجعي في الدول الايطالية ، وفي روما ، وفي غيرها مطبوعاً باتجاه « الكليركي » . فاراد كافور أن يعدله بما يقابله ، ورغب في تركيد المعارضة الموجودة بين نظام الحرية ، مثل نظام اليمونت - ساردينيا ، وأنظمة السلطة التي توجد في الدول الايطالية الأخرى . وهذا هو مفتاح سياسة كافور في القضية الدينية .

المبدأ الأول . - كان كافور يريد أن تكون الدولة كاملة السيادة ، ولذلك ينبغي ألا تدع للكنيسة ممارسة وظائف التعليم ، ووظائف الأحوال المدنية وغيرها . ولذا استصدر قانون الزواج المدني والقانون الذي ألغى فيه امتيازات الاكليروس في القضاء .

المبدأ الثاني . - والمبدأ الثاني هو انه يجب على الدولة مراقبة الكنيسة ، وعلى الأقل ، مادامت الكنيسة لا تتفق مع النظم الليبرالية ، ولذا صدر قانون شرطة العبادات ، وقانون ثان ، عام ١٨٥٤ ، يعاقب كل كاهن يهاجم نظم دولة اليمونت - ساردينيا اثناء ممارسة وظائفه .

المبدأ الثالث . - والمبدأ الثالث يقوم على ان كافور اراد ان

يمنع هو اموال الوقف ، لأن امتلاك هذه الأموال يخول الاكليروس ، في رأيه ، كثيراً من النفوذ ، ولهذا السبب استصدر قانون نيسان ١٨٥٥ والغى بوجه جميع الجمعيات الرهبانية ، عدا الجمعيات التعليمية وجمعيات الاحسان ، وصادر اموالها ليخصصها لأعمال الاحسان العلمانية ، او ليستخدمها في زياده مرتبات الاكليروس الأدنى .

وفي الوقت الذي كان كافور يطبق هذه السياسة المناوئة للاكليروس وضع نفسه حامياً للأحرار في كل اجزاء ايطاليا : ففي ١٨٥١ ، استقبل في تورينو احراراً كانوا مضطرين الى الهجرة الى دول ايطالية أخرى ، مثل غاريزي ، زعيم الحركة الجمهورية في توسكانا ؛ وتومازيو ، رفيق مانين في البندقية ؛ وماميا في وهو وزير سابق للبابا بيوس التاسع ، ولكنه اختلف معه منذ حوادث ١٨٤٩ . وقد اعطاهم كافور مرتبات من الدولة الساردية تساعد على العيش ، عندما صادرت اموالهم النمسا وحكومات الدول الايطالية الأخرى . ومن جهة أخرى ، انشأ لبعضهم كراسي جامعية في جامعة تورينو : فمن ذلك ان مانتشيني ، وكان منفياً نابولياً ، تسلم ، في جامعة تورينو كرمي الحقوق الدولية ، وخصص درسه الأول ، في عام ١٨٥١ ، لدراسة نظرية « القومية » لتكون له فرصة للكلام عن الوحدة الايطالية .

ولم يتردد كافور ، بخاصة ، عام ١٨٥٦ ، في ان يغتنم الفرصة ويكشف أمام العالم النظم السياسية الايطالية . واتخذ هذا الموقف بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس ١٨٥٦ بعد حرب القرم . وكانت الليمونت - ساردينيا حليفة فرنسا وانكلترا في هذه الحرب ضد روسيا . وقد عقد كافور هذا الحلف ليدل على ان للدولة الساردية جيشاً يساعد على تبوء مقعدها في مؤتمر السلام . وفي مؤتمر باريس ١٨٥٦ قدم لممثلي الدول الكبرى مذكرة

يري فيها الحالة البائسة التي وجدت فيها الدولة الحبرية ومملكة الصقليتين .
وقبل رئيس وفد فرنسا ، والوسكي ، ورئيس الوفد الانكليزي ، كلارندون ،
ان يدعى كافور . ولكن يمثل النمسا ، بوول ، عارض صراحة . وصرح
بأن ليس للمؤتمر الحق في مناقشة هذه القضايا الإيطالية ، لأنه انعقد
فقط لتسوية السلام بين فرنسا وانكلترا وروسيا . ولذا اقتصر الكونغرس
على التصويت على صيغة غامضة جداً يوصي بها حكومات الدول الإيطالية
باتخاذ « اجراءات رحيمة » . وبعد فهل كانت هذه المحاولة كضربة السيف
في الماء ، أي جهداً ضائعاً دون نتيجة ؟ ليست تماماً ، لأن كافور تلقى
عرائض اعتراف بالجميل من جميع انحاء ايطاليا . لقد وضع نفسه حامياً
للإيطاليين ، ورفع صوته باسم ايطاليا . وهكذا أصبحت البيمونت -
ساردينيا ، يوماً فيوماً ، مركزاً تتجه اليه تطلعات كل من كانوا يرجون
تجديداً في ايطاليا .

٢ — نقطة الفكرة القومية

لقد استخدم كافور هذا الوضع الخاص للدولة الساردية ليجعل من هذه
الدولة نقطة تجمع ونشيع لكل من كانوا يتطلعون لحياء الحركة
القومية ، وحاول ان يجمع الأفكار في ايطاليا حول المملكة الساردية .
وقد نتساءل لأي هدف ، ولأي فائدة كان يرمي ؟ يبدو ان فكر
كافور لم يأخذ مباشرة أي شكل واضح دقيق . لقد حاول ان يتلمس
بإدبىء بدء ، قبل الوصول الى بناء برنامج معين .

لقد كان كافور ، في بداية ١٨٥٦ ، يفكر ، قبل كل شيء ، على
ما يبدو ، في مصالح أمرة آل سافوا ، أي السلالة الحاكمة في البيمونت -

- ساردينيا ، اكثر مما كان يفكر في مصالح الايطاليين عموماً. ولدينا ثلاثة وقائع تؤكد هذا الانطباع :

١ - في شباط ١٨٥٦ ، كان كافور يفكر بترتيب يؤمن لبيمونت - ساردينيا امكان ضم دوقية بارما : وذلك بنقل دوق بارما الى مودينا ، وطرده دوق مودينا. وقد بلغ هذه الفكرة نابوليون الثالث ، ولكنه لم ينجح .

٢ - ومن جهة ثانية ، نعلم من وثائق عديدة ان كافور في آذار ١٨٥٦ كان يفكر بتنظيم « حزب بيمونتي » في صقلية يقوم بثورة وعلان استقلال الجزيرة ومن بعد يلحق صقلية بالمملكة البيمونتية الساردية . وقد قال : انها فكرة جريئة ولكنها ليست غير معقولة .

٣ - ولدينا ، من العصر نفسه ، رسالة موجهة الى وقّازي ، قلقت النظر ، لأن كافور يصرح فيها بأن مانين ، زعيم جمهورية البندقية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، « طوبائي » : « ان هذا رجل يريد وحدة ايطاليا وأضعاف احلام أخرى » .

يبدو اذن ان كافور ، في ١٨٥٦ ، كان يشك بإمكان تحقيق الوحدة الايطالية .

وبعد ١٨٥٦ تطورت افكاره بسرعة : فقد اتجه نحو فكرة الوحدة الايطالية ، وبالطبع على ان تكون المملكة الساردية بزعامة بيت آل سافوا ، على رأس ايطاليا المستقبل . والدليل على هذا التطور هو انشاء « الجمعية القومية » .

الجمعية القومية . - ان فكرة انشاء رابطة لتنمية العاطفة القومية في جميع اجزاء ايطاليا ليست جديدة . فقد تصورها مانين قبل ١٨٤٨ والصقلي لافارينو ، احد زعماء ثورة صقلية ضد « الملك بومبا » ، في ١٨٤٧ - ١٨٤٨ . وقد

هاجر منذ ذلك الحين وعاش في تورينو . لقد جاء لافارينا ، في ايلول ١٨٥٦ ، وعرض هذه الفكرة على كافور . وكان لافارينا ، في ذلك الحين ، يشك ويتساءل ما اذا كان بالامكان الوثوق بكافور كل الثقة . وكانت بين لافارينا ومانين بخاصة مراسلات نشيطة لتنظيم « الجمعية القومية » . ولنشر الى ان هذه المبادرة كانت سابقة « للجمعية القومية » الألمانية .

مبادئ الجمعية القومية الايطالية . - ان اول مبدأ لهذه الجمعية هو ان نوضع جانباً ، في هذه الآونة ، كل مناقشة في السياسة الداخلية ، وبالتالي ايضاً ، كل مناقشة في الأشكال السياسية القادمة .

والمبدأ الثاني هو القيام بدعاية لصالح فكرة الاستقلال والوحدة وتنمية هذه الدعاية في الأوساط الشعبية التي لم تكن حتى الآن اوساطاً نشيطة في الحركة القومية .

والمبدأ الثالث هو الاعتماد على البيت السافوي ، اي على السلالة الساردية ، هذا البيت السافوي الوفي للقضية الايطالية . وكان موجهو « الجمعية القومية » يرون بأن مؤازرة السلالة الساردية ضرورية لها . ونشر برنامج « الجمعية القومية » حسب هذه الأسس التي اتينا على ذكرها ، في الأول من ايلول ١٨٥٧ . ونظمت « الجمعية » مباشرة تجمعات في كل اجزاء ايطاليا ، وكان ذلك سهلاً في اليمونت - ساردينيا ، لأن القانون ينص على امكان تشكيل جمعيات سياسية . ولذا كان للجمعية القومية فيها تنظيم عام . فقد كان رئيسها المركز بالافيتشيني اللومباردي الأصل ، ونائب رئيسها غاريبالدي ؛ وأمينها منشيء الجمعية ، لافارينا . ولكن « الجمعية القومية » لم تستطع ان تتشكل علناً في البلاد الأخرى : فقد اضطرت ان تنتظم سراً . وكان للجمعية فروع سرية في لومبارديا - البندقية ، وفي توسكانا ، وفي دوقيتي بارما ومودينا ، حيث كانت البورجوازية

نشطة جداً في هذا الاتجاه ، وفي رومانيا ، أي في القسم الشمالي من الدولة
الخرية . ولكن النجاح كان في مملكة الصقليتين اقل وضوحاً مما في غيرها .
وبفضل لافارينا ، الصقلي الأصل ، استطاعت الجمعية القومية في صقلية ان
يكون لها فروع ولكنها قليلة من العدد .

وكان عمل هذه الجمعية نافذاً ، لأنها ضمت جموعاً كانت ، حتى ذلك
الحين ، متفرقة ومبعثرة ، وحببت بالبيت السافوي اناساً لم يفكروا
بالوحدة تحت توجيه ملك ساردينيا ، وما كانت هذه « الجمعية القومية » لتعمل
شيئاً دون الرجوع سرّاً الى كافور . ولكن كافور لم يشأ ان يشارك
ويزوج فيها اسمه علناً . ولدينا منه رسالة مميّزة مكتوبة في ١٨٥٧ الى لافارينا ،
وفيها يقول : « اني واثق من ان ايطاليا ستشكل دولة واحدة ، وان
روما ستكون عاصمة لها ، ولكنني اجعل ما اذا كانت مستعدة الى هذا
التحويل العظيم ، لانني لا اعلم مناطق ايطاليا الأخرى اني وزير ملك ساردينيا ،
ولا استطيع ان اقول او اعمل شيئاً يمكن ان يشرك السلالة قبل الأوان .
شكلوا الجمعية القومية اذا بدا الايطاليون ناضجين للوحدة ، واني لآمل
بالأ تجعلكم الفرصة تنتظرون طويلاً . ولكنه اضاف في هذه الرسالة نفسها
بأن اصدقاءه السياسيين « لا يؤمنون بعد بنجاح المشروع » . وبالتالي ،
يجب الاتقjem الأمور ائلا يفسد المستقبل : « لوسئلت عن « الجمعية القومية »
لأنكرت كل علاقة بينها وبينني : وسانكرها كالقديس بطرس واقول :
لا اعرفها » .

فمن المؤكد اذن ان كافور شجع انشاء « الجمعية القومية » وكان على
صلات وثيقة بلافارينا أمين سر الجمعية ، ولكنه لم يشأ ان يعترف رسمياً
بهذه الرابطة لأنه لم يكن بعد واثقاً من الرأي الايطالي . ولكن ،
الحركات القومية-٣ (١٠)

هذا يبرهن جيداً على انه كان في ١٨٥٧ يرجو الوحدة . ولم يقل بأنها وهم أو أضغاث أحلام .

جذبت هذه الجمعية القومية الى « البيت السافوي » ، أي الى سياسة كافور وهي الوحدة تحت ادارة السلالة الساردية ، مشايعات هامة ، وضمت الى هذه السلالة مشايعة بعض الجمهوريين ، وبخاصة مانين ، الرئيس السابق لجمهورية البندقية ، الذي انسحب الى باريس بعد ١٨٥٩ وكان يتمتع بجاه كبير . لقد شك مانين في البدء بكافور واعتبره « متبجح » ، فجاء كافور لرؤيته في باريس ، ليكسب وده ونجح ، حتى ان مانين صرح : « ينبغي قبل كل شيء ، صنع ايطاليا ، هذه هي القضية الأساسية ، واقول الى البيت السافوي : اصنع ايطاليا ، وأنا معك ، وإلا فلا ، وأنا الجمهوري انصب أول راية التوحيد : ايطاليا مع الملك الساردي » . وهكذا يتخلى مانين عن أفكاره الجمهورية لأنه يرى بأن الوحدة قابلة للتحقيق بسهولة تحت إدارة البيت السافوي .

والمشايعة الأخرى التي أثارت ضجة كبرى كانت مشايعة غارibaldi . فقد هاجر هذا بعد حوادث ١٨٤٨ - ١٨٤٩ إلى امريكا ، ثم عاد إلى إيطاليا حيث يتمتع بجاه بطل قومي . كان جمهورياً ولاشك ، ولكنه تحدث مع كافور في تموز ١٨٥٦ واعترف بأنه كان من الواجب التعارن مع الملكية الساردية .

وبالمقابل ، رفض زعيم الحركة الجمهوري ، ماتزيني ، بعناد ، الانضمام إلى كافور ، وظل يعارضه معارضة شديدة ، وأكثر من ذلك ، حاول ، مرات عديدة ، القيام بثورات ، حتى في البيمونت - ساردينيا أو في جوارها . وكان لاجئاً في لندن ، كما رأينا ، ولكن كانت له في

جنوة جريدة «إيطاليا الشعب» وقد منع كافور هذه الجريدة من الصدور، وعندئذ دبر ماتزيني ، في حزيران ١٨٥٦ ، مؤامرة ، وأراد ثورة في جنوة ، وأخرى في ليفورنة ، ومثلها في أمارة ماسا - كرايه ، وأراد ثورة في كالابرو . وكما هي العادة كانت حركة ماتزيني واسعة للغاية ، ولكن لم تكن منظمة أبداً . وقد عرف كافور المؤامرة ، لأن المؤامرات الماتزينية لا تختبئ جيداً وتتخذ احتياطاتها ، ولكنه لم يضطرب . وفي الواقع ، قام بمحاولة : وذلك أن سفينة غادرت ميناء جنوة متجهة صوب ساردينيا وكان على متنها متآمرون ماتزينيون بين الركاب ، وقد استولى هؤلاء المتآمرون على السفينة ووجهوها نحو نابولي ، وأرسوا بالقرب من المدينة على هتافات : « تحي الجمهورية ، تحي إيطاليا » . ولكنهم تبعثروا مباشرة وقتل أحدهم . وفي الوقت نفسه ، جاء ماتزيني سراً إلى جنوة وأعد فيها ثورة . ولكن الحكومة الساردية علمت بذلك من الشرطة الفرنسية ، واتخذت إجراءاتها ، وفي ليل ٢٩ - ٣٠ حزيران ١٨٥٧ ، قبض على الثوار ، إلا ماتزيني ، فقد وجد وسيلة للهرب . ولم يكتم كافور غضبه ، وسمى ماتزيني متآمراً مفضوحاً ، ومجنوناً فظيماً يجب القبض عليه . وكتب : « إنني أحسن صنفاً بأعداء ماتزيني بالرصاص إذا تم ذلك ! » . وكان يخشى من أن تسبب الحركة الماتزينية له تعقيدات مع الدول الأجنبية .

هذه هي حال الحركة القومية الإيطالية في العام ١٨٥٨ . وقد أصبح لكافور الآن بواسطة « الجمعية القومية » نقطة استناد تساعد على جس نبض الرأي العام .

كان الدور ١٨٥٩ - ١٨٦١ دوراً حاسماً في تاريخ الحركة القومية

الايطالية ، وهو الدور الذي تشكلت فيه ملكة إيطاليا تحت ادارة البيت السافوي .

في ١٨٥٩ تم عقد تحالف بين فرنسا والبيمونت - ساردينيا ، وبعد هذه المعاهدة قامت حرب بين هاتين الدولتين من جهة ، والنمسا من جهة أخرى ، وأدت هذه الحرب إلى مقدمات الصلح في فيلافرانكا التي وقعت في ١١ تموز ١٨٥٩ ، وبوجبها تنازلت النمسا لفرنسا التي تنازالت بدورها لايطاليا ، عن لومبارديا .

وغداة مقدمات صلح فيلافرانكا ظهرت الحركة القومية الايطالية في دوقيات ايطاليا الوسطى : توسكانا ، بارما ، مودينا ، وفي القسم الشمالي من الدولة الحبرية : رومانيو ، وأدت في الواقع في آخر ١٨٥٩ ، حرقياً في آذار ١٨٦٠ ، إلى ضم هذه الدوقيات ورومانيو إلى البيمونت - ساردينيا .

وأخيراً في عام ١٨٦٠ كان لملكة الصقليتين وباقي الدولة الحبرية نفس المصير باستثناء روما ورقعة أرضية صغيرة حول روما .

وليس غرضنا في هذا البحث دراسة التاريخ الدبلوماسي للوحدة الايطالية ، بل أن مانريده هر أن نحاول إظهار الخطوط الكبرى للحركة القومية الايطالية في هذا الدور ، وبيان الظروف التي تمت فيها الحركة القومية ، وبالتالي دراسة المراحل الكبرى لهذه الحركة ، وأخيراً صعوبات الذوبان بين مختلف الشعوب الايطالية .

ظروف نمو الحركة القومية . - لقد شجع كافور ، في ١٨٥٧ ، تشكيل « الجمعية القومية » . لقد شجعها سرّاً ، ولكنه لم يشأ أن يلتزم معها إلى الأعماق ، لأنه لم يكن مطمئناً من نضج الايطاليين للوحدة ،

ولم يشأ أن يقحم شيئاً . ويجب ألا ننسى ان كافور إنسان واقعي يتكيف مع الظروف ، ولم يكن مقيداً بأي سياسة أو مذهب أو نظام أو فكرة مسبقة ، لقد كان رجلاً فطناً ذكياً حذراً يأخذ بعين الاعتبار حقائق عصره . انه حيسوب ، بالرغم من أنه في نواحي أخرى ، مولع وموله ، ولكنه يعرف كيف يلجم حماسه الخاص واندفاعه . ولم يكن رجلاً يتعلق بمثالية سياسية عظيمة ، ولكنه كان دبلوماسياً عظيماً ، وفعالاً عظيماً .

قرر كافور العمل في ١٨٥٨ ، واحاطت به الظروف التالية :

اولاً ، من وجهة نظر السياسة الخارجية ، كان كافور متأكداً بالبداهة ، بأنه سيصطدم بمقاومة النمسا ، فقد أرادت النمسا بالطبع أن تحتفظ بالمنطقة اللومباردية - البندقية ، وان تحافظ على النفوذ الذي كان لها على جزء من الدول الايطالية . وللقضاء على مقاومة النمسا ، رأى كافور أن من الضروري للبيمونت - ساردينيا الحصول على مساعدة دولة أجنبية . ففي ١٨٤٨ ، عندما قامت البيمونت - ساردينيا بالمحاولة الأولى ضد النمسا ، طبق شارل - البير سياسة : « تصنع نفسها » وأراد بذلك أن تعمل البيمونت - ساردينيا « بنفسها » وأن تعمل وحدها . وقد آلت هذه السياسة إلى اخفاق تام . وأخذ كافور بعين الاعتبار تجربة ١٨٤٨ وعرف أن البيمونت - ساردينيا لا يمكن أن تنجح الا إذا اعتمدت على دولة أجنبية . وهذا الحل يقتضي مجازفة ، لأنه من النادر جداً ، في السياسة الدولية ، أن يعطى شيء في سبيل لاشيء : ان الدولة التي تدعم دولة أخرى تطلب دوماً أو تقريباً دوماً تعويضاً ، وقد قرر كافور الذهاب إلى هذا . ولكن بمن يطلب هذا العون ؟ لا يوجد

إلا دولتان يمكن التوجه إليهما : فرنسا وانكلترا . ولكن عون فرنسا يمكن أن يكون حاسماً ، لأن انكلترا ، تملك اسطولاً بحرياً ، ولا تملك جيشاً ، ولقهر النمسا ، لابد من وجود جيش .

موقف فرنسا . - في فرنسا ، كان نابليون الثالث يعطف على القضية الإيطالية : فقد شارك ، في شبابه ، بالثورة التي قامت ، في ١٨٣١ ، في الدولة الحبرية ، واطلق النار . ومن جهة السياسة العامة ، كان يرغب في تعديل معاهدات ١٨١٥ وتوطيد النفوذ الفرنسي في إيطاليا ويأمل أن تكون تابعة لفرنسا . ولكن نابليون الثالث ، من ناحية أخرى ، كان مكبوحاً « بالقضية الرومانية » : ففي ١٨٤٩ قوضت الحملة الفرنسية التي يقودها الجنرال اودينو الجمهورية الرومانية ووطدت سلطة البابا ، ومنذ هذا التاريخ بقيت في روما حامية فرنسية لحمايته . ومن الواضح ، عند تحقيق الوحدة الإيطالية ، أن توضع قضية روما على بساط البحث . وستكون روما بالضرورة تابعة قليلاً أو كثيراً إلى هذه الدولة الجديدة ، وعاصمة لها . وقد اضطر نابليون الثالث إلى التفكير بأن هذه « القضية الرومانية » ، من طبيعتها أن تجلب إليه صعوبات ضخمة في السياسة الداخلية الفرنسية ، لأن إلغاء السلطة الزمنية للبابا يمكن أن يشير احتجاجات الكاثوليكين الفرنسيين . وهذا ما يوضح لنا موقف الامبراطور .

في الأصل ، كان نابليون الثالث ، مع رغبته بحذف النفوذ النمساوي من إيطاليا وإبداله بالنفوذ الفرنسي ، لا يريد تحقيق الوحدة الإيطالية لصالح البيت السافوي ، بل كان يتصور فقط تشكيل كونفدراسيون بين الدول الإيطالية . ودليلنا على ذلك البرنامج الذي وضع في بلومبيير في تموز ١٨٥٨ بين كافور ونابليون الثالث ، وأيضاً الكلام الذي قاله نابليون

الثالث ، في تموز ١٨٥٩ إلى الايطالي بيمبوي : « لاأريد الوحدة بل الاستقلال فقط » .

لماذا لا يريد نابوليون الثالث تشكيل « مملكة » من نموذج وحدوي ؟ أولاً ، لأنه يرى بأن الوحدة غير قابلة للتحقيق بعد ، ولأن العاطفة القومية تبدو له مشكوكاً بها ، ويعلم بأنه يوجد في ايطاليا تقاليد بلدية قوية للغاية وبالتالي روح نعروية انفصالية قوية جداً . وكان يخشى ، إذا شجع الوحدة ، من الصعوبات الداخلية في فرنسا ، بسبب القضية الرومانية ، ويخشى أيضاً اللوم الذي يمكن أن يوجهه إليه الرأي الفرنسي اذا ما ساعدت فرنسا على تشكيل أمة كبرى إلى جانبها . لأن ايطاليا هذه يمكن أن تكون ، في المستقبل ، خطراً على فرنسا .

وإذا كان نابوليون الثالث لا يرجو ، في الأصل ، الوحدة الايطالية فقد تركها وشأنها ، وفي بعض الاحيان ، شجعها . وانتهى شيئاً فشيئاً إلى قبول هذا الحل الوحدوي ، لأنه كان مسوقاً بالحوادث وبكافور . ولذا يجب ألا نرى في نابوليون الثالث ، كما قيل ، نصيراً قاطعاً ، مطلقاً للوحدة الايطالية : لقد كانت فكرته كثيرة التنوع والألوان .

موقف انكلترا . - أما انكلترا ، فقد كان لها ، في القضية الايطالية ، مصلحة مباشرة ، باعتبارها دولة متوسطة ، ومن البديهي ، إذا تمت الوحدة ، ان يرى تشكل دولة جديدة في البحر المتوسط ، ربما تصبح ، فيما بعد ، دولة كبرى . وانكلترا ، الدولة المتوسطة ، يمكن أن تخشى هذه الاحتمال . ومن جهة أخرى ، لم يكن لبريطانيا العظمى مصلحة في أن تستعيز في ايطاليا عن النفوذ النمساوي بالنفوذ الفرنسي ، لأن النمسا لم تكن دولة بحرية ، وبالتالي ، فان نفوذها في ايطاليا لا يضيق

انكلترا . أما إذا سيطرت فرنسا ، الدولة البحرية ، على ايطاليا ، فيمكن أن تصبح أكثر خطراً على المصالح الانكليزية .
ومن ناحية أخرى ، يجب ان نحاول أن نرى القضية من وجوها المختلفة : فقد كانت الحكومة الانكليزية ترجو بحرارة الحفاظ على السلام ، لأن هذا السلام كان ملائماً للتجارة البريطانية ، وبالتالي ، كانت ترغب في تجنب نزاع أوروبي كبير ، يمكن أن تخاطر وتنجر إليه .

أما الرأي العام ، فكان محبذاً ، على العموم ، للقضية الايطالية ، بتقاليد ليبرالية ، وأيضاً ، لأن ماتزيني المهاجر ، كان يعيش في لندن ، حيث كانت له علاقات وبعض النفوذ .

وهذه المسلمات العامة توضح التناقضات والشكوك التي تلاحظ في موقف انكلترا .

في ١٨٥٩ ، وفي أثناء الحرب الفرنسية - الساردية ضد النمسا ، حاولت انكلترا أن تمنع هذا الحل لأنها كانت تخشى من أن يكون مقدمة لحرب عامة . وعندما رأت أنها لا تستطيع منع الحوادث من السير في مجراها ، ظلت محايدة ، ومحاولة توضع الخلاف وتحديد . وفي النصف الثاني من ١٨٥٩ ، بعد مقدمات صلح فيلافرانكا ، كان رئيس الحكومة الانكليزية بالمرستون ، ووزير الشؤون الخارجية جون رسل وفي عهدهما ، وضعت الحكومة الانكليزية المبدأ : « ايطاليا للايطاليين » وإيضاح ذلك بسيط جداً : فقد كانت انكلترا تخشى النفوذ الفرنسي ، وان القول « ايطاليا للايطاليين » يعني نصح الايطاليين بالا يسلموا أمرهم إلى فرنسا وحدها . ولكن الحكومة الانكليزية ، في ذلك الحين ، لا ترغب في الوحدة الايطالية . وكان بالمرستون يفكر فقط بإنشاء مملكة

« إيطاليا العليا » التي تضم سهل البو ، وربما جزءاً من إيطاليا الوسطى وهذه الفكرة هي الفكرة التي كانت عنده في ١٨٤٨ . فقد كان يرى بأن بأن تكون مملكة إيطاليا هذه « ترتيباً طيباً » من وجهة النظر الانكليزية لأنها ستكون زبوناً للتجارة الانكليزية . ولكنه لا يرغب مطلقاً أن تتحد إيطاليا الجنوبية مع إيطاليا الشمالية .

ومن جهة أخرى ، كان بالمرستون ورسيل مستاءين للغاية ، عندما تنازلت البيمونت - ساردينيا ، في سنة ١٨٦٠ ، عن نيس والسافوا تعويضاً لفرنسا عن مساعدتها . فقد احتج بالمرستون احتجاجاً عنيفاً جداً ، حتى أنه تكلم عن امكان حرب . ولكن انكلترا في الواقع ، لم تصر ، لأنها رأت نفسها وحيدة في رأيها ، ولم تدعمها أي دولة كبرى في هذا الموضوع .

وأخيراً ، في ١٨٦٠ ، عندما وضعت الحوادث قضية إيطاليا الجنوبية ، خلصت الحكومة الانكليزية إلى قبول الوحدة ، وقبلت بذلك دون حماسة ، ولكن مع الاقتناع بأن تخدم المصالح الانكليزية ، وبأقل سوء يمكن . ولنتتبع ، في رسائل جون رسل الحجج التي دفعت الحكومة الانكليزية إلى اتخاذ قرارها : فاذا ظلت إيطاليا الجنوبية مستقلة ، خافت انكلترا من تنصيب أمير ، من عائلة نابوليون الثالث ، على عرش مملكة الصقليتين ، وهذا الاحتمال كانت تخشاه بخاصة ، وتفضل أن ترى إيطاليا الجنوبية منضمة الى البيمونت - ساردينيا من أن تراها تقع بين يدي أمير فرنسي . وعدا ذلك ، يرى جون رسل أن إيطاليا المتحدة يمكن يوماً ما أن « توازن فرنسا » في البحر المتوسط . وظلت هذه الفكرة صحيحة لمدة نصف قرن . وهذا كثير بالنسبة لفكرة سياسية ، لأن إيطاليا حتى ١٩٣٥ ، ظلت تسير « في ثلم » بريطانيا العظمى ، ولم

تجراً على الابتعاد عن هذا الخط العام الذي رسمته السياسة البريطانية ،
وذلك لأن الشواطىء الإيطالية كانت تحت رحمة مدافع الاسطول الانكليزي .

ولكن الحكومة الانكليزية ، بتشجيعها الوحدة الإيطالية ، أو ، على
الأقل ، بقبولها ، في ١٨٦٠ ، وضعت شرطاً صريحاً ، وهو ألا يتخلى
كافور عن أي أراضى لفرنسا بعد أن بدأ لانكلترا ان التنازل عن نيس
والسافوا أكثر من كاف .

وهكذا نرى أن السياسة الانكليزية كانت تتكيف باستمرار
مع الظروف .

ظروف السياسة الداخلية . - كان كافور يشك ، كما قلنا ، بنضج الرأي
الإيطالي ، ويعلم جيداً أن جمهور الشعب الإيطالي كان سلبياً ، ولا
يرجو شيئاً عظيماً على الصعيد السياسي ، ولا يرغب بالوحدة ؛ ويعلم أيضاً
بأن عليه أن يحسب حساباً للمقاومات في الأوساط التي لها رأي ، أي
الأوساط « النشيطة » .

كانت المقاومة الأولى ، مقاومة الماتزينيين ، الذين قاموا بعنف على
سياسة كافور ولاموه في البحث عن دعم فرنسا . وقال الماتزينيون ان
هذا الدعم خطر على القضية الإيطالية ، لأن فرنسا ستطلب بالبداهة
« تعويضات » ، ولا يمكن أن يعطي النتيجة التي يجرها كافور ، لأن
نابوليون الثالث ، في رأيهم ، لا يريد التخلي أبداً عن البابا ، ولا يريد مطلقاً
انشاء دولة منافسة في المتوسط . ومن جهة أخرى ، ظل الماتزينيون
مقتنعين بتفوق النظام الجمهوري ، وبالتالي ، لا يريدون قبول الوحدة
تحت البيت السافوي .

وهناك مقاومة أخرى، وهي مقاومة الاكليركيين . فمنذ وطدت سلطة البابا الزمنية، عام ١٨٥٠، لم يعد بالامكان التفكير ببابا « ليبرالي » ، وبالتالي أصبح التوفيق غير ممكن بين وجود دولة الكرسي الأقدس والاتجاه نحو الوحدة الإيطالية . وقبل ١٨٤٨ ، كانت في ايطاليا حركة تسمى الحركة « الغيلية الحديثة » وتنزع إلى تحقيق الوحدة تحت ادارة البابا . وكان الناطق بهذه النظرية الأب جيورتي ، في كتاب شهير نشره عام ١٨٤٣ واسمه « تفوق ايطاليا » . ثم نشر جيورتي في العام ١٨٥١ مؤلفاً جديداً « بعث ايطاليا » ، وصرح فيه بأن الحل « الغيلفي الحديث » أصبح الآن غير ممكن ، حتى ان جيورتي جذب زوال سلطة البابا الزمنية .

ولذا قاومت الكنيسة الكاثوليكية الحركة القومية الإيطالية ، وكانت مستعدة لهذه المقاومة ، بقدر ما كان لكافور نفسه من سياسة مناوئة للكنيسة في الدولة البيموننتية - الساردية . والواقع، في الانتخابات الساردية ، في شهر تشرين الثاني ١٨٥٧ ، ان الاكليركيين بذلوا جهداً كبيراً ضد كافور بناءً على كلمة الأمر التي أعطاها الكرسي الأقدس ، وحصل الحزب الاكليركي على مقاعد في المجلس التشريعي ، ولكنها غير كافية لزعزعة وضع كافور . وظلت العداوة مستحكمة .

وجد كافور في وضع صعب ، ولكنه استطاع خلاله أن « يبحر » ويكون ملاحاً بجذاقة ودقة عظيمتين ، باستخدامه قارة فرنسا ، وتارة انكاثرا وانتهازه الفرص المواتية .

المراحل الكبرى للحركة القومية . - وبعد هذا نستطيع أن نتساءل لأي حد ساعد الرأي العام دبلوماسية كافور وساندها؟ ليس لدينا في هذا الاعتبار الاقراش عامة جداً .

المرحلة الاولى : ضم لومبارديا الى البيمونت - ساردينيا . - انتزعت الجيوش الفرنسية لومبارديا من النمسا بمساعدة جيش البيمونت - ساردينيا وقد بذل الجيش الفرنسي في ماجنتا وسولفيرينو جهداً عسكرياً ضخماً بلا منازع . ولكن العاطفة القومية لم تلعب ، في خلاص لومبارديا ، إلا دوراً ثانوياً . ومن الواضح أن أكتوية سكان لومبارديا يتمنون الخلاص من السيطرة النمساوية ، ولكن ليس للتعبير عن الأمانى تأثير حاسم على الحوادث ، ان التأثير الحاسم كان تأثير الجيش الفرنسي .

كانت الخطة التي رسمها كافور و نابوليون الثالث في بلومبيير عام ١٨٥٨ كما يلي : لقد صرح نابوليون الثالث بأن يحجر ايطاليا الشمالية كلها حتى ايسونزو ، أي حتى النهر الشاطئي الواقع على الحدود الغربية من شبه جزيرة ابستريا . وعندئذ تنظم ايطاليا من جديد كما يلي :

١ - يضم الجزء الشمالي كله وجزء من ايطاليا الوسطى إلى البيمونت - ساردينيا .

٢ - تنشأ « مملكة ايطاليا الوسطى » وتضم اليها توسكانا والمارش واومبريا ، أي أجزاء الدولة الحبرية .

٣ - تضم دولة الكرسي الأقدس روما ورقعة أرض صغيرة حولها .

٤ - مملكة الصقليتين .

وعلى هذا ترد ايطاليا إلى أربع دول فقط . وقد نص مشروع بلومبيير على تشكيل كونفدراسيون من هذه الدول الأربع ، على أن يكون الحبر الأعظم رئيساً له .

وبعد الانتصارات التي احرزت على النمسا : ماجنتا في ٤ حزيران ، وسولفيرينو في ٢٤ حزيران ١٨٥٩ ، وقع نابوليون الثالث ، فجأة ، في

٨ تموز ، هدنة مع النمسا ، دون أن يشاور كافور ، وفي ١١ تموز ، مقدمات صلح فيلافرانكا . وبوجب مقدمات السلام هذه يجب على النمسا أن تتنازل عن لومبارديا لفرنسا التي تتنازل بدورها عن هذه المنطقة للبيمونت - ساردينيا . ومن جهة أخرى ، يجب أن يرجع دوق توسكانا الأكبر ودوق مودينا إلى عرشهما بعد أن طردا من دولتيهما أثناء الحرب . وعلى هذا نرى أن نابوليون الثالث لم ينفذ برنامج بلومبير . لقد نفذ منه جزءاً فقط ، الثلث تقريباً ، وهو ما يتعلق بلومبارديا . ومن العلوم ، في هذه الظروف ، الا يطلب الامبراطور تعويضات ، لأث التعويضات الموعود بها ، أي نيس والسافوا ، لا تعطى له ، بموجب الاتفاقيات التي اجريت قبل الحرب ، الا إذا بلغ سكان البيمونت - ساردينيا أحد عشر مليون نسمة . وبما أن ضم اللومبارديا إلى البيمونت - ساردينيا لم يعط هذا الرقم من السكان ، فان نابوليون الثالث ليس له ما يطالب به .

لماذا اتخذ نابوليون الثالث هذا القرار المفاجيء ، ولماذا تخلى عن تنفيذ الخطة الاولى ؟ قبل كل شيء ، بسبب موقف بروسيا ، لأن بروسيا ، في آخر حزيران ، استنفرت ست قطعات من جيشها وحشدتها على الراين . ومن الممكن اذن أن يتساءل ما إذا كانت ستتدخل لصالح النمسا . وعندما احتج كافور ، مع بعض العنف ، ضد مقدمات صلح فيلافرانكا ، اجابه نابوليون الثالث ، ببساطة ، بأنه في حالة لا تمكنه من تحمل « حرب مزدوجة » على نهر الراين وعلى نهر الأدبيج ، وأضاف : « في حياتي ينبغي الاكتفاء بما يمكن الحصول عليه » ، فثارت نائرة كافور وقدم استقالته بعد أن صرح أن نابوليون الثالث « سود وجهه وسربله بالعار » .

المرحلة الثانية : قضية ايطاليا الوسطى . - بدأت الحركة القومية

في دول إيطاليا الوسطى ، أثناء حرب ١٨٥٩ . وهذه حوادثها بسرعة :
في توسكانا ، رفض الدوق الأكبر ، ليوبولد ، وكان أميراً النمساوياً ،
مساندة البيمونت - ساردينيا ضد النمسا . ولما هددته المظاهرات في
الشوارع ، فر في ٢٧ نيسان ١٨٥٩ . وشكلت حكومة مؤقتة ، يرأسها
ريكازولي . وعلى قدر اطلاعنا ، كان الرأي ، في توسكانا ، في ذلك الحين ،
أبعد عن أن يكون جمعاً : فقد وجد مناصرون نشيطون جداً انضم
توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا ، ولكن وجد أيضاً ماتزينيون يرغبون
بجمهورية إيطالية ، وبالتالي ، لا يريدون الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .
وأخيراً ، وجد مناصرون للحفاظ على استقلال توسكانا : وذلك إما إن
يؤتى بقريب إلى الدوق الأكبر ويفرض عليه نظام دستوري ، وإما أن
يبحث في الخارج عن سلالة جديدة . وهناك آخرون يفكرون باستدعاء
ابن عم نابوليون الثالث ، الأمير نابوليون - جيروم .

أرسلت الحكومة الساردية إلى فلورنسا مفوضاً فوق العادة ، بونكومباني .
وكانت مهمته بالطبع أن يعد انضمام توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا .
ولكن نابوليون الثالث ، من جهته ، أرسل إلى توسكانا فرقة فرنسية ،
ووضع على رأسها ابن عمه الأمير نابوليون . وفي الواقع ، ان الأمير
نابوليون الذي نعرف رسائله ، في ذلك الحين ، لم يظهر أي نوع من الحماسة
لأن يكون دوق توسكانا الأكبر ، ولم يرغب مطلقاً بالانضمام إلى البيمونت -
ساردينيا ، وكان يرى بأنه يجب البحث عن مرشح آخر .

ومع ذلك ، وبعد معركة ماجنتا ، أي عندما أصبحت الهزيمة
النمساوية مؤكدة على وجه التقريب ، أصبح الرأي العام في توسكانا
يجب أكثر من السابق الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

وفي دوقية بارما وفي دوقية مودينا ، جرت الاحداث بنفس الشكل تقريباً : في ٩ حزيران في بارما ، وفي ١١ حزيران ، في مودينا ، أي بين ماجنتا وسولافيرينو ، فر السادة ، وتشكلت حكومات مؤقتة نادت بضم الدوقيتين إلى البيمونت - ساردينيا . وأخيراً ، في حزيران ، قامت ثورة في الجزء الشمالي من الدولة الحبرية ، أي في رومانيو في الوقت الذي انطوت فيه الجيوش النمساوية ، التي كانت تحتل حتى آنذاك بولونيو ، في الشمال ، بسبب الحالة العسكرية . وفر الكاردينال ، القاصد الرسولي الذي كان يحكم هذه البلاد باسم الكرسي الأقدس ، وتشكلت حكومة مؤقتة وعرضت على ملك البيمونت - ساردينيا فيكتور ايا نوبل أن يأخذ على عاتقه توجيه الجيش .

ولكن مقدمات صلح فيلافرانكا الغت ، في الواقع ، هذه النتائج ، لأن المقدمات حرمت بأن يعود كل من دوق توسكانا الأكبر ومودينا إلى دولته ، ولم تكن قضية بارما موضع بحث .

وبعد مقدمات فيلافرنكا تابعت الحكومة الساردية نفس السياسة في دوقيات ايطاليا الوسطى . وقدم كافور استقالته ، وكان راتزيني رئيساً لمجلس الوزراء في البيمونت - ساردينيا ، ولكن كافور كان في الواقع يواجه كل شيء : لقد ظل في الكواليس ، حتى انسبه استقبل في داره الريفية ، حيث انسحب ظاهراً ، سفراء أجنب . وكان كافور مصمماً ، حتى انه قال إلى أمين سر نابليون الثالث الخاص ، على ان يمنع تنفيذ مقدمات الصلح . وشجع الحركة القومية في الدوقيات : وأعطى الأمر بالثورة بشكل يظهر فيه ارادة السكان بأعمال عامة .

وفي توسكانا جمع ريكازولي مجلساً تأسيسياً وصوت ، في ٢٠ آب ١٨٥٩ ، على ضم توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا .

وفي دوقتي مودينا وبارما أصبح فاريني البيمونتي دكتاتوراً ،
وجمع مجلساً تأسيسياً ، وفي ٢١ آب ، صوت هذا المجلس على الانضمام
إلى البيمونت - ساردينيا .

وأخيراً ، في رومانيو ، لم يبق المفوض الذي سمته الحكومة
الساردية في مكانه ، بل إن الكولونيل شيبيرياني ، قام بإجلاء من كافور ،
بمبادرة جمع مجلس تأسيسي ، وصوت هذا المجلس أيضاً ، على الانضمام إلى
البيمونت - ساردينيا . وبين هذه « الدول » الأربع : توسكانا ،
مودينا ، بارما ، رومانيو ، تشكلت عصبة لتنظيم جيش مشترك وأعطيت
قيادته إلى غاريبالدي .

أما نابليون الثالث ، فبعد تردد طويل ، قبل الأمر الواقع ، وسلم
بالا يرى تنفيذ مقدمات فيلافرنكا ، وقبل بضم الدوقيات إلى البيمونت -
ساردينيا . وظهر هذا الانقلاب ، في كانون الأول ١٨٥٩ ، بنشر كراس
شهير يسمى : « البابا والمؤتمر » ، ويراد بذلك مؤتمر الصلح الذي يجب
عقده في زوريخ للتصديق على مقدمات الصلح ، والذي ، في الواقع ، لم
ينعقد أبداً . وكان مؤلف هذا الكراس لاغريونيير . وقد كتبه بإجلاء
من نابليون الثالث . ولكن منذ أن أعطت هذه الانضمات الأرضية
إلى البيمونت - ساردينيا أكثر من أحد عشر مليوناً ، أصبح للأمبراطور
الحق بالمطالبة بالتعويضات التي وعد بها أثناء مقابلة بلومبيير ، ولم يقم كافور
صعوبات بالتنازل لفرنسا عن نيس والسافوا .

وكرس الحل باستفتاءات ، في بارما ، ومودينا ، ورومانيو ، ووجد
٤٢٦٠٠٠ مع الضم ، مقابل ٧٢٦ ضده . وفي توسكانا أعطى الاستفتاء
٢٦٦٠٠٠ صوت مع الضم و ١٤٣٠٠ ضده ، في بداية آذار ١٨٦٠ .
وكذلك أجريت استفتاءات في السافوا وفي كونتية نيس : ففي السافوا

وجد ١٣٠.٠٠٠ صوت مع الضم إلى فرنسا و ٢٣٥ ضد و ٥٠٠٠ امتناع؛
وفي نيس ، ٢٥٧٠٠ « نعم » للانضمام إلى فرنسا و ٢٦٠ « لا » .
وتمت هذه الاستفتاءات في نيس والسافوا في نيسان ١٨٦٠ .

وهكذا تمت التسوية على أساس مبدأ « حرية الشعوب في تقرير
مصيرها » . ولكن الاستفتاء كما نعلم يعطي نتائج كثيفة ولا يكون
دليلاً أكيداً على أن جميع الناخبين الذين أعطوا أصواتهم كانوا أنصاراً
مصممين على وضع وأنهم أعربوا عن رأيهم لصالحه .

المرحلة الثالثة : قضية الصقليتين . - اتجهت الحركة القومية حالاً
نحو مملكة الصقليتين . فقد توفي الملك فرديناند « الملك بومببا » في
١٨٥٩ . وخلفه ابنه فرانسوا الثاني ، ولكن طرق حكومة المملكة
لم تختلف .

لقد وضعت القضية الصقلية في بادئ الأمر . فقد ثارت صقلية على
ملك الصقليتين عام ١٨٤٨ ، وسلكت الحكومة فيها سياسة قمع قاسية
للغاية ، وكان من الطبيعي أن تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية
سيئة جداً في صقلية . وظهرت المعارضة ضد الملكية النابولية على اثر
حوادث جرت في ايطاليا الشمالية . ووجد في هذه المعارضة ثلاث جماعات :
١ - أعضاء « الجمعية القومية » ، وكانوا أنصار الوحدة تحت سيادة
البيت السافوي ، أي الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

٢ - الماتزينيون . وقد كان الماتزيني في البلاد ممثل وهو فرانشسكو
كويشي الذي أصبح فيما بعد أعظم رجال السياسة الايطالية ، بين
١٨٨٥ و ١٨٩٥ .

الحركات القومية ٣ - (١١)

٣ - الموراتيون ، وكانوا يرجون اعطاء عرش الصقليتين إلى ابن مورا صهر نابوليون الأول ، كما أسلفنا . وهذا الاتجاه الموراتي يمكن ، على ما يبدو ، أن يكون مدعوماً من قبل نابوليون الثالث ، ولكن الواقع لم يكن كذلك .

نشبت الحركة الثورية في ٤ نيسان ١٨٦٠ بتحريض الماتزينيين ، ولم يكن كافور يرغب بها في ذلك التاريخ . وكادت هذه الحركة أن تنفقد لان حكومة الصقليتين كان عندها جيوش محلية ، وعملت هذه الجيوش بقوة . وعندئذ القى زعماء الحركة ، وبخاصة كريسبي ، نداء يطلبون فيه النجدة من الشعوب الإيطالية الأخرى . وعلى اثر هذا النداء نظم غارibaldi حملة الألوف ، الشهيرة . وقد حشدت هذه الألوف في جنوة ومنها ومنها أبحرت على سفينتين نحو صقلية .

طريقة كافور . - ويبدو أن كافور لم يكن ليريد تشجيع غارibaldi ، لأنه يخشى من أن يضع نفسه في وضع صعب حيال فرنسا . ولكنه من طرف خفي ، لم يدعه يعمل فحسب ، بل انه شجع هذه المغامرة . وكان هذا الوضع اخرج وقت في حياته السياسية ، وقد قال ذلك فيما بعد . وكانت الطرق التي استعملها بسيطة : فعندما علم أن غارibaldi سينطلق في فجر الغد ، من ميناء جنوة ، أعطى أوامر دقيقة ومشددة بأن يراقب الميناء ، وارسلت الشرطة إلى الجزء الغربي ، بينما كان غارibaldi يريد الاقلاع من الجزء الشرقي . وعندما أصبحت سفينتا غارibaldi في البحر ، أعطى كافور أمره رسمياً إلى سفن الحرب الساردية بالقبض على السفينتين ، ولكنه ، في السر ، أوعز إلى القادة أن يدعوا سفينتي غارibaldi تمران بأمان .

وباختصار ، رسا غاريبالدي في صقلية ، ولم تكن الجيوش النابولية كثيرة العدد في الجزيرة ، ولذا استطاع غاريبالدي أن يحررها بسهولة .

وفي منتصف آب ١٨٦٠ لم يكتف غاريبالدي بهذه النتيجة ، بل عبر مضيق مسينا وبدأ ، صاعداً نحو الشمال ، بحملة هدفها أخذ بونالي . وأوشكت هذه القضية الجديدة أن تثير تعقيدات دولية ، لأن نابليون الثالث ، كان يريد معارضتها ، ولكن انكسرتا منعه ، وانتهى الاسطول الفرنسي بترك غاريبالدي يعبر مضيق مسينا .

والمهم هنا هو وجهة نظر كافور . فعندما علم أن غاريبالدي نزل شبه الجزيرة اضطرب وقلق وتساءل ما إذا كان غاريبالدي خرج من يده وأخذ يعمل لحساب الماتزينيين ، وفي هذا الاحتمال خطر على البيت السافوي . وقد علم من بعض الوثائق ان كافور حاول ، في بداية آب ، أن يثير في نابولي ما أسماه « الثورة الطيبة » أي ثورة غير ماتزينية ، وأوصى الرسول الساردي في نابولي أن يتصل بسرعة بكبار الموظفين النابوليين ، وأوصى بخاصة بـ « العناية » بزعم الشرطة المعروف بفساده إذ بمساعدة هذا الزعيم يمكن القيام بالثورة الطيبة قبل وصول غاريبالدي والماتزينيين . ولكن القضية أخفقت ، لأن كبار الموظفين النابوليين خافوا من المخاطرة . غير أنه من الممكن القيام بسهولة بحركة ارتداد عندما يطمأن بعدم الحديعة ، ولذا فضل كبار الموظفين النابوليين الانتظار للقيام بالانقلاب عندما تكون النتيجة أكيدة .

لم ينجح كافور اذن في عملياته ، ولذا غير خطته مباشرة : أرسل اسطولاً بقيادة الاميرال بيرسانو إلى شواطئ مملكة نابولي وأعطاه أمراً رسمياً بمساعدة غاريبالدي ما أمكن في زحفه نحو الشمال . ولكنه في الوقت

نفسه أوعز الى الاميرال الأمر بالقبض إذا أمكن على الحصون قبل ان يحتلها الغاريبالديون . وهكذا قام سباق بين الغاريبالدين والكافوريين . وربح غاريبالدي السباق . فقد وصل في ٧ ايلول إلى نابولي . ولم يدافع الجيش النابولي عن نفسه . وهذا دليل على أن النظام كان غير شعبي . وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي نشر إعلاناً وأظهر فيه بعنف خلافه مع كافور ، وكانت هذه اللحظة لحظة حرجة جداً بالنسبة لكافور .

المرحلة الرابعة : قضية الدولة الحبرية . - وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي ، لم يكن مستعداً للوقوف فيها ، فقد هيا الماتزينيون بالحال حملة على دولة الكرسي الأقدس . وبينما كانت غاريبالدي على الحدود الجنوبية للدولة ، في الشمال ، في رومانيو ، كانت حركة أخرى في حيز الاعداد : فقد كان ماتزيني يدعى فيقوتيرا يعد فريقاً من ألفي رجل وأراد به الدخول في المارش واومبريا ، وهنا أيضاً كانت الحالة حرجية : فاذا تم زحف الغاريبالدين والماتزينيين فماذا يحدث : يجب ألا ننسى أن كان في الدولة الحبرية جيشان : جيش الكرسي الأقدس وجيش الحامية الفرنسية في روما . وقد نظم جيش الكرسي الأقدس . وكان البابا يعرف على أي شيء يحرص رأي السكان ، وأب ليس له مايعتمد عليه كثيراً على القوة العسكرية لرعاياه ، ولذا استنجد « بمتطوعين حبريين » وقد أتى الكثير منهم من فرنسا . وكان على رأس هؤلاء المتطوعين الجنرال لاموريسيير . ومن الوجهة السياسية كان هذا الانتخاب موضع نزاع ، لأن لاموريسيير ، وهو جنرال فرنسي ممتاز في الجزائر ، كان ضد الانقلاب الذي قام به نابوليون الثالث في ٢ كانون الأول ، ولذا كان خصماً له . ومن جهة أخرى ، كانت في روما حامية فرنسية يقودها الجنرال دوغويون .

فاذا دخل الغاريبالديون والماتزينيون اشتبكوا مع جيش لاموريسيير ولم يكن لهذا العمل مخدور من الوجهة السياسية العامة ، ولكن إذا تجرأوا على دخول روما نفسها ، فإن الحامية الفرنسية ، التي تحرسها ولا تحرس غيرها ، تدافع عن نفسها ، وعندئذ يحدث صدام بين الايطاليين والحامية الفرنسية ، ونتيجة هذا الصدام على الأقل قطيعة دبلوماسية بين فرنسا والايطاليين . وعلى كل حال ، لا يمكن الاعتماد على مساندة نابوليون الثالث ، لأن النمسا يمكن أن تفيد من هذا الوضع لمعاودة الحرب ضد الايطاليين . ولم يتردد كافور في القول بأن الحملة الغاريبالدية - الماتزينية إذا وقعت فسيخاطر بـ « نوافرو ثانية » وهي الواقعة التي هزم فيها السارديون في عام ١٨٤٩ ضد النمسا .

لهذا السبب أراد كافور أن يسبق غاريبالدي ويدخل في الدولة الحبرية جيوشاً ساردية ويعطيها الأمر بقتال لاموريسيير ، دون الحملة الفرنسية في روما . ولما علمت انكارتا بهذه النية ، لم تعترض ولم يكن لديها أي سبب للاعتراض : فهي دولة بروتستانتية ولا مبالية بمصير دول البابا . ولكن ماذا يقول نابوليون الثالث ؟ ذهب الجنرال جيمالديني للقاء الامبراطور وكان في شامبيري وأعلمه بنوايا كافور ، واذا أخذنا بقصة جيمالديني رأينا أن نابوليون الثالث أجاب : « اعملوا ، ولكن اعملوا بسرعة » . وحسب القصاص الفرنسية : لم يجب نابوليون بشيء مطلقاً . ولكن أخيراً ، عندما اطلع على الحطة ولم يبد اعتراضاً ، اعتبر كافور هذا كافياً . وباختصار أدخل كافور جيوشه ، من الشمال ، في الدولة الحبرية ، ووصلت الجيوش الساردية بسرعة حتى حوالي روما ، وقاتلت جيش لاموريسيير ، في ١٨ ايلول ١٨٦٠ ، في واقعة كاستلفيردارو ، ولكنها احترمت مدينة روما حيث كانت الحامية الفرنسية .

وكانت نتيجة هذه الحملة اتفاق ٢ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وبموجبه يتخلى البابا عن دوله إلا مدينة روما ورقعة أرض صغيرة حولها .

وهنا أيضاً كرسست الأمور الواقعة بطريقة الاستفتاءات : ففي صقلية اعطى الاستفتاء أكثرية عظمى للانضمام إلى الليمونت - ساردينيا ، ووجد ٦٠٠ «لا» فقط . وفي مملكة نابولي وجد ١٠٠٠٠ «لا» ، وفي المارش واومبريا أي في أجزاء الدولة الحبرية التي ضمت وجد ١٥٨٠٠ «لا» ، وفي شباط ١٨٦١ ، تأسست مملكة ايطاليا قبل أربعة أشهر من وفاة كافور .

٣ - صعوبات الزويان

تباين الشمال والجنوب . - لقد تصور الرجال ، الذين دعموا الفكرة الوحدوية ، أن إنشاء الدولة الايطالية أمر سهل . وفي الواقع ، ان هؤلاء الرجال يعرفون ايطاليا قليلاً : إنهم يعرفون ايطاليا الشمالية ولا يعرفون ايطاليا الجنوبية ، لأنه يجب ألا ننسى ، والايطاليون يعترفون بذلك ، أن كثيراً من الأقاليم دخلت « سلبياً » في الدولة الايطالية الجديدة ، بالرغم من المظاهر التي أعطتها أرقام الاستفتاءات . لقد كانت أكثرية السكان العظمى ، في أعماقها ، غير مبالية تقريباً . ولكن الأخطر من ذلك هو أن « اطر » المجتمع لم تكن دوماً محبذة للحل الوحدوي الظاهر : ففي ايطاليا الجنوبية ، في مملكة الصقليتين القديمة ، كان كبار الملاكين ، وإيطاليا الجنوبية هي بلد كبار الملاكين ، يناصرون جميعاً تقريباً السلالة التي سقطت ، وكذلك كانت حال الاكليروس . وعدا ذلك ، بادر غاريبالدي ، أثناء مروره في مملكة نابولي ، إلى تسمية الموظفين ، ولكن هؤلاء كانوا في الغالب مغامرین ، ولا يبحثون إلا عن ملء جيوبهم ، ولذا لم يكن ممكناً في هذه الادارة بناء أي أساس يعتمد عليه .

ومن جهة أخرى ، في لومبارديا وفي توسكانا أيضاً ، بلدي التقاليد القديمة ، بلدي الحياة البلدية القوية ، كانت رغبة السكان الحفاظ على إدارة مستقلة : ويرون أن الموظفين البيمونتيين ضيقو الفكر ، ومتعجبون ، ويهتمونهم بأنهم يريدون أن يحتجزوا لأنفسهم الوظائف المفيدة في الإدارة .

لقد كانت الصعوبة الأولى اذن ، معنوية ، أما الثانية فاقتصادية واجتماعية : لقد كانت الظروف الاقتصادية مختلفة جداً بين الشمال والجنوب في شبه الجزيرة . فبينما كانت الزراعة الايطالية ، في وادي نهر البو في حالة مزدهرة ، كانت أملاك الدوقيات الكبرى في ايطاليا الجنوبية سيئة الزراعة والفلاحة ، ولاتقوم فيها أعمال التجفيف وأعمال التحريج وغيرها . وكانت الصناعة في ايطاليا الجنوبية غير موجودة تقريباً . وأخيراً كانت وسائل النقل والطرق والخطوط الحديدية تنقصها تماماً الا قليلاً . ولم يكن الاسطول التجاري في نابولي مجهزاً ومعداً لدعم التنافس مع الدول المتوسطية الاخرى . وبالتالي تباين بين البيمونت - ساردينيا التي سلكت سياسة اقتصادية نشيطة جداً ، وبملكة الصقليتين ، البلد المتخلف ، حيث كانت الأكثرية العظمى للسكان فلاحين بأئسين . وقال كافور نفسه : «إن تحقيق الانسجام بين الشمال والجنوب أصعب من النزاع ضد النمسا أو القتال مع روما » .

موقف الحكومة . - لمجابهة هذه الصعوبات نصح بعضهم كافور أن يوطد دكتاتورية مؤقتة . فلم يشأ كافور ذلك . فقد رأى وجوب البقاء والاخلاص للنظام الدستوري . ولكنه قبل ، من جانبه ، إصلاحاً إدارياً يعمر الإدارة الايطالية على أساس لامركزية واسعة : أراد أن ينشئ مجالس اقليمية ذات اختصاصات في بعض القضايا : الأشغال العامة ، التعليم ، وغيرها ، بشكل يترك فيه درجة من الاستقلال الذاتي الاداري

لختلف أجزاء المملكة . ولم يقبل مجلس النواب الايطالي هذا المشروع ، لأنه رأى بأن هذه المجالس الاقليمية يمكن أن تكون ملجأ لعواطف ذات نعة خاصة ، ولذا فإن خلفاء كافور ، بعد وفاته ، قسموا الدول الايطالية إلى ٥٥ إقليمًا ، وأقاموا على رأسها محافظين . وهذا يعني أنهم أقروا نظام المركزية . ومن جهة أخرى ، طبقوا على ايطاليا كلها ، القوانين التي كانت موجودة من قبل في البيموننت - ساردينيا ، وهذا مآثر احتجاجات عدد من النواب اللومبارديين والتوسكانيين المعادين للهيمنة البيموننتية .

ولم توجد احتجاجات فقط ، بل وجدت أيضاً اضطرابات جدية جداً في ايطاليا الجنوبية :

في البازيليكات ، وجد تشكّل عصابات أشقياء .. وكان هؤلاء فلاحين يشكون الجوع ، وحاولوا أن يفيدوا من القضية بطرق خارجة عن القانون ، ثم دخل هؤلاء الأشقياء في اطر خصوم الوحدة الايطالية . وساعدت الطبقة النبيلة والاكليروس ، أحياناً ، الأشقياء ، واضطرت الحكومة الايطالية أن ترسل إلى البازيليكات حملة عسكرية حقيقية وكان الضرب على أيدي هؤلاء الأشقياء « وحشياً » .

وفي صقلية ، وجدت حركة تمرد عندما أرادت الحكومة الساردية أن تطبق الخدمة العسكرية الاجبارية : ولم يسبق للصقليين أن قاموا بالخدمة العسكرية في الماضي ولم تعجبهم الخدمة العسكرية في الجيش الايطالي . ولذا لزم إرسال حملة إليهم يقودها الجنرال غوفونه وأعلن هذا الأحكام العرفية وضرب على أيدي المتمردين بقوة قاسية .

وبالاجمال ، إذ لاحظنا في ١٨٦٢ ، المراسلة المتبادلة بين رجال الدولة

الايطاليين في ذلك العصر مع الملك ، رأينا أن رجال الدولة كانوا يخافون على المستقبل . وقد صرح ديكازولي ، الذي كان خلفاً لكافور بعض الوقت ، بأن من السهل القضاء على هذه الاضطرابات لو لم يكن تحتها أيدي أعداء النظام ، وبخاصة ، لو لم يستطع هؤلاء الخصوم أن يجدوا دوماً مائجاً في الدولة الحبرية ، أي في الرقعة الصغيرة التي حافظ عليها البابا حول روما نفسها .

وهكذا ، لم تنته الوحدة من وجهة النظر الأرضية ، لأن قضية البندقية لم تحل في العام ١٨٥٩ ، ولأن قضية روما ظلت مفتوحة .

الفصل الثامن

الحركة القومية الايطالية

من ١٨٦١ الى ١٨٦٦

تشكلت مملكة ايطاليا ، فعلاً ، في آخر ١٨٦٠ ، ورسمياً في بداية ١٨٦١ ، وظلت قضيتان دون حل : من جهة ، قضية الأراضي الايطالية التابعة للنمسا ، أي البندقية وتروانتان ، وجزء من ايستريا وبعض نقاط من الشاطئ الدالماسي ؛ ومن جهة أخرى ، قضية روما . وتقلصت رقعة الدولة الحبروية للغاية ، ولكن مدينة روما وارضا صغيرة حولها بقيتا مستقلتين .

إن النجاح الجديد ، الذي حققته الحركة القومية الايطالية ، في ١٨٦٦ ، كان في ضم البندقية التي لم يجردها نابوليون الثالث في العام ١٨٥٩ . وقد أحرزت الحركة القومية الايطالية هذا النجاح بفضل أزمة دولية وهي الحرب النمساوية - البروسية التي تكلمنا عنها ، ولكن العاطفة القومية الايطالية لم ترض كل الرضى ، لأن مملكة ايطاليا بعد أن انتزعت من النمسا في العام ١٨٦٦ البندقية ، كانت تتطلع إلى ضم التروانتان .

وفي دراستنا لهذه القضية ، يجب أن نلاحظ ظروف السياسة الايطالية قبيل هذه الأزمة ، ثم ندرس الحطة الايطالية ، وأخيراً اخفاق هذه الحطة جزئياً .

١ - ظروف السياسة الإيطالية

لقد اصطدم تشكيل مملكة إيطاليا ، كما رأينا ، ببعض الصعوبات التي ترجع إلى أن وحدة الشعب المعنوية لم تكن مؤمنة في كل مكان . وهذه وجهة نظر يجدر عدم نسيانها . ولكن يجب ألا ننسى أيضاً أن الدولة الإيطالية منذ أن فقدت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، كان نظامها ضعيفاً . وذلك يرجع لعدة أسباب :

أ) تفتت الأحزاب . - ان نقص تنظيم هذه الأحزاب السياسية ، ونقص تجربة النواب ، الذين كانوا ينتخبون عمومياً من قبل الجماعات المحلية ، ويساقون (يجمعون) بصعوبة ، لأنه لم يكن لهم تعويض برلماني ، ولأن المرشح للنيابة كان عليه أن يترك مشاغله الشخصية ليأخذ مكانه في المجلس . وكانت النتيجة عدم استقرار الوزارات ، فبين موت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، وبداية ١٨٦٦ ، تشكلت في مملكة إيطاليا ست وزارات ؛ ومن ثم تغيير الأشخاص بخاصة ، لأن جميع الوزارات متلونة بالأفكار الكافورية أي باللون الليبرالي المعتدل .

ب) الازمة المالية . - كانت مملكة إيطاليا مضطرة لتخصيص نفقات عظيمة نسبياً للأشغال العامة ، والتعليم العام ، ولتنظيم الجيش ، حتى انها في العام ١٨٦٣ انفقت ١٢٥٠ مليون ليراً ، على حين ان الدول الإيطالية منفردة في العام ١٨٥٩ ، لم تنفق إجمالاً ، إلا ٦٢٥ مليون . وتضاعفت النفقات بسبب الوحدة ، وكانت النتيجة العجز . وبلغ هذا العجز ٣٥٠ مليون لير ، ولم يتوصل إلى سده ، وتفاقم مع الزمن .

وقد أثار عجز الحكومة الإيطالية الانتقادات من كل مكان واصطدمت
الوزارات المتعاقبة بمعارضتين : معارضة اليمين ومعارضة اليسار .

معارضة اليمين . - كانت معارضة اليمين معارضة الاكليركيين :
ولم تكن لهم قوة كبيرة في البرلمان أو لم يكن لهم شيء تقريباً ، لأن
الكاثوليكين الإيطاليين ، منذ ذلك الحين ، تبنوا ، في الانتخابات ،
طريقة الامتناع . وإذا لم يكن لهم الا قليل من النواب الذين يمثلون الحزب
« الاكليركي » في البرلمان ، فان هذا الحزب له قوته في البلاد ،
وبخاصة له اطره النشطة في الجهاز الكنسي : من اكليروس نظامي
واكليروس عصري ، وكانت الأديرة ، بخاصة ، مراكز معارضة للنظام
الجديد . ولذا تقدمت الحكومة الإيطالية ، في ١٨٦٤ ، بشروع قانون ،
وأصبح قانوناً في تموز ١٨٦٦ وهدفه حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة
أموالها . ولنشر إلى أن نصف الجمعيات الرهبانية ، في اليموننت -
ساردينيا قد حل بموجب قانون ١٨٥٥ ، ولكن هذا القانون ، في
الأراضي الجديدة المنضمة إلى اليموننت - ساردينيا لم يطبق بعد: وكانت
الأديرة عديدة جداً في صقلية ، وتوسكانا ، ولومبارديا . وبقي ، عند
التصويت على القانون ، ٢٤٠٠ دير مع ٤٧٠٠٠ راهب .

ولا شك في أن حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة أموالها كانت لها
منافع مالية ، وقد قررت الحكومة ذلك لأسباب سياسية .

لقد منح القانون مرتباً صغيراً ، ٦٠٠٠ لير ، في السنة ، للرهبان
ليساعدهم على سد رمق الحياة ، وقررت ، عدا ذلك ، أن تباع أموال
الجمعيات الرهبانية ، وكانت أراضي بخاصة ، بشكل قطع صغيرة ،
لتساعد على تشكيل ملكيات صغيرة ريفية . وبالجملة ، مر في إيطاليا ،
في ذلك الحين ، شيء مماثل لما مر في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية ، عند

بيع « الأموال القومية » . وبالطبع ، لم يكن من مصادرة أموال الجمعيات إلا زيادة معارضة اليمين .

معارضة اليسار . - وكانت معارضة اليسار هذه معارضة الماترينيين . فقد استأنفت الدعاية الماترينية عملها بكثير من النشاط عام ١٨٦٥ ، وفي الانتخابات البرلمانية في تشرين ١٨٦٥ ، غلبت معارضة اليسار مرشحي الحكومة العديدين ، أي الأحرار المعتدلين . والحادث الذي هاج الرأي العام والحكومة أكثر من غيره ، كان انتخاب ماتريني . فقد انتخب نائباً عن مدينة مستينا . ووضع هذا الانتخاب « قضية ماترينية » : فقد صرحت الحكومة الإيطالية أن ماتريني غير قابل للانتخاب ، لأنه قام بمحاولات ثورة ، في ١٨٥٧ ، في جنوة ، وعقب هذه المحاولة ، حكم عليه بالموت غيابياً . وقالت الحكومة ان ماتريني محكوم عليه بالموت ، ولذا لا يمكن أن ينتخب . وقامت ، في هذا الموضوع ، مناقشات كبرى في مجلس النواب الإيطالي ، أثناء عرض صحة انتخاب ماتريني : فقام بعض النواب ، وبخاصة كريسبي الماتريني ، وقالوا بأن الانتخاب نظامي حسب الأصول ؛ وأن الحكم بالاعدام على ماتريني ، في ١٨٥٧ ، لا يمكن أن يكون له مفعول ، كما يقول كريسبي ، أولاً لأن الحكومة الساردية في العام ١٨٥٩ ، صوتت على قانون العفو العام ويجب أن يطبق قانون العفو العام على ماتريني ، كسائر الناس ؛ وعدا ذلك ، لأن البيمونت - ساردينيا منذ هذا الحكم بالاعدام في العام ١٨٥٧ لا توجد كدولة : فقد امتصت في المجموعة الجديدة التي افتتها بملكة إيطاليا . واعتباراً من الآونة التي لم يوجد فيها ملك ساردينيا ، بل ملك إيطاليا ، لا يكون للحكم الذي حكم به على ماتريني باسم ملك ساردينيا ، قيمة أبداً . ثم أضاف كريسبي حججاً عاطفية : فقد ذكر بالدور الذي لعبه ماتريني

في نمو الفكرة الوحدوية في ايطاليا . كما ذكر بأن ماتزيني « قد ربي ،
الايطاليين على احترام الواجب واحترام التضحية » خلال جيل كامل .

فرد عليه وزير الداخلية بقوله ان قبول صحة الانتخاب ، إذا قرر ،
يعادل الموافقة على المبدأ الجمهوري ، وهذا مالا تقبله الحكومة . وفي
الواقع اعطى المجلس الحق للحكومة ، وطعن في انتخاب ماتزيني بـ ١٩١
صوتاً ضد ١٠٧ . وأعيد انتخاب ماتزيني للمرة الثانية ، وطعن من جديد
في انتخابه . ولم ينقطع الخلاف بين الماتزينيين والحكومة الايطالية .

وبالتالي ، ضعف الوضع الداخلي في ايطاليا . ورأى كثير من أعداء
الحكومة الايطالية ، في ١٨٦٥ ، أن الوحدة لن تدوم . وكان امير
سر دولة الكرسي الأقدس المتحزب يعتقد بإمكان حدوث حركة انفصالية
نابولية ، ويرى بأن الوحدة الايطالية ستتعطل ومن الممكن العودة إلى
فكرة « الكونفدراسيون الايطالي » تحت رئاسة البابا ، أي ، إلى فكرة
نابليون الثالث في ١٨٥٨ ، وهذا هو رأي الوزير النمساوي هوبنر أيضاً .

وفي ايطاليا ، كان الملك فيكتور ايمانويل ، الذي أصبح دوره نشيطاً
منذ وفاة كافور ، لأنه كان في حياة كافور ، ممجياً بقوة شخصية وزيره ،
ولأن رؤساء مجلس الوزراء كانوا رجالاً من المستوى الثاني ، يرى بأنه
من المرغوب فيه اعطاء محول للصعوبات الداخلية بفوز خارجي : وهذا
الاسلوب كلاسيكي اتباعي ، وقد استعملته حكومات عديدة في ظروف
مختلفة ، ولكن ما هو الفوز الخارجي الذي يجب البحث عنه ؟ هل يجب
البدء بمحاولة حل « قضية روما » أو البدء بمحاولة حل قضية الاراضي
الايطالية التابعة للنمسا ؟ قرر الملك فيكتور ايمانويل نفسه الأخذ بالحل
الثاني ، لماذا ؟ أولاً لأن هذا العمل يجب أن يكون مخصصاً لطرد

الاجانب عن الأرض الإيطالية ، ومن الممكن أن يكون شعبياً ، حتى عند الاكبركيين ، بينما يصطدم امتصاص روما بمعارضة جزء من الرأي العام ؛ وفي قضية الاراضي الإيطالية التابعة للنمسا ، لا تجازف إيطاليا إلا بصعوبات مع النمسا ، على حين أنه إذا ، اختارت « القضية الرومانية » تخاطر أيضاً بصعوبات مع فرنسا ، لأنه مازالت توجد في روما حامية فرنسية . وقد قدر فيكتور ايمانويل جيداً بأنه يجب على ملكة إيطاليا ، مهما كلف الامر ، ألا تكون في خلاف مع نابوليون الثالث .

ومنذ أن قرر الملك أن يكون إلى جانب هذا الحل ، وهو تحرير الاراضي الإيطالية التي بقيت خاضعة للنمسا ، كان من الواضح أنه لا يمكن أن يأمل أن ينجح بغير السلاح ، أو ، على الأقل ، بظروف استثنائية جداً .

وإذا لاحظنا القوى المسلحة في إيطاليا ، في ذلك الحين ، وجدنا أن اللوحة غير مضيئة جداً . ولا شك في أن الحكومة قامت بمجهود ضخم في تنظيم الجيش . فقد رأت أن هذا الجيش يمكن أن يبلغ ، في زمن السلام ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، ولكن الصعوبات المالية اضطررتها إلى تخفيض اعتمادات الموازنة : ولم يكن بالامكان انشاء أطر كافية لتجنيد ٢٠٠٠٠٠ رجل عملياً في زمن السلام . أما اسطول الحرب ، فبسبب التغيرات الوزارية الدائمة ، لا يوجد أي وحدة مفهوم في السياسة البحرية التي يجب اتباعها . ومع ذلك توصل الايطاليون إلى انشاء اسطول حربي : فقد انشأوا بين ١٨٦١ و ١٨٦٥ اثنتي عشرة « سفينة خط » . ولم يكن لهذا الاسطول قواعد بحرية منظمة في البحر الادرياتيكي . وكان الجهاز ضعيفاً جداً ، لأنه كان يعتمد ، في آن واحد ، على ضباط تابعين للبحرية الملكية الساردية القديمة ، وعلى ضباط بحرية نابوليين . وكان السارديون

والنابوليون لا يتفاهمون . ونضيف إلى ذلك أنه احتفظ بالنابولين في الاسطول لأنهم تخلوا عن ملك الصقليتين فقط . ولكن الحكومة الإيطالية، بعد أن أعطتهم هذا « التعويض » باعتبارهم تخلوا عن الملك ، تبرأت منهم، لأنها اعتبرت أن من ينسون بينهم مرة يمكنهم أن ينسوها مرة ثانية . وهكذا نرى أن الحالة الفكرية كانت سيئة صراحة . وأخيراً كان القائد الأعلى للاسطول ، الأميرال بوسانو رجلاً متغطرساً وضعيفاً تماماً .

ونظراً لضعف الوسائل العسكرية والبحرية لم تستطع إيطاليا أن تفكر مطلقاً في ١٨٦٦ ، كما فكرت عام ١٨٥٩ ، بأن تحارب النمسا وحدها . ولذا لا بد لها من حلف ومن الاعتماد على سند خارجي . وقد واثتها الفرصة عندما اقترب النزاع النمساوي - البروسي .

٢ - خطة الحكومة الإيطالية

التحالف مع بروسيا . - لقد ظهر معنا أن الحكومة الإيطالية لا تستطيع وحدها أن تقوم بحرب جديدة ضد النمسا . لذا كان من المنطق أن تفكر بالبحث عن حلف مع بروسيا ، لأن بروسيا بخاصة ، منذ وصول بسمارك إلى السلطة ، كانت في صعوبات دائمة مع النمسا . وكان يتنبأ بخلاف نمساوي - بروسي . ولكن كان ينبغي على إيطاليا أن توفق بين التحالف مع بروسيا والحفاظ على الصداقة الفرنسية . ولم يشأ الملك فيكتور ايمانويل بأي ثمن أن يفسد علاقاته مع فرنسا . وكان يفكر بأنه ، إذا ، أفسد علاقاته مع فرنسا ، جازف بمجازفة خطيرة جداً : لأن فرنسا يمكن أن تعقد حلفاً مع النمسا ، وعندئذ لا تستطيع إيطاليا أن تعمل شيئاً أمام قوى فرنسا والنمسا مجتمعة ، ولو مع نجدة بروسيا .

ولقد رأينا ما جرى بين النمسا وبروسيا . ولعلنا نذكر أن الخلاف العتيق منذ ١٨٦٣ قد تفاقم في ١٨٦٥ ، وفي بدء ١٨٦٦ . واستطاعت الدبلوماسية الإيطالية أن تجد في ذلك ظروفاً ملائمة : فمنذ آخر ١٨٦٢ طلب بسمارك من الحكومة الإيطالية ، بواسطة رسول سري ، أن تعلمه عن موقف إيطاليا في حالة حرب مساوية - بروسية . فأجابت الحكومة الإيطالية مؤكدة على أنها في هذه الحالة تدخل في حرب ضد النمسا . وهكذا تم الاتفاق بسهولة على المبدأ .

ولكن ، بالرغم من قبول مبدأ التعاون بسهولة ، فإن التحالف لا يبدو ، بادئ بدء ، سهل الإبرام : من جهة ، لأن بسمارك يلقى مقاومات في محيط الملك غليوم الأول ، الذي ظل طويلاً ، معادياً للحرب ضد النمسا . إلا أن هذه العقبة زالت بعد مجلس التاج البروسي في ٢٨ شباط ١٨٦٦ : ففي هذا المجلس اتخذ القرار بالبحث عن التحالف الإيطالي . ومن جهة ثانية ، ترددت الحكومة الإيطالية ، هي أيضاً ، فقد كان رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ، في ١٨٦٥ وبداية ١٨٦٦ ، لامارمورا يتساءل ما إذا كانت هناك وسيلة للحصول على البندقية دون حرب ، وشاد ترتيباً يقتضي ، أن يقدم للنمسا ، مقابل التنازل عن البندقية لإيطاليا ، تعويضاً في الأمارات الدانوبية وذلك بأن تعطى البغدان والأفلاق ، بدلاً عن البندقية . وسبر لامارمورا غور فينشا بمهنتين : احدهما في ١٨٦٥ ، والأخرى في بداية ١٨٦٦ ، ولكنه اصطدم برفض . وتساءل رئيس مجلس الوزراء الإيطالي أيضاً : ماذا تقول فرنسا التي لا يريد أن يقع معها في خلاف ؟ فطمئن في الأول من ايلول ١٨٦٥ ، لأن نابليون الثالث ، بعد أن أعلمه السفير الإيطالي في باريس ، نيغرا ، الحركات القومية - ٣ (١٢)

بالأمر أجاب بأنه يجب على إيطاليا في حالة قطيعة بين النمسا وبروسيا ، ان « تهتبل الفرصة » ، والا « تثبط همة بروسيا » ، بأي حال من الأحوال . وفي الحقيقة ، قال نيخرا ، سفير إيطاليا في باريس ، ان نابوليون الثالث يرغب في هذه الحرب النمساوية - البروسية ، لأنه يعتقد بأن هذه الحرب ستكون حرباً طويلة ويمكن أن تتيح له فرصة التدخل الدبلوماسي . وفي بداية ١٨٦٦ ، لاشيء يعارض المفاوضة مطلقاً . وعندما علم لامارمورا بأنه لا يستطيع الحصول على البندقية دون حرب ، لم يبق أمامه إلا شيء واحد لعمله وهو البحث عن التحالف البروسي . ومن جهة أخرى ، قرر مجلس التاج البروسي ، في ٢٨ شباط ، البحث عن التحالف الإيطالي . وبدأت القضية آتخذ بسيطة للغاية .

في آذار ١٨٦٦ ، أرسلت الحكومة الإيطالية إلى برلين الجنرال غوفونه ، وكلفته بمهمة التفاوض بحلف مع بروسيا . وقد نشرت تقارير غوفونه إلى حكومته . وتدل هذه التقارير على أنه كان من الصعب التفاهم بين الجانبين : فقد أرادت الحكومة الإيطالية أن تتعهد بروسيا بحرب مباشرة ، أو على الأقل ، بحرب في تاريخ ثابت . وقدوت بانها إذا أبرمت الحلف مع بروسيا دون تحديد تاريخ الحرب ، فان الحكومة البروسية ، في هذه الفترة ، تبادر إلى اعلام النمسا بهذا الحلف وتذكر الحكومة النمساوية . بالضياع ، ولكنها لا تستطيع أن تقوم بالحرب إذا تنازلت النمسا لها عن الدوقيات . وقد أجرت الحكومة البروسية بالضبط هذه المحاكمة نفسها في موضوع الإيطاليين . فقد قدرت أن الإيطاليين ، بعد ابرام الحلف ، يتجهون نحو النمساويين ويقولون لهم : رأيتم ، اننا حلفاء بروسيا ، ولكن تنازلوا عن البندقية ، تتدخل عن الحلف البروسي .

كان سوء الظن متبادلاً . وللخروج من الورطة قررت الحكومة الإيطالية أن تتجه نحو نابوليون الثالث : أرسلت الى باريس ، في آخر آذار ١٨٦٦ ، الكونت آريسيه . وجرت في ٢٩ و ٣٠ آذار ١٨٦٦ بينه وبين نابوليون الثالث محادثات ، ولا نعرف قصة هذه المحادثات الا من الوثائق الإيطالية ، لأن نابوليون الثالث لم يترك كلمة في هذا الموضوع ؛ ومن المحتمل أنه لم يشأ أن يبقى منها أثر في المحفوظات الدبلوماسية الفرنسية . والجوهري في هذه المحادثات هو : أن نابوليون الثالث نصح إيطاليا بإبرام الحلف مع بروسيا لعمل مشترك ومتواجد ، ووعد إيطاليا بأنه ، في الحالة التي تنكث بروسيا بتعهداتها ، وتقوم بصلح منفرد مع النمسا ، فإنه ، أي نابوليون الثالث ، لن يترك النمسا تسحق إيطاليا .

وهذا هام جداً بالنسبة للإيطاليين ، فقد رأينا أنهم يخشون ، قبل كل شيء ، من أن تتخلى بروسيا عنهم . وقد كان انطباع الإيطاليين ، أثناء حرب ١٨٥٩ ، أن نابوليون الثالث لا يتمسك بتعهداته ، وأنه تخلى عنهم في منتصف الطريق ، وتساءلوا ما إذا كان الأمر كذلك مع بروسيا . لقد قبل نابوليون الثالث أن يعطي إيطاليا ضماناً وطمناً بأن بروسيا إذا تخلت عنها ، فإنه نفسه لن يترك النمسا تسحقها . وفي هذه الشروط تستطيع إيطاليا أن تبرم اتفاقاً مع بروسيا . وهكذا وقعت بين بروسيا وإيطاليا معاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ .

تنص هذه المعاهدة « على أن بروسيا ، إذا اضطرت أن تشكو السلاح ضد النمسا ، فإن الحكومة الإيطالية تعلن هي أيضاً الحرب على النمسا ، في الحال التي تبادر فيها بروسيا بالعمل » .

ولا يوجد تقابل في هذه المعاهدة : لأن بروسيا هي التي تقرر وحدها وقت الحرب . ومن البديهي ، أن الإيطاليين لم يتمكنوا من قبول هذا البند إلا لأنهم حصلوا على الضمان من نابليون الثالث . ومن جهة أخرى ، لم تقبل المعاهدة إلا لثلاثة أشهر بعد التوقيع . وإذا لم تعلن بروسيا الحرب على النمسا في هذه المهلة ، ينحل الحلف . وهذا القسم الثاني من المعاهدة ، كان بالاجمال ، تنازلاً لوجهة النظر الإيطالية : فقد كان الإيطاليون يرغبون بحرب مباشرة ، أو ، على كل حال ، سريعة ، لأن بروسيا وعدتهم بأن الحرب ستقع في الثلاثة أشهر القادمة . وأخيراً ، وعد الحليفان بعدم اجراء هدنة منفردة ، على الأقل ، وهذا هام جداً ، حتى تحصل إيطاليا على البندقية وتحصل بروسيا على أراضي معادلة .

والجدير بالملاحظة أن المعاهدة الإيطالية - البروسية في ٨ نيسان ١٨٦٦ ، لا تعد إيطاليا بمنطقة الترانثان ، وفي كل مكان ، طالب الإيطاليون بسمارك بصراحة ، أثناء المفاوضات ، بأن المعاهدة يجب ألا تعطيهم البندقية فقط ، بل الترانثان أيضاً . فرفض بسمارك ، وأجاب بأن الترانثان تابعة إلى الكونفدراسيون الجرمانى ، وأن البندقية ليست جزءاً منه ؛ وأنه ، بالتالي ، إذا قبل المزايم الإيطالية على الترانثان ، فقد يخاطر بالاساءة إلى الدول الألمانية الأخرى ، وقال بأنه بحاجة إلى هذه الدول الألمانية ، وعلى الأقل ، يأمل بمساعدتها ، لحرب مع النمسا . ولكن بسمارك اضاف بأن من الممكن جيداً أن تثار قضية الترانثان عند بدء الحرب . وترك للإيطاليين أملاً للمستقبل ، ولكنه لم يأخذ على نفسه عهداً إلا فيما يتعلق بالبندقية .

والكن هل يعطي ابرام هذه المعاهدة لإيطاليا جميع الضمانات التي تروجوها ؟

الصعوبات من جانب بروسيا . - لقد لاقت ايطاليا بالحال صعوبات من جانب بروسيا : ففي الاول من شهر أيار ، أي بعد ثلاثة اسابيع على توقيع المعاهدة ، كانت الحكومة الايطالية قلقة ، لأنها رأت حركات الجيوش النمساوية في البندقية . فقد علمت الحكومة النمساوية بالحلف الايطالي - البروسي . ولذا رأت أن تتقدم وتهاجم الخصم الاضعف أي ايطاليا .

جاء الجنرال غوفونه إلى بسمارك وكلمه بذلك ، وطلب منه ماذا يحدث إذا قام النمساويون بمبادهة الحرب وهاجموا ايطاليا . فأجاب بسمارك بأن معاهدة الحلف في ٨ نيسان ١٨٦٦ لم تنص على هذه الحالة ، لأنها نصت فقط على حالة حرب بين بروسيا والنمسا : وتعهدت ايطاليا أن تسهم بهذه الحرب ، ولم تقل المعاهدة أبداً أن بروسيا تتعهد بأن تشارك في حرب بين ايطاليا والنمسا . اعترض الجنرال غوفونه بوجود معاهدة حلف ، وبالتالي ، يجب أن يكون الالتزام متبادلاً : فأجاب بسمارك بأنه يأسف ، وان النص لا يقول بذلك ، عدا عن أن الملك غليوم الأول لم يقبل أبداً بتوقيع معاهدة حلف تعطي لاطاليا هذا الوعد ، لأنه يخشى من أن تجر ايطاليا بروسيا الى الحرب ، في تاريخ لا يحسن اختياره ، ومع ذلك ، وبعد أن افزع بسمارك محدثه ، هدأه في آخر المحادثة ، وقال له : لقد تم التفاهم ، ليس بيننا أي تعهد ، ولكن بالرغم من ذلك ، إذا هاجمكم النمسا ، أمل أن يكون بإمكانني دفع الملك غليوم الأول إلى التقرير بأن تمنحكم بروسيا مساندتها : وقال : وسأعمل منها قضية حكومية ، أي سأقدم استقالتي والملك لا يتنازل . وأخيراً ، وفي الغد ، وبعد أن شاور بسمارك الملك ، صرح إلى غوفونه :

لقد اتفقت على أن النمسا إذا هاجمت إيطاليا ، فإن بروسيا تزحف مع إيطاليا .

وبالرغم من كل شيء ، لم يكن لامارمورا راضياً : فقد طلب أخذ تأكيد مكتوب ؛ ولكن بسمارك رفض وصرح بأن بروسيا ليست ملزمة إلا بنص المعاهدة الموقعة ، وأما في الباقي ، فتستطيع أن تقوم بتعهد معنوي ، دون أن تأخذ على نفسها تعهداً كتابياً . ولذا ظل الايطاليون يشكون بأقوال بسمارك .

ويضاف إلى ذلك وجود خلاف آخر ، في آخر أيار ١٨٦٦ ، بين الحكومة الإيطالية والحكومة البروسية : فقد كان بسمارك يرى ، في حال انفجار الحرب ، بأنه ينبغي محاولة إثارة الجحش في هونغاريا ضد النمسا : فإذا وجدت « في ظهر » الجيش النمساوي ثورة مجرية لضايقته للغاية . ولكن الحكومة الإيطالية لم تشأ ذلك لأنها ترى أن هذا المشروع لا يمكن تحقيقه . ولاحظ لامارمورا أنه إذا أراد الجحش أن يثوروا ، فباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك ، ولا أحد يمنعهم ، لأنه في اليوم الذي يستنفر فيه الجيش النمساوي في بوهيميا وفي البندقية ، لا تكون جيوش في هونغاريا . وهذه أيضاً نقطة عدم اتفاق بين إيطاليا وبروسيا .

الصعوبات من جانب فرنسا . - ومن جهة أخرى ، وجدت صعوبات من جانب فرنسا . لقد أدى نابليون خدمة كبرى لإيطاليا ، في ٣٠ آذار ١٨٦٦ ، بأعطائها ضماناً ، في الشروط التي أتينا على ذكرها . ولكن الحكومة النمساوية حاولت ، في أول أيار وحزيران ١٨٦٦ ، أن تفصل فرنسا عن إيطاليا : فقد عرضت على الحكومة الفرنسية أن تتنازل لها عن البندقية ، ومن ثم يتنازل نابليون الثالث عنها إلى إيطاليا ، شريطة أن تتخلى إيطاليا عن الحلف البروسي . واعلم نابليون الثالث الحكومة

الايطالية بهذا العرض في ٤ أيار : وفي أثناء ذلك حدث اضطراب في فلورنسا ، وتساءل بعض السياسيين في الأوساط الرسمية ما إذا كان يحسن قبول هذا العرض ، لأن فيه أقل مخاطرة ممكنة . ولكن آخرين أبدوا بأن الحلف ابرم حديثاً مع بروسيا ولا يمكن العودة على الكلام المعطى . وأخيراً أجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بأنها تستطيع أن تتغلى عن الحلف البرومي .

عندئذ اقترح نابوليون الثالث على الايطاليين اسلوباً للعمل : قال لهم : ان معاهدتكم مع بروسيا غير مقبولة إلا ثلاثة أشهر ، تدبروا الأمر بشكل تطول فيه الأمور . وفي ختام الأشهر الثلاثة تستعيدون حريتكم . ولكن الحكومة الايطالية لم تكن مستعدة لاكثر من ذلك . ومع ذلك صرحت بأن تبقى محايدة إذا اخذت البندقية مباشرة من أيدي النمسا ، لا من أيدي نابوليون الثالث . هل كانت القضية قضية أنانية وحب ذات ؟ لا . لأن الايطاليين كانوا يخشون من أن يضع نابوليون الثالث ، في آخر لحظة ، شروطاً ، ويطلب هذا التعهد أو ذاك في « القضية الرومانية » . ولم يعمل شيء بين فرنسا وايطاليا في هذا الموضوع .

والنتيجة ، هي أن حكومة نابوليون الثالث قبلت أن تعقد ، في ١٢ حزيران ١٨٦٦ ، أي قبل بداية الحرب ببضعة أيام اتفاقاً سرياً مع النمسا : وبموجب هذا الاتفاق ، تعد فرنسا النمسا بجيادها أثناء الحرب النمساوية - البروسية . وإذا انتصرت النمسا فيجب على أي حال التخلي عن البندقية إلى فرنسا لتعيدها إلى ايطاليا ، وبالمقابل يمكن للنمسا أن تتوسع في ألمانيا، بعد التفاهم مع الحكومة الفرنسية . وأخيراً تقول هذه المعاهدة نفسها يجب على النمسا ، حتى في حالة النصر ، ألا تغير

« الوضع الراهن » في ايطاليا ، إلا بالاتفاق مع فرنسا ، أي الا تقوض
« ملكة ايطاليا ، إلا إذا قبلت فرنسا .

المعنى الصحيح للمعاهدة . - إذا أخذنا ببعض الوثائق النمساوية ،
نجد أن نابوليون الثالث ، في ذلك الحين ، كان شديداً على الايطاليين :
ان سفير النمسا في باريس ، ريشارد مترنيخ ، بن مترنيخ الكبير ،
وقد نشرت له ذكريات هامة للغاية ، يقص ، في تقرير ٦ حزيران
١٨٦٦ ، حديثاً جرى له مع نابوليون الثالث : قال له الامبراطور :
« نعم ، لقد أخطأنا وتركنا الثورة تنتصر في ايطاليا ، أي تركنا الايطاليين
يصنعون الوحدة ، وأضاف نابوليون الثالث : « إذا هاجمت ايطاليا النمسا
لا أطلب أفضل من أن تضرب النمسا ايطاليا وعقب هذه الهزيمة لأعارض
التغييرات التي يمكن أن تقوض الوحدة الايطالية ، على شرط واحد ، وهو
أن تبقى اللومبارديا والبندقية ايطاليتين » . وهذا يعني أن نابوليون
الثالث يقبل ، في ذلك الحين ، بحل من شأنه أن يضع على بساط البحث
من جديد الوحدة الايطالية المتحققة في آخر ١٨٦٠ ، ويمكن أن يعيد
ايطاليا إلى شكل اتحاد دول .

ومن الواضح ، أن الايطاليين لم يعلموا المعاهدة السرية المؤرخة في
١٢ حزيران ١٨٦٦ ، ولكن كانت لديهم بعض قرائن : فقد لفت انتباههم
حديث لسفير النمسا في برلين ، في اليوم الذي قطعت فيه العلاقات
الدبلوماسية ؛ فقد قال هذا السفير النمساوي إلى زميله الايطالي في برلين :
« لن نكون اعداءً دوماً ، وإذا ضربنا بروسيا ، كما نأمل ، فيمكنكم
أن تثقوا بأننا سنتفق معكم على التنازل عن البندقية » . وهكذا نرى ،
في اليوم الذي بدأت فيه الحرب ، أن الدبلوماسي النمساوي يقول إلى
الدبلوماسي الايطالي : إذا غلبنا بروسيا ، وبالتالي غلبناكم ، باعتباركم

حلفاء بروسيا ، فسنترك لكم بالرغم من ذلك البندقية . لقد حذرت الحكومة الإيطالية ، وفكرت بأن شيئاً يوجد تحت هذا التصريح . ومن البديهي أن تعطي الحكومة النمساوية هذا الوعد لفرنسا ، ولكن ماذا وعدتها فرنسا بالمقابل ؟ وظلت إيطاليا قلقة .

ومنذ ذلك الحين وضعت القضية التالية : لماذا فضلت الحكومة الإيطالية أن تحارب وكان بإمكانها ، في ٤ أيار ١٨٦٦ ، الحصول على البندقية دون حرب بعد أن وعدت النمسا بالتخلي عنها إذا بقيت إيطاليا محايدة ؟

لدينا ثلاثة أسباب :

١ - إن الرأي الإيطالي كان مندفعاً للحرب ، وإن فيكتور إيمانويل يرى في الحرب محولاً للصعوبات الداخلية .
٢ - إن الحكومة الإيطالية تخشى من أنها إذا قبلت البندقية من يدي نابليون الثالث ، أت يطالب بتعويض ، وبتعهدات بالنسبة إلى « القضية الرومانية » .

٣ - إن إيطاليا كانت تأمل ، إذا حاربت ، ألا تحل قضية البندقية فحسب ، وإنما قضية الترانتيان أيضاً . ولاننسى أن بسمارك جعلها تأمل بذلك . إن الفرق الأساسي بين الحلين : الحل الودي والحرب هو أن إيطاليا : في حالة حرب يمكن أن تحصل على الترانتيان ، بينما دون حرب ، لا تحصل إلا على البندقية .

٣ - التراضي الجزئي للنخطة الإيطالية

في ١٤ حزيران ١٨٦٦ جرى في فرنكفورت تصويت الديايط الذي أعلنت فيه بعض الدول الألمانية أنها بجانب النمسا ، والأخرى بجانب

بروسيا ، وبالتالي ، تمت القطيعة بين النمسا وبروسيا . وفي ليل ١٥ - ١٦ حزيران ، بدأت الجيوش البروسية الحرب : وبوجب معاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ يجب على ايطاليا أن تدخل الحرب مباشرة . وقد فعلت ذلك .

العمليات العسكرية . - لقد جندت ايطاليا عدداً من الاحتياطيين ونوصلت إلى تجنيد ٢٢٠٠٠٠ رجل يضاف لهم ما يقارب ٤٠٠٠٠ متطوع غاريبالدي . وكانت الحكومة الايطالية تريد نصراً سريعاً . وبالرغم من نصائح نابليون الثالث الذي ما فتئ يقول : « حاربوا ببطء ! دعوا بروسيا تقوم بالجهد العسكري » ، كانت الحكومة الايطالية تقول ، إذا أردنا أن نحصل على ما نأمل أي على البندقية والترانتان فيجب علينا أن نفتتحها . ولذا كانت مقررّة على تسيير العمليات بكل نشاط ممكن ، ووضعت خطة حربية تقسم جيوشها إلى جيشين : الجيش الاول ويجب أن يتجمع في جنوب بحيرة غارد ، أمام الحصون النمساوية في منطقة الشكل الرباعي أي في : فيرونه ، بشيرا ، مانتو ، لانيغو ؛ والجيش الثاني ، يجب أن يحتشد في شمال بولونيو ويحتاز البر في منطقة فراره . وهكذا يستطيع الجيشان أن ينضما إلى بعضها بعد فتح منطقة الشكل الرباعي .

لم يوافق البروسيون على هذه الخطة : فقد نصح بسمارك الحكومة الايطالية أن تقوم بالهجوم الأساسي في اتجاه الترانتان ، لأنه ، كما صرح ، إذا وصلت الجيوش الايطالية حتى شعب برينير ، فسيكون ذلك خطراً على الجيش النمساوي . ولكن لامارمورا ، الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء ، والذي أصبح قائداً أعلى للجيش ، بعد أن قدم استقالته كرئيس لمجلس الوزراء ، قال لا يملك المرء إلا ما يقبض عليه . إذن ما هو الأهم ؟

البندقية أولاً ، فهو إذن يريد فتح البندقية ، ولا يبالي بخطط
بروسيا الاستراتيجية . .

وانقسم الجيش الايطالي إلى قسمين منفصلين عن بعضها كثيراً ،
وتحرك في ٢٣ حزيران . ولم يكن لدى القيادة النمساوية إلا ٨٠٠٠٠
رجل في البندقية ، بينما كانت للايطاليين ٢٦٠٠٠٠ ، لذا أرادت
أن تفيد من انقسام الجيش الايطالي إلى قسمين : وقررت أن تهاجم
الجيش الأهم ، وهو الجيش الذي كان يقوده لامارمورا ، قبل أن يكون
للجيش الثاني ، الجيش الذي كان جنوب نهر البو ، متسع من الوقت يمكنه
من عبور النهر . ولقد نجحت هذه الحطة النمساوية بتمامها . ويجب أن نذكر
أن مرت بعض أمور فائقة للعادة : فمن ذلك أن القيادة الإيطالية جهلت
تماماً حركة الجيوش النمساوية ، بالرغم من وجود موظفيها القائمين على
عملهم ، وبالرغم من وجود شعب ايطالي في البندقية ، يمكن أن يعطيا
معلومات . فقد وجد ان موظفاً مدنياً كبيراً علم من ايطاليي البندقية
بحركة الجيش النمساوي ، فاكتفى أن يخبر القيادة العليا بذلك في
رسالة . وبالطبع استغرقت الرسالة يومين للوصول . وفي أثناء ذلك توصل
الجيش النمساوي إلى الدخول في العمليات .

وفي الواقع ، في ٢٤ حزيران ، أن الجيش الايطالي ، الذي كان
يزحف نحو منطقة الشكل الرباعي ، هوجم فجأة على جانبه الأيسر ،
من قبل الجيش النمساوي . وكان ذلك مفاجأة تامة :لقى الملك فيكتور
ايمانويل في المعركة كل ما كان عنده من احتياطين . ولكن جيوشه
كانت منهكة وبجاجة إلى نجدات . ووجدت فرقتان ، في فيلافرنكا ،
فاستنجد بهما الجنرال غوفونه قائد الجيوش التي كانت تعاني صعوبة . ولكن

الجنرالين الذين يقودان هاتين الفرقتين لم يأخذا الأوامر من القائد الاعلى ، فلم يتحركا . ف ضرب غوفونه واضطر إلى القتال متراجعاً . وهذه هي معركة كوستوزا .

وهذه الهزيمة الايطالية ترجع اساساً إلى أنه لم يكن يوجد خطة عمل : لم يكن عند قادة الفرق أوامر واضحة دقيقة . وكانت الجهود غير متلاحمة ، ولم يكن عند الجيوش المتحركة أمر بالتحرك في ساعة محددة . بل كان الأمر «بالزحف قبل الساعة الرابعة صباحاً» . ولم يكن للاركان العامة الايطالية ، حيث وجد الملك ، مقر ثابت . وعندما يحتاج اليه وترسل اليه الرسل ، لا يعلم أين هو . ويضاف إلى ذلك ان الملك ، وكان شخصياً شجاعاً ، ولا مارمورا ، الذي لم يكن أقل منه ، عوضاً عن أن يبقيا في الأركان العامة ، كانا يذهبان إلى ميدان القتال ، وهنا ، عوضاً عن أن يعطيا أوامر عامة ، كانا يعطيان أوامر تفصيلية متناقضة غالباً . وباختصار كسر الايطاليون بالرغم من تفوقهم العددي غير المنازع . وكان لدى القائد الايطالي انطباع بهزيمة تامة ، على حين أن هذه الهزيمة لم تمكن غير قابلة للشفاء . وفي الواقع ، خسر النمساويون من القتلى والجرحى اكثر من الايطاليين ، وفي خلال خمسة عشر يوماً ، ظل الجيش الايطالي مجمداً تماماً ، بعد أن انسحب حتى نهر الاوليو .

وفي أثناء ذلك ، باغتت معركة سادوفا : فقد سحق الجيش البروسي الجيش النمساوي بكامله في بوهيميا ، وانهمزم الجيش النمساوي مدحوراً نحو فينا ، واضطرت القيادة النمساوية أن تسحب جيوشها من البندقية ، على عجل لتنقلهم إلى فينا وتحاول الدفاع عن العاصمة ضد الجيش البروسي . وبقيت بعض الحاميات ، مع قطعة جيش نمساوي في التراننتان

وتم الجلاء عن البندقية دون قتال تماماً . وعندئذ استطاع الايطاليون أن يعاودوا العمليات بنشاط : ودخل الجيش الايطالي البندقية ، حتى انه أرسل ، هذه المرة ، جيوشاً لتدخل ايستريا والترانتان ، ولكن الجيوش النمساوية في الترانتان دافعت عن نفسها .

العمليات البحرية . - وفي الوقت نفسه ، في ١٦ تموز ، تلقى الاسطول الايطالي أمراً بهجمة الاسطول النمساوي . وكان في ذلك نكبة له : فقد هزم الايطاليون شر هزيمة ، في ٢٠ منه في ليسا بسبب سوء حالة رجال الاسطول ، فقد كان ثلثاهم دون تدريب ؛ وبسبب سوء تسليح السفن ؛ وبخاصة ، بسبب سوء التفاهم بين الزعماء ، على حين ان الاسطول النمساوي الذي كان يقود الاميرال تيغيتوف ، كان موجهاً بصرامة . وخسر الاسطول الايطالي بعض وحداته وانسحب بالرغم من أنه ظل ، حتى بعد الخسائر التي تكبدها ، أكثر عدداً من اسطول الخصم .

الخيبة الدبلوماسية . - وبالرغم من هزيمة ليسا البحرية ، كان بإمكان الايطاليين أن يأملوا بظفر سهل على اليابسة ، لعدم وجود شيء أمامهم . ولكن الخيبات الدبلوماسية أضيفت إلى الخيبات العسكرية والبحرية التي أصيبوا بها .

في ٤ تموز ، غداة سادوفا ، قدم نابوليون الثالث للمتحاربين وساطته ، فأجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بوضع شرطين على عرض الوساطة :

١ - أن تحصل إيطاليا على البندقية والترانتان .

٢ - الا يطالب نابوليون الثالث إيطاليا بأي تعهد في موضوع

القضية الرومانية . .

فزاد ذلك في ضغط نابليون الثالث ، حتى انه هدد الحكومة الإيطالية بحلف فرنسي - نمساوي إذا لم تتنازل . ولكن الحكومة الإيطالية قاومت جيداً .

وبالاجمال ، لم تشأ إيطاليا أن تتنازل لأنها كانت تأمل بفائدة أكبر : فقد كانت تفكر ، من يوم لآخر ، بفتح الترانتيان ، لاسيما وان جيوشها قد دخلتها من قبل .

وفجأة ، شعرت الحكومة الإيطالية بقلق من جهة بسمارك : فقد علمت ، في حوالي ٢٠ تموز ، ان بسمارك كان يتفاوض مع نابليون الثالث . وقلقت كثيراً ، حتى انها أرسلت على عجل الجنرال غوفونه ليحاول استيضاح نوايا بسمارك . وفي ٢١ تموز ، علم غوفونه ان بسمارك ، دون مشاورة إيطاليا ، قبل ببرام هدنة خمسة أيام . وفي ٢٦ تموز وقع بسمارك ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار المطالب الإيطالية ، هدنة نيكولسبورغ ، وتخلي عن حليفته . وكانت الجيوش الإيطالية ، في ذلك الحين ، في الترانتيان ، وتحتل قسماً منها . فما العمل ؟ رأى لامارمورا وجوب توقيع الهدنة ، إذا وقعتا بروسيا ، ويجب التخلي عن الترانتيان ، لأن الجيش الإيطالي كان في حالة تحول دون متابعة الحرب وحده . ولكن الملك أراد الاستفتاء في القسم الذي كانت تحتله الجيوش الإيطالية . وبينما كان الملك ولamarمورا يتناقشان ، أرسلت القيادة النمساوية إلى الإيطاليين نوعاً من « انذار » . وبادر النمساويون ، على عجل بعد أن وقعت الهدنة مع بروسيا ، إلى ارسال الجيوش إلى الجهة الإيطالية . وصرحوا بأنه يتوجب على الجيش الإيطالي أن يجلو عن الترانتيان . كانت الحالة محزنة : وبعد خلاف عنيف بين الرجال السياسيين ، اضطرت الحكومة الإيطالية أن تدعن ، بعد أن املت بجواب ملام من فرنسا

فرفضت ، ومن بروسيا التي صرحت بأن هذا لايهمها . وفي ١٢ اب ١٨٦٦ ، وقع الايطاليون هدنة كورمونز التي تمت بمعاهدة السلام في ٣ تشرين الأول ١٨٦٦ . وقد تنازلات هذه المعاهدة لفرنسا عن البندقية على أن تسلمها فرنسا إلى ايطاليا ، ولكنهما نصت على أن تبقى الترانتان اقليماً متساوياً .

وهكذا ظلت النمسا تملك ، على السفح الجنوبي لجبال الألب ، حصناً عظيماً تستطيع منه أن تقوم بالهجوم على ايطاليا . وكان هذا الوضع خطراً ، وارتاب به الايطاليون على الدوام ، ولكنهم فهموه في عام ١٩١٧ أكثر من أي وقت مضى ، أثناء هزيمتهم في كابوريتو ، لأن النمساويين إذا استطاعوا أن يفرضوا هذه الهزيمة على الايطاليين في ١٩١٧ ، فذلك بالضبط لأنهم يملكون حصن الترانتان حيث يستطيعون أن يقيموا فيه حشوداً من الجيوش .

وهكذا نرى أن الحكومة الايطالية لم تحصل على كل ما أرادت . ولا شك في أنها حصلت على الكثير ، لأن الايطاليين لم يستطيعوا أن يرسموا على « لوحهم » الا انهزاماً في البر والبحر : في كوستوزا وليس ، وبالرغم من ذلك ، كسبوا البندقية . ولكن يجب أن نفكر في حالة الرأي الايطالي : فبالرغم من الرضى ، الذي يجب أن يشعر به بشكل مشروع ، بسبب كسب البندقية ، كان خائباً بسبب الانكسارات العسكرية والبحرية ، وخائباً لأنه لم يستطع الحصول على الترانتان .

لقد أرادت الحكومة الايطالية الحرب ، وكانت بمكانها أن تحصل على البندقية دون حرب ، وما ذلك الا لأنها كانت تأمل أن تحصل بالحرب على البندقية وعلى الترانتان ، وكان هذا الأمل غائباً .

الفصل التاسع

الحركة القومية الإيطالية

القضية الرومانية

كانت قضية روما عقبة كأداء في سبيل الوحدة الإيطالية وكانت قضية أساسية : ففي آخر ١٨٦٠ فقد البابا تقريباً جميع أراضي دولته ، ولكنه احتفظ بمدينة روما وبرقعة صغيرة حولها . وكانت من الصعب تصور وجود إيطاليا المتحدة دون أن تكون روما عاصمة لها . وقالت الحكومة الإيطالية منذ ١٨٦٠ : « ان روما أعظم وأجدر عنصر في تاريخها وفي حياتها السياسية والمعنوية » .

ولا شك في أن الرأي العام الإيطالي بمجموعه كان يرغب في أن تكون روما عاصمة المملكة الإيطالية : ولم تكن الاوساط الكاثوليكية أكثر تشدداً من غيرها في هذه الرغبة . وكان يتوسل إلى الحكومة الإيطالية أن تعمل ، لاسيما وان أحزاب اليسار ، وبخاصة الماتزينيين ، كانوا يقومون بحملة شديدة في هذا الاتجاه . وإذا لم ترض الحكومة الرأي العام فقد استطاعت أن تشجع دعاية الماتزينيين ، رغم أنها كانت تخشاهم .

ومن جهة أخرى ، ان وجود الدولة الحبرية ، وان كانت صغيرة جداً ، كان يضيق سياسة الحكومة الإيطالية ، لأن البابا ، وان ظل سيداً زمنياً ، كان باستطاعته ، في هذا الظرف أو ذاك ، أن يجد نقاط استناد لدى دولة أجنبية .

هذه هي الأسباب التي من أجلها منطقياً كانت الدولة الإيطالية تروج زوال سلطة البابا الزمنية . ولكن القضية كانت صعبة الحل ، لأن البابا ظل متعنّتاً ، ولم يشأ أن يقبل حلاً توفيقياً للمصالحة . وكان للقضية أيضاً مظهر سياسة خارجية ، ولم تكن قضية تحتاج إلى تسوية بين الإيطاليين ، لأنه يوجد في روما حامية فرنسية منذ ١٨٤٩ . ولم تجرأ الحكومة الإيطالية على استعمال القوة ضد الدولة الحبرية ، وكانت تخشى أن تخاطر فتصطدم بالحامية الفرنسية ، وبالتالي ، بنابوليون الثالث . والحكومة الفرنسية ، من جانبها ، وان كانت تناصر حل المصالحة ، لأن القضية الرومانية أوقعها في ورطة ، لم تجرأ أن تفرض على البابا هذا الحل ؛ ولم تجرأ ، لأسباب سياسة داخلية فرنسية ، لأن نابوليون الثالث كان بحاجة لأصوات الكاثوليك في الانتخابات .

وفي حل القضية الرومانية يجب تمييز مرحلتين :

دامت المرحلة الأولى من ١٨٥١ إلى ١٨٧١ ، ولم تشأ الحكومة الإيطالية فيها استعمال القوة .

وقد حاول هذا الحل غاريبالدي مرتين خارجاً عنها ، واخفق في كل منهما :

وفي المرحلة الثانية ، في ١٨٧٠ ، استطاعت الحكومة الإيطالية ، بفضل الحرب الفرنسية - الألمانية ، أن تحل بنفسها القضية الرومانية .

١ - المرحلة الأولى : حل غاريبالدي

حاول غاريبالدي ، في هذه المرحلة ، أن يحل « القضية الرومانية » خارجاً عن الحكومة الإيطالية .

دوافع غاريبالدي - . إذا تصفحنا مراسلات غاريبالدي وبياناته نجد أفكارها « بدائية » جداً ، لأنه كان ، على الصعيد الفكري ، رجلاً بسيطاً . فهو يرى أن تنهي إيطاليا وحدتها ، والا تتوقف لاعتبارات دبلوماسية أو انتهازية ، وأن « تأخذ روما » . وعدا ذلك ، كان معادياً لنابوليون الثالث لأسباب كثيرة : أولاً ، لأنه يحفظ ذكرى حملة روما عام ١٨٤٩ ، وكان في تلك الفترة ماتزينا ، وبالتالي ، متحزباً للجمهورية الرومانية التي قوضها التدخل الفرنسي ، وكان في الأصل جمهورياً وشجب انقلاب نابوليون الثالث في فرنسا ، انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١ . وأخيراً ، كان غاريبالدي نيسياً ، أي من مدينة نيس ، ولا يغفر لنابوليون الثالث عمله في ضم هذه المدينة إلى فرنسا .

ولكن كان هناك دافع آخر لعمل غاريبالدي : وهو أن غاريبالدي ما فتئ ، في مراسلاته ، وفي بياناته ، وبخاصة ابتداءً من ١٨٦٠ ، يكشف عن ما يسميه « ظلم الكهان » ولذا يجب القيام على هذا الظلم ، والكشف عن « تأثير الاكايروس السيء » المعادي ، كما يقول ، للوحدة المعنوية الأمة الإيطالية . ولم يكن خصماً للسلطة الزمنية ، أو مناوئاً للكاتوليكية فحسب ، بل توصل إلى التبشير بنفسه والتبشير بأسلوب غامض ورمزي : فقد بشر بانجيل جديد نسخه تقريباً عن جان - جاك روسو ، في التبشير على مذهب إيمان النائب الرسولي السافوي وكان المعجبون يقولون عنه : « انه يتكلم كإله » ، واخترع « تعميداً » علمانياً للأطفال ، وانشأ عوضاً عن « صدقة القديس بطرس » ، « صدقة الحرية » . وكان يجمع الصدقات ليشتري بها أسلحة تساعد فيما بعد على القيام بحملة عسكرية على روما .

ولكن يجب الا يذهب عن البال أنه كان لغاريبالدي شعبية شخصية

واسعة ، وهذه الشعبية لا ترجع إلى أفكاره بل إلى سلوكه وأسلوبه ،
والى ندائه المباشر الذي يوجهه للشعب ، وأيضاً إلى شجاعته البعيدة عن المنفعة .
ولذا يمكن أن نتساءل ، حتى ان نابليون الثالث نفسه سأل نفسه هذا
السؤال عام ١٨٦١ ، ما إذا كان غاريبالدي أقوى من الحكومة الايطالية ،
وما إذا كان بإمكانه أن يتوصل إلى أخذ روما بالرغم من الحكومة الايطالية .

لقد قام غاريبالدي بمحاولتين : احدهما في ١٨٦٢ ، وانتهت باخفاق
اسبرومونتة ؛ والأخرى في ١٨٦٧ وانتهت بكفاح مانتانا . وبعد هذا
يجدر بنا أن نرى الظروف التي قام فيها بمحاولتيه والنتائج التي حصل عليها .

محاولة غاريبالدي الاولى (١٨٦٢) . - في آخر ١٨٦٠ حاول كافور
أن يتفاوض مع البابا : فقد أرسل إلى روما عامله بانتاليوني . واقترح
كافور مبدأ وهو : أن يتخلى البابا عن كل الأراضي التي ما زال يمتلكها
على أن يحتفظ بحقوق السيادة في ممارسة سلطته الروحية . واعترف
كافور للبابا بحق ارسال السفراء واستقبالهم ، واقترح إبرام كونكوردات ،
بين الحكومة الايطالية والحر الأعظم ، يمكن أن تؤمن للكنيسة
حريات واسعة من وجهة نظر التعليم والتبشير وتسمية الأساقفة .

قدم هذا المشروع للبابا ، ودرس ، وجرت مفاوضات سرية ، في
كانون الثاني ١٨٦٠ . ولكن في ١٤ شباط ، صرح أمين سر الكرسي
الأقدس الكاردينال انتونيللي بأنه يرفض التسوية ، وفي ١٧ شباط ،
صدرت مذكرة رسمية في « جريدة روما » تصرح بأنه لا يوجد ولم
يوجد مطلقاً مفاوضة بين الكرسي الأقدس والحكومة الايطالية .

وأمام رفض البابا ، انجهدت الحكومة الايطالية بالحال نحو الحكومة
الفرنسية . وكان نابليون الثالث ، في الحقيقة ، يرغب بسحب الحماية

الفرنسية من روما ، ولكنه ، من جهة أخرى ، لم يجرأ على أن يترك سلطة البابا الزمنية في دمار ، لأنه كان بحاجة إلى أصوات الكاثوليك ، في الانتخابات ، في فرنسا . وفي هذا ما يوضح لنا الأجوبة التي أعطتها الحكومة الفرنسية : فعن السؤال الأول ، الذي سأله كافور ، في ٢٤ كانون الأول ١٨٦٠ ، أجاب نابوليون الثالث بأن مشروع الحكومة الإيطالية لا يأخذ ، بعين الاعتبار ، حقوق الكرسي الأقدس ، ولذا ينبغي أن يحتفظ البابا بدولته « مهما كانت صغيرة » . وفي الحقيقة ، ان نابوليون الثالث ربما كان يرى طوعاً أن يحتفظ البابا بارض ضيقة في الفاتيكان شريطة الابقاء على مبدأ السيادة الزمنية ، ثم تغيرت وجهة نظر نابوليون الثالث ، ورغب بأن يسحب الحماية الفرنسية من روما ، ولكنه لا يستطيع أن يقاتل متراجعاً أمام الإيطاليين . ولذا اقترح هذا الحل : وهو أن تجلو الحماية الفرنسية شريطة : أن تعد الحكومة الإيطالية بالألا تهاجم روما والا تترك « المتطوعين الإيطاليين » ، مثل غاريبالدي ، يهاجمون المدينة .

وربما قبل كافور بهذا الحل ، لأنه يرى أن الأساسي كان في اطلاق الحماية الفرنسية من روما : فإذا ما ذهبت أصبحت الحكومة الحبرية عاجزة عن منع الحوادث ، وبسرعة قليلة أو كثيرة تزول السلطة الزمنية . ولكن كافور مات قبل أن ينتهي الى شيء في هذه المفاوضة . وفي فترة الاضطراب التي تلت وفاة رجل الدولة الإيطالي ، اسقط الامبراطور المفاوضات . ويبدو ، في ذلك الحين ، انه استشر مرض بيوس التاسع : وكان نابوليون الثالث يعتمد على وفاة البابا ، وفكر بأن البابا القادم سيكون أقل عنثاً ، ورأى من صالحة أن ينتظر ، ولكن بيوس التاسع لم يميت . ولما لم تؤد هذه المفاوضة إلى شيء ، فكر غاريبالدي باستعمال القوة

حل القضية الرومانية : ففي ربيع ١٨٦٢ قام بحملة خطب في مختلف أجزاء إيطاليا ، وبخاصة في تورينو وميلانو ، ورأى في جولاته الحماسة في كل مكان . ففكر عندئذ أن يعاود ، حاجباً ، مراحل حملته الشهيرة في ١٨٦٠ ، « حملة الألوف » . وعندما وصل إلى جنوب نابولي ، أعلن عن عزمه على دخول الدولة الحبرية ، وألقى بكلمة الأمر : « روما أو الموت ! » ، ومع هذا لم يزحف إلى روما حالاً . عاد إلى صقلية حيث نظم جيشاً من المتطوعين . ولكن الحكومة الإيطالية اعلمت بأنها تعاكس كل هجوم يقوم به الغاريبالديون على روما . ومن الممكن جداً أن غاريبالدي لم يأخذ هذا التهديد مأخذ الجد لأنه تذكر ماضى عام ١٨٦٠ عندما غادر جنوة مع « حملة الألوف » ، وقالت الحكومة الساردية ، في حينه ، ان غاريبالدي يخالف القانون وانها ستحاول إيقاف الحملة . ولكن كافور ، في الحقيقة ، كما رأينا ، ترك سفن غاريبالدي تمر دون أن يعترضها . ولذا كان غاريبالدي أميل ولاشك إلى التفكير بأن نفس الأمر سيكون في هذه المرة أيضاً . وفي ٢٤ آب ١٨٦٢ قال في خطاب له في صقلية : « انني انحنى أمام الملك ، ولكنني عدو وزارة ليس فيها من الإيطالية إلا الاسم ، وتبحث بخاصة على تأمين رضى الامبراطور نابوليون الثالث . لقد عازمت أما على دخول روما غالباً وأما على السقوط تحت أسوار روما » .

وبالرغم من أوامر الحكومة الإيطالية ، غادر غاريبالدي صقلية ، وعبر مضيق مسينا ، في آخر آب ١٨٦٢ . وكان معه ٣٠٠٠ متطوع . ودخل كالابرو. وهنا توقف بضعة أيام بالقرب من نقطة نزوله في أسبرو مونتو . وفي ٢٩ آب خرجت جيوش الحكومة الإيطالية فجأة وأحاطت بالجوفة الغاريبالدية . وجرى بين الطرفين إطلاق النار خلال فترة قصيرة .

وجرح غاريبالدي في ساقه . واستسلمت الجوقة حالاً . وأسر غاريبالدي ثم نقل إلى جنوة محاطاً بالاعتبار ، وبعد شهرين عفي عنه وعاد إلى جزيrote الصخرية الصغيرة كابريو بالقرب من شاطئ ساردينيا . وبعد ذلك ، قام برحلة إلى انكلترا ، وأثارت هذه الرحلة حماساً فائقاً : ويزعم أن ٥٠٠٠٠٠ شخص كانوا لتهيته عند وصوله إلى لندن . ولا شك في أن غاريبالدي ، في ذلك الحين ، كان بحق حامل لواء المطالب الإيطالية .

وصفوة القول ، لم تؤد هذه المحاولة الأولى إلى شيء .

محاولة غاريبالدي الثانية (١٨٦٧) . - تغيرت الحالة منذ ١٨٦٢ ، على اثر المفاوضات التي تمت بين الحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية على أسس اقتراحات كافور القديمة . فقد استأنف رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ، منغتي ، في بداية ١٨٦٤ ، سياسة كافور ، وفي المفاوضات التي أجراها مع وزير الدولة الفرنسي ووهو ، استطاع أن يعرف أن نابليون الثالث يرغب دوماً بحل تسوية . و تمت هذه المفاوضة على أساس مشروع كافور ١٨٦١ . ومن غير المفيد أن ندخل في التفاصيل ، لأنها لا تهمنا . حسبنا أن نقول ان منغتي ، بعد صعوبات طويلة ، انتهى مع فرنسا إلى إبرام اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ الذي يسمى عادة بكل بساطة « اتفاق ايلول » .

اتفاق ايلول . - ينص هذا الاتفاق على أن « تعد إيطاليا بالألا تهاجم أراضي الكرسي الأقدس ، وأن تمنع كل هجوم آت من الخارج » أي آت من نقطة أخرى في إيطاليا أو من أرض واقعة خارج إيطاليا . ومن جهة أخرى ، تم التفاهم على أن تسحب فرنسا جيوشها من روما بالقدر الذي ينظم فيه البابا جيشه ، وفي أبعد حد في سنتين . وهكذا

ترك البابا مهلة سنتين لتنظيم جيش يساعده على الدفاع عن نفسه بنفسه .
البروتوكول السري . - ويضم إلى اتفاق ايلول بروتوكول سري :
فقد اتفق على ألا ينفذ الاتفاق إلا « عندما يقرر صاحب الجلالة ملك إيطاليا
نقل عاصمته ، التي كانت حتى ذلك التاريخ تورينو ، إلى مدينة ايطالية
أخرى ، ، ومن المفهوم أن هذه المدينة لن تكون غير روما ، وأن يتم
نقل العاصمة في الستة أشهر القادمة . وفي الواقع ، اختارت الحكومة
الاطالية فلورنسا . ولعلنا ندرك الأهمية المعنوية لهذا العمل . فإذا غيرت
العاصمة وتم الاستقرار في غير روما فهذا يعني التخلي عن روما .

ما هو المعنى الدقيق لهذا الاتفاق ؟ لقد اختلف التفسير الايطالي عن
التفسير الفرنسي : إن التقرير ، الذي رفعه منغتي إلى ملك ايطاليا ،
بعد توقيع الاتفاق ، يقول ، بالاجمال ، ان ايطاليا لا تتخلى عن تطلعاتها
القومية ، وانها وعدت نابليون الثالث بالألا تحقق هذه التطلعات ، فيما
يتعلق بروما ، إلا « بالقوى المعنوية » ، وأضاف منغتي ان هذه القوى
المعنوية يمكن أن تعمل عندما لا يكون البابا محمياً بجيش أجنبي . ومن
هنا نفهم إلى أي شيء ينزع تقرير منغتي . فهو يصرح : لنعتمد على
ثورة في روما ، وعندئذ لا يلعب اتفاق ايلول دوره ، لأن الحكومة
الاطالية تعهدت بحماية روما فقط ضد « هجوم آت من الخارج » . وإذا
قالت الحكومة الحبرية بثورة ، مصدرها في دولة الكرسي الأقدس نفسه ،
فإن نابليون الثالث لا يستطيع أن يعمل شيئاً .

ولنلاحظ أن هذا المنظور للثورة في روما لم يكن مطلقاً فكرة
« في الهواء » : لأن البابا نفسه كان يتوقع الثورة في اليوم الذي تغادر
فيه الجيوش الفرنسية . وقد قال ذلك ، في ١١ تموز ١٨٦٥ ، إلى العامل
الدبلوماسي الفرنسي في روما : « إن الثورة لا تلبث ان تنفجر بعد

ذهابكم ، ولذا ينبغي أن تعودوا » . والحق يقال ، لا شيء ، في اتفاق ايلول ، يجبر الجيوش الفرنسية على العودة إذا انهارت السلطة الزمنية. اثر ثورة في دولة الكرسي الأقدس . وعلى العكس ، إذا كان القصد هجوماً آتياً من الخارج ، فان اتفاق ايلول ينكسر ، ويكون لنابوليون الثالث كامل الحق في أن يقول : « انني أعيد حاميتي إلى روما » .

التفسير الفرنسي . - بعد توقيع اتفاق ايلول ، احتجت الحكومة الفرنسية على التفسير الايطالي ، وصرحت بأن ايطاليا لا تستطيع أن تتملك روما اثر ثورة ، حتى ولو كانت عفوية . وهكذا كانت الدولتان الموقعتان على اتفاق ايلول في خلاف على المعنى الذي يجب اعطاؤه إلى هذا الاتفاق .

وكان غاريبالدي ، دون شك ، معارضاً بشدة لاتفاق ايلول . فقد صرح منذ توقيع الاتفاق « بأنه يستمزي تماماً بالمعاهدات مع بونابرت » . وفي تشرين الثاني ١٨٦٤ ، كتب ، في رسالة وجهها إلى انكليزي : « اتفاق واحد للابرام مع بونابرت : ليظهر البلاد من حضوره ، لا في سنتين ، بل في ساعتين » . وفي آب ١٨٦٥ كتب غاريبالدي إلى نائب ايطالي : « لا وجود لاطاليا مادام البابا في روما : وهل يمكن أن يعيش حيوان بغير قلب ؟ » وأضاف : ان اتفاق ايلول « فضيحة » و « خيانة » .

وبالرغم من هذه العبارات الحماسية ، فقد تربث غاريبالدي في العمل ، لأنه وجد ، في ١٨٦٦ ، عملاً آخر لنشاطه . ففي هذه السنة وضعت قضية البندقية ، وقد رأينا ، خلال حرب ١٨٦٦ ، أن غاريبالدي أسهم في العمليات على رأس جوقة من المتطوعين . ومن جهة أخرى ، لا يستطيع بالبداية أن يعمل شيئاً إلا عندما ينفذ اتفاق ايلول : ان هذا الاتفاق الموقع في ١٥ ايلول ١٨٦٤ ينص على ذهاب الجيوش الفرنسية عند ابعاد حد في

مهلة عامين . وهذا ما حدث : فقد أجلت الجيوش الفرنسية عن روما في الحـد الأخير ، في ايلول ١٨٦٦ ، ففي هذا الحـين يستطيع غاريبالدي أن يفكر من جديد بالعمل .

وإذا حاول غاريبالدي أن يأخذ روما فعلى أي دعم ، وماهي العقبات التي يجب أن يحسب حسابها؟ . أما الدعم فيمكن أن يجده في قسم من الرأي العام : لأن اتفاق ايلول لم يكن شعبياً في ايطاليا . فقد احتج الماتريزيون بخاصة بعنف على هذا الاتفاق . ووجد في اليسار الماتريزي ، لا الماتريزي ، حركة رأي ترغب بانهاء الوحدة ، وبالتالي ، تسوية القضية الرومانية دون الانتظار أكثر من ذلك . وكانت حركة الرأي هذه تضائق الحكومة الايطالية بلا منازع . وفي كانون الأول ١٨٦٦ ، ألقى ماتريزي بـنداء ، إلى سكان روما ، قال فيه : « يجب أن تعملوا » . وحاول أن يجرّضهم على حركة ثورة ضد البابا .

لقد كان مع غاريبالدي قسم من الرأي العام . ولكن العنصر غير الملائم كان بالبداهة الحكومة الفرنسية : فقد أعلم نابليون الثالث بأنه لايقبل التفسير الايطالي ، وبالتالي ، لن يترك السلطة الزمنية تنهار ، حتى ولو اثر ثورة في دولة الكرسي الأقدس . وبين ١٨٦٤ و ١٨٦٦ توالى التأثيرات على الامبراطور وأيدته في وجهة النظر هذه : كان للامبراطورة أوجيني دور أهم من السابق . فقد كانت تمثل النزعة الكاثوليكية ، وكانت هذه نزعة وزير الدولة روفر . واتخذ نابليون الثالث بالتدريج موقفاً متصبلاً في القضية الرومانية : فقد بين بوضوح ، وقد قال ذلك إلى ملك ايطاليا ، في تشرين الثاني ١٨٦٦ ، أي في الوقت الذي أجلت فيه الجيوش الفرنسية عن روما ، بأنه لايتردد في أن يقوم « بحملة جديدة » على روما إذا طرد البابا بحركة ثورية ، حتى ولو لم يكن الهجوم آتياً من الخارج ،

ويرى بأن « شرفه يلزمه » أن يدافع عن السلطة الزمنية . لماذا شرفه ؟ يجب ألا ننسى أن فرنسا ، في ذلك الحين ، كانت تشعر بمرارة في المكسيك ، وقد تخلى نابليون الثالث ، في هذه القضية المكسيكية عن الامبراطور ماكسميليان الذي وضعه نفسه على عرش المكسيك . ولذا إذا تخلى في هذه المرة عن البابا ، بعد أن تخلى عن ماكسميليان ، فإنه يعطي انطباعاً بأنه غير قادر عن الدفاع عن سياسته الخاصة . وكان بحاجة ، بغية الانتخابات العامة القادمة ، إلى أن يجيب على لومه بالضعف الذي كان يوجه إليه . ولهذا أعد ، لكل طارئ ، جيش حملة في تولون .

وحارت الحكومة الإيطالية بفضاءة بين الماتزينيين واليسار الماتزيني من جهة ، وإرادة نابليون الثالث ، من جهة أخرى . وكان رئيس مجلس الوزراء ، منذ ١٨٦٦ ، راتازي وكان رجلاً « يسارياً » ، وبالتالي يميل شخصياً إلى الرغبة بحل سريع للقضية الرومانية ويرجو ذلك لاسيما وأن ثورة قامت في صقلية ، في آخر ١٨٦٦ ، بتجريض من العناصر الاكليركية ، خصوم الحكومة الإيطالية وكانت هذه العناصر الاكليركية مدعومة بوجود دولة الكرسي الأقدس . ومن جهة أخرى ، فكر راتازي بالا بصطدم جبهة بالحكومة الفرنسية . ثم رأى أن هجوماً من غاريبالدي على روما يمكن أن يكون له محذور خطير : فإذا حاول غاريبالدي أن يوطد في روما « جمهورية رومانية » باتفاق مع الماتزينيين فإن الحالة تصبح خطيرة بشكل فريد على سلالة آل سافوا .

هكذا كانت ظروف آخر العام ١٨٦٦ . ورأى غاريبالدي ، في بداية ١٨٦٧ ، بأن الوقت حان لاستئناف العمل الذي خاب فيه للمرة الاولى . وهياً خفية حملة ثانية ، بالرغم من أن أصدقاءه لم يكونوا متحمسين جداً . وعلمت الحكومة الإيطالية بذلك وأوقفت غاريبالدي وهو عند أحد

اصدقائه ثم أبحرت به بالقوة إلى جزيرة كابريرا ، إلى ملكه الشخصي ، ووضع تحت المراقبة . وفي هذه المرة كانت المراقبة حقيقية : فقد أرسلت الحكومة الإيطالية تسعة سفن حربية للتحرك أمام كابريرا .

ولكن صهر غاريبالدي استطاع أن يشتري من ليفورنة زورق صيد ويقطع ليلاً بغاريبالدي ويذهب به إلى ساردينيا . واستطاع غاريبالدي من هناك أن يذهب إلى فلورنسا . وعندئذ استعمل راتازي الأسلوب الذي استعمله كافور عام ١٨٦٠ ، فقد أعلن علاناً بأنه أعطى الأمر بتوقيف غاريبالدي ، وأوصى الشرطة سرّاً ألا تعمل شيئاً . وهكذا استطاع غاريبالدي أن يلحق بانصاره وأن يشكل فرقة من ٧٠٠٠ رجل ، على الحدود الشمالية من دولة الكرسي الأقدس الصغيرة . وكان يأمل بثورة في روما ، وعندما تقوم هذه الثورة يدخل المدينة لنجدة أصدقائه . ولما لم تحدث الثورة في روما قرر غاريبالدي ، في ٢٥ تشرين الأول ١٨٦٧ ، أن يعبر حدود الدولة الحبرية : احتل قرية صغيرة التقى فيها ببضعة سويسريين في خدمة الكرسي الأقدس لم يدافعوا عن أنفسهم .

وعندما انتهكت حرمة حدود دولة الكرسي الأقدس أعلن نابوليون الثالث التدخل العسكري ، ولما كانت الجيوش الفرنسية في تولون مستعدة للاقلاع فقد استطاعت الوصول في زمن قصير : وفي ٢٩ تشرين الأول نزل جيش الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال فايي ، وعدده ٢٢٠٠٠ رجل ، في سيفيتا - فيكشيا . وأدرك غاريبالدي أنه لا يستطيع النضال ، فلم يحاول أخذ روما ، وسعى أن ينسحب نحو الشرق ودخل منطقة الآبروز وفكر بأن الجيش الفرنسي لا يتدخل . ولكن الغاريبالدين في ذلك الحين لم يكونوا ٧٠٠٠ رجل ، بل ٤٥٠٠ ، لأن بعض المتطوعين لدى سماعهم بنجر وصول جيش الحملة الفرنسي عادوا إلى بيوتهم . والتقى الغاريبالديون

الزاحفون إلى الشرق بجيش يتألف من ٦٥٠٠ رجل من جيوش حبرية وطليلة فرنسية ، وقامت بين هذا الجيش والغاريبالدين موقعة في مانتانا ، على بعد خمس وعشرين كيلو متراً شمال شرقي روما .

ولم تكن هذه الواقعة معركة كبرى لأن غاريبالدي لا يملك إلا مدفعين . ومع ذلك فقد أبدى الغاريبالديون مقاومة شديدة . ولكن النجيدات الفرنسية وضعت في منتصف بعد الظهر وغلب غاريبالدي على أمره ، وخرج عن طوره ، وأراد أن يجمع جنوده ليلقي بهم في هجوم بالحرب ولكن لم يتبعه أحد . وعندئذ أراد غاريبالدي أن يلقي بنفسه وحيداً إلى الأمام ليموت ، ولكن صهره كان إلى جانبه فارقه قائلاً له ببساطة : « تذكر بأنه لا شيء أدعى إلى السخرية أكثر من زعيم لا يتبعه جنوده » .

وسببت واقعة مانتانا بعض الحسائر : فقد وجد ١٥٠ قتيلًا و ٢٠٠ جريح بين الغاريبالدين ، وأسر منهم ألف رجل . وبينما كان غاريبالدي يقاتل متراجعاً بعد مانتانا أوقف بناء على أمر الحكومة الإيطالية واحتجز ثلاثة أسابيع ثم أطلق سراحه ، بعد أن وعد بان يرجع إلى جزيرته كابريرا والا يتحرك في هذه الآونة ، وظل فيها عامين ولم يخرج منها .

وهنا نتساءل ما إذا كانت جيش الحملة الفرنسي الذي عاد إلى روما سيغادرها أو لا . وبعد كل شيء لم تكن للحكومة الإيطالية يد في حملة غاريبالدي ، وفي حال تنفيذ اتفاق ايلول يجب على الجيوش الفرنسية أن تغادر روما ، ولكنها لم تغادرها . وعندما استجوب وزير الدولة الفرنسي ، روهر ، في الهيئة التشريعية ، أجاب : « لن تستولي إيطاليا أبداً على روما » لأن هذا يعني انتهاك حرمة شرف فرنسا وعواطف كاثوليكيي العالم اجمع . ولم يكن نابليون الثالث مقتنعاً بذلك كثيراً . وبعد هذه الجلسة قال إلى وزيره : في السياسة ، يجب ألا

يقال « أبدأ » ، ولكنه لم يجبه . وباختصار ، ان اتفاق ايلول الغي في الواقع ، وعادت الحال إلى ما كانت عليه عام ١٨٦٠ وأفلست جميع المحاولات لحل هذه القضية الرومانية .

٢ — المرحلة الثانية : حل الحكومة الإيطالية

في ١٨٧٠ ، أفادت الحكومة الإيطالية من الازمة الفرنسية - الألمانية حل « القضية الرومانية » بالقوة .

قامت في البدء محاولة حل « القضية الرومانية » بالطريق الدبلوماسي فأخفق هذا الحل ، وعندئذ ، توصلت الحكومة الإيطالية إلى حل القوة وهو فتح روما في ايلول ١٨٧٠ .

محاولة الحل الدبلوماسي . - منذ أن وضعت قضية النميد بحرب بين فرنسا وبروسيا عادت القضية الرومانية إلى حاضرها على الصعيد الدبلوماسي . وابتداءً من ١٨٦٧ ، حاول نابليون الثالث ، في سياسته العامة ، أن يحصل على حلف النمسا - هونغاريا . وفي هذه المحاولة استطاع الامبراطور أن يقتنع بأن النمسا - هونغاريا ترغب كثيراً في الحصول ، في هذه الحالة ، على اشتراك إيطاليا في هذا الحلف . ولم تشأ النمسا - هونغاريا أن تلتزم بشيء مع فرنسا إذا كانت تخاطر بهجوم الجيوش الإيطالية عليها « في الظهر » ، في يوم أو آخر . وهكذا ارتسم ، في ١٨٦٩ ، مشروع حلف بين النمسا - هونغاريا وإيطاليا وفرنسا . وهذه المشاريع لا تهمنا هنا إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على القضية الرومانية ، وعندما أعد مشروع حلف « الثلاثة » ، في أيار - حزيران ١٨٦٩ ، وضعت الحكومة الإيطالية فيه شرطاً : فقد طلبت أن يعود نابليون الثالث إلى اتفاق ايلول ، أي أن يسحب جيوشه من روما ، وكان

بديهاً أن الجيوش الفرنسية ، إذا ذهبت في هذه المرة ، لن يكون لها الحق في دخول روما مرة ثانية .

وإذا قبل نابليون الثالث هذا الشرط ، فهذا يعادل ولا شك قبول دخول الايطاليين روما بسرعة قليلة أو كثيرة ، وربما كان من الممكن الابطاء بالحل خلال بضع سنين ، ولكن لا مجال للأوهام في النتيجة . وفي الوقت الذي جرت فيه الانتخابات (١٨٦٩) لم يشأ الامبراطور أن يتبنى حلاً يمكن أن يؤدي إلى قطيعة بين الكاثوليك الفرنسيين وبينه . ولهذا السبب لم تؤد المفاوضة بالتحالف إلى شيء . وكل ما فعله ملك ايطاليا وامبراطور الفرنسيين هو تبادل رسائل شخصية تواعدا فيها بتبادل الدعم في حال حرب ، ولكن دون اعطاء أي إيضاح . فمن ذلك أن رسالة فيكتور ايمانويل الثالث المؤرخة في ايلول ١٨٦٩ تقول: «لا يمكنني إلا أن أشارك بفكرة الحلف الثلاثي بين فرنسا والنمسا وايطاليا ، الذي يمكن أن يشكل عقبة قوية ضد المزاعم غير العادلة ويسهم ، على هذا النحو ، في استقرار السلام القائم على أسس أقوى وأصلب . انني أرغب بأن تبرم بسرعة المعاهدة التي ستكرس الحلف ، ولكنني لا أستطيع ذلك إلا عندما ينفذ من جديد اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ ، المتعلق بدولة الكرسي الأقدس ، من كلا الجانبين ، تنفيذاً تاماً وكاملاً . واني لأتمنى تلك اللحظة التي يمكن فيها أن تكون اتفاقاتنا قطعية » . وكانت القضية الرومانية تثقل سياسة نابليون الثالث العامة ، لأنه لا يستطيع الوصول إلى إبرام اتفاق مع ايطاليا ما لم تحرر هذه القضية .

وظلت الأمور على حالها حتى القطيعة بين فرنسا وبروسيا . ففي ذلك الحين ، عندما قامت حرب ١٨٧٠ ، أدرك نابليون الثالث بأنه سيضطر إلى جمع قواه كلها ، وأنه لا يستطيع أن يتوكل في روما جيوشاً فرنسية

غير مفيدة ومستعملة . وربما كان يريد من الحكومة الإيطالية الحصول على ضمانات في موضوع القضية الرومانية : ولهذا السبب قام بالمفاوضة مع هذه الحكومة . ودارت المفاوضة حول موضوع مفاوضة ١٨٦٩ وهو حلف بين فرنسا وإيطاليا ، ولكن يجب في الوقت نفسه اعطاء حل متواجد للقضية الرومانية .

وفي ٢٥ تموز كانت الحرب قد بدأت منذ بضعة أيام بين فرنسا وبروسيا . وأجاب فيكتور ايما نويل بأن كل شيء سيكون سهلاً إذا إذا أخذت إيطاليا من فرنسا تأميناً ، ولو شفوياً ، بأن الجيوش الإيطالية يمكن أن تحتل « بعض نقاط استراتيجية » في دولة الكرسي الأقدس ، في الحالة التي تكون فيها روما مهددة من « عصابات ثورية » أو حالات أخرى مشابهة . إذن كان أسلوب الحكومة الإيطالية أن تضع نفسها الآن حامياً للكرسي الأقدس . ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الشرط ، حتى أن إميل أوليفيه ، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، كان يتباهى بهذا الرفض . واستمرت المفاوضات ، مع ذلك ، ولكن دون أن تؤدي إلى شيء . ولا نريد أن ندخل في التفاصيل ، لأن هذا يهم سياسة نابليون الثالث العامة أكثر من تاريخ الحركة القومية الإيطالية ، ولكننا نشير إلى أن نابليون الثالث كان في متز ، ليقوم بتوجيه العمليات العسكرية ضد بروسيا ، عندما جاء إليه السفير الإيطالي للقيام بجهد أخير . ولكن القضية ظلت على حالها دوماً : وهي أن إيطاليا تقبل بإبرام حلف شريطة أن تجلو الجيوش الفرنسية مباشرة عن الدول الحربية « في شروط مطابقة لتمنيات ومصالح إيطاليا » . ورفض نابليون الثالث مرة أخرى . وفي ٣ آب ١٨٧٠ مساءً ، كتب إلى الامبراطورة : « بالرغم من

جهود نابوليون ، ويريد بذلك ابن عمه الأمير نابوليون - جيروم ، لن أتنازل عن روما ، .

وهكذا لم يتم التحالف الفرنسي - الايطالي . وفي ٧ آب ، بعد الهزيمة الفرنسية في فورباخ وفروشفيليه أرسلت الحكومة الايطالية برقية إلى سفيرها في باريس : « علقوا المفارضات حتى وصول أنباء أكثر حسماً عن مسرح الحرب » . ونتساءل لماذا عارض نابوليون الثالث بهذه المقاومة ؟ لقد كان القصد قضية مبدأ . والواقع ، ان الجيوش الفرنسية غادرت روما في ٤ آب ١٨٧٠ ، لأن فرنسا كانت بحاجة اليها على مسرح العمليات في فرنسا . ولكن قضية المبدأ هذه كانت قضية سياسة داخلية فرنسية ، لأنه كان باستطاعة الامبراطور ، أن يترك روما تحتل ، عند اللزوم ، إذا اضطرته ظروف الحرب أن يسحب جيوشه ، ولكنه لم يشأ أن يعطي مسبقاً موافقته للحكومة الايطالية .

وعندما رأى نابوليون الثالث ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، أنه ضرب في المعارك الاولى حول متز ، اسف ، بالطبع ، على قعنته الأول وارسل إلى فلورنسا ، العاصمة الايطالية، ابن عمه الأمير نابوليون - جيروم ليطلب نجدة مسلحة من ايطاليا ، فلم يجب الايطاليون ، لاسيما وان خبر معركة سودان قد وصل والأمير نابوليون - جيروم ما زال في فلورنسا .

فهل يجب أن نستنتج أن لو كان نابوليون الثالث أقل عناداً ، لابرر التحالف مع ايطاليا فعلاً في آخر تموز ١٨٧٠ ؟ لقد اعتقد بعض المؤرخين بذلك ، ولكن ، في الحقيقة ، لا شيء يبرهن على أن ايطاليا كانت مصممة على الذهاب حتى ابرام معاهدة .

حل القوة . - لقد أصبحت الحكومة الايطالية الآن مطلقة اليدين،

لا لأنه لا يوجد جيوش فرنسية في روما فحسب ، بل لأن هزيمة سودان كان من نتائجها زوال الحكم الامبراطوري في فرنسا ، فما كاد خبر الهزيمة الفرنسية في سودان يعلم إلا وقام في الرأي الايطالي اضطراب شديد جداً : لقد صرح ممثلو اليسار إلى الحكومة ، في ٣ ايلول ١٨٧٠ بأنه لا مبرر للتردد ، وانه يجب احتلال روما مباشرة . وفي ٤ ايلول أعلنت الحكومة الايطالية الحكومة الفرنسية الموقفة ، حكومة الدفاع الوطني ، بأن ايطاليا تستعيد حريتها في العمل ، فيما يتعلق بروما ، فلم يعترض وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، جول فاو . وفي ٧ ايلول وجه وزير الشؤون الخارجية الايطالي ، فيسكونتي فينوستا إلى الحكومات الأجنبية بلاغاً يعلمها فيه أن الحكومة الايطالية استقرت في روما لأن من واجبها حفظ النظام في شبه الجزيرة ، « وعدم ترك مصير زعيم الكنيسة عرضة لحادث ما » . وهكذا قررت الحكومة الايطالية احتلال روما لتحول دون وقوع البابا ضحية « حادث » سياسي .

موقف الدول . - أعلنت الحكومة النمساوية البابا بأنها لن تتحرك لأنها لا تريد أن « نقول قولاً لا يتبع بأي مؤيد » . وباختصار ، كانت النمسا عاجزة عن العمل ، وأضافت ان احتلال الحكومة الايطالية لروما كان « مناسباً » لأن الثورات الغاريبالدية أوشكت أن تحدث . ومن جهة أخرى ، أوصت الحكومة النمساوية الحكومة الايطالية بحزم أن تتجنب اراقة الدم ، وبخاصة ، ألا تدع البابا يغادر روما ، لأن البابا إذا نقل عاصمة الكاثوليكية إلى مكان آخر ، فان هذا النقل يمكن أن تكون له انعكاسات معنوية كبرى في البلاد الكاثوليكية . ولذا يجب الاحتفاظ ، حيال البابا ، بجد ادنى من الاحترام والمداراة . ولنلاحظ الحركات القومية ٣ - (١٤)

أيضاً أن الحكومة الإيطالية قد شاورت حكومات غير كاثوليكية ، مثل الحكومة البروسية ، فأعطتها آراء بمائلة .

وهكذا كان الطريق حراً أمام إيطاليا . وأرادت الحكومة الإيطالية أن تقيم الدليل على روح المصالحة ، قبل احتلال روما ، فعرضت على البابا اتفاقاً : ففي ٨ ايلول ، جاء السفير سان مارتينو برسالة من فيكتور ايمانويل الى البابا ، رسالة مهذبة جداً يصرح فيها الملك بأن من واجبه الحفاظ على راحة وطمأنينة الكرسي الأقدس ، وإن احتلال الجيوش لروما ، إنما هو عمل حيطة « عمل حفاظ » ، وأنه مستعد أن يترك للكرسي الأقدس كرسيًا مجيداً ومستقلاً عن كل سيادة بشرية . وشاور البابا الكرادلة : وإذا أخذنا بالقدر الذي وصل اليه من معلومات ، أشار كاردينالان ، في مجمع الكرادلة ، بالمقاومة المطلقة . وأشار كاردينالان بالتفاهم مع الحكومة الإيطالية ، وفضل الآخرون ، الأكثرية العظمى ، عدم الاعراب عن رأي . عندئذ ، أعطى البابا تعليماته إلى وزير الحربية ، الجنرال كانزلي . وهذه التعليمات معناها : « يجب المقاومة حتى أول طلقة مدفع » . ثم بدلت التعليمات ، وتلقى الجنرال كانزلي الأمر بالمقاومة « حتى تفتح ثغرة في سور روما » . وأراد البابا أن يجعل الناس يلاحظون أن في الأمر عنفاً ، ولكن لا أكثر .

وصلت الجيوش الإيطالية أمام روما وعددها ٥٠٠٠٠٠ ايطالي تحت قيادة الجنرال كادورنا : وكان الجيش الحربي نظرياً ٨٧٠٠ رجل ، وكان بينهم سويسريون لا يحرصون على القتال ، وسكان من الدولة الرومانية لا يحرصون مثلهم أيضاً ، ولذا لم يكن بإمكان البابا أن يعتمد إلا على الجنود الحبريين الذين انخرطوا في الجيش للدفاع عن السلطة الزمنية وعسدهم ١٨٠٠ رجل .

وفي ٢٠ ايلول ١٨٧٠ أعطى كادورنا الأمر بالمهجوم وجعل هدفه أحد أبواب روما ، لابورتا بيا ، وفتح المدفع الثغرة ، وفي الساعة الخامسة صباحاً ، حمل الايطاليون بالحرب . وقاوم الجنود الحبريون وحدهم . واستسلمت روما . وسقط من الجنود الحبريين ستة قتلى واربع وخمسون جريحاً . وسقط للايطاليين ٥٠ قتيلاً و ٦٣ جريحاً .

ثم جرى استفتاء في روما فأعطى أكثرية قوية جداً لصالح ربط مدينة روما بمملكة ايطاليا . وصرحت الاوساط الكاثوليكية المتعنتة ، فيما بعد ، بأن الاستفتاء لفق قلفيقاً ، ومن الممكن ، في الواقع ، وجود ضغوط محلية ، ولكن لا يبدو أن الشعب الروماني كان متحمساً ، وعلى أي حال لم يبد أي غيرة لدعم حكومة البابا .

ثم عرضت الحكومة الايطالية على البابا « قانون الضمانات » الذي يسمح له بالاحتفاظ بوضع خاص ، فرفض ، وصرح بأنه يعتبر نفسه سجيناً في الفاتيكان . وفي الأول من تشرين الثاني ١٨٧٠ قرر البابا الحكم بالحرمين على كل من أسهم في قلب السلطة الزمنية .

أما بنود « قانون الضمانات » فتتص على أن يحتفظ الكرسي الأقدس بانتفائه من القصور الحبرية للفاتيكان ولاتران وكاستل - غاندولفو ، ولا يحق لأي سلطة ايطالية أن تدخل هذه القصور . وان شخص البابا مقدس ومصون لا ينتهك . وللبابا الحق في استقبال السفراء الأجانب والمراسلة بحرية مع أساقفة العالم أجمع . والحق بدخل سنوي قدره ٣,٢٢٥,٠٠٠ لير معفاة من كل ضريبة . ولكن البابا رفض قانون الضمانات ، وصرح بأنه لا يقبل بضمانات من الحكومة الايطالية مهما كانت فجواها .

وباختصار ، فضل البابا أن يحافظ على موقف الاحتجاج ، لأنه كان يفكر بتسوية للمستقبل : فقد كان يرى أن حل ١٨٧٠ غير قطعي ، وربما يستطيع ، ذات يوم ، الوصول إلى استرداد أرضه وكامل سيادته . ولهذا رأى ألا يعترف رسمياً بكل ما حدث عام ١٨٧٠ ، لأن قبول قانون الضمانات يعني الاعتراف بالأمر الواقع .

وفي آخر الأمر كان الحل ، في ١٩٢٩ ، باتفاقات لاتران ، بين الحكومة الفاشية والكرسي الأقدس ، التي ردت للبابا أرضاً صغيرة حقاً ، ولكنها أرض وهو فيها ذو سيادة .

الفصل العاشر

الحركة القومية الايطالية

الاسترداد الإيطالية

لقد حصلت ايطاليا في العام ١٨٦٦ على منطقة البندقية ، ولكنها لم تحصل على التيرول الجنوبي . ولم تتغير الحدود الايطالية بعد ١٨٦٦ ، بل ظلت كما هي حتى عام ١٩١٤ . وبقي عدد عظيم من شعوب اللغة الايطالية والعواطف الايطالية يعيش خارج حدود ايطاليا ، في اراضي النمسا - هونغاريا .

إن هذه الاراضي الايطالية في النمسا - هونغاريا هي التالية :

١ - التيرول الجنوبي ، وهو ، جغرافياً ، الوادي الأعلى لنهر الآديج على السفح الجنوبي لجبال الألب . ويحد التيرول الجنوبي من الشمال شعب برينير . ولكن التيرول الجنوبي لم يكن كله مأهولاً بالاطاليين : لأن القسم الشمالي منه مأهول بالألمان ؛ وحوالي ١٩٠٠ يقدر عدد الألمان فيه نحو ٢٥٠.٠٠٠ الماني . والقسم الجنوبي مع مدينة ترانت مأهول بالاطاليين : فقد وجد فيه ، حوالي ١٩٠٠ ايضاً ، نحو ٣٨٥.٠٠٠ ايطالي . وعدا هذا العنصر الألماني والعنصر الايطالي وجد ويوجد دوماً ، في التيرول الجنوبي ، شعب يسمى شعب « اللادين » ، وعدده قليل ، ويبلغ ٣٥.٠٠٠ نسمة ، ويتكلم لهجة منحرفة مباشرة من اللاتينية العامية . والحد الفاصل اللغوي بين العنصر الايطالي والعنصر الألماني في التيرول الجنوبي يمر ،

في هذا العصر الذي يهمناء من مدينة سالورنو على الآديج وتقع سالورنو بين ترانت والمدينة الألمانية التي يسميها الألمان بوتزن والايطاليون بولزانو. وهكذا نرى الجزء « الايطالي » من التيرول الجنوبي كان ، من وجهة نظر المساحة ، أصغر بكثير من « الجزء » الألماني ، ولكنه أكثر سكاناً ، وذلك لأن الجزء الألماني هو الجزء الجبلي . وعندما نقول الجزء « الايطالي » والجزء « الألماني » ، إنما نبحث من وجهة نظر الاستيطان ومن وجهة نظر القومية ، لأن مجموع هذه الاراضي كان تابعاً للنمسا في العام ١٨٦٦ .

لقد كان الخط اللغوي الفاصل الذي أتينا على ذكره واضحاً . ومع ذلك ، وجدت في جنوب هذا الخط ، جزيرتان صغيرتان ألمانيتان : نفوس الأولى ١٧٠٠ نسمة والثانية ٢٠٠ ، وهما مهملتان من الناحية العملية . ولا ننسى أن القومية الايطالية تحتل الجزء الجنوبي من التيرول الجنوبي فقط . وهذه المنطقة التي قصبتها ترانت هي التي تسمى منطقة الترانسات .

٢ - توجد شعوب ايطالية في منطقة البندقية الجولينية ، وفي شبه جزيرة ايستريا . ومجموع هذه المنطقة البندقية - الجولينية وايستريا ، في حوالي ١٩٠٠ ، كانت نفوسه ٨٠٠.٠٠٠ نسمة . وتحتوي المنطقة على مدينتين : احدهما هامة وهي تريستا ؛ والثانية متوسطة الاهمية وهي غورييتزيا ، وما عدا ذلك مدن صغيرة . وهنا أيضاً يوجد خليط من السكان : وحسب الاحصاءات النمساوية يقدر في ١٩٠٠ أن ٥٧٪ من سكان هذه المنطقة كانت مؤلفة من سلافين ، بعضهم سلوفينيون والآخرون كرواتيون . و ٤٧٪ منهم مؤلفة من ايطاليين ، ويسيطر الايطاليون بوضوح بالغ في مدينة تريستا ، حيث يؤلفون قرابة $\frac{2}{3}$

السكان . ولكن السلافيين كانت لهم الأكثرية في الأرياف . ولنشر إلى الأهمية التي تتمتع بها تربستا ، فقد كانت نفوسها نحو ١٥٠.٠٠٠ نسمة ، وهي ميناء كبير ، ونشط جداً ، ووراءه داخل عظيم ، لأنه كان منفذاً لقسم من النمسا ، وحتى بعض أراضي الامبراطورية الألمانية لعلاقتها مع البحر المتوسط . وفي تربستا توجد بنوك كبرى ، وشركات تأمين كبرى ، أي ان الدور الاقتصادي لهذه المدينة كان عظيماً .

٣ - وأخيراً يوجد أيضاً عناصر ايطالية في دالماسيا ، وفي المنطقة الصغيرة التي تسمى كوارنيرو على تخوم دالماسيا وايستريا . وليست دالماسيا سوى شريط شاطئي على امتداد ٣٠٠ كم طرلاً و ٧٠ كم عرضاً . وهي منطقة مأهولة بالسلافيين : يوجد فيها كرواتيون كاثوليك و صرب ارثوذكس ، وهم أقل عدداً من الكرواتيين ، ولكن يوجد سكان ايطاليون في المدن أي في المواني . وليس هذا إلا إثراً للاستعمار البندقي الذي كان سائداً في هذه المناطق في آخر العصر الوسيط . وفي هذه المدن الدالماسية وجد ويوجد دوماً أوابد ايطالية ومن جهة أخرى ، كانت اللغة الايطالية اللغة المستعملة في التجارة وفيها ثلاث مدن هم الايطاليين لأن لهم فيها نواة سكان ايطاليين هامة . وهي : زارا ، سبالانو التي يسميها اليوغوسلافيون سبليت ، وفيومه . وكانت زارا حوالي ١٩٠٠ مدينة مؤلفة من ١٦.٠٠٠ نسمة ، وسبالانو ٢٤.٠٠٠ وفيومه ٥٠.٠٠٠ . ولنشر، مع ذلك ، إلى أن عدد الايطاليين في دالماسيا كان يميل إلى التناقص ، لا من الوجهة المطلقة ، بل من الوجهة النسبية . ونريد بذلك أن نصيب الايطاليين في الاستيطان بالنسبة إلى السلافيين كان في تناقص ، لأن تزايد السكان السلافيين كان أسرع من تزايد السكان الايطاليين . وعلى أي حال ، كان نصيب الايطاليين ضعيفاً ، ولا يتجاوز

على وجه التخمين ٨ ٪ أو ٩ ٪ من كامل سكان المنطقة . ويزعم اليوغوسلافيون بأنها لا تتجاوز ٣ ٪ .

ولو حاولنا أن نقدر ما يثل ، من الوجهة العددية ، هؤلاء السكان الايطاليون المقيمون في الارض النمساوية - الهونغارية ، لما أمكننا الاعتماد على الرقم باطمئنان كبير لأن العناصر التي تحت تصرفنا قافية . فقد كانت الاحصاءات النمساوية مؤسسة على اللغة التي يتكلم بها لا على لغة الأم ، لأن الاحصاء ، عند التعداد قام على تصريح السكان باللغة التي يتكلمونها . وقد وجد ايطاليون يستطيعون في بعض الحالات أن يصرحوا بأنهم يتكلمون الألمانية ، وفي الواقع يتكلمون اللغتين ، ولكنهم لا يصرحون إلا بواحدة أثناء الاحصاء . ففي هذه الحالة يحسبون ألماناً . ولكن كان ، بالمقابل ، سلافيون يتكلمون الايطالية ويصرحون بأنهم يتكلمون الايطالية عند الاحصاء . وبالتالي فان معطيات الاحصاء لا يمكن أن تقدم نتائج مؤكدة بصورة مطلقة . ولهذا نوقشت طويلاً قيمة هذه الاحصاءات النمساوية ، وبالطبع ، اعتمد عليها السلافيون والايطاليون في السنوات بين ١٩١٥ و ١٩١٨ بخاصة .

ورغم ذلك يمكن القيام بتقدير تقريبي : ففي ١٩٠٠ يمكن أن يقدر أنه يوجد في الترانتيان ٣٨٥٠٠٠ ايطالي ؛ وفي ايستريا ومنطقة البندقية الجوليانية حوالي ٣٤٠٠٠٠ ؛ وفي دالماسيا وفي كوارنيرو ، أي في فيومه ، ٣٨٠٠٠ وهكذا نصل إلى مجموع ٧٦٣٠٠٠ . وكان الايطاليون في دعايتهم يصرحون غالباً بوجود « مليون » ايطالي رعايا النمسا - هونغاريا . وكان هذا الرقم مبالغاً فيه على وجه التأكيد . وربما وجد ٨٠٠٠٠٠ نسمة فقط . والرقم الذي تسمح باعطائه الاحصائيات ليس إلا

تقريباً . ولتشبيث الأفكار ، يجب أن نقارن رقم هؤلاء السكان الذين لغتهم الإيطالية الخاضعين للسيطرة النمساوية - الهونغارية والرقم الكلي لسكان إيطاليا : فقد كانت نفوس إيطاليا في ١٨٧٠ نحو ٢٦ ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة وفي ١٩١١ كانت ٣٤ ٢٠٠ ٠٠٠ . وهذه النسبة ضعيفة نسبياً بالنسبة إلى كامل سكان المملكة .

وفسح وجود الإيطاليين ، في الأرض النمساوية - الهونغارية ، مجالاً لصعوبات لا تنقطع . وهذه هي قضية « الاستردادية » الإيطالية . ويراد بها إنهاء الوحدة الإيطالية بربط السكان الناطقين باللغة الإيطالية الموجودين في الأرض النمساوية - الهونغارية بإيطاليا . ولنلاحظ ، في الدور الذي يهمننا حتى ١٩١٤ ، أن كان من النادر جداً أن يرى استراديون إيطاليون يتكلمون عن شيء آخر غير إيطالي النمسا - هونغاريا . ومع ذلك وجد إيطاليون ينطقون باللغة الإيطالية في مالطة ، ثم ان الإيطاليين أثروا فيما بعد قضية كورسيكا . ويوجد سكان ينطقون اللغة الإيطالية في سويسرا في كانتون التسن . ولكن الدعاية الاستردادية لم تتكلم عنهم أبداً أو تقريباً أبداً : لأن الاستردادية الإيطالية كانت متجهة ، في ذلك الحين ، ضد النمسا - هونغاريا فقط .

ولم تكن هذه المظاهرات الاستردادية من عمل الحكومة الإيطالية ، التي ظلت ، خلال الدور الذي يعيننا ، تعتبرها غير مناسبة ، ولكنها كانت من عمل جزء من الرأي العام .

إن ما يهمننا من كل ذلك هو أن نرى نمو هذه الحركة الاستردادية في « الأراضي الاستردادية » وفي مملكة إيطاليا معاً ، وبيان الانعكاسات السياسية التي نجمت عنها .

يمكننا أن نميز في هذا التطور ثلاث مراحل : الاولى من ١٨٦٦ إلى ١٨٨٢ أي حتى إبرام معاهدة الحلف الثلاثي ؛ الثانية من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٦ ؛ الثالثة من ١٨٩٦ إلى ١٩١٤ .

١ - المرحلة الاولى : ١٨٦٦ - ١٨٨٢

يمكن القول ان المظاهرات الاستردادية بدأت منذ ١٨٦٦ . فعندما جاء ملك ايطاليا ، فيكتور ايمانويل ، لزيارة سكان منطقة البندقية ، في الوقت الذي ربطت فيه البندقية بملكة ايطاليا ، استقبل في عدة مدن ، مظاهرات تلوم الحكومة الايطالية لأنها لم تحقق « الاهداف القومية » تماماً ، ولأنها تركت شعوباً ايطالية خاضعة للنمسا - هونغاريا وما كانت الحكومة الايطالية لتطلب أفضل من خلاصهم في ١٨٦٦ ، وعلى الأقل ، في الترانتيان ولكنها لم تستطع . وعلى أي حال ، وجد الملك في اودين أمام نواب من ايستريا ، أي ايطاليين خاضعين للسيطرة النمساوية في ايستريا . وقامت مظاهرات مهاجرين من الاراضي الاستردادية في فيرونه وفي بسانو . وبالطبع ، احتجت الحكومة النمساوية في الحال ، وطلبت ايضاحات إلى الحكومة الايطالية فأنكرت هذه المظاهرات . ولكن قسماً من الصحافة الايطالية شجع ، بالعكس ، المظاهرات .

وفي ذلك الحين كان يؤمل في ايطاليا بأن القضية لم تسو نهائياً . وفي ١٨٦٨ - ١٨٦٩ أذاع نابوليون الثالث فكرة حلف بين النمسا - هونغاريا وايطاليا وفرنسا . ولم يؤد مشروع هذا التحالف ، الذي تكلمنا عنه بمناسبة « قضية روما » ، إلى شيء . ولكن الحكومة الايطالية ، في ذلك الحين ، كانت تأمل أملاً مبهماً ، وربما فكرت أن بالامكان ، خلال مفاوضات الحلف مع النمسا - هونغاريا ، أن تطرح من جديد

قضية الترانثان الأصلية ، أي قضية القسم الجنوبي من التيرول الجنوبي .
وفي الواقع ، لم تؤد مفاوضات الحلف إلى شيء وظل أمل الحكومة
الابيطالية دون جدوى .

وكانت الحالة هادئة نسبياً في الدور الواقع بين ١٨٧٠ و ١٨٧٥ .
ولكن ، في ١٨٧٦ ، قامت حوادث جديدة : فقد جاء سكان من الترانثان
ومن تربستا إلى ميلانو لحضور الاعياد التي تحتفل بمرور سبعمئة سنة على
معركة لانيبانو ، في ١١٧٦ ؛ وفي الوقت نفسه ، علمت الحكومة
النمساوية - الهونغارية بأنه يوجد في ايطاليا خارطة جدارية للاستعمال
المدرمي صدرت فيها الترانثان ضمن الاراضي الابيطالية . وكانت هذه
الخارطة معلقة في مطعم محطة القطار في فلورنسا ، ولاحظها دبلوماسيون
ايطاليون . واحتجت الحكومة النمساوية ، ولم تكتف بالاحتجاج ، بل اتخذت
اجراءات بوليسية في الترانثان : حلت كثيراً من الجمعيات الرياضية ،
وجمعيات المعونة المتبادلة ، لأنها كانت تعتقد في أن هذه الجمعيات ، في
الواقع ، كانت تمهيداً لنشاط سياسي . حتى انها أوقفت محري جريدة
« الترانثان » واتهمتهم بجريرة الاعتداء على سلامة الدولة واضطرت الجريدة
إلى الاحتجاب .

وكان طبعياً أن يحتج قسم من الصحافة الابيطالية على هذه الاجراءات
البوليسية . حتى ان غاربيالدي اشترك بهذه الحملة : فقد ألقى غاربيالدي ،
في ١٢ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بياناً هاجم فيه سياسة النمسا - هونغاريا
ومع ذلك لم يصل إلى نصيح سكان الترانثان بالثورة المسلحة على السيطرة
النمساوية - الهونغارية . فقد كان يعلم جيداً ، في العام ١٨٦٦ ، ان الحكومة
الابيطالية لا تستطيع أن تحرر الترانثان ، وتستطيع أقل من ذلك في

(١٨٧٦) . وفي مجلس النواب الايطالي ، قام نائب من أحزاب اليسار اسمه ماركودا ، وكاث ، في ١٨٦٦ ، متطوعاً غاريبالدياً ، وبالتالي ، أسهم في غزو الترانتيان بالجيش الايطالية ، هذا الغزو الذي لم يدم إلا بضعة أيام ، واستجوب الحكومة بهذا الشأن . وعدا ذلك ، أذاعت بعض الجرائد الفكرة بأن النمسا - هونغاريا ، اثر الحوادث البلقانية وازمة القضية الشرقية عام ١٨٧٦ ، تفكر بتحقيق توسع في البلقان ، وربما تمكنت من منح « تعويض أرضي » إلى ايطاليا . وقالت الجرائد الايطالية إن هذا التوسع يمكن أن يكون فرصة لمطالبة النمسا - هونغاريا بالتعويض. ومن البديهي أن يكون هذا التعويض الأرضي منطقة الترانتيان . ولكن الوزير النمساوي - الهونغاري للشؤون الخارجية ، آندراسي ، صرح علناً ، في ١٧ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بأنه يجب على ايطاليا ألا تعتمد على شيء من هذا ، وان النمسا - هونغاريا غير عازمة على اعطائها أي تعويض .

وفي ١٨٧٨ عاد الاضطراب إلى ايطاليا ، في الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر برلين ، وكانت فرصة هذه المظاهرات الجديدة حادثاً تفصيلياً ، وهو أن الشرطة النمساوية حرمت السفر إلى البندقية على فريق من شباب تريستا . وعندئذ قامت الاحتجاجات في البندقية ، وكسر زجاج نوافذ القنصلية النمساوية - الهونغارية . وكان هذا كافياً لتنفجر مباشرة ، في كل ايطاليا تقريباً ، حملة عنيفة جداً ضد النمسا - هونغاريا : حملة صحافة أسهمت فيها ، في ذلك الحين ، جميع الجرائد تقريباً ، ومظاهرات في كثير من المدن الايطالية : في نابولي ، بافيا ، روما ، رافينه ، وصرخ : لتسقط النمسا ! ولتحي ترانت وتريستا ! ، وفي هذا الحين أيضاً انشئت.

« رابطة ايطاليا الاستردادية » . وقد أعلنت انظمة هذه الرابطة ونشرت في الجريدة الرسمية الايطالية . وتقول هذه الأنظمة بوضوح بان غاية التجمع هي المطالبة بالاراضي الايطالية الخاضعة لسيطرة أجنبية وبخاصة الاراضي الخاضعة إلى سيطرة النمسا - هونغاريا .

احتجت الحكومة النمساوية - الهونغارية ، فاعتذرت اليها الحكومة الايطالية ، وصرحت بأن منع هذه المظاهرات كان خارجاً عن سلطتها ، لأن القانون الايطالي يعترف بحرية الصحافة وحرية الجمعيات ، وكل ما استطاعت الحكومة أن تفعله هو المحافظة على النظام العام ، إذا وجدت اضطرابات . ولكنها لم تستطع بممارسة عمل وقائي ، وبخاصة ، لم تستطع أن تمنع حملة الصحافة ولا تشكل الجمعيات التي تعترف بهدفها وهو تخليص الايطاليين من النمسا - هونغاريا . ومع هذا فقد علمت الحكومة النمساوية ، في غضون ذلك ، ان الاستردادين كانت يدعمهم سراً بعض أعضاء الحكومة الايطالية ، ورأت أن هذه الحكومة الايطالية عاجزة عن قمع الاضطراب ، واتخذت اجراءات عسكرية في منطقة الحدود ، ودامت حشود الجيوش النمساوية خلال بضعة أسابيع ، وجرى التساؤل ، بعض الوقت ، ما إذا كان من الممكن قيام حرب جديدة بين ايطاليا والنمسا .

وجهة النظر النمساوية - الهونغارية . - لقد عرض وجهة النظر هذه « آندرامي » وزير الشؤون الخارجية النمساوي - الهونغاري ، في برقية وجهها، في ٢١ أيار ١٨٧٤ ، إلى السفير النمساوي - الهونغاري في روما . فقد قال : « إن احترام الحدود ، كما ثبتت في ١٨٦٦ كانت شرطاً لازماً للحفاظ على العلاقات الطيبة بين النمسا - هونغاريا وايطاليا ،

وان عرض هذه القضية على بساط البحث من شأنه أن « يعطي سلفاً
عذراً لحق الأقوى » . فهو يؤكد بوضوح بأنه ، إذا ألحت إيطاليا ،
فستكون القضية قضية قوة . وأضاف آندراسي : وليس بالامكان تصور
تسوية ودية : وبالفعل ، إذا قبلت النمسا - هونغاريا أن ترضي إيطاليا
وقبلت بتعديل الحدود النمساوية - الإيطالية على أساس حق القوميات ،
« على أساس تحديد اثنوغرافي » - وكان حرباً أن تقول « على أساس
تحديد لغوي » ، وهذا هو الأصح - فماذا يحصل ؟ تنتشر مباشرة حركة
تشعث في كل القوميات الأخرى الموجودة في الامبراطورية النمساوية -
الهونغارية وبالقرب من حدود هذه الامبراطورية . ومن البديهي أن
يفكر صرب هونغاريا وروتين غاليسيا بالانفصال عن النمسا - هونغاريا
ويرتبطوا بدولة أخرى . ويختتم اندراسي كلامه بقوله : فإذا ارتكبت النمسا -
هونغاريا خطأً وارضت إيطاليا ، لشجعت ، عندها ، الحركات الاستردادية
الأخرى . وهذا يعني تعريض سلامة الملكية لخطر خطير .

هكذا كان آندراسي يحاكم الأمور . ولكن ما الذي سيحصل في
أوروبا إذا طبق مبدأ القوميات ؟ وما ستكون النتائج في العلاقات بين
النمسا - هونغاريا والمانيا ؟ اننا نعرفها : ربط الماني النمسا بالمانيا .
وما هي النتائج على العلاقات بين المانيا وروسيا ؟ وفي الامبراطورية
العثمانية أيضاً ؟ لقد صرح آندراسي : إعادة بناء خارطة أوربه على أساس
مبدأ القوميات . إن هذا غير قابل للتطبيق لأنه يوجد في كل مكان
مناطق مختلط فيها السكان ، وبالتالي ، إن كل محاولة في هذا الاتجاه
تؤدي إلى نزاع الكل ضد الكل ، واختتم آندراسي تصريحه بقوله :
يجب أن تفهم الحكومة الإيطالية بأن من مصلحتها إيقاف الاضطرابات
الاستردادية ، ومساعدة الحكومة النمساوية - الهونغارية على الكشف عن

مسببي ومحركي الدعاية الاستردادية ، والحفاظ على تفاهم طيب مع النمسا - هونغاريا ، وهذا أهم بالنسبة لها من أن تحاول تملك الاراضي « الاستردادية » .

٢ — المرحلة الثانية : ١٨٨٢ - ١٨٩٦

إن الحادث الجديد الذي غير شروط القضية تماماً هو إبرام معاهدة الحلف الثلاثي ، في ٢٠ أيار ١٨٨٢ . فقد قررت الحكومة الإيطالية أن تصبح حليف الامبراطورية الألمانية ، وفي الوقت نفسه ، حليف النمسا - هونغاريا . وقد فضلت ، في الحقيقة ، أن تكون حليف المانيا فقط ، ولكن بسمارك رفض وصرح إلى الإيطاليين بأنهم إذا أرادوا حلفاً فينبغي عليهم أن يوقعوه مع المانيا والنمسا - هونغاريا ، باعتبار أن المانيا والنمسا - هونغاريا كانتا مرتبطتين من قبل ، منذ ١٨٧٩ ، بمعاهدة تحالف .

ولم تقرر الحكومة الإيطالية أن تبرم هذا الحلف الثلاثي بداعي التعاطف مع النمسا - هونغاريا : بل لأنها كانت تشعر بأنها ضعيفة ، وبحاجة إلى نقطة استناد . وقد جربت كم كلفها هذا الضعف . وفي ذلك الحين ، أي في ١٨٨١ ، وطدت فرنسا حمايتها على تونس ، رغم انف الإيطاليين الذين كانوا عاجزين تماماً عن منعها . ومن حوادث تونس استخلصت الحكومة الإيطالية بأنه ينبغي أن يكون لإيطاليا حلفاء . ولذا أبرمت الحلف الثلاثي . ولكن يجب أن نعلم بأنه يتوجب عليها ، بعد أن أصبحت حليفاً للنمسا - هونغاريا ، أن تتخلى رسمياً عن الاستردادية . هذا ما قاله بسمارك . وقال أيضاً : « ان إيطاليا والنمسا - هونغاريا لا يمكن أن تكونا إلا حليفتين أو عدوتين » . وأراد أن تصبحا

حايقتين لثلاثا تكونا عدوتين . وما دام الحلف الثلاثي فيجب منطقياً على الحكومة الايطالية أن تحاول كبح الحركة الاستردادية .

موقف الرأي العام . - يجدر بنا أولاً ، أن ننظر ما جرى في الاراضي الاستردادية : فقد كان اعلان الحلف الثلاثي على هؤلاء الايطاليين ، في النمسا - هونغاريا ، ضربة قاسية جداً ، وشعروا بأن الحكومة الايطالية تخلت عنهم . فمن ذلك أن شاباً من تريستا اسمه غليوم اوبردان ، وكان طالباً في جامعة روما ، حاول ، في ١٧ ايلول ١٨٨٢ ، أن يغتال امبراطور النمسا ، فرانسوا - جوزيف . وكان يشعر بأن اغتيال فرانسوا - جوزيف يمكن أن « يقتل الحلف الثلاثي » في الوقت الذي تشكل فيه . وقد اوقف اوبردان ، وحكم عليه بالموت ، وكان لتنفيذ الحكم صدى واسع في ايطاليا .

واستمر الاحتجاج في الاراضي الاستردادية . ونشرت جرائد استردادية في ترانت ، وتريستا ، وروفيريتو . وبالطبع ، وجدت هذه الجرائد في حالة صعبة للغاية ، لأن قانون العقوبات النمساوي لعام ١٨٥٢ نص على عقوبات خاصة لجرائم « الشغب على الراحة العامة » ، ووسعت جريدة هذا الجرم إذا كان موجهاً إلى هجوم على شخص الامبراطور ، وعلى شكل الحكم وعلى ادارة الدولة وإذا نصح الشعب « بمقاومة القوانين » . ومن الواضح أن أي جريدة استردادية ، حتى ولو كانت حذرة في لغتها ، توسع أغراضاً تقع تحت هذا القانون . ولذا كانت حياة الجرائد الاستردادية في الأراضي النمساوية - الهونغارية قلقة وغير مستقرة . ومن بينها جريدة اسمها « الاستقلال » ، وكانت تصدر في تريستا ، حكمت بـ ٤١٣ حكماً مختلفة المدة ، وجريدة أخرى كانت تصدر في روفيريتو ، فقد اوقف رئيس تحريرها في ١٨٨٣ وحكم عليه بالسجن .

ولكن إذا لم تستطع الصحافة الاستردادية أن تعيش إلا قليلاً في الأرض النمساوية - الهونغارية ، فقد وجد منها في الأرض الإيطالية : في فيرونه ، وجدت جريدة تسمى « آرينا » أي « العرين » ، وكانت تستقبل مراسلات من تريستا وترانت وتنتشر مقالات عن الحركة الاستردادية . ولكن هذه الجريدة كانت بالطبع بمنوعة في الأراضي النمساوية - الهونغارية ابتداءً من ١٨٨٢ .

وحاول الاسترداديون ، في الأراضي النمساوية - الهونغارية أيضاً ، تنظيم دعايتهم على الصعيد « الثقافي » ، وأنشأوا ، في ١٨٨٥ ، جمعية تسمى « أنصار الوطن » ، وكان هدفها الدفاع عن اللغة والفكر الإيطاليين في الأراضي الإيطالية في النمسا - هونغاريا . وكان مؤسسو هذه الجمعية يعلنون بأن العنصر الألماني، في شمال التيرول الجنوبي بخاصة ، يقوم بدعاية مدرسية : فقد وجدت منظمة تدعى : « الاتحاد المدرسي » . وتنمي باستمرار عدد المدارس الألمانية . وقد صرح العنصر الإيطالي : ونحن أيضاً لما الحق في تنمية عدد المدارس الإيطالية . وكانت هذه الجمعية التي يتزعمها برتوليني تمارس نشاطها علناً ، ولم يكن هذا النشاط مخالفاً للقوانين النمساوية ، باعتبار أن غايتها كانت مدرسية صرفاً ولم تعترض الحكومة النمساوية اذن على انشاء الجمعية . وكان مقرها في روفيريتو ، وأنشأت لها ستين فرعاً محلياً في جميع الأجزاء الإيطالية في الأراضي النمساوية - الهونغارية . وقد ألفت « جمعية أنصار الوطن » ، بفكرة الحصول على تريستا وإنشاء جامعة إيطالية ، وهذا ما لا تريد الحكومة النمساوية - الهونغارية ان تسمع الكلام عنه . وأنشأت أيضاً مكاتب جواله لتتشر الأدب الإيطالي بين الشعب الإيطالي كله .

ولكن الادارة النمساوية - الهونغارية ، التي كانت تراقب ، بالطبع ، عن كنب هذا النشاط ، رأت أن لبعض ظاهرات الجمعية طابعاً سياسياً . وفي ١٧ تموز ١٨٩٠ حلت « جمعية انصار الوطن » ، ثم اعيد انشاؤها بعد بضعة أشهر تحت اسم آخر « العصبة القومية » . وقد نظم اعضاء هذه الجمعية في ١٨٩٦ ، في ترانت ، مظاهرة وطنية كبرى بمناسبة قدشين آبداء دائتي .

وفي ايطاليا نفسها ، تمت الحركة الاستردادية كثيراً في هذا الدور ، ونريد بذلك أن عدد المنظمات التي تهم بذلك ازداد كثيراً . ولنقتصر على أهم هذه المنظمات : ففي ميلانو اسست في عام ١٨٨٤ « رابطة الالب الجولينية » التي انشاها استرداديون تربستانيون هاجروا إلى ايطاليا . وقد الفت هذه الرابطة نداءً : « لتحي ايطاليا المتحدة ! والموت للنمسا » . ثم انشئت في البندقية ، في ١٨٨٤ ايضاً ، « رابطة غليوم اوبردان الجمهورية » لتخليد ذكرى الطالب الشاب الذي اراد اغتيال فرانسوا - جوزيف . ثم انشئت في ميلانو ، في ١٨٨٥ ، « حلقة غاريبالدي لاجل ايطاليا الاستردادية » ثم انحلت هذه المنظمات الثلاث في ١٨٨٥ وشكلت : « العصبة الشعبية لايطاليا المتحدة » وكان رئيسها النائب مافي . ومن جهة أخرى ، وجد جمع ثوري يدعى « ايطاليا الجديدة » ، وكان في الوقت نفسه جمعاً استردادياً ، وكانت له فروع واسعة جداً في كل ايطاليا . وأخيراً ، تأسست ، في ميلانو ، جمعية تسمى « حزمة الديموقراطية » ، وكانت لها جمعيات فرعية في روما . وبالأجمال ، كانت أفكار هذه التجمعات « تقدمية » . ووجدت الحركة الاستردادية اكبر عدد من المشايخين في ذلك العصر ، بين الجمهوريين الايطالين . وكان الدافع لهؤلاء الجمهوريين ولا شك وطنياً . ولكن ، في الوقت نفسه ، كان يخفي فكرة سياسية ،

لا سيما وأن الحكومة الإيطالية شاركت في الحلف الثلاثي وبالتالي حكمت على نفسها بالتخلي عن الأراضي الاستردادية ، ولذا حاول الجمهوريون أن يعرفوا عمل الحكومة ويلغموا سلطتها في البلاد، وكان من صالحهم أن يدعموا النظرية المعارضة أي النظرية الاستردادية .

ومع هذا فقد وجدت منظمات أخرى تجذب العناصر المعتدلة . وأهم هذه المنظمات كانت « منظمة دائتي الغيوري » التي انشئت عام ١٨٨٩ تحت رئاسة بوني . وكان هدفها : الدفاع عن « الإيطالية » وبخاصة بين الإيطالي النمسا . وبعد ذلك بقليل انشئت « لجنة ترانت وتريستا » واسمها يدل عليها .

ولنشر إلى أن الحركات الاستردادية ، في ذلك الحين ، لم يكن لها إلا صدى ضعيف في الجماهير الإيطالية ، وصدى ضعيف في الطبقات الموجهة . وقد كتب مؤرخ إيطالي بأن الطبقات الموجهة باللغة الإيطالية كانت « واقعة سطحية » ولا تهتم بترانت ولا بتريستا ، كما لا تهتم بالحصول على مكاسب استعمارية . حقاً لقد كانت الجمعيات الاستردادية تمر كثيراً وتقوم بكثير من الضجة والصخب ، ولكن يجب ألا يظن أن أكثرية الرأي العام قد اعتنقت آراءها ودانت ببرامج عملها .

موقف الحكومة الإيطالية . - لقد سببت الاستردادية للحكومة الإيطالية كل أنواع المتاعب ، لأنها كانت تتمسك بالحلف الثلاثي ، ولتظل حليفة النمسا - هونغاريا كان عليها بالطبع أن تنكر الاستردادية ، ولكن احتجاجات الاستردادين كانت تزعجها باستمرار ، وإذا لم يضايقها جماعة الترائتان وإيستريا مباشرة فإن المنظمات الاستردادية في إيطاليا ، مع حملات الصحافة التي توجهها ضد الحكومة ، كانت مصدراً للصعوبات .

وعندما حكم غليوم اوبردان بالاعدام ، اوقفت الحكومة ، في ايطاليا ، شركاءه : وطلبت الحكومة النمساوية - المونغارية تسليمهم فرفضت ايطاليا ، لأنه لا يمكن أن تقبل بتسليم مسيبي الاغتيال السياسي . ولكن الحكومة الايطالية ، من جهة أخرى ، صرحت بأنها مستعدة « لقمع الاستردادية » ، لا سيما وأن الحركة الاستردادية كانت في جزء عظيم منها حركة جمهورية . وعلى أي حال ، شجب رئيس مجلس الوزراء مانتسيني في مجلس النواب ، في ١٣ آذار ١٨٨٣ ، الاستردادية بصراحة ، وفي ١٨٨٦ صرح رئيس الحكومة من جديد ، في مجلس النواب ، بأن الوحدة الايطالية « انتهت » ، وبالتالي تخلى عن الايطاليين الموجودين خارج حدود المملكة . وعندما عاد الاضطراب الاستردادي نحو ١٨٨٦ - ١٨٨٩ ، كان رئيس مجلس الوزراء ، في ذلك الحين ، كريسي ، وكان من « أنصار الحلف الثلاثي » ، وقد أكد في ١٨٨٩ للنمسا - هونغاريا بأن ايطاليا لا تفكر بكسب ترانت وتريستا . وفي حزيران ١٨٨٩ ، صرح في خطاب له ، في مجلس النواب ، بتصريحات من هذا النوع ، وأخيراً حل « لجنة ترانت وتريستا » .

وفي ١٨٩٠ حدث حادث مميز : وهو أن وزير المالية الايطالي دودا كان في وليمة في اودين ، ووجد في حالة مربكة ، لأن الخطباء ، في آخر الوليمة ، خطبوا خطباً استردادية ، فطلب كريسي استقالة وزير المالية ، لأنه لم يغادر الوليمة لدى سماعه هذه الخطب . وقام نائب باستجواب في مجلس النواب . فصرح كريسي بأنه لا يريد أن يشك في اخلاص الحكومة الايطالية في تنفيذ تعهداتها الدولية ، أي في الحفاظ على الحلف الثلاثي . فأجاب دودا مصرحاً بأن سياسة كريسي تؤدي بايطاليا إلى « الحزى » ، ولكن هذا لم يمنع كريسي من الحصول على التصويت بالثقة باكثرية

عظمى . اذن كانت الاكثريّة العظمى في البرلمان تنكر الاستردادية ، في ذلك الحين . وقد أوضح كريسبي ، في خطاب له في فلورنسا ، في ٨ تشرين الأول ١٨٩٠ بأن الاستردادية في نظره اخطر الأخطاء . لأنها ، اذا ظفرت ، وضعت ايطاليا في نزاع مع النمسا - هونغاريا ومع فرنسا ، من أجل كورسيكا ، وقال كريسبي : « ستكون الحرب ، وسنكون عزلاً من السلاح » ، فاذا أردنا أن نسلك سياسة استردادية وجب علينا أن نبدأ بتسليح كثيف : وان الناس الذين يطالبون بربط الأراضي الاستردادية هم الديمقراطيون ، رجال أحزاب اليسار ، وهم ، في الوقت نفسه ، اعداء التسليح . ان موقفهم غير منطقي ، فاذا أرادوا أن نسترد هذه الاراضي فليقبلوا بتسليح كثيف ، ولكن ماداموا لا يقبلون . بذلك ، فإن السياسة الاستردادية غباء وحماقة . هذا هو رأي كريسبي . ولكن هذا لا يمنع من أن الاستردادية ظلت بالنسبة للحلف الثلاثي خيرة انحلال لأن الحوادث كانت تتكرر باستمرار .

٣ - المرحلة الثالثة : ١٨٩٦ - ١٩١٤

وفي هذه المرحلة وجدت الشعوب الاستردادية في حالة اخرج مما في السابق ، لا لأن الحكومة النمساوية كانت أقسى عليها ، بل لأن العنصر الايطالي في النمسا - هونغاريا يرى نفسه شيئاً فشيئاً مهدداً بدفع السلافيين والألمان .

في ايستريا وفي دالماسيا . - كان الفلاحون السلافيون ، بسبب النمو الديموغرافي السريع ، يتجهون نحو المدن لايجاد عمل لهم . حتى ان التفوق العددي ، الذي كان للايطاليين في زارا وسبالاتو وفيومه ، يمكن أن يفسد بين حين وآخر : لقد كان السلافيون يتوسعون ، ويحتلون جميع الأعمال

الصغيرة ، حتى انهم بدأوا يصلون الى المهن الحرة . وكان لدى هؤلاء السلافيين فكر « مقاتل » موجه ضد الايطاليين بخاصة ، لاسيما وان هؤلاء السلافيين كان لهم دور هام بين العمال ، على حين ان العناصر الايطالية في المدن الدالماسية كانت عناصر بورجوازية ، ولذا اضيف الشعور الطبقي بالجملة ، الى التباين الاجتماعي . وكانت الحكومة النمساوية تشجع العنصر السلافي ضد العنصر الايطالي لأن الايطاليين كانوا يضايقونها في هذه المناطق ويسببون لها المتاعب .

في التراننتان . - كانت الحالة تتطور على حساب العنصر الايطالي . لأن ازدياد عدد الألمان ، في أعلى وادي نهر الأدبيج ، وبخاصة منذ فتح الطريق الحديدي المار من شعب برينير ، كان يسهل العلاقات بين البلاد الألمانية والسفح الجنوبي لجبال الألب ، وكانت منظمات الدعاية الألمانية ، وبخاصة المدرسية ، تنمو بسرعة . ويتم جهد الجرمنة في أعلى وادي الأدبيج ، اولاً: على حساب الشعوب الناطقة « باللاتينية » التي ليس لهاوعي قومي ايطالي واضح . وعدا ذلك ، يرى أن الالمان يتقدمون شيئاً فشيئاً على منطقة الحد اللغوي ، في منطقة سولادنو ، ويستقرون في منطقة ترانت ويشترون أثاثاً وفنادق سياحية . وفي القسم الجنوبي من التراننتان ، في الطرف الأقصى من بحيرة غارد ، كانت مدينة ريفامركزاً سياحياً ، ثم أصبحت ، في الواقع ، مدينة المانية . وكان الايطاليون في التراننتان يرون ان مستقبلهم سيء جداً ، لاسيما وان العنصر الجرمني يبذل جهداً في ايستريا وفي البندقية الجولينية : ففي تريستا كان عدد الألمان حتى الآن تافهاً ، ولكنه أخذ يزداد باستمرار .

والنتيجة ، هي أن العاطفة الايطالية ظهرت بشدة في الأراضي

الاستردادية ، للنضال ضد هذا الاجتياح والغزو : ففي تريستا، نرى أن البورجوازية الناطقة بالايطالية ، التي لم تكن حتى الآن لتتوغل بالالتحاق بايطاليا ، باعتبارها تحب الاستقلال الذاتي ، بدأت تصبح استردادية لأنها شعرت بأنها مهددة بالعنصر الألماني وبالعنصر السلافي : ففي ترانت وفي منطقة الترانتيان الأصلية أصبح الحرفيون استرداديين متحمسين ، وكذلك الاكليروس والكاثوليك ، لأنهم يخشون التسلسل البروتستانتي الألماني . وأخيراً ساهمت الجماعات الاشتراكية بزعامة قيصر باتيستي في الحركة القومية الايطالية . ووقف النمساويون باتيستي في ١٩١٦ وحكموا عليه بالموت . في فيوميه - وأخيراً حاول العنصر الايطالي في فيوميه أن يقاوم التسلسل السلافي والنفوذ المجري أيضاً . وفي ١٩٠٤ أنشئت في فيوميه رابطة تدعى « فيوميه الفتاة » وكانت استردادية صراحة .

وقعت حوادث في هذه الاراضي الاستردادية ، وبخاصة في ١٩١٢ - ١٩١٣ ، وكان أخطرها في تريستا ، حيث اتخذ الحاكم النمساوي الأمير هوهنلوه ، قرارات تمنع استخدام الرعايا الايطاليين في المصالح البلدية في تريستا . وكان في هذه المدينة نحو ٤٠٠٠٠ ايطالي ، جاءوا من ايطاليا ولم يكونوا رعايا نمساوية - هونغارية . وكانوا يقبلون في الوظائف البلدية : وقد أعطى حاكم تريستا الأمر بطردهم وتسريحهم ، وهذا ما سبب استياءً عظيماً في ايطاليا . وفي الوقت نفسه طالب الطلاب الايطاليون بإنشاء جامعة ايطالية في تريستا ، فاحتج الطلاب الألمان في الجامعات النمساوية الأخرى بعنف ، حتى أنه وقعت منازعات دامية في جامعة غراتز بين الطلاب الايطاليين والطلاب الألمان .

ومن جهة أخرى ، ثمة ، في هذا الدور ، التحريض الاستردادي في ايطاليا ، وكان على صلة بحركة أفكار جديدة في القومية الايطالية،

ويمكن القول أن أب القومية الإيطالية دانونزيو . فقد أراد أن يعطي .
لايطاليا « أخلاقاً جديدة » ، و « مثلاً أعلى جديداً » ، وبخاصة أن يعطي .
الإيطاليين ، مفهوماً رجولياً للحياة . ولكن الزعيم الجديد للحركة كان
انريكو كوراديني ، وكان رجل آداب ، بدأ بكتابة قصة ومسرحية ،
وابتداءً من ١٨٩٧ تقريباً ، انجبه نحو النشاط السيامي ، ونشر في ١٩٠٣ ،
مجلة صغيرة تدعى « المملكة » ، ومن ثم أسس كتلة نشرت في ١٩١١
مجلة تسمى « الفكرة القومية » . وفي تقريره الذي كتبه الى « المؤتمر
القومي » في عام ١٩١٠ ، أعطى كوراديني لحركته هدفاً مزدوجاً : من
جهة ، إنشاء مستعمرات لايطاليا ؛ ومن جهة أخرى دعم الاسترداديين .

وفي ١٩٠٣ ، أكد السفير الألماني في روما ، في تقاريره ، أن
الجيل الإيطالي الجديد كان استردادياً ، وبخاصة المفكرون ، والاساتذة ،
والطلاب . وكان يرى أيضاً أن ملك إيطاليا ، فيكتور ايمانويل ، على
عكس أبيه ، كان في أعماقه استردادياً .

ومع هذا ، وبالرغم من الارادة المصممة على « الدفاع عن الإيطالية » ،
لأنجد وحدة نظر في إيطاليا . لقد كان الرأي الإيطالي في قضية الترانثان
بمعاً حقاً ، ويرى أن الترانثان أرض إيطالية ، ومن المؤمل أن
امكن ذلك ، أن تربط بايطاليا ، ولكن هذا لايعني أن أكثرية
الإيطاليين كانوا يرجون استرداد الترانثان بالقوة . أما في قضية الماسيا
وفيومه ، على العكس ، كان الرأي الإيطالي لامبالياً تقريباً . وأما
بشأن تريستا ، ففي الأمر شك عظيم : وكان الذين يتكلمون عن ربط
تريستا بايطاليا يتساءلون ما إذا كان هذا قابلاً للتحقيق ، لأن ميناء تريستا
بحاجة إلى داخل ، فاذا انفصل عنه ، زال ازدهاره الاقتصادي .

وبالرغم من أن الحكومة الإيطالية كانت ترغب كل الرغبة في الحفاظ

على الحلف الثلاثي ، فقد كانت تلعب ، في تلك الآونة ، على حبلين : لأنها وقعت في ١٩٠٣ اتفاقاً سرياً مع فرنسا . ولذا احتجت ، في ١٩١٣ ، على قرارات هوملوه بشأن الايطاليين ، فلم تجب الحكومة النمساوية - المونغارية على هذا الاحتجاج ، حتى ان الانطباع في ، ١٩١٣ ، كان يدل على ان الحلف الثلاثي كان مهدداً . ولم تحافظ الحكومة الايطالية على الموقف الذي اتخذته كريسبي ، كما لم تتنكر للاستردادية .



وعندما دخلت النمسا - مونغاريا الحرب في ١٩١٤ ، أعلنت ايطاليا حيادها ، بالرغم من وجود الحلف الثلاثي ، وتذرعت بأن المادة السابعة من الحلف الثلاثي لا تسمح للنمسا بزيادة اراضيها في البلقان ، اللهم إلا إذا قدم لايطاليا تعويض . وفي شتاء ١٩١٤ - ١٩١٥ تفاوضت ايطاليا مع النمسا - مونغاريا لتحاول الحصول على هذا التعويض ، وتريد بذلك الترانتيان أولاً ، وربما تريستا ، ولكن الايطاليين كانوا يلحون بمخاطبة على الترانتيان . ولم تشأ النمسا - مونغاريا أن تسمع بذلك : وعندئذ صممت الحكومة الايطالية أن تتجه وجهة أخرى ، وأبرمت ، في نيسان ١٩١٥ ، اتفاقاً مع فرنسا وانكلترا وروسيا ، ثم ، في أيار ١٩١٥ ، دخلت الحرب ضد النمسا - مونغاريا ، وهذه الحرب ساعدتها على تحقيق تطلعاتها القومية في البحر الادرياتيكي . واعطتها فرنسا وروسيا وانكلترا وعداً بأن يكون لها قسم كبير من دالماسيا وايستريا والترانتيان . ولكن ، في ١٩١٨ ، عند النصر ، بدأت الصعوبات ، لأن السلافين احتجوا بعنف على المزايم الايطالية في البحر الادرياتيكي . وكانت الرئيس ولسون ، نصير مبدأ القوميات ، يرى بأن الايطاليين يطلبون كثيراً ، لأنهم كانوا يطالبون

بأكثر من الأراضي المأهولة بالاطاليين. وأخيراً ، ساعدت معاهدات ١٩١٩ والاتفاقات المتممة ، في ١٩٢٠ و ١٩٢٤ ، ايطاليا على الحصول على التيرول الجنوبي كله حتى برينير ، وبالتالي ، دخل فيه القسم الذي يسكنه الالمان . وساعدتها على الحصول على ايستريا كلها ، وعلى نقطتين على الشاطئ الدالماسي وشاطئ كوارنيرو ، وهما زارا وفيوميه . وبموجب معاهدة رابالو ١٩٢٠ تقرر أن تكون فيوميه دولة حرة ، ولكنها آلت إلى ايطاليا أخيراً في العام ١٩٢٤ .

وهكذا حققت المعاهدات ، التي أنهت الحرب العالمية الاولى ، التطلعات القومية الايطالية نحو الشمال والشمال الشرقي ، وأعطت ايطاليا أراضي مأهولة بقوميات غير ايطالية ، فطغت ، من وجهة نظر القوميات ، على الصعيد السلافي .

الفصل الحادي عشر

قضية ايرلنده

فتـح الانكليز ايرلنده في القرن السادس عشر ، في عهد الملك هنري الثامن من آل تيودور ، وأخذ هذا الملك لقب ملك ايرلنده في العام ١٥٤٢ . وخضعت ايرلنده عقب هذا الفتح لما يسميه الانكليز نظام « التاصيل » ، لأن الملكية الانكليزية أقامت في ايرلنده معمرين انكليزاً وصادرت لصالح هؤلاء المعمرين جزءاً عظيماً من الأراضي الايرلندية . ثم لما هذا الغرس ، وبخاصة ابتداءً من ١٥٥٥ ، وتم بنشاط في القسم الشمالي - الشرقي من ايرلنده ، أي في اقليم اولستر . وقد أقام الانكليز في هذه المنطقة ، بخاصة . وفي الوقت الذي كان المعمرون الانكليز يستقرون في ايرلنده كانت الكنيسة الانغليكانية تتوطد فيها أيضاً .

ولاشك في أن ايرلنده حاولت أن تقاوم ، في القرن السابع عشر بخاصة ، وقامت بعدة ثورات قمعت في ١٦٤٩ بحملة كرومويل . وفي القرن الثامن عشر ، خضعت ايرلنده لانكلترا حقاً ولم تتحرك ، وعاشت في نظام اقسى قانون للعقوبات .

وبفضل الثورة الاميركية ، أي استقلال المستعمرات الانكليزية في امريكا ، والمضايقات التي لاقتها انكلترا في ذلك الحين ، حصلت ايرلنده في العام ١٧٨٢ على ترخيص يسمح بأن يكون لها برلمان خاص بها . وفي عهد الثورة الفرنسية حاول الايرلنديون القيام بثورة ضد انكلترا ، في

أيار ١٧٩٨ وقعت هذه الثورة . وفي ١٨٠٠ طلبت الملكية الانكليزية التصويت على « صك الاتحاد » ، وبموجبه اتحدت ايرلنده ببريطانيا العظمى من الوجهة التشريعية ، وبالتالي ، فقدت ايرلنده برلمانها الخاص . وكان هذا العمل من انكلترا مؤيداً (عقوبة) لمحاولة الثورة الايرلندية في ١٧٩٨ . وعادت ايرلنده في عام ١٨٠٠ تابعة لبريطانيا العظمى . واقام في ايرلنده نائب - ملك يحمل لقب « اللورد القائم العام » وكان يقيم في « قصر » دبلن .

ولا نريد أن نصر على هذه المقدمة ، لأن كل مانريد قوله هو أنه وجد في ايرلنده ، في القرن التاسع عشر ، ويوجد اليوم فيها أيضاً ، « أمتان » : من جهة أكثرية الشعب وتتألف من الايرلنديين الكاثوليك ، وكلهم تقريباً فلاحون ؛ ومن جهة أخرى ، أقلية مؤلفة من الانكليز أو الايكرسين وهي أقلية فاتحين .

ولم تنقطع احتجاجات البروتستانتين على السيطرة الانكليزية خلال القرن التاسع عشر . غير أن مايمهم دراستنا في هذا الكتاب هو معالجة الحوادث ابتداءً من ١٨٥٠ ، أي أن نبين كيف نما الاحتجاج الايرلندي منذ منتصف القرن التاسع عشر تحت تأثير العوامل الاقتصادية والدينية ، لأن في ذلك حادثاً من الحوادث الهامة في السياسة الداخلية الانكليزية . فقد كان للقضية الايرلندية رد فعل مستمر على سياسة بريطانيا العظمى ، فضلاً عن أنها كانت عنصراً هاماً من الوجهة الدولية . لأن وجود ايرلنده المحتجة في جانب بريطانيا العظمى ، وبأكثرية سكانها العظمى التي تظهر عواطف مناوئة للانكليز ، كان بالنسبة لانكلترا سبب ضعف ، حتى ان القضية الايرلندية ، في بعض الأحيان ، وبخاصة في ١٨٨٧ وفي ١٩١٣ وفي بداية ١٩١٤ ، كانت تضابق العمل الخارجي للحكومة البريطانية .

ولذا يجب أولاً أن نتساءل عن الأسباب التي أثارت، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، احتجاج الايرلنديين ضد السيطرة الانكليزية؛ وان نأخذ بعين الاعتبار حالة البلاد الدينية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً الحالة السياسية.

١ - الحالة الدينية

كانت الأثرية العظمى لسكان ايرلنده، نحو الأربعة أخماس، كاثوليكية. ولم تكن العناصر البروتستانتية بشكل كتل وجمهير هامة الا في اقليم اولستر، أي في القسم الشمالي - الشرقي من ايرلنده. ويجب الا نعتقد أيضاً ان اقليم اولستر كله كان كاثوليكياً. فقد كان الكاثوليك يشكلون فيه ٤٠٪ من السكان. وكان اقليم اولستر نفسه مقسماً إلى تسع كونتيات: وعلى هذه الكونتيات التسع وجد ثلاث كونتيات، وهي الكونتيات الواقعة على التخوم الجنوبية والغربية، مأهولة بالكاثوليك بخاصة، والثلاث الأخرى، أي الواقعة على الشاطئ، تجاه انكلترا وايركوسيا، في منطقة بلفاست وفي منطقة لندندري، كانت مأهولة بالبروتستانت خاصة. والكونتيات الثلاث الأخيرة، كونتيات وسط وجنوب اولستر كان سكانها خليطاً كاثوليكاً وبروتستانتياً، وهي كونتيات تيرون وارماغ وفرماناغ.

وخارجاً عن الاولستر، وجد بروتستانتيون مبعثرون في باقي ايرلنده ولكن عددهم قليل. وهم موظفون، وملاكون كبار، وعملاء، ووكلاء كبار الملاكين. وعملياً، خارجاً عن اولستر، يمكن أن نقدر بأن شعب ايرلنده كله تقريباً يتألف من ايرلنديين كاثوليكين.

حالة البروتستانت - يجب أن نميز ، بين البروتستانت الايرلنديين ، فريقين : من جهة ، الانجليكان ، وكانوا نحو ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة ؛ ومن جهة أخرى . « المنشقون » غير المتكيفون ، وكانوا يشايعون كنائس مستقلة عن الدولة وعددهم نحو ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة . وبالتالي ، ليس في الوسط البروتستانتي ما يدل على وحدة . ومع ذلك ، وبالرغم من العدد القليل لأشيائه ، ويبلغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ ، وكلهم تقريباً في اقليم اولستر ، فقد كان للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده نظام خاص ، كما للكنيسة الانغليكانية في انكلترا . ويقول الانكليز ان هذه الكنيسة « موطدة » أي انها كنيسة تملك امتيازات خاصة . وكانت هذه الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ، كالكنيسة الانغليكانية في انكلترا ، خاضعة بشكل وثيق للتاج الملكي ، أي انها كانت لخدمة عاملاً حكومياً . ومن جهة أخرى ، كانت قوتها عصرية أكثر منها روحية . والواقع هو أن هذه الكنيسة كانت غنية جداً . فقد أخذت كل الأموال التي صدرت ، في القرن السادس عشر ، أثناء الفتح الانكليزي ، من الكنيسة الكاثوليكية . وكان عندها املاك كبرى ، وأقامت عليها فلاحين ايرلنديين بصفة منتفعين . وهؤلاء المنتفعون يدفعون الأجارات . وتجي في كل سنة ضريبة العشر « الديم » أي أن لها الحق في نصيب من نتاج المحاصيل . وكان هذا العشر يدفع في الأصل من قبل جميع الفلاحين بل ومن الكاثوليك أيضاً . ولكن العشر بدل في ١٨٣٣ إلى ضريبة مالية يدفعها المالكون لا المستأجرون ، ولكن الملاكين عوضوها برفع الأجار . وفي ١٨٦٨ كان الدخل السنوي ، للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ، نحو ٦١٤ ٠٠٠ جنيه استرليني ، منها ٢٠٥ ٠٠٠ ناشئة عن الاجارات والباقي ناشئ عن الأعشار .

والشيء المتناقض في حالة الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده هو انه لم يكن

لها اتباع الا في قسم صغير جداً من البلاد ، بالرغم من وجود كنائس انغليكانية في ايرلنده كلها : وبين هذه الكنائس الانغليكانية وجد منها ٢٠٠ كنيسة ليس لها أي مؤمن . وكانت الكنيسة الانغليكانية تقيم عليها راعياً، من حيث المبدأ ، ولكن لا يوجد أحد في العبادة . ووجد، من جهة أخرى، ١٠٧ كنائس حاول الراعي فيها أن يضم مائتي أو ثلاثمائة عائلة بروتستانتية .

حالة الكاثوليك . - لقد ظل الشعب الكاثوليكي في ايرلنده زمناً طويلاً محروماً من حقوقه السياسية ، ولم يصل إلى الوظائف العامة حتى عام ١٨٢٩ . ففي هذه الآونة صوت البرلمان الانكليزي على « قانون تحرير » الكاثوليك الذي طبق على الكاثوليك الايرلنديين كالكاثوليك الانكليز . ومنذ هذا التاريخ استطاع الكاثوليكي الايرلندي ان يكون ناخباً وأن يصبح موظفاً .

لقد كان الكاثوليك الايرلنديون يتظاهمون من أنهم مجبرون على اعادة الكنيسة الانغليكانية على نفقتهم ، مع أن هذه الكنيسة ليس لها مؤمنون في القسم الأعظم من البلاد . ولندكر ان الكنيسة الانغليكانية كانت نجبي ضريبة العشر . وكان هذا الرسم يقع حتماً على المكلف الذي يتساءل لماذا يدفع اعاشة الاكليروس الانغليكاني وليس للكنيسة الانغليكانية مؤمنون في أكثر النواحي .

ولكن الكاثوليك كانوا يتظاهمون بخاصة من الحالة التي وضع فيها الاكليروس الكاثوليكي : فقد فقد هذا الاكليروس ، بعد الفتح الانكليزي ، جميع أبنية العبادة بعد أن صودرت لصالح الكنيسة الانغليكانية . ولذا اضطر الكاثوليك الايرلنديون أن يعمرؤا على نفقتهم كنائس جديدة ، وقد بنوا أكثر من ٢٤٠٠ كنيسة . وكان الاكليروس الايرلندي يأخذ ثقافته الدينية

في القارة ، لأنه لم يكن في إيرلنده مدارس اكليركية ، ويتلقى تعليمه الديني في لوفتن ، في بلجيكا ، وفي باريس ، وفي سالامانكا في اسبانيا . الا أن مدرسة كاثوليكية اكليركية انشئت حديثاً بالقرب من دبلن ، وهي مدرسة ماينوث : وكان الاكليروس الكاثوليكي الايرلندي يضم الاكليروس المصري ، لأنه وجد ما يقارب ١١٠٠ كنيسة كاثوليكية ، مع خوارنة ومن يقوم مقامهم . ووجد اساقفة ايرلنديون ، وكانوا كثيراً وعددهم ثلاث وعشرون . يضاف إلى ذلك الاكليروس النظامي ، وكان يضم بخاصة نظم التعليم : الدومينيكان ، الاغستينيين ، وأخوة القديس - باتريك . ولا يتقاضى هذا الاكليروس الكاثوليكي ، في إيرلنده ، أي مساعدة من الدولة ، ويعيش فقط من التكاليف التي يدفعها طوعية المؤمنون التابعون للكنائس .

وفي المناطق التي يتساكن فيها الكاثوليك والبروتستانت ، كما في قسم عظيم من الاولستر ، حيث يوجد ٤٠٪ من الكاثوليك في مجموع الاقليم ، كان الانفصال المعنوي تاماً بين عنصري السكان البروتستانت والكاثوليك . فلا يوجد بينهما زواج مختلط ولا علاقات اجتماعية ولا استقبالات ، وليس بينهما إلا علاقات أعمال .

لماذا هذا الكره المتبادل ؟ يجب أن نفكر أن البروتستانت كانوا مشيخين ، أي تابعين للكنيسة البريسبيتيرية ، وكان هؤلاء يكرهون الاكليروس الكاثوليكي ، ومتشددون في ايمانهم . وكانت كلمة الامر فيما بينهم ، كما في عصر الاصلاح الديني ، لتسقط البابية ، ويريدون بذلك الكنيسة الكاثوليكية وسلطة البابا . وكانت تغذيهم بهذه الأفكار منظمة « الجمعية الاورانجية » . ولم تكن هذه الجمعية كثيرة العدد ، ولكنها نشيطة ،

ولها حجيرات تسمى « الواج » في اقليم اولستر كله . وكانت هؤلاء البروتستانتيون متعلقين عن تصميم بفكرة الهيمنة البروتستانتية .

ومن جهة أخرى ، كانت روح العداوة تغذي الكاثوليك حيال البروتستانت بواسطة الاكليروس : فقد كان الاكليروس الايرلندي قومياً ، وله دور سياسي ويحرص على استقلاله حيال الدولة : ففي ١٨٠٨ وضعت خطة كونكوردات يمكن أن تسمح للكنيسة الايرلندية بالحصول على مساعدات من الدولة ، ولكنها تعطي الى الحكومة حق الاشراف على رسم الاساقفة ، فرفضها الاكليروس الكاثوليكي . ومع ذلك فقد بذل الكاردينال رئيس اساقفة دبلن ، المونسنيور كولين ، في العام ١٨٦٠ ، جهداً لتعديل النشاط السياسي عند اكليروسه . وكان هذا الاكليروس يحتفظ بنفوذ معنوي عظيم . ففي الصعوبات التي كانت تنشأ بين المالكين والمستأجرين ، وكانت كثيرة في الحياة الايرلندية ، كان للخوري كلمته التي يقولها في فصل الخصام .

وكان الخوري الايرلندي يمارس هذا النفوذ ، لأن عاطفة الشعب الدينية كانت حية وشديدة ، وقد ازدادت « باضطهاد ، الانكليز ؛ ولأن الكاهن ظل زمناً طويلاً قائداً وحيداً ، وحامياً وحيداً في أوقات المحن . وأخيراً كان الكاهن ، عادة ، في أكثر القرى الايرلندية ، الفرد المثقف الوحيد ثقافة كافية .

٢ - الحائز الاقتصادي والاجتماعي

كان الاقتصاد الايرلندي قبل كل شيء اقتصاداً زراعياً . لأن أكثر من ثلثي السكان كانوا يعيشون من الزراعة فقط . ولا يوجد صناعات إلا في الحركات القومية ٣ - (١٦)

مدينتين : بلفاست ودبلن ، وبخاصة صناعة النسيج . وإذا لم يتوصل إلى إنشاء صناعات أخرى في إيرلنده فذلك لأن فيها قليل من الفحم ، ومن الصعب على الصناعة الايرلندية ان تناضل ضد المنافسة الانكليزية .

ولهذا السبب كان الازدهار في هذا البلد متعلقاً بالأرض وبالحياة الزراعية فقط . وهذه الحياة الزراعية شكلان : تربية الحيوانات والزراعة . وحسب احصاءات العصر ، في ١٨٧٢ ، وجد في ايرلنده ٦٨٠٠٠ مالك اطيان . وكان هؤلاء المالكون على نوعين مختلفين : من جهة كبار المالكين وعددهم نحو ١٤٠٠٠ ويسمون « اللاندلوردات » ، ويملكون وحدهم ٩٧٪ من سطح البلاد . وكان الواحد منهم يملك أملاكاً واسعة تبلغ مساحة أصغرهما أربعون هكتاراً ، ولكن بعضهم كان يملك عشرة آلاف ، ثلاثين ألفاً ، وحتى أربعين ألف هكتار . ومن جهة أخرى ، ان ٣٪ الباقية من سطح الأرض كانت موزعة بين ٥٤٠٠٠ ملك صغير . وكان الواحد منهم يملك هكتاراً واحداً أو نصف هكتار ، حتى ان منهم ٣٦٠٠٠ مالك كان يملك أقل من نصف هكتار .

كان كبار الملاكين ، « اللاندلوردات » يؤجرون أراضيهم إلى « مستأجرين » . وكان على بعض الأملاك عدة مئات من المستأجرين ، وأحياناً في الأملاك الكبرى ، عدة ألوف .

وكانت الاكثوية العظمى من اللاندلوردات انكليزاً ، وقد استقروا بعد الفتح ، وكانوا في أكثر الأحيان ، لا يحرصون على الإقامة في ايرلنده ، ويقضون معظم وقتهم في انكلترا ، لأن الحياة الاجتماعية الانكليزية تجذبهم إليها ، على حين أن الحياة الايرلندية لا تعجبهم ولا تسرهم . وكان أولادهم يذهبون للدراسة في الجامعات والكليات الانكليزية . ولذا كان

الاندلوردات يغيبون عن أراضيهم ويتركون ادارة املاكهم إلى وكيل أو عدة وكلاء ، وكان هؤلاء على العموم انكليزاً أيضاً .

وبين ١٨٤٦ و ١٨٥٢ حدث تغير هام في الحياة الاقتصادية في ايرلنده : ففي ١٨٤٦ تضررت الزراعة الايرلندية بسبب مرض البطاطا ، وكان لهذه الزراعة أهمية كبرى في الحياة الزراعية الايرلندية . وأدى مرض البطاطا إلى مجاعة حقيقية ، مجاعة خطيرة جداً ، حتى ان قسماً من الشعب الايرلندي لم يرموداً غير الهجرة : وذهب الايرلنديون بمئات الألوف إلى الولايات المتحدة في ذلك العصر . وبعد هذه الهجرة الجماعية انخفضت أسعار المنتجات الزراعية في ايرلنده ، ورأى كبار الملاكين أن الخطة تباع بسعر سيء . ولذا قرروا أن يحولوا مستغلاتهم ، وأن يتركوا الفلاحة ويتبنوا « الرعي » . وهذه العودة من الفلاحة إلى الرعي تعتبر حادثاً هاماً للغاية : ففي ١٨٥١ كان سطح الرعي يتجاوز كثيراً سطح الفلاحة . وبحسب الانكليزون مساحة الأراضي بـ « الاربنت » ، والاربنت يعادل تقريباً نصف هكتار : إذن ، في ١٨٥١ ، كان يوجد ٨٧٠٠٠٠٠٠ آربنت أراضي رعي مقابل ٤٦٠٠٠٠٠ آربنت أراضي فلاحة . وازداد هذا التطور فيما بعد : ففي ١٨٨٥ وجد أكثر من عشرة ملايين آربنت رعي ، و ٢٩٠٠٠٠٠ آربنت فلاحة فقط .

نتائج التحويل . - أما نتائج هذا التحويل فكانت أولاً زيادة الحيوانات بالطبع . فقد ازداد عدد البقر والضأن زيادة عظيمة . ولكن الذي يهمناهم الناس . فماذا جرى بهم ؟ ان تحويل الفلاحة إلى رعي كان من نتيجة نقص اليد العاملة الضرورية للاستغلال . فقد وجد في كل عام عدد من الفلاحين والمستأجرين ممن فقدوا الأراضي التي يزرعونها ، لأن الملاك الكبير قرر ألا يفلح أراضيهم وأن يحولها إلى مراعي وبالتالي ، لم يعد

بحاجة إلى مستأجرين عديدين . وكانت النتيجة أن الفلاح ، الذي طرده الملاك ، حاول أن يجد أرضاً أخرى في مكان آخر ، ولكنه لم يتمكن من إيجادها الا بالحصول على جزء من أرض يزرعها آخر .

وهكذا كان للأزمة الاقتصادية نتائج اجتماعية عظيمة الأهمية .

النتائج الاجتماعية . - لقد حصل في الغالب أن المستأجرين لم يستطيعوا ان يدفعوا أجارهم : بسبب سقوط أسعار الحاصلات الزراعية . وفي هذه الحالة كان يحق للملاك الكبير ، اللاندلورد ، ان يطرد المستأجر عند انتهاء الاجار ، اذا فضل ، باعتباره ، مالكاً كبيراً ، أن يحول اراضيه إلى مراعي عوضاً عن أن يتركها للفلاحة . ويقال عندئذ ان المستأجر « مطرود » . وقد كان الطرد عظيماً بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ حتى ان المؤلف الانكليزي لوفي كتاب له عن « القضية الايرلندية » كتب أنه طرد بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ نحو ٥٨٤٠٠ مستأجر . وإذا عدت النساء والأطفال وجد أن ما يمثل أكثر من ٣٠٠٠٠٠ امرأة كن مضطرات لمغادرة البيت الذي كن يسكنه ، لأنهن مستأجرات ، ودون مأوى وليس لهن ما يسد رمق الفؤاد . وإذا أخذنا بما قاله مؤلف انكليزي آخر يدعى هاموند الذي نشر مؤلفاً عظيماً عن « غلادستون وقضية ايرلنده » وجدنا عدد المطرودات أضعف بقليل أي ٢٠٠٠٠٠ شخص . ولكن القصد ، بلا منازع ، حسب رأي الانكليز أنفسهم ، هو أن هذا الحادث كان غالباً جدياً .

ما هو مصير هؤلاء الفلاحين المطرودين ؟ كانوا يعيشون عيشة بائسة في قرى أخرى ، أو أنهم يهاجرون إلى الولايات المتحدة . وإذا لم يجدوا أرضاً للفلاحة ، ولم ينجحوا في الحصول على « قطعة » أرض ، لا يجدون

أمامهم إلا شيئاً واحداً وهو الذهاب وتسجيل اسمهم في « دارة العمل » .
ولكن الادارة الانكليزية كانت ترفض مساعدة كل من كان يملك في السابق.
حقلاً متوسط الأبعاد ، ولذا كان يرى فلاحون من كانت حالتهم موسرة قد
أصبحوا يعيشون عيشة بائسة فظيعة جداً بعد أن طردوا .

ترك هذا الطرد في قلوب الايرلنديين مرارة شديدة . فضلاً عن
أن المالك الكبير في ايرلنده كان يؤجر الأرض « عارية » ، وإذا بقي
المستأجر عليها عدة سنوات كان يقوم بتحسين أرضه ، ولكنه إذا طرد كان
يفقد ثمار أتعابه وتحسيناته التي أجراها لأنها تبقى للمالك . وإذا بنى عليها
مخزناً أو غرس أشجاراً ، كان كل ذلك مكسباً للمالك .

وفي ختام تحويل الفلاحة إلى مرعى في غرب ايرلنده بنجدنا أمام
الحالة التالية : من جهة ، املاك واسعة خالية تقريباً ، لأنها أصبحت
مراعي مع بعض الدور المبعثرة لحراس الحيوانات ؛ ومن جهة أخرى ، في
مكان آخر ، اكداس بشرية في الأراضي الجاهزة للزراعة والفلاحة . وهذا
ما كان يسميه الانكليز « المناطق المحترقة » حيث كان الفلاحون يعيشون
في أكواخ حقيرة ويتغذون بالبطاطا خاصة . ولذا ذكر على سبيل المثال :
منطقة كونتية مايو في غرب ايرلنده حيث نجد ٦٠٠٠٠ هكتار مراعي
و ٦٠٠٠ هكتار مزروعة فقط ، على حين أنه كان يوجد في هذه المنطقة
٥٤٠٠ عائلة فلاحة ، أي ان جميع عائلات الفلاحين تقريباً كانت تعيش
في هذه المنطقة على أرض مساحتها أقل من هكتار .

ونظراً لهذا البؤس ، حاول الفلاح الايرلندي أن يكسب حياته في
غيرها . ولهذا السبب انساحت بدءاً من ١٨٤٦ موجة هجرة عظيمة ،
واستمرت حتى عام ١٩٠٠ ، وانجبت بخاصة نحو الولايات المتحدة . وكانت
النتيجة نقصاً سريعاً في سكان ايرلنده : ففي ١٨٤١ كان سكان ايرلنده

٨١٧٥٠٠٠ نسمة ؛ وفي ١٨٥١ ، لم يكن فيها أكثر من ٦٥٥٠٠٠ ؛
وفي ١٨٧١ وجد ٥٤٠٠٠٠٠ ؛ وفي ١٩٠٠ لم يكن السكان أكثر من
٥٤ ملايين (أربعة ملايين ونصف) . ونقص عدد سكان ايرلنده بمقدار
النصف في نصف قرن . ومن الطبيعي أن تكون هذه الهجرة قد تناولت بخاصة
العناصر الفتية : فقد كانت سن ثلاثة أرباع المهاجرين أقل من خمس
وثلاثين عاماً .

ولعلنا ندرك في هذه الحالة أن الايرلنديين الذين يغادرون وطنهم
ما كانوا ليغادروه فرحي القلب ، ولذا كان يملكهم الغيظ والغضب على
الانكليز ، كبار المالكين . حتى ان هذا الغضب ، الذي يملك الفلاحين
المطرودين ، كان يعبر عنه بجرائم . وكان « القتل الزراعي » ، كما يقول
الانكليز ، نقداً (عملة) شائعاً في ذلك العصر : فقد تكونت بين
الفلاحين جموع صغيرة سرية قررت القيام بأعمال الانتقام من ملاك طردهم
دون سبب مقبول ، أو لأنه لم يشأ أن يعطيهم تعويضاً على التجهيزات التي
اجروها في أرضه . وعندما يوقف المجرمون ويمثلون أمام محكمة
الاستئناف ، كانت المحكمة تبرىء ٥٠٪ من هذه الحالات ، لأن المحكمة
كانت مؤلفة من الايرلنديين .

٣ — الحالة السياسية

لم يكن للايرلنديين بموجب « صك الاتحاد » لعام ١٨٠٠ برلمان
خاص ، ولكن كان لهم الحق في أن يكون لهم نواب في مجلس العموم
وحتى ١٨٢٩ ، تاريخ قانون التحرير ، كان هؤلاء النواب بروتستانتاً
فقط ، لأنه لم يكن للكاثوليك الحق في ممارسة الوظائف العامة . ولكن
منذ ١٨٢٩ ، كان للكاثوليك ممثلوهم . ومن البديهي أن يكون قانون

الانتخابات الانكليزي مطبقاً في ايرلنده . غير أن قانون الانتخابات الانكليزي لعام ١٨٣٢ لا يعطي حق التصويت الا لعدد محدود من الناس . وفي ١٨٦٨ أيضاً ، كان يقدر ان العدد الكلي للناخبين ٢٢٠.٠٠٠ في ايرلنده . وكان هؤلاء الـ ٢٢٠.٠٠٠ ناخب ينتخبون ١٠٣ نواب إلى مجلس العموم . وحتى ١٨٧٢ ، كان التصويت عاماً : ومن هنا ندرك حالة الفلاح الايرلندي ، الذي يعلم بأن ملاكه يمكن أن يلقي به الى الخارج ، ويخشى قبل كل شيء أن يطرد . وفي يوم التصويت ، هذا التصويت الذي كان علنياً ، كان من مصلحته أن يصوت في الاتجاه الذي يوحى اليه به الملاك الكبير الذي يشتغل لحسابه . ومن جهة أخرى ، كان النظام الانتخابي يفيد سكان المدن على حساب سكان الريف : لأنه كان للفلاحين الايرلنديين تمثيل أقل من سكان المدن حيث يوجد معظم الانكليز .

ومن ناحية أخرى ، كان الانكليز ، في ايرلنده ، يوجهون الادارة المحلية : فقد كان اللورد - القائمقام - أي نائب ملك ايرلنده ، يقيم في « قصر » دبلن ، والشرطة في انكلترا انكليزية . وأخيراً كان الانكليز يديرون الكونتيات الايرلندية .

وما فتئ الايرلنديون يشكون هذه الحالة . ولكن هذه الشكاوى كانت قليلة الصدى في انكلترا . فقد كان كبار الملاكين ، اللاندلوردات الانكليز ، مدعومين من قبل اللاندلوردات في انكلترا الذين كانت لهم نفس المنافع التي يدافعون عنها . وكان للاندلوردات انكلترا تفوق لا في مجلس اللوردات فحسب ، بل أيضاً ، حتى ١٨٦٧ ، في مجلس العموم . ومن جهة أخرى ، كان رأي الانكليز لا يتلاءم مطلقاً مع الايرلنديين وفي غير صالحهم . فقد كان الانكليزي المتوسط يشعر حيال الفلاح الايرلندي بأعمق الاحتقار ، وكان الانكليز يستاءون من هؤلاء الايرلنديين ويعتبرونهم

« هجأ » وبخاصة بسبب « القتل الزراعي » الذي تكلمنا عنه . ولذا كان من الصعب الحصول من البرلمان الانكليزي على فكرة القيام باصلاحات لصالح ايرلنده . وظل الاصلاح حتى ١٨٦٥ مستحيلاً عملياً ، لأن الوزير الانكليزي الأول ، بالمرستون ، كان يحتقر الايرلنديين احتقاراً عميقاً ويريد الحفاظ في ايرلنده على سياسة السلطة .

الاحتجاج الايرلندي . - أخذ الاحتجاج الايرلندي ، بين ١٨٥٠ و ١٨٥٦ ، شكلين : شكلاً يمكن أن يسمى قانونياً وشكلاً ثورياً . الاحتجاج القانوني . - ظهر هذا الشكل في تجمع الايرلنديين في رابطات ، وفي عصبات : ففي ١٨٥٠ تشكلت «عصبة حقوق الفلاحين» وتبنت هذه العصبة برنامج مطالب عرف تحت اسم برنامج الثلاث « F » وهذا الحرف هو الحرف الأول من ثلاثة شعارات تبنتها العصبة . وهذه الشعارات هي : اجار معقول ، ثبات الأرض ، حرية البيع .

الاجار المعقول ، يعني أن الفلاحين كانوا يطالبون بأن يكون مبلغ اجارهم ثابتاً ومحدوداً بسعر معقول بالتحكيم أو بالقانون .

وثبات الأرض ، يعني أن المستأجر لا يمكن أن يطرده الملاك مادام يدفع اجاره .

وحرية البيع ، تعني حرية المستأجر في بيع حقه تأجيراً ، فاذا عقد اجاراً مع ملاك ، استطاع أن يبيع حقه في الاجار إلى فلاح آخر ، على حين أن المستأجر ، في العرف الايرلندي ، إذا كف عن الاستغلال ، حتى أثناء الأجار ، ليس له حق في أن ينقل اجاره إلى خلفه .

وقد استطاعت هذه العصبة أن تعمل على انتخاب خمسين من أعضائها

في الوفد الايرلندي إلى مجلس العموم الذي كان يضم ١٠٣ ايرلنديين . ولكن هذا لم يؤد إلى كبير نتيجة : ففي عشرين عاماً لم تحصل العصبة على شيء . وفي ١٨٦٠ صدر قانون قبل ، في بعض الحالات فقط ، أن يعطي الملاك تعويضاً إلى المستأجر المطرود إذا أتى هذا المستأجر بتحصينات على الأرض التي استأجرها .

ومن جهة أخرى ، وجدت في ايرلنده منظمة سياسية كانت تعمل ، هي أيضاً ، بالطرق القانونية وتسمى « العصبة القانونية » . وكانت تطالب باستقلال ايرلنده الذاتي ، أي أن يكون للايرلنديين الحق في سن قوانينهم الخاصة بهم . وهذا يعني إلغاء صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ الذي قرر أن يكون للايرلنديين فقط نواب في البرلمان الانكليزي ، ومنع ايرلنده الحق بأن يكون لها برلمان خاص بها . وهذا الاستقلال التشريعي هو ما سمي فيما بعد « الحكم الذاتي » . وكان الغرض ، الذي وسعته هذه العصبة القومية ، ان الايرلنديين الحقيقيين هم الايرلنديون الكاثوليك الفلاحون الذين يشكلون أربعة أخماس الشعب ، وليتمكن الايرلنديون من الحصول على تشريع ملائم من الوجهة الدينية ومن الوجهة الزراعية يجب إقامة برلمان ايرلندي .

ولم يكن في البرلمان الانكليزي الا ١٠٣ نواب ايرلنديين على ٦٠٠ نائب . وهذا يعني أن الانكليز هم الذين يسنون القوانين التي يجب أن تطبق في ايرلنده . ولو وجد برلمان ايرلندي لكان أربعة أخماس النواب كاثوليكين ويمثلون مصالح الفلاحين ، والـخمس فقط يمثل مصالح البروتستانت وكبار الملاكين ؛ وبالتالي ، تسن القوانين لصالح الفلاحين ولصالح الكاثوليك . هذا هو الفارق الأساسي .

الاحتجاج الثوري . - ومن جهة أخرى وجد احتجاج ثوري . وكان من عمل جمعية سرية ، جمعية « الفنيان » ومنها أتى اسم « الفنيانية » الذي أطلق على هذه الحركة .

منذ ١٨٤٦ هاجر مئات الألوف من الايرلنديين ، كما رأينا ، إلى الولايات المتحدة . وظل هؤلاء الايرلنديون متجمعين في نفس المناطق : فقد وجد الكثير منهم في شيكاغو . وبين هؤلاء الايرلنديين المتأمركين تشكلت ، في العام ١٨٥٧ ، « جمعية الفنيان » . وجاء هذا الاسم من بطل اسطوري في تاريخ ايرلنده . تأسست هذه الجمعية على يد شاب مفكر اسمه جون اوماهونه درس في ايرلنده في « كلية الثالث » في دبلن . وانشأت الجمعية مباشرة فرعاً لها في ايرلنده ، وكان رئيس هذا الفرع جون ستيفانس . وبرنامجها اعداد ثورة مسلحة ضد السيطرة الانكليزية . ويقول ستيفانس : إن هذه الثورة يمكن أن تنجح بمساعدة ايرلندي امريكا الذين يستطيعون أن يقدموا المال ويرسلوا الأسلحة ، وبمساعدة الجنود الايرلنديين الذين كانوا كثيراً في القطعات الانكليزية - وكانت الجيش الانكليزي يساق بتعهدات المتطوعين فقط . - هذا ولما كان الشعب الايرلندي فقيراً جداً ، وبائساً جداً ، فقد وجد كثير من الشباب الايرلنديين الذين لا يملكون وسائل العيش ، وخلصوا إلى الانخراط في الجيش الانكليزي . ولهذا السبب فكر الفنيان ، ولا شك ، بأنه يوجد بين الجنود الانكليز عدد من العناصر ممن يمكن أن يرفض الزحف عندما يراد النضال ضد الايرلنديين الثائرين . وإذا ما نجحت الثورة ، أعلن الفنيان استقلال ايرلنده وفصلها عن انكلترا أو انشاء جمهورية ايرلنده ولكنهم كانوا ينوون أن يدخلوا في جمهورية ايرلنده كل ايرلنده بما فيها اقليم اولستر حيث كان قسم من السكان بروتستانتياً وانكليزياً .

انشأت الجمعية جريدة تسمى « الشعب الايرلندي » وكانت تطبع سرّاً ونوسع الغرض الآتي . من العبث النقاش مع الانكليز ، ومن العبث أن يطلب اليهم منح ايرلنده الاستقلال الذاتي « الحكم الذاتي » ، ولو منحوه لما أفاد في شيء : فهم يعتبرون دوماً أن ايرلنده بلد ملحق ، فلا تحاولوا النقاش : ان انكثروا لن تتنازل أبداً إلا أمام القوة .

وجمعت هذه الحركة الفنيانية مشتركين من بين المفكرين والحرفيين والمستخدمين . ويبدو أن مشتركها من بين الفلاحين كانوا قليلين . ومع ذلك كان الفلاحون الايرلنديون مستائين جداً من السيطرة الانكليزية وقادرين على حركات غضب مفاجئة يذبحون فيها الملاكين أو وكلاءهم . غير أنهم لم يكونوا قادرين ، في ذلك الحين ، علي الاسهام بنشاط في حركة سياسية مستمرة ، ولا يفعلون شيئاً إلا إذا قال لهم اكليروسهم افعلوا . وبالرغم من أن الاكليروس الايرلندي قومي وفي أعماقه مناوئ، للانكليز ، لم يدعم حركة الفنيان . فقد حذر رئيس اساقفة دبلن اكليروسه من خطر السير في هذا الطريق .

وقد تشكلت أطر هذه الحركة بخاصة من الايرلنديين المقيمين في امريكا ، ورجعوا إلى ايرلنده ليوجهوا المنظمة . وعاد هؤلاء الايرلنديون الاميريكيون بخاصة ، ابتداءً من ١٨٦٥ ، ولم يكن بإمكانهم ، بين ١٨٦٠ و ١٨٦٥ مغادرة الولايات المتحدة بسبب حرب الانفصال . فقد استنفروا أثناء هذه الحرب ، وتعلموا مهنة السلاح ولما سرحوا فكروا بأن الوقت قدحان للذهاب إلى ايرلنده، وانهم ، بمعارفهم العسكرية التي اكتسبوها ، لا سيما وأن بعضهم أصبحوا ضباطاً في الجيش الاميركي ، يمكنهم محاولة تنظيم حركة ثورية في ايرلنده .

ففي ذلك الحين أصبحت حركة « الفنيان » جدية . وتلقى البوليس الانكليزي ، في ١٨٦٥ ، تعليقات واضحة : فقد علم بوجود مؤامرة . وقام بغارة على مكاتب الجريدة السرية « الشعب الايرلندي » واوقف جميع محوري جريدة ستيفانس زعيم المنطقة الذي استطاع ان يفر صدقة ، وحكم على المتهمين بعقوبة السجن . وبقي أحدهم واسمه اوليري في السجن عشرين عاماً ، لأنه أسهم في منظمة « الفنيان » . ولكن الحركة ، بالرغم من توقيف كبار زعمائها ، استمرت في منطقة دبلن ، وكورك ، أي في الشرق وفي الجنوب الغربي من ايرلنده . واكتشف البوليس ، في كل مكان تقريباً ، مستودعات أسلحة في سبيل الثورة .

عندئذ قررت الحكومة الانكليزية ، في شباط ١٨٦٦ ، أن تعلق في ايرلنده المبدأ الذي لا يوقف بوجه أي مواطن انكليزي دون حكم . وبوجب قانون خاص بايرلنده ، قانون الاستثناء ، الذي صوت عليه في شباط ١٨٦٦ ، تلقت الشرطة الايرلندية السماح بتوقيف جميع المشبوهين خلال ستة أشهر ، والاحتفاظ بهم في السجن دون محاكمتهم (لأنه يخشى من أنهم إذا حوكموا أن يبرأوا) . وتم التوقيف بالئات . واستمرت الحركة مع ذلك ، وبخاصة تحت دافع ايرلندي امريكا . وفي كانون الثاني ١٨٦٧ عقد الفنيان اجتماعاً كبيراً في الولايات المتحدة ، وتقرر في هذا الاجتماع أن « يبدأ بالحرب » ضد انكلترا . وبالحال تفجرت الثورات في مختلف نقاط ايرلنده . وقامت اضطرابات في كونتية كيري : فقد استولى عدة مئات من المسلحين على مخفر شرطة وقطعوا الحبل البرقي العابر للاطلسي من ايرلنده نحو الولايات المتحدة ، ولزم الأمر ارسال الجيوش لاعادة النظام . ثم قامت اضطرابات في شهر آذار ١٨٦٧ في منطقة

دبلن ، في منطقة ليمريك . وقطعت الخطوط الحديدية والخطوط
البرقية أيضاً .

وفي الوقت نفسه قرر الايرلنديون أن ينقلوا « عملياتهم » إلى الأرض
الانكليزية ، ووجهوا أنظارهم ، في شباط ١٨٦٧ ، إلى ترسانة شيلستر التي
كانت تحرسها حامية مؤلفة من مائة رجل . وكان يراد الاستيلاء على
الحامية وأخذ الأسلحة . وتجمعت عدة مئات من الفتيان في مدينة شيلستر ،
ولكن الضربة اكتشفت ، فقد أعلنت الشرطة الحكومة الانكليزية
عن وصول الكثير من الأجانب إلى هذه المدينة . فشكت في الأمر ،
واستدعت الجنود ، واخفق الهجوم الموجه على حامية شيلستر . وعندما
حاول المتآمرون أن يتفرقوا أوقف عدد عظيم منهم ، سبعون أو ثمانون .
وبين الايرلنديين الموقوفين كيلى ، زعيم الجيش ، وكان جنرالاً امريكياً
أثناء حرب الانفصال ، وقد أراد أن يستولي على الترسانة .
وبعد أن أوقف كيلى أخذ بعربة إلى السجن ، فموسع الفتيان الفارين
من التوقيف إلا أن ارتموا على العربة وخلصوا كيلى ، ولم يربعدها أبداً .
ثم علم بأنه عاد إلى الولايات المتحدة . وحكم على ثلاثة من الفتيان الأسرى
بالموت ونفذ الحكم .

وقد أثارت قضية شيلستر كثيراً من الهياج في انكلترا ، ووجهت
الملكة فيكتوريا رسالة إلى البرلمان الانكليزي تكشف عن خطورة
المؤامرة الايرلندية .

الفصل الثاني عشر

قضية أيرلنده

من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠

لعبت القضية الأيرلندية في الدور الواقع بين ١٨٦٨ و ١٩١٠ دوراً من المستوى الأول في سياسة انكلترا الداخلية ، نظراً لما كان لها من انعكاسات خطيرة على الصعيد البرلماني .

لقد ساعد النضال ، الذي قام به الأيرلنديون ، ضد السيطرة الانكليزية ، على الحصول على اصلاحات جوهرية ، ولكن هذه الاصلاحات كانت جزئية . فقد حصلوا على اصلاحات في المضار الديني ، واصلاحات في الاراضي الزراعية ، ولكنهم لم يحصلوا على اصلاحات سياسية . وغرضنا الآن أن نبين كيف تمكن الأيرلنديون من الضغط على الحكومة الانكليزية بغية الحصول على هذه الاصلاحات ، ومن ثم نستعرض النتائج العملية التي كسبوها في هذا الدور .

١ — المحاولات الأيرلندية

نريد من هذه المحاولات أن نعرف كيف استطاع الأيرلنديون أن يثيروا اهتمام انكلترا بقضية أيرلنده ، مع أنها كانت غير مستعدة لذلك ، وأن تمنح المطالب الأيرلندي ما يرضيها ولو جزئياً . ولفهم هذه القضية

لا بد لنا من دراسة عمل الايرلنديين أنفسهم من جهة ، ومعرفة موقف الأحزاب السياسية الانكليزية من جهة أخرى .

عمل الايرلنديين . - لقد أخذ الاحتجاج الايرلندي في العام ١٨٦٨ شكلاً عنيفاً في الغالب ، واستمر هذا العنف من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠ .

ان « الجرائم الزراعية » ، أي حرائق الحقول التابعة إلى الملاك الكبير الذي وقعت المشاكل بينه وبين الفلاحين ، واطلاق العيارات النارية على وكلاء الملاكين الكبار ، وحتى الاغتيالات التي ارتكبت على شخص هؤلاء الوكلاء أو الملاكين الكبار ، كانت كثيرة . وكان وقع هذه الجرائم الزراعية على صلة مباشرة مع قضية الطرد . ففي الدور ، الذي كثر فيه طرد الفلاحين ، كثرت هذه الجرائم مباشرة : ففي ١٨٧٧ وجد ٢١٧٧ طرد أي أن ٢١٧٧ فلاحاً طردوا من أرضهم على يد الملاك الكبير . وفي السنة نفسها وجد ٢٣٦ جريمة زراعية . وفي ١٨٧٩ وجد ٦٢٣٩ طرداً و ٨٠٣ جرائم . وفي ١٨٨٠ وجد ١٠٤٥٦ طرداً و ٢٥٩٠ جريمة زراعية . وهذا يدل على تزايد عدد الجرائم الزراعية .

وفي العام ١٨٨٢ بلغت الجرائم الزراعية حدّها الأقصى : ففي شهر واحد ، في ١٨٨٢ ، أي في شهر نيسان وجد ٥٣١ محاولة اغتيال من كل نوع .

ومن جهة أخرى ، يلاحظ ، في بعض الأحيان ، محاولات ذات طابع سياسي موجهة ضد كبار الموظفين الانكليز . وكانت الحالة الشهيرة ، في ٦ أيار ١٨٨٢ ، مقتل اللورد كافنديش في فونيكس - بارك ، في دبلن : كان اللورد كافنديش ، قريباً لغلادستون ، وكبير الأمناء في ايرلنده . وبينما كان يجتاز البارك ، بالقرب من قصر دبلن ، هاجمته عصابة مسلحة

وقتلته مع مساعد أمين الدولة الذي يرافقه . وكانت هذه المحاولة من عمل منظمة سرية ، اسمها « اللابيهرون » ، وقد أنكر زعماء الحركة الايرلندية عملها . ومن جهة أخرى ، ارتكبت محاولات قتل بالديناميت في انكلترا نفسها ضد السجناء ، بخاصة ، وأيضاً في محطات لندن . وفي ١٨٨٣ حاول الايرلنديون الاعتداء على ابنة سكوتلاند يارد ، أي مقر أركان البوليس الانكليزي ، في لندن ، ونسفها بالديناميت .

وأخيراً ، قام الايرلنديون بمظاهرات كبرى ، وأشهرها المظاهرة التي كانت في ٩ ايلول ١٨٨٧ ، واشترك فيها ٨٠٠٠ شخص في كونتية يورك : ووقع فيها صدام عنيف مع البوليس الذي أطلق النار وقتل ثلاثة رجال من الايرلنديين . وفي السنة نفسها قام الايرلنديون ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٨٧ ، بمظاهرة كبرى ، في ساحة طرف الغار ، في لندن ، وانضم اليهم الاشتراكيون الانكليز . وهنا أيضاً قامت حملات بوليسية عنيفة وجرح مائة شخص ، ومات منهم اثنان متأثران بجراحهما .

وما فتئ الهياج الايرلندي يظهر بأشكال عنيفة . ولكنه لم ينجح بهذه الوسائل ، لأن الأعمال العنيفة لم يكن منها سوى تحريض العاطفة العامة الانكليزية ضد الايرلنديين . وإذا حصل الايرلنديون على نتائج فذلك بطرق أخرى ، بالعمل البرلماني ، العمل الذي قاموا به في مجلس العموم . وكان يوجه هذا العمل البرلماني رجل يرتبط اسمه بشكل وثيق بتاريخ الحركة الايرلندية كله وهو بارنيل .

بارنيل . - ولد بارنيل عام ١٨٤٦ . والجدير بالملاحظة أن هذا الرجل ، الذي سيصبح زعيم الحركة القومية الايرلندية ، كان انكليزياً وبروتستانتيّاً . كان ابن ملاك كبير « لاندلورد » يعيش على مسافة من دبلن ، وكان

على صلة بالأوساط الرسمية . ولكن أمه كانت اميركية ، أو ، على الأصح ، من عائلة ايرلندية من اولستر هاجرت إلى الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر ، وكانت بنت ضابط في بحرية الولايات المتحدة ، وتوى القضية الايرلندية بعين تختلف تماماً عن أعين اللاندلوردات الانكليز .

كان بارنيل ابن لاندلورد ، وتوى تربية انكليزية ، وفي السادسة من عمره ارسل الى المدرسة في انكلترا ؛ ثم انتقل الى جامعة كمبردج . ولم يبرهن فيها على أي استعداد عظيم ، الا في الرياضيات . وغادر الجامعة دون أن يجتاز امتحاناته . ولم يعيش في ايرلنده إلا في طفولته الصغيرة ، لأنه من السادسة حتى العشرين عاماً كان في الكلية أو في الجامعة في انكلترا ، ولم يظهر ، عندما كان طالباً ، أي اهتمام بالقضية الايرلندية .

الا أنه عند رجوعه الى ايرلنده ، عام ١٨٦٥ ، ونحت تأثير امه ، أخذ يتم بقضية ايرلنده وشجب السياسة الانكليزية علناً . وفي ١٨٧١ - ١٨٧٣ قام برحلة الى الولايات المتحدة واتصل بالايرلنديين فيها . واكدت هذه الرحلة اقتناعه الذي تبناه فيما يتعلق بقضية ايرلنده .

وفي ١٨٧٦ ، وكانت سنه تسعة وعشرين عاماً ، فكر بالسياسة وانتخب في الدوائر الايرلندية نائباً لمجلس العموم . ولم يكن في ذلك الحين قادراً على الكلام أمام الجمهور ، وليس فيه شيء ظاهر يجلب النظر ، حتى ان الانطباع الذي تركه كان انطباع ضعف وبساطة . ولكن الشيء الذي يلفت النظر في هذا الرجل هو التباين بين مواهبه الخارجية الضعيفة جداً ، والعمل العظيم الفائق الذي قام به .

لم يكن عند بارنيل مواهب فكرية عظيمة ، على حين ان معظم

رجال الدولة الانكليز في العصر كانوا رجالاً مثقفين جداً . ولم يكن فصيحاً ، وفي بدء عمله كان لا يتكلم جيداً بصراحة ولكنه توصل شيئاً فشيئاً ، بسائق المراس ، إلى اكتساب القوة والنشاط ، ولم تكن عنده موهبة الخطيب أو سحر المحدث . وكان أفضل اصدقائه مضطربين لمجاملته . وكان يعالج القضايا العملية ، ولا يرتفع الى الأفكار العامة . ولذا كان اسكويث ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول في انكلترا ، يعجب لضالة بارنيل الفكرية ، ويصرح : « انني لم أسمع ابداً بارنيل يقول شيئاً جيداً حقاً - على الصعيد الفكري طبعاً - . وأخيراً كانت معارف بارنيل ضيقة جداً . كانت معارفه الرياضية بدائية ، بيد أنه كان يعرف الصناعة المعدنية بصورة كافية ويهتم بها . ولكنه ، خارجاً عن ذلك ، لا يعرف شيئاً تقريباً . والشيء النرعي النموذجي هو أنه يجهل مبادئ التاريخ الايرلندي ، وأخيراً ، لم يكن لهذا الرجل جاذبية شخصية كبيرة أو صفات خاصة تؤمن له شعبية في وظائفه بوصفه زعيماً للحركة القومية الايرلندية . وكان يدل على حيطة جليدية تدعو للدهشة . وتروى عنه نكتة تذكر دوماً : . فذات يوم اتى عمدة مدينة صغيرة الى بارنيل بشيك قيمته اربعون الف جنيه استرليني ، وقد جمع هذا المبلغ بمشقة من تكاليف (ضرائب) أناس متواضعين في مدينته . وكان يتوقع أن يستقبل بحرارة . الا أن بارنيل أخذ الشيك وسأل العمدة : هل فكرت بتظهيره ، دون أن ينبس بكلمة شكر أو تشجيع .

ومع هذا ، فقد كان رجالاً ذا نفوذ عظيم فائق : لأن له بعض صفات تميز طبعه وحكمه وخلقه . فقد كان يتمتع بقوة لا تقهر ، وبالجرأة ، والشجاعة ، والهدوء المطلق ، واللامبالاة التامة في كل ما يقال فيه ،

وحضور البديهة بشكل مدهش ، والاستقامة . وفي القضايا السياسية ، كان خصومه مضطرين إلى الاعتراف بولائه واخلاصه . وأخيراً ، كانت له نظرة لا تخيب . وفي الاستراتيجية البرلمانية ، كما يظهر اطمئناناً في الحكم نافذاً . وكان يعرف بشكل يدعو إلى الإعجاب ، كيف يميز نقاط ضعف الخصم ، ويجد ، في وسط الجلسة ، الحلول التي يجب تبنيها . وبالتالي كان بارنيل يمتاز « بعبقريّة الزعيم » ، وكان يمتاز بشرف تصرفاته ، وحسن تربيته ، وهذا لم يضره في أن يكون زعيماً - فهو لم يخرج من الشعب بل خرج من الطبقة الارستقراطية الانكليزية . وهذا يؤمن له بعض السلطة وبخاصة بين الفلاحين الايرلنديين .

لقد أراد بارنيل أن يجعل « ايرلندة قومية » ، ويوحد الايرلنديين ، جميع الايرلنديين . وقد توجه قبل كل شيء ، وهو البروتستانتى ، إلى الكاثوليك أولاً ، وحاول ان يجذب ، الى هذه الحركة القومية الايرلندية ، بروتستانتين مثله . واراد أن يضم قوتين ظلتا الى الآن لا تسيران معاً في ايرلندة : القوة العظيمة للكنيسة الكاثوليكية ؛ والقوى الثورية ، ألفنيان . وأخيراً ، كان يعتمد باستمرار على الايرلنديين المهاجرين في الولايات المتحدة . وقام برحلة جديدة الى الولايات المتحدة عام ١٨٨٠ ليؤمن المساعدة المالية من الايرلنديين الاميركيين .

ولم تكن الطريقة التي استعملها بارنيل طريقة التمرد التي لا تؤدى الى شيء في نظره ، بل اراد أن يستعمل طرق الضغط والعمل في البرلمان الانكليزي ، وان يجمع ، خلفه ، في كتلة منظمة جيداً ، النواب الايرلنديين ليفرض على مجلس العموم المقاوم المتردد لزوم الاهتمام بالقضية . الايرلندية . وقد قال بهذه المناسبة : « أرى ، بأننى لا أستطيع أن .

انجح مع العجلة البرلمانية ، . ولكن همه الأول في النجاح مع « العجلة البرلمانية » ، كان في احداث الحلل بها ، واخترع اسلوب المناورة ، وذلك بأن يطالب الايرلنديون طوراً وطوراً بالكلام ويتناوبون على المنصة ، حتى ان بعض الجلسات كانت قدوم أربعاً وعشرين ساعة . ودامت إحدى الجلسات ستاً وثلاثين ساعة لأن نظام مجلس العموم لا يسمح بمنع الخطيب من الكلام . وهكذا حاول الايرلنديون أن يجعلوا عمل البرلمان مستحيلاً . وكان بارنيل يقول : « سنكف عن هذه المناورة في اليوم الذي تهتمون فيه بالمطالب الايرلندية » .

وتوصل بارنيل لأن يكون له دور عظيم فائق . وقد قيل انه ظل خلال عشرة اعوام « ملك ايرلنده غير المتوج » . ولا شك في أنه وجد في ايرلنده ، هنا وهناك ، منشقون ولا يريدون أن يتبعوا بارنيل ، ولكنهم لم يجرأوا على كفاحه أو لم يكافحوه الا قليلا وبضعف شديد .

وكان نفوذ بارنيل حاسماً في ١٨٧٩ - ١٨٨٠ ، ولكنه كسر فجأة في عام ١٨٩٠ . وفقد « ملك ايرلنده غير المتوج » نفوذه بسبب فضيحة في حياته الخاصة : فقد كانت لبارنيل علاقة مع زوجه أحد زملائه في مجلس العموم وهي كاترينا اوشي . وهذه الصلة ، وان تكن مجهولة من الجمهور ، كانت معروفة عند رجال الدولة الانكليز : فقد كان غلادستون على علم بها ، حتى انه ، عندما يكون له ما يبلغه سراً الى بارنيل ، كان يمرره بطريق السيدة اوشي . ولكن القضية افترشت ، في كانون الأول ١٨٨٩ . وطلب الزوج الكبنتين (النقيب) اوشي الحكم بالطلاق . وفي ١٧ تشرين الثاني ١٨٩٠ صدر الحكم بحق بارنيل . وأصبح وضع الزعيم الايرلندي حرجاً ، لأن الرأي العام الانكليزي ، في هذا الاعتبار ، لا يقوم

برد فعل كالأري العام الفرنسي : فقد كان يسوءه أن يزج رجل سياسي معروف في قضية زنا . واستغل خصوم بارنيل هذه الفضيحة . ويجب ألا ننسى أن القوميين الإيرلنديين كانوا كاثوليكين ، وأن هؤلاء الكاثوليكين يخضعون لتأثير الكليروسهم . ولذا نريد أن نعرف كيف كان رد فعل الكليروس الكاثوليكي الإيرلندي أمام هذه القضية .

الحق يقال ، أن الحزب الإيرلندي ، في البدء ، ظل مخلصاً لبارنيل ، واعد انتخابه زعيماً للكتلة البرلمانية الإيرلندية . وقال أحد أعضاء الحزب « هل توقف جنود واترلو ، أثناء القتال ، ليطلبوا من قائدهم ما إذا كان يراعي جيداً إحدى الوصايا العشر ؟ » . ولكن هذه الهدنة كانت قصيرة الأجل . وفي إنكلترا ، صرح « اللامتكيفون » ، البروتستانتيون المنشقون ، بأنه من غير المقبول أن يكون زعيم حزب برلماني ، مهما كان ، رجلاً حياته الخاصة مشبوهة .

وبالرغم من أن غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي الانكليزي ، له مصلحة في البقاء على صلات طيبة مع بارنيل ، فقد انتهى بالاعراب عن رأيه . ونشر في الصحافة رسالة صرح فيها بأنه ، بعد تفكير طويل ، وبالرغم من « الخدمات العظيمة التي قدمها بارنيل إلى بلاده - أي إلى إيرلنده - من المستحيل أن يستمر بارنيل في المحافظة على توجيه الكتلة الإيرلندية في مجلس العموم . وحاول بارنيل أن يتخلص من الورطة فنشر بياناً جواباً على غلادستون ، ولكن الكليروس الأعلى الكاثوليكي حكم على بارنيل . وفي كانون الأول ١٨٩٠ أبعاد بارنيل عن توجيه الحزب الإيرلندي . ومات بعد ذلك بقليل ، في تشرين الأول ١٨٩١ .

ولم توطد وفاة بارنيل وحدة الحزب لان الإيرلنديين يتحمسون كثيراً

. ويختلفون فيما بينهم : ووجدت في قلب الحزب القومي الايرلندي كتلتان : الكتلة التي يوجهها جون ردموند وتمثل الاتجاه البارنيلى ؛ والكتلة الأخرى ويوجهها توم هيلي وقد أضعف هذا الخلاف بين الايرلنديين ، قوة الحزب القومي الايرلندي بعد ١٨٩٠ .

عمل الاحزاب السياسية الانكليزية . - وإذا أرنا أن نفهم نجاح جهود الايرلنديين ، يجب أن نلاحظ رد فعل الانكليز . ولقد رأينا أن الاحزاب السياسية الانكليزية لم تكن مهية مطلقاً لفهم القضية الايرلندية والاهتمام بها : ففي هذه النقطة كان الاحرار والمحافظون في وضع واحد . ولكن رد فعل الزعماء كان مختلفاً : ظل زعماء المحافظين يعادون المطالبين الايرلندية ، لأنهم يرون وجوب المحافظة قبل كل شيء على صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ بين ايرلنده وبريطانيا العظمى ؛ وعلى العكس ، كان زعيم حزب الأحرار ، غلادستون ، لصالح المطالبين الايرلندية .

ويمكن القول ، في القضية الايرلندية ، عندما تؤخذ من وجهة النظر الانكليزية ، ان دور غلادستون كان فيها أساسياً . كان غلادستون يهتم بالأمور الاخلاقية ويطبق دوماً هذه الاهتمامات الاخلاقية في الحياة السياسية . وكان منذ زمن طويل يهتم بالقضية الايرلندية : ففي ١٨٤٥ ، أي قبل أن يصبح الوزير الاول بثلاث وعشرين عاماً ، كتب ، في رسالة إلى زوجته ، ان قضية ايرلنده « غيمة العاصفة الآتية » ولم يكن ليعرف بحق القضية الايرلندية في ذلك الحين . والحادث الذي يلفت النظر هو أنه لم يزر ايرلنده الا مرة واحدة في حياته ، في العام ١٨٧٧ ، ولم يدرس بطل القضية الايرلندية قضية ايرلنده الا بعد فوات الأوان ، عندما كان عمره ستاً وستين أو سبعاً وستين عاماً .

ولقد دفعت اضطرابات ١٨٦٧ ، اضطرابات « الفنيان » ، غلادستون الى القيام بعمل في القضية الايرلندية ، بعد أن اظهرت هذه الاضطرابات اهمية القضية الايرلندية ، وأدرك منذ ذلك الحين وجوب البحث عن علاجات لهذه الازمة بشكل يبدل رأي الايرلنديين وابعادهم عن الاتجاهات الثورية . وقد فهم ، قبل جميع الانكليز الآخرين ، ان ما يشير استياء الايرلنديين انما هو النظم الايرلندية . ولكنه كان يعلم جيداً أيضاً ، انه من الصعب جداً ان يذهب بانصاره الخاصين ، اعضاء الحزب الليبرالي الانكليزي ، إلى هذا المفهوم ، وكتب في ١٨٦٧ ، في رسالة إلى أحد أصدقائه بأنه ، إذا قرر أن يهتم بالقضية الايرلندية ، فمن الممكن أن « يؤدي بالحزب الليبرالي إلى الشهادة » . ومع ذلك فقد فعل ، لان قلبه دفعه إلى العمل أكثر مما دفعه اليه عقله .

ولنلاحظ ان هذا لم يمنع غلادستون ، في بعض الاحيان ، مثلاً في ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، من أن يظهر شديداً حيال الايرلنديين ، لأنه كان مضطراً للقيام برد فعل أمام الاضطراب والعنف : فمن ذلك انه طلب التصويت في ٢ آذار ١٨٨١ ، على قانون القمع ، الذي يسمح للسلطة التنفيذية ، في ايرلنده ، بالقيام بتوقيفات وقائية أو تعسفية ، خارجاً عن جميع الظروف التي يحددها القانون : حتى انه اوقف بارنيل خلال ستة أشهر ، وهذا لم يمنعه بعد بضع سنين ، أن يكون على صلات طيبة مع الزعيم الايرلندي . ولا شك في أن شخص غلادستون قد سيطر على النقاش على صعيد الإصلاحات الايرلندية .

٢ - نتائج الدور من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠

تجدر دراسة هذه النتائج من وجهات النظر الثلاث : الدينية والزراعية

والسياسية . فمن وجهة النظر الدينية حصل الايرلنديون تقريباً على مايرضهم تماماً . ومن وجهة النظر الزراعية ، حصلوا على اصلاحات هامة جداً . ومن وجهة النظر السياسية ، لم يحصلوا حتى ١٩١٠ على شيء .

أ) القضية الدينية . - كانت الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده كنيسة - موطدة ، أي كنيسة رسمية ولها نظام ممتاز . فقد كانت ، بخاصة ، نجبي « الأعشار » ، وكان الايرلنديون جميعاً ، حتى الكاثوليك ، يدفعون هذه الأعشار . وكان للكنيسة الانغليكانية كنائس في كل ايرلنده ، حتى ولو لم يكن لهذه الكنائس مؤمنون . وعندما أصبح غلادستون الوزير الاول ، في آخر ١٨٦٧ ، قرر ان يضع قضية الكنيسة الايرلندية . وكان يرى . ان من العدل ان يرفع عن هذه الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، وضعها الممتاز . ولم يكن هذا بالأمر السهل ، لأنه كان واثقاً من انه سيصطدم بمقاومات من جانب كنيسة انكلترا العليا ، ومن جانب مجلس اللوردات . ولكنه وضع مشروعاً وقدمه لمجلس العموم .

أثار هذا المشروع احتجاجات عنيفة من جانب المحافظين الانكليز ، حتى ان الملكة فيكتوريا نفسها تدخلت في هذه القضية . وقد عرفت الرسائل التي كتبها الملكة الى غلادستون ليتخلى عن مشروعه ، أو ، على الأقل ، ليخففه . وأجاب غلادستون الملكة بأنه يشعر بأنه « مازم » . بتحقيق هذا الاصلاح ، وانه من غير الممكن القيام باصلاح جزئي ، لان هذا لا يرضي احداً وأنه لا بد من تبني الحل الذي اقترحه هو .

صوت مجلس العموم بسهولة على مشروع غلادستون ، في الاول من آذار ١٨٦٩ ، بـ ٣٦٨ صوتاً مقابل ٢٥٠ . وكان يراد معرفة ما اذا كان مجلس اللوردات سيقاوم اولاً : وتدخلت الملكة ايضاً ، ولكن ، في

هذه المرة ، لتهدئة اللوردات ، عندما فهمت ان غلادستون لن يتنازل . وكتبت بنفسها إلى رئيس أساقفة كانتربوري وحذرتة : وقد صوت على القانون بأكثرية قوية جداً في مجلس العموم ، فاذا رفضه مجلس اللوردات ، جازف بخلاف خطر . وبعد نقاش عاصف صوت مجلس اللوردات على القانون بأكثرية ٣٣ صوتاً .

وهذا القانون ، الذي أصبح قطعياً في تموز ١٨٦٩ ، قرر بأن تكون الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، غير موطدة ، حسب التعبير الانسكليزي ، أي انها لم تعد كنيسة دولة : وفقدت حق جباية الضريبة من السكان . وكان لهذا العمل نتائج مختلفة :

النتائج السياسية : وهي ان الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، لم تعد ، منذ الآن ، تابعة للدولة ، بل تدبر أمر نفسها بحرية : وأصبح الاساقفة الانغليكانيون في ايرلنده ينتخبون من قبل المجامع ؛ ولم يعد للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ممثلون في مجلس اللوردات أي انها لم تعد مؤسسة سياسية .

النتائج المادية : كان للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده اموال جسيمة ، أراضي ، أبنية ، تمثل رأسمال يقدر بـ ١٦ مليون جنيه استرليني . وبموجب قانون إزالة الصفة الرسمية عن الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده صادرت الدولة هذه الاموال التابعة للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ، أو استردتها ، وتركزت للكنيسة الانغليكانية دور العبادة فقط . أما مصير هذه الاموال الكنسية فقد سلم نصفها تقريباً ، ويقدر بسبعة ملايين ونصف جنيه ، إلى جمعية تمثل الكنيسة الانغليكانية السابقة في ايرلنده ، وخصص هذا المبلغ لمساعدة الكنيسة الانغليكانية على دفع مرتبات الكليروسها . أما النصف الآخر ، أي السبعة ملايين جنيه الأخرى ، فقد سلمت الى مؤسسات

التعليم والاحسان والباقي ، وهو مبلغ صغير ، سلم الى المدارس الاكليركية الكاثوليكية في ايرلندة . ومن جهة أخرى ، زالت الأعشار . وفقدت الكنيسة الانغليكانية حق جباية الاعشار ، أو ، على الاصح ، الرسم الذي يمثل الاعشار .

وبالتالي ، لم تسقط الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة في البؤس . ولكنها فقدت وضعها الممتاز . وبهذا الاعتبار أرضى الاصلاح الرأي الكاثوليكي الايرلندي تماماً ، الذي كان يقول دوماً ان الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة لانفع لها لاكثرية السكان ، وانها غنيت بغير حق بالمصادرات والاعشار . وبالاجمال اعترفت الحكومة الانكليزية بالمطالب الكاثوليكية الايرلندية .

ب (الاصلاح الزراعي) . - ان هذا الموضوع معقد ، ولكننا نقتصر على ذكر فكرة بجملة عنه . ولنذكر ، قبل كل شيء ، مطالب الفلاحين الايرلنديين : « ثبات الارض » ، و « حرية التخلي عن حق التأجير » وأخيراً « الاجار المعقول » .

لقد كان غلادستون يعتبر أن بؤس الفلاحين الايرلنديين لا يتسامح به فقط من وجهة النظر الاخلاقية ، بل انه كان في الوقت نفسه خطراً من وجهة النظر السياسية ، واذا رأى عدم وجوب تغذية حقد الفلاحين الايرلنديين الى ما لانهاية ضد الانكليز ، وطلب التصويت على اصلاحين زراعيين : احدهما سنة ١٨٧٠ والآخر سنة ١٨٨١ .

اصلاح ١٨٧٠ . - يتضمن هذا الاصلاح نقطتين يجدر ايضاحهما : النقطة الاولى : وضع الاصلاح مبدئياً الحق ، لكل فلاح ، ألا يطرد مادام يدفع اجاره . ومع ذلك فقد احتفظ الملاك ، في بعض الحالات ، بإمكان طرد الفلاح ، حتى ولو كان يدفع الأجار ، ولكن ، في هذه

الحالات ، على الملاك أن يدفع تعويضاً الى الفلاح . وفي هذه النقطة الاولى لم يحصل الفلاحون الايرلنديون الا على رضى جزئي .

النقطة الثانية : يمكن للفلاح أن يبيع حقه في التأجير ، ومع ذلك يحتفظ الملاك الكبير ، اللاند لورد ، بحقه ، في بعض الحالات ، في أن يعارض هذا البيع . وأخيراً يغادر الفلاح الحقل ، ولو بصورة غير ارادية ، وله الحق في أن يأخذ من الملاك تعويضاً عن التحسينات التي أدخلها على الابنية أو على الارض .

ومن جهة أخرى ، قرر قانون ١٨٧٠ أن يشجع الفلاح على شراء الارض شريطة أن يقبل الملاك الكبير ببيع هذه الارض . ولكن ، كيف يتمكن الفلاح من شراء أرضه ؟ لم يكن عنده مال : لذا قررت الدولة أن تسلف الفلاح ثلثي سعر الشراء ، وعلى الفلاح ، الذي يشتري الارض ، ان يدفع هذه السلفة خلال خمس وثلاثين قسطاً سنوياً وبفائدة ٥٪ . وكان هذا الاجراء غير كافٍ على وجه التأكيد : أولاً ، لأنه ينص على أنه يمكن للفلاح أن يشتري أرضه في الحالة التي يقبل الملاك الكبير أن يبيعها له . ثم انه لا يخول الفلاح إلا سلفة تبلغ ثلثي ثمن الشراء ، ولذا كان الفلاح مضطراً الى تدارك الثلث الأخير بالقرض ، وبالربا . وهكذا لم يتم أصول الشراء في شروط حسنة .

ولنشر الى أن قانون ١٨٧٠ لا يتضمن شيئاً فيما يتعلق بسعر الأجار . ولذا ظل الاجار المعقول معلقاً .

اصلاح ١٨٨١ . — أما القانون الزراعي الثاني الذي وضعه غلادستون فقد فرضه الايرلنديون اثر اضطراب كبير نظمته « العصبة الزراعية » التي كان رئيسها ميكائيل دافيت ، ولكن بارنيل ، في الحقيقة ، هو الذي

أوحى به . قررت عصبة دافيت الزراعية «مقاطعة» كل من يأخذ حقلاً طرد منه فلاحه السابق . فاذا طرد ملاك فلاحه ثم بحث عن فلاح جديد فان الفلاح الذي يقبل ان يحل محل الفلاح المطرود يعزل حالاً ويرفض جميع الفلاحين الايرلنديين أقل علاقة معه ، وليس فقط العلاقة الشخصية ، بل علاقة الأعمال . ولتهدئة هذا الاضطراب ، طلب غلادستون التصويت على قانون ١٨٨١ الذي حقق القسم الاعظم من برنامج الثلاثة « F » .

النقطة الأولى : كان للفلاح الحق في بيع اجاره دون ان يعارض الملاك الكبير في ذلك ، الا « لسبب معقول » . وهذا السبب المعقول تقدره المحكمة . ومن هنا حذف تسلط الملاك الكبير .

النقطة الثانية : يجب ان يحدد الأجار لمدة خمسة عشر عاماً من قبل محكمة خاصة تسمى « لجنة الأرض » ،

النقطة الثالثة : ان الفلاح الذي يملك أرضه بموجب قرار المحكمة ، اي الفلاح الذي حصل على حكم يحدد سعر الأجار ، لا يمكن ان يطرد ابداً اذا كان يدفع أجاره .

ولما كان عدد كبير من الفلاحين الايرلنديين مدينين باجارات متأخرة لملاكهم ، فقد قرر قانون ١٨٨١ الاعفاء من هذه الاجارات اذا دفع الفلاح متأخر أجار عام واحد .

التطبيق العملي لهذا القانون . - والواقع ان المحاكم الخاصة ، عندما حددت سعر الاجارات ، انتهت الى تخفيض نحو ٢٠٪ بالنسبة الى الاسعار السابقة للاجارات . وتم الوصول الى هذه النتيجة ، بعد عدد عظيم من الدعاوى : فعلى ٥٠٠٠٠٠ فلاح ، مثل امام المحكمة ٣٦٠٠٠٠ . ومن هنا كانت التعقيدات .

أثار هذا القانون انتقادات عنيفة للغاية من قبل المحافظين الإنكليز الذين ادعوا أن اللاند لوردات كانوا، إجمالاً ، محرومين من جزء من حقوقهم بالملكية . وقالوا أن هذا الاجراء « اجراء ثوري » . ومع ذلك ، ظل القانون غير كاف ، لأنه لم يعالج أخطر مخدور في الحياة الزراعية الأيرلندية وهي افراط تجزئة الأراضي الزراعية ، وافرط امتداد المراعي بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة .

وانسأقت حكومات المحافظين في الدور ١٨٨٦ - ١٨٩٢ وفي الدور ١٩٠٢ - ١٩٠٥ ، في وزارة سالزبوري ووزارة بلفور ، إلى طلب التصويت على قوانين جديدة أرضت الأيرلنديين جزئياً . وكان مبدأ هذه القوانين الجديدة تمكين الفلاح من شراء أرضه ، وبالتالي جعله ملاكاً . وهكذا أمكن الوصول إلى حذف الملكية الكبرى بالتدريج . ولتسهيل الشراء وضع قانونان : قانون ١٨٨٥ وقانون ١٩٠٣ .

قانون ١٨٨٥ . - قرر هذا القانون أن تسلف الدولة الفلاح ، الذي يريد شراء أرضه ، بكامل الثمن لا الثلثين فقط . ومن جهة أخرى ، جعلت المدة ، التي يدفع فيها الفلاح الثمن إلى الدولة ، تسعة وأربعين عاماً عوضاً عن خمسة وثلاثين . وقضى هذا القانون بأن الاجارات ، التي حددت بموجب القانون السابق لمدة خمسة عشر عاماً ، يمكن أن تخفض خلال هذا الدور إذا تغيرت الظروف الاقتصادية ، ولا يمكن أن تزداد . ولذا فالقانون لا يمكن أن يلعب دوره إلا لصالح الفلاحين .

قانون ١٩٠٣ . - وسهل هذا القانون الشراء أيضاً بتمديد الدور الذي يدفع فيه الفلاح ثمن الأرض . فقد جعل القانون ١٩٠٣ هذه المدة ٦٨ عاماً . وهذا بالطبع عبء ثقيل ، وشيئاً فشيئاً ، ثقل على خزانة الدولة ،

وبالتالي ، على المكلف ، أي على المكلف الانكليزي الذي ، كان في الواقع ، يدفع نفقات الاصلاح الزراعي في ايرلنده .

قانون المناطق المحتقنة . - ومع هذا ، فان كل هذا التنظيم لم يسو قضية سعة المراعي . ولهذا السبب صوت على قانون آخر عام ١٨٩١ وهو قانون « المناطق المحتقنة » أي المناطق التي يتكدس فيها الفلاحون . وقد حول هذا القانون حق شراء الاملاك التي حولت إلى مراعي لتحويل هذه المراعي من جديد إلى أراضي زراعية . ونرى أيضاً في هذا النظام أن الحزاة الانكليزية هي التي تدفع دوماً نفقات الاصلاح .

وفي الواقع كان لهذه الاصلاحات الزراعية نتيجة جدية : ففي ١٩١٤ كان ثلثا الاراضي الزراعية في ايرلنده ملكاً للفلاحين الذين اشتروها ، وبالتالي بقي الثلث ملكاً لكبار الملاكين وهذا الحل غير كامل ، ولكنه جدير بالتقدير جداً بالنسبة للقضية الايرلندية .

ج (القضية السياسية . - لقد اخفق الجهد في القضية السياسية حتى ١٩١٠ . فمئذ ١٨٧٠ وجدت في ايرلنده كتلة تسمى « رابطة حكم ايرلنده » تبنت مطلب « الحكم الذاتي » ، أي أن هذه الرابطة كانت تطالب بانشاء برلمان ايرلندي يشرع في القضايا الايرلندية . وقد انشأ هذه الرابطة اسحقاقت ، القانوني الايرلندي ، في وقت لم يكن لبارنيل دور سياسي بعد . وهو الذي سعى في مجلس العموم ، في ١٨٧٤ ، لانتخاب أول كتلة من النواب تطالب بالحكم الذاتي .

لم يطالب أنصار الحكم الذاتي باستقلال ايرلنده ، وبالحق في سن قوانينهم الخاصة مع برلمانها الخاص ، بل قبلوا ببقاء متحدة مع انكلترا في قضايا السياسة الخارجية وفي القضايا العسكرية والبحرية .

وكان اسحق بت يقدم هذا المطلوب في جميع الأعوام من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٩ ، وفي جميع الأعوام كان الاقتراح يرد بـ ٥٠ صوتاً مقابل ٦٠ . وكان عدد النواب الايرلنديين في ذلك العصر ٥٧ نائباً . ووجد بالضبط ثلاثة انكليز يصوتون مع الاقتراح ، ويشس بت ، لاسيا وأن الانكليز كانوا يعاملونه بكل احتقار . ولكن هذا المطلوب تناوله بارنيل وطبق طريقه الجديدة في المناورة ، وتوصل إلى نتيجة : ففي ١٨٨٥ توصل إلى خلق وضع يستطيع به وجبه التجمع القومي الايرلندي ، الذي وصل إلى ٨٠ عضواً - لأن قانون الانتخابات عام ١٨٨٤ وسع الهيئة الانتخابية ، وكان هذا التوسيع مفيداً للايرلنديين - أن يكون حكماً على الحالة السياسية : فكان يستطيع أن يعين الأكثرية في البرلمان ، حسبما يصوت « مع » أو « ضد »

وفي هذه الآونة اعتنق غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي ، علناً فكرة الحكم الذاتي . ومن المحتمل أن غلادستون ، منذ بضع سنين ، كان يفكر بذلك ، ولكنه لم يقله علناً . وفي الانتخابات العامة لعام ١٨٨٥ ، وجد غلادستون أن ايرلنده انتخبت ٨٠ نائباً فصرح عندئذ : « إن هذا التصويت ، في نظري ، يسوي القضية ، وعندما يعبر الشعب عن ارادته بهذا الشكل ، لا يحق للحكومة الانكليزية ، باعتبارها حكومة ليبرالية ، أن تعارض هذه الارادة .

صرح غلادستون الى اصدقائه ، في كانون الأول ١٨٨٥ ، بأنه يجب تخويل ايرلنده الحكم الذاتي . وقد اعلن ابنه هربوت غلادستون هذا القرار في بلاغ مغفل نشر في الجرائد في ١٦ كانون الأول ١٨٨٥ . وكان هذا البلاغ حادثاً في التاريخ الانكليزي : ويسميه الانكليز « عقاب هاواردن » ، وهو اسم الملكية التي وجد فيها غلادستون وأرسل منها هذا البلاغ .

أما وصف هذا البلاغ بـ « عُقاب » ، فذلك لأن هذا البلاغ « مزق أحشاء » الحزب الليبرالي الانكليزي وأحدث فيه الانقسام .

وعندما عاد غلادستون الوزير الأول في بداية ١٨٨٦ قدم إلى مجلس العموم مشروعاً يخول إيرلنده الحكم الذاتي . وبوجبه يكون لايرلنده برلمان في دبلن ، وهذا البرلمان يمكنه أن يعالج جميع الموضوعات المتعلقة بإيرلنده ، عدا قضايا السياسة الخارجية والدفاع عن البلاد ، والقضايا الجرمية والقضايا النقدية (العملة) ، لأن البرلمان الانكليزي جعل هذه الأمور من اختصاصه . ولم يعد وجود للنواب الايرلنديين في البرلمان الانكليزي بالرغم من أن هذا البرلمان ظل يصوت بعض القوانين المطبقة على إيرلنده .

دام النقاش في هذا المشروع خمسة عشر يوماً . وخطب غلادستون خمس خطب عظيمة . ولكن بعض رجال الحزب الليبرالي العظام رفضوا أن يتبعوه فيما ذهب إليه : مثل جوزيف تشامبرلن و هرتينغتن . وعند التصويت على المشروع وجد ، على ٣٣٣ نائباً ليبرالياً ، أن ٩٣ تخلفوا عن غلادستون ، وشكلوا كتلة ليبرالية « منشقة » . وفي هذه الظروف صوت الـ ٩٣ نائباً ضد المشروع ، وصوت جميع المحافظين أيضاً ضده . فرفض مشروع الحكم الذاتي . وعندئذ حل غلادستون مجلس العموم ، حسب التعامل البرلماني الانكليزي . وقامت حملة انتخابية عنيفة جداً ، واستعملت فيها عبارات تصدم العادات السياسية الانكليزية : فمن ذلك أن داندولف تشرتشل ، اب ونستون تشرتشل ، وكان من أنبه رجال حزب المحافظين ، شوهه يصرح في أحد خطبه الانتخابية أن مشروع غلادستون « مزيج من الحماسة والجنون والمستريا السياسية » ، ولكن يجب ألا يحقد على رجل عبوز طاعن في السن .

كانت نتيجة هذه الحملة نكبة للأحرار الليبراليين : فقد انقسم الحزب

الليبرالي إلى قسمين : وأعطت الانتخابات ٣١ مقعداً للمحافظين و ٧٨ مقعداً لليبراليين المنشقين ، و ١٩١ مقعداً لليبراليين « الغلادستونيين » ، وبمساندة الايرلنديين ، الذين أصبحوا ٨٥ عوضاً عن ٨٠ ، وجدت أكثرية قوية ٣٩٤ صوتاً ضد ٢٧٦ رفضت الحكم الذاتي ، واضطر غلادستون إلى تقديم استقالته .

ولكن ، بعد انتخابات تموز ١٨٩٢ ، التي فقد فيها المحافظون كثيراً من المقاعد ، عاد غلادستون إلى السلطة ، وكان عمره في تلك الآونة ٨٣ عاماً ، وهذه هي المرة الرابعة التي يصبح فيها الوزير الأول . وكان همه الأول أن يقدم مشروعاً جديداً في الحكم الذاتي لصالح ايرلنده . ووضع فيه شرفه ، وصرح الآن بأن حياته السياسية مرتبطة بالقضية الايرلندية ، وأنه يريد ، قبل أن ينسحب أو يموت ، أن يتحقق هذا المشروع . ولم يكن هذا المشروع نفس المشروع الذي قدمه عام ١٨٨٦ : ففيه يوجد برلمان ايرلندي ، وبوجهه ترك غلادستون للايرلنديين ٨٠ مقعداً في مجلس العموم : اذن يوجد برلمان ايرلندي يعالج القضايا الايرلندية ، باعتبار أن بعض القضايا ظلت خاصة بالبرلمان الانكليزي ، وقد خصص المشروع للنواب الايرلنديين مقاعد في البرلمان الانكليزي للاسهام في القضايا العامة التي تهتم بريطانيا وايرلنده .

دام النقاش في هذا المشروع ستة أشهر : عقدت فيها ٨٥ جلسة ظلت في التاريخ البرلماني الانكليزي جلسات انشائية خالدة ، وكان فيها غلادستون عجبياً : رجل عمره ٨٣ سنة يخاطب عدداً من الخطب بعبقرية وموهبة ، وبلمحة شديدة ، مع حضور بديهية وسرعة خاطر ، حتى حياه خصومه بعد الاعجاب ، واحترموا هذه الشجاعة العظيمة وهذه الوسائل الخطابية الفائقة عند رجل من سنه . وقد خاتمه قواه مرة فانهار ، في إحدى الحركات القومية ٣ - (١٨)

الجلسات ، ولكنه عاد الى المنصة في اليوم الثاني وبدأ يدافع عن مشروعه . وبالرغم من جهد غلادستون اصطدم المشروع بمقاومة جوزيف تشامبرلين الليبرالي المنشق وآثر بلفور ابن أخت سالزبوري ، أعظم زعيم في حزب المحافظين : وقال هؤلاء المعارضون انه من الخطر ان يخول برلمان الى ايرلنده ، لأن هذا البرلمان الايرلندي يمكن أن يكون على خلاف مع البرلمان الانكليزي في حالة أزمة خارجية . واذا خول الحكم الذاتي الى ايرلنده فما هو مصير البروتستانتين في الاولستر ؟ الا يفيد الكاثوليك ، الذين سيكونون أكثرية في البرلمان من هذه الأكثرية وينتقمون من البروتستانتين في ايرلنده ؟ وأخيراً من الخطر أن يترك نواب ايرلنده يأخذون مقاعدهم في مجلس العموم ، لأن التجربة دلت على أن هؤلاء الايرلنديين يستطيعون في بعض الحالات أن يكونوا أو لا يكونوا الأكثرية البرلمانية ، وهذا يعني أن الحياة السياسية الانكليزية تجد نفسها تابعة لهؤلاء الايرلنديين في مجلس العموم .

ومع ذلك صوت مجلس العموم ، في هذه المرة ، على المشروع . ولكن الأكثرية كانت ضعيفة جداً وقد سقطت هذه الأكثرية في بعض المواد الى ٢٧ صوتاً ، ولذا لم يتردد مجلس اللوردات بطرح مشروع الحكم الذاتي بأكثرية عظيمة . عندئذ انحنى غلادستون ، ولم يستأنف خلفه دوزبري المشروع . ودفنت قضية الحكم الذاتي في ايرلنده عشرين عاماً ، وستظهر بعد ١٩١٠ .

وهكذا نرى أن الايرلنديين ، في هذا الدور ، حصلوا على نتائج جوهرية على الصعيد الديني والصعيد الزراعي ، أي في القضايا التي كانت لها الاهمية الكبرى من الوجهة الاجتماعية . وبالمقابل اصطدمت المطالب السياسية بالرفض أولاً في مجلس العموم ، ومن بعد في مجلس اللوردات .

الفصل الثالث عشر

قضية ايرلنده

الازمة البرلمانية

من ١٩١٠ إلى ١٩١٤

لقد أغفت القضية الايرلندية في السنوات الأولى من القرن العشرين ، ثم صحت ابتداءً من العام ١٩١٠ . وغرضنا من هذه الفترة أن نبين الظروف التي حدثت فيها اليقظة والنتائج التي أثرت بها في السياسة الداخلية الانكليزية .

١ - بقطر الممارسة البرلمانية

لقد توصل البرلمان الانكليزي بعدة تدابير أن يحل ، على الأقل جزئياً ، قضية الأراضي في ايرلنده . وفي الحقيقة ، ان عدداً لا يستهان به من الفلاحين أصبحوا صغار ملاكين . ولكن قضية النظام السياسي في ايرلنده ظلت موضوعة دوماً كما في السابق . وقد حاول غلادستون ، كما رأينا خلال مرتين ، في ١٨٨٦ وفي ١٨٩٢ - ١٨٩٣ أن يعطي حلاً لهذه القضية السياسية بالتصويت على « قانون الحكم المحلي » الذي يخول ايرلنده الاستقلال الذاتي . ولكن محاولتي غلادستون أخفقتا : الأولى أمام مجلس العموم ، اثر انقسام الحزب الليبرالي ، والثانية أمام مجلس اللوردات . ومنذ ١٨٩٣ لم يحاول شيء جديد من هذا القبيل لسبب بسيط

وهو أن « الوندوين » ، أي ائتلاف المحافظين والأحرار المنشقين ، كانوا يحتلون السلطة في انكلترا بين ١٨٩٥ و ١٩٠٥ ، ومن البديهي ألا ينتظر الايرلنديون شيئاً من هذا الائتلاف الوندوي .

وابتداءً من ١٩٠٦ ، عندما أوصلت الانتخابات العامة الأحرار الى السلطة ، كان من الواضح أن تصبح المنظورات السياسية ملائمة للمطالب الايرلندية . وقد أخذت هذه البقعة شكلين : شكلاً معتدلاً يحاول الوصول إلى حل ودي ويطالب ببساطة باستقلال ايرلنده الذاتي ، والحكم الذاتي ، ، وشكلاً متطرفاً يريد فصل ايرلنده عن انكلترا وبالتالي استقلال ايرلنده .

ولندرس الحركة القومية الايرلندية في اطار هذين الشكلين بين ١٩٠٦ و ١٩١١ .

الشكل المعتدل . — كان زعيم هذا الاتجاه جون ردموند الذي كان رئيس الكتلة البرلمانية الايرلندية في مجلس العموم . وكان عدد كتلة هؤلاء النواب الايرلنديين ، في كل انتخاب ، حوالي ٨٠ نائباً ، و ٨٣ في انتخابات ١٩١٠ . وكان جون ردموند يطالب بتحقيق الحكم الذاتي حسب المشروع الذي قدمه غلادستون . وفي ١٩١٠ ، طلب جون ردموند في مجلس العموم أن يصوت على قانون يحول الحكم الذاتي لايرلنده ، وقام بحملة في نفس الاتجاه في مقالات في الجرائد وفي المقابلات حتى ١٩١٢ . كان ردموند يطالب باقامة برلمان ايرلندي ، مع وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، على أن يختص البرلمان بالقضايا « الايرلندية الصرفة » ، أي قضية العمل ، وقضية نظام الأراضي ، والنقل ، والعدل ، والتعليم العام . أما القضايا الأخرى ، وبخاصة السياسة الخارجية والجيش والبحرية والجمارك فتبقى دوماً من اختصاص البرلمان الانكليزي .

وردموند ، ان لم تكن له صفات بارنيل ، كان رجلاً له سلطته وخطيباً برلمانياً ، ولكن هذا لم يمنع وجود تهديد بالانقسام في داخل الكتلة البرلمانية الايرلندية ، في عام ١٩١٠ ، : وذلك أن عشرة من الـ ٨٣ نائباً ايرلندياً الذين كانوا في هذه الآونة في البرلمان الانكليزي ، بدأوا بتوجيه من أوبرين يتهمون ردموند بالضعف يأخذون عليه عدم سلوكه سياسة قوية .

الشكل الانفصالي . لقد نما هذا الشكل الانفصالي للحركة الايرلندية خارجاً عن جون ردموند ، وخارجاً عن الكتلة البرلمانية ، في ثلاث منظمات مختلفة الأساليب ، ولكنها كانت تتابع الهدف نفسه وهو استقلال ايرلنده . فقد احتج الجيل الفتي ، في ايرلنده ، على عدم نفاذ الأساليب البرلمانية التي كانت يستعملها ردموند ، وأخذ عليه « بيع الأصوات الايرلندية » ، إلى الحزب الليبرالي الانكليزي ، وكانت نزعة هذا الجيل الجديد زيادة التباين في ايرلنده بين الكاثوليك والبروتستانت ، كما كانت الحال قبل بارنيل .

وهذه المنظمات الثلاث هي الآتية :

المنظمة الاولى ، وهي العصبة الغائلية ، وكان زعيمها دوغلاس هايد وكان بروتستانتياً . وقد أنشئت العصبة الغائلية في ١٨٩٣ ووقفت نفسها بخاصة على الصعيد الفكري الثقافي . وكان غرضها انعاش الحياة القومية في ايرلنده ، ولذا يجب البدء بأحياء اللغة القديمة في ايرلنده ، اللغة الغائلية . ولكن معظم الايرلنديين هجروا تدريجياً ، مع الزمن ، في سياق القرن التاسع عشر ، اللغة الغائلية . وفي ١٩٠٠ لا يوجد في ايرلنده أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص قادر على التكلم بالغائلية . وسقطت بالتالي هذه اللغة إلى لهجة في جميع المناطق الايرلندية التابعة لسلطة الحوري الروحية ،

حتى ان الحوري نفسه لا يعرف الغائلية . وكانت غاية العصبية إعادة توطيد استعمال اللغة الغائلية ، كلفة كلام ، وفي الوقت نفسه خلق أدب غائلي . ونرى هنا الطريقة الكلاسيكية التي استعملتها حركات الأقليات القومية . فاذا لاحظنا ما جرى في البلاد التشيكية بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، وفي البلاد السلافية الجنوبية في نفس العصر ، رأينا أن حركة النهضة القومية بدأت بحركة نهضة لغوية . وقد أراد موجهو العصبية الغائلية أن يسلكوا هذا الأصول نفسه .

وكان لهذه العصبية ، منذ ١٩٠٢ ، أكثر من أربعمئة فرع ، وأصبحت منظمة قوية ، وتقوم بدعاية نشيطة جداً في الاكايروس الأدنى . ولكنها كانت تكتفي بالدعاية الفكرية . ومن البديهي أن الفكرة الحلقية لموجهيها كانت في تفضيل استعمال اللغة الغائلية على اللغة الانكليزية ، وتهيئة الاختلاف عن الانكليز ، وبالتالي اعداد الطرق لعمل انفصالي في المستقبل ، ولكن هذا العمل يحتاج الى أجل طويل .

المنظمة الثانية ، وهي منظمة انفصالية تحمل اسم « سن - فاين » ، وهذا يعني بالغائلية « ذاتنا » . وتصدر هذه الحركة في أصولها إلى عصر الحرب في جنوبي افريقية : وذلك ان قولاً قديماً ايرلندياً يقول : كلما وقعت انكاثرا في محنة ، فعلى ايرلنده أن تقيده منها . واغتنم بعض القوميين الايرلنديين حرب جنوبي افريقية وفكروا بانشاء منظمة جديدة للنضال ضد النفوذ الانكليزي . وانتظمت هذه الحركة « سن - فاين » في ١٩٠٥ ، وأخذت تعرف الناس ببرئاجها .

كان المحرك لحركة « سن - فاين » آوثر غويث . وكان مفكراً . ويتضمن برئاجه تنظيم حياة ايرلنده دون الانكليز . ومن هنا أنت التسمية « سن - فاين » أي : « لنعمل بأنفسنا دون الانكليز » وقال

غريفت : يجب ألا نحاول طرد الانكليز بالقوة ، لأننا لا نتوصل إلى ذلك . ولكن يجب « تجاهلهم » والعيش في ايرلنده كما لو كان الانكليز غير موجودين وذلك يكون بـ :

١ - عدم ارسال نواب ايرلنديين يأخذون مقاعدهم في مجلس العموم ، والاضراب عن الانتخابات .

٢ - عدم دفع الضرائب الانكليزية .

٣ - رفض كل علاقة مع المصارف الانكليزية ومع المعامل الانكليزية .
ومن هنا نفهم أن تحقيق هذا البرنامج يفترض أولاً أن السن - فاين تحاول أن تنظم الحياة الاقتصادية الايرلندية ، وأن تنشئ مشاريع ايرلندية ، لتحل محل المشاريع والمصارف الانكليزية .

وقال غريفت : « اذا حققنا هذا البرنامج أتى يوم لا يكون فيه للانكليز ما يعملونه في ايرلنده وسينصرفون بأنفسهم . وزعم أن هذا الاسلوب مستوحى من الاسلوب الذي اتبعه المجر قبيل ١٨٤٨ بدافع من الزعيم دياك . هذا مع العلم بأننا إذا لاحظنا تاريخ الحركة المجرية وجدنا ان التشابه بينها وبين الحركة الايرلندية غير جلي .

وليتوصل غريفت إلى أهدافه أنشأ منظمة سرية ضمت ، في ١٩١٧ ، سبعين كتيلاً . وكانت هذه الكتل تعقد مجلساً عاماً سنوياً ، سرياً دوماً . وعملها توجيه « مقاطعة » الانكليز ، وفي الوقت نفسه توجيه المبادعات الاقتصادية التي يجب أن يأخذ بها الايرلنديون حسب برنامج غريفت .

إن حركة السن - فاين ، التي مثلت في الغالب حركة ثورية وحركة ترمي إلى العمل المباشر ، كانت تعتمد ، بخاصة في أعماقها ، على الاقتناع . ولم يكن لها في حوالي ١٩١٠ كثير اشعاع ، ولكن الذي عرف بها ، كما يقول الانكليز أنفسهم ، هم الصحفيون الانكليز الذين قاموا بدعاية

عظيمة ، للسن - فاين ، بنشر المقالات ضدها ، وكانوا سبباً في حسن حظها ، وكم من ضارة نافعة .

المنظمة الثالثة ، وهي منظمة ذات نزعات انفصالية وتعرف باسم منظمة « الاخاء الايرلندي » . وكانت هذه المنظمة ثورية صراحة وبالطبع سرية ، تريد ان تعمل بالسلاح وأن تثير ايرلنده ضد انكلترا للوصول إلى الانفصال الكامل . وتعود الفكرة الاولى لهذه المنظمة إلى عام ١٨٩٤ . واسم الرجل الموحى بها كونولي ، وكان على اتصال بايرلندي اميريك ، وقضى نفسه سنين طويلة في اميريك ولم يعد إلى ايرلنده إلا في ١٩١٠ . وبجىء كونولي إلى ايرلنده ، في هذا العام ، بدأ يظهر عمل منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » .

وبالرغم من هذه القرائن التي أتينا على ذكرها لا يمكن ان يزعم بأن الوضع في ايرلنده عام ١٩١٠ كان حرجاً . فقد كانت البلاد هادئة ، وأكثر هدوءاً مما كانت عليه قبل عشرين عاماً . ولذا لم يكن هنالك ما يضطر الحكومة الانكليزية إلى القيام بمبادعات جديدة فجأة لارضاء الايرلنديين . ومع هذا فان الحكومة الانكليزية قررت في ذلك الحين أن تحل القضية الايرلندية .

٢ - حل الحكومة البريطانية

تسوية القضية الايرلندية . - بعد ان عاد الأحرار إلى السلطة ، في ١٩٠٦ ، أعلنوا مبدئياً ، بانهم يرغبون في تسوية القضية الايرلندية ، وكانوا مضطرين لذلك . لأن عملهم كان مطابقاً لتقاليد الحزب والتقاليد التي تركها غلادستون . وقد توفي غلادستون في ١٨٩٨ . وكان رئيس الحزب الليبرالي في ١٩١٠-١٩١١ اسكويث ، وكان محامياً لامعاً ،

ويمتاز بمؤهلات برلمانية عظيمة ، ولكن لم تكن عنده صعة نظر غلادستون وطبعه .

قرر اسكويث أن يتم من جديد بالقضية الايرلندية ، وذلك لسببين :

السبب الأول . - كان مجلس اللوردات يمانع بحل القضية الايرلندية ، وقد أسقط مشروع غلادستون ، حتى قال الزعماء الليبراليون : « لانستطيع حل القضية الايرلندية ، لأننا إذا طلبنا التصويت على مشروع جديد في مجلس العموم فمن المؤكد أن يرفضه مجلس اللوردات . وهذه الحجة أعفتم من العمل . ولكن هذه الحجة ، منذ ١٩١١ ، لم تعد لها قيمة ، لأنه صوت في شهر آب ١٩١١ في انكلترا على صك « اصلاح دستوري » يسمى « صك البرلمان » ، وينص على انه إذا صوت مجلس العموم على قانون ثلاث مرات خلال ثلاث دورات متتالية ، ورفض مجلس اللوردات هذا القانون ثلاث مرات ، فان القانون ، الذي صوت عليه مجلس العموم ، يأخذ ، في نهاية الدورات الثلاث ، توقيع الملك ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات . وبموجب هذا الاصلاح الدستوري تكون موافقة مجلس اللوردات غير ضرورية لسن القانون . ولا يستطيع مجلس اللوردات ، في هذه الظروف ، أن يمنع التصويت على قانون يخول الحكم الذاتي لايرلنده . وهو يستطيع أن يعارضه خلال ثلاث دورات ولكن لا أكثر . وهكذا لم يكن لليبراليين أي عذر مقبول بعدم عرض مشروع الحكم الذاتي .

السبب الثاني . - إن الحزب القومي الايرلندي ، أي ال ٨٣ نائباً الذين يجلسون في مجلس العموم تحت توجيه جون ردموند ، أصبحوا ، منذ ١٩١٠ ، كلمة لا غنى عنها لتشكيل أكترية برلمانية . ففي

الانتخابات الانكليزية لعام ١٩١٠ وجد ٢٧٤ ليبرالياً منتخباً ، و ٢٧٣ وحدوياً ، و ٨٣ نائباً ايرلندياً ، و ٤٠ نائباً « عمالياً » أي اشتراكياً . وبالتالي ان الـ ٨٣ نائباً ايرلندياً كانوا ضروريين للأحرار لتأليف اكثرية . وفي هذه الظروف ، كان الحزب الليبرالي مضطراً لارضاء المطلوب الايرلندي إذا أراد الا ينقلب الايرلنديون عليه .

وهذان السببان حملا الحكومة الانكليزية ، في ١٩١٢ ، على عرض مشروع جديد للحكم الذاتي . والنظام الذي تبني في هذا المشروع كان من نوع اتحادي (فيدرالي) : وذلك بأن ينشأ برلمان انكليزي ، برلمان « امبراطوري » ، يجلس فيه دوماً النواب الايرلنديون ، ولكن بعدد قليل . وهذا البرلمان يهتم بالقضايا ذات المصلحة العامة ؛ وبرلمان ايرلندي ، مؤلف من مجلس منتخب ومجلس شيوخ ، ويختص بمعالجة القضايا الايرلندية بخاصة . وهذا الترتيب مطابق لمشروع جون ردموند .

لقد خول هذا القانون « قانون الحكم الذاتي » ايرلنده نظاماً شعبياً يشبه ، من بعض الاعتبارات ، نظام الدومينيون ، ولكنه أعطى مع ذلك إلى ايرلنده حقوقاً أقل من الحقوق التي يمتلكها الدومينيون عادةً : فبموجب هذا المشروع ، لا يحق للبرلمان الايرلندي أن يصوت على قوانين يكون من طبيعتها تفضيل دين من الأديان . وفي الحقيقة ، كان الانكليز يخافون من أن يتخذ البرلمان الايرلندي ، باعتباره مؤلفاً من اكثرية كاثوليكية ، تدابير انتقامية ضد البروتستانتين ، وتدابير لصالح الكنيسة الكاثوليكية . وكذلك لا يحق للبرلمان الايرلندي ان يهتم بالقضايا العسكرية والبحرية ، ولا يمكنه فرض رسوم جمركية . وعدا ذلك ، يجب على الحكومة الانكليزية أن تحتفظ بحق الاشراف على الشرطة في ايرلنده ، وأن توالي الاهتمام بتنظيم القوانين الاجتماعية في ايرلنده . وأخيراً، خرجت

أيضاً قضية شراء الأراضي من اختصاص البرلمان الايرلندي .
ونرى أن هذا المشروع يعطي ايرلنده استقلالاً ذاتياً أقل بصورة
محسوسة من الاستقلال الذاتي الذي وعدناه به غلادستون في ١٨٨٦ . ومع
هذا فقد قرر جون ردموند والاستقلاليون الذاتييون الايرلنديون أن
يكتفوا بهذا الحل . وصوت على مشروع الحكم الذاتي لأول مرة في
١٦ كانون الثاني ١٩١٣ بأكثرية ١١٠ أصوات في مجلس العموم . وطرحه
مجلس اللوردات بالحال بـ ٣٢٦ صوتاً مقابل ٨٦ . وصوت مجلس العموم
على المشروع للمرة الثانية في آخر ١٩١٣ ، ورفضه مجلس اللوردات أيضاً .
وفي آذار ١٩١٤ صوت مجلس العموم على المشروع للمرة الثالثة . وفي
هذه المرة انتهى كل شيء . حقاً ان مجلس اللوردات يمكنه أن يرفض
المشروع أيضاً في هذه المرة ، ولكن هذا القانون ، الذي صوت عليه
مجلس العموم ، يجب أن يأخذ توقيع الملك ، بموجب الاصلاح الدستوري
لعام ١٩١١ ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات .

وهكذا أصبح « قانون الحكم الذاتي » قطعياً في آخر حزيران
١٩١٤ . وبدأت القضية محلولة . ومن الممكن أن يفكر ، على الرغم
من وجود تكتلات انفصالية ، بأن الأكثرية الايرلندية اكتفت بهذا
الحل ، لأن جميع النواب الايرلنديين في مجلس العموم ، عدا كتلة
اوبرين الصغيرة ، تبعوا جون ردموند .

٣ - قضية تطبيق الحكم الذاتي

والواقع أن الحالة في ايرلنده كانت خطيرة عندما أصبح « قانون
الحكم الذاتي » قطعياً . وذلك لأن منظور تطبيق الحكم الذاتي كان من

قبل كافياً ، منذ عامين ، أي منذ عرض المشروع في ١٩١٢ ، لاثارة اضطرابات جدية في ايرلنده ، وذلك بسبب قضية اولستر .

قضية اولستر . - كانت شعب اقليم اولستر ، الواقع في الشمال الشرقي من ايرلنده ، يتألف في أكثريته من البروتستانتين . وعليه فان هذا الجزء من ايرلنده يختلف تماماً عن باقي البلاد . ومن الممكن أن يؤكد بأنه يوجد في ايرلنده أمتان ايرلنديتان : أمة كاثوليكية وتؤلف أربعة أخماس السكان ، وأمة بروتستانتية وتؤلف الخمس الباقي . وكان البروتستانتون لا يريدون أن يؤلفوا جزءاً من ايرلنده المستقلة ذاتياً ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الكاثوليكين ، في البرلمان الايرلندي الذي سينشأ بموجب قانون « الحكم الذاتي » ، سيكونون أكتريية عظمى وستكون لهم أربعة أخماس المقاعد على الأقل ، وبالتالي كان البروتستانتون في الاولستر يخشون من أن يسيطر عليهم خصومهم في الدين . ولاشك في أن « قانون الحكم الذاتي » يخولهم بعض الضمانات ، بمعنى أن البرلمان الايرلندي لا يحق له التصويت على اجراءات من شأنها تفضيل دين على حساب آخر . ولكن وسائل الدوران على القوانين لاتعدم ، ولذا كان البروتستانتون في الاولستر يشعرون بأنهم غير مطمئنين .

وهناك سبب آخر ، وهو سبب اقتصادي ، ويرجع إلى أن ايرلنده الكاثوليكية بلد ريفي أساساً ، بلد شعبه فلاح . أما ايرلنده البروتستانتية ، الاولستر ، فقد كانت ، في جزء منها ، بلداً صناعياً : ففي منطقة بلفاست توجد مؤسسات صناعية هامة . ولهذا كان البروتستانتون في الاولستر يخشون من أن يسيطر ممثلو المصالح الزراعية على البرلمان الايرلندي ويتخذوا فيه اجراءات منافية للمصالح الصناعية .

ولنشر إلى أن هذا الموقف ، الذي اتخذته سكان الاولستر ، كان حديثاً نسبياً . وما يلفت النظر أنه لم يعلق أي أهمية في عصر بارنيل على قضية الاولستر . وكتب بارنيل نفسه إلى غلادستون ان البروتستانتين ، وهو بروتستاني ، كما نعلم ، لا يعارضون « الحكم الذاتي » . ولكن منذ ١٨٨٦ تغيرت الحال كثيراً لأن الرجال السياسيين الانكليز شجعوا سكان الاولستر على اتخاذ موقف المقاومة حيال الكاثوليكين الايرلنديين . فمن ذلك أن راندولف تشرشل كان يشجعهم مباشرة وبشكل حار على المقاومة ، وتبنى ، في ١٨٨٦ ، أي في عهد المشروع الأول الذي وضعه غلادستون ، شعاراً ونشره بكثرة شديدة وهو : « على الاولستر أن تكافح » .

وكان يوجه عمل المقاومة للحكم الذاتي ، في ١٩١٢ ، وفي السنوات التي تلت ، السير ادوار كارسون ، وهو رجل سياسي له قيمته . فقد جمع ، في شهر كانون الثاني ١٩١١ ، قبل أن يستأنف الليبراليون مشروع الحكم الذاتي ، أنصاره « المجلس الوندوي للاولستر » ، ووضع الحطة التالية : إذا صوت على الحكم الذاتي فعلى بروتستانتية الاولستر أن يعلنوا الانفصال مباشرة عن باقي ايرلنده ويؤلفوا حكومة مستقلة للاولستر : وهذا يعني فصم وحدة ايرلنده . وتستطيع حكومة الاولستر هذه أن تحافظ على علاقات وثيقة مع انكلترا .

وهنا نرى صعوبات القضية : فكيف يمكن أن يفرض على بروتستانتية الاولستر قانون « الحكم الذاتي » . إن هذا يعني اخضاعهم « لاعدائهم » الكاثوليكين الايرلنديين . ولذا فان سكان الاولستر لا يلبثون أن يلفتوا نظر البرلمان الانكليزي إلى أن يأخذ بعين الاعتبار أرادتهم مادام يأخذ بعين

الاعتبار لإرادة الكاثوليكين الإيرلنديين ، وهذا يعني أن يجعل للبروتستانتين نظام خاص ، لأنهم لا يريدون أن يروا أنفسهم تحت سلطة حكومة إيرلندية يسيطر عليها الكاثوليكون وقد يقال بوجود حل ممكن : وهو أن يقرر بأن تشكل الأولستر ، من الوجهة السياسية ، بلداً منفرداً له نظام منفرد ، ولكن هذا الحل لم يقبل به الوندويون الإيرلنديون : فقد صرحوا بلزوم الحفاظ على وحدة إيرلنده ، ورفضوا التخلي عن أرض كانت ، قبل القرن السادس عشر ، أرضاً إيرلندية صرفاً ، ولم تسكن بالانكليز والبروتستانتين إلا بفضل الفتح الانكليزي في القرن السادس عشر وسياسة « النصب » أو « الغرس » .

ومن جهة أخرى ، إذا قبل بأن يتبنى الحل الذي فضله بروتستانتيو الأولستر ، أي أن يعطى إلى الأولستر نظام منفرد ، تبقى قضية صعبة الحل جداً وهي : على أي المناطق بالضبط يجب تطبيق هذا النظام الخاص ؟ وفي الحقيقة ، ان الأولستر البروتستانتية لم تكن كل الأولستر : ففي احصاء ١٩١١ لم يكن في الجزيرة أكثر من ٤٠٠٠٠٠ نسمة . وكانت سكان الأولستر في هذا الاحصاء ، ١٥٨١٠٠٠ نسمة ، وقد صرح ٨٩٠٠٠٠ أنهم بروتستانتيون ، و ٦٩٠٠٠٠ أنهم كاثوليكون . وعلى التسع كونتيات ، التي تؤلف إقليم الأولستر ، وجد أن أربع كونتيات ، كونتيات الشمال والشرق ، كانت بحق بروتستانتية ، أما في الخمسة كونتيات الأخرى ، في الأولستر ، فقد كان البروتستانتيون والكاثوليكون مختلطين ، حتى وفي ثلاث من هذه الكونتيات الخمس كان التفوق للكاثوليكين ، وعلى وجه الدقة ، يعترف بروتستانتيو الأولستر بوجود ثلاث كونتيات كان الكاثوليكون فيها أكثرية ، وسلموا بالتخلي عن هذه الكونتيات الثلاث ، ولكنهم أرادوا أن يحتفظوا ، على الأقل ، بالاثنتين الأخرين ، أي الكونيتين ، أي كونتية تيزون وكونتية فرماناغ .

وهكذا نرى أن هذه القضية معقدة .

حاولت الحكومة الانكليزية حل تسوية لهذه القضية : فعندما صوت على قانون « الحكم الذاتي » للمرة الثالثة في مجلس العموم ، في آذار ١٩١٤ ، اقترحت الحكومة إضافة تعديل ، وبوجهه تبقى الاولستر خارجة عن « الحكم الذاتي » خلال عشرة أعوام ، شريطة أن أن تطلب كل كونتية من كونتيات الاولستر هذا الخروج . وهكذا فإن الحكم الذاتي لا يطبق إلا على ايرلنده الكاثوليكية ، ويبقى الباقي خاضعاً لصك الاتحاد أي يحتفظ بنواب في البرلمان الانكليزي ، ويدار بموجب القوانين الانكليزية . ومع هذا فلم يقترح إقامة هذا النظام إلا خلال دور ستة أعوام ، وفي ذلك متسع من الوقت ليرى ماذا يأتي . ومن جهة أخرى ، طلب إلى كل كونتية في الاولستر أن تصوت وتقول إذا كانت تطلب أولاً أن تستفيد من هذا النظام الموقت . فاذا قبل هذا التعديل ربما تصوت أربع كونتيات في الاولستر فقط ، وربما على الأكثر ست ، لصالح التعديل ، ولهذا أعلم السير أدوارد كارسون ، زعيم الحركة البروتستانتية في الاولستر، بأن هذا التعديل غير مقبول لأنه يعادل : « إملاء الحكم بالموت مع مهلة ستة أعوام » . عندئذ صرح مباشرة جون ردموند ، زعيم القوميين الايرلنديين ، في مجلس العموم : مادام السير أدوارد كارسون رفض هذه التسوية فلا يوجد إلا شيء يجب عمله ، وهو التصويت على « الحكم الذاتي » ، كما وضع ، وتطبيقه بل وتطبيقه في الواقع ، أي إذا رفضت الاولستر أن تخضع له ، فستجبر بالقوة بارسال جيوش إلى البلاد .

وهكذا نرى أن القضية يمكن أن تؤدي إلى قسر ممارسه الحكومة الانكليزية بالجيش الانكليزي ضد الانكليز البروتستانتين في الاولستر ، وبالأجمال ضد الايرلنديين الكاثوليكين .

وقد أدت قضية الاولستر ، في بداية ١٩١٤ ، إلى تهديد بالحرب الأهلية في ايرلنده : وفي الحقيقة استعد بروتستانتيو الاولستر علناً للمقاومة بالسلاح أمام الوضع الذي سيفرض عليهم نظام « الحكم الذاتي » ، وهذا مادفع ، بالطبع ، المعسكر الآخر ، في ايرلنده ، على القيام بالمثل . وهكذا شوهد في كلا الجانبين تشكل « جيوش » حقيقية تستعد للحرب .

لقد أنشأ السير أدوارد كارسون ، منذ ١٩١١ ، « المجلس الوحدوي » في الاولستر ، وكلف بالدفاع عن مصالح الاولستر في قضية « الحكم الذاتي » . وفي ٢٨ ايلول ١٩١٢ وقع الفابروتستانت ، من الرجال المعروفين بالاولستر ، ملتمساً يقول : « نحن المقتنعين في وجداننا بأن الحكم الذاتي سيكون نكبة للرفاه المادي في الاولستر وفي ايرلنده ، ومناقضاً لعواطفنا الدينية والمدنية ، وخطراً على وحدة الامبراطورية ، نقسم علناً بأننا سنقاوم كل برلمان ايرلندي يوطد حسب نظام « الحكم الذاتي » .

المقاومة البروتستانتية . - ولكن لا يكفي نشر الملتمس ، بل يجب تنظيم المقاومة ، ولم يتردد السير أدوارد كارسون في ذلك . فقد ألف ، ابتداء من آخر ١٩١٢ ، « متطوعي الاولستر » . وكان هؤلاء المتطوعون منظمين في قطعات وكتائب وفرق ، وعندما مصلحة نقلات ، ومصلحة ارتباط مع ٤٠٠ دراجة نارية وعشرات الألوف من البنادق اشترت من ألمانيا . ويقدر في آذار عام ١٩١٤ أن جيش المتطوعين في الاولستر يضم ١١٠ ٠٠٠ رجل ، يضاف إلى ذلك أن اللجنة الموجهة أسست « مال الحرب » فبلغ مليون جنيه استرليني لمساعدة عائلات القتلى . وأخيراً عينت اللجنة مقدماً سلفاً حكومة مؤقتة لتتشكل في بلفاست عندما يأخذ مشروع الحكم الذاتي قوة القانون .

وقد دعمت حركة مقاومة الاولستر في انكلترا نفسها من قبل أناس لهم شأنهم : إن زعيم حزب المحافظين بونار لو ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول بعد ١٩١٩ ، لم يتردد بالمجيء الى ايرلنده ليحضر عرض متطوعي الاولستر ، وخطب خطباً شجعهم فيها على المقاومة . وفي ٢ آذار ١٩١٤ ، نشرت « عصابة الدفاع » ملتمساً في انكلترا يقول : « اذا اعطت الحكومة قوة القانون لمشروع الحكم الذاتي فيجب منع تنفيذه ، وبخاصة ، منع الجيش البريطاني من ان يستخدم لاجبار ايرلنده على التنازل » . وكان اول الموقعين على هذا الملتمس اللورد دوبرتز وكان اكبر زعيم عسكري انكليزي ، وهو الذي قاد الجيش البريطاني اثناء حرب جنوب افريقية .

المقاومة الكاثوليكية . - وبينما كان سكان الاولستر يتهاون على هذا النحو قامت في ايرلنده الكاثوليكية حركة مناظرة . واتفق كل الناس على الاعتراف بأن حركة المقاومة المسلحة في ايرلنده الكاثوليكية لم تكن الا رداً على حركة المقاومة المسلحة في الاولستر ، وان الايرلنديين الكاثوليكين قرروا تنظيم أنفسهم بعد ان رأوا تنظيم بروتستانتى الاولستر .

وفي تشرين الأول ١٩١٣ ، قررت كتلة من الشباب الايرلنديين ان تنظم في ايرلنده الكاثوليكية ، التي نسميها ايرلنده الجنوبية ، جيشاً من المتطوعين . وكان القائم بهذا المشروع لادكين الاشتراكي التابع لمنظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، أي للكتلة الثورية الانفصالية . وشكل مؤسسو المشروع لجنة مؤقتة ، دخل فيها خمسة او ستة اعضاء من منظمة « سان - فاين » ، وآخرون من منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، وآخرون غيرهم من الكتلة البرلمانية الايرلندية . وكان رئيس هذه اللجنة ، وفي الواقع موجه الحركة ، ماك فايل . وعدا هذا ، وجد رجل

آخر لعب في التنظيم دوراً هاماً جداً ، وهو دوجر كازمنت ، وكان انكليزياً وقنصلاً عاماً في بلاد مختلفة ، وفي آخر مكان في البرازيل ، وأخذ تقاعده مبكراً في الخمسين من عمره ، في ١٩١٣ ، وعاد الى ايرلنده ، في هذه الآونة ، وأصبح من أنشط أعضاء الحركة المناوئة للانكليز ، هذا الانسان الذي كان ، كل حياته ، موظفاً انكليزياً .

وقلق جون ردموند من تشكيل لجنه المتطوعين ، لأنه كان يناصر السياسة المعتدلة ، وحاول ان يعدل المشروع ، ويدخل في اللجنة الموجهة للمتطوعين ، أناساً من كتلته . ولكن ماك نابل طرد رجال ردموند . وبهذه الصورة استولى المتطرفون على توجيه الحركة ، وشكلوا جيشاً من المتطوعين ووضعوا على رأسه الكولونيل مور . وفي ١٩١٤ ، وجد حسب قول مور ، ١٧٠٠٠٠ متطوع ايرلندي . ويقول أمين دولة ايرلنده بأنهم كانوا ١٨٠٠٠٠ .

اذن ، من جهة : ١١٠٠٠٠ متطوع بروتستانتى في الاولستر ، ومن جهة أخرى ١٧٠٠٠٠ أو ١٨٠٠٠٠ متطوع ايرلندي كاثوليكي . ومن عجب ان كل هذا قد تم في وضع النهار . وكانت الشرطة الايرلندية عاجزة عن عمل شيء وقد وجدت انظمة تحرم حمل الاسلحة ولكن الشرطة لم تجرأ على تطبيقها .

ولم تهتم الحكومة الانكليزية ، حكومة اسكويث ، بالحال : ففي ١٩١٢ - ١٩١٣ تركت هذه الكتل من المتطوعين تتشكل ، وطبقت ما يسميه الانكليز « انتظر وانظر » وأرادت ان « ترى مايتي » وأملت بأن تهدأ الحالة ، الا انها ادركت في بداية ١٩١٤ ان الحالة أصبحت خطيرة جداً . واذا قرأنا شامدا يمكن ان يكون محابداً ، وهو قنصل فرنسا

في دبلن ، نجد انه كتب في حزيران ١٩١٤ : «يوجد الآن، في ايرلنده ، جيشان مستنفران مستعدان للدخول في المعركة احدهما ضد الآخر ، وتكفي شرارة لتثور الحرب الأهلية » .

وفي ربيع ١٩١٤ حاولت حكومة اسكويث ان تقوم برد فعل ، ولكن بعد فوات الاوان ، ولاقت صعوبات عظيمة جداً : فقد وجد حاذقان عظيمان يميزان حالة الرأي عند الايرلنديين ، في هذه الآونة ، في كلا الجانبين : الحادث الاول هو قضية كوراغ وهو اسم حصن وجدت فيه الجيوش الانكليزية في ايرلنده ؛ والقضية الثانية كانت قضية باتشلي ووك باسم شارع في دبلن .

قضية كوراغ . - قررت الحكومة الانكليزية ، في آذار ١٩١٤ ، ارسال جيوش انكليزية الى اولستر . وكان في بلفاست مستودعات أسلحة تابعة للجيش الانكليزي ، وفكر بأن المتطوعين قد يستولون على مستودعات الأسلحة هذه بين يوم وآخر . لذا قررت الحكومة الانكليزية حراستها . هذا هو العذر ، والحقيقة هي انها ارادت ان تنقل الى الاولستر حاميات جديدة تجبر فيها متطوعي الاولستر على البقاء هادئين ، ونقلت القيادة البريطانية الجيوش الى ايرلنده ، وفي الوقت نفسه ارسل اسطول ليقف أمام بلفاست لأن الحكومة الانكليزية فكرت بأن البحرية أكثر شعبية من الجيش في نظر السكان ، وان وجود السفن الحربية الانكليزية يجبر الناس في الاولستر على التفكير بأمرهم .

وعندما ارسلت القيادة البريطانية هذه الجيوش قالت الى الضباط ان بإمكانهم قمع الاضطرابات ، وأضافت ان بإمكان الضباط ان يقدموا استقالتهم اذا احجموا عن هذا الواجب : ومباشرة ، في ٢٠ آذار ، استقال مائة ضابط وقطعتا فرسان ، وجاء الجنرال قائد الجيوش ، يساعده

« كولونيلان » ، يطلب الى الوزير الأول ان يطمئنه بأن ايس على جيوشه أن تزحف ضد بروتستانتية الاولستر . ولم تشأ الحكومة ان تأخذ على عاتقها هذا التعهد ، ولكن وزير الحربية الكولونيل سيلبي صرح بأنه لا يريد استخدام الجيش لاجبار بروتستانتية الاولستر على الاذعان للحكم الذاتي . وعندئذ فرح البروتستانتيون في الاولستر . ولكن طلب الايضاح من الوزير في البرلمان فاضطر الكولونيل سيلبي الى تقديم استقالته .

وأحدثت قضية كوراغ انفجاراً حقيقياً في البرلمان الانكليزي : فقد صرح الأحرار بأن المحافظين مسؤولون عن كل شيء ، لأنهم شجعوا هذا النوع من التمرد في الجيش ، وقال المحافظون لو لم يكن كذلك ، لسال الدم في الاولستر . ويحدثنا ونستون تشرشل في مذكراته ان المناقشات في مجلس العموم ، في نيسان وفي أيار ١٩١٤ ، كلها اريد معالجة هذه القضية ، كانت تأخذ شكلاً عنيفاً حتى أمكن التساؤل : « هل النظم البرلمانية قادرة على المقاومة ؟ »

قضية بانشر ووك - واتى ايرلنديو الجنوب ايضاً بالأسلحة من المانيا ، وفي ٢٦ تموز ١٩١٤ ، ذهب « متطوعون ايرلنديون » من دبلن لانتظار سفينة المانية تحمل اسلحة الى الشاطئ . وصلت السفينة دون صعوبة ، وافرغت على عجل ، قبل ان تتدخل الشرطة ، وعاد المتطوعون بمركب كبير الى دبلن مع اسلحتهم . ونبه الجيش الانكليزي الى ذلك فجاء وسد الطريق في وجههم وأمرهم بتسليم الأسلحة ، مضيفاً بأن لا يوقف أحد اذا سلمت الأسلحة ، وهذا يدل على ان الحكومة الانكليزية كانت خائفة من اثاره الحوادث . رفض الايرلنديون فاعطى النقيب الانكليزي الى رجاله الأمر بالقبض على الأسلحة . وقامت معركة ، مع تبادل الضربات بـأعجاز البنادق ، ومر الايرلنديون دون اطلاق أي عيار ناري . وعندما

دخلوا مدينة دبلن ظافرين ، قامت كتلة منهم في المؤخرة وقاومت الجنود الانكليز . فتهتف بهم شعب دبلن . وبينما كان الموكب يسير في الشوارع في ركن باتشاروك ، اطلق البوليس الانكليزي النار على الجمهور وقتل كثيراً من النساء والاطفال .

وهذا الحادث يعطينا فكرة عن خطورة الأحداث التي كانت تحدث في تلك الآونة في ايرلنده . ولنفكر ان هذه الاسلحة كانت تأتي من المانيا ، ولكن لنفكر ايضاً ، بانه وجد في كلا المعسكرين الايرلنديين ، بعض رجال ، بعض ادمغة مجنونة مسعورة لم تتردد في القول بأنها مستعدة للبحث عن سند لها في المانيا . وصرح أحد زعماء الاولستر ، وهو السير جيمس كويغ بقوله : « توجد حالة رأي أخذت تنتشر تدريجياً ، وكل ما أستطيع أن أؤكد ، حسب تجربتي الخاصة ، هو اننا نفضل المانيا والامبراطورية الالمانية على نظام جون ردموند ! » . وهذا يعني الارتقاء في احضان المانيا عوضاً عن قبول الحكم الذاتي . وفي المعسكر الآخر ، كتب كازمانت في مقالات نشرها في حينه ، وفيها يقول : سيضرب استقلال ايرلنده تفوق انكلترا البحري ضربة خطيرة ، بسبب وضع ايرلنده بين بريطانيا العظمى والمحيط الاطلسي . وان من اللازم استقلال ايرلنده للاضرار بالتفوق البحري الانكليزي ، وان هنالك بلداً ، له مصلحة في هذه النتيجة اكثر من غيره ، وهو المانيا . وما على الايرلنديين الا ان يؤملوا بمساندة المانيا . وصرح كازمانت بان على الايرلنديين في حالة حرب عامة ، ان يربحوا ظفر المانيا لأن هذه هي الوسيلة في تأمين استقلال ايرلنده .

وكان القيصر غليوم الثاني يراقب الحالة . وليس لدينا معلومات أكيدة جداً ، ولكننا نعلم بأنه ارسل ، في ١٩١٤ ، الى ايرلنده دبلوماسياً معروفاً ، وهو كولمان ، وجاء هذا ورأى الحالة بعينه ، واستعرض قطعة متطوعين .

ومن المؤكد اثناء ازمة تموز ١٩١٤ ، ان قضية ايرلنده لعبت دوراً في قرارات المانيا ، ورأت ان انكلترا مشاولة بالقضية الايرلندية .

لقد كانت القضية الايرلندية في ١٩١٤ على درجة كبيرة من الخطورة . وصرح لويد جورج ، في ٢٣ أيار ١٩١٤ : « نجدنا أمام اخطر قضية وصلت في هذا البلد منذ زمن آل ستوارت . ان النظام البرلماني يدخل في هذه القضية » . وصرح تشرشل في مجلس العموم في ٢٨ نيسان : « انظروا النتائج في الخارج : ففي جميع البلاد الصديقة يوجد قلق لأنه يخشى الآن من ان لاتمكن انكلترا من ان تعمل » . وفي رسالة كتبها سفير الولايات المتحدة في لندن ، باج ، الى اخيه قال : ان الاحزاب السياسية تصرخ عالياً بأن كثيراً من رجال الحزب الثوري المحافظ لا يريدون دعوة الأحرار إلى العشاء ، انهم على وشك حرب أهلية . وطلبت ذات يوم إلى الوزير الأول كيف يعمل لتجنب هذه الحرب الأهلية ، فلم يعطني جواباً واضحاً . وفي هذه العطلة البرلمانية أجد الحكومة تقضي وقتها ، بالرغم من انه لا يوجد انتخابات مرقبة، بوضع الخطب في قضية ايرلنده ، وكلموني عنها : « ماذا تفعل لو كنت مكاننا ؟ » فأجبهم : ارسلوها كلها إلى الولايات المتحدة » .

وفي ٣ آب ، في الوقت الذي صوت فيه على دخول بريطانيا العظمى الحرب الاوربية ، صرح جون رد موند ، زعيم الكتلة البريطانية الايرلندية ، في مجلس العموم ، بأن الحكومة الانكليزية يمكن أن تكون هادئة ، ما دامت توجد حرب خارجية ، وان الايرلنديين مستعدون للمصالحة . وبامكان الحكومة الانكليزية أن تسحب جيوشها من ايرلنده لترسلها إلى القتال على القارة ، وان متطوعي جنوبي ايرلنده مستعدون للعمل مع متطوعي الاولستر للدفاع عن شواطئ ايرلنده ضد نزول الماني محتمل الوقوع . وكانت

هذه رغبة جون ردموند ، ولكن الايرلنديين المتطرفين لم يتبعوه . لقد أراد رجال « الاخاء الجمهوري » الانفصاليون ، أن يفيدوا من حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ لتحقيق ارادة التمرد على انكلترا ، ولو أخفقوا ، للدلالة ، على الأقل ، على حركة لهذه الارادة . ولهذا انفجرت في عيد الفصح في ١٩١٦ في دبلن حركة تمرد اشترك فيها قسم صغير من الشعب الايرلندي . ولم يكن عدد المتطوعين الايرلنديين ، الذين اشتركوا بها ، اعلى من ١٨٠٠٠ رجل . وظلت معارك الشوارع في دبلن خمسة أيام ، وتوجب بالمدفعية أخذ الأبنية واحداً واحداً بعد أن استولى عليها الثوار . وكان الموحى بهذا التمرد كازيمانت الذي كان في الولايات المتحدة في بداية الحرب ، ومر بالمانيا وتمت محادثات بينه وبين الرجال السياسيين الألمان ، ثم عاد إلى ايرلنده في غواصة المانية ليحاول توجيه الحركة من جديد : ولكنه أوقف وأعدم رمياً بالرصاص .

ولكن القضية الايرلندية لم تحل إلا بعد حرب ١٩١٤ - ١٨١٨ وبعد مصاعب جديدة .

الفصل الرابع عشر

قضية شلزيغ الشمالية

ترتبط قضية شلزيغ الشمالية بمجموع قضية الدوقيات الدانماركية ، أي الشلزيغ وهولشتاين وامارة لاونبورغ الصغيرة .

ترجع أصول هذه القضية ، كما رأينا ، إلى ما قبل ١٨٤٨ . فقد كانت الشلزيغ وهولشتاين متحدتين بالدانمارك بموجب معاهدات تصعد إلى ١٧١٩ وإلى ١٧٢١ ، واللاونبورغ بموجب معاهدة ١٨١٤ . وتحقق الاتحاد بشكل اتحاد شخصي ، أي إن ملك الدانمارك كان في الوقت نفسه سيد الدوقيات .

وفي احصاءات ١٨٦٠ كان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع ان سكان باقي الدانمارك ، أي الدانمارك الأصلية ، ١٠٦٠٠٠٠٠ نسمة ، وبالتالي تشكل الدوقيات خمسي الدولة الدانماركية .

وبين هذه الـ ٩٩٢٠٠٠ نسمة وجد ٥٥٢٠٠٠ في هولشتاين و ٥٠٠٠٠ في لاونبورغ ، و ٣٩٢٠٠٠ في الشلزيغ . وكان سكان هولشتاين واللاونبورغ ينطقون الألمانية . أما الشلزيغ فتنقسم أرضها إلى قسمين : القسم الشمالي ولغته الدانماركية ، والقسم الجنوبي ولغة سكانه الألمانية . والحد اللغوي بين المنطقتين يقع تقريباً على ارتفاع مدينة فلنسبورغ . ومع هذا فان الخط الفاصل بين منطقة اللغة الألمانية ومنطقة اللغة الدانماركية في الشلزيغ

لم يكن واضحاً تماماً ، نظراً لوجود منطقة مختلطة يتكلم السكان فيها تارة الألمانية وتارة الدانماركية وتارة اللغتين .

وبالرغم من أن الشازفيغ منقسمة ، من وجهة النظر اللغوية ، إلى قسمين متساويين تقريباً ، فلم يكن هذان القسمان مأهولين بصورة متساوية : فالقسم الجنوبي ، قسم اللغة الألمانية ، كان مأهولاً بالسكان أكثر من القسم الشمالي . ومن الممكن أن يقدر ، حوالي ١٨٥٠ ، أنه لا يوجد أكثر من ١٤٠٠٠٠ ، وربما ١٥٠٠٠٠ نسمة لغتهم دانماركية في الدوقيات . وكل هؤلاء السكان يتجمعون في الشازفيغ الشمالية .

أما من حيث الوضع الدولي فيجب أن نشير إلى أنه كان للدوقيات أوضاع مختلفة ، لأن الهولشتاين تؤولف ، منذ ١٨١٥ ، جزءاً من الكونفدراسيون الجرمانى ، بينما الشازفيغ خارجة عنه .

إن السبب العميق لهذه القضية ، قضية الدوقيات ، كانت قضية قوميات : فقد كان الشعب الألماني في الدوقيات يشكو من خضوعه للسيطرة الدانماركية ، ويريد الانفصال عن الدانمارك . واختلف الألمان على الشكل الذي يتحقق فيه هذا الانفصال : كان أكثرهم - وهذه النظرية يفضلها ، بخاصة ، استاذة جامعة كيل بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ - يدعمون نظرية عدم تقسيم الدوقيات ، أي أنهم كانوا يصرحون بأن الشازفيغ والهولشتاين واللاونبورغ تشكل كلاً واحداً ، ويجب أن يرتبط هذا الكل بأجمعه بالكونفدراسيون الجرمانى ، بما في ذلك ، الشازفيغ الشمالية المأهولة بالدانمارك . وعلى العكس ، كان بعض المؤلفين الألمان ، مثل لودنسن ، يصرحون بأنهم تقسيم الدوقيات حسب مبدأ القوميات ، أي حسب خط التبعية اللغوية ، فالمناطق التي يسكنها الألمان تلتحق بالكونفدراسيون الجرمانى ، والشازفيغ الشمالية المأهولة بالدانمارك تبقى للدانمارك .

ولكن هذه القضية القومية تعقدت بقضية وراثية . وعندما يتكلم عن قضية الدوقيات ، يلح على هذه القضية الوراثية . وهذا خطأ ، لأنها لم تكن إلا ثانوية ، ومناسبة . وفي الحقيقة لم يكن القانون الوراثي واحداً في الدانمارك وفي الدوقيات : فقد وجد أن ملك الدانمارك ، الذي كان حتى ١٨٤٨ ، كريستيان الثامن ، لم يكن له إلا وارث واحد مباشر ، وهو ابنه فريدريك ، الذي تزوج مرتين ولم ينجب ولداً . فعند موت فريدريك ، وقد تصور قبل حينه بزمان طويل ، لمن يعود الارث ؟ فحسب القانون الدانماركي ، يجب أن يعود الارث إلى كريستيان غلوكسبورغ ، ابن عم ملك الدانمارك . ولكن ، حسب عرف الدوقيات ، الذي يقبل الارث في الخط المذكور فقط ، يجب أن يعود الارث إلى فريدريك اوغستانبورغ ، وهو ابن عم آخر لملك الدانمارك ، ولكنه لم يكن على وفاق معه . ولنشر إلى أن اوغستانبورغ ما كان ليؤكد مزاعمه إلا على الدوقيات فحسب ، ولم يطالب بوراثة التاج الدانماركي . وإذا طالب اوغستانبورغ بالاعتراف بحقوقه فالنتيجة هي انفصال الدوقيات عن الدانمارك .

ولقد اسالت هذه القضية الوراثية كثيراً من الخبر قبل ١٨٤٨ . وفي ٢٨ كانون الثاني ١٨٤٨ قرر الملك فريدريك السابع ، الذي خلف كريستيان الثامن ، أن يضم الدوقيات دستورياً إلى الدانمارك : فحتى ذلك الحين كان لسكان الدوقيات مجالس اقليمية ولا يرسلون نواباً إلى الديار الدانماركي . وابتداء من كانون الثاني ١٨٤٨ كان على الدوقيات أن ترسل نواباً إلى الديار الدانماركي . وهكذا ارتبطت الدوقيات بصورة وثيقة بالدانمارك .

وكان رد المانيي الشلزيغ - هولشتاين تشكيل حكومة مؤقتة في كيل ، في ٢٣ آذار ١٨٤٨ ، وعندئذ ، احتل الجيش الدانماركي عسكرياً الشلزيغ

ليمنع الألمان من دخولها . فاستنجدت الحكومة المؤقتة بالكونفدراسيون
الجرماني . ونجم عن ذلك حرب بين الكونفدراسيون والدانمارك .
وقد قامت ، في الواقع ، الجيوش البروسية بهذه الحرب . وهذا مهم
الوحدة الألمانية ولن نطيل البقاء عنده ، ويكفي أن نعلم ، بعد وقوع
حربين منفصلتين بهدنة بين الكونفدراسيون والدانمارك ، أن بروسيا أوقفت
الحرب لأنها خافت أن تفسد علاقاتها مع روسيا في هذا الموضوع . وهكذا
تركت الدوقيات تدبر مصيرها بيدها .

الا أن مؤتمراً دولياً عقد ، في أيار ١٨٥٢ ، في لندن ، واهتم بالقضية .
وحضر هذا المؤتمر بريطانيا العظمى ، روسيا ، فرنسا ، النمسا ، بروسيا ،
السويد . وسوى المؤتمر سلفاً وراثته ملك الدانمارك فريدريك السابع ،
وقرر بأن يذهب هذا الارث بكامله ، بما فيه الدوقيات ، إلى كريستيان
غلو كسبورغ ، وبالمقابل ، وعد ملك الدانمارك بأن يعامل ألمان الدوقيات
ودانماركيي الدوقيات معاملة متساوية ، والا يقيم اختلافاً بين الدانماركيين
والألمان . ولنشر إلى أن الكونفدراسيون الجرماني لم يوقع صك لندن
لعام ١٨٥٢ ، بل وقعته النمسا وبروسيا فقط . أما الدوق اوغستانبورغ ،
الذي ألغى حقوقه في هذا القرار ، فلم يشاور في الأمر ، ولكنه
تخلّى عن مطلوبه ، في كانون الأول ١٨٥٣ ، مقابل تعويضات نقدية .

هذه هي أصول القضية . اما ما نريد دراسته ، قبل كل شيء ، فهو تطور
قضية الدوقيات بين ١٨٥٠ و ١٨٦٦ . والحادث الكبير الذي يميز هذه
القضية هو حرب الدوقيات الشهيرة عام ١٨٦٤ . ولذا سندرس أصول
حرب الدوقيات أي أسبابها البعيدة ، ومن ثم تطور الحرب ، لا من
الوجهة العسكرية ، بل من وجهة النظر الدبلوماسية ، وأخيراً مصير
الدوقيات بعد هذه الحرب .

١ - أصول حرب الدوقيات

لقد رأينا الحل الذي تبني فيما يتعلق بالدوقيات في المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن ١٨٥٢ . وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الدانماركية ، بالرغم من قرارات مؤتمر لندن ، لم تقف موقفاً فظناً حذراً أو سليماً . كان لدى الحكومة الدانماركية انطباع بأن هذه القضية ستنتهي بفقد شيء ، وكانت تعلم بأنها لن تتوصل إلى انقاذ كل الدوقيات ، ولذا أرادت أن تنقذ ما يمكن انقاذه : فإذا فقدت الهولشتاين ، فيمكن أن تتسامح لأنه بلد مأهول بالألمان فقط . ولكنها حاولت أن تحتفظ بالشلفينغ . وجهدت لتغيير الوضع الراهن لصالحها ، وقامت ابتداءً من ١٨٥٣ - ١٨٥٤ بجهد منظم في « الدائرة » بتأثير المدرسة وتأثير الاكليروس . وحاولت أن توسع ، شيئاً فشيئاً ، نحو الجنوب ، المنطقة التي يتكلم بها باللغة الدانماركية . وعدا ذلك طلبت التصويت في ١٨٥٤ على دستور ينص على اتحاد تام بين الشلفينغ (الشلفينغ فقط لا الهولشتاين) والدانمارك : اتحاد اداري ، واتحاد برلماني ، وبالتالي أقامت تمييزاً ، « تعاملاً تفاضلياً » بين الشلفينغ والهولشتاين .

وارتفعت مباشرة تطلعات السكان الألمان في الدوقيتين : وذكروا الوعود التي قطعها ملك الدانمارك على نفسه عام ١٨٥٢ . فقد وعد بأن يعامل الدانماركيين والألمان في الدوقيات معاملة متساوية ، ولكنه لم يفعل ، وحاول ، بوسائل دعاية مختلفة ، ارجاع منطقة اللغة الألمانية إلى الوراء ، وخص نفسه بتعامل مختلف في الشلفينغ ، من جهة ، والهولشتاين من جهة أخرى . ومن المؤكد أن الدانمارك لم تتمسك بتعهداتها .

ومن الطبيعي أن يهتم الدباط الجرمني بالقضية : فقد أرسل مذكرات إلى الحكومة الدانماركية يذكرها بتعهداتها التي قطعتها على نفسها، وابتداءً من ١٨٦٠ ، اشتركت بروسيا والنمسا في هذه الاحتجاجات . ورفضت الحكومة الدانماركية أن تتنازل ، وصرحت بأن موقفها قانوني . واعلمتها الحكومة الانكليزية ، في مذكرة ٢٤ ايلول ١٨٦٠ ، بأنها أخطأت خطأً كبيراً بالتمسك بهذا السلوك . وبالرغم من نصائح انكلترا ، تمسك ملك الدانمارك بقراراته السابقة ، بل جردها ، بدستور جديد ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وأعاد هذا الدستور نشر المبدأ الذي تؤلف الشازفيغ بموجبه جزءاً من الدولة الدانماركية . ومع أن الهولشتاين تؤلف جزءاً من الدولة الدانماركية فهي لا ترسل ممثلين الى البرلمان الدانماركي .

وهكذا كانت الحالة متوترة في آخر ١٨٦٣ . وهددت بروسيا ، باسم الكونفدراسيون الجرمني وبناء على طلب سكان الهولشتاين ، الدانمارك باتخاذ تدابير صارمة ضدها .

وظل هذا التهديد معلقاً ، منذ عدة أشهر ، لولا أن حادثاً وقع فاشعل النار بالبـارود : وهو وفاة ملك الدانمارك ، فريدريك السابع ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وعندئذ وضعت قضية الوراثة : وبموجب القرارات المتخذة عام ١٨٥٢ ، أعلن كريستيان غلوكسبورغ ملكاً على الدانمارك . وهذه السيادة تنطبق على الدوقيات أيضاً . وكان هذا مطابقاً تماماً لما قرره المؤتمر الدولي في لندن من حيث الوراثة لصالح غلوكسبورغ وسلامة الملكية الدانماركية . ولكن فريدريك اوغستانبورغ القى نداءً أعلن بموجبه أنه « دوق الهولشتاين وشازفيغ » . ومع أن اوغستانبورغ قد تخلى ، بلء خاطره ، في ١٨٥٣ ، عن حقوقه مقابل تعويض ، فقد

انكر كلامه ، والتمس عذراً ، وقال انه قبل التنازل عن حقوقه عندما طلب مؤتمر لندن اليه ذلك ، ولكن الظروف تغيرت ، لأن ملك الدانمارك لم يف بتعهداته ، ولذا اعتبر الدوق اوغستانبورغ نفسه في حل من تعهداته وطالب بوراثة الدوقيات .

أثارت هذه القضية في ألمانيا اضطراباً كبيراً : فقد درست المنظمة القومية الألمانية الكبرى « الجمعية القومية » القضية في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ ونادت بالمبادئ والشعوب الألمانية ، في ٢٤ تشرين الثاني ، بغية « تحرير » الدوقيات وتسليمها إلى اوغستانبورغ . ولكن الذي يحسب حسابه ، بهذه المناسبة ، هو موقف الدول الألمانية التي تتصرف بقوة السلاح ، أي النمسا وبروسيا . ورأت الحكومة البروسية في ذلك فرصة ممتازة لتضع نفسها بطلاً للمصالح القومية ، وبطلاً لحقوق القوميات . ووراء هذه الحجة السهلة ، وجد دافع آخر للعمل أقوى بكثير : وهو أن بروسيا كانت ترغب في الاستيلاء على منطقة كييل ، لأنها المنطقة التي يمكن منها إقامة قناة بين البحر البaltيكي وبحر الشمال . لكن هذه القناة ، قناة كييل ، التي لم تدشن إلا في العام ١٨٩٥ ، كانت ، في الواقع ، في حيز المشروع ، في ذلك الحين .

ولم تعلن الحكومة البروسية أنها في صالح اوغستانبورغ ، بل صرحت بأنها تريد أن تلتزم الدانمارك باحترام « حق الماني الدوقيات » ، وأعلنت عن نفسها أنها بطل مبدأ القوميات ، وأن الدانمارك ، في سياسة « الدمركة » ، لم تحترم حق الألمان في الدوقيات ، ولذا تريد أن تحمي هذا الحق .

أما الحكومة النمساوية ، فكانت مترودة كثيراً ، وهذا مفهوم ، لأنه لا يمكن أن تقبل بأن تضع نفسها بطل القوميات ، ولا تستطيع أن

تطبق هذا المبدأ في أرضها الخاصة وفي دولتها الخاصة . ولذا لم يكن لها أي مصلحة مبدأ للعمل ، وان من مصلحتها عدم الحركة ، لأنها لو قامت بحركة ، لأمكن تذكيرها ، بالبندقية وسلافي الجنوب ، والتشيكين وغيرهم . ومع ذلك لم تنشأ الحكومة النمساوية أن تبقى منعزلة جانباً وبعيدة عن قضية هم الألمان جميعاً . وكانت ترغب كثيراً في حفظ نفوذها في ألمانيا ولهذا السبب شاركت في السياسة البروسية .

وفي ١٠ كانون الثاني ١٨٦٤ وقع اتفاق مساوي - برومي . وبموجب هذه المعاهدة اتفقت النمسا وبروسيا أن تتوجها معاً إلى ملك الدانمارك للمطالبة بإلغاء الدستور الدانماركي لعام ١٨٥٤ ، هذا الدستور الذي ربط بصورة وثيقة الشازفيغ بالدانمارك . وإذا لم تقبل الدانمارك بإلغاء هذا الدستور فإن النمسا وبروسيا تتفقان على العمل بالسلاح وتسويان ، باتفاق تام ، مصير الدوقيات في المستقبل .

وفي هذا الحين حدثت القطيعة : ففي ١٥ كانون الثاني ١٨٦٤ ، وجهت النمسا وبروسيا ، بموجب معاهدة التحالف ، انذاراً إلى الدانمارك تطالبان فيه بسحب دستور ١٨٥٤ مباشرة . فلم تجب الدانمارك ، وفي الأول من شهر شباط ١٨٦٤ ، ادخلت بروسيا والنمسا جيوشها في الهولشتاين وفي الشازفيغ معاً ، حتى ات الدباط الجرمانى ارسل ، من جانبه ، جيوشاً لنفس الغاية .

٢ - حرب ١٨٦٤

بالرغم من الشجاعة التي أبدتها الجيوش الدانماركية لا حاجة لأث يلع على وجهة النظر العسكرية . لأن نسبة التفاوت بين القوى المتصارعة عظيمة جداً : كانت نفوس الدانمارك ١٦٠٠.٠٠٠ نسمة ، ويمكن أن

يضاف اليها دانياركيو شلزفيغ الشمالية ، فيصبح المجموع ١٧٥٠.٠٠٠ نسمة ، أمام جيوش بروسيا والنمسا مجتمعتين . ولم تمض عشرة أيام على بداية الحرب حتى استولى النمساويون والبروسيون ، في القسم الشمالي من الشلزفيغ ، على أهم الحصون الدانياركية في دوبل ، ومن ثم بلغت الجيوش النمساوية - البروسية الأرض الدانياركية الأصلية أي الطرف الشمالي من شبه جزيرة جوتلاند .

وفي هذه الشروط ، اتجهت الدانيارك ، منذ ١١ شباط نحو الدول الموقعة على اعلان لندن ١٨٥٢ ، وطالبت بالتدخل والنجدة .

كان مصير الحرب منوطاً بموقف هذه الدول : انكلترا ، فرنسا ، روسيا ، وخارجاً عن بروسيا والنمسا اللتين بدأنا الحرب ضد الدانيارك .

موقف انكلترا - . لقد التمت انكلترا اولاً اسباباً لثلا تعمل شيئاً : لقد استدعت حكومة لندن قانوني التاج فصرحوا بأن انكلترا غير ملزمة بالتدخل ، لأن ملك الدانيارك لم يحترم التعهدات التي قطعها في ١٨٥٢ . ولا شك في أن انكلترا كانت أيضاً موقعة على معاهدة ١٧١٩ التي تسلم بموجبها ملك الدانيارك الدوقيات ، ومن الممكن أن يتساءل ما إذا كانت معاهدة ١٧١٩ سارية المفعول ؟ ولكن قانوني التاج صرحوا بأن معاهدة ١٧١٩ غير مقبولة ، لأنه كان يجب تجديدها في ١٨١٥ ، أثناء التنظيم العام للقضايا الأوربية ؛ وما دامت لم تجدد ، فتعتبر ساقطة . وهكذا استطاعت انكلترا من الوجهة الحقوقية الاتهم بقضية الدوقيات . ولكن هذا الرأي لم يكن رأي الفقهاء الذي يكون في هذه الحالة حاسماً . والحامم هو أن الرأي الانكليزي كان يريد السلام ،

وبخاصة ، اوساط الأعمال التي لا تريد الحرب ، لأن الحرب تضيق حركة الأعمال وتجبر إلى أعباء ضريبية عظيمة . يضاف إلى ذلك أن الملكة فيكتوريا ، في هذه القضية ، كانت « مناصرة الألمان » وقد كتبت بذلك إلى ابنتها زوجة الامير الوارث ولي عهد « كرونبرانز » بروسيا . والايضاح الوحيد الذي يمكن اعطاؤه لهذا الموقف ، هو أن فيكتوريا كانت وفية بشدة لذكرى زوجها الأمير - كونسور البير ، وكان أميراً ألمانياً . وربما تساءلت الملكة فيكتوريا كيف يمكن لزوجها أن يعمل لو كان حياً : وخلصت إلى أنه سيكون لصالح النظرية الألمانية ، ولهذا أعلنت بأنها نفسها لصالح هذه النظرية .

لقد كانت للانكليز أسباب للبقاء سلبين . ولكن أسباباً أخرى كانت تدفعهم إلى العمل ، لأن الجيوش الألمانية إذا توصلت إلى الحفاظ على الشانفيغ وضم هذه الأرض إلى هولشتاين فإن المنطقة التي يمكن أن تنشأ فيها قناة كيل تكون عندئذ منطقة ألمانية . وإن انشاء قناة كيل لا يعجب الانكليز ، لأن بروسيا ، التي لا تملك حتى الآن بحرية حربية ، ستلقى تسهيلات جمة لانشاء هذه البحرية في اليوم الذي تحفر فيه قناة كيل . ويمكنها عندئذ أن تنشئ هذه البحرية في البحر البaltic أي في معصم من الاسطول الانكليزي ، ومن بعد ، تخرجه بواسطة قناة كيل إلى بحر الشمال . ومن جهة أخرى ، لا تريد انكلترا أن تنهار الدانمارك تماماً ، لأن الدانمارك تمسك بمفاتيح البaltic أي ان المضائق التي توصل إلى البaltic واقعة في المياه الإقليمية الدانماركية ، وتستطيع الدانمارك أن « تغلقها » بسهولة جداً .

وبعد أن وازنت الحكومة الانكليزية بين ما للقضية وما عليها ،

اتجهت نحو فرنسا وطلبت اليها ما اذا كانت مستعدة إلى المشاركة في ارسال اسطول انكليزي الى البحر الباليكي وجيش فرنسي على «الراين» لجعل بروسيا والنمسا تفكران في الأمر .

موقف فرنسا - . لم تظهر الحكومة الفرنسية حماسة . ففي السنة السابقة ، ١٨٦٣ ، قامت الثورة في بولونيا ضد روسيا . وفي أثناء هذا التمرد استنجد البولونيون بفرنسا . وكان نابليون الثالث ، على الأقل ، مستعداً لمساعدتهم . ولكنه رأى كثيراً من سوء ارادة انكلترا التي تظاهرت بأنها تريد أن تشارك في المبادأة الفرنسية ، ولكنها تركت أخيراً فرنسا وحدها حتى انتهت إلى لا مخرج . وفكرت الحكومة الفرنسية ، في عام ١٨٦٤ ، ان انكلترا ستعمل نفس العمل في قضية الدوقيات . وأجابت بأنه إذا وقعت حرب مع النمسا وبروسيا بمناسبة قضية الدوقيات فان دورهما لا يكونان متساويين حقاً : لأن انكلترا تقترح أن تقوم وحدها بالجهد البحري : وذلك بأن ترسل اسطولاً إلى الباليك حيث لا يخاطر هذا الاسطول بشيء ، لأنه لا يوجد لبروسيا فيه اسطول ، بينما ، على العكس ، ان ارسال قطعة جيش فرنسي على الراين يمكن أن يثير حرب فرنسية - بروسية مع جميع النتائج المترتبة عليه . ولذا صرحت الحكومة الفرنسية بأنه يستحيل عليها أن تلتزم بشيء في هذه الشروط .

وكان لنابليون الثالث ، في قضية الدوقيات ، نظرات شخصية . فقد كان يرى في هذه القضية قضية قوميات ؛ وبالتالي إن كل منطقة الدوقيات المأهولة بالألمان يجب أن تكون ألمانية وتلتحق بالكونفدراسيون الجرمانى . وعلى العكس ، ان القسم الشمالي من الشازفيغ ، باعتباره مأهولاً بالدانماركيين ، يجب أن يبقى للدانمارك . وصرح الامبراطور ، في ١٣

نيسان ١٨٦٤ : « نحن الفرنسيين لا نستطيع أن نساند قضية القوميات في البندقية ونكافحها في الدوقيات » .

وأخيراً ، كانت السياسة الفرنسية ترجو تقسيم الدوقيات على أساس مبدأ القوميات ، وذلك بأن تعود أربعة أخماس الدوقيات ، من حيث رقم السكان ، إلى الكونفدراسيون الجرمان ، والخمس الباقي يظل للدانمارك .

موقف روسيا - . كانت الحكومة الروسية في ذلك الحين منهمكة بمشاكل كثيرة : ففي السنة السابقة كانت مهتمة بقمع الثورة البولونية الخطيرة ، وتساءلت ما إذا كانت هذه القضية البولونية قد هدأت حقاً ، وفكرت ، من جهة أخرى ، بأن بروسيا إذا استولت على الشازفيغ - هولشتاين واحتفظت بهذه الأراضي ، انشأت على وجه التأكيد قناة كيل ، وفي ذلك ما يساعد البحرية البروسية على النمو . وهذه البحرية البروسية تخفض من تفوق انسكيترا البحري . وهذه النتيجة لا تسيء إلى روسيا . وهكذا اقتربت وجهة نظر الروس ، في هذا الاعتبار ، من وجهة النظر البروسية . ومن جهة أخرى ، لم تنشأ الحكومة الروسية أن تذهب وتساعد على انهيار الدانمارك انهياراً كاملاً ، لأنه لا يعلم أين تقف الجيوش النمساوية - البروسية . وبعد فتح الشازفيغ يمكن أن تستولي على جوتلاند بكاملها وتنزل في الجزر الدانماركية ، وعندئذ ، تنهار الدانمارك . وفي هذه الحال من الممكن أن تعطى بقايا الدانمارك إلى السويد . وهذا التضخم السويدي لا يعجب روسيا ، لأن السويد وروسيا كانتا في صعوبة بمناسبة قضية فنلاند وجزر آلاند . وفي السياسة الدولية يجب الاهتمام بكل شيء ، لأنه لا يمكن معالجة القضايا بشكل مستقل فيما البعض عن الآخر . وما دامت أي دولة من الدول الكبرى لا تريد القيام بجهد عسكري ، فما من سبيل إلا الحل الدبلوماسي . وقد اقترحت بريطانيا عقد مؤتمر

دولي ، وقبلت روسيا وفرنسا ، فاضطرت النمسا وبروسيا أن تقبلابه .
وانعقد هذا المؤتمر في نيسان ١٨٦٤ : بدأ بتقرير هدنة . وفي أثناء هذه
الهدنة ، جرى التفاوض . وصرحت بروسيا بأن الحل الوحيد الممكن
هو استقلال الدوقيات استقلالاً تاماً عن الدانمارك ، وقالت ان هذا الحل
هو الضمان الوحيد للسلام . ولذا يجب تشكيل الدوقيتين : هولشتاين
والشلفينغ في دولة مستقلة ، تحت صولجان فريدريك اوغستنبورغ .
واقترحت بريطانيا العظمى وفرنسا ، على العكس ، تقسيم الدوقيتات ،
وهذه هي خطة نابوليون الثالث . وهكذا انفصل المائت الدوقيتين عن
الدانمارك (كل الهولشتاين ، واللاونبورغ والقسم الجنوبي من الشلفينغ) .
ويبقى القسم الشمالي من الشلفينغ دانماركياً لأنه مأهول بالدانماركيين ،
وتضمن الدول استقلال الدانمارك .

وهنا طرحت قضية صعبة وهي : كيف يحدد خط التقسيم ؟ اوحى
الحكومة الفرنسية باستفتاء : وحسب نتائج هذا الاستفتاء تعين المناطق
التي يريد سكانها أن يبقوا دانماركيين ، والمناطق التي يريد سكانها أن يصبحوا
ألماناً . رفضت الدانمارك الاستفتاء وصرحت بأنها تريد أن تسوي القضية
بمفاوضات مباشرة مع الكونفدراسيون الجرمانى : وجرت هذه المفاوضات ،
ولم تؤد إلى شيء وانتهى تاريخ الهدنة دون الفصل في شيء ، واستؤنفت
الحرب .

لماذا ارتكبت الدانمارك هذا الخطأ ولم تقبل بالحل الذي اقترحه الحكومة
الفرنسية ؟ ربما لأنها لا تريد التخلي عن مدينة فلنسبورغ الواقعة في المنطقة
المختلطة من الوجهة اللغوية . وفي هذه المنطقة لا يمكن التنبؤ بنتائج
استفتاء . والنتيجة الوحيدة لعنادها استئناف الحرب في ٢٥ حزيران .

واستاءت بريطانيا العظمى وقررت بالآترج نفسها في القضية . وأيد مجلس العموم هذا القرار بأكثرية ١٨ صوتاً .

وهكذا تركت الدانمارك وشأنها تماماً . ولم تكن النتيجة طويـلة : فبعد ثلاثة أسابيع على استئناف الحرب ، اجتاحت الجيوش الألمانية الجوتلاند ، وعبرت المضيق ، ودخلت الجزر . وعندئذ طلبت الدانمارك الاستسلام . وأيد هذا الاستسلام بمعاهدة فينا في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ . وبوجب هذه المعاهدة تتخلى الدانمارك عن جميع الحقوق التي كانت لها على الدوقيات بكاملها ، لا الهولشتاين واللاونبورغ فحسب ، بل كل الشازفيغ أيضاً . وعدا ذلك ، تعترف الدانمارك بأن تتخذ النمسا وبروسيا الاجراءات التي تريدانها لتسوية مصير الدوقيات في المستقبل : أي انه يحرم سلفاً كل احتجاج . وحصلت الحكومة الدانماركية على أن يكون لدانماركيي الشازفيغ الشمالية حق في الاختيار لصالح الدانمارك ، وفي هذه الحالة ، يجب أن يغادروا الشازفيغ وينتقلوا إلى الأراضي الدانماركية ويأخذوا معهم اموالهم المنقولة . كما نصت المعاهدة على انه يحق لهم الحفاظ على ملكية ابنيتهم وعمائرهم .

٣ — مصير الدوقيات من ١٨٦٤ الى ١٨٦٦

هكذا كانت نتيجة حرب ١٨٦٤ . وبقيت قضية أخيرة تحتاج إلى تسوية : لقد نصت المعاهدة على أن تنظم النمسا وبروسيا مصير الدوقيات في المستقبل . وفي الحقيقة ، ان هذه القضية ، قضية « مساوية - بروسية » ، وتم ، قبل كل شيء ، قضية علاقات النمسا وبروسيا . وقد أصبحت هذه القضية ، في ذلك الحين ، عنصر تنافس بين النمسا وبروسيا . ونقتصر على ذكر مراحلها الأساسية .

لقد ظهر ، منذ البدء ، الاختلاف بين النمسا وبروسيا : وقبلت حكومة الدوقيات ، عند الضرورة ، أن يصبح فريديريك اوغستانبورغ سيداً ، شريطة أن يخول بروسيا ما يرضيها ، وذلك بإبرام اتفاق عسكري بين الدوقيات وبروسيا ، أي عقد حلف ، ومنح بروسيا محطة بحرية في كيل ، مع حق انشاء قناة ، وأخيراً دخول الدوقيات في الاتحاد الجمركي الذي ترأسه بروسيا وليست النمسا عضواً فيه . وكل هذه البنود مخصصة لتحقيق ارتباط وثيق بين الدوقيات وبروسيا ، وهذا يعني ، عملياً ، ان الدوقيات ستكون تابعة لبروسيا .

احتجت الحكومة النمساوية على هذا الحل : وصرحت بأنها لا تستطيع أن تقبله ، وان ما تريده هو أن تجعل من الدوقيات امارة مستقلة حقاً ، تحت ادارة اوغستانبورغ ، امارة تكون عضواً في الكونفدراسيون الجرمانى ، مثل بافاريا وفرانكفورت وليس لها أي رابطة الحاق أو تبعية ببروسيا .

كيف يمكن التوفيق بين هاتين النظريتين ؟ لقد جرت مفاوضة نمساوية - بروسية وافهمت الحكومة النمساوية خلالها أنها مستعدة إلى قضحية حقوق اوغستانبورغ إذا أعطتها بروسيا تعويضاً من جهة سيليزيا ، ومن جهة غلاتز ، أو بشكل آخر : إذا أعطت بروسيا إلى النمسا ضماناً لأرضها في منطقة البندقية . وجرى تساؤل أيضاً ما إذا أمكن أن يكون هذا التعويض السماح بدخول النمسا في التسولفراين . وأخيراً ، اخفقت كل هذه الترتيبات . عندئذ انقلبت السياسة النمساوية : قدم وزير الشؤون الخارجية روتشبرغ استقالته واتخذ خلفه موقفاً أكثر صلابة مع بروسيا ، حتى توترت الحالة تماماً ، في ١٨٦٥ ، وجرى تساؤل حول ما إذا كان الوضع على ابواب حرب نمساوية - بروسية بمناسبة قضية الدوقيات .

ولكن القضية سويت أخيراً بتسوية مؤقتة باتفاق غاشتاین ، في ١٤ آب ١٨٦٥ .

وبوجب هذا الاتفاق أصبح مصير الدوقيات كما يلي : ضمت دوقية اللاونبورغ إلى بروسيا التي دفعت مقابلها ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك إلى النمسا-هولنداريا ، وسلمت الشارفيغ إلى إدارة بروسيا « بصفة مؤقتة » . وسلمت هولشتاین إلى إدارة النمسا بصفة مؤقتة أيضاً إلا مدينة كيل التي ادخلت تحت إدارة بروسيا . وكان مصير الدوقيات التقسيم بين النمسا وبروسيا ، ولكنه تقسيم مؤقت . ولنشر إلى أن الدوق اوغستانبورغ في هذا الاتفاق وضع جانباً تماماً ولم يتكلم عنه .

ولم تنه هذه التسوية المؤقتة الصعوبات : لم يدعن اوغستانبورغ ، وأثار الاضطراب في الدوقيات ، وقام بحملة لصالح الاستقلال . واتخذت الإدارة النمساوية والإدارة البروسية حيال هذه الحملة موقفين مختلفين : كانت الإدارة النمساوية ، في الهولشتاین ، متساهلة للغاية . لأن استقلال الدوقيات لم يضايقها مطلقاً . أما الإدارة البروسية ، على العكس ، فقد قمت حملة اوغستانبورغ بشدة لأنها لا تريد استقلال الدوقيات . وكان ذلك مناسبة لخلاف جديد مساوي - بروسي : فقد طلبت الحكومة البروسية من الحكومة النمساوية أن تتفق معها للقضاء على دعاية اوغستانبورغ ، فرفضت النمسا . وتساءل الناس ما إذا كانت الحرب ستنفجر مرة أخرى . وفي هذا الحين انعقد مجلس الناج ، في برلين ، في كانون الثاني ١٨٦٦ وقرر أن قضية الدوقيات تستحق الحرب .

وهكذا كانت قضية الدوقيات مناسبة لاثارة الحرب النمساوية - البروسية ، في ١٨٦٦ ، رغم انها لم تكن قضية اساسية . ففي بداية حزيران

١٨٦٦ ، صرحت الحكومة النمساوية ، بأنها تدع إلى الديباط الجرمانى ،
الناطق باسم الكونفدراسيون ، حل قضية الدوقيات . فاحتجت بروسيا
بقولها ان النمسا بهذا التصريح خرقت حرمة معاهدة التحالف فى ١٨٦٤
وادخلت جيوشها فى هولشتاين . فأجابت النمسا بأن هذا العمل عدوان
من جانب بروسيا وطلبت إلى دول الكونفدراسيون الجرمانى النفير ضد
بروسيا، وصوتت الدول الكبرى فى الكونفدراسيون : دول المانيا الجنوبية،
الهانوفر وامارات المانيا الوسطى ، إلى جانب النمسا .

لقد وقعت الحرب ، وبعد معركة سادوفا ، اقترح نابليون
الثالث وساطته بين بروسيا والنمسا ، دون أن يجراً فى الذهاب حتى
التدخل المسلح : ففي ١٤ تموز ١٨٦٦ قدم امبراطور الفرنسيين أسس
السلام : وفى هذه المقترحات ظل نابليون الثالث وفياً لفكرته فى عام
١٨٦٤ : وهى حل قضية الدوقيات على أساس مبدأ القوميات . وصرح
بأنه يقبل بانضمام الدوقيات إلى بروسيا ، إلا فيما يتعلق بالشازفيغ الشمالية
التي يجب أن يتنازل عنها إلى الدانمارك إذا استشير شعب هذه المنطقة
باستفتاء وطلب هذا الانضمام . وقد سلم بسمارك بهذا الحل ، لأنه لم يستطع
فى ذلك الحين أن يجابه نابليون الثالث ، وأبدت مقدمات نيكولسبورغ،
فى ٢٦ تموز ١٨٦٦ هذا الحل . وسجل هذا الحل نفسه فى صلح براغ ،
فى ٢٣ آب ١٨٦٦ .

وفى ١٨٦٦ كان الوضع الحقوقى كما بلى : لقدسويت قضية الدوقيات
بمعاهدة براغ ، وتم التفاهم على أن تتبع جميع المناطق المأهولة بالألمان :
هولشتاين ، لاونبورغ وجنوب الشازفيغ ، بروسيا . وعلى العكس ، على
« شازفيغ الشمالية » أن تقرر مصيرها الخاص باستفتاء . وهذا الاستفتاء
لا يشك بنتيجته ، لأن الشعب كان بكامله دانماركياً تقريباً .

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزيغ الشمالية

إن معاهدة براغ ، التي انتهت الحرب النمساوية - البروسية في ١٨٦٦ ، نظمت ، في مادتها الخامسة ، قضية الدوقيات . وتقول هذه المادة : « إن صاحب الجلالة امبراطور النمسا ينقل إلى صاحب الجلالة ملك بروسيا جميع الحقوق التي اعترف بها صلح فينا بمعاهدة ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ له على دوقيتي الشلزيغ والهولشتاين » . ومعاهدة فينا هذه هي التي انتهت حرب الدوقيات وفصلت هذه الدوقيات عن الدانيمارك وسلمتها إلى بروسيا وإلى النمسا معاً . أما معاهدة براغ فقد سلمت إلى بروسيا كامل الدوقيات ، لأن النمسا تخلت عن حقوقها . ولكن المادة الخامسة من معاهدة براغ تضيف : « مع هذا التحفظ : وهو أن ينضم سكان المناطق الشمالية في الشلزيغ من جديد إلى الدانيمارك إذا عبروا عن رغبتهم في ذلك بتصويت معانٍ بحرية » . وبالتالي ، ان المادة الخامسة من معاهدة براغ تنص على استفتاء في الشلزيغ الشمالية ليساعد السكان على القول فيما إذا كانوا يريدون أن يبقوا ألماناً أو إذا أرادوا ، بالعكس ، أن ينفصلوا عن كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ليعودوا ثانيةً دانيماركيين .

وقد دست هذه المادة الخامسة وبخاصة تحفظها النهائي في معاهدة براغ بناءً على طلب نابوليون الثالث .

ولفهم معنى هذه المادة الخامسة على وجه الصحة يجب أن ننظر إلى الخارطة : في ١٨٦٧ كان في الشازفيغ نحو ٥٣٠.٠٠٠ نسمة . وتنقسم الشازفيغ إلى قسمين منفصلين بمنطقة مرازغ تمتد من فلنسبورغ حتى هوجر وان ما يسمى « بالاجمال » ، الشازفيغ الشمالية ، هو القسم الواقع في شمال هذا الخط . وكانت الشازفيغ الشمالية في العام ١٨٦٧ تضم تقريباً ١٩٠.٠٠٠ نسمة ، وسطحها ٤٠٠.٠٠٠ هكتار أي ما يساوي تقريباً مساحة شبه جزيرة كوتانتان في فرنسا . أما الشازفيغ الجنوبية فكانت نفوسها في الوقت نفسه ٣٤٠.٠٠٠ نسمة . اذن كانت الشازفيغ الجنوبية مأهولة بالسكان بشكل محسوس اكثر من الشازفيغ الشمالية . وفي الشازفيغ الشمالية كانت لغة الشعب في أكثريته العظمى الدانياركية . ففي شمال خط فلنسبورغ - هوجر يكاد يوجد ٢٠.٠٠٠ شخص يتكلمون الألمانية . وفي الشازفيغ الجنوبية ، في جنوبي هذا الخط نفسه يكاد يوجد ٢٠.٠٠٠ شخص يتكلمون الدانياركية . وعلى وجه الاجمال يمكن أن يقال انه يوجد خط تقسيم للقوميات ، وان هذا الخط يمتد تقريباً من فلنسبورغ إلى هوجر ، ولكن بوجه الاجمال فقط ، لأنه ، إذا أريد النظر إلى القضية عن كثب ، لشاهد ، على وجه الدقة حول هذا الخط المتوسط : فلنسبورغ - هوجر ، أنه يوجد مناطق يختلط فيها الدانياركيون والألمان ، وليس بالسهل اقامة خط تقسيم كما يمكن أن يعتقد .

ونظراً لهذه الحالة ، على أي شيء يطبق التعبير الموجود في معاهدة براغ : « المناطق الشمالية في الشازفيغ » ؟ من الممكن أن يفكر بأنه ينطبق على كل الجزء الواقع في شمال الخط فلنسبورغ - هوجر ؛ نقول من الممكن أن يفكر بذلك ، ولكن المعاهدة لا تقول بذلك صراحة .

ومن جهة أخرى ، ان هذه المادة الخامسة تنص على استفتاء ، ولكنها تمهل أن تقول في أي تاريخ يقع هذا الاستفتاء .

اذن القضية الموضوعة هي الآتية : ما هو مصير شازفيغ الشمالية ، ومصير هذه « المناطق الشمالية في الشازفيغ » ؟ بهذا الاعتبار يوجد حادثان كبيران يجدر حفظهما : الحادث الأول ، هو أن الحكومة البروسية لم تنفذ الوعد الذي سجل في المادة الخامسة من معاهدة براغ ، أي ان استفتاء الشازفيغ الشمالية لم يحدث ؛ والحادث الثاني ، هو أن الحكومة الألمانية سلكت سياسة جرمنة منظمة في الشازفيغ الشمالية .

١ - عدم تنفيذ المادة الخامسة من معاهدة براغ

في ١٢ كانون الثاني ١٨٦٧ ، ضمت الدوقيتان ، هولشتاين والشازفيغ ، إلى بروسيا ، وكان ذلك نتيجة منطقية لمعاهدة براغ ١٨٦٦ ، ودخلت الدوقيتان ، في الوقت نفسه ، في الاتحاد الجرمني . وابتداءً من هذا الحين كانت القضية الموضوعة معرفة ما إذا كانت المادة الخامسة من المعاهدة ستنفذ ، أي ما إذا كان سكان الشازفيغ الشمالية سيدعون إلى التصويت ليقولوا ما إذا كانوا يفضلون العودة إلى الدانمارك أو ما إذا كانوا يريدون البقاء رعايا الدولة البروسية . ومنذ ٢٣ آب ١٨٦٦ ، أي منذ اليوم الذي وقعت فيه معاهدة براغ ، وضعت الحكومة الدانماركية مشروعاً بغية تنفيذ المادة الخامسة ، وابلغت هذا المشروع فرنسا ، لأن الحكومة الفرنسية كانت الموحية بفكرة هذا الاستفتاء .

ينص المشروع الدانماركي على ما يلي :

١ - ان الأرض التي يقع فيها الاستفتاء تمتد حتى خط يمر قليلاً في

جنوب فلنسبورغ .

٢ - في هذه الأرض المعرفة على هذا النحو بأنها الشازفيغ الشمالية ،
تتميز ثلاث مناطق منفصلة من الشمال إلى الجنوب ، ويدعى السكان إلى
التصويت في كل منطقة من المناطق . وقد وضعت الدانمارك هذا الحكم
لأنها فكرت بأن الأكثرية ، في منطقة فلنسبورغ ، قد لا تكون لصالحها ،
وأرادت على الأقل الاحتفاظ بمنطقتي الشمال إذا فقدت الثالثة .

٣ - اقترحت الدانمارك أن يكون التصويت بالتصويت العام ، وأن
يكون الناصحون جميع الرجال المولودين في الشازفيغ أو كانوا يقيمون
فيها منذ عشرة أعوام . وهذا الحكم يساعد الدانماركيين ، الذين لم يريدوا
البقاء في الشازفيغ ، اثر حرب ١٨٦٤ ، لأنها أصبحت تحت الادارة
البروسية ، على العودة إلى الشازفيغ والتصويت . ويجب أن يكون هذا
التصويت تحت رقابة ثلاثة مفوضين : دانماركي ، ألماني ، وفرنسي .

هذا هو النظام الذي اقترحته الدانمارك ، وعرضه وفد من دانماركيي
الشازفيغ ، في ٣٠ آب ١٨٦٦ ، على ملك بروسيا غليوم الأول ولكن
ملك بروسيا رفض استقبال الوفد . وبعد ذلك بقليل ، في ٢٠ كانون
الأول ١٨٦٦ ، قال بسمارك في خطاب له في مجلس النواب البروسي :
« لقد كان رأيي دوماً أن الشعب ، الذي يبدي بثبات ارادة مصممة
على ألا يكون بروسيا أو ألمانيا ، وان الشعب ، الذي يبدي ارادة
مصممة على اتباع دولة مجاورة له مباشرة ومن نفس القومية ، لا يأتي
بأي قوة إلى الدولة التي يريد الانفصال عنها ، . وهكذا أفهم بسمارك ،
بعد كل هذا ، بأن دانماركيي الشازفيغ ، إذا كانوا لا يريدون أن
يبقوا بروسين ، فهو لا يحرص على الاحتفاظ بهم . ولكنه أضاف بأنه
من الممكن أن تكون هنالك عوامل « جغرافية » أو « استراتيجية »
يمكن أن تدفع الحكومة البروسية إلى عدم قبول رغبات الشعب

وهكذا نرى أن بسمارك يتبنى موقفاً غامضاً ملتبساً . فهو مبدئياً ، يبرر المطلوب الدانماركي ، وعملياً ، يصرح بأنه غير متأكد من أن بروسيا تقيم له اعتباراً . ويبدو أن بسمارك ، في ذلك الحين ، كان على خلاف مع غليوم الأول : لأن الملك لا يريد ، بأي ثمن ، تنفيذ الاستفتاء ، على حين أن بسمارك ربما كان يقبل به .

وفي شباط ١٨٦٧ تشكل الرايخشتاغ التأسيسي لاتحاد المانيا الشمالية . ودعي سكان الشازفيغ أن يرسلوا نوابهم إلى هذا المجلس ، لأن الشازفيغ ، منذ شهر كانون الثاني ، ١٨٦٧ ، أصبحت تؤلف جزءاً من الدولة البروسية . وجرت الانتخابات في شباط ١٨٦٧ . وهذه الانتخابات جدية بالملاحظة لأنها تعادل الاستفتاء . فقد وجد في كل دائرة انتخابية ، وعددها أربع في الشازفيغ ، مرشح « الماني » ، أي مناصر للانضمام إلى المانيا ، ومرشح « دانماركي » ، أي مرشح يحتج على هذا الانضمام .

أما نتائج هذه الانتخابات فكانت كما يلي :

١ - في الدائرة الانتخابية الاولى التي تمتد في شمال الشازفيغ أي دائرة هادرسيين ، التي ترم حدودها الجنوبية تقريباً على عشرين كيلو متراً في شمال فلنسبورغ ، حصل المرشح الدانماركي ، أي المرشح الذي احتج على الانضمام إلى بروسيا ، على أكثرية قوية جداً . فقد وجد ١٥٠٠٠ صوت دانماركي ضد ٣٧٠٠ صوت الماني . وهذا الرقم ٣٧٠٠ يدل ، مع ذلك ، على أن عدداً من الناس الذين يتكلمون الدانماركية قد صوتوا للانضمام إلى المانيا .

٢ - وفي الدائرة الانتخابية الثانية ، التي تضم مدينة فلنسبورغ وجزيرة آلز ، توازنت الأصوات الألمانية والأصوات الدانماركية : ٩٩٠٠ للدانمارك و ٩٦٠٠ لألمانيا .

٣ - في الدائرتين الانتخابيتين الباقيتين الموجودتين في الجنوب كانت
الأكثرية الألمانية عظيمة .

وعلى العموم : وجد في الشلفينغ ، في مجموع الدوائر الانتخابية
الأربع مجتمعة : ٢٧٠٠٠ صوت دانياركي و ٣٩٥٠٠ صوت الماني .
ولكن الأكثرية الدانياركية في الدائرة الانتخابية الاولى لا تقبل الجدل .
والحادث الجدير بالذكر أن نائين من نواب الشلفينغ ، وهما النائبان
الدانياركيان عن الدائرة الانتخابية الاولى والثانية ، عندما جلسا في
المجلس التأسيسي لكونغفدراسيون المانيا الشمالية ، صرحا على الفور : « نحن
دانياركيون ونريد أن نبقى دانياركيين » .

وفي غضون ذلك قرر بسمارك القيام بمفاوضات مع الدانيارك : ففي
٧ أيار ١٨٦٧ ، استدعى وزير الدانيارك في برلين وصرح له بأنه مستعد
لأن يدرس مع الدانيارك الشروط التي يمكن أن يجري بها الاستفتاء .
وفي ١٨ حزيران ١٨٦٧ وجهت الحكومة البروسية مذكرة إلى الحكومة
الدانياركية أوضحت فيها الشروط التي سيجري فيها هذا الاستفتاء . وهي
كما يلي :

١ - إن حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية تطلب « ضمانات »
لأمن الألمان الذين يعيشون في الشلفينغ الشمالية . وطلب بسمارك : هل
الدانيارك مستعدة لمنح الماني الشلفينغ الشمالية هذه الضمانات ؟

٢ - صرحت حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية بأن امتداد
الأراضي التي سيتنازل عنها يتعلق بمنح هذه الضمانات .

وهكذا صرح بسمارك إلى الحكومة الدانياركية بقوله : أي الضمانات
أنتم مستعدون لاعطائها إياها لتكون مطمئنين على أن الألمان ، في

الشازفيغ الشمالية ، إذا صوتت هذه الشازفيغ الشمالية على أنها «دانيمركية» ، ليس لهم ما يشكونه من نقل السيادة ؟ والنقطة الثانية : انني انتظر الجواب على هذا السؤال لأعين امتداد الأرض الخاضعة للاستفتاء . ويجب ألا ننسى أن المادة الخامسة من معاهدة براغ قالت فقط « مناطق شمالية » دون أن توضح أكثر من ذلك .

وعندما سلمت هذه المذكرة إلى الحكومة الدانماركية أوضح بسمارك شفهيًا ، في حديث له مع وزير الدانمارك في برلين بأن الأرض التي يمكن أن تخضع إلى الاستفتاء لا تضم ، على كل حال ، مدينة فلنسبورغ ، لأنه يوجد في فلنسبورغ المان بقدر ما يوجد دانياركيون ، ولا تضم جزيرة آلز ولا منطقة دوبيل . والشعب في دوبيل وآلز دانياركي دون نقاش . ولكن بسمارك قال : « في هذه المنطقة جرت المواقع العنيفة ، في ١٨٦٤ ، أثناء حرب الدوقيات ، وبالتالي ان هذه الأراضي فتحها الجيش البروسي ، ولا مجال لارجاعها .

وفي ١٨ تموز ١٨٦٧ أعطت الحكومة الدانماركية جوابها ، ويتضمن النقاط التالية :

النقطة الاولى . - قالت الحكومة الدانماركية : فيما يتعلق بالضمانات ، ما هي الضمانات المقصودة ؟ إن الدستور الدانماركي ينص على الحرية الدينية وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع لجميع سكان الدانمارك . وقالت الحكومة الدانماركية ايضاً : إننا لا نريد أن نقهر بعض الألوف الألمانين في الشازفيغ الشمالية ، إذا أعيدت هذه الأرض لنا . ولكنها أضافت : ان ما نخشاه الدانمارك هو أن تكون هذه الضمانات التي يطلبها بسمارك من طبيعة تساعد الألمان على ممارسة حق اشراف على

الادارة الداخلية في الدانمارك ، وتساعد المان الشلزيغ الشمالية ، إذا ضموا إلى الدانمارك ، على توجيه شكواهم ، فيما بعد ، إلى حكومة كوتفدراسيون المانيا الشمالية ، زاعمين بأن الدانمارك تعاملهم معاملة سيئة . وهكذا طلبت الحكومة الدانماركية أن توضح بشكل دقيق طبيعة الضمانات التي تطلبها بروسيا .

النقطة الثانية . - فيما يتعلق بالحدود الأرضية ، في المنطقة التي سيجري فيها الاستفتاء ، صرحت الحكومة الدانماركية بلزوم اجراء الاستفتاء في كل المنطقة ، التي وجدت فيها اكثرية أصوات لصالح الدانمارك ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، لأن هذا الاقتراح كان تعبيراً لارادة السكان . ولنلاحظ ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، أن جزيرة آلز ومنطقة دوبيل صوتتا للدانمارك ، وأن دائرة فلنسبورغ الانتخابية أعطت اكثرية خفيفة للدانماركيين .

وهكذا كان موقف بروسيا والدانمارك مختلفين بوضوح ، عندما حاولت الحكومة الفرنسية أن ترج نفسها في القضية ؛ وان التدخل الفرنسي في قضية الشلزيغ الشمالية يستحق أن يلاحظ عن قرب ، لأن هذا الحادث يلفت النظر في دبلوماسية نابوليون الثالث . وقد عرفنا ذلك من مجموعة الوثائق التي نشرت عن أسباب حرب ١٨٧٠ بين فرنسا والمانيا .

في ١١ تموز ١٨٦٦ ، ارسل وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، الماركيز موسستيه ، تعليقات إلى القائم بالأعمال الفرنسي في برلين ، لوفيفر دو بييهن ، وقال فيها : هل الشروط التي وضعتها المانيا لتنفيذ الاستفتاء في الشلزيغ مقبولة ؟ ولاحظ بأن فرنسا لها الحق بأن تتم بالقضية ، لأنها ، بعد كل شيء ، هي التي طلبت تسجيل المادة الخامسة في معاهدة براغ . ومن المعلوم أن هذه المعاهدة أبرمت فقط

بين النمسا وبروسيا ، ولكن المادة الخامسة في الواقع دست بناء على طلب فرنسا الصريح والرسمي ولذا ترى الحكومة الفرنسية ما يلي :

١ - إن من واجب ألمانيا أن تتنازل عن الشلفينغ الشمالية إلى الدانمارك إذا طلب السكان ذلك . انه « واجب » ، وبالتالي لا يمكن لبسمارك أن يضع شروطاً لتحقيق هذا الواجب .

٢ - اذا اعطت الدانمارك كونفدراسيون ألمانيا الشمالية الضمانات التي يطلبها بسمارك في موضوع مصير المان الشلفينغ في المستقبل ، فان حكومة الكونفدراسيون لها الحق بالتدخل في القضايا الداخلية للملكية الدانماركية ، وسيكون ذلك فرصة لصعوبات اكيدة بين بروسيا والدانمارك . واستخلص موستيه ان الحل الوحيد الممكن هو التنازل دون شرط ، وتم التنازل حسب خط التقسيم بين القوميات كما عرفه التصويت في انتخابات الرايخشتاغ التأسيسي في شباط ١٨٦٧ .

وهكذا تبنت الحكومة الفرنسية ، بالاجمال ، النظرية الدانماركية المطابقة للمبادئ العامة لسياسة نابليون الثالث .

وفي ١٦ تموز ١٨٦٧ ذهب لوفيفر دوبيهين القائم بالأعمال الفرنسية ، في برلين ، إلى تيمله ، أمين سر الدولة في الشؤون الخارجية لكونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، وكان بسمارك في تلك الآونة غائباً ، عن برلين ، يستريح في ملكيته في الريف . باخ لوفيفر دوبيهين أمين سر الدولة الألمانية المقاطع الأساسية من البرقية التي ارسلها اليه وزير الشؤون الخارجية الفرنسي مبيناً له ، وهذا تمييز دقيق ولكنه دبلوماسي ، بأنه يطلعه على هذه المقاطع ولا يقرأها عليه . والواقع انه قرأها عليه ولكن قراءة غير رسمية . وباختصار اخذ أمين الدولة الألماني علماً بوجهة نظر الحكومة الفرنسية .

ورأساً أجاب قبله الى القائم بالأعمال الفرنسي: « ان هذا خطير جداً ، وصرح بأنه سيرجع بذلك على الفور الى ملك بروسيا . ولم يسمع بشيء . ولكن بعد ثمانية ايام تفجرت في جميع الصحف البروسية حملة صحفية موجهة ضد فرنسا ، واوضحت الجرائد أن فرنسا سلمت الحكومة البروسية مذكرة في قضية الشازفيغ الشمالية ، وان هذه المذكرة كتبت بلهجة قاسية ، وان فرنسا ، على وجه التأكيد ، ترجو الحرب ، وان بروسيا لن تترك نفسها عرضة للمفاجأة

وكان انطباع القائم بالأعمال الفرنسي ان هذه الحملة المقحمة كانت نتيجة حساب ، وان بسمارك يحاول أن يولد حادثاً ، ويرجيه تهمل القضية الاساسية وتنقل الى الصعيد الثاني ، اي اغراق هذه القضية في قضية اخطر منها بكثير، وهي معرفة ماذا كان هنالك نزاع فرنسي - الماني . ماهي وجهة نظر بسمارك ؟ في الوثائق المنشورة تحت العنوان «سياسة بروسيا الخارجية» ١٨٥٩-١٨٧٠ ، نجد مذكرتين بخط يده . يصرح بسمارك في الاولى ، بان البليغ ، في رأيه ، ان تجرباً الحكومة الفرنسية وتوجه الى حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية احتجاجات في موضوع قضية الشازفيغ ، وانه لا ينبغي « التسامح لحظة واحدة » بهذا التدخل الفرنسي . وهذه هي محاكمة بسمارك في الواقع : ان الرأي العام الفرنسي يسخر تماماً من دانياركيي الشازفيغ ، واذا تظاهر نابليون الثالث بانه مهم بهم فذلك لأنه يريد البحث بأي ثمن عن فوز دبلوماسي : وكان بحاجة الى ذلك لأسباب سياسة داخلية ، ليمحو ذكرى الاخفاق الذي مني به في مغامرته المكسيكية . وصرح بسمارك عندئذ بأن بروسيا لن تتنازل . وفي المذكرة الثانية بوضع وجهة نظره في قضية الاستفتاء نفسه بقوله بأن لاجبال ، باي

حال من الأحوال ، للتنازل للدانيمارك عن دوبيل وجزيرة آلز ؛ ان هذه النقطة خارجة تماما عن نطاق البحث .

مالذي ستفعله الحكومة الفرنسية ؟ لم تعرف مذكرتي بسمارك ، ولكنها عرفت حملة الصحافة الألمانية . وفي ٢٧ تموز كتب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، دوموستيه ، الى القائم بالأعمال الفرنسي ، في برلين ، بان الحكومة البروسية ، على وجه التأكيد ، « استاءت » من طابع الملاحظات التي ابدتها فرنسا : ان فرنسا ابعد ما تكون عن « جرح حساسية بروسيا » . وفي ٢٨ تموز كرر موستيه قوله ، واوضح ان الحكومة الفرنسية لم تسلم الحكومة البروسية مذكرة دبلوماسية ، وانها لم تقدم ايضاً الى الحكومة البروسية بلاغاً رسمياً ، بل نقلت اليها ببساطة ملاحظات شفوية . ولكن الصحافة الألمانية شوهدت كل القضية زاعمة وجود مذكرة احتجاج فرنسية . وفي الوقت نفسه نشرت « المونيتور » ، الجريدة الرسمية الفرنسية ، بلاغاً رسمياً يصرح : « لم تسلم اي مذكرة الى حكومة برلين لافي قضايا الشلنفيغ ولا في أي قضية أخرى » .

وباختصار ، قاالت الحكومة الفرنسية متراجعة . ومذ رأت حملة الصحافة الألمانية تقول : « اذن هل تريد فرنسا الحرب ؟ اذا ارادتها ، فستكون عليها » ، تراجعت ، وهذا الحادث . واراد بسمارك ان يصرح في بلاغ شبه رسمي في « الجريدة الألمانية » ، بانه عرف ، بالاجمال ، بان مساعي فرنسا لم تكن من طبيعتها ، لافي الجوهر ولا في الشكل ، ان تثير من جانب برلين أي مساع ، وان السلام غير مهدد . وفي الحقيقة ، حصل بسمارك على ما يريد : فبعد ان حاول نابليون الثالث تقديم ملاحظات الى بروسيا ، لم يعد يلح .

وتركت الدانيمارك وشأنها . ولاشك في انه كان من الممكن لدولتين

أخريين ان تهما في القضية وهما روسيا وانكاترا . وقد أبدت الحكومة الروسية بعض الاهتمام : من ذلك أن المستشار غورتشاكوف وجه الى بسمارك رسالة شخصية يوصيه فيها « أن يبرهن على العدل » ، ولكنه اضاف : « اما من جهتنا فنحن غرباء عن هذه المساومات ونريد ان نراعي نفس التحفظ عند تنفيذها » . ومن جهة أخرى ، سألت الحكومة الفرنسية الحكومة الانكليزية ، فاجابت بان ليس لها أي داع للاهتمام بالقضية ، وانها لن تخرج من التحفظ الذي رأت من واجبها الحفاظ عليه في هذه القضية .

واضطرت الدانمارك ان تستمر وحدها في المحادثات مع حكومة برلين ، ولكن هذه المحادثات لم تؤد الى شيء . وظل بسمارك خلال عدة أسابيع يلح على قضية الضمانات التي ستمنع الى المان الشازفيغ . وخلصت الحكومة الدانماركية بان أسمع بان من الممكن منح ضمانات ، ولكن طلبت مدى امتداد المنطقة الخاضعة للاستفتاء : فاجاب بسمارك ستكون على الاكثر منطقة واحدة ، المنطقة الشمالية الاكثر من غيرها في الشازفيغ . وفي الشازفيغ الشمالية يوجد كما رأينا اربع مناطق من الوجهة الادارية والشمالية اكثر من غيرها هي منطقة هادرسين . وفي هذه الشروط لم تتمم الحكومة الدانماركية المحادثة وظلت القضية معلقة . ولم تنفذ المادة الخامسة من معاهدة براغ ولم يجر الاستفتاء .

ودامت هذه الحال عشرة أعوام . ولكن في ١٨٧٨ قررت الحكومة البروسية أن تتحرر من الوعد الذي قطعه . وافادت من ظرف ربما لم تكن الحكومة الدانماركية فيه مستقيمة جداً : فقد تزوجت ابنة ملك الدانمارك دوق كامبرلاند . وكان هذا يدعي بعرش هانوفر ، وهذا العرش لا يوجد منذ ضمت هانوفر إلى بروسيا عام ١٨٦٦ . ولكن باعتبار أن العائلة الملكية في الدانمارك ، التي تطالب بالشازفيغ الشمالية ، ترتبط بعائلة

كانت تطالب، على الأقل مبدئياً ، بهانوفر ، فقد ظهر هذا الادعاء لبسمارك لبسمارك أنه طريقة سيئة ، فأفاد منه ، وصرح بأنه يجب اعطاء درس إلى الدانيمارك . ولما كان في ذلك الحين على علاقات طيبة مع الحكومة النمساوية ، لأنه كان على وشك إبرام الحلف النمساوي - الألماني ، فقد حصل ، في ١١ تشرين الأول ١٨٧٨ على توقيع معاهدة جديدة نمساوية - بروسية ، وبوجها حذف المقطع الأخير من المادة الخامسة في معاهدة براغ . وهذا المقطع الأخير كان بالضبط العبارة التي تعد بالاستفتاء . ولاننسى ان معاهدة ١٨٦٦ كانت معاهدة نمساوية - بروسية : فاذا تخلت النمسا عن المطالبة بتنفيذ هذا البند ، فان بروسيا يمكن أن تقول بأنها ليست ملزمة بشيء ، لأنها أخذت تعهداً حيال النمسا ، وأن النمسا ألغت هذا التعهد . وعلى هذا يمكن ان يجاب بأنه يوجد ، مع هذا ، تعهد متخذ ، على الأقل اخلاقياً ، حيال الشارفيغ الشمالية . ولكن بسمارك لم يقبل بهذا أبداً .

٢ - سياسة الجريمة في الشارفيغ الشمالية

لقد استعملت الادارة البروسية في الشارفيغ الشمالية طرقاً مختلفة في سياسة الجريمة ، ونريد أن نستعرض بسرعة هذه الطرق ، فقد كانت ذات أهمية وتعتبر مثلاً صالحاً للطرق التي استعملت في مناطق أخرى بمناسبة قضايا القوميات . وقد يبدو احساننا بهذه الطرق انها تافهة بالنسبة لما نشاهده من حوادث في عصرنا . ولكن الدانيمركيين يعتبرون مضطهدين في اوروبا آخر القرن التاسع عشر وتقاليد الليبرالية ، وهذه الطرق التي استعملتها الادارة الالمانية هي كما يلي :

١ - اجراءات ضغط ضد بعض الأفراد : فمن ذلك اجراءات ضغط ضد الموظفين : ففي الشازفيغ الشمالية وجد ، بالطبع ، عند الانضمام إلى بروسيا ، عدد عظيم من الموظفين من أصل دانياركي . ودعي جميع هؤلاء الموظفين لتأدية عيّن الولاء إلى ملك بروسيا ، وعزل الموظفون الذين رفضوا تأدية هذه العيّن ، دون راتب تقاعدي : فقد وجد من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ موظف رفضوا العيّن . ومن بعد وجدت قضية « المختارين » وليس في نيتنا أن نشرح هذه القضية بالتفصيل ، فقد كتب عنها الدانياركيون كتباً مطولة حقوقية كبرى . وغرضنا أن نبسط الأمور ما أمكن : فبموجب معاهدة ١٨٦٤ ، أي المعاهدة التي تنازلت بموجبها الدانيارك عن الدوقيات للنمسا والبروسيا ، ذكر ، في المادة التاسعة عشرة بان لسكان الشازفيغ الحق ، اذا أرادوا ، أن يختاروا الدانيارك ، شريطة أن يذهبو ويعيشوا في الدانيارك آخذين معهم أموالهم المنقولة ، وبامكانهم أن يبقوا مالكين للبناياات التي يملكونها في الشازفيغ . ومن حيث المبدأ ، للحفاظ على القومية الدانياركية ، يجب على ساكن الشازفيغ الشمالية ، أن يغادر الأرض ويذهب ليعيم في الدانيارك . ولكن ، في ١٨٧٢ ، أبرم اتفاق بين الدانيارك وبروسيا يسمح « للمختارين » أي لسكان الشازفيغ الشمالية ، الذين يريدون الحفاظ على قوميتهم الدانياركية ، أن يبقوا مع ذلك في الشازفيغ مع كونهم مواطنين دانياركيين . وهذا الاجراء سمح لعدد من المختارين ، الذين ذهبوا من قبل ، أن يعودوا إلى بلدهم . لأن الاختيار لم يكن بلاء القلب ، فاذا أمكن الرجوع إلى الأهل والعائلة والدار وإلى الاماكن التي يجد فيها الانسان عاداته وملكيّاته لفضل ذلك . ووجد اناس اختاروا بعد ١٨٦٤ لصالح الدانيارك ، وبعد ١٨٧٢ ، عادوا إلى الشازفيغ الشمالية مع المحافظة على قوميتهم الدانياركية .

وفي ١٨٩٨ قررت الادارة الألمانية طرد هؤلاء المختارين الدانماركيين بالملئات دون اعطائهم أقل سبب مبرر .

وبالطبع ، ان للحكومة الحق دوماً في طرد الأجانب الذين يبدوون لها غير مرغوب بهم : هذا اجراء بوليسي بسيط . اما « المختارون » ، فكانوا حقوقياً أجنب لأنهم اختاروا الدانمارك . حقاً لقد عاشوا في الشلفينغ ، وعاشوا فيها دوماً ، وفيها ثرواتهم ومشاكلهم ولكن الادارة الألمانية طردتهم وعائلاتهم في أربع وعشرين ساعة ، ومن الطبيعي أن من طردتهم قد اختارهم بعناية : لقد طردت اناساً كان من عادتهم أن يحضروا اجتماعات جمعيات دانماركية ، واناساً لم يكن موقفهم السياسي موثقاً ، واناساً كان من عادتهم أن يربوا اولادهم في مدارس الدانمارك .

٢ - اجراءات تتعلق بالقضية اللغوية : ان العلامة الخارجية للقومية هي اللغة . فقد كان الناس ، الذين يتكلمون بالدانماركية ، ولا يريدون التكلم بالألمانية ، يظهرون بذلك بأن لهم عاطفة قومية دانماركية . وقد حاولت الادارة الألمانية أن تقلل ، ما أمكن ، عدد الناس الذين يستعملون اللغة الدانماركية ، ووضعت قضية التعليم : فقد جرمنت الحكومة الألمانية التعليم الثانوي . ولكنها ، في التعليم الابتدائي ، في مدارس الريف على الأقل ، سمحت بالتعليم بالدانماركية ، ثم شيئاً فشيئاً عدلت عن هذا الوعد : وفي ١٨٧١ ، فرضت في كل المدارس الابتدائية ست ساعات لغة المانية في الاسبوع . وفي ١٨٧٨ قررت أن يعطى التعليم في المدارس الابتدائية باللغة الألمانية في كل المواد الأساسية : النحو ، الحساب ، العلوم الطبيعية ، التاريخ ، الجغرافية ؛ وأخيراً في ١٨٨٨ قررت الا تعلم اللغة الدانماركية في المدارس ، إلا فيما يتعلق بالتعليم الديني . وفي الوقت نفسه ، اغلقت

المدارس الخاصة الدانماركية ، الواحدة بعد الأخرى ، حتى لم يبق منها شيء في ١٨٨٨ . وهذا يوضح بأن لا سبيل أمام العائلة الشاذفيغية ، التي تريد أن يعرف أبنائها اللغة الدانماركية ، إلا أن ترسلهم إلى مدرسة في الدانمارك .

وفي نفس هذا النظام من الأفكار ، يمكن أن نضع قضية الكنيسة ، وهي قضية لغوية : فقد أرسلت الحكومة الألمانية مباشرة إلى الشاذفيغ أمواجا من الرعاة الألمان . وكان الشاذفيغيون لوثرين ، ولوثرين طبيين ، وبالتالي يمكن أن يكونوا حساسين بتأثير الراعي اللوثرى الألماني . وكان هؤلاء الرعاة يستخدمون اللغة الألمانية فقط كلغة للكنيسة ، وشيئا فشيئا ، لم يبق في الشاذفيغ الشمالية ، في ١٩٠٤ ، على ١٠٨ كنائس إلا ٣٦ كنيسة دانماركية ظلت فيها اللغة الدانماركية لغة الكنيسة .

قضية الجرائد . - ولتغذية استعمال اللغة الدانماركية يجب وجود صحافة دانماركية . وقد أنشأ الألمان عدداً عظيماً من الجرائد الألمانية في الشاذفيغ الشمالية : وجد عشر جرائد . وتركوا أربع جرائد باللغة الدانماركية : ولكن حياة هذه الجرائد الأربع كانت صعبة للغاية ، لأنها كانت عرضة لمراقبة السلطات البروسية وخلال مرات عديدة كان المحررون والصفافون هدفاً للتوقيف والطرْد . وحكم على رؤساء التحرير بعقوبة السجن . ووجد بين ١٨٦٨ و ١٩٠٤ خمس وستون حكماً بالسجن ضد الصحفيين الدانماركيين في الشاذفيغ .

٣ - الهجرة الألمانية . لقد كان من صالح الألمان بالطبع ، لجرمنة الشاذفيغ الشمالية ، زيادة عدد السكان من أصل الماني ، وبالتالي ، الاتيان بألمان من الداخل . وفي بعض الأحوال ، كان هذا الأمر سهلاً

جداً . فمن ذلك أن مستخدمي الخطوط الحديدية كانوا الماناً . وجاء إلى المناطق التجارية والصناعية عدد من الألمان من بروسيا ، وبراندنبورغ وساكس وريزنيا . إن مدينة فلنسبورغ ، وهي أهم مدينة ، كانت تضم في العام ١٨٦٧ عشرين ألف نسمة ؛ وفي ١٩١٢ أصبح سكانها ٦٣.٠٠٠ ، لأنه حدث بهذه المدينة نهوض تجاري وصناعي واجتاحتها موجة مهاجرين المان ، حتى انه لم يوجد فيها في انتخابات ١٩١٢ إلا ٤٥٦ صوتاً دانباركياً بينما وجد فيها ٥٠٠٠ صوت الماني .

ولكن لا يكفي استيطان المدن ، بل ينبغي استيطان الأرياف أيضاً . وهذه القضية صعبة . ولهذا انشئت ، في ١٨٩١ ، « شركة الاستعمار الألمانية » ونظمت في ١٩٠٩ تحت إدارة الكونت دانتزاو . وكانت هذه الشركة الاستعمارية ، التي تساعد الحكومة الألمانية ، تشتري في الشارفيغ الشمالية الأملاك وتؤجرها إلى معمرين المان ، أو أنها تستخدم نظاماً آخر يسميه الألمان نظام « دنتن غوتر » : وذلك بأن تقدم شركة الاستعمار إلى الألماني ، الذي يرغب في شراء ارض في الشارفيغ الشمالية ، قرضاً بفائدة معتدلة بسعر $\frac{1}{3}\%$ ، واتفق على ألا يبيع المستفيد ملكه دون موافقة الدولة . وبالطبع كانت الحكومة البروسية ترفض هذه الموافقة إذا كان البيع إلى دانباركي . وبالتالي كان هذا النظام واسطة لكسب أراضي كان ملاكها الماناً وسيظلون دوماً الماناً . وأخيراً تدخلت الدولة نفسها في القضية ، وبين ١٩٠٠ و ١٩١١ اشترت أراضي في الشارفيغ الشمالية ، لحساب املاك الدولة ، ثم أجرتها ، وخصصت الحكومة البروسية ، في ١٩١١ ، اعتماداً ضخماً لهذا الغرض .

كانت تدابير الجرمنة جميعاً نشيطة بخاصة بين ١٨٩٧ و ١٩٠١ ،

عندما كان الرئيس الأعلى فون كولر يوجه إدارة الشلزيغ . وقد أثارت هذه الأعمال احتجاجات عديدة في الراجشتاغ ، وحاول النائب الدانماركي الوحيد أن يجذب الانتباه إلى شدة هذا النظام . ونجح ، مرة واحدة فقط ، في شهر شباط ١٨٩٩ ، في الحصول على تصويت مشترك فيه الاشتراكيون الألمان والوسط الكاثوليكي بل وجزء عظيم من القوميين - الأحرار ، أي الأحزاب الثلاثة الكبرى . فقد صوتت مع النائب الدانماركي ، ووضعت الحكومة في حالة أقلية . ولم يكن لذلك نتيجة أخرى ، ولكن فيه دليلاً : لأنه وجد في الأوساط الألمانية من كان يرى أن موقف فون كولر كان مبالغاً ومفرطاً .

مقاومات الجرمنة . - اصطدمت سياسة الجرمنة بالطبع بمقاومات . وتجدر الإشارة إلى أن العنصر الدانماركي كان في تناقص مستمر بسبب الهجرة : فمن ذلك أن كثيراً من شبان الشلزيغ الشمالية ، عندما يبلغون سن الخدمة العسكرية ، كانوا يغادرون البلاد ، لئلا يخدموا في الجيش البروسي . ونقص الشعب الدانماركي في الشلزيغ الشمالية ٦٠.٠٠٠ نسمة بين ١٨٦٦ و ١٨٨٦ ، مع العلم بأن سكان الشلزيغ الشمالية ، في ١٨٦٧ ، كانوا ١٩٠.٠٠٠ نسمة تقريباً . ومع ذلك ، قاوم دانماركيو الشلزيغ الشمالية . ولتقدير هذه المقاومة يجب أن نلاحظ نتائج الانتخابات التي يتقدم إليها دوماً مرشح دانماركي محتج . ويكفي أن نرى الأصوات التي يحصل عليها . ففي شباط ١٨٦٧ ، وجد في الشلزيغ الشمالية كلها ٢٧٠٠٠ صوت د دانماركي ، ومن ثم ، بين ١٨٧٨ و ١٨٩٠ انخفض العدد ، وبلغ في ١٨٩٠ انخفاض نقطة ؛ فلم يوجد أكثر من ١٣٧٦٠ صوتاً دانماركياً . ثم صعد رقم الأصوات الدانماركية إلى ١٥٠٠٠ ، وفي ١٩١٢ إلى ١٧٢٠٠ . وفي هذا قرينة تدل على أن الاحتجاج الدانماركي لم ينقطع .

لقد وجهت هذه المقاومة تباعاً من قبل ثلاثة رجال كانوا في الوقت نفسه نواباً « دانياركين » عن الشازفيغ في مجلس الراجشتاغ : كروغير ، يوهانسن ، يستن . كان كروغير يمثل الاتجاه المتشدد ، وقد قبل الجلوس في الراجشتاغ لأث النواب في هذا المجلس كانوا غير ملزمين بحلف اليمين ، ولكنه انتخب أيضاً في لاندتاغ بروسيا . وهنا كان ملزماً بحلف عين الولاء للملك بروسيا ، فرفض أن يجلس في المجلس . وأثار هذا الموقف بعض التردد والحيرة ، وتساءل عدد من دانياركبي الشازفيغ ما إذا كان اسلوب : « كل شيء أولاً شيء » مناسباً ، وبخاصة ما إذا كان اسلوب رفض اليمين حاذقاً .

ولكن دانياركبي الشازفيغ لم يكتفوا بالتعبير عن رأيهم بالتصويت . فقد نظموا أنفسهم لمقاومة الجرمنة ، وأنشأوا عصبة للحفاظ على اللغة الدانياركية ، وأسست هذه العصبة مكاتب المطالعة بلغ عددها ١٧٠ مكتبة دانياركية في الشازفيغ الشمالية ، وكانت توزع الكتب على السكان . وأنشأوا أيضاً عصبة التعليم ، وقد نظمت لترسل على نفقتها التلاميذ إلى مدارس الدانيارك . وأخيراً نظموا كتلة اهتمت بقضية الأراضي ، وجمعت باكتتابات طوعية ، مبالغ هامة جداً لتمنع الألمان من شراء الأراضي . وعندما يريد الماني الحصول على أرض ، يأتي مباشرة دانياركبي تساعده الكتلة ويقترح سعراً أعلى ويحاول انتزاع المعاملة .

ولم ينجب جهد مقاومة الدانياركين في الشازفيغ حتى ١٩١٤ ، ولكن يجب أن نقول إن هذا الجهد ، بعد ١٩٠٠ ، لم تشجعه الحكومة الدانياركية الا قليلاً . وعندما وصل الاشتراكيون والجذريون الدانياركيون إلى السلطة ، قام الوزير كويستنس ، حسب الوثائق الدبلوماسية الألمانية المعروفة اليوم ، خلال عدة مرات ، بمحادثات مع المانيا .

وكانت الدانمارك تخف حرباً عامة ، وفكرت بأنها ستكون مأخوذة بين ألمانيا وانكلترا ، ومحتملة من هذه أو تلك ، وحاولت أن تسحب أصبعها من القضية . وقبلت في ١٩٠٧ بتوقيع اتفاق مع ألمانيا . وبموجبه أرضت ألمانيا الدانماركيين بعض الرضى في قضية « المختارين » . وبالمقابل وعدت الحكومة الدانماركية ، بأن تؤثر على دانياركي الدانمارك بغية « تهدئة قضية الشازفيغ » ، أي ، باختصار ، أن تنصح الدانماركيين ، في الدانمارك ، بالايدعوا دانياركي الشازفيغ الشمالية في مقاومتهم ضد ألمانيا .

وهكذا ظلت الحالة حتى ١٩١٤ . وبعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ قرر مؤتمر السلام استفتاء في الشازفيغ الشمالية . وكان هذا الاستفتاء تنفيذاً لما وعده به بسمارك ولم يفعله . وجرى الاستفتاء في منطقتين : في منطقة شمالية تنطبق تقريباً على الدائرة الانتخابية في هادرسبين ، وفي منطقة ثانية تضم مدينة فلنسنبورغ : ففي المنطقة الاولى ، الشمالية ، وجد ٧٥٠٠٠ للدانمارك و ٢٥٠٠٠ لألمانيا . وفي المنطقة الثانية ، بالمقابل ، كان للألمان ٥١٠٠٠ صوت وللدانماركيين ١٢٧٠٠ . وهذا يرجع إلى أن استيطان هذه المنطقة ، وبخاصة فلنسنبورغ ، قد تغير كثيراً منذ ١٨٦٦ ، بسبب الهجرة الألمانية . وعادت الشازفيغ الشمالية إلى الدانمارك في العام ١٩٢٠ .

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

ان حالة الحركة القومية النورفيجية خاصة ، حتى انه من الممكن التردد ، بادىء ذي بدء، في ادخالها في حركة القوميات . فقد كان للنورفيجيين ، في مملكة السويد ، التي يؤلفون جزءاً منها ، استقلال ذاتي كامل في قضاياهم الداخلية ، وبالتالي لا يمكنهم أن يزعموا بأنهم « مقهورين » او مضطهدين من قبل السويديين ، لأنهم يديرون أنفسهم ويسنون قوانينهم بحرية ، ومع ذلك ، لم يشاؤوا الاكتفاء بهذا النظام ، وانفصلوا عن السويد، وكانت المطالبة بالاستقلال ظاهرة عاطفة قومية نورفيجية .

وفي دراستنا هذه نريد أن نبين أصول الحركة القومية النورفيجية ؛ وأن نلح على الخلاف الذي شجر بين النورفيجيين والسويديين بين ١٨٩١ و ١٩٠٥ ؛ وأخيراً ، أن نوضح الظروف التي تكونت فيها دولة النورفيج المستقلة .

١ - اصول الحركة القومية

لفهم هذه القضية يجب أن نرى أولاً وضع النورفيج في الدولة السويدية وكيف ثما احتجاج السويديين على هذا الوضع .

وضع النورفيج في الدولة السويدية . - لقد وجدت النورفيج متحدة بالسويد منذ ١٨١٥ .

في بداية القرن التاسع عشر كانت البلاد الاسكاندينافية منقسمة إلى دولتين : من جهة ، مملكة الدانمارك ، وتضم الدوقيات الدانماركية والنورفيج ؛ ومن جهة أخرى ، السويد التي تملك فنلانده .

وفي ١٨٠٩ ، اثر حرب بين روسيا والسويد ، اضطرت السويد أن تتنازل لروسيا عن فنلانده مع جزر آلاند الموجودة في البحر البaltic بالقرب من الشاطئ السويدي . وكان هذا الظرف خطيراً للغاية على المملكة السويدية ، لأن الهزيمة ، التي منيت بها ، أدت إلى هزات داخلية ، حركة ثورية : فقد خلع الملك غوستاف أدولف الرابع بهذه الحركة ، واستعيض عنه بعمه ، الدوق شارل ، الذي أصبح ملكاً تحت اسم شارل الثالث عشر .

وكان هذا الملك الجديد مسناً ، ولم ينجب أولاداً : وكان هم الأول أن ينتخب وارثاً له . وبنتيجة ظروف مختلفة ، لا مجال للتعرض إليها الآن ، وقع اختياره على جنرال فرنسي اسمه برنادوت ، وكان معروفاً من قبل السويديين ، لأنه أتى في ١٨٠٦ على رأس جيش فرنسي واحتل بوميرانيا السويدية ، وخلال هذا الاحتلال ، كسب عطف السكان . وكان برنادوت في هذه الآونة في باريس : فإرسل إليه رسول ، وقبل أن يأتي إلى السويد ويصبح فيها أميراً وارثاً . لماذا كانت للسويديين هذه الفكرة الغريبة في البدء في الذهاب والبحث عن جنرال فرنسي ؟ لأن أوربه كانت ، في ذلك الحين ، في اوج النظام النابوليوني ، وفكروا بأنه إذا كان ملكهم في المستقبل أميراً فرنسياً ، شملهم عطف نابليون ، الذي يستطيع أن يحميهم ضد هجوم جديد من روسيا . ولكن الأمور دارت بشكل آخر لا يتصور في ١٨١٠ عندما قبل برنادوت أن يكون أميراً وارثاً .

ومنذ أن فقدت السويد فنلاند بحشت عن « تعويض » ، وكان التعويض الهام بالنسبة لها ضم النورفيج . لأن السويد سيجنة في بحر الباطيك ، فاذا ضمت النورفيج ، كسبت واجهة محيطية ، وأصبحت دولة بحرية ، ويمكنها أن تتأكد من مساندة بل وحلف انكلترا ، بينما لا تستطيع انكلترا أن تعمل شيئاً لمساعدة السويد إذا ظلت هذه محصورة في البحر الباطيك . غير أن السويد لا تستطيع أن تنتظر كسب النورفيج من نابوليون ، لأن الدانمارك كانت حليفة نابوليون . وهكذا تطورت السياسة السويدية . وعند القطيعة بين نابوليون والقيصر الكسندر ، رأى هذا الأخير أن يستميل السويد إلى جانبه ، فوعدها ، إذا دخلت في التآلب ضد نابوليون بأن يعطيها النورفيج . واستعد برنادوت لهذه السياسة ، وتخلي عن نابوليون ، ودخل في التآلب ضد فرنسا ، وحصلت السويد على النتيجة التي بحشت عنها . وبما أن الدانمارك بقيت حليفاً لنابوليون ، فقد اضطرت ، في كانون الثاني ١٨١٤ ، في معاهدة كييل أن تتخلي عن النورفيج .

وحدث حادث له معناه في هذه الآونة : فقد أراد النورفيجيون ، في ١٨١٤ ، أن يؤلفوا دولة مستقلة . كان حاكم النورفيج ، في ظل النظام الدانماركي ، أميراً من الأسرة الملكية الدانماركية ، الأمير كويستيان : فقد نادى كريستيان هذا بنفسه ملك النورفيج وبادر بسرعة ، في ١٧ أيار ، إلى وضع دستور يشبه كثيراً الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ . ولم تشأ السويد أن تترك النورفيج تنظم استقلالها . وقامت حرب بين السويد والنورفيج ، وظفرت الجيوش السويدية بسهولة . وفي ١٨١٥ وقع صك الاتحاد بين السويد والنورفيج ، وبدا هذا الصك في شكله ارتباطاً مقبولاً بحرية ، ولكنه ، في الحقيقة ، فرض على النورفيجيين بالقوة . ولكن صك الاتحاد ترك للنورفيجيين حريات واسعة جداً . وقد فهمت

الحكومة السويدية المقاومة التي ظهرت في النورفيج ضد الاتحاد ، ورأت ، إذا أرادت الوصول إلى شيء ، أن تقوم بتنازلات . واتحدت النورفيج والسويد تحت ظل السلالة السويدية ، ولكن كان لكل منها وزاراتها المتميزة ، وإدارة منفصلة تماماً لكل بلد . إلا أن توجيه الشؤون الخارجية ظل عاماً على السويد والنورفيج . وتأمين هذا التوجيه بوزير سويدي . وبالتالي ، كانت النورفيج ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، ملحقة بالسويد . أما في القضايا الأخرى فقد حكمت النورفيج نفسها بحرية ، مع التحفظ بموافقه ملك السويد . إذن يوجد نوع من نظام « ثنائي » . وهذا هو الاسم الذي أعطي فيما بعد ، في ١٨٦٧ ، في النمسا - هونغاريا ، إلى نظام مشابه . ومع ذلك وجد اختلاف محسوس بين الثنائية السويدية - النورفيجية في ١٨١٤ ، والثنائية النمساوية - الهونغارية في ١٨٦٧ : وهو أن القضايا المشتركة بين السويد والنورفيج ردت إلى الحد الأدنى ، لأن الإدارة الوحيدة المشتركة كانت إدارة الشؤون الخارجية .

تنظيم الحكم . - لقد كان النظام في السويد دستورياً . فقد وضع في عام ١٨٠٩ بعد الثورة التي أطاحت بالملك غوستاف الرابع أدولف . وكان في السويد مجلس منتخب ، ولكنه في العام ١٨١٥ كان مجلساً من نوع مجلس المملكة العام في النظام القديم في فرنسا ، مجلساً مؤلفاً من ممثلي الطبقات الأربع : الكليروس ، الطبقة النبيلة ، البورجوازية ، الفلاحون . وكانت هذه الطبقات تصوت منفردة . وبالتالي كان هذا النظام أرسقراطياً ، لأن الطبقة النبيلة والاكليروس يؤلفان حلفاً ويتوصلان بسهولة إلى الحصول على الاكثية . إلا أن هذا النظام حول في العام ١٨٦٦ وأقيم في السويد برلمان من اسلوب حديث ، الريكسداغ ، وكان ينتخب بالتصويت الضريبي .

أما النورفيج ، في الاتحاد السويدي - النورفيجي ، فقد احتفظت بدستور أيار ١٨١٤ الذي تكلمنا عنه . وهذا الدستور ينص على وجود مجلس منتخب في النورفيج ، ، الستورتينغ ، وكان ينتخب بالتصويت الضريبي ، ولكن بضريبة مخفضة : ويكون المواطن ناخباً في الأرياف يكفي أن يكون وارده ٨٠٠ فرنك في العام . وهذا الدستور لعام ١٨١٤ مستوحى من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ ، ومبني على مبدأ فصل السلطات . والنتيجة هي أن الملك لا يستطيع أن يحل الستورتينغ النورفيجي . وهذا المجلس يستطيع أن يصوت على القوانين ، ولكن كان للملك ، مثل لويس السادس عشر في نظام دستور ١٧٩١ ، حق الفيتو التعليقي ، أي أنه إذا رفض توقيع قانون ، فعلى الستورتينغ أن يصوت على هذا القانون خلال ثلاث دورات تشريعية متوالية ليضطر الملك أخيراً إلى توقيعه .

وهكذا نرى أنه كان للنورفيج استقلال ذاتي كامل في شؤونها الداخلية ، ولم تكن تابعة للسويد إلا في قضايا السياسة الخارجية ، وكان يوجد ، في مكاتب وزارة الشؤون الخارجية ، موظفون نورفيجيون . وفي الوظائف الدبلوماسية والوظائف القنصلية ، كان الملك يستخدم أيضاً نورفيجين نوعاً . ولا يمكن للنورفيجين أن يزعموا بأنهم كانوا موضوعين جانباً .

ومع كل ذلك فقد احتج النورفيجيون على هذا النظام الذي ليس فيه شيء قهري أو اضطهادي . فلماذا لم يرضوا عن الحالة التي وضعت لهم عام ١٨١٥ ؟ يوجد سبب أساسي ، وهو أن هذا النظام فرض عليهم بالقوة . فما زالت ذكرى حرب ١٨١٥ ضد السويد ماثلة في أذهانهم . ولكن توجد أسباب أخرى ترجع إلى الاختلافات بين النورفيجين والسويديين .

الفارق اللغوي . - كانت اللغة الرسمية ، وهي اللغة الأدبية أيضاً ، في النورفيج اللغة الدانماركية ، الدانماركية المتبدلة قليلاً . وكانت كتلة الشعب النورفيجي لا تتكلم الدانماركية ، بل تتكلم لهجة خاصة ، وهذه اللهجة تختلف عن السويدية أكثر بكثير منها عن الدانماركية . ولنلاحظ أن هذه القضية اللغوية لم يكن لها أهمية كبرى ، لأن النورفيج تدير أمورها بحرية ؛ وبالتالي ، لا يوجد في النورفيج أي موظف يتكلم السويدية .

الفارق الاجتماعي . - على الرغم من أن أكثرية الشعب في السويد كانت مؤلفة من الفلاحين فقد كان يوجد فيها طبقة نبيلة كثيرة العدد ودورها هام ، وبخاصة في القسم الجنوبي بلد الملكية الكبرى . وبالعكس ، لا يوجد في النورفيج طبقة نبيلة : فقد وجد فيها في القديم طبقة نبيلة دانماركية في العصر الذي كانت فيه النورفيج مرتبطة بالدانمارك ، ولكن هذه الطبقة النبيلة زالت عملياً . حتى أن الطبقة الموجهة ، في النورفيج ، لم تكن من صاحبة الأطياف من كبار الملاكين ، لأنها لا توجد إلا قليلاً ، بل من التجار ، وبخاصة تجار المواشي والرعاة ، رجال الدين . أما كتلة الشعب فتتألف من الفلاحين وصغار الملاكين ، والنوتيين ، النوتيين الصيادين والنوتيين التجار (٥٦٠٠٠ نوتي دون حساب الصيادين) .

فارق السياسة الاقتصادية . - كانت السويد تنزع إلى تبني نظام المبادلة الحرة ، وهذه الحال أمر طبيعي لبلد تجارته البحرية هامة جداً . وبالرغم من الوحدة الدينية ، لأن النورفيجيين كالسويديين كانوا لوثرين صالحين ، كان الشعب النورفيجي يشعر بأنه يختلف أساساً عن الشعب السويدي .

الحركة الفكرية . - وزادت عاطفة الاختلاف القومي بالحركة

الفكرية التي تمت في النورفيج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .
وتمتاز هذه الحركة بصفتين أساسيتين :

١ - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان للحركة الأدبية النورفيجية ممثلون مشاهير : ويكفي لذلك أن نذكر اسم ايبسن وبيورسون .
وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأدباء النورفيجيين الكبار كانوا في الوقت نفسه ، رجال عمل ، ورجالاً سياسيين : فقد كان بيورسون مثلاً حوارياً الراديكالية في النورفيج ، أي كان يمثل الجناح الأيسر للحزب الليبرالي ، وإن عمل هؤلاء الأدباء كان يمارس دوماً في الاتجاه الديمقراطي . وهذا الاتجاه كان يتعارض تماماً مع ما يجري في السويد ، حيث كانت الأرستقراطية تهيمن على الحياة السياسية . وفي هذا ما يزيد الفوارق بين النورفيج والسويد .

٢ - يمكننا أن نشير إلى أهمية حركة الدراسات التاريخية إلى جانب الحركة الأدبية الأصلية . وقد توخّت هذه الدراسات التاريخية أن تری النورفيجيين وجود قومية نورفيجية لها دوماً فرديتها ، وعليها أن تؤكد هذه الفردية . وكان المؤرخ النورفيجي العظيم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سارس . فقد جهد ، في المؤلفات الكبرى التي نشرها ، أن يعطي تفسيراً كاملاً للتاريخ النورفيجي ، ويبين أن الأرستقراطية النورفيجية زالت منذ زمن طويل ، وإن النورفيج ، منذ تاريخ مديد ، كانت بلداً ديمقراطياً ، على خلاف السويد ، وأنه ينبغي بناء على هذا الطابع الديمقراطي للشعب ، أن تكون للنورفيج نظمها السياسية الحرة ، ورسمت هذه النظم منذ ١٨١٥ . والفكرة التي يصر عليها هي أن للنورفيج سيادة خاصة بها في البلاد الاسكاندينافية . وسعى كثيراً في مؤلفه أن يقوي العاطفة القومية ويطبع في النورفيجيين فكرة لزوم محاولة أرجاع استقلال النورفيج .

كان انتشار هذه الأفكار ، في القسم الاعظم منها ، من عمل المدرسة . ففي ١٨٧٧ جرت محاولة لانشاء مدارس شعبية خاصة في الأرياف ، مدارس من نموذج أصيل جداً : فلم يحاول في هذه المدارس اعطاء الأطفال معارف دقيقة ، بل كان يراد ببساطة تشكيل طبعمهم ، واعطاؤهم فكرة لزوم التضحية بالنفس في سبيل قضية عادلة . واريدهم دراسة لغة الأم ، ولا يراد بهذه اللغة اللغة الدانماركية - النورفيجية ، بل اللهجة النورفيجية المحلية . وأخيراً اريد ايقاظ اهتمامهم بالقراءات التاريخية والأدبية . ولا توجد في هذه المدارس دورة دراسات منظمة : بل ان التلميذ يأتي إلى الصف عندما يسمح وقته بذلك ، عندما لا يكون عنده شيء أفضل للعمل . ومن جهة ثانية لا يوجد نظام امتحانات . وفي الدور الذي لا يوجد فيه بعد مدارس دولة ، كانت هذه المدارس الخاصة تمارس في شعب الأرياف النورفيجية نفوذاً هاماً جداً .

وبقي الشعب النورفيجي معادياً ، منذ ١٨١٥ ، لصك الاتحاد مع السويد ؛ ويطالب بالمساواة في جميع الحقوق بين النورفيجيين والسويديين ، ويقول ان هذه المساواة غير موجودة ، لأن وزارة الشؤون الخارجية بأيدي السويديين . وان افضل وسيلة ، بالنسبة للنورفيجيين ، لابتداء رأيهم ، هو القاء المسؤولية على الامتيازات الملكية . ولهذا السبب قام الستورتينغ ضد ملك السويد بنضال عنيف وانتهى ، في ١٨٨٤ ، باجبار الملك على منح النورفيج حكومة برلمانية : واتفق ، ابتداءً من ١٨٨٤ ، على أن تؤخذ الوزارة النورفيجية من الحزب الذي تكون له الاكثوية في الستورتينغ . وهذا الحادث هام جداً لأن الستورتينغ أصبح منذ الآن قوة لا تضاهى .

٢ - النزاع بين السويد والنورفيج

بدأ هذا النزاع عندما وصل الراديكاليون إلى السلطة في النورفيج ، أي عناصر اليسار المتطرفة ، الديموقراطيون التقدميون أكثر من غيرهم . حصل هؤلاء الراديكاليون على الأكثرية في انتخابات ١٨٩١ وكان لهم ٦٥ مقعداً في الستورتينغ على مجموع ١١٤ . وقام رئيس مجلس الوزراء النورفيجي الراديكالي ، شتين ، عندئذ بمبادرة إثارة قضية تبدول أول وهلة أنها ثانوية ، ولكن يجب ملاحظتها عن كُتب لأن قضية القنصليات خرجت منها .

قضية القنصليات - لقد كان ملك السويد يوجه إدارة الشؤون الخارجية ، وكان الوزير السويدي للشؤون الخارجية يوجه سياسة الاتحاد الخارجية : ولذا كان قنصل الاتحاد السويدي - النورفيجي ، في الخارج ، يخضعون لأوامر الوزير السويدي للشؤون الخارجية . وكانت شتين يطالب بإقامة مصلحة قنصلية منفصلة للنورفيج من جهة ، ومثلها للسويد من جهة أخرى ، أي أن يكون للنورفيج قنصلها الخاص . والحجج التي تدرع بها هي كما يلي :
الحجة الأولى . - هي أنه ليس للنورفيج والسويد مصالح واحدة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، ولذا ، فإن القنصل ، الذين تسميهم وزارة الشؤون الخارجية السويدية ، يدافعون بشكل سيء عن مصالح التجارة النورفيجية ويهتمون كثيراً بالتجارة السويدية .

الحجة الثانية . - ان للنورفيج تجارة خارجية أهم برتين من تجارة السويد ، وبالتالي ، ان النورفيج بحاجة إلى قنصل في بعض المدن الخارجية وليس للسويديين حاجة بان يكون لهم فيها قنصل .
وقد أثار هذا المطلوب نزاع مبدأ . قالت الحكومة النورفيجية

بتوظيف قناصل نورفيجيين ؛ لأن هذه القضية قضية داخلية صرفاً. ولكن الحكومة السويدية أجابت بأن هذا مستحيل ، لأن القناصل موظفون يتبعون وزارة الشؤون الخارجية ، وأضافت ، ان هذه القضية قضية دستورية ولا يحق لنورفيجيين تسمية قناصل بسلطتهم الخاصة ، لأن تسمية القناصل تتعلق بوزارة الشؤون الخارجية ، أي بوزير سويدي . وفسحت هذه القضية مجالاً لمناقشات طويلة . ويكفي أن نمر عليها مريعاً .

المرحلة الاولى . - طلبت وزارة شتين الراديكالية النورفيجية من الستورتنغ في ١٨٩١ التصويت على انشاء قنصليات نورفيجية ، فرفض ملك السويد اوسكار الثاني أن يوقع هذا القانون ، بموجب حق الفيتو التعليقي المخول اليه . عندئذ استقالت وزارة شتين . ولكن في انتخابات ١٨٩٥ حافظ الراديكاليون النورفيجيون على الاكثية ، فظهر النزاع ثانية، وتوترت الحالة حتى اتخذت الحكومة في السويد تدابير عسكرية : بدأت بالاستنفار . وكانت الجرائد السويدية تتكلم علناً عن التأهبات التي تقوم بها الحكومة السويدية ، وكان يراد ارسال جيوش سويدية لاحتلال المدينتين الأساسيتين في النورفيج : كروستيانيا ، وهي اليوم اوسلو ، وتروندهيم . وكانت النورفيج في حالة لا تمكنها من المقاومة . كانت قواها المسلحة تافهة ، فخضع النورفيجيون في ١٨٩٦ : وصوت الستورتنغ النورفيجي ، في ٧ حزيران ١٨٩٥ ، على اقتراح قبل فيه فكرة المفاوضة مع السويد في قضية القنصليات . ومن الممكن القول ، في هذه المناسبة ، ان الحزب الراديكالي النورفيجي قد أخفق .

المرحلة الثانية . - دامت المفاوضة سنوات : جرت المفاوضة الاولى بين ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، والف لهذه الغاية ما تسميه الحقوق الدستورية

السويدية - النورفيجية « لجنة اتحادية » تتألف من ثلاثة سويديين وثلاثة نورفيجيين . وبعد مناقشات طويلة أخفقت المفاوضة . ولكن النورفيج ، التي شعرت بضعفها أثناء أزمة ١٨٩٥ ، قامت بجهد كبير في تنظيم دفاعها الوطني : زادت عدد الجنود في الجيش ، واشترت عتاد الحرب من الخارج ، وانشأت تحصينات على الحدود بين السويد والنورفيج ، في القسم الجنوبي على الأقل ، وهو القسم الأكثر حساسية ؛ ومن جهة أخرى ، شكلت النورفيج اسطولاً حربياً صغيراً ضم أربعة عمائر ضخمة ، ونسافات ؛ وأخيراً حصنت ميناءي اوسلو - كريستيانيا وتروندهيم حيث يفترض أن يأتي الاسطول السويدي اليها ويهاجمها . وشعرت النورفيج بأنها قوية منذ اتخذت هذه الاجراءات ، وشعرت الحكومة السويدية بذلك أيضاً ، ولهذا السبب قبلت الاستمرار في المفاوضات .

وفي ١٩٠٢ تشكلت لجنة اتحادية جديدة وبجئت عن الوسائل العملية لتنظيم قنصليات منفصلة . وبعد مناقشات طويلة تم الوصول ، في ٢٤ آذار ١٩٠٣ ، إلى اتفاق : فقد تم التفاهم على أن تتميز القنصليات النورفيجية عن القنصليات السويدية ، وان للنورفيج الحق في أن يكون لها قناصلها الخاصون . وهؤلاء القناصل النورفيجيون أو السويديون ، كما يقول النص ، يتبعون « سلطة بلدهم التي تعينها حكومتهم » أي ان للنورفيج الحق في انشاء وظيفة رئيس الادارة القنصلية . وأخيراً ، ان وضع القنصليات حيال وزارة الشؤون الخارجية العامة ، التي كانت سويدية ، يجب أن ينظم بقوانين واحدة في البلدين ، السويد والنورفيج ، ولا يمكن أن تكون قابلة لتبديلات لاحقة .

ويبدو أن القضية سويت في ذلك الحين . وقد صادق الستورتنغ على الاتفاق ووافق الملك عليه .

المرحلة الثالثة . - بقي وضع « القوانين الواحدة » الشهيرة . واستؤنف النقاش ، وكانت الجلسات حادة للغاية . وفي البدء ، لم يصر النورفيجيون بشدة ، لأنه وجد في آخر ١٩٠٣ أزمة اقتصادية في النورفيج . ولكن في ربيع ١٩٠٤ تعارضت وجهات النظر النورفيجية والسويدية علناً : فقد رأى السويديون أن ينص في « القوانين الواحدة » على انه يمكن لوزير الشؤون الخارجية ، السويدي ، أن يعزل القناصل ، ولو كانوا نورفيجيين ، إذا كانت طبيعة سلوكهم افساد العلاقات مع الدول الأجنبية . ومن جهة أخرى ، صرح السويديون بأنه يجب على الادارة القنصلية النورفيجية ألا تعطي تعليمات معاكسة للتعليمات التي يعطيها وزير الشؤون الخارجية ، فلم يقبل النورفيجيون بهذه البنود .

واقترح النورفيجيون ، من جانبهم ، بأنه يمكن للعمال الدبلوماسيين اعطاء أوامر للقناصل ، شريطة ألا تكون هذه الأوامر متناقضة مع الأوامر التي تعطيهم إياها الادارة القنصلية النورفيجية ، فأجاب السويديون ، ان هذا المشروع النورفيجي يخاطر بجذف وحدة الشؤون الخارجية إذا أعطت الادارة القنصلية النورفيجية ، من جانبها ، تعليمات تعاكس تعليمات وزارة الشؤون الخارجية .

ومكثدا انقطعت المفاوضات . وعلى اثر هذه القطيعة قامت ، في النورفيج ، في ربيع ١٩٠٥ ، حركة رأي عام عنيفة : هياج ضد السويد ، لا ضد الحكومة فقط ، بل ضد الشعب السويدي ، واحتجاج ضد ارادة تفوق السويديين ، والمطالبة بالمساواة بالحقوق ، والمناداة بالوطنية النورفيجية . وكانت الدعاية النورفيجية نشيطة جداً ، في ذلك العصر ، في مدن اوربة الرئيسية . وقد أشرف على تنظيمها نانس . وكانت هذه الحركة حركة الرأي

العام النورفيجي كله . إلا أن بعض الأصوات المنعزلة حاولت التبشير بالمصالحة ، فلم تلق أي صدى . وفي آذار ١٩٠٥ تألفت في النورفيج وزارة اتحاد قومي ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب تحت رئاسة ميشيلسن الراديكالي ، وقد اظهر ارادته في أن يصل بالمفاوضات النورفيجية إلى هدفها .

وهذه الظاهرة ، في اجماع النورفيجيين في هذه القضية ، جعلت الحكومة السويدية تفكر في الأمر . وكان الملك اوسكار الثاني طاعناً في السن ، فأرسل إلى النورفيج ولي العهد الأمير الوارث ، الأمير غوستاف ، فناشدهم الحفاظ على الاتحاد ، وطلب استئناف المفاوضات بشرط واحد : وهو الابقاء على وحدة وزارة الشؤون الخارجية ، أي أن يبقى وزير الشؤون الخارجية وزيراً سويدياً . وقال الأمير غوستاف : هذا هو الشرط الأساسي للاتحاد . فلم تشأ الحكومة النورفيجية أن تسمع ذلك ، وأرادت أن تخرج ملك السويد ، فطلبت التصويت في ١٨ أيار ١٩٠٥ على قانون يقرر انشاء قنصليات نورفيجية ، وان يدخل هذا القانون في حيز التنفيذ في ١ نيسان ١٩٠٦ ، وهذا يعني الرجوع ، بالاجمال ، إلى الزعم الذي أعلنه النورفيجيون في ١٨٩١ واطرحته السويد .

وصوت الستورتينغ بالاجماع على القانون عدا بعض الامتناع . اجاب السويديون بأن هذا العمل اجراء ثوري ، وان النورفيج تريد تخليص نظامها القنصلي من طاعة وزارة الشؤون الخارجية ، وليس لها الحق في ذلك دون التفاهم بادىء ذي بدء مع السويد . ولذا رفض الملك ، في ٢٧ أيار ١٩٠٥ تأييده للقانون . وقدمت الوزارة النورفيجية استقالتها . وبما أن اجماع الستورتينغ كان إلى جانبها ، كان من المستحيل تشكيل وزارة جديدة . واضطر الملك أن يرفض استقالة الوزارة القائمة ، لأنه لا يستطيع في الوقت الحاضر تشكيل وزارة جديدة . وكان هذا

منه . اعتراف تام بالعجز . وفي ٦ حزيران ١٩٠٥ قرر الوزراء النورفيجيون ، بالرغم من رفض استقالتهم ، أن ينقطعوا عن وظائفهم . ولم يعد للنورفيج حكومة .

وفي ٧ حزيران ١٩٠٥ قرر الستورتينغ بأن الملك لم يستطع تأليف وزارة جديدة ، وان الوظيفة الملكية كفت عن القيام بما يطلب منها لأن الملك كف عن القيام بوظائفه ، وان الحل المنطقي هو الاعلان عن حل الاتحاد السويدي - النورفيجي والمناداة باستقلال النورفيج ، وانطلاقاً من هذه القضية الصغيرة ، الصغيرة ظاهراً على الأقل ، قضية التنظيم القنصلي ، توصل النورفيجيون إلى اعلان استقلالهم . ومع أن الستورتينغ صرح بحل الاتحاد ، فقد أكد ، في رسالته إلى الملك اوسكار الثاني ، بأنه يرغب في العيش بسلام مع السويد والبقاء على الصلات الطيبة معها . وأضاف بأنه لا يضر أي مرارة أو حقد على السلالة الحاكمة والشعب السويدي ، وانه يشعر تجاهها بعواطف الصداقة والعطف الخالص .

٣ - تشكيل دولة النورفيج المستقلة

لقد اعلن الاستقلال ، ولكن يجب معرفة كيفية تحقيق القرار في الواقع .
العقبات . - وضعت أمام النورفيجين قضية أساسية : وهي التساؤل عن موقف السويد . فهل ستسامح مع القرار الذي اتخذته الستورتينغ النورفيجي في ٧ حزيران ١٩٠٥ ؟ لنلاحظ أن الحكومة السويدية يمكن أن تدعي على حق بأنه وجد في العام ١٨١٥ حك الاتحاد وان هذا الصك وقع ، على الأقل ولو ظاهراً ، بجرية ، وبالتالي فإن النورفيجين يرتكبون عملاً ثورياً بكسرهم حك الاتحاد . هذه هي النظرية الحقوقية السويدية . ولكن القضية ليست هنا ، لأن قضية القوة هي التي يحسب

حسابها في مثل هذه الحالات . فهل الحكومة السويدية تنوي استدعاء الجيش ومحاربة النورفيج كما فعلت في ١٨١٥ لاجبار النورفيج على الخضوع؟ هكذا كان رأي الارستقراطية السويدية المنتفذة سياسياً . ولكن نفوذها في العام ١٩٠٥ قلّ عما كان عليه قبل قرن . لقد تصورت فكرة الحرب ضد النورفيج ، ولكن هذه الفكرة اصطدمت بعقبات جديدة .

العقبة الاولى . - كان الجيش السويدي في حالة تنظيم جديد . فقد تقرر من قبل تحويله كاملاً ، ولم ينته هذا التحويل ، وبالتالي كان من الصعب جداً استنفار هذا الجيش .

العقبة الثانية . - وهي الخوف من التعقيد الخارجي . فقد كانت الحكومة السويدية تخشى دوماً روسيا ، وتساءلت ما إذا كانت روسيا ، في افتراض حرب سويدية - نورفيجية ، تتدخل زاعمة بأنها تأتي لمساعدة النورفيج ، ولكن ، في الحقيقة ، لتسوية قضية تشغل روسيا ، وهي قضية جزر آلاند ، هذه الجزر القريبة من الساحل السويدي ، وقد سبق لروسيا أن ضممتها عام ١٨٠٩ اليها مع فنلاند في نفس الوقت . ولكن في ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، التي انتهت حرب القرم ، فرضت فرنسا وبريطانيا العظمى على روسيا ، بناء على طلب السويد ، لزوم عدم تحصين جزر آلاند وعدم اقامة حاميات فيها . وكان حياد جزر آلاند ضماناً يؤمن السويديين كثيراً . وكانوا يعرفون بأن روسيا يمكن أن تفيد من حرب سويدية - نورفيجية لتتخلص من بند معاهدة باريس كما تخلصت ، عام ١٨٧١ ، من بند معاهدة باريس في تحييد البحر الأسود .

ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة السويدية تعلم بأن الرأي في فرنسا وفي بريطانيا العظمى ، كان في صالح القضية النورفيجية ، ولذا لم يكن لها أي سند تنتظره من جانب الدول الكبرى .

العقبة الثالثة . - إن جماهير الشعب السويدي كانت ترغب في السلام: فقد وجد في السويد حزب اشتراكي نشيط يجب السلام ويوصي الحكومة بأن تكون « عادلة » تجاه النورفيج . وفي الأول من أيار ١٩٠٥ ، بمناسبة عيد العمل ، مر موكب من ثلاثين ألف مناصر للسلام في شوارع ستوكهولم مع لافتات كتب عليها : « العدل للنورفيج » ، ونادى المتظاهرون بقرار يشجب سياسة الحكومة السويدية ويطالب بحق النورفيجيين « بتسوية شؤونهم الخاصة » .

ولكل هذه الأسباب ، لم تلح الحكومة السويدية وصوت الريكسداغ ، في ٢٧ تموز ١٩٠٥ على قرار قبل بموجبه « حل الاتحاد » شريطة أن يكون هذا الحل في « ظروف مرضية لتأمين السلام » . وهذه الشروط هي كما يلي :

- ١ - أن تقوم النورفيج باستفتاء يقول فيه الشعب النورفيجي بوضوح ما إذا كان يريد حل الاتحاد .
- ٢ - أن تكون منطقة الحدود بين السويد والنورفيج منزوعة السلاح ، وهذا يؤدي إلى تفويض التحصينات التي شادتها النورفيج بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ على طول الحدود السويدية .
- ٣ - أن يكون للابونيين ، في شمال السويد ، الحق في الانتخاب في الأراضي النورفيجية ، لأنهم بحاجة إلى المراعي النورفيجية أثناء الصيف لتعمر فيها قطعان وعولهم .
- ٤ - أن يقوم اتفاق يتعلق بالخطوط الحديدية ليبقى ميناء نارفيك منفذاً لفئات الحديد السويدية ، وذلك لأن مناجم الحديد السويدية الهامة جداً والواقعة في شمال البلاد لا تستطيع نقل فلزاتها إلا بواسطة الخط الحديدي الذي ينتهي في ميناء نارفيك على الشاطئ النورفيجي .

وأخيراً قبل الستورتنينغ النورفيجي هذه الشروط . ولا شك في أنه أبدى بعض المقاومة ، وبخاصة ، في قضية تقويض التحصينات التي تشغل قلبه ، ولم يشأ تدميرها بعد أن كلفت نفقات باهظة وخلال بضعة سنوات. وتدخلت انكلترا في الأمر ولعبت دور الحكم . وكان للنورفيجيين دواع قوية في تعليق أهمية كبرى على ما تنصحهم به انكلترا . واعلمتهم انكلترا بأنها لن تدعمهم إذا تمت القطيعة بسبب قضية التحصينات . فسلم النورفيجيون وقبلوا الشروط التي وضعها السويديون . وفي ١٣ آب ١٩٠٥ جرى الاستفتاء . وكانت نتيجته واضحة جداً : فقد وجد ٨٠٪ من المصوتين : ٣٦٨٠٠٠ صوت مع الاستقلال ، و ١٨٤ ضده ، و ٣٠٠٠ ورقة باطلة تقريباً .

ولا شك في ان اجماع البلاد كان إلى جانب حل الاتحاد . وكان هذا التصويت حاسماً : وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٠٥ صوت الريكسداغ السويدي على إلغاء صك الاتحاد لعام ١٨١٥ ، وفي ٢٧ تشرين الأول تنازل الملك اوسكار الثالث عن اعتباره ملك النورفيج . وتركت السويد جزءاً من أرضها يعلن استقلاله بنفسه دون أن تقوم برد فعل .

وقرر الستورتنينغ الحفاظ على الملكية في النورفيج ، ودعا لعرش النورفيج الأمير الدانماركي ، شارل الدانمارك ، الذي أخذ اسم هاكون السابع ، وهو الامم الذي يحمله ملوك النورفيج ، في القرن الرابع عشر ، قبل اتحاد النورفيج والدانمارك ، وأراد النورفيجيون أن يسجلوا بذلك استمرار الملكية النورفيجية . وقد تزوج هاكون السابع ، قبل أن ينتخبه النورفيجيون ملكاً عليهم ، ابنة ملك انكلترا ؛ وكان ارتباطه الزواجي قوياً على الصعيد الدولي . وكان من الذكاء أن ألحق قبوله العرش باستفتاء . ولما حصل على أربعة أخماس الأصوات ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، قبل تاج النورفيج .

وضع النورفيج الدولي . - وبقيت نقطة واحدة بحاجة إلى تسوية ، ولا تخلو من أهمية ، وهي قضية وضع النورفيج من الوجهة الدولية .

ولفهم هذه القضية ، يجب أن نعلم أن فرنسا وبريطانيا العظمى ، أثناء حرب القرم ، منحت السويد ، في ٢١ تشرين الثاني ١٨٥٥ ، معاهدة ضمان موجهة ضد روسيا ، أي أنها وعدتا السويد بأن تدعمها إذا هاجمتها روسيا . وكانت السويد ، في ذلك الحين ، تشمل النورفيج . وهذا الضمان ينطبق أيضاً على الأرض النورفيجية . ولكن هل تحافظ معاهدة ١٨٥٥ على قيمتها عند حل الاتحاد السويدي - النورفيجي ؟ لقد كانت الحكومة النورفيجية ترغب في الحفاظ على ضمان الاستقلال ، لأنها كانت تشعر بنفسها ضعيفة . ولذا حاول النورفيجيون أن يجمعوا أنفسهم بالحصول على معاهدة مع انكلترا : وفي ١٣ كانون الأول ١٩٠٦ طلبت الحكومة النورفيجية من انكلترا الاعتراف بحيادها و ضمان سلامة أراضيها .

وكانت الحكومة الانكليزية تهم كثيراً بالقضية النورفيجية بسبب وضعها الجغرافي : لأن القضية بالنسبة لها قضية سيادة بحر الشمال : ففي حال خلاف انكليزي - الماني ، يمكن أن تضطر انكلترا ، بقوة الظروف ، إلى القيام بعملية نزول على شواطئ النورفيج . ولذا لم تشأ اتخاذ تعهد قد تجر نفسها يوماً ما مضطرة لحرقه . وبالمقابل ، كانت مستعدة إلى منح النورفيج ضماناً بسلامة أراضيها . ولكن انكلترا رأت أن من الحكمة أن تعطي لهذا العمل طابعاً دولياً ، أي أن تطلب من الدول الكبرى الأخرى أن تعمل عملها . وقامت بمفاوضات مع فرنسا والمانيا والروسيا . ولن نقف على التفاصيل التي أصبحت معروفة بنشر الوثائق الدبلوماسية الألمانية عن أصول حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وأيضاً ،

بالوثائق الانكليزية . وبعد مشاريع عديدة ومشاريع معاكسة لها ابرمت معاهدة ٢ تشرين الأول ١٩٠٧ ، ووقعها المانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والنورفيج ، وتتضمن البنود التالية :

١ - تتعهد النورفيج ألا تتنازل ، عن أي جزء من أرضها ، إلى دولة أخرى ، ولو بصفة احتلال مؤقت .

٢ - تتعهد الدول الأربع الكبرى باحترام سلامة الأرض النورفيجية ، واعطاء مساندتها إلى النورفيج ، إذا هددت سلامتها دولة من الدول . وبالتالي فإن هذا التعهد يبقى ساري المفعول حتى ولو كان الخرق من إحدى الدول الموقعة : وهذا ما حدث من المانيا بالضبط ، في ١٩٤٠ . وكانت هذه المعاهدة صالحة لعشرة أعوام ، ولكنها قابلة للتجديد ضمناً دون تحديد زمن . وفي الوقت نفسه الغى تصريح فرنسي-انكليزي معاهدة ١٨٥٥ .

هذه هي الظروف التي انشئت فيها الدولة النورفيجية الجديدة . ومن البديهي أن هذه القضية صغيرة ، ولكنها ذات أهمية ، رغم أن الاهتمام بها كان قليلاً . ولكن قضية الباطيك ، في ذلك الحين ، ما زالت بحاجة إلى دراسة هامة ، وستظهر هذه الدراسة أهمية الدور الذي لعبته القضية النورفيجية .

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغية في بلجيكا

لهذه الحركة صفة خاصة : وهي أنها حركة كتلة لغوية أخذت تشعر بفرديتها رويداً رويداً ، لأن لها « ثقافة » خاصة وصلت بها ، في بداية القرن العشرين ، إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي الإداري . ولكن الحركة الفلاماندية لم تضر ، قبل ١٩١٤ ، وحدة الدولة البلجيكية . ولذا يجب ألا تشبه بحركات الأقليات القومية التي درسناها .

وغرضنا من هذه الدراسة أن نبين أولاً كيف وضعت القضية اللغوية غداة الثورة البلجيكية عام ١٨٣٠ واستقلال بلجيكا ، وأن ندرس فيما بعد نمو حركة « الاحتجاج » الفلاماندي ، وأخيراً ، أن نرى النتائج التي ترقبت عليها قبيل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

١ — القضية اللغوية

إن البلاد ، التي شكلت ، في ١٨٣٠ ، بلجيكا المستقلة ، كانت في السابق خاضعة إلى سيطرات أجنبية . ويكفي أن نذكر السيطرة الإسبانية ، ثم ، بعد ١٧١٥ ، السيطرة النمساوية ، وأثناء حروب الثورة والامبراطورية ، السيطرة الفرنسية . وأخيراً ، بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ ألحقت البلاد البلجيكية بملكة البلاد المنخفضة الجديدة التي تألفت بمؤتمر فيينا ، أي أن الشعوب البلجيكية أخضعت إلى السيطرة الهولاندية .

ولكن خلال كل هذه التغيرات والتطورات وجد حادث لم يتبدل أبداً : وهو انقسام هذه البلاد الباجيكية إلى كتلتين لغويتين : الكتلة « الفلاماندية » والكتلة « الفالونية » . ويتكلم الفلامانديون لهجة قريبة جداً من النيثرلاندية مع بعض الفروق في اللفظ فقط ؛ ويتكلم الفالونيون ، بالعكس ، لهجة فرنسية ولغتها الأدبية هي اللغة الفرنسية . والحد بين هاتين الكتلتين اللغويتين لم يتغير أبداً بصورة محسوسة منذ القرن الخامس الميلادي . وهذه حالة استمرار لغوي تلفت النظر . ويعرف هذا الحد بخط يتجه تقريباً بالضبط من الشرق إلى الغرب ويمر في مستريخت ، وبروكسل ليبلغ منطقة الايبر .

ولنشر إلى أن اللغة الداريجة المستعملة في إدارة البلاد المنخفضة النمساوية ، في ظل السيطرة النمساوية ، في القرن الثامن عشر ، كانت اللغة الفرنسية لا الفلاماندية . وكانت الأوساط المثقفة ، أي كل ما انفق على تسميته « المجتمع الطيب » ، البورجوازية الغنية ، كانت تتكلم الفرنسية فقط في جميع المدن سواءً في بلاد اللغة الفلاماندية أو في البلاد الفرنسية الفالونية . وكانت الجرائد جرائد فرنسية ، والمسرح فرنسي . وهذا يرجع إلى نفوذ الحركة الفرنسية في القرن الثامن عشر .

ان الفتح الفرنسي الذي بدأ في آخر ١٧٩٢ وانتهى في ١٧٩٤ - نقطة انطلاق السيطرة الفرنسية التي دامت حتى ١٧١٤ - كان من نتيجته غزو استعمال الفرنسية ، لأن الإدارة الفرنسية قررت أنه يتوجب على جميع الموظفين المحليين وحتى في المدن الريفية أن يعرفوا الفرنسية . وفي التعليم الثانوي كانت اللغة الفرنسية اللغة الأساسية .

وبعد ١٨١٥ ، عندما انحلت البلاد الباجيكية بملكة البلاد المنخفضة

الحركات القومية ٣ - (٢٣)

الجديدة ، بذلت الملكية الهولندية جهداً لنشر استعمال اللغة النثرلندية في ادارة البلاد البلجيكية . وفي ١٨٢٣ تقرر أن تكون اللغة النثرلندية لغة الادارة في الأقاليم التي يتكلم شعبها الفلاماندية ، أي في اقليم آنفرس ، والفلاندر الغربية ، والفلاندر الشرقية ، وفي الليمبورغ . وكان الموظفون ، الذين لا يعرفون غير الفرنسية ، ينقلون ورساؤون إلى وظائف أخرى . وقررت الحكومة النثرلندية أيضاً أن تكون النثرلندية لغة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلاماندية . وفي بروكسل نفسها انشئت « جمعية دعابة للغة والادب النثرلانديين . ولكن هذا الجهد الذي بذلته الادارة الهولندية لم يدم إلا خمسة عشر عاماً ، وبالتالي ، لم تكن له نتائج ناجعة . وفي الواقع ، ظلت البورجوازية في المدن الفلاماندية تتكلم الفرنسية : وتتألف هذه البورجوازية من بورجوازيين « مفرنسين » في مدن المنطقة الفلاماندية ويسمون « الفرنسكيون » .

والجدير بالاشارة ، قبيل ثورة ١٨٣٠ ، هو أن كتلة الشعب الريفي البلجيكي كانت منفصلة إلى كتلتين لغويتين : الفلاماندية ، من جهة ، والغالونية ، من جهة أخرى . إلا أن البورجوازية في كافة مدن البلاد كانت تستعمل ، على العموم ، اللغة الفرنسية .

وفي ١٨٣٠ قامت الثورة التي كان منها فصل البلاد البلجيكية عن هولانده وتأسيس دولة بلجيكية مستقلة . ودارت ثورة ١٨٣٠ لصالح اللغة الفرنسية لأنها دمغت ظفر البورجوازية المطبوعة بطابع الثقافة الفرنسية . فقد كان استعمال اللغة الفرنسية ، في أعين هذه البورجوازية البلجيكية ، علامة كره لحكومة البلاد المنخفضة ، بعد أن انفصلت عنها . وأخيراً كان الاكليروس الكاثوليكي البلجيكي ، أثناء ثورة ١٨٣٠ ، يميل إلى تشجيع استعمال اللغة الفرنسية كرهاً بهولانده الكالفنية .

ميدان اللغة الفرنسية . - لقد تقرر في الكونغرس التأسيسي في ١٨٣٠ أن استعمال اللغات المألوفة في بلجيكا « اختياري » ، ولكن كان مفهوماً أن القانون يمكن أن يحدد استعمال هذه اللغات ، بخاصة ، من أجل القضايا المتعلقة بالادارة القضائية ، ونشر النصوص التشريعية . وبوجب هذا القرار الذي هو قرار مبدأ يمكن لأي مواطن ، وبالتالي كل موظف ، أن يستخدم حسب هواه ، في العلاقات التي يقيمها مع الادارة أو في المراسلة الرسمية ، الفرنسية أو الفلاماندية ، وحتى ، نظرياً ، أن يستخدم الألمانية ، لأنه يوجد في شرق مدينة فيوفيه وفي شرق مدينة آدلون ، بضعة الوف من السكان يتكلمون الألمانية . ولكن ، عملياً ، اتخذ الكونغرس قرارات لا تتفق تماماً مع المبدأ الذي أعلنه :

١ - تداع القوانين باللغة الفرنسية فقط . ولكن ينشر لها ترجمات في المدن التي لا يتكلم فيها بالفرنسية . ولنلاحظ أن النص الفرنسي للقانون هو المعتمد وحده . وان الفرنسية ، بهذا الواقع ، اللغة الرسمية للادارة .

٢ - من جهة أخرى ، كانت لغة الجامعات اللغة الفرنسية ولغة مؤسسات التعليم الثانوي الفرنسية . وفي الأقاليم الفلاماندية كانت الفلاماندية تعلم أيضاً ولكن بصفة « لغة حية » فقط ، وكانت الفرنسية لغة التبادل .

٣ - استعمل الجيش البلجيكي اللغة الفرنسية فقط « لغة القيادة » ، أي ان الضباط البلجيكيين يعبرون ويفصحون بالفرنسية فحسب .

وهكذا كانت الحكومة والبرلمان والادارة والجيش تستخدم الفرنسية . ولا غرابة في ذلك لأن الفرنسية كانت لغة البورجوازية ، ولأن النظام المنبثق عن ثورة ١٨٣٠ كان مؤسساً على التصويت الضريبي : ففي ١٨٣٠ وجد قليل من الناخبين في بلجيكا : ١١٦٠٠٠ تقريباً على مجموع ١٧٥٠٠٠٠

رجل في سن له الحق بالتصويت . ولقد وجدت البورجوازية سيدة الحياة السياسية ولذا كان من الطبيعي جداً . في ١٨٣٠ ، ان تجعل من الفرنسية لغة شبه رسمية . ومن جهة أخرى ، استخدم الموظفون المادة التي صوت عليها « الكونغرس التأسيسي » ، وبوجها كان استعمال اللغات اختيارياً للتصريح ، حتى عندما كانوا يعملون في الأقاليم الفلاماندية ، بانهم ليسوا بحاجة إلى تعلم الفلاماندية ، لأن كل مواطن له الحق في أن يستخدم الفرنسية أو الفلاماندية حسب هواه .

وفي الواقع ، لم تكن البورجوازية لاهتم مطلقاً بالفلاماندية التي لا يتكلم بها إلا الشعب ، ورأت أن من الخير نشر استعمال الفرنسية ، لأن تحقيق الوحدة اللغوية شيئاً فشيئاً في البلاد يقوي القومية البلجيكية وبعد ١٨٣٠ وجد أناس يفكرون بأن الفلاماندية ، إذا توصل إلى ارجاعها إلى حالة « لغة محلية » ستنتهي تدريجياً إلى الزوال . يضاف إلى ذلك أن اللغة الفرنسية كانت تستخدم فقط في الأعمال الكبرى : كالبنك الرئيسي ، الشركة العامة لبلجيكا ، وكانت له فروع في كل أجزاء البلاد ويستخدم جهازاً يفصح عن نفسه بالفرنسية فقط ، حتى في الاقاليم الفلاماندية .

ميدان اللغة الفلاماندية . - ولم تكن اللغة الفلاماندية في حال استعمال إلا عند شعب الاقاليم الفلاماندية . وحوالي ١٨٣٠ ، لم يعرف على وجه الدقة عدد الناس الذين يتكلمون الفلاماندية في بلجيكا . الا أنه وجدت ، في احصاء ١٨٤٦ ، مسلمات دقيقة وشهود عندئذ أنه يوجد ٢٤٧١٠٠٠ شخص يصرحون بأنهم يتكلمون الفلاماندية ، على حين انه يوجد منهم ١٨٢٧٠٠٠ يتكلمون الفرنسية . وهكذا كانت الفلاماندية اللغة التي

تتكلم بها أكثرية الشعب ، ومع هذا لم يكن لها أي دور في الإدارة وفي الحياة الاقتصادية وحتى في التعليم ، باستثناء التعليم الابتدائي .

٢ - نمو مركز الفلاماندين

الحركة الأدبية . - ولا يخلو من فائدة أن نشير إلى أن هذه الحركة بدأت بشكل شبيه بالحركات الأخرى التي درسناها في أوربه الوسطى . فإذا لاحظنا أصول الحركة التشيكية مثلاً ، أو الأصول البعيدة للحركة اليوغوسلافية ، لرأينا في البدء « بقطة أدبية » . وهذا ما جرى في البلاد الفلاماندية في بلجيكا ، لأنه يرى في أصل الحركة عمل بعض المفكرين الفلاماندين الذين حاولوا أن يروا وجود ثقافة فلاماندية أصلية وأن شعوب اللغة الفلاماندية تؤلف شعباً حي « فردية تاريخية » .

وفي هذه الحركة الأدبية يجدر ذكر دور رجلين :

جان دافيد وفيللمز

دافيد . - كان دافيد كاهناً كاثوليكياً ، وابتداءً من ١٨٣٤ سمي استاذ الادب والتاريخ الفلاماندين في جامعة لوفن الكاثوليكية . ونشر تاريخ الفلاندر وسماء « تاريخ الوطن » ، في أحد عشر مجلداً ولم ، يقرأها الا قليل من الناس . وهذا العمل له معناه ومغزاه ، لأنه كان في أصل جميع الحركات القومية . وفيه نرى الاهتمام بالبحث عن السوابق التاريخية واطهار ان للشعب ، الذي يهتم به ، تاريخاً خاصاً ، وماضياً مشتركاً .

فيللمز . - اما فيللمز فقد اختص بدراسة لغة الفلاماندية وفي البحث عن المخططات القديمة الفلاماندية وفي نشر هذه المخطوطات . وفي ١٨٣٦ انشئت في غاند جمعية فلاماندية وأصبحت ملتقى المفكرين الفلامانضيين .

هنري كونسيانز . - ولم تكن هذه الحركة بعد الا حركة أدبية بالمعنى الصحيح . وقد بدأت في ١٨٣٧ ، وكان المحرك لها هنري كونسيانز . ولد في آنفرس ، وأبوه ملاح فرنسي أتى اليها في عهد نابليون وتزوج فلاماندية وبقي في آنفرس الى ما بعد ١٨١٥ . نشر هنري كونسيانز بالفلاماندية ، ابتداءً من ١٨٣٧ ، روايات وقصصاً شعبية ، كتبت بكثير من القرينة ، والموهبة ، ولكن دون كثير فن ، وفيها يرجع الى نفس الغرض : حب البلد الفلاماندي ، حب اللغة الفلاماندية والأعراف الفلاماندية . وكان لأثره الأسامي الذي ظهر في ١٨٣٩ صدى عظيم وعنوانه « أسد بلاد الفلاندر » وهو تمجيد لماضي الفلاندر .

البيوت رادينباخ . - وامت هذه الحركة الأدبية التي بدأها هنري كونسيانز وبلغت أوجها في ١٨٨٠ على يد البيوت رادينباخ . وكان رادينباخ طالباً في جامعة لوفن الكاثوليكية عندما بدأ بنشر قصائد في ١٨٧٧ - ١٧٧٨ ، ثم أعطى في ١٨٨٠ درامة كبرى شعرية تسمى « غودرون » . وغودرون هذه تجسد الفلاندر المتنازعة بين الجرمانين والرومانين . وتوفي رادينباخ شاباً جداً في ١٨٨١ ، ولكن أثره طبع في الحركة الادبية الفلاماندية .

الاتصال مع الخارج . - ولا يخلو من فائدة أن نرى أن هذه الحركة الادبية الفلاماندية بحثت عن اتصالات مع الخارج ، وبالطبع من جهة فرنسا . بدأت الاتصالات الاولى مع الالمان . وجرت محاولات « تأخي » بين طلاب جامعة لوفن وطلاب جامعة بون ، في رينانيا . وجرت زيارات قام بها زعماء الحركة الادبية الفلاماندية إلى كتساب المان : فقد كان فيللمز مثلاً ، على صلة بجاكوب غريم الذي لعب في

الحركة القومية الألمانية قبل ١٨٤٨ دوراً هاماً . ولكن الفلاماندين ما عتَمُوا أن لاحظوا أن هذه الصداقة مع الألمان لا تخلو من خطر ، لأنه شَهِدَ منذ ١٨٤٤ ظهور كتاب ، تحت توقيع مؤلف الماني، سيمروك، يقول فيه أن أوستاند يجب أن تكون الحد الطبيعي للوطن الألماني . فهل يجب أن نرى في هذا تهديداً بامتصاص المانيا للفلاندر ؟

ومن جهة أخرى ، كان لهذه الحركة الادبية اتصالات مع الهولاندين وابتداء من ١٨٤٩ عقدت بانتظام مؤتمرات أدبية نيثرلاندية ، وأولها في غاند ، وكانت هذه المؤتمرات تجمع الكتاب الفلاماندين والكتاب الهولاندين ، ولكن هذه الحركة ظلت أدبية فقط ، وبرهن الهولانديون على رزاة عظيمة ، ورأوا أن حوادث ١٨٣٠ ، انفصال بلجيكا وهولاندة ، يجب أن تعتبر قطعية ، ولم يحاولوا استخدام هذه الصداقات ، التي عقدوها في بلجيكا ، لغرض سياسي .

الاحتجاج السياسي . - وهيأت هذه اليقظة الأدبية نمو حركة احتجاج سياسي : فمنذ كانون الثاني ١٨٣١ ، لاحظ أحد أعضاء الكونغرس القومي البلجيكي أن مواطني اللغة الفلاماندية سيفرجون من الوظائف العامة لأن شرط التوظيف معرفة اللغة الفرنسية . ولكن هذه الملاحظة ، في ذلك الحين ، وقعت في الفراغ ، ولم يلتفت إليها أحد ، وشيئاً فشيئاً قامت احتجاجات من جانب بعض بورجوازيين فلاماندين فادرين « لم يتفرنسوا » وحافظوا على عاداتهم بالتكلم بالفلاماندية . وهذه حال بلوموت . فقد نشر في ١٨٣٢ اثراً صغيراً يدعى : « ملاحظات على إهمال اللغة النيثرلاندية » . ويصرح ، في هذا المؤلف ، أن الإدارة البلجيكية أخطأت بعدم تعليق أي أهمية على الفلاماندية ، وأن واجب الإدارة الصالحة هو قبل كل شيء التكلم بلغة محكوميا . ولكن كراس بلوموت لم يترك أثراً كبيراً .

الا أن حركة احتجاج بدأت بالظهور بحق نحو ١٨٤٠ وسندكر عدداً من الاحداث التي تحدد معالم هذه الحركة .

في ١٨٤٠ قرر المجلس الاقليمي لاقليم آنفرس بالا يعهد في المستقبل بالوظائف الادارية في الاقليم الا للاشخاص الذين يمكنهم التعبير بالفلاماندية وفي ١٨٤٠ ايضاً احتج النائب دكور في مجلس النواب البلجيكي على « التآخي الاداري » . وفي السنة نفسها وجه فيللمز وجمع من أصدقائه عريضة الى مجلس النواب يطالبون فيها بأن تكون اللغة الفلاماندية لغة الادارة في الفلاندر . وزعم بان عريضته وقعت من قبل مائة الف شخص .

وفي ١٨٤١ ظهر مؤلف أحدث ضجة . ومؤلفه تيودور فان ريسفيك وكان ذا موهبة أدبية غير منازعة . وقد حاول ان يفيد من هذه الموهبة الأدبية لاغراض سياسية : نشر رواية تدعى « انتيغون » ، وكان انتيغون نابوليون ، وقص حول انتيغون تاريخ البلاد الفلاماندية مع شيء من أدب الرواية ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، وانتهى مصرحاً بان الشعب الفلاماندي منذ ١٨٣٠ ، أي منذ استقلت بلجيكا ، في حالة « بائسة » . وأخيراً في ١٨٤٦ انشئت في آنفرس جمعية تسمى « الاتحاد المقدس » ، واشترك فيها هنري كونسيانسان وفان ريسفيك . وكان لكل من الرجلين ، على الصعيد الأدب ، أهمية كبرى في الحركة الفلاماندية في ذلك الحين . ونشرت هذه الجمعية في ١٨٤٧ تصريح مبدأ طالبت فيه بالمساواة بين الفرنسية والفلاماندية في التعليم والادارة . وقال التصريح : يجب ان يطلب من كل موظف معرفة اللغتين : الفرنسية والفلاماندية .

ولكن بعد ١٨٤٨ ، ونجت تأثير الحركة العامة لعام ١٨٤٨ ، التي كانت في أساسها حركة قوميات ، نمت حملة الاحتجاج . وبدأت الجرائد

الفلاماندية في ذلك الحين تقول ان حاله اللغوية في الاقاليم الفلاماندية في حالة يرثى لها أكثر من أي وقت مضى . حتى انها قالت : لقد كان الفلامانديون تحت السيطرة النمساوية « أكثر اعتباراً » منهم في زمن استقلال بلجيكا .

ومع هذا لم يكن للحركة دوماً كبير نفاذ : أولاً ، لأن جمهور الرأي في الأقاليم الفلاماندية ظل سلبياً ، ولأن الحيجيين لم يظهروا « جبهة وحيدة » ، فقد وجد بينهم كاثوليكيون واهرار وكانوا عاجزين عن انتظامهم في حزب فلاماندي . وأخيراً ، يجب ألا ننسى أن النظام الانتخابي البلجيكي ظل نظاماً حزبياً ، وأن البورجوازية بالتالي هي التي تحكم وتمارس حق التصويت . ولما كانت هذه البورجوازية مثقفة ثقافة فرنسية ، فان المحتجين لا يمكنهم أن يكونوا كثراً في مجلس النواب البلجيكي .

وفي ١٨٥٦ تقدمت الحركة الفلاماندية خطوة هامة الى الأمام : فقد قبلت الحكومة ، في ذلك الحين ، ان تشكل لجنة التحقيق لدراسة المطالب الفلاماندية وادخلت ، في هذه اللجنة التي تضم تسعة اعضاء ، هنري كونسيانسان وجان دافيد . وتوصلت اللجنة الى القول بأن شكاي الفلامانديين لها أساس ونشرت في ١٨٥٨ تقريراً اقترحت فيه عدداً من الحلول :

١ - من وجهة نظر التعليم ، يقول التقرير ان الفلاماندية يجب أن تكون لغة التبادل في كل التعليم في الفلاندر ، بل وحتى في التعليم العالي ويجب أن يعطى التعليم في جامعة بلجيكية ، جامعة غاند ، باللغة الفلاماندية ، في المواد الأساسية ، على الأقل .

٢ - من وجهة نظر الادارة ، يجب أن تنشر القوانين باللغتين :

الفرنسية والفلاماندية : وعلى القضاة والمحامين أن يعرفوا إجبارياً اللغتين .
والمراسلة الادارية في الاقاليم الفلاماندية يجب أن تكون بالفلاماندية .
وعلى العمال الدبلوماسيين والقنصلين أن يعرفوا جميعاً الفرنسية والفلاماندية
لتمثيل بلجيكا في الخارج .

٣ - وأخيراً، من وجهة نظر الجيش ، يقترح تقرير اللجنة تقسيم الجيش
إلى قسمين : القطعات الفلاماندية والقطعات الفالونية ، لغة القيادة في
الاولى الفلاماندية ، ولغة القيادة في الثانية اللغة الفرنسية .

كان برنامج اللجنة في عام ١٨٥٨ هاماً ، لا لأن له اقل نتيجة في
ذلك الحين ، لأن الحكومة لم تأخذ له أي اعتبار ، بل لانه ظل أساساً
لبرنامج المطالب الفلاماندية حتى ١٩١٤ .

وابتداء من ١٨٧٠ تزايدت حركة الدعاية للقومية الفلاماندية فقد نمت
الصحف الفلاماندية كثيراً . وفي ١٨٧٠ نشرت في غاند أول صحيفة
يومية فلاماندية عظيمة الاخراج « الفولكسبلاد » ؛ حتى ان بعض
الجرائد الفلاماندية ، مثل : « صحيفة آفرس » ، الجريدة
الكاثوليكية ، كانت ، في آخر القرن التاسع عشر ، عظيمة الاخراج
ان لم تكن اعظم من جرائد اللغة الفرنسية في بروكسل . وانتظمت
جمعيات الدعاية ، ووجدت جمعيتان : كان اتجاه الاولى ليبرالياً أي مناوئاً
للكنيسة وتسمى « كنز » ، فيللمز باسم فيللمز الذي توفي في ذلك الحين
ولكن تقاليدته استمرت ، والأخرى كانت كاثوليكية وتسمى « كنز
دافيد » . وشرعت هاتان الجمعيتان بنشر كتب وكراريس واغاني فلاماندية .

ولكن يجب الوصول حتى عام ١٨٩٣ لرؤية تغيير عميق . وهذا
التاريخ مطبوع باصلاح أساسي في الحياة السياسية في بلجيكا وهو حذف
النظام الضريبي واقامة التصويت العام .

وفى الحقيقة ان هذا التصويت العام قد شوه قليلاً بالتصويت «الأكثري» أي التصويت الذي يحق فيه لبعض الناخبين صوت أو صوتان إضافيات إذا توافرت فيهم بعض الشروط . وليكون للناخب الحق في هذه الأصوات الإضافية ، يجب أن تكون له ثروة أو القاب جامعية : وبالتالي فإن التصويت الأكثري كان يلعب دوره لصالح البورجوازية . ولكن هذا الإصلاح أدخل ، في الهيئة الانتخابية ، الجماهير الشعبية التي كانت في غالبيتها فلاماندية اللغة ، وبديل شروط القضية تماماً . وابتداءً من هذا الحين تأكدت المطالب الفلاماندية على منصة مجلس النواب بحماسة وحرارة وفي الغالب بجفاء لم يكن لها من قبل .

النتيجة - كانت الحكومة حتى ١٨٦١ تعارض المطالب الفلاماندية بموقف سلبي مطلق . وفي ١٨٦١ ، أعطت انطباعاً لأول مرة بأنها مستعدة للتنازل : وقبلت أن تدخل ، في الرسالة التي صوت عليها مجلس النواب جواباً على خطاب العرش ، عبارة تلزم الحكومة « بإزالة شكاوى الفلاماندين » . ولم يكن هذا الا تصريح مبدأ . وفي الواقع ، تنازلت الحكومة ببطء وبعده إجراءات جزئية . ولا بد لنا من ذكر هذه الإجراءات التشريعية التي غيرت الحالة ، وهي كما يلي :

١ - في ١٨٧٠ قررت الحكومة ألا تسمي في المستقبل في المناطق الفلاماندية إلا موظفين يعرفون الفلاماندية عدا الفرنسية .

٢ - وفي ١٨٧٣ ، قرر قانون ، في الأقاليم الفلاماندية الأربعة ، أنفوس ، فلاندر الغربية ، فلاندر الشرقية ، ليمبورغ ، أن يكون أصول المحاكمات الجزائية لا المدنية باللغة الفلاماندية . ومع ذلك يحتفظ للشهود بحق التعبير بالفرنسية إذا فضلوا ذلك . ولهذا القانون أصل مميز خاص

بسبب وقوع حادث مشين في بروكسل ، وهو أن عاملاً لا يعرف إلا الفلاماندية أراد أن يصرح بميلاد ابنه ، والقانون يلزمه أن يخبر ديوان الأحوال المدنية ، ولما كان موظف الديوان يجهل الفلاماندية ، كان من المستحيل التفاهم معه ، وانصرف العامل . ولما لم يصرح بابنه في دائرة الأحوال المدنية فرضت عليه مخالفة ، فرفض أن يدفع هذه المخالفة وشجعت الجمعيات الفلاماندية على هذا الرفض . وعظمت القضية ، وحكم على العامل بالسجن ، فاستأنف الحكم ، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم الاول . وانتهى الرأي العام إلى التفكير بأن شيئاً غير سوي في النظام الموجود .

٣ - وفي ١٨٧٨ ، قرر قانون أن تكون البلاغات الرسمية والمراسلة الادارية بالفلاماندية في الاقاليم الفلاماندية الاربعة . ومع هذا فان كل فرد يأخذ مراسلة ادارية بالفلاماندية ، ويصرح بأنه لا يعرف هذه اللغة ، يمكنه أن يطلب ترجمة لها .

٤ - وفي ١٨٨٣ صدر قانون في التعليم ، وبوجبه أصبحت الفلاماندية لغة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلاماندية .

٥ - وفي ١٨٨٩ ، أقر قانون نشر النصوص التشريعية بالفرنسية والفلاماندية . أي أن للنص الفلاماندي نفس قيمة النص الفرنسي ، ولا يخلو ذلك من فائدة ، وذلك لأن الترجمة لا تكون مضبوطة تماماً ، وفي القضايا القضائية يمكن أن يؤدي عدم الضبط إلى منازعات وصعوبات .

٦ - وأخيراً ، في ١٩١٣ ، ألزم ضباط الجيش بمعرفة الفلاماندية والفرنسية .

وشيناً فشيناً حصلت المطالب الفلاماندية على بعض النتائج الجديرة بالتقدير .

٢ - الحالة قبل حرب ١٩١٤

لم يرض زعماء الحركة الفلامنغية عن النتائج الجزئية التي حصلوا عليها . فقد كانوا يرون أن المساواة اللغوية لم تتحقق بعد ، وأن اللغة الفرنسية تحتفظ بدور ممتاز ، لأن الإدارات المركزية ما زالت لغتها فرنسية ، ففي الوزارات ، لا يتكلم إلا باللغة الفرنسية ، وبالتالي ، يقول زعماء الحركة الفلامنغية أن المواطنين البلجيكيين الذين لا يعرفون إلا اللغة الفلاماندية هم « بلجيكيون من المنطقة الثانية » ، لأن ليس لهم المكانة العددية التي لهم الحق بها عادة في الإدارة ، وبخاصة ، في وظائف الإدارة العليا . ولتشكيل الأطر الإدارية الفلاماندية كان زعماء الحركة الفلامنغية ، في ١٩١٤ ، الليبرالي لويس فرانسك والاشتراكي هويسمانس ، والكاثوليكي فان كاوفيلادت ، يلحون على ضرورة إنشاء جامعة فلاماندية : أي تحويل جامعة غاند ، لأن الأطر الإدارية في المستقبل تؤخذ من الجامعة .

ولكن بعض الفلامنغيين ذهبوا بعيداً ، ولم يكتفوا بإنشاء جامعة فلاماندية فحسب ، بل أرادوا إجراءين هامين جداً : الفصل الإداري ، وفصل الجيش . وهذا الإجراء الأخير ، فصل الجيش ، كان يطالب به ، في العام ١٨٥٨ ، في تقرير اللجنة الذي تكلمنا عنه آنفاً . أما الفصل الإداري ، فقد كان الفلامنغيون يريدون منه بأن تنفصل إدارة المنطقة الفلاماندية تماماً عن إدارة المنطقة الفالونية ، وبهذا يمكن الوصول إلى وزارات فلاماندية ووزارات فالونية ، عدا بعض الأمور العامة . وهنا يبدو الخطر : لأن له محاذير خطيرة على وحدة الدولة البلجيكية التي يمكن أن تصبح « ملكية ثنائية » كالنمسا - هونغاريا .

ولنشر إلى أن هذه المطالبات التي تتعلق ظاهراً بالقضية اللغوية وحدها ، كانت ترتبط في الحقيقة بقضية اجتماعية وبقضية دينية .

كانت هذه المطالبات مرتبطة بالقضية الاجتماعية لان الناس الذين يتكلمون الفلاماندية ولا يتكلمون إلا الفلاماندية كانوا أناساً من الشعب . وفي بداية القرن العشرين قامت دعاية على يد كنسي وهو الاب دينز ، وكان يصرح بأن الفلاماندية « لغة الفقراء » ، والفرنسية « لغة الاغنياء » ، ولذا كان يضع القضية اللغوية على الصعيد الاجتماعي .

ولكن القضية اللغوية كانت مرتبطة بالقضية الدينية : فقد كان الاكليروس الكاثوليكي الفلاماندي ، وهو قوي جداً ، يرى في اللغة الفرنسية عجلة الفكر الحر . وكان هذا الاكليروس الفلاماندي معادياً لفرنسا ، لأنها كانت تسلك ، منذ ١٩٠١ ، سياسة مناوئة للاكليروس . ولكن يجب أن نشير إلى أن حالة الرأي هذه لم تمكن من رأي الاكليروس الأعلى : فقد كان هذا الاكليروس الأعلى ، حتى في الاقاليم الفلاماندية ، اكليروساً مثقفاً ثقافة فرنسية ، وكان أكثر مقاومة وتردداً حيال الحركة الفلاماندية من الاكليروس الأدنى . وهذا الحادث يميز لان الاب دينز ، الذي تكلمنا عنه ، شجبه اسقفه وحرم عليه الاستمرار في دعايته .

حركة المقاومة الفالونية . - وفي ١٩١٣ - ١٩١٤ ، أخذت المناقشات في القضية الفلاماندية في البرلمان البلجيكي طوراً حرجاً . فقد كان بعض الخطباء يلمحون ، أثناء الدفاع عن وجهة النظر الفلاماندية ، إلى العبقرية الجرمانية « ليعارضوا بها » ، الانحطاط الفرنسي ، وبالطبع كان الفالون يجيبون بشدة .

وكلمات هذه الحركة الفلامنغية تأكدت حركة المقاومة من جانب

الفالونيين . ووجد في فالونيا أناس يفكرون بأن الحالة لا تخلو من القلق وإذا لاحظنا الاحصاءات رأينا ، في النصف الاخير من القرن ، أن نسبة البلجيكيين الذين يتكلمون الفرنسية قد تناقصت: ففي ١٨٦٦ وجد مليوناً شخص يتكلمون الفرنسية ، و ٢٤٠٠ ٠٠٠ يتكلمون الفلاماندية و ٣٠٠٠٠٠ يتكلمون اللغتين . وفي ١٩١٠ تكاثر السكان ووجد أن ٢٨٠٠ ٠٠٠ يتكلمون الفرنسية و ٣٢٢٠٠٠٠ يتكلمون الفلاماندية و ٨٧١٠٠٠ يتكلمون اللغتين . ولهذا انتقلت الفرنسية من ٤٢٪ في ١٨٦٦ إلى ٢٨٪ في ١٩١٠ . وهذا يعود إلى أن شعب الاقاليم الفلاماندية كانت الولادة فيه أقوى من الولادة في الاقاليم الفالونية . ومن هنا يمكن التفكير بأن الثقافة الفرنسية في بلجيكا آخذة شيئاً فشيئاً بالتراجع ، ولا يوجد إلا خطوة .. ويرى بعض الفالونيين وجوب الدفاع عن النفس ضد هذا الخطر ، ووجد مجلس فالوني كان يعقد جلساته من حين لآخر . وقد عقدت إحدى هذه الجلسات في تشرين الاول ١٩١٢ ، في شارلوروا ، وكان برنامجها النضال ضد الحركة الفلاماندية .

كان اللسان الناطق لحركة الاحتجاج الفالونية نائب اشتراكي من شارلوروا ، وهو جول ديستريه ، نشر في آب ١٩١٢ وثيقة شهيرة تسمى « رسالة إلى الملك » ، وفي هذه الرسالة بالغ جول ديستريه في المخاوف التي يشعر بها بشكل هيج الرأي . وظهر تقدم الحركة الفلاماندية ، والاضطراب التي يمكن أن تؤلفها على الدولة البلجيكية في المستقبل ، وتوصل إلى عبارات مقلقة ومزعجة جداً ، وقال إلى الملك : « يا صاحب الجلالة ، لا توجد روح بلجيكية ، ان صهر الفلامانديين والفالون غير مرجو ولكنه مرغوب فيه ، ويجب أن نرى أيضاً أنه غير ممكن ، ولا يوجد بلجيكيون في بلجيكا إلا الموظفون الذين يرتبطون بالدولة بوضعهم ، وان الناس في منطقة بروكسل الذين يرون رأي رجل شارلوروا هم ريببون ، ضيلون ،

أناس ليس عندهم حماسة ، . وهذه الاقوال من جول ديستويه ليس فيها ما يطمئن عن مصير دولة بلجيكا في المستقبل . وتوصل ديستويه إلى القول بضرورة « الفصل الإداري » ، وتحويل بلجيكا إلى دولة اتحادية .

وطرحت في بلجيكا نظريات أخرى كان أهمها ولا شك نظرية المؤرخ البلجيكي الكبير هنري بيرين . ان كل « تاريخ بلجيكا » ، الذي ألفه ، ملهم بهذه الفكرة الأساسية وهي : وجود قومية بلجيكية . ولا شك في أنه يوجد في بلجيكا شعبان يتكلمان لغتين مختلفتين ؛ وثقافة أحدهما جرمانية وثقافة الآخر فرنسية . ولكن بسبب المنافع الاقتصادية وبسبب الذكريات التاريخية المشتركة يشكل الفلامانديون والفالون أمة .

هل هذا التفاؤل الذي يظهره هنري بيرين مقنع ؟ إن كثيراً من البلجيكيين يرون في ربيع ١٩١٤ ان الحالة مظلمة ومقلقة ، فضلاً عن أنه يوجد في ألمانيا أناس يراقبون عن كثب كل ما يجري في بلجيكا ، « كرجال الجامعة الجرمانية » الذين كانوا ينظرون حول ١٩٠٠ إلى جهة بلجيكا ولا يترددون في أن يصرحوا بأن الفلامانديين يتبعون الكتلة اللغوية الجرمانية ، ولذا يجب ان يقعوا في يوم أو آخر في منطقة نفوذ ألمانيا السياسي ؛ وفي منشورات معتدلة اللهجة ، في المجلة الألمانية الكبرى : « الكتاب السنوي البروسي » ظهر في العام ١٩١٤ مقال لمساعد في جامعة ليبزيغ واسمه اوسفالد بعنوان : « كفاح القوميات بين الفلامانديين وبين الفالونيين » : وفيه يأتي المؤلف على سرد تاريخ الحركة الفلاماندية للوصول إلى الإشارة إلى أن هذا « الكفاح » بين الفلامانديين والفالونيين كان عنصراً مدمراً للدولة البلجيكية .

وهنا نجد عنصراً من العناصر التي دفعت الحكومة الألمانية إلى الاعتقاد ، في ١٩١٤ ، بان الجيش الألماني لن يلقى مقاومة متى خرق حياد البلجيك .

ويرى عن السفير الالماني في باريس أنه قال ، قبل قيام حرب ١٩١٤
ببضعة أيام : « ان البلجيكيين ، في اليوم الذي ندخل فيه بلجيكا ، يضعون
سياجا ليرونا نمر » ، وعندما خرقت المانيا حياذ بلجيكا ، كانت حمية الشعب
البلجيكي مجمعة ضد الغازي المحتاح .



وهذا لا يمنع من أن لهذه الحركة الفلاماندية بعض الاهمية في تاريخ
السياسة الالمانية في بلجيكا من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . ومن المهم دراسة
هذا الموضوع لان الالماني ، منذ أن احتلوا بلجيكا وأقاموا فيها خلال أربعة
أعوام ، حاولوا أن ينعشوا الحركة الفلاماندية وأن يستخدموها لغايات
سياسية . وكانوا يرغبون في أن تكون لهم اليد العليا على بلجيكا بعد
الحرب بشكل أو بآخر . وفكروا بأن أفضل وسيلة للوصول إلى
ذلك هي كسب نقطة استناد في بلجيكا ، وأملوا أن يجدوا نقطة الاستناد
هذه بدعم الحركة الفلاماندية ، وهذا ما حملهم على أن يقرروا ، في ١٩١٦ ،
انشاء جامعة فلاماندية في غاند ، وفي ١٩١٧ ، تحقيق الفصل الاداري بين
الفلاندر والفالونيا ، وأخيراً انشاء « مجلس الفلاندر » الذي يجب أن
يكون الناطق بلسان استقلال الفلاندر الذاتي في المستقبل . ولكن هذه
السياسة لم تتبع إلا من قبل عدد ضئيل من الفلامانديين : وهم الفلامنغيون
النشيطون الذين قبلوا خدمة المصالح الالمانية . وبالأجمال ، ان الاجراءات
التي اتخذتها الادارة الالمانية اصطدمت من ١٩١٦ إلى ١٩١٨ بمقاومة
مستمرة من جميع عناصر السكات تقريباً .

الفصل الثامن عشر

قضية الألزاس — لورين

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

ضم الألزاس — لورين

يتناول البحث ، في هذه القضية ، ضم الامبراطورية الألمانية للألزاس لورين في ١٨٧١ ، وحياة الألزاس - لورين تحت الادارة الألمانية حتى ١٩١٤ ، وأخيراً النتائج الدولية لقضية الألزاس - لورين ، وبخاصة في العلاقات الفرنسية - الألمانية .

١ - موقف الرأي الألماني والحكومة الألمانية قبل ١٨٧٠

من قضية الألزاس - لورين

في عام ١٦٤٨ خولت معاهدات وستفاليا ملك فرنسا الحقوق التي كان يملكها حتى الآن الامبراطور الجرمني في الألزاس . وفي القرن الثامن عشر الحقت اللورين بفرنسا في عهد الملك لويس الخامس عشر . ولكن يجب الا ننسى أن الألزاس ، بخاصة ، حافظت حتى الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على شيء من روح النعرة المحلية . ولكن الثورة الفرنسية والنتائج الاجتماعية ، التي ادت اليها ، دجبت الألزاس تماماً في الجماعة الفرنسية . وقد اتفق المؤرخون الالمان والمؤرخون الفرنسيون على هذه النقطة . وكان مجموع

الشعب الالزامي ، باستثناء قسم من الطبقة النبيلة ، يجذب الاصلاحات التي أتت بها الثورة ، ويشعر ، منذ ذلك الحين ، بأنه مرتبط ولا شك بالجماعة الفرنسية .
والمهم هنا أن نرى وجهة نظر الالمان في قضية الالزاس - لورين في القرن التاسع عشر ، قبل ١٨٧٠ .

ظروف المطالبة - لقد ظلت الالزاس حتى ١٦٤٧ ، واللورين حتى القرن الثامن عشر ، اراضي تابعة للإمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة .
وظهرت فكرة انتزاع هذين الاقليمين من فرنسا ابتداء من ١٨١٣ في مناسبات مختلفة : وهذا التاريخ ١٨١٣ يسميه الالمان « حرب الخلاص » أو « حرب التحرير » ، وهي الحرب القومية التي قامت ضد السيطرة الفرنسية .
وفي هذه الحرب أخذ الرأي العام الالماني يطالب بالالزاس - لورين .
ان الظروف التي ظهرت فيها هذه المطالبة هي الآتية :

(١) في ١٨١٣ - ١٨١٤ . في خريف ١٨١٣ ، بعد الاخفاق العظيم الذي منيت به جيوش نابوليون في لايبزيغ ، بدأ انهيار الامبراطورية النابوليونية ، كما بدأت تظهر في المانيا حركة وحدوية ، ولم توضع ، منذ ذلك الحين ، قضية الالزاس - لورين من قبل بعض رجال الدولة فحسب ، بل ومن قبل الناشرين ايضا . وجرى تساؤل عن الحدود الغربية لالمانيا المستقبل اذا تحققت الوحدة الالمانية . وقد طبق الالمان على هذه القضية الفكرة التي وسعها فيخته في « خطب الى الامة الالمانية » الشهيرة التي القاها بين ١٨٠٨ و ١٨١٠ . وتتلخص نظرية فيخته في كلمة وهي : ان اساس القومية وحدة اللغة ، وبالتالي يقول المان ١٨١٣ : لما كان السكان في الالزاس ، وفي قسم من اللورين ، يتكلمون لهجة ليست في الحقيقة اللغة الالمانية الصرفة ، وليكنها لهجة جرمانية ، ويؤلفون جزءاً من المجموعة اللغوية الجرمانية ، فيجب أن يؤلفوا جزءاً من الوحدة السياسية الالمانية .

يضاف الى ذلك ان المان ١٨١٣ يرون أن فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، يمكنهم من الوصول الى تأليف نوع من حاجز بين فرنسا وألمانيا . ويجب هنا ألا نحكم على هذه الامور كما نحكم عليها بأفكار اليوم ، أي كالفرنسيين الذين تحملوا الغزو الالماني ثلاث مرات في قرن واحد ، بل يجب أن نضع أنفسنا موضع الالمان عام ١٨١٣ الذين يعتبرون فرنسا خطراً عليهم ويتذكرون ، بخاصة ، غزو جيوش لويس الرابع عشر في البالاتينا . وقد وضحت فكرة فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، ابتداء من كانون الثاني ١٨١٤ أي ابتداء من الوقت الذي اجتازت فيه جيوش التالب نهر الراين .

وقد عبر عن هذه الفكرة اولاً الشاعر والكاتب السيامي آرندت . فقد نشر في ١٨١٣ كراساً يسمى « الراين نهر الماني وليس حداً لألمانيا » . وهذا يعني ان الراين يجب أن يجري في ارض المانية . ويطالب آرندت ، في هذا الكراس ، بالالزاس وأراضي السار (سارلوي وساربروك) وبلاد الموزيل ، بلاداً ألمانية . واستؤنفت هذه الفكرة في العصر نفسه في دورية تسمى « الصحيفة الالمانية » ، وظهرت في الاركان العامة للجيوش الحليفة . وسعت في هذه الدورية الفكرة التي تقول بان الحدود الاستراتيجية الصالحة لألمانيا هي كتلة جبال الفوج .

ومن جهة أخرى ، كان أمراء المانيا الجنوبية ، في بداية ١٨١٤ ، يتصورون ايضاً ضم الالزاس ويعتبرونه « هدف حرب » . فقد فكرت الحكومة البافارية ، مثلاً ، في تقسيم الالزاس بين مملكة فرتامبرغ ودوقية باد الكبرى ، على ان تأخذ بافاريا ، بالمقابل ، أراضي من دوقية باد الكبرى ومن مملكة فرتامبرغ . وأخيراً ، كان القائد الاعلى للجيوش البروسية ، غنيزنو ، يرى أيضاً ، أن ضم الالزاس لاغنى عنه لاسباب استراتيجية .

ولم تأخذ الحكومات الحليفة بهذه الفكرة . حتى ان الحكومة البروسية نفسها لم تأخذ بها ، أولاً ، لان الدول الظافرة كانت تتحاسد ويراقب بعضها بعضاً ، ولا تريد ان ترى واحدة منها تكبر وتتضخم كثيراً ؛ ولان هذه الدول كانت ترغب في توطيد الملكية في فرنسا ولا تريد أن تخاطر أكثر مما خاطرت في عدم الثقة بآل بوربون : لان فرض التنازل عن الألزاس على أسرة آل بوربون ، في وقت يتوطد فيه السلام ، معناه جعل دورها في فرنسا صعباً في المستقبل .

(٢) بعد حكم المائة يوم . - ولكننا نرى ظهور فكرة ضم الالزاس واللورين في البلاد الألمانية بعد حكم المائة يوم وبعد اخفاق نابوليون ، في واترلو في ١٨١٥ . فقد أعلن ملك فرتامبرغ في شباط انه في صالح ضم الالزاس - لورين . ودعمته الحكومة البافارية . وكانت بافاريا ترى بأن تستولي الفرتامبرغ على الالزاس ، شريطة أن تأخذ ، بالمقابل ، تعويضات أرضية في ألمانيا الجنوبية . ثم عاد غنيزنو إلى فكرته وأعرب عنها في مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران ١٨١٥ ، وأوضح فيها للحكومة البروسية ان هدف الحرب الاساسي يجب أن يكون في ضم الالزاس - لورين لبروسيا . وكذلك كان هاردانبرغ ، مستشار بروسيا ، يجبذ في ذلك الحق ضم الالزاس وجزءاً من اللورين من متر إلى تيونفيل بخاصة ، على حين أنه ما كان ليريد ذلك في العام الفات .

ووجد بين المؤلفين والناشرين من كان دوره أساسياً وشهيراً في ١٨١٥ مثل جوزيف غورز : فقد نشر جريدة « عطارد الريناني » ، والصح في صيف ١٨١٥ على ضرورة ضم الالزاس - لورين : وأراد أن يجعل منها أرضاً تابعة لمجموع الدول الألمانية . وظهرت عنده لأول مرة الفكرة التي حققها بسمارك في ١٨٧١ ، وهي فكرة الريخسلاند أي : « أرض

الامبراطورية ، . ولكن المستشار النمساوي مترنيخ لم يشأ هذا الحل ولم تلح الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنها حصلت ، من جهة ثانية ، على فوائد هامة في ١٨١٥ وهي الاقليم الريناني ، على الضفة اليسرى لنهر الراين ، وعلى السار مع سارلوي . وتخلت عن المطالبة بالالزاس - لورين . وفي ١٨١٥ افلست فكرة الوحدة الالمانية . وزالت تقريباً قضية الالزاس - لورين من وجهة نظر الرأي الالماني .

(٣) أزمة ١٨٤٠ . - ولكن الفكرة ظهرت في زمن أزمة ١٨٤٠ ، هذه الازمة التي أثارها القضية المصرية ، قضية محمد علي ، وكان لها انعكاسات اوروبية خطيرة . وقد قام تبادل جدل شهير فرنسي - ألماني ، في ذلك الحين ، واغنية نيقولا بيكور « الراين الالماني » ورد الشاعر الفرد موسيه عليها . والمهم ، بالنسبة لنا ، هو أن نرى الفرنسيين والالمان ينتصبون من جديد ، وجهاً لوجه ، في وقت كانت حركة الرأي عنيفة من كلا الجانبين وتعارض الشعبين ، وظهور المطالبة بالالزاس - لورين مباشرة . فمن ذلك أننا نرى رجلاً لعب فيما بعد دوراً هاماً في تاريخ الوحدة الالمانية ، وهو هانس فون غاغيرن ، كتب في ١٨٤٠ « ان الالزاس ارض يجب أن ترجع إلى المانيا . هذه هي الفكرة الثابتة عند الفرنسيين وهي ان الراين ملكهم ، ولكن هذه الفكرة لا يمكن للالمان ان يقبلوها » ، و اضاف : « ان استرداد المناطق ، التي ينطق سكانها اللغة الجرمانية ، على ضفة الراين اليسرى ، هو بالنسبة لالمانيا قضية شرف » ويقول : وسيقوم ذات يوم نزاع جديد ضد فرنسا ، وعندئذ يجب تسوية القضية .

(٤) أزمة ١٨٤٨ . - ثم اغتقت قضية الالزاس - لورين من جديد حتى ازمة ١٨٤٨ : فقد انعقد المجلس القومي في فرنكفورت وجرت محاولة لتوطيد الوحدة الالمانية ولكنها اخفقت . وقد فكر المجلس القومي في

فرنكفورت بتوطيد الوحدة الألمانية ، ووجد نفسه بالضرورة امام قضية : ما هي حدود المانيا في المستقبل ؟ لقد اهتم المجلس القومي بقضية الدوقيات وبخاصة الشازفيغ ، وبقضية اللوكسمبورغ ، والتيول الشمالي المأهول بالالمان . ولكن لاي درجة اهتم بقضية الالزاس - لورين ؟ قليلا على العموم . والحق يقال ، اننا نجد في كراريس العصر وخطبه التوكيد مراراً وتكراراً على « الصفة الألمانية » للالزاس . ولكن رجال ١٨٤٨ لا يتكلمون عن فتح . بل كانوا أنصار « حق الشعوب في تقرير مصيرها » . وفي المجلس القومي في فرنكفورت ، قال أحد النواب الذين عاجلوا هذه القضية واسمه كارل فوغت : « هذا واقع ، وهو أن الالزاسيين واللورينيين ، وان تكلم قسم كبير منهم اللهجة الجرمانية ، لا يرغبون ان يكونوا الماناً . وما دامت هذه الرغبة غير موجودة ، بموجب حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فان القضية غير موضوعة » . ولكن فوغت اضاف : اذا كان الالزاسيون واللورينيون لا يرغبون بذلك فهذا يرجع إلى أن فرنسا ، التي يؤلفون جزءاً منها ، دولة قوية ، على حين أنه لا توجد دولة المانية قوية : فاذا ما تبدلت الحالة وانشئت دولة المانية قوية ، عندئذ يمكن التفكير بأن يتغير رأي الالزاسيين . وعليه فقد كان فوغت يأمل بأن يوماً سيأتي ويتغير فيه رأي الالزاسيين .

هـ () في عام ١٨٥٩ . - وبعد أزمة ١٨٤٨ عادت القضية فاغفت من جديد . ولكنها ظهرت في عام ١٨٥٩ عندما تشكلت المنظمة الألمانية الكبرى التي تسمى « الجمعية الألمانية » (ناسيونالفراين) . إن رجال هذه المنظمة ، أي الرجال الذين رفعوا علم الوحدة الألمانية في ١٨٥٩ وتكلموا مباشرة بقضية الالزاس ولورين ، رأوا أن تكونا المانيتين . ثم ان رئيس الأركان العامة الجنرال فون مولتكه ، عندما وصل إلى هذا

المنصب ، كتب في ذلك الحين ان « الحدود الطبيعية » بين فرنسا وألمانيا هي الكتلة الفوجية ، جبال الفوج .

٦ (في ١٨٦٦ . - بعد أن غلبت النمسا في الحرب النمساوية - الألمانية عام ١٨٦٦ ، وأصبحت فرنسا بالنسبة للألمان خصماً قريباً ، أخذت قضية الالزاس بالتدريج مكاناً هاماً في الرأي الألماني .

وعندما اثبتت « قضية اللوكسمبورغ » في ١٨٦٧ وجه طلاب برلين نداءً إلى طلاب الالزاس - لورين يلومونهم فيه على « تنكرهم لقوميتهم » وينصحونهم بأن يعودوا « ابناء الوطن الألماني الخالص » . حتى ان بسمارك نفسه لمح بالمطلوب الألماني : ففي غداة مقدمات صلح نيكولسبورغ التي انتهت الحرب النمساوية - البروسية ، عندما حاولت حكومة نابليون الثالث أن تحصل من بسمارك على تعويضات ثمناً للموقف الذي وقفته فرنسا اثناء حرب ١٨٦٦ ، وعندما جاء سفير فرنسا بينيديتي ليجتمع ببسمارك ، في بداية آب ١٨٦٦ ، ليطلب منه أن يمنح فرنسا هذه التعويضات ، رفض بسمارك رفضاً مطلقاً وهدد فرنسا بالحرب ، في ٧ آب ١٨٦٦ وأضاف : « وسنأخذ منكم الالزاس » .

وهكذا كانت الالزاس هدف حرب الحكومة البروسية في حالة حرب فرنسية - ألمانية ، هذا أمر ليس فيه أقل شك . ومنذ بداية حرب ١٨٧٠ كان الالزاسيون يعرفون ذلك .

٢ - تحقيق أهداف ألمانيا

منذ بداية حرب ١٨٧٠ وجدت في ألمانيا حركة رأي نشيطة لصالح ضم الالزاس - لورين . وقد صرح المؤرخ الكبير تيودور مومسن ، في ٣٠ آب ١٨٧٠ ، في « رسالة إلى الايطاليين » بأن تأخذ ألمانيا

الالزاس - لورين وبرر هذه المطالبة بالحجة اللغوية . ونشر آدولف فاغنر استاذ الجامعة كراساً يسمى « الالزاس - لورين : العودة إلى ألمانيا » . وكتب هينريك فون ترايتشكه ، المؤرخ الشهير في الوقت نفسه ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، بأن النصر الألماني يجب « أن يحو كل ما مضى منذ القرن السابع عشر ، أي منذ معاهدة وستفاليا فيما يتعلق بالالزاس واللورين .

وكانت حركة الرأي هذه عامة تقريباً . والاستثناءات الوحيدة يمكن أن تعد على الأصابع : فقد وجد بعض الاشتراكيين الماركسيين ، وبخاصة بييل ، الذي ظل حتى ١٩١٤ زعيم الحزب الاشتراكي : ففي ١٨٧٠ أعلن بييل رأيه في عدم ضم الالزاس - لورين . ووجد استاذ أو استاذان جامعيان : فرنز فيتش ، وماكس نورداو من هذا الرأي . وكذلك وجد رجلان أو ثلاثة رجال سياسيين « جذريين » ، أي بقايا من ١٨٤٨ ، وبخاصة جاكوبي الذي كان قبل ١٨٤٨ أحد زعماء الحركة الليبرالية في بروسيا ، لا يجذون الضم . ولكن خارجاً عن هذه الآراء المنعزلة كانت الألمان من جميع الأحزاب لصالح ضم الالزاس - لورين .

ومنذ ١٥ آب ١٨٧٠ ، أي بعد بداية الحرب بثلاثة أسابيع ، أعلن بسمارك عن عزمه ، في ضم الالزاس في حال النصر ، ولم يقل بعد باللورين . ولكنه ، في ٣١ آب ، صرح ، في مقال نشر في « جريدة ألمانيا الشمالية » التي كانت جريدة بسمارك الشبه رسمية ، وقد علم منذ ذلك الحين أن بسمارك نفسه قرأ هذا المقال ثانية ، أنه لنزع كل امكانية عدوان من فرنسا يجب أن تضم إلى ألمانيا ستراسبورغ ومetz . وبالتالي فقد توسع برنامج بسمارك . وأخيراً في ١٣ و ١٦ ايلول رجا بسمارك

في بلاغات وجهها إلى عماله الدبلوماسيين ان يعرفوا رأي الحكومات المحايدة بنوايا الحكومة البروسية في ضم ستراسبورغ و Metz .

ومنذ ١٤ آب ١٨٧٠ ، أي بعد ثمانية أيام على معركة فروشفيلار ، صدرت براءة من ديوان ملك بروسيا بتسمية حاكم عام للألزاس . والحق يقال أن مدينة ستراسبورغ نفسها لم تؤخذ بعد ، لأن ستراسبورغ ، وان ضربت بالقنابل ابتداء من ١١ آب ١٨٧٠ ، قاومت حتى ٢٧ ايلول ، ولكن مجموع الأرض الالزاسية احتل ، وسمي ملك بروسيا الكونت بسمارك - بولن حاكماً عاماً . وفي ٢١ آب حددت تعليمات ملكية حدود الحكم العام في الالزاس - لورين : « ويجب أن يمتد على المقاطعات الفرنسية المحتلة في مناطق الراين الاعلى والراين الادنى والموزيل مع ضم مناطق Metz وتيونفيل وسارغرمين وشاتو - سالان^٩ وسارلوي ، . وهذا الخط الفاصل الذي ثبت في ٢١ آب كان أساساً ، فيما بعد ، في مقدمات الصلح .

وكان الالمان يرون أن القضية سويت في ذلك الحين . وإذا نظرنا إلى الصحافة الألمانية في آخر ١٨٧٠ وجدنا أن القضية التي كانت موضع مناقشة هي قضية معرفة النظام القادم للالزاس واللورين اللتين ضمتهما إلى الامبراطورية الألمانية : كان يتساءل ما إذا كان من اللازم إلحاق الالزاس بأحدى دول المانيا الجنوبية أو إلحاقها بروسيا . وقد نوقشت هذه القضية كثيراً في الجرائد . وصرح المؤرخ ترايتشكه البروسي بأن لامندوحة عن ربط الالزاس واللورين بروسيا . وعلى العموم ، كان القوميون الليبراليون يناصرون هذا الحل . وفي بعض الاوساط المحافظة ، كان المحافظون ، الذين تعبر « صحيفة الصليب » عن رأيهم ، مقاومين ومترددون لأنهم لا يريدون زيادة قوة بروسيا بالنسبة إلى الدول الالمانية الاخرى.

وتوازيًا مع هذا الجدل الصحفي ، قامت محادثات بين الحكومات الألمانية : قامت محادثات ، في قضية الألزاس - لورين ، بين الحكومة البروسية وحكومات ساكس ، وبافاريا ، ودوقية باد الكبرى . ولكن بسمارك كان من المهارة بالآ يطالب بالألزاس - لورين من أجل بروسيا : لأنه فهم جيداً بأنه في الوقت الذي يريد به تأسيس الامبراطورية الألمانية ، لا يكون من مصلحته ايقاظ قلق الامراء الالمان الآخرين واخافتهم بالهيمنة البروسية . وهذه الهيمنة كانت اكيدة وغير ممكن اجتنابها ولكن يجب ألا تظهر بروسيا نعمة جداً ، لأن هذا يزيد في الصعوبات عند المفاوضة بتشكيل الامبراطورية . ولهذا السبب أعلن بسمارك أنه في صالح الحل الذي دل عليه غورز في عام ١٨١٥ وهو الحل الذي يقضي بجعل البلاد المنضمة « ارض امبراطورية » أي أرضاً غير تابعة لأي من الدول الألمانية وحدها ، بل إلى الامبراطورية الألمانية بمجموعها . ورأى بسمارك أن الألزاس - لورين بهذا الشكل تكون « اسمت الوحدة الألمانية » . ونعلم من اشارات في يوميات كرونبرنز بروسيا أن هذا الحل : الألزاس - لورين « ارض امبراطورية » قد تبنته الاوساط الرسمية الألمانية منذ ١٢ ايلول ١٨٧٠ . فقد أشار الكرونبرنز إلى ذلك في هذا اليوم في يومياته : « محادثة في الألزاس - لورين : ستكون الألزاس - لورين ارض امبراطورية ، ودل على أن هذه هي وجهة نظر بسمارك .

٣ - رد الفعل الفرنسي

أمام هذه المطالبة الألمانية التي اعرب عنها علناً بعد بداية الحرب بستة أسابيع ، نريد معرفة رد فعل الرأي والحكومة الفرنسيين . الرأي الفرنسي . - لقد عبر عن رد فعل الرأي الفرنسي بوثيقة

شيرة وهي الرسالة التي وجهها المؤرخ الكبير فوستل دو كولانج إلى تيودور مومسن ، المؤرخ الألماني ، الذي اعرب عن رأيه أنه لصالح ضم الالزاس - لورين . ورسالة فوستل دو كولانج وثيقة كلاسيكية تقريباً ، لأنه عبر فيها بأوضح بيان عما يمكن أن يسمى « النظرية الفرنسية » في القومية تجاه « النظرية الألمانية » . لقد أراد الالمان ضم الالزاس - لورين لأسباب استراتيجية : وهي الرغبة في سحب الحدود إلى ما وراء الراين ، وكانت الحجج التي يعرضونها أمام الرأي العام على نوعين :

١ - الحقوق التاريخية : وهي أن الالزاس لورين كانت تابعة في الماضي إلى الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة .

٢ - الحجة اللغوية : وهي أن وحدة اللغة علامة تبعية لقومية واحدة . ويجب على ذلك فوستل دو كولانج في هذه الرسالة ، التي نشرت في ٢٧ تشرين الاول ١٨٧٠ ، أن ما يمكن الاعتماد عليه في تعيين تبعية شعب إلى قومية ، ليس اللغة التي يتكلمها ، بل إرادة السكان . ويقول فوستل دو كولانج : ولا شك في أن إرادة الالزاسيين واللورينيين هي البقاء فرنسيين : « الوطن هو ما يحب » .

رأي الحكومة الفرنسية . - حاولت الحكومة الفرنسية ابتداءً من ١٢ ايلول ١٨٧٠ أن تثير اهتمام المحايدین إلى هذه القضية : ففي البلاغ الذي وجهه وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة ، جول فافر ، إلى الدول المحايدة ، في ١٢ ايلول ١٨٧١ طلب بأن تتوسط لدى ألمانيا لإقامة السلام على أساس السلامة الأرضية ، أي أن تتخلى عن ضم الالزاس - لورين . ومن جهة ثانية ، ان تيير الذي كان في ١٨٧٠ يعارض اعلان الحرب ، قام بناءً على طلب الحكومة المؤقتة ، بجولة لدى الحكومات

المحايدة : في النمسا ، في روسيا ، في انكلترا ، في النصف الثاني من ايلول ١٨٧٠ ودعم في كل مكان نفس الغرض بقوله : هل تريدون مساعدتنا في تسوية السلام على اساس السلامة الارضية ؟ ولكن هذه المساعي التي قام بها تيير والحكومة الموقتة لم تؤد إلى نتيجة .

وفي الحقيقة ، إذا لاحظنا الوضع الدولي ، نرى حالة واحدة تجبذ النظرية الفرنسية وتوافق عليها علناً ، وهي حالة النواب التشيكيين في دياط بوهيميا : ففي ١٨٧٠ نشر هؤلاء النواب التشيكيون بياناً يقول ان ضم الالمان للالزاس - لورين من قبل الالمان مناقض لحق البشر ولارادة الشعوب . وهم الوحيدون الذين أعطوا رأيهم بوضوح . ومن جهة أخرى نرى ان المستشار النمساوي بوست المناوئ لبروسيا صراحة يدعم فكرة الاستقلال الذاتي للالزاس - لورين ، لأن الالزاس - لورين المنفصلة عن فرنسا ، يمكن أن تشكل دولة - حاضرة بين فرنسا والمانيا ، وقد دعم بوست هذه الفكرة ، في كانون الأول ١٨٧٠ ، في مذكرة وجهها الى الحكومة الانكليزية . وفيما يتعلق بالحكومة الانكليزية نفسها « لا شك في أن الوزير الأول الانكليزي ، غلادستون ، قد خطأ المانيا ورأى أن ضم الالزاس - لورين يناقض جميع مبادئ الحق الدولي . ولكنه عندما وضع آراءه لزملائه في الوزارة ، فهم جيداً ، بأنهم لا يجارونه ، لأن الوزارة الانكليزية لم تشأ أن تضع المانيا « عدواً لها ، ولذا لم يحتج غلادستون ، ويجب الانسى ، إذا لاحظنا الصحافة الانكليزية المعاصرة ، ان أكثرية الجرائد الانكليزية كـ « التايمز » و « ساتردي ريفيو » و « الدايلي نيوز » كانت تصرح جميعاً بان ضم الالزاس لورين إلى المانيا كان ، بالاجمال ، طبيعياً تماماً : وبعد كل شيء ، ان هذه البلاد كانت تؤلف جزءاً من الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وقد أخذتها فرنسا

في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر ، والآن تعود المانيا وتستودهما ، ولا شيء يعترض عليه .

ويجب أن تدرك حالة الرأي هذه لفهم اخفاق الجهود التي بذلتها حكومة الدفاع الوطني في فرنسا .

وبعد إخفاق الجيش الفرنسي على اللوار واستسلام باريس وقعت الهدنة في ٢٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وقبل فتح مفاوضات السلام ، أراد بسمارك أن تكون الحكومة الفرنسية مجهزة بسلطات نظامية ، ورغب في أن تجري في فرنسا انتخابات عامة ، مقتنعاً بأن الناخبين سيكونون لصالح السلام . وجرت الانتخابات في ٨ شباط ١٨٧١ لتشكيل المجلس الوطني . وبالرغم من أن الالزاس - لورين كانت محتملة من قبل الالمان ، وانما كانت موضوعة تحت الادارة الألمانية ، وان الحكومة الالمانية عينت حاكماً عاماً ، فقد قررت الحكومة الألمانية بأن سكان الالزاس واللورين يمكنهم أن يارسوا حق التصويت . واتيحت للالزاسيين واللورينيين الفرصة في ٨ شباط ١٨٧١ للانصاح عن عاطفتهم . وقد دلت القوائم التي شكلت في الالزاس واللورين على أنها كانت تضم فقط ، انصار المقاومة حتى النهاية عدا اسم واحد ، وان الرجل الذي يشخص فكرة المقاومة حتى النهاية كان غامبياً ، وقد انتخب هذا في منطقة الراين الأعلى وفي منطقة الراين الأدنى .

ولكن إذا أعربت الالزاس عن المقاومة حتى النهاية ، فلم يكن هذا رأي أكثرية الناخبين الفرنسيين . فقد اعطت انتخابات ٨ شباط ١٨٧١ أكثرية قوية لصالح السلام ، ولا سبيل إلى الخداع والضلal . وكان يعلم أن السلام يعني ضياع الالزاس واللورين . وفي هذه الظروف

سمى المجلس الوطني في بوردو ، في ١٠ شباط ١٨٧١ ، تيير رئيساً للسلطة التنفيذية .

جرت مفاوضات مقدمات الصلح في فرساي ، من ٢١ إلى ٢٦ شباط ، بين تيير وجول فافر عن الجانب الفرنسي ، وبسمارك عن الامبراطورية الألمانية التي تألفت في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وأوضح بسمارك شروطه الأرضية وهي : التنازل عن الالزاس وعن قسم من اللورين ، مقاطعة الموزيل . وكان تيير يخشى ما هو اقبح من ذلك . ففي العجلة التي اقلته إلى فرساي ، قال إلى جول فافر بانه يتساءل ما إذا كان بسمارك سيطلب منه اللورين كلها . ولكن ، عندما شعر تيير بمفاجأة موائية ، لم يظهر شيئاً من ذلك واحتج مصرحاً بان الضم الاجباري غير عادل وحاول الحصول على مخفضات : حاول أن ينقذ بلفور و متز : بلفور ، لأن الكولونيل دانفر دوشيرو قاوم في المدينة فيما وراء حد الهدنة ، ولم يستسلم ، إلا في ١٨ شباط ١٨٧١ ، بعد أن مضى على توقيع الهدنة ثلاثة أسابيع ؛ و متز ، لأن المدينة ، دون منازع ، مدينة فرنسية . وقد نوقشت هذه القضية طويلاً بين بسمارك وتيير في ٢٤ شباط . واستخدم تيير جميع الحجج الممكنة ، حتى انه عرض على بسمارك ، إذا تخلى عن متز ، أن يضم دوقية اللوكسمبورغ الكبرى ، ووعدته بالا ترضع فرنسا الغراقيل في سبيله ، وعند الحاجة تساعد على ذلك . ولكن بسمارك كان صعب المراس مطلقاً . وعلى العكس ، في قضية بلفور ، هدد تيير بسمارك بتقديم استقالته وترك فرنسا دون حكومة ، مما يجعل الادارة الألمانية أمام حالة صعبة . وأخيراً ربح القضية ، وتم التفاهم على أن تبقى بلفور مدينة فرنسية ، وبالمقابل ، قبل تيير ان تحتل الجيوش الألمانية ، في باريس ، حي الشانزيليزيه حتى التصديق على مقدمات الصلح ، أي خلال بضعة أيام

فقط . ووقعت مقدمات الصلح في ٢٦ شباط ١٨٧١ ونحلت فرنسا عن الالزاس ، عدا مدينة بلفور ، وعن مقاطعة الموزيل .

مفاوضات بروكسل . - وجرت مفاوضات المعاهدة النهائية بعد ذلك مباشرة وبدأت في بروكسل . وفي غضون ذلك ، كانت الحكومة الفرنسية في عراك مع ثورة القومون ، وهذا ما جعل وضعها حرجاً بشكل فريد ، لأنها لا تستطيع في الواقع ، للقضاء على ثورة القومون ، ان تعتمد على الجنود العسكريين ، عدا اسرى الحرب الذين تريد ألمانيا أن تردهم اليها . وقد نصت مقدمات الصلح على أن أسرى الحرب بإمكانهم أن يعودوا مباشرة ، ولكن الحكومة الألمانية نظمت عملياً انطلاق القطارات ، وكان بإمكانها ، حسب هواها ، أن تؤخر عودة الاسرى إلى فرنسا ، ولذا كانت الحكومة الفرنسية مضطرة ، للنضال ضد القومون ، أن تنتظر ارادة ألمانيا بارسال اسرى الحرب . وهذا بالطبع ما أعطى لألمانيا وضعاً قوياً .

وتناولت مفاوضات بروكسل نقطتين :

١ - قضية حق الاختيار : فقد قالت مقدمات الصلح ان الحكومة الألمانية لا تضع أي عقبة « لهجرة السكان من الاراضي المتنازل عنها » ، ولكن يجب تحديد كيف يمكن لهؤلاء السكان أن يبقوا فرنسيين إذا أرادوا ذلك .

٢ - قضية تحديد أرض بلفور : لقد قالت مقدمات الصلح بان تبقى مدينة بلفور فرنسية ، ولكنها لم توضح بالضبط مدى امتداد قطرها ، وحاول تيير بالطبع أن يوسع هذا القطر ما أمكن .

معاهدة فرانكفورت . - وأخيراً ، وبعد مفاوضات شاقة جداً ،

وبعد التهديد بانذار من بسمارك ، انتقل المفاوضون ، في بداية أيار ١٨٧١ ، إلى فرنكفورت ، وفيها وقعت في ١٠ أيار ١٨٧١ المعاهدة النهائية . ومن الوجهة الارضية ، إذا قارنا معاهدة فرنكفورت بمقدمات الصلح ، نجد أنها أتت بتعديلين :

الأول ، يتعلق بأرض بلفور : فقد تم الاتفاق على الا تضم هذه الارض مدينة بلفور فحسب ، وإنما مناطق بلفور الاصلية : ديل وجيروماني وجزاء من منطقة فونتين أي أرضاً تضم ٢٧٠٠٠ نسمة . وبالمقابل ، حصلت المانيا على « تصحيح حدود » على طول منطقة تيونفيل . وهذا التصحيح في الحدود أعطى المانيا ٧٠٠٠ نسمة كان من الممكن أن يظلوا فرنسيين حسب مقدمات الصلح . إذن كانت المفاوضة تبادلاً ترك إلى فرنسا ٢٧٠٠٠ فرنسي وافقدها ٧٠٠٠ فقط . وقبل بسمارك بذلك ، لانه يعلم بأنه يوجد ، في الارض الصغيرة على طول تيونفيل ، فلزات حديد ، وهذا يعتبر من الوجهة الاقتصادية كسباً هاماً جداً .

الثاني ، يتعلق بقضية الاختيار . فقد قررت المعاهدة النهائية أن الرعايا الفرنسيين المقيمين في الاراضي المتنازل عنها في الالزاس - لورين يمكنهم أن يحافظوا على قوميتهم الفرنسية ، ولكن شريطة أن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا قبل ١٠ تشرين الاول ١٨٧٢ . لقد سمح بالاختيار ، ولكنه علق بشرط وهو أن يغادر المختارون الالزاس واللورين .

وقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على معاهدة فرنكفورت في ١٨ أيار في فرساي ، وكرس القانون الالماني الصادر في ٩ حزيران ١٨٧١ ضم الالزاس - لورين إلى الامبراطورية الالمانية بصفة « أرض امبراطورية » .
الحركات القومية ٣ - (٢٥)

٤ - موقف الالزاسيين - لورينيين

عندما انعقد المجلس الوطني في بوردو ، في ١٧ شباط ١٨٧١ ، ولم تبدأ المفاوضة بمقدمات الصلح بعد ، أخذ نائب الراين الاعلى ، كيكر ، الكلام في المجلس الوطني وصرح بأن الالزاس واللورين لا تريدان أن تكونا المائيتين ، وإن فرنسا لا يمكن أن تقبل ولا أن توقع هذا التنازل عن الالزاس واللورين ، وإن أوربة لا يمكن أن تسمح ، ولا أن تصادق على هذا التنازل : « في عصرنا هذا ، في كامل الحضارة ، لا مجال للتصرف بمصير الشعب دون رضاه » . فقام تيير الذي انتخب ، في ١٢ شباط ، رئيساً مؤقتاً للسلطة التنفيذية ، واعترض بأنه يجب على المرء أن يكون منطقياً . وقال : إذا أريد السلام فلا يمكن أن يصوت على اقتراح كيكر ، لأن هذا الاقتراح يقتضي استمرار الحرب . وأخيراً ، صوت المجلس الوطني على قرار يصرح بأنه يتقبل بكل عطف شديد تصريح كيكر وزملائه ، ولكنه يترك ذلك « إلى حكمة ووطنية » المفاوضين . كانت الثقة بتيير عظيمة . وقد بذل جهد استطاعته لانقاذ ما يمكن انقاذه ، ولكنه استسلم أخيراً .

لقد وقعت مقدمات السلام ، في ٢٦ شباط ١٨٧١ ، وتدخل تصديق المعاهدة بالحال ، وكان عاجلاً ، لاسيما وإن الجنود كانوا يحتلون حي الشانزيليزيه ، و درس مجلس بوردو على الفور مقدمات الصلح . وفي جلسة الاول من آذار ١٨٧١ جرت المناقشة . وقدم الالزاسيون - اللورينيون عدة ملتمسات واحتجوا على ضم المانيا ، ودعمت هذه الملتمسات بخطب عدد من عظماء الحزب الجمهوري ، مثل ادغار كينية ، فقد صرح بأن المانيا إذا اضمت الالزاس - لورين ، فانها لا تستطيع أن تكرر

هذا التملك بالتصويت العام ، وسيكون هذا العمل ظفراً للقوة المحضة ، ومن غير الممكن اعطاؤه مظاهر ظفر الحق . وصرح فيكتور هوغو : « التملك يفترض الرضى » ، والرضى غير موجود ، وستنفض فرنسا يوماً فظيعة ولن تسترد الالزاس واللورين فحسب ، بل ضفة الراين اليسرى كلها . وقال لوي بلان : « ليس للمجلس الوطني الحق في تشويه الامة » ، وليس له حق في انتزاع صفة فرنسي عن الفرنسيين ، وإن من واجبه الاستمرار في الحرب . وعندئذ صعد كيار ، النائب الالزامي إلى المنصة وصرح بأنه يحتج كالزامي وفرنسي على مقدمات الصلح التي كانت في نظره « ظلماً وكذباً وعاراً » .

وأجاب تيير ببساطة ان فرنسا في حالة اضطراب تام ومن غير المفيد أن تمدد المقاومة ، لان هذه المقاومة مستحيلة . وصادق المجلس الوطني على مقدمات الصلح ، وبالتالي التخلي عن الالزاس - لورين بـ ٥٤٦ صوتاً مقابل ١٠٧ أصوات .

وبعد التصويت قرأ نائب الراين الأعلى ، غروجان ، الاحتجاج الشهير الذي قدمه النواب الالزاسيون واللورينيون : « مع الاحتقار لكل عدل ، والاساءة البشعة لاستعمال القوة تسليمنا لسيطرة الاجنبي ، علينا آخر واجب للقيام به . اننا نصرح مرة أخرى أيضاً بأن ما من صك يتصرف بنا دون رضانا ، واننا نحافظ على تعلقنا بشكل لا يتسرب اليه الحلل والفساد بالوطن الذي انتزع منا بالعنف ، وعلى عطفنا البنوي لفرنسا . اننا ننتظر ، بثقة كاملة في المستقبل ، اليوم الذي تستعيد فيه الالزاس - لورين مكانها في فرنسا » .

الفصل التاسع عشر

الالزاس - لورين تحت النظام الالماني

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

رأي بسمارك : - لدينا وثيقة عن رأي بسمارك في قضية الالزاس - لورين عام ١٨٧١ ، وهي ضبط المحادثة التي تمت في ١٤ آب ١٨٧١ بين المستشار الالماني ، والقائم بالاعمال الفرنسي في برلين ، غابرياك الذي تسلم وظائفه حديثاً . وبموجب هذا التقرير اوضح بسمارك بهذه العبارات عن رأيه في قضية الالزاس - لورين : « انني لأضل نفسي ، الشيء اللامعقول بالنسبة اليها هو أننا اخذنا منكم متز الفرنسية ، ولا أريد ان احتفظ بها لمانيا » . وأوضح بان الاركان العامة للجيش هي التي فرضت عليه ضم متز . وواصل بسمارك قوله : « وأقول كذلك بالنسبة للالزاس - لورين : انها خطأ ارتكبناه باخذها منكم ، اذا أريد أن يكون السلام دائماً ، لأن هذين الاقليمين بالنسبة لنا ورطة » . فأجاب غابرياك : « ان بولونيا وفرنسا خلفها » ، فرد بسمارك : « نعم ، بولونيا وفرنسا خلفها » . وهكذا أدرك بسمارك تماماً ان قضية الالزاس - لورين ستظل سبباً عميقاً ومستديماً في الخلاف بين فرنسا والامبراطورية الالمانية الجديدة .

ومع ذلك فان بسمارك كان يأمل ، في ١٨٧١ ، بان تتوصل الامبراطورية الالمانية الى تمثل سكان الاراضي التي ضمتها . ففي ١٨٧١ كان

عدد هؤلاء السكان ١٥٤٢٠٠٠ شخصاً) . وكان يعتقد ان ليس عند شعب الالزاس واللورين ، بالاجمال ، الا « طلاء فرنسي » وان ثقافتها الفرنسية سطحية ، ولذا كان يأمل بأن تكون الصعوبة التي تشعر بها المانيا في حكم الالزاس - لورين مؤقتة ، وأن يكون الوصول الى هذا التمثل بثلاث وسائل : بالهجرة الالمانية وقدم الموظفين الالمان الى الاراضي المضمومة للبدء بعملهم ، ثم محيى الصناعيين ومستخدمي الصناعة والعمال الالمان ، وتأثير المنافع المادية بتأمين الرفاه الاقتصادي الذي يرضي سكان الالزاس - لورين ؛ وأخيرا بحجابه العواطف الدينية العميقة جداً عند الالزاسيين - لورينيين . وكان بسمارك يشعر بعدم سلوك سياسة كنسية في الالزاس - لورين شبيهة بالسياسة التي سلكها في بروسيا او في الامبراطورية .

موقف الالزاسيين - لورانيين . - وجد في شعب الالزاس - لورين المنظم موقفان ، « الاحتجاجيون » و « الاستقلاليون » . وكان الاحتجاجيون لا يريدون أي تسوية ، بل أن يبقوا غرباء عن حياة الدولة الالمانية ، دون البحث عن اسهام في سن القوانين او تطبيقها : وباختصار ، ان يدعوا نظام الغالب يفرض عليهم دون قبول المشاركة به . أما الاستقلاليون ، فلم يريدوا الاقتصار على المقاومة السلبية ، بل حاولوا الحصول من الحكومة الألمانية على بعض الحق في ادارة قضايا الالزاس - لورين الخاصة بها .

وقد تنوعت هذه المواقف الاحتجاجية والاستقلالية حسب العصر ، وذلك لانه كلما طال النظام الالمانى ، كلما أصبح محتوماً على سكان الالزاس - لورين ان يقبلوا ببعض الخضوع . ولكن هذه التغيرات في الرأي العام في الالزاس - لورين تتعلق أيضاً بعوامل أخرى : فهي تتعلق بموقف الحكومة الألمانية التي تختلف طرقها صرامة وتساهلاً . وتعلق أيضاً بموقف الحكومة الفرنسية وموقف الرأي العام في فرنسا ؛ فهل تفكر فرنسا بالتأثير اولا ؟

من الواضح في الأدوار التي يتخلى فيها الرأي العام الفرنسي في أكثره العظمى عن فكرة أي ثار من ألمانيا ، فإن هذا التخلي لا يكون من طبيعته ان يشجع الالزاسيين - لورينيين على مقاومة النفوذ الألماني .

ومن المفيد ان نتابع تغيرات هذه الحالة ، ولذا يجب تمييز ثلاثة أدوار: الاول من ١٨٧١ الى ١٨٧٤ ؛ والثاني : من ١٨٧٤ الى ١٩١١ . والدور الاخير من ١٩١١ الى ١٩١٤ . وهذه التقسيمات تختلف حسب المبادئ التي تبنتها الادارة الألمانية في كل منها .

الدور الاول : ١٨٧١ - ١٨٧٤

لقد عاشت الالزاس - لورين في هذا الدور الاول تحت نظام « الدكتاتورية » فقد كانت المناطق المضمومة تحكم بعامل المستشار ، الرئيس الاعلى للالزاس - لورين واتباعه ، وكان الرئيس الاعلى في الالزاس - لورين ، في حالة خطر ، بموجب القانون المؤرخ في ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ ، سلطة اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية للأمن العام . وهذه المادة في قانون ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ تحول الرئيس الاعلى للالزاس - لورين سلطات استثنائية تسمى « سلطة الدكتاتورية » ، وظلت سارية المفعول حتى ١٩٠٢ .

ولم تكن ادارة الالزاس - لورين خلال هذا الدور خاضعة الى أي اشراف من البرلمان الألماني ، الرايخشتاغ . كانت القوانين العائدة للالزاس - لورين يهيؤها البندسرات أي المجلس الاتحادي (الفيدرالي) الألماني ، وليس فيه ممثل عن الالزاس - لورين . وكانت التدابير المتخذة في هذا الدور صارمة للغاية : فقد كان الموظفون المستخدمون في الالزاس - لورين ألماناً جميعاً ، ولم يقبل أي الزاسي - لوريني في وظائف الادارة .

وحرّم استعمال اللغة الفرنسية ، لافي المدارس فحسب ، بل في المؤسسات العامة . ويريد القانون الألماني بالمؤسسات العامة حتى الخطوط الحديدية ؛ وأخيراً في الماركات التجارية . ولم تنفذ الجرائد الفرنسية إلى الالزاس - لورين ، حتى ان الجرائد المحلية التي كانت تتعاطف مع فرنسا كانت بمنوعة .

وقد انتقدت هذه الطرق الادارية في الالزاس - لورين ، في عصر «الدكتاتور» ، في البرلمان الألماني ، وبخاصة ، من قبل زعيم حزب الوسط ، أي الحزب الكاثوليكي ، فيند هووست ، خصم بسمارك ، في خطاب ألقاه ، في ١٦ أيار ١٨٧٣ ، في الرايخشتاغ .

ما هي نتيجة العلاقات بين الشعب المضموم والحكومة الألمانية ؟ لنفكر أولاً بالعاصفة التي انتابت الالزاس - لورين عقب الانضمام . وقد ظهر في هذا الاضطراب اتجاهان مختلفان منذ الأصل : لجنة الدفاع وعصبة الالزاس .

لجنة الدفاع . - ظهر هذا الاتجاه عندما شكت غرفة تجارة ملهوز ، في ١٨٧١ ، مأممته « لجنة الدفاع » . وقد ضمت لجنة الدفاع هذه وجهاء الزاسيين ، وبخاصة صناعيين ، تحت رئاسة صناعي من ملهوز ، اوغست دولفوس ، وقررت أن ترسل مندوبين إلى برلين لاجراء اتصال مع بسمارك ، وللحصول على نظام صالح مأممكن في نطاق الامبراطورية الألمانية يتضمن إمكان ادارة مستقلة ذاتياً ، وابقاء التشريع الفرنسي ، وبخاصة عدم تطبيق الخدمة العسكرية الاجبارية في الالزاس - لورين ، أو ، على الاقل ، تأخير محسوس في تطبيق هذه الخدمة العسكرية الاجبارية . واستقبل بسمارك مندوبي لجنة الدفاع ، وكلهم كلاماً طيباً ، ولكن لاشيء أكثر من ذلك .

عصبة الالزاس . - و تمثل الاتجاه الآخر بمنظمة مربية تسمى « عصبة الالزاس » ، وقد انشئت في مقاطعة الراين الأعلى ، وجعلت هدفها « تقوية الايمان عند الاقوياء ، وشد الضعفاء ، وفضح الجبناء » . وكان لهذه العصبة السرية تأثير قوي جداً في السنوات الأولى من النظام الألماني في الالزاس - لورين ، وكانت مركز مقاومة للنظام الألماني . ولا شك في أن الشرطة الألمانية عملت ما في وسعها للبحث عن زعماء هذه العصبة ، ولكنها لم تستطع اكتشافهم أبداً .

ولكن ماهي القضايا المباشرة التي توضع بالنسبة لسكان الالزاس - لورين ؟ وجدت قضيتان : قضية الاختيار وقضية الخدمة العسكرية .

قضية الاختيار . - لقد نصت معاهدة فرنكفورت على أن الاشخاص المقيمين في الالزاس - لورين الذين يريدون الاحتفاظ بقوميتهم الفرنسية ، أي أن يختاروا فرنسا ، يجب أن يصرحوا باختيارهم قبل الاول من تشرين الاول ١٨٧٢ ، وأن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا . ولذا يجب توافر شرطين لاختيار القومية الفرنسية : تصريح إلى الادارة الألمانية ونقل المنزل الى فرنسا . وهذا الامر يضع قضايا خطيرة على الصعيد الفردي وعلى الصعيد العام . فمن وجهة النظر الشخصية ، من الواضح أن البقاء معناه قبول الاحتكاك مع الالمان ، وبالنسبة للشبان ، قبول الخدمة العسكرية البروسية التي يعلمون أنها ستنفذ عاجلاً أو آجلاً ؛ وان الذهاب ، من جهة أخرى ، يعني التخلي عن عادات وروابط عائلية ، وأوضاع مكتسبة . ومثل هذه الأمور يحسب حسابها بالنسبة للموظفين أو الصناعيين .

ومن وجهة النظر العامة ، يعني البقاء الحفاظ على إمكانية الدفاع عن التقاليد الفرنسية في الالزاس - لورين . ويعني الذهاب ترك المكان حراً للعناصر الألمانية التي يمكن أن « تجرمن » البلاد بسهولة .

ويبدو أن الحكومة الفرنسية ، أي الحكومة الموقته التي كان فيها تيير رئيس السلطة التنفيذية ، لم تعط ، ولو مرأ ، تعليمات إلى وجهاء الالزاس - لورين ؛ وأت رأي تيير كان في تفضيل البقاء على الاختيار لفرنسا وذلك للتمكن من الحفاظ على الفكرة الفرنسية في الالزاس - لورين .

ولكن من المؤكد ، من جهة ثانية ، أن الاختيار ، في نظر العالم ، اوضح وسيلة لتسجيل احتجاج معنوي على الضم .

حالة الموظفين . - ان القضاة الذين كانوا على وظائفهم في الالزاس - لورين ، أثناء معاهدة فرنكفورت ، يبدو أنهم ذهبوا كلهم ، ولم يبق منهم إلا ستة قضاة . وكذلك ذهب كبار موظفي التعليم كلهم تقريباً . ولا يوجد إلا ثلاثة أو أربعة اساتذة من كلية ستراسبورغ قبلوا البقاء في الالزاس - لورين ، والخدمة تحت النظام الالماني . وذهب معظم اساتذة التعليم الثانوي ، وعدد كبير من المعلمين ومستخدمي البريد . وبقي آخرون ، لأن الادارة الفرنسية لم تعدم باعطائهم وظيفة معادلة في فرنسا وعليهم أن يختاروا دون أن يكون عندهم أي ضمان . وبالعكس ، بقي معظم الكنسيين ، وذلك لانهم يرون بأن لهم نفوذاً معنوياً يارسونه ، ونفوذاً هاماً ، لاسيما وأن الالزاس - لورين سيكون لها ادارة بروتستانتية أي ادارة يكون للبروسيين فيها الدور الفعلي ، وأراد الاكليروس الكاثوليكي أن يقوم بدور الدفاع .

حالة غير الموظفين . - وذهب نصف كتاب العدل والمعرفين . ويجب أن نقول ان الحكومة الفرنسية قبلت نظام التعويض عليهم . وذهب مستخدمو السكك الحديدية كلهم تقريباً . وكانوا مطمئنين بأن يجدوا عملاً

في فرنسا . وعلى العكس ، لم يستطع الفلاحون أن يذهبوا ، لأنهم متعلقون بالأرض . وذهب بعض الصناعيين ، وربما لأسباب مرتبطة بمنافعهم الاقتصادية ، لأن ضم الألزاس - لورين إلى الامبراطورية الألمانية ستكون نتيجته إقامة خط جمركي بين الألزاس - لورين وفرنسا . وبالتالي فإن صناعيي ملموز ، مثلاً ، لا يستطيعون الاستمرار في بيع منسوجاتهم في فرنسا بسهولة . ولذا فإن كثيراً منهم فضلوا أن ينقلوا معاملهم إلى الجهة الأخرى من الحدود .

وبالاجمال ، ان ١٦٠٠٠٠ شخص على شعب ١٤٥٢٠٠٠ اختساروا فرنسا ، أي أكثر من ١٠٪ بقليل . ولكن من هؤلاء الـ ١٦٠٠٠٠ شخص لم ينقل فعلاً إلا ٥٠٠٠٠ شخص منازلهم إلى فرنسا قبل التاريخ المتوقع الذي كان الأول من تشرين الأول ١٨٧٢ . أما بالنسبة للآخرين فقد صرحت الإدارة الألمانية بأنهم ماداموا لم ينقلوا منازلهم إلى فرنسا ، فإن اختيارهم أصبح لاغياً . وبهذه الصورة الغي ١١٠٠٠٠ اختيار . وهذا الفرق بين الأرقام يرجع إلى أن « عصابة الألزاس » اذاعت في الشعب منشور مربة تؤكد بأنه يكفي المواطن إذا أراد اختيار فرنسا ، أن ينقل منزله إلى فرنسا خلال وقت قصير . ويمكن فيما بعد أن يعود إلى الألزاس . وفي هذه الشروط اختار كثير من الألزاسيين تفضيلهم لفرنسا . ولكن عندما وضعت الإدارة الألمانية حداً لهذا الأمل مصرحة بأن الاختيار لا يقبل إلا إذا انتقل المنزل فعلاً ونهائياً إلى فرنسا ، وجد أن كثيراً من الناس الذين اختاروا فرنسا لم يقدرُوا على مغادرة منازلهم .

قضية الخدمة العسكرية الاجبارية . - لقد قال بسمارك في البدء بأنه سيؤخر تطبيق الخدمة العسكرية في الألزاس - لورين خلال عدة سنوات على الأقل . ثم غير رأيه ورأى أنه يحسن تطبيق الخدمة الاجبارية

فوراً ، ويجب إرسال المجندين من الالزاس - لورين إلى القطعات داخل ألمانيا وبخاصة القطعات البروسية ، وبالصدقة التي ستعقد بين الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية يمكن الوصول بسرعة ، كما يعتقد ، إلى التمثيل .

وقرر ابتداءً من تشرين الأول ١٨٧٢ أن تطبق الخدمة العسكرية الألمانية في الالزاس - لورين . ووضعت قوائم قرعات التجنيد ، واستدعي ٣٣٤٧٥ شاباً لخدمة العلم في آخر ١٨٧٢ . وعلى هؤلاء الـ ٣٣٤٧٥ شاباً اطاع الدعوة ٧٤٥٤ فقط . وعبر الآخرون الحدود . واستمرت هذه الحالة في السنوات التالية : فعلى ٤٠٠٠٠ مدعو بالقرعة وجد ١٠٠٠٠ مقاوم . ولكن عدد هؤلاء المقاومين أخذ يقل من سنة لأخرى : فحوالي ١٨٩٩ - ١٩٠٠ لم يكن أكثر من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ في السنة .

وإذا تجردنا الآن ممن ذهبوا ، من مختارين أو مدعويين للخدمة مقاومين ، فلاشك في أن مجموع الالزاسيين - لورينيين الذين ظلوا في أمكنتهم قد تبنا موقف المقاومة حتى ١٨٧٥ . وعبرت الاكثية العظمى من الشعب الالزامي - لوريني عن تعاطفها مع فرنسا بمظاهرات عامة ، وأغاني وطنية ، والعلم المثلث الألوان ، والاشتراك في الجمعيات الفرنسية . ولم يكتف بسمارك نفسه ، في آخر نظام الدكتاتورية ، بأن أملاه خاب ، وانه كان يأمل شيئاً آخر .

الدور الثاني : ١٨٧٤ - ١٩١٠

وبدءاً من ١٨٧٤ هيأت الحكومة الألمانية نظاماً جديداً للالزاس - لورين أقل صرامة من النظام السابق . وتحقق هذا النظام بعدة اجراءات اتخذت بين ١٨٧٤ و ١٨٧٩ .

لقد قررت الحكومة الألمانية نظام الالزاس - لورين الجديد ،

بقانون الأول من كانون الثاني ١٨٧٤ ، ان توطد اشراف الرايخشتاغ على تشريع الالزاس - لورين ، وهذا يعني أن القوانين المتعلقة بالالزاس - لورين ، عوضاً عن أن تنها فقط في البند سرات ، كما هي الحالة حتى الآن ، يجب أن يصوت عليها الرايخشتاغ أيضاً . والنتيجة المنطقية لهذا القرار هي أنه يجب أن يسمح للالزاسيين - لورينيين بارسال نواب إلى الرايخشتاغ . وعدا ذلك قرر قرار ٢٩ تشرين الاول ١٨٧٤ أن يقيم في الالزاس مجلساً محلياً يسمى لاندسأوسشوس الذي يمكن ترجمته حرفياً بـ « اللجنة المحلية » . ويتوهم عموماً بـ « مندوبية » وتنتخب هذه الهيئة من قبل المجالس العامة ، لان المجالس العامة القديمة ، في النظام الفرنسي ، لم تحذف . وعلى كل مجلس عام أن يندب عشرة أعضاء إلى « مندوبية الالزاس - لورين » . ومجموع الاعضاء ثلاثون عضواً . ولهذا المجلس سلطة استشارية فقط . فهو يدرس مشاريع القوانين العائدة إلى الالزاس - لورين ويعطى رأيه قبل أن يصوت عليها الرايخشتاغ والبندسرات ، وليس له سلطة اتخاذ أي قرار .

وفي ٢ أيار ١٨٧٧ تم الاصلاح الثالث : فقد خولت الحكومة الالمانية مجلس الالزاس - لورين حق التصويت على القوانين العائدة إلى الالزاس - لورين لإعطاء رأيه فحسب . ويمكن للرايخشتاغ أن يتدخل ، ولكنه في الواقع لم يتدخل إلا في حالات استثنائية .

وفي ١٨٧٩ تم الاصلاح الرابع : فقد قرر القانون المؤرخ في ٤ تموز ١٨٧٩ ان تحكم الالزاس - لورين بموظف يمثل الامبراطور مباشرة ويحمل لقب شتاتالتر . ويرتبط هذا الحاكم بالامبراطور مباشرة ، لا بالمستشار ، فهو اذن « مستشار الالزاس - لورين » . ويساعده أمين دولة ووزراء ، ولكن هؤلاء الوزراء كانوا غير مسؤولين مطلقاً أمام « مجلس الالزاس

لورين ، . ومن جهة أخرى رفع عدد أعضاء مجلس الالزاس - لورين إلى ٥٨ عوضاً عن ٣٠ . وتعين المجالس العامة وبلديات المدن الكبرى ، ٣٨ عضواً منهم ، والـ ٢٠ الآخرون يجب أن ينتخبوا بنظام التصويت على درجتين في النواحي الريفية . وحصل هذا المجلس أخيراً على حق التصويت على القوانين العائدة للالزاس - لورين دون أن تمر هذه القوانين بعد ذلك إلى الرايخشتاغ ، ولكنها تعرض دوماً على رقابة البند سرات . ولنلاحظ مع ذلك ، في هذا النظام ، ان سلطة الدكتاتورية التي تكلمنا عنها ما زالت موجودة ، أي ان الحاكم (شتاتلتر) مازال يحتفظ بسلطات استثنائية بوليسية واسعة للغاية .

موقف الالزاسيين - لورينيين من النظام الجديد . - يجب أن نميز هنا دورين : قبل ١٨٩٠ وبعد ١٨٩٠ . قبل ١٨٩٠ سيطر الاتجاه الاحتجاجي . وبعد ١٨٩٠ حصل تقدم واضح جداً في اتجاه الاستقلال الذاتي . قبل ١٨٩٠ . - في ١٨٧٤ ، ولاول مرة ، دعي الالزاسيون - لورينيون للتصويت لتعيين نوابهم في الرايخشتاغ . وكان هذا التصويت هاماً . ووجد خمسة عشر مقعداً . وكان الخمسة عشر نائباً منتخبا احتجاجيين أو ، على الاقل ، اعلنوا انهم كذلك . وقدموا للرايخشتاغ ، منذ أخذوا مقاعدهم ، اقتراحا يطلبون فيه أن تقوم الامبراطورية الالمانية في الالزاس - لورين باستفتاء للقول ما إذا كان الشعب يقبل بأن يصبح المانياً أو يريد أن يبقى فرنسياً . ويقول الناطق بلسان هؤلاء النواب الالزاسيين - لورينيين : « نريد أن نخضع التنازل المتحقق في معاهدة فرنكفورت إلى تصديق الشعب » . فطرح الرايخشتاغ هذا الاقتراح حالاً ولم يناقشه . وقرر سبعة نواب من نواب الالزاس - لورين إلا يحضروا الجلسات وانسحبوا . واستمر سبعة من الثمانية الباقيين في حضور الجلسات ، متخذين

موقفاً محتجاً . أما النائب الخامس عشر فكان اسقف ستراسبورغ ، المونسنيور راييس . فقد صرح في الرايخشتاغ ، بأن التنازل الذي قرره معاهدة فرنكفورت لا يمكن طرحه على بساط البحث . وكان الوحيد ، من بين الخمسة عشر نائباً ، الذي اعترف بالنظام الألماني .

وفي الانتخابات الجديدة التي جرت في ١٨٧٧ استطاع الاستقلاليون أن يكون لهم خمسة منتخبين على خمسة عشر ، أنوا بهم من ستراسبورغ ، وسافيرن وهاغيناو . وكان زعيم هؤلاء الاستقلاليين شنيفانز ، ثم ترك الحياة السياسية فيما بعد ، ودخل الادارة القنصلية الألمانية ، ومات قنصلاً عاماً لألمانيا في تريستا . وفي انتخابات المجالس العامة التي تمت في نفس الفترة ، كانت اكثرية المرشحين احتجاجيين . وفي الالزاس السفلى أعلن بعض أعضاء المجالس العامة أن اتجاههم استقلالي ، أي قبول السيطرة الألمانية ومحاولة التفاهم مع الحكومة الألمانية بغية تخفيف النظام المطبق في الالزاس - لورين .

ولكن ، ابتداءً من ١٨٨٠ ، كان الاستقلال الذاتي في تراجع . ففي انتخابات ١٨٨١ ، كان شتاهالتير الالزاس - لورين الماريشال مانتوفيل وكان موقفه مصالحاً وموفقاً شخصياً حيال الالزاسيين - لورينيين . وقد اتته فكرة مشؤومة فطلب إلى الاستقلاليين الاعتراف الموالي والصريح باتحاد الالزاس - لورين مع ألمانيا . فانهار مباشرة حزب الاستقلاليين . وانتخب استقلالي واحد في انتخابات ١٨٨٠ ، وكذلك كانت الحال في ١٨٨٤ وفي ١٨٨٧ ، عندما كانت العلاقات الفرنسية - الألمانية متوترة بخاصة ، بسبب قضية الجنرال بولانجيه وقضية شنابيليه وقد أفهمت الحكومة الألمانية بأن التصويت ضد المرشحين المحبذين لزيادة جنود

الجيش الألماني ، معناه التصويت لفرنسا في الواقع . ولذا صوت
الالزاسيون - لورينيون جماهيرياً ضد المرشحين المحبذين لزيادة الجيش
الألماني ، حتى ان الـ ١٥ منتخباً في ١٨٨٧ كانوا كلهم احتجاجيين . ولذا
قال المستشار كبريفي ، أول خلف لبسمارك ، في الرايخشتاغ ، في ١٠
حزيران ١٨٩٠ : « الواقع ان الروح الألمانية بعد سبعة عشر عاماً على
الضم ، لم تحرز أي تقدم في الالزاس » .

بعد ١٨٩٠ . - وابتداءً من ١٨٩٠ يرى تطور مختلف : ففي
انتخابات ١٨٩٠ ، وجد ، على خمسة عشر نائباً ، احد عشر نائباً احتجاجياً
وأربعة نواب استقلاليين . وفي انتخابات ١٨٩٣ وجد خمسة نواب استقلاليين ،
واحتجاجي واحد واضح في احتجاجه ، والباقيون أناس « ملونون قليلاً »
ويحاولون ألا يصطبغوا بهذا اللون أو ذاك ، وألا يكونوا مشتركين في
هذا الاتجاه أو ذاك . وفي انتخابات ١٨٩٨ وجد على خمسة عشر نائباً ان
اثني عشر نائباً يؤكدون ولائهم لألمانيا .

ووجدت بوادر أخرى تدل على التطور نفسه . فقد قبل النواب
الالزاسيين - لورينيين ، ابتداءً من ١٨٩٥ ، وبخاصة من ١٩٠٠ ، أن
يأخذوا مقاعدهم بين الأحزاب الألمانية : دخل بعضهم في الحزب الكاثوليكي ،
وآخرون في الحزب الاشتراكي . ومنذ أن قبل هؤلاء النواب الجلوس
في الاحزاب الألمانية ، فهم انهم بدأوا يتخلون عن صعيد « المطلوب
القومي » . ومن جهة أخرى ، يرى عدة مرات ، ابتداءً من ١٩٠٢ ،
في الوفد الالزامي - لوريني ، خطباء يفصحون علناً عن أفكار استقلالية .
وحرالي ١٩٠٢ - ١٩٠٣ وجد رجال عرفوا بعاطفتهم العدائية حيال
المانيا ، مثل النائب برايس والأب فاتوليه ، يقبلون انفسهم بإمكان النقاش
إذا اقترحت المانيا نظاماً مقبولاً للالزاس .

أسباب تقدم الاتجاه الاستقلالي . - يمكن تفسير هذا التقدم في الاتجاه الاستقلالي بثلاثة أسباب .

السبب الأول . - ان معظم الالزاسيين - لورينيين في ١٨٩٥ - ١٩٠٠ لم يعرفوا النظام الفرنسي ، ودرسوا في المدرسة الألمانية . ولذا كان اتجاههم قبول الضم ، محاولين فقط تحسين مصير الالزاس - لورين . شيئاً فشيئاً ، أخذ يندرج في ذلك الحين عدد من يعتقدون بإمكان عودة الالزاس - لورين إلى فرنسا . حتى ان منظور حرب فرنسية - ألمانية ، بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ لم يكن موجوداً إلا قليلاً . وفي فرنسا نفسها ، لم تظهر فكرة الشار من ألمانيا . ولذا كان من الطبيعي أن يفكر قسم من شعب الالزاس - لورين ، في ذلك الحين ، بأن الاذعان لا يمكن اجتنابه . ولنفكر بالعدد العظيم من المهاجرين الألمان الذين جاءوا واستوطنوا الالزاس - لورين . فقد جاء نحو ٤٠٠ ٠٠٠ بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ومن الطبيعي أن تتوطد الصلات الشخصية وحتى الصلات العائلية بين المهاجرين والالزاس - لورينيين .

السبب الثاني . - كان الكاثوليكيون كثراً بين الالزاسيين - لورينيين و متمسكين بكاثوليكيته عن قناعة . وكان للاكليروس الكاثوليكي دور هام في سياسة مقاومة الادارة الألمانية حتى ١٨٨٠ - ١٨٨٥ . وكان هؤلاء الكاثوليكيون الالزاسيون - لورينيون مستائين من غزو السياسة المناوئة للكنيسة في فرنسا التي كانت بخاصة نشيطة بين ١٩٠١ و ١٩٠٦ ، وحولت سياسة وزارة كومب في فرنسا عدداً كبيراً من الكاثوليكين الالزاسيين - لورينيين عن فرنسا .

يضاف إلى ذلك أن الاكليروس الالزاسي - اللوريني كان منذ ١٨٩٩

تحت سلطة الأساقفة الألمان : فحتى ١٨٩٩ كان اسقف ستراسبورغ ، وقد رأينا موقفه سابقاً ، واسقف متز ، بالعكس ، يحافظان على موقف المقاومة ، ومازالا من الاساقفة الذين عينوا في عهد النظام الفرنسي ، واضطرت الادارة الألمانية أن تنتظر حتى موتها . ولكن الامبراطورية الألمانية حصلت عندئذ من البابا على تسمية حبرين المانيين وغير الزاسيين لكرسي اسقف ستراسبورغ ومتز . وقد أثر حضور هذين الاسقفين المانيين على الاكليروس الزاسي - اللوريني . وأخيراً ، قدمت ألمانيا ، في ذلك العهد ، عروضاً محسوسة للكاتوليكيين الزاسيين ، وبخاصة إنشاء كلية اللاهوت الكاثوليكي في جامعة ستراسبورغ . وقدر الاكليروس الزاسي هذه المبادرة كثيراً .

السبب الثالث . - كان الزاسيون - لورينيون على العموم راضين عن الرفاه المادي والحصب الاقتصادي اللذين تمتعت بهما الزاس - لورين تحت النظام الألماني . ولا نريد هنا أن ندرس التطور الاقتصادي في الزاس - لورين ، حسبنا أن نشير إلى النقاط الأساسية : لقد تقدمت الصناعة تقدماً كبيراً . فقد نهضت صناعة اللورين المعدنية نهوضاً عظيماً ، ابتداءً من ١٨٨٦ ، بتبني الطرق الجديدة في معالجة فلزات الحديد ، طرق « تصفية الفوسفور » التي ساعدت على استعمال فلزات الحديد في أفضل الشروط ، وانتقل انتاج فلزات الحديد بين ١٨٧١ و ١٩١٤ من ٣٦٤٠٠٠ طون في السنة إلى ما يقارب ٢١١٠٠٠٠ طون . وصحت صناعة النسيج من كبوتها بعد أن كانت قلقة جداً في بادئ الأمر ، ووجد الصناعات الزاسيون للمنسوجات زبائن في ألمانيا ، ولم يكن لهم ما يشكونه . وأخيراً ، نشأت في الزاس العليا صناعة جديدة ، وهي صناعة البوتاس .

الحركات القومية ٣ - (٢٦)

أما في الزراعة ، فقد أفادت الكروم الالزامية كثيراً من الانضمام إلى ألمانيا ، لأن خمر الالزاس ، عندما كانت تباع في السوق الفرنسية ، كانت تنافسها الخمر الفرنسية الأخرى ، بينما لم تجد في السوق الألمانية إلا منافسة كرم محدود جداً في وادي الراين ، وتباع جيداً . وكان الخمر الالزامي راضياً على العموم عن منافعه المادية .

وأخيراً ، من وجهة النظر التجارية . قام الألمان بأعمال كبرى في ميناء ستراسبورغ في ١٨٩٢ وبخاصة ابتداءً من ١٩٠٥ - ١٩٠٧ . لقد أنهموا أعمال تصحيح أرض مجرى نهر الراين في القسم الالزامي ، وهذا ما ساعد ستراسبورغ على أن تصبح ميناءً نهرياً كبيراً ، وأن تكون له تجارة نامية مع روتردام وانفريس ، ومن جهة أخرى تجارة بالقنوات مع مناجم السار .

وهكذا أعطى الالزاميون - لورينيون انطباع الرفاه والخصب على الصعيد الصناعي والزراعي والتجاري .

وتغيرت طرق الإدارة الألمانية حسب استعدادات الشعب الالزامي - لوريني : فبين ١٨٧٩ و ١٨٨١ تقدم الشتاتالتر مانتويل بعروض كثيرة إلى الالزاميين - لورينيين ، وحاول أن يصالح الشعب ، وبخاصة الوجهاء والأكليروس . فلم ينجح ، لأن انتخابات ١٨٨١ أخفقت . عندئذ رجعت الإدارة الألمانية ، بين ١٨٨١ و ١٨٩٠ ، إلى طرق القمع والشدة : منع استعمال اللغة الفرنسية في « مجلس الالزاس - لورين » وأوقف النائب اللوريني ، انطوان ، ولحقه بتهمة الخيانة العظمى ، ومنع تعليم اللغة الفرنسية للأطفال ، ومنع الفرنسيون من المجيء والاقامة في الالزاس - لورين ، إلا إذا حصلوا على جواز سفر ، ولا يمنح هذا الجواز إلا نادراً . ومنع وضع نقوش كتابية بالفرنسية على المقابر . وبعد انتخابات ١٨٨٧ التي كانت بالاجماع

احتجاجية ، كانت اجراءات الادارة الالمانية أكثر شدة : رفع دعوى الحيانة العظمى ، حل الجمعيات ، وحتى الجمعيات الموسيقية التي كانت مشبوهة بتعاطفها مع فرنسا . وعلى العكس ، تراخى النظام الاستبدادي بعد ١٨٩٠ . فقد حذف الحصول على جواز السفر في ١٨٩١ ، وأعيد منع حق نشر الجرائد بالفرنسية في ١٨٩٨ ، وأخيراً ، في ١٩٠٢ ، حذفت « سلطة الدكتاتورية الاستثنائية » . وفي ١٩٠٥ و ١٩٠٨ ، اتخذت الادارة الالمانية اجراءات لزيادة حرية الاجتماع والجمعيات .

وبالاجمال ظهر انطباع ، في ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، ولاحظه المؤلفون الالزاسيون ، وهو أن « صورة الوطن الفرنسي » ، كما قال أحدهم ، « تضاءلت شيئاً فشيئاً عند الالزاسيين » .

الدور الثالث ١٩١١ - ١٩١٤

يلاحظ ، في هذا الدور ، بقظة عاطفة مقاومة .

ومع ذلك فقد بدأ هذا الدور بظاهرة مصالحة من الحكومة الالمانية : وهي منح الالزاس - لورين قانون ٣١ أيار ١٩١١ الذي حول من جديد نظام البلاد .

النقطة الاولى . - حصلت الالزاس - لورين على ممثل في البندسرات ، وكان لها ثلاثة أصوات في البندسرات ، مثل دوقية باد الكبرى أو هس . وكان الشتاتها التريعين هذا الممثل ، ولكن الممثل في البندسرات في الدول الالمانية الاخرى كان ينتخبه السيد ولم يكن منتخبا .

النقطة الثانية . - حذف « مجلس الالزاس - لورين » وعوض برلمان يضم مجلسين : مجلس النواب ، وينتخب بالتصويت العام ؛ ومجلس

الشيوخ ، وبضم أعضاء يمينيين ، أعضاء يسميهم الشتاتيات وبعض أعضاء منتخبين كانوا مندوبين عن غرفة التجارة والجامعات .

وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا النظام نظام استقلال ذاتي حقيقي ، لاشيء من هذا . لأن وزارة الالزاس - لورين لم تكن مسؤولة . طلقاً أمام البرلمان الالزاسي - لوريني . ومن جهة أخرى ، احتفظ الشتاتيات بحق التشريع ببراءات عندما لا يكون البرلمان في حالة انعقاد ، واحتفظ أيضاً بحق اقتطاع الضرائب إذا لم تبت الموازنة في الوقت المطلوب . وبالتالي ، أن دستور ١٩١١ أيضاً لا يعطي إلى الالزاس - لورين نظاماً شبيهاً بنظام الدول الألمانية . ومع ذلك فإن التقدم محسوس نحو الاستقلال الذاتي .

كيف نفسر هذا القرار ؟ لدينا عن ذلك وثيقة هامة : وهو تقرير أرسله الشتاتيات فيديل إلى غليوم الثاني . ففي هذا التقرير شرح ، في آذار ١٩١٠ ، أن السياسة الألمانية حاولت منذ ١٨٧٤ أن تعتمد على « الوجهاء » : فقد عين الوفد الالزاسي - لوريني « بالتصويت الضيق » ، وكان تعبيراً لرأي البورجوازية الالزاسية - لورينية . ويقول فيديل : « إن هذه البورجوازية ليست في صالحنا » ، لأنها بقيت فرنسية الروح أكثر من غيرها ، ولذا فإن من صالحنا وجود برلمان الزاسي - لوريني منتخب بالتصويت العام ، لأننا نجد في الشعب عطفاً أكبر بما عند البورجوازية ، ومن هنا نرى أن الإصلاح كان يهدف إلى إيجاد نظام انجعي « لتمثل » الالزاس - لورين .

في انتخابات تشرين الأول ١٩١١ ، لتعيين أعضاء برلمان الالزاس - لورين ، ضرب المرشحون الناهيون في حزب الاتحاد القومي ، وهو الاسم

الذي يحمله حزب الاحتجاجيين ، وكانت أكتوية البرلمان الالزاس - لورين إلى جانب النواب الذين يؤلفون جزءاً من الوسط الكاثوليكي ، الحزب الالماني ، والحزب الاجتماعي - الديموقراطي ، وهو حزب ألماني أيضاً . ومع ذلك ، لم تبد كتلة الشعب أي عطف لألمانيا ، وظل الموظفون الالمان يشعرون بالعزلة . وقد قال نائب استقلالي ، وهو عضو لبرلمان الالزاس - لورين : لقد غلبت القومية باعتبارها حزباً ، ولكنها ما زالت موجودة كحالة رأي .

ولما نجحت هذه السياسة الجديدة نجاحاً ضعيفاً عادت الإدارة الالمانية حالاً إلى إجراءات الشدة : بدأت بحل جمعية تسمى « ذكرى الالزاس - لورين » وكان هدفها العناية بقبور قدامى المحاربين في عام ١٨٧٠ . وكذلك الحملات التي تقوم بها الصحف الالمانية ضد بعض أساتذة جامعة ستراسبورغ الذين كانوا يعتبرون ممثلين للفكر الفرنسي ، ومنع مسابقات الجمعيات الرياضية التي تعقد كل عام لأن هذه الجمعيات كانت تبدو مراكزة للدعاية الفرنسية .

قضية سافيرن . - ولكن قضية سافيرن أثارت ، في تشرين الثاني ١٩١٣ ، في الالزاس - لورين هياجاً عظيماً جديداً : ففي قطعة المشاة الـ ٩٩ ، التي كانت حامية سافيرن ، حذر ملازم أول ، ملازم أول صغير ، عمره تسعة عشر عاماً ، واسمه فورشنر ، في تعليقاته إلى الجنود ، من الشعب الالزامي ، وأضاف ، إذا قامت مشادة بين جندي ألماني والزامي ، « فليس للجندي قانون عقوبات ، بخشاه . وإذا طعنت بديه أحد هؤلاء « الزعران » ، رجال السوء ، فلن تسجن شهرين ، « وفي كل مرة تأتيني بواحد منهم تأخذ عشرة ماركات » . وقد ذكرت هذه الأقوال في الصحافة الالزامية نقلاً عن تصريحات جنود الزاسيين في

القطعة . وقامت القيادة المحلية بالتحقيق ، فوجدت أن التصريحات صحيحة ، ولكنها لم تتخذ أي عقوبة بحق الملازم الأول فورشنر . ولذا تمادى في طغيانه وتطرف في تعليماته إلى الجنود بمناسبة الجوقة الأجنبية الفرنسية : واستعمل تعابير وسخة حيال العلم الفرنسي . وفي ٧ تشرين الثاني ١٩١٣ قامت مظاهرة ضد فورشنر أمام منزله . وفي اليوم التالي ، دخل الضابط مطعماً وأراد المستهلكون إخراجهم ، وبالحال ، أخرج مسدسه من جيبه ووضعه على الطاولة أمامه . وفي ٩ تشرين الثاني ، وبينما كان يسير مع قطعته في قرية في جوار سافيرن ، صاح الجمهور ساخراً فأمر ببعثرة الجمهور . وأوقف سبعة وعشرون شخصاً وطرحوا في السجن .

كان لقضية سافيرن انعكاسات كبرى جداً في ألمانيا : ففي الرايخشتاغ تقدمت العناصر الليبرالية تطلب استجواباً من الحكومة ، وصرحت بأن موقف القيادة الألمانية غير مفهوم ، فهل حبذت لغة هذا الضابط أو لا ؟ غطى وزير الحربية الضباط ، واتهم الجنود الالزاسيين « بعدم القيام بواجبهم » ، ونشر على الجمهور عبارات قيلت في داخل القلعة . وقال إن الجنود جوزوا بالسجن من ثلاثة إلى ستة أسابيع وأوقف فورشنر ستة أيام ومثل أمام مجلس حربي ، ولكنه برىء ، أما كولونيل القطعة فقد مثل أمام مجلس حربي وبريء وبديل حاميته وأعطى وساماً .

كان احتجاج الالزاسيين شديداً للغاية . وكان هذا الاحتجاج ضد سلوك الضباط والعقلية الألمانية عموماً . وقد دلت قضية سافيرن على وجود « عدم تلاؤم » بين الالزاسيين - لورينيين واللمان . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٣ صوتت المجالس العامة في الالزاس العليا والدنيا بالاجماع على قرار يشجب الضابط فورشنر الشنيع . وصوت المجلس الثاني الألزاس - لورين ، في ١٣ كانون الثاني ١٩١٤ على اقتراح بنفس

المعنى ، وصوت مجلس الشيوخ الالزامي - لوريني أيضاً بالاجماع ، إلا ثلاثة أصوات، على قرار باوم الادارة .

وهكذا تدل بداية ١٩١٤ على نضال بين الادارة الالمانية والبرلمان الالزامي - لوريني .

وأخيراً صممت الاحتجاجات المرتعدة ، وخضع الناس . وكانت الاكثوية العظمى من الالزاميين - لورينيين ترجو الهدوء ، ولا ترغب بحرب فرنسية - ألمانية وهي مع ذلك الوسيلة الوحيدة لعودة الالزاس - لورين الى فرنسا . ولكن الالزاميين - لورينيين ، من جهة أخرى ، ظلوا يؤكدون نعتهم ويقاومون الجرمنة ، وبخاصة في الاوساط المثقفة: فقد حافظت الثقافة الفرنسية على تماسكها بفضل عمل بعض المجلات ، مثل « المجلة الالزامية » التي كان ينشرها الدكتور بوخر ، و « دفاتر الزاسية » بفضل عمل بعض الصحفيين أو الكاريكاتوريين ، مثل هانسي . وفي ١٩٠٨ درس سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون مجموع القضية الالزامية - اللورينية وتوصل إلى هذه النتيجة وهي « ان بقاء الثقافة الفرنسية أفضل وسيلة لانقاذ ما يمكن إنقاذه . وإنه ، على كل حال ، أفضل وسيلة لحفظ النار تحت الرماد » .

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الألزاس - لورين

على العلاقات الفرنسية - الألمانية

إن القول بأن قضية الألزاس - لورين كانت سبباً أساسياً ودائماً للصعوبات الفرنسية - الألمانية ، خلال هذا الدور (١٨٧١ - ١٩١٤) هو من قبيل تأكيد البديهي ، ولكن يجب معرفة موقف رجال الدولة الفرنسية ورجال الدولة الألمانية ، مع العلم بأن هذا الموقف يتعين جزئياً بتطور الرأي العام . وعلى ضوء هذا الاعتبار ، نميز في العلاقات الفرنسية - الألمانية ، بمناسبة قضية الألزاس - لورين ، ثلاثة أدوار : الأول ، يذهب حتى ١٨٩٠ ، ويتفق مع العصر الذي كان فيه بسمارك مستشار الامبراطورية الألمانية ؛ والثاني ، يذهب من ١٨٩٠ تقريباً إلى ١٩١١ ؛ والثالث ، من ١٩١١ إلى ١٩١٤ .

الدور الاول (١٨٧١ - ١٨٩٠)

لقد ظل الرأي العام في فرنسا ، في هذا الدور ، يهتم بنشاط بقضية الألزاس - لورين . وفي السنوات التي قلت ١٨٧٠ ازدهرت الحفلات التذكارية ونشاط الرابطة الوطنية وبخاصة الرابطة العامة للألزاس - لورين التي انشئت في ١٨٧١ . وكانت فكرة حرب الثار ، التي هدفها استرداد الألزاس - لورين ، موضوع هذه التظاهرات . ومع

ذلك يرى ، في حوالي ١٨٨٠ ، تخفيف ظاهر يتفق مع الدور الذي اتجه فيه انتباه فرنسا نحو القضية الاستعمارية ، ولكن بعد ربيع ١٨٨٥ ، اضطر جول فيري ، اثر قضية تونكن ، أن يتخلى عن السلطة . وانتكست العاطفة القارية ، في الرأي الفرنسي . ولعبت قضية الالزاس - لورين من جديد دوراً نشيظاً في تطور الرأي العام . ويتفق هذا الدور مع الحركة البولانجية من بدء ١٨٨٦ حتى ١٨٨٩ . ونرى في هذه الفترة أولاً : نشاط عصبة الوطنيين ، وكان رئيسهم منذ ١٨٨٥ ، بول ديروليد . ونرى أيضاً في باريس نشر جريدة عنوانها : « الثار » وقد صدرت في شهر آذار ١٨٨٦ . ونشرت هذه الجريدة صورة وزير الحربية آنذاك ، الجنرال بولانجيه . ونرى أخيراً أن جريدة « فرنسا العسكرية » ، اللسان الرسمي لوزارة الحربية ، تلمح باستمرار إلى فكرة الثار : « بعد خمسة أعوام ، سيخيف الجيش الفرنسي المتجدد الامراء الالمان من بعيد » . وعلى العموم ، كان الرأي الفرنسي جملة ، خلال هذا الدور ١٨٧١ - ١٨٩٠ ، متجهاً بوضوح نحو فكرة حرب الثار . ونتساءل عن موقف رجال الدولة الفرنسية وهم المسؤولون عن توجيه السياسة ، ومن المفيد أن نرى عن كتب تفكير الكبار منهم .

موقف آدولف تيير . - كان تيير أول رئيس للسلطة التنفيذية بعد ١٨٧١ ، ونذكر أنه صرح أمام مجلس بوردو بأن لا بد من السلام ، وأنه عند احتجاج الالزاسيين - لورينيين ، أوصى المجلس القومي ، بعدم أخذ هذا الاحتجاج بعين الاعتبار . حتى ان انطباع بعض المعاصرين يدل على أن تيير كان جاف القلب ، ولم تؤثر قضية الالزاس - لورين في أعماقه . ومن المهم أيضاً أن نرى الموقف الذي اتخذته ، في ١٨٧٢ ، عندما شاعت

ضجة بأن الحكومة الألمانية تنوي الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي لتعترف كل أوربة بالتعديلات الارضية التي جرت بين ١٨٦٦ و ١٨٧١ ، أي بالتعديلات الارضية التي جرت على حساب فرنسا . وقد علم تيير بنية بسمارك هذه ، فكتب ، في ٢٢ آب ١٨٧٢ ، إلى سفير فرنسا في سان - بطرسبورغ : « إذا كلمنا عن ذلك » ، ويقصد مشروع بسمارك في عقد مؤتمر دولي ، « فلا مجال للتردد : يجب أن نقاوم على الاطلاق ، وانه ليستحيل علينا ، بعد توقيع الشروط المفروضة في فرساي ، ان نذهب بأنفسنا ، في عز السلام ، ولسنا ، كما كنا ، تحت قدم غالبنا ، ونتحمل مرة ثانية عار توقيع معاهدة فرضت علينا » ، ان هذا خزي . اذن تبدو وجهة نظر تيير في أنه يعتبر أن ضياع الالزاس - لورين قطعي ، ولا يناصر فكرة الثأر ، ومع ذلك لا يريد أن يقبل ، طوعاً هذه المرة ، ان يوقع تخلياً صريحاً عن الالزاس - لورين . ولنلاحظ هذا الفرق الدقيق لاننا سنرى بعد قليل . بأنه لعب دوراً في السياسة الفرنسية .

موقف غامبتا . - لقد لعب غامبتا دوراً مسيطراً في سياسة فرنسا الداخلية والخارجية بين ١٨٧٧ و ١٨٨٢ . لقد كان غامبتا في ١٨٧١ رجل الحرب حتى النهاية ، وبعد ١٨٧١ بدا حقاً رجل الثأر ، ما دام في صف المعارضة . ولم يسؤه أن يظهر كما هو ، ولكنه عندما رأى امكان اقتراب السلطة منه ، أخذ يبدل نوعاً ما موقفه .

لقد كان غامبتا يرى أن ضم الالزاس - لورين « نبتة موت » ، هذا هو التعبير الذي استعمله ، لعمل بسمارك : « وقد كتب في ١٨٧٥ : « ما دام الالمان لا يصلحون هذا الخطأ فسيظل السلام قلقاً ضعيفاً ولا أحد يلقي السلاح » ، ورأى أن واجب فرنسا أن تنتظر فرصة مواتية

تساعد على « إعادة النظام والحق في أوربة » ، ولكن غامبتا توصل شيئاً فشيئاً إلى فكرة تقول بإمكان الحصول من بسمارك نفسه على اصلاح للماضي . ولكن كيف كون هذا الضلال ؟ من الصعب النفوذ إلى نفسيته . ولكن الحادث أكيد : ففي ١٧ شباط ١٨٧٨ القى بسمارك خطاباً في الرايخشتاغ يحتوي تضمينات ودية حيال فرنسا : فاستنتج منها غامبتا مباشرة ان بسمارك في حالة تطور وانه من الممكن الحصول منه على تنازلات ، ربما تكون إعادة الالزاس - لورين . ونجد الدليل ، على هذه الحالة الفكرية ، في رسالة وجهها ، في ٢٠ شباط ١٨٧٨ ، الى صديقه ليوني ليون « وهكذا بشرق الآن في هذا الرجل ، ويريد بسمارك ، فجر حق مشع ، وعلينا الآن أن نفيد من هذه الظروف والاستعدادات لنضع بوضوح مطالبنا المشروعة ونؤسس النظام الجديد باتفاق معه » . وقد اعتقد ، في ذلك الحين ، ان من الممكن الذهاب إلى بسمارك والقول له : « السلام قلق لانك أخذت منا الالزاس - لورين ، أعد إلينا الالزاس - لورين ، يكن كل شيء على ما يرام » . ووضع في ذلك الحين مشروع لقاء بين غامبتا وبسمارك . وكان الوسيط الذي فاوض في هذا المشروع مالي الماني اسمه هنكل فون دونر سمارك . وحدد اللقاء في ٣٠ نيسان ١٨٧٨ . وكان غامبتا ينوي عرض قضية الالزاس - لورين على بسمارك ، ولكنه نهرب في الزمن الاخير : فقد أدرك ولا شك أن الرأي الفرنسي غير ناضج لفكرة تقارب مع ألمانيا ، وانه إذا ذهب إلى هذا اللقاء خاطر بفقد جاهه الشخصي ، وربما يكون قد فهم ، في آخر الامر ، بأنه لن يكسب شيئاً ، لان بسمارك أصعب اقتناعاً مما كان يتصور في البدء . ولذا عدل عن لقاء بسمارك .

وعلى اثر هذه الحيلة ، تبني غامبتا موقفاً آخر وعرفه في خطابين

شهرين : القى الأول في شربورغ ، في شهر آب ١٨٨٠ والآخر في مينيلمونتان ، في شهر آب ١٨٨١ ، وقد قال : « عندما يلاقي الحق كسوفاً فعلى الشعوب أن تنتظر بهدوء وحكمة . ان الاصلاحات الكبرى يمكن أن تخرج من الحق . وان العدل في أمور هذه الدنيا عتيق وملازم ويأتي في يومه وفي ساعته » ؛ وأضاف : « على السياسة الفرنسية أن تتجنب الثور ، روح الانقلاب والتآمر والعدوان » ؛ وقال « ومن السائغ أخيراً أن نأمل يوماً بجلال الحق والحقيقة والعدل ، ومنجد ومنظم اخوتنا المنفصلين عنا » . وهذا يعني أن غامبتا يؤجل المطالبة بالالزاس لورين . انه لا يتخلى عن المطالبة ولكنه يحاول مساومة بين سياسة التنازل البسيط وبين سياسة الثأر ، سياسة الثور . وهذه المساومة هي ما سميت « الانتهازية » .

جول فيري . - لقد سيطر جول فيري على السياسة الفرنسية ابتداء من ١٨٨٠ وكان رئيساً لمجلس الوزراء بين ١٨٨٣ و ١٨٨٥ ، ومحركاً للسياسة الاستعمارية في فرنسا . وكان من طبيعة هذه السياسة الاستعمارية ان تضع فرنسا في صعوبة ، إن لم تكن في نزاع ، مع بريطانيا العظمى . ويرى جول فيري أن من غير الممكن ، إذا أريد القيام بسياسة استعمارية ، أن تبقى فرنسا في الوقت نفسه على علاقات سيئة مع ألمانيا ، لأن فرنسا قد تخاطر وتجد نفسها ذات يوم أمام انكلترا وألمانيا معاً . ولهذا السبب صرح جول فيري بأن واجب الفرنسيين الا يبقوا منومين « بنخط الفوج الازرق » ، حسب التعبير الذي استعمله في خطاب شهر . ولا فائدة ، في رأيه ، من البقاء والانظار مصوبة على الالزاس - لورين ، بل يجب البحث عن تبديل حالة العلاقات الفرنسية - الألمانية . وفي الرسائل الخاصة ، وبخاصة في رسائله إلى زوجته ، التي نشرت بعد زمن طويل ، عبر جول فيري

بان فرنسا تكون بدون هدف إذا ظلت العلاقات فاسدة إلى الابد مع ألمانيا ، وانه يجب أن تقبل بفكرة التعاون مع ألمانيا ، في بعض المناسبات ، وبخاصة بمناسبة القضايا الاستعمارية . ولنلاحظ أن هذه الفكرة البسيطة تتضمن بوضوح التخلي عن كل فكرة ثار . ولكن هل كانت جول فيري مستعداً لأن يذهب إلى أبعد من ذلك ؟ لقد فكر أحياناً أنه يناصر ولا شك التقارب بل والتحالف مع ألمانيا . لا شيء من ذلك البته . فقد كان يشعر بأن الرأي العام الفرنسي لا يقبل بذلك ، بدليل أن جول فيري ، في آخر ١٨٨٤ ، عندما وجد أمام بعض العروض التي قدمها اليه بسمارك ، جعل جل اهتمامه في ترك قضية الالزاس - لورين خارجاً عن المحادثات الفرنسية - الألمانية . حقاً انه لم يشأ المطالبة بالالزاس - لورين ، لانه يعلم أن هذا عبث ، ولم يشأ أن يقول له بسمارك : هل تقبل بالتخلي صراحة عن الالزاس ؟ .

وغادر جول فيري السلطة في ربيع ١٨٨٥ ، اثر الاخفاق الذي منيت به الجيوش الفرنسية في تولكن . وفي ذلك الحين حصل تبدل في السياسة الخارجية الفرنسية ، وبدأت تظهر بوادر الحركة البولانجية . وقد نتساءل ما هو موقف المسؤولين عن السياسة الخارجية في هذه الحركة البولانجية ؟ كان بولانجية وزيراً للحربية ، وكان وزير الشؤون الخارجية في ١٨٨٦ وفي بداية ١٨٨٧ ، فلورن ، وما فتىء فلورن يردد بأنه يريد السلام وينكر كل فكرة لحرب الثار ، وكتب ، في ١٨٨٧ ، الى سفير فرنسا في برلين : « يمكنك أن تقول بأن وزير الحربية لا يقرر عندنا الحرب أو السلام ، وان الارادة الحازمة للحكومة الفرنسية بكاملها ، بما فيها المجلسان اللذان يمثلان الرأي ، إنما هو الحفاظ على السلام » ، ومن جهة أخرى ، ان رئيس الجمهورية في ذلك العصر ، غريفي ، قال ، في أيار ١٨٨٧ ،

في حديثين إلى السفير الألماني في باريس ، بأنه تدخل شخصياً ، باعتباره رئيساً للجمهورية ، لينتقل ببولانجه إلى ترك وزارة الحربية ولأنه يرى في بولانجه « مشاغباً على السلام » .

وهكذا يمكن القول ان خط السلوك الذي تبعته الحكومات الفرنسية المتعاقبة كان واضحاً : وهو أن فكرة الثأر لم تفصح عنها الحكومات ، حتى انها لم توجد في فكر رجال الدولة الفرنسيين في ذلك العصر ، لأنهم عرفوا أن ذلك مستحيل . ولكن ، من جهة أخرى ، ما من أحد منهم ، حتى الذين كانوا مسبقاً أكثر استعداداً لتقارب فرنسي - الماني ، كان يرضى بتخلي جديد ، تخل صريح عن الالزاس - لورين .

موقف بسمارك . - لقد كان موقف بسمارك أقل وضوحاً . فقد قال مراراً ، وبخاصة في ١٣ آب ١٨٧٨ : « لن نعيد الالزاس - لورين أبداً » . وكان هذا التاريخ ١٣ آب ١٨٧٨ ، بعد المقابلة التي لم يحضرها غامبتا بثلاثة أشهر . ولكن هذا يدل بشكل كاف على أن غامبتا يخدع نفسه إذا كان يعتقد بأنه يستطيع أن يذهب ببسمارك إلى التخلي عن الالزاس - لورين .

موقف غليوم الثاني . - وكان هذا الموقف موقف غليوم الثاني عندما وصل إلى السلطة : ففي إحدى خطبه الأولى ، في ١٨٨٨ ، قال بأنه لا يمكن التخلي عن شيء من فتوحات « العصر العظيم » أي العصر ١٨٦٦ - ١٨٧١ .

سياسة بسمارك . - وبالرغم من التصريحات المعتدلة دوماً من قبل رجال الدولة الفرنسية ، ظل بسمارك مقتنعاً بأن فرنسا تفكر بالثأر . ولقد رأينا ما قاله إلى القائم بالأعمال الفرنسي ، غابرياك ، في شهر آب

١٨٧١ ، وهو أنه « يرى بأن السلام لن يدوم » ، وانه يشعر بأن ضم
الالزاس - لورين حفر وهدة بين المانيا وفرنسا . وفي هذه الظروف
كان بسمارك يبحث دوماً عن ضمانات تؤمن تملكه للالزاس - لورين .
ففي ١٨٧٩ ، عندما فاض التحالف بين المانيا والنمسا - هونغاريا ،
حاول الحصول من النمسا - هونغاريا على وعد بالدعم المسلح ضد فرنسا ،
ولكن الحكومة النمساوية - الهونغارية رفضت : كانت النمسا - هونغاريا
تريد أن تصبح حليفة الامبراطورية الألمانية ضد روسيا ، ولكنها لم
تشأ أن يكون الحلف موجهاً ضد فرنسا . وقد قال المستشار الهونغاري
ذلك صراحة إلى بسمارك : « لماذا تريدون حلفاً ضد فرنسا ؟ ليضمن
لكم تملك الالزاس - لورين ؟ انكم أقوىاء للدفاع عنها وحدكم » . وفي
ايلول ١٨٧٩ تصور بسمارك فكرة تحالف بين انكلترا ومانيا . فأجاب
الوزير الانكليزي الاول ، ديزرائيلي : « حلف ضد روسيا ؟ نعم وبطيب
خاطر . حلف موجه ضد فرنسا ؟ لا » . وفي آخر آب ١٨٧٩ قام
بسمارك بمحاولة لدى روسيا : ففي حديث له مع السفير الروسي في برلين ،
سابوروف قال : « ان هدفنا أمن الالزاس - لورين . أمنوا لنا تملك
هذا الأقليم وسأكون مستعداً لان اتبعكم في كل شيء » ، وان أضع كل
قوى ألمانيا في خدمة مصالحكم في الشرق » ، فاجابه السفير الروسي :
« إن المانيا قوية لحماية فتوحاتها بنفسها » . وهكذا لم تشأ النمسا -
هونغاريا ، ولا انكلترا ، ولا روسيا ، أن تعطي لمانيا ضماناً أرضياً
مقبولاً ضد فرنسا . والدولة الوحيدة التي أعطتها هذا الضمان كانت إيطاليا
بمعاهدة الحلف الثلاثي في ١٨٨٢ .

ولما لم ينجح بسمارك ، في الحصول على حلف من الدول الكبرى ضد
فرنسا ، حاول أن يتملق لها ويدفعها إلى التخلي عن فكرة كل ثار ، مقابل

الدعم الذي ستخوله ألمانيا إلى فرنسا في القضايا الاستعمارية . وهذه هي الفكرة التي أفصح عنها بسمارك ، في آخر ١٨٨٤ في المحادثات التي جرت مع سفير فرنسا في برلين : فقد قال بأنه يريد « أن يدفع فرنسا إلى الصفح عن سودان كما صفحت عن واترلو » . ولينجح في ذلك أبدى استعداداً لمساعدتها فيما يرضيها في جميع الاتجاهات الممكنة ، باستثناء اتجاه الراين . وإذا أرادت فرنسا أن تصرح بأن تتخلى عن استعادة الألزاس - لورين فإن بسمارك مستعد لاعطاء فرنسا دعمه في القضايا خارج أوربه .

ولم تؤد هذه المحاولة في التقارب مع فرنسا إلى شيء ، لأنه يشك باخلاصها ، ولذلك عاد بسمارك إلى طرق الصارمة أثناء الازمة البولندية ، بعد أن أقلقته هذه الحركة . وإذا قرأنا الوثائق الدبلوماسية الألمانية التي نشرت منذ ذلك الحين رأينا بريقات عديدة موقعة من بسمارك تصرح بأن وجود بولانجيه في وزارة الحربية في فرنسا خطر على السلام . وهو يرى بأن بولانجيه ، إذا أصبح رئيساً لمجلس الوزراء أو رئيساً للجمهورية ، يحاول أن يقيم نظاماً دكتاتورياً عسكرياً ، وأن هذا النظام يقوم على الحرب . هذا ما قاله بسمارك . ولكن ما الذي يفكر به ؟ هل هو مخلص في تخوفاته ؟ ان ما يسمح بالشك إنما هو هذا الموقف الفريد الذي وقفه في بداية ١٨٨٧ : فقد وجه السفير الألماني في باريس مونستر ، إليه تقريراً يقول فيه ان الحركة البولندية كانت ، بعد كل شيء ، سطحية ، وان حالة الرأي الفرنسية كانت مسالمة ، وإذا كان لا بد من وقوع الحرب بين فرنسا وألمانيا ، فعلى ألمانيا أن تقوم بالمبادرة ، لان فرنسا لا تقوم بها حقاً . وبعد أن أخذ بسمارك هذا التقرير أبرق إلى مونستر يقول له : « أرجوك أن تسحب التقرير الذي وجهته الي ، فقبل السفير . وهذه المرحلة

تجعلنا نفكر بأن بسمارك ربما كان يلعب لعبة معقدة : فقد كان يحاول أن يقنع الامبراطور غليوم الاول بوجود مخاطرة بحرب ، وان وصول تقرير مونستر قائلاً بأن لا شيء من هذا القبيل يضايق الفكرة التي يريد دعمها . ولهذا رأى أن يسحب السفير هذا التقرير . وكل هذا يدل على أن بسمارك ربما لم يكن مخلصاً تماماً عندما أفصح عن خوفه من الحرب .

وقام بسمارك ، في تلك الآونة ، بعدة أعمال : د فقد جهد في تعزيز الحلف الثلاثي مع إيطاليا ، وبخاصة قام بجهد للحصول على مشايعة بريطانيا العظمى للحلف الثلاثي باتفاق البحر المتوسط في شباط ١٨٨٧ .

الدور الثاني : ١٨٩٠ - ١٩١١

لقد تبدلت ، ابتداء من ١٨٩٠ ، مسلمات قضية الالزاس - لورين . لأن إخفاق الحركة البولانجية في فرنسا كان تاماً في ١٨٨٩ وله معناه ، باعتبار أن هذه الحركة البولانجية كانت في الاصل فكرة الثأر . ومن جهة أخرى ، ان المنازعات الداخلية ، التي تمت في فرنسا ابتداء من ١٨٩٣ ، أضعفت ذكرى العنف التي اثبتت للالزاس - لورين : لقد ضعفت المطالبة الفرنسية ، وكان رد فعل الرأي العام يشك شيئاً فشيئاً في موضوع الالزاس - لورين : فقد كان يميل ، في أعماقه ، إلى التسليم بالامر الواقع . ونجد الدليل على ذلك في الاوساط الفكرية : فقد أدلى ديمي غودمون بتصريح عن الالزاس - لورين ظل شهيراً ويرجع تاريخه إلى ١٨٩٧ : وفيه يقول : « بأنه لن يضحى حتى باصبع صغيرة لاستعادة الالزاس - لورين . ثم قامت مجلة « عطارد فرنسا » بتحقيق في ١٨٩٧ في قضية الالزاس - لورين ، فوجدت من جانب بعض الحركات القومية ٣ - (٢٧)

مشاهير الرجال تصريحات من هذا النوع : فقد قال جول دونار مثلاً :
« اني لآمل عما قريب بان تعتبر حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ حادثاً تاريخياً
قليل الأهمية كظهور « السيد » ، أو خرافة لافونتين ، أما وأن مثل هذه
الافكار قد عبر عنها في الاوساط الفكرية دون اثاره رد فعل عنيف فهذا
يعني بادرة . ومن جهة أخرى ، حدث في الاوساط السياسية والبرلمانية حادث
ذو معنى وهو الوضع الذي اتخذته الحزب الاشتراكي وبخاصة زعيمه جان جوريس .
ففي خطاب ٨ حزيران ١٩٠٢ أنكر جوريس صراحة فكرة الثأر ، وصرح
بأنه لما كانت فرنسا لاتريد حرب الثأر فمن غير المفيد ادخار الاسلحة .
وفي تشرين الثاني ١٩٠٩ قال جوريس : « لقد أبدى اللازاسيون - لورينيون
« شجاعة حقيقية » . وهذه الشجاعة كانت في التخلي عن فكرة حرب
الثأر ومحاولة الحفاظ على أصالة فكرة اللازاس - لورين . ويرى جوريس
ان حركة الاستقلال الذاتي في اللازاس - لورين تتجاوب مع مصلحة
اللازاسيين - لورينيين .

رد الفعل الشعبي . - ولتكون لدينا فكرة عن رد فعل العنصر
الشعبي ، نجد في كتاب للاشتراكي مارسيل - سمبا نشر في ١٩١٣
واسمه : « اصنع ملكاً » ، والا فاصنع السلام » . وهو يتضمن قصة
ذات طابع مميز : فقد ذكر مارسيل سمبا ان اجتماعاً عاماً عقد ، قبل
بضع سنين ، في حي مونمارتر ، في شارع لوبيك ، وفيه تناول الكلام
بيلليتان الراديكالي - الاشتراكي العجوز - وكان عسكري المزاج ،
ولكنه كان وطنياً لأنه يرجع الى الجيل الذي عاش حوادث ١٨٧٠ -
١٨٧١ . ويقص مارسيل - سمبا ان بيلليتان اندفع في حملته حتى
الأعماق ضد الرجعيين والمتعصبين القوميين « الشوفينيين » ، ولكنه
أضاف : « اما أنا وأنا الوطني » وتوجه الى سماعته وصرخ بها : « أنسىتم

١٨٧٠ ؟ ، فشده عندما أجابه الحضور : « نعم ، نعم » فأصر بيليتان بصوت اقوى طائناً بأنه لم يفهم ، وصرح : « هل تشعرون في أعماق قلوبكم بحرج الالزاس - لورين الدامي ؟ » فأجابته السجاعة : « لا ، لا ، لا » ، هذا هو الفرق في الموقف بين راديكالي عجوز من جيل ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، وبين العناصر الشعبية الفتية التي لم تعرف ١٨٧٠ - ١٨٧١ . والواقع في ١٩١٠ ان الناس الذين ظلوا يهتمون بنشاط بقضية الالزاس - لورين كانوا يرون بأن ذكرى ١٨٧٠ قد بهتت في الاجيال الفرنسية الشابة ، وان تذكر الظلم المرتكب لم يكن الغالب الا عبادة عن صيغة توزيع جوائز ، وليس مصدر هياج عميق .

موقف رجال الدولة . - وبالرغم من هذا الهدوء في الرأي ، ومن الممكن القول من هذا الخبل في الرأي الفرنسي ، فقد ظلت قضية الالزاس - لورين عقبة دائمة لكل تقارب فرنسي - ألماني . ولذا يحسن بنا أن نرى موقف رجال الدولة الفرنسيين والألمان .

الجانب الفرنسي . - لقد وجد في السياسة الخارجية الفرنسية حادث كبير جديد في هذا الدور : وهو إبرام الحلف الفرنسي - الروسي الذي أصبح قطعياً في آخر ١٨٩٣ ، فقد بدل إبرام هذا الحلف ظروف التوازن الأوربي ، ولم يعد بالامكان الكلام ، منذ إبرام هذا الحلف ، عن « هيمنة المانية » . ومن الممكن أن يشجع هذا الحلف من كانوا في فرنسا يفكرون بالثأر . ولكن القيصر اتخذ حيلته وقال أثناء تصديق الحلف الفرنسي - الروسي الى سفير فرنسا في سن - بطرسبورغ : « لاشك في أن فكرة استرجاع الالزاس - لورين عاطفة طبيعية ، ولكن يوجد ما هو ابعد من هذه الفكرة وهو الاثارة بغية الثأر : وستعرفون كيف تنتظرون بكرامة » . وفي الوقت الذي انتهى فيه

القيصر ابرام الحلف مع فرنسا كان همه ان يقول بلغة دبلوماسية ، بأنه يعتمد على فرنسا بالا تستخدم هذا الحلف الفرنسي - الرومي بغية حرب للشار ، وانه لا يوجد حيال قضية الالزاس - لورين الا موقف واحد يجب اتخاذه : وهو استمرار الانتظار .

رد فعل الوزراء الفرنسيين . - كان الاسمان المسيطران : هانوتو اولاً ، ودلكاسيه ثانياً .

كان هانوتو وزيراً للشؤون الخارجية بين ١٨٩٤ و ١٨٩٨ ، عدا فترة بضعة أشهر ، وإذا أخذنا بما نقوله الوثائق الدبلوماسية الألمانية وجدنا أن هانوتو أفصح ، في ايلول ١٨٩٦ ، إلى وسطاء شبه رسميين عن رغبته في تقارب مع ألمانيا

قال هانوتو : « يجب وضع الالزاس - لورين خارجاً عن السياسة العملية ، . وهذه فكرة جديدة . ويبدو أن هانوتو قال بأنه يقبل التخلي عن الالزاس - لورين . ولنلاحظ أنه يجب النظر إلى التاريخ : ايلول ١٨٩٦ ، فقد كان هذا التاريخ زمن تهيئة النزاع الفرنسي - الانكليزي ، بمناسبة منطقة أعلى النيل ، الذي سينتهي بقضية فاشودا ، وحسباً يتواءم يبدو أن هانوتو كان يرى بان هذا النزاع آت ، ولذا كان يشعر بحاجة إلى البحث عن نقطة استناد من جانب ألمانيا ، وعندما قدم هانوتو هذه العروض إلى ألمانيا لم يجب المستشار الالماني هو هنلومه ، أو بالأحرى صرح بأنه لا يريد أن يجيب على عروض قدمت بواسطة أناس شبه رسميين ، . وكان يريد ولا شك تصريحاً مباشراً من هانوتو . فلم يفعل هانوتو ، وبقيت رغبة التقارب في حالة إرادة ضعيفة لا تستطيع الصمود .

أما دلكاسيه فقد خلف هانوتو في ١٨٩٨ وظل في وزارة الشؤون

الخارجية حتى حزيران ١٩٠٥ ، وكان يفكر بأن قضية الالزاس - لورين هدف أساسي من أهداف السياسة الفرنسية .

في شهر آب ١٨٩٩ شخص دلكاسيه إلى سن بطرسبورغ وتفاوض مع وزير الشؤون الخارجية الروسي ، الكونت مورايف ، بشأن متمم للحلف الفرنسي - الروسي . وهذا المتمم يبدل مدة الحلف ، ويبدل ، بخاصة ، هدفه : فقد تم التفاهم على أن هدف الحلف ليس « الحفاظ على السلام » ، فحسب ، بل أن له هدفاً آخر وهو « الحفاظ على توازن القوى الأوروبية » . ورأى دلكاسيه أن لهذا التبدل في الكلمات أهمية عظيمة : فهو يرى أن هذا التبدل وسيلة لعرض قضية الالزاس - لورين في المستقبل وإقناع روسيا بدعم فرنسا في قضية الالزاس - لورين . ولدينا الدليل على ذلك وهو رسالة قلقت النظر من دلكاسيه وجهها إلى رئيس الجمهورية عند عودته من سان بطرسبورغ : ويذكر فيها الاحتياطات التي اتخذها ليعود بنص الاتفاق السري موقعاً من روسيا . ولم يشأ أن يعهد به إلى أحد ، بل انه أتى به بنفسه ، بين قميصه وجلبده ، وأضاف : « ان الاتفاق الذي وقعته وسيلة لتحقيق أهدافنا وآمالنا » . لقد كان إذن يفكر بقضية الالزاس - لورين ، ويأمل بأن يكون من الممكن دعم روسيا في قضية الشرق ، مثلاً ، للحصول بالمقابل على سند من روسيا في قضية الالزاس - لورين .

وإذا فتحنا كتاب موريس باليؤلوغ : « المنعطف الكبير للسياسة العالمية » ، وهو كتاب هام لأن باليؤلوغ كان في ذلك الحين في وزارة دلكاسيه ، وجدنا فيه محادثة لدلكاسيه تدل على حالة فكره . فقد قال في تشرين الثاني ١٩٠٤ إلى باليؤلوغ : « إذا لم يعاد النظر بمعاهدة فرنكفورت فمن غير الممكن أن يكون تعاون وثيق بين فرنسا وألمانيا . ان

مشايعتنا السياسة الألمانية لاتعادل في شيء على الأقل إلا تأييد فقدان
الالزاس - لورين تأييداً لا يمكن نقضه . وإذا ، لسوء الحظ ، لم تثر
غريزتنا القومية فستكون نهاية فرنسا ، .

الجانب الألماني . - لقد ظلت ألمانيا مصممة على عدم طرح قضية
الالزاس - لورين . وقد صرح بذلك كابريني ، اول خلف لبسمارك ،
في الرايخشتاغ في شباط ١٨٩٣ : « ان ألمانيا لتفضل اراقة آخر نقطة من
دمها على ان تعيد الالزاس - لورين » . ومن المفيد أن نرى أنه خلال
ثلاث مرات : في حزيران ١٨٩٨ ، وفي أيار ١٨٩٩ ، وفي آذار ١٩٠٠ ،
ونعلم ذلك من الوثائق الدبلوماسية المنشورة ، ان المستشار الألماني بلوف
قام بمحاولات ، لدى الحكومة الفرنسية ، كان غرضها واحداً دوماً : هل
تقبل فرنسا حلفاً مع ألمانيا وروسيا ، حلفاً « قارياً » ، مع العلم بأن
الشرط الأولي لهذا الحلف هو الاعتراف الصادق والصريح بمعاهدة فرنكفورت
فلم تجب الحكومة الفرنسية على هذه العروض .

الدور الثالث : ١٩١١ - ١٩١٤

بعد ١٩١١ ، وبالرغم من تطور السياسة الألمانية في الالزاس - لورين
من حيث منح دستور ١٩١١ ، تشاهد يقظة في الرأي العام الفرنسي :
فقد أصبحت قضية الالزاس - لورين أكثر حيوية مما كانت عليه في السنوات
السابقة . وهذا يرجع إلى الحالة الدولية عموماً : كالصعوبات الفرنسية -
الألمانية في قضية مراكش وأزمة اغسادير والتهديد النخيم بالحرب ؛ وإلى
مايسر في الالزاس - لورين أيضاً : وبخاصة ، في آخر ١٩١٣ ، وهو
حادث سافيرن الذي تكلمنا عنه آنفاً .

اتجاهات الرأي العام في فرنسا . - من المؤكد أنه يوجد ثلاثة اتجاهات على الأقل :

١ - الاتجاه الأول ويمكن أن يسمى « الاتجاه القومي » . فقد لوحظ في ١٩١٢ - ١٩١٣ أن هذا الاتجاه القومي أخذ بالتقدم : ففي الصحافة الفرنسية ترى تلميحات عديدة إلى حرب فرنسية - ألمانية ممكنة ، وتلميحات متكررة إلى قضية الألزاس - لورين .

وكان سفير فرنسا في برلين جول كامبون ينكر ، وعلى كل حال ، يأسف لافراط الصحافة القومية . ولاشك في أن الرأي العام في قسم عظيم منه ، في فرنسا ، قد تبسع العناصر القومية أثناء قضية سافيرن ، في آخر عام ١٩١٣ ، لأنه كان يرى في هذه القضية ظفر ما كان يسمى « حزب السيف » في ألمانيا والدليل على أن الألزاسيين - لورينيين كانوا يعاملون مواطنين من « المنطقة الثانية » . وهكذا استيقظت بالتأكيد ذكرى الألزاس في الرأي العام الفرنسي . ولنشر مع ذلك إلى أن المراقبين الألمان ، في تقاريرهم عام ١٩١٣ ما فتؤوا يقولون إلى حكومتهم بأن هذه الحركة القومية سطحية جداً ، وأن الشعب الفرنسي ، بالإجمال ، كان مسالماً تماماً ولا يفكر أبداً بحرب مع ألمانيا .

٢ - وفي الطرف الآخر من الأفق السياسي نرى الحملة الاشتراكية . وكان غرضها : أن فرنسا يمكن أن تقبل قطعاً بمعاهدة فرنكفورت إذا منحت ألمانيا الألزاس - لورين استقلالاً ذاتياً كاملاً في نطاق الراين . هذا مع العلم بأن دستور ١٩١١ الذي منحه غليوم الثاني إلى الألزاس - لورين لا يقيم الاستقلال الذاتي التام ، بل كان تقدماً في اتجاه الاستقلال الذاتي ، ولا يساوي النظام الذي تفيد منه الدول الألمانية الأخرى .

٣ - وبين هذين القطاعين في الرأي ، القومي والاشتراكي ، نريد أن نتعرف بحالة الرأي في الأوساط الأخرى . ولدينا على ذلك دليل يلفت النظر : وهو مامر في شهر أيار ١٩١٣ في المؤتمر البرلماني في برن . فقد قام البرلمانيون السويسريون بمبادرة عقد مؤتمر برلماني في برن . وجاء الى هذا المؤتمر نواب وشيوخ فرنسيون من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، أعضاء من الرايخشتاغ الألماني . وكان الفرنسيون اكثر من الالمان : ١٩٦ فرنسياً و ٤٤ ألمانياً فقط . وكان الالمان الذين أتوا الى مؤتمر برن اشتراكين تقريباً . ووجد بين الفرنسيين اشتراكين وراديكاليون . وصوت المؤتمر البرلماني في برن على اقتراح لصالح تقارب فرنسي - الماني . ولكن جوريس أراد أن يضاف الى هذا الاقتراح مقطع اضافي يلمح فيه الى الالزاس - لورين . الا أن نصف الاعضاء الفرنسيين تقريباً في المؤتمر ، أي الراديكاليين ، رفضوا أن يوقعوا على جدول الاعمال لأنه يلمح الى الالزاس - لورين . وهكذا نرى ان الراديكاليين كانوا مسالمين ويرجون تقارباً فرنسياً - ألمانياً ، ولكنهم لا يقبلون بتدخل صريح عن الالزاس - لورين ، بل يريدون أن يمرروا القضية بصمت ، والا يطلب منهم أن يقولوا بصراحة بان فرنسا تتخلى عن المطالبة بالالزاس - لورين .

وفي هذا الدور الأخير ، لم تعالج قضية الالزاس - لورين الا قليلاً في العلاقات الدبلوماسية الفرنسية - الألمانية ، والحادث الوحيد كان قضية صغيرة حدثت في شهر آذار ١٩١٢ وهي : ان ألمانيا يدعى كارل دونيه ، وكان عاملاً شبه رسمي في وزارة الشؤون الخارجية الألمانية في بعض مفاوضات استعمارية ، جاء لرؤية سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون ، وصرح اليه أن مساعد أمين الدولة الألمانية في الشؤون الخارجية ، تسيمومان ، على استعداد لأعطاء تنازلات واسعة فيما يتعلق باستقلال الالزاس - لورين

الذاتي ، ، إذا قبلت السياسة الفرنسية أن تتطور من جهة ألمانيا . وفي
مصادقات ثانية أوضح كارل رونييه بأن تسييرمان مستعد للتفاهم مع فرنسا
على أساس الاستقلال الذاتي التام للألزاس - لورين في نطاق الأمبراطورية
وتحييد الألزاس - لورين ، أي عدم وجود حدود ألمانية في الألزاس -
لورين ، فلم يجب السفير الفرنسي ونقل تصريحات رونييه إلى الحكومة
الفرنسية ، فأجاب رئيس مجلس الوزراء ، ويمون بوانكاريه ، في ٢٧ آذار
١٩١٢ ، بهذه العبارات إلى سفير فرنسا في برلين : « إذا أصغينا إلى اقتراحات
كأقترحات السيد رونييه ، أفسدنا علاقاتنا مع إنكلترا وروسيا ، وأضعنا
كل الفائدة التي نتابعها سياسة فرنسا منذ سنوات طويلة ، ولا نحصل من
اجل الألزاس إلا على رضى وهمي ، ونجد أنفسنا في اليوم التالي معزولين
ومتصاعرين وفاقدين اعتبارنا » .

ولم يقبل بوانكاريه المحادثة . ولنلاحظ أن هذا الحادث لم يكن له
أي أهمية عملية ، لأن وثائق المحفوظات الألمانية برهنت ، منذ ذلك الحين ،
على أن كارل رونييه لم يكن مندوباً مطلقاً من الحكومة الألمانية ، بل جاء
ليرى سفير فرنسا دون أن يكون مكلفاً من أحد بهذا المسعى . ولكن
هذا الحادث يبقى له معنى ، لأنه يدل في العام ١٩١٢ على أن الحكومة
الفرنسية كانت تحافظ على الموقف الذي لم يتغير وحافظت عليه دوماً منذ
١٨٧١ : وهو أنها لا تستطيع أن تتخلى صراحة عن الألزاس - لورين ،
وتعطي ألمانيا وعداً بالاطراح قضية الاقليمين المفقودين على بساط البحث .

الفصل الحادي والعشرون

الحركة القومية الكاتالونية

لقد وجدت في اسبانيا ، من جهة في بلاد البشكنس (الباسك) ، ومن جهة أخرى ، في كاتالونيا ، حركات تدعو باسم مبدأ القوميات . وكانت للحركة الكاتالونية أهمية خاصة في الحياة السياسية الاسبانية . وفي الحقيقة ، ان أهمية هذه الحركة الكاتالونية لم تظهر بكاملها الا بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . فقد أوجدت القضية الكاتالونية للحكومة الاسبانية ، صعوبات خطيرة . ولهذا الحركة أصول ترجع الى ما قبل ١٩١٤ . ولمعرفة هذه الأصول لابد لنا من دراسة ماضي كاتالونيا وتبيان الحد الذي استطاع به الشعب الكاتالوني ان يبرز ملامح «حركة القومية» ، ثم الظروف التي حدثت فيها اليقظة القومية في كاتالونيا ، وأخيراً ، المطلب السيامي لهذه الحركة قبل ١٩١٤ .

١ - كاتالونيا

جغرافية كاتالونيا . - كاتالونيا هي المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من اسبانيا وتضم أقاليم بارشالونة وجيرونة ، وتاراغونه وليريدا ، أي المنطقة التي تضم ارضا مثلثة الشكل يحدها من الشمال جبال البيرينة الشرقية ، ومن الشرق ، البحر المتوسط ، ويبلغ طول شواطئها ٤٠٠ كم تقريباً . وهي بالاجمال بلاد

جبلية ، وتؤلف السهول فيها ما يقارب ربع السطح العام . ويتراوح ارتفاع سلسلتها الجبلية الشاطئية الصغيرة بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متر . وسلسلتها الوسطى أهم وتتراوح ذراها بين ارتفاع ١٢٠٠ و ١٧٠٠ متر ، وأخيراً ، في الشمال ، الكتلة البيرينية ويقارب ارتفاعها ٣٠٠٠ متر .

كان شعب كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، نحو مليونين ونصف المليون نسمة ، أي ما يعادل عشر شعب اسبانيا تقريباً . وهو شعب نشيط يتألف من ملاحين وفلاحين وعمال يتصفون بالفكر العملي والحماسة للعمل . وفي آخر القرن التاسع عشر ، ازدهرت الصناعة الكاتالونية ، رغم أنه لا يوجد في الأرض الكاتالونية مناجم حديد أو فحم ، ولكن يوجد فيها صناعة نسيجية . ويمثل انتاج المنسوجات القطنية في كاتالونيا ٩٦٪ من الانتاج الاسباني . وتوجد فيها صناعة كياوية تستعمل بخاصة املاح البوتاس .

تاريخ كاتالونيا . - هذا ويجدر بنا أن نعطي كلمة مربعة ومقتضبة عن تاريخ كاتالونيا .

عندما لاحق الفرنجة العرب ودخلوا اسبانيا ، استولى شارلومان على برشلونة ، وبقي خلال عام سيد كاتالونيا . وفي عهد لويس الثاني تآلفت كونتية برشلونة ، ولكن هذه الكونتية رفضت فيما بعد الاعتراف بهوغ كابت ملكاً على فرنسا ، وعاشت كونتية برشلونة أي كاتالونيا حياة مستقلة . وفي القرن الثاني عشر ، أصبحت كاتالونيا دولة كبرى تشمل قسماً من جزر الباليار ، جزيرة ماجوركا ، كما تشمل قسماً من الأرض الفرنسية الحالية ، في منطقته روسيون . حتى ان قار قاصونة خلال فترة من الزمن ، في القرن الثاني عشر ، كانت تؤلف جزءاً من دولة كاتالونيا .

وبعد ١١٦٢ توسعت دولة كاتالونيا في اتجاه بروفانس . وظلت هذه الدولة هامة حتى بداية القرن الخامس عشر . ولكن السلالة الكاتالونية انطفت في ١٤١٢ ، واتحدت كاتالونيا بآراغون . وفي ١٤٧٩ اتحدت آراغون بدورها بقشتالة ، وبالتالي خضعت كاتالونيا لهيمنة قشتالة .

ولقد تأملت كاتالونيا في الدور الذي تلا مباشرة الحاقها بقشتالة بسبب حادثين دوليين :

١ - لأن استيلاء الاتراك على القسطنطينية خولهم نفوذاً في البحر المتوسط ، وتأملت ، على اثره ، تجارة كاتالونيا المتجهة نحو البحر المتوسط بسبب منافسة سفن افريقية الشمالية لها في هذا البحر .

٢ - لأن اكتشاف امريكا على يد كريستوف كولومب حول النشاط التجاري للموانيء الاسبانية ، نحو الاطلسي ، بعد أن كانت تتجه ، حتى الآن ، نحو حوض البحر المتوسط . ووجدت كاتالونيا البلد المتوسطي ، بسبب هذا الحادث ، في شروط ملائمة أقل مما في السابق .

ثم ان الملك فيليب الثاني طبق في اسبانيا ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، سياسة مركزية ، وأرسل إلى كاتالونيا اكليروساً قشتالياً . واستمرت هذه السياسة في عهد خلفائه ، فاحتجت كاتالونيا ، وقامت حركة ثورية في ١٦٤٠ ، ولكن ملك اسبانيا قمع هذه الثورة في ١٦٥٢ . ثم قامت حركة تمرد جديدة في كاتالونيا في الوقت الذي أصبح فيه دوق آنجو ملكاً على اسبانيا . وفي هذه المرة قمعت الملكية الاسبانية الثورة الكاتالونية واستسلمت بارشلونه في ايلول ١٧١٤ ووضع ملك اسبانيا فيليب الخامس ادارة المنطقة في أيدي الموظفين القشتاليين .

وفي القرن الثامن عشر ، زادت الادارة الاسبانية الاجراءات

المركزية : فمن ذلك ان حرم استعمال اللغة الكاتالونية أمام المحاكم . وحذفت الجامعات الموجودة في كاتالونيا وعددها خمس واستعوض عنها بجامعة اسبانية واحدة . وأخيراً طبق النظام الضريبي الاسباني بكامله تقريباً في كاتالونيا . ومع هذا حافظت كاتالونيا على نظام خاص من الوجهة الحقوقية ، فمن ذلك أن المحاكم ظلت تطبق الحق الكاتالوني ولم تطبق الحق الاسباني .

وفي آخر القرن الثامن عشر خضع الكاتالونيون إلى نفوذ قشتالة . وأضرموا للقشتاليين حقداً أكيداً وشعروا بضرورة تشكيل « أمة » خاصة . ولكن هذه العاطفة القومية الكاتالونية لم تكن عاطفة « محرزة » . وباختصار ، خضع الكاتالونيون واستسلموا .

وظهر الدليل على هذا التسليم بما جرى في الدور النابوليوني . ففي ١٨٠٦ تمت فكرة احتلال كاتالونيا في الاوساط الرسمية الفرنسية : فقد فكر تاليران بأن احتلال فرنسا لهذا البلد يمكن أن يلجم الحكومة الاسبانية ، حتى انه فكر بأن من الممكن أن يوجد في كاتالونيا ، نظراً لكراهة الكاتالونيين للاسبانيين عموماً ، بعض العطف الذي يمكن للحكومة الفرنسية أن تستغله لصالحها . وفي آخر شباط ١٨٠٨ دخلت الجيوش الفرنسية بارشلونة . وعلمت الحكومة الاسبانية بالأمر ، قبيل الحادث ، ولم تحتج ، ودام الاحتلال خمسة أعوام . ولا مجال للشك في عواطف الشعب الكاتالوني في هذا الدور . وقد درست القضية في اطروحة الدكتوراة للسيد بيير كوناو وعنوانها : « نابوليون وكاتالونيا » . ويمكننا أن نرى في هذا العمل العظيم تاريخ الاحتلال الفرنسي يوماً بيوماً . لقد كان الكاتالونيون مجتمعين على الاحتجاج ضد الاحتلال الفرنسي . وظهر استيائهم حيال نظام الاحتلال الذي أدى إلى السلب والنهب ونفوذ

الكليروس الكاتالوني الذي يخشى أن تطبق في كاتالونيا المبادئ الفرنسية ، أي مصادرة أموال الكليروس . وقبل بعض الموظفين فقط « التعاون » في برشلونة مع السلطات الفرنسية . أما جمهور الشعب ، وبخاصة « الشعب الصغير » ، على العكس ، فقد احتفظ حيال فرنسا ، بتصرفات سيئة باستمرار . وفي الريف الكاتالوني لم تنقطع الثورة ضد فرنسا في ١٨٠٩ و ١٨١٠ .

وفي هذه الأزمة النابوليونية ، لم يقم الكاتالونيون برد فعل يختلف عن رد الفعل الذي قام به الاسبانيون عموماً . فقد أظهروا ، حيال فرنسا ، نفس العداء الذي أظهره الشعب الاسباني . وما من أحد تقريباً في كاتالونيا كان يرى أن بالامكان الافادة من الاحتلال الفرنسي للانفصال عن اسبانيا .

وبعد أزمة الثورة والامبراطورية ، أعيد تنظيم الدولة الاسبانية ، ابتداءً من ١٨١٤ ، واستأنفت الحكومة الاسبانية حيال كاتالونيا السياسة التي سلكتها في الماضي . حتى انها قوت سياسة المركزية . وبين ١٨٢٢ و ١٨٧٥ - ١٨٧٧ ظل جهد المركزية مستمراً . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد الحقوق . فقد حافظت كاتالونيا حتى الآن على قانونها المدني وقانون العقوبات ، ولكنها فقدت هذا الامتياز . وطبقت المحاكم الكاتالونية ، ابتداءً من ١٨٢٢ و ١٨٢٩ القانون الاسباني . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد التعليم : وابتداءً من ١٨٢٥ حرم التعليم باللغة الكاتالونية في المدارس . وأخيراً وجدت العملة ، بعد أن حافظت كاتالونيا ، حتى ١٨٣٧ على نظام نقدي خاص بها وفقدته بهذه المناسبة .

وهكذا وجدت كاتالونيا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، خاضعة بصورة وثيقة للإدارة الإسبانية ، وفقدت تقريباً كل ما كان يؤلف فرديتها . ومع ذلك فقد بقي في كاتالونيا صفة مميزة : وهي اللغة . فقد كانت الكاتالونيون يتكلمون ويتكلمون دوماً اللغة الرومانسية ذات الأصل اللاتيني ، والمشتقة مباشرة من اللاتينية ، والمتميزة تماماً عن القشتالية . وكان لهذه اللغة الكاتالونية ، في القرن الثاني عشر ، أهمية عظيمة : ونشرت لها آثار شعرية وآثار أدبية ، ومؤلفات حقوقية .

ثم إن تركيب الجملة في اللغة الكاتالونية يشبه تركيبها في اللغة الفرنسية أكثر من القشتالية . ومنذ ١٨٢٥ لم يسمح بتعليم اللغة الكاتالونية في المدارس ، وبخاصة ، كفت البورجوازية والارستقراطية في المدن عن التكلم بالكاتالونية . ولكن الشعب ظل يتكلم بلغته ، ويشجعه الكليروس على ذلك . وكان الكهان يبشرون باللغة الكاتالونية . واستمرت البلديات في استعمال اللغة الكاتالونية وكذلك التجار في علاقات الأعمال . وبالرغم من هذا الاختلاف اللغوي الموجود ، فمن الممكن القول بأنه لا يوجد ، حوالي العام ١٨٣٠ ، « احتجاج كاتالوني » على النظام الإسباني .

٢ — اليقظة الكاتالونية

لم تحدث هذه اليقظة استجابة لفكر « محلي » بل استجابة لفكر « أوروبي » ، لأن تأثير الحركة « الإبداعية » كان في أصل اليقظة الكاتالونية . والإبداعية كما نعلم تبحث عن إثارة الذكريات التاريخية والاعتماد على إعادة بناء الماضي . وكان الكتاب الإبداعيون ، وبخاصة الإبداعيون الانسكازيون يتمتعون بحظوة في كاتالونيا ويقرؤون فيها كثيراً . وقد استلهمت الحركة القومية الكاتالونية نوعاً من هذا التأثير .

وتجلت هذه اليقظة بعدة مظاهر نذكرها فيما يلي :

النهضة الأدبية . - يلاحظ في كاتالونيا ، تحت تأثير الابداعية ، نزعة لدراسة الماضي واخلاق الماضي ، والتقاليد الشعبية ، والاهتمام عن كتب باللغة الكاتالونية . فقد نشر أول نحو للغة الكاتالونية في ذلك الحين . وكان المحرك لهذه النهضة الأدبية كارلوس آريبو الذي نظم في ١٨٣٣ ، باللغة الكاتالونية ، قصيدة تسمى « نشيد الوطن » ، ثم تمت هذه النهضة الأدبية في كاتالونيا فيما بعد في اثر دوبيو اي اورس ، وهو كاتب وفقيه نشر ، في ١٨٤٠ ، قصائد باللغة الكاتالونية ، وفي اثر بيفورد ، وهو مؤلف مجموعة اغاني وقصائد باللغة الشعبية . وعادت اللغة الكاتالونية لغة أدبية ، على حين أنها ، منذ قرنين ، كانت تنزع لأن تكون لغة شعبية .

وظهرت اللغة الكاتالونية ، باعتبارها لغة أدبية ، في ١٨٥٩ ، بتأسيس « العاب زهرية » في برشلونة كان لها تأثير كبير في حث استعمال اللغة الكاتالونية ، ونشر استعمال اللغة القومية في الشعب المثقف في كاتالونيا ، وفي أوساط البورجوازية والارستقراطية . وقد أيقظ هذا العمل الفكري عاطفة النعرة الكاتالونية .

المنافع الاقتصادية . - وازدادت هذه اليقظة بتأثير المنافع الاقتصادية . فقد أخذ النشاط الاقتصادي في كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، سبيل مختلف عن سبيل اسبانيا عموماً . وهذا يرجع إلى أن الحكومة الاسبانية في ١٧٧٨ ، في عهد الملك شارل الثالث ، ألغت الحصر الذي منح حتى الآن إلى ميناء قادس وميناء اشبيلية من أجل العلاقات مع الممتلكات الاسبانية في أمريكا : فحتى ١٧٧٨ ، كانت التجارة الاسبانية مع الممتلكات

الاسبانية في أمريكا تجري بواسطة أحد هذين الميناءين . وقد ساعد الغاء الحصر بارشلونة على المشاركة بالتجارة ، وأدى ذلك إلى إنشاء صناعات مختلفة في بارشلونة : صناعة الحرير والصوف ، اللذين كانا ، في الأصل ، مخصصين لتجهيز مواد التصدير إلى المستعمرات في أمريكا . وفي بداية القرن التاسع عشر ، حوالي ١٨٢٥ - ١٨٣٠ ، عندما بدأ استخدام الآلة ينتشر في أوربه ، على مثال انكلترا ، أصبحت كاتالونيا أهم مركز صناعي في اسبانيا . وابتداء من ١٨٤٠ ، كان تفوق كاتالونيا في الصناعة حادثاً معروفاً . وهذا مايمثنا في بحثنا . فقد وجد الصناعيون الكاتالونيون في اختلاف مصالح مع باقي اسبانيا بسبب النظام الجمركي : وكانت الحكومة ، في ذلك العصر ، تروجو نظام التبادل الحر ، أو ، على كل حال ، نظاماً يقتضي رسوماً جمركية معتدلة . وعلى العكس ، كان صناعيو النسيج الكاتالونيون بحاجة إلى نظام حماية جمركية يمكنهم من النضال ضد المنافسة الأجنبية . وعلى صعيد هذه المنافع الاقتصادية ، بدأت كاتالونيا تشعر بأنها تمثل شيئاً يختلف عن باقي البلاد الإسبانية .

المظهر السياسي . - وأخيراً أخذت هذه النهضة مظهراً سياسياً ، وظهرت نقطة انطلاق هذه الحركة السياسية في ١٨٦٠ . وفي هذا الحين نشر مؤلف كورتادا المسمى « كاتالونيا والكاتالونيون » . وفي هذا المؤلف ، يبتج كورتادا على السياسة المركزية التي سلكتها الحكومة الاسبانية منذ عصر فيليب الثاني . وبعد قليل ظهرت كتب بي أي مارغال و الميرال . فقد وضع بي أي مارغال قضية بنية الدولة واوصى بتحويل اسبانيا الى دولة اتحادية . وأنشأ الميرال ، في ١٨٨٠ ، منظمة أخذت اسم « المركز الكاتالوني » ، وكانت ترمي الى الدفاع عن حقوق كاتالونيا ضد الادارة

الاسبانية . وفي ١٨٨٦ نشر الميرال كتابه الأسامي « الكاتالونية » . وعرض في هذا الكتاب مطالبة الكاتالونيين بالاستقلال الذاتي . ولنلاحظ أنه طرح بصراحة كل فكرة انفصالية ، ولم يكن ليريد أن يجعل من كاتالونيا دولة مستقلة ، بل قبل ان يراها تعيش في اطار الدولة الاسبانية ، واران ان يبدل بنية الدولة في الاتحاد الذي دل عليه بي أي مارغال ، أي في اتجاه البنية الاتحادية ، (الفيدرالية) .

ومع ذلك ، لانجد في حركات الأفكار هذه وحدة كاملة : فقد كان بعضهم « تقليديين » ويريدون تأمين نظام خاص لكاتالونيا وارجاع « الشخصية التاريخية » لكاتالونيا ، ولكنهم لا يهتمون مطلقاً بقضايا الدولة العامة . والآخرون يتقيدون بمثل اعلى مجرد ويريدون أن يعملوا باسم مبدأ يمكن أن يؤدي الى تنظيم جديد عام للدولة الاسبانية .

وقد تأكد هذا الوعي القومي بعد ذلك بقليل في كتابين أو ثلاثة كتب تضم ، بالاجمال ، الأسامي من مذهب القومية الكاتالونية : كتاب توراس أي باجس وكتاب دوران أي فانتوزا ، وبخاصة كتاب برات آل ويبا . ونشر توراس أي باجس في ١٨٩٣ كتاباً يسمى « التقاليد الكاتالونية » . وكان هذا المؤلف كاهناً ، ثم أصبح اسقفاً في كاتالونيا . وفي كتابه يطبق مبادئ « حركة القوميات » بملاحظة تاريخ كاتالونيا ويحاول ان يري ان بالامكان وجود روح كاتالونية ظهرت في مختلف العهود في اثر المفكرين والشعراء ورجال الدين . أما دوران أي فانتوزا ، فقد نشر في ١٩٠٥ مؤلفاً يسمى « الاقليمية والاتحادية » ، ودرس فيه قضية الدولة الاتحادية وقضية كونفدراسيون الدول من وجهة النظر الحقوقية . وأخيراً نشر برات آل ريبا في ١٩٠٦ ، مؤلفاً أساسياً يسمى « القومية الكاتالونية » ، وأعطى فيه تعريفاً للعاطفة القومية الكاتالونية ، ودل على أن

الكاتالونيين ، للذكرى التي تخامرهم في التقاليد القومية ، يشكون من نظام المركزية الذي فرضته عليهم حكومة مدريد ، وانهم يشعرون بتشكيل « كتلة طبيعية » ، وباختصار ، انهم يريدون أن يبقوا « كاتالونيين » .

٣ - الدور العملي للمطالبة الكاتالونية في حياة اسبانيا السياسية

وابتداءً من ١٨٨٥ تأكدت هذه المطالبة الكاتالونية في الوقائع . فقد دعا « المركز الكاتالوني » ، الذي تكلمنا عنه ، جميع الكاتالونيين لتجديد البلاد خارجاً عن نفوذ مدريد ، ودعا مشتركه إلى اجتماعات أعدت فيها « مذكرة للدفاع عن منافع كاتالونيا المعنوية والمادية » ، ووجهت هذه المذكرة إلى الملك ألفونسو الثاني عشر ، وفيها طالب الكاتالونيون بتأسيس نظام اقليمي في كاتالونيا مستوحى ، « من النظام الساري في النمسا - هونغاريا » (وهذه العبارة غامضة) . وفي الوقت نفسه أكد مؤلفو هذه المذكرة لزوم الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني . وفي الحقيقة ، لم يكن لهذه المبادرة أي مفعول في مدريد . فقد استقبل الملك بودي المندوبين الكاتالونيين ، وقال بأنه هذا الأمر يرجع إلى وزارته ، ودفنت الوزارة القضية .

وفي آذار ١٨٩٢ ، تشكل تجمع جديد يسمى « الاتحاد الكاتالوني » ودعا إلى مجلس يعقد في مانريسا ، إحدى مدن كاتالونيا ، يحضره مندوبون عن جميع أجزاء البلاد . وقد حضر مجلس مانريسا ٢٤٣ مندوباً عن خمسة عشر اقليماً كاتالونياً . وحرر هؤلاء المندوبون وثيقة أساسية ، بسبع عشرة مادة ، وسميت هذه الوثيقة « أسس مانريسا » وتشكل ميثاق المطالب الكاتالونية حتى ١٩١٤ .

وثيقة أسس مانريسا . - تقترح هذه الوثيقة تنظيم الدولة الاسبانية من جديد على الأسس التالية :

١ - أن تظل حكومة مدريد ، الحكومة المركزية الاسبانية ، مختصة بالقضايا العائدة للعلاقات الخارجية ، وتدخل في ذلك العلاقات الاقتصادية ، والجيش ، والاسطول ، والعلاقات مع الكنيسة ، والاشغال العامة ذات النفع العام .

٢ - ان تحصل كاتالونيا على الاستقلال الذاتي في جميع القضايا الأخرى ، أي أن يكون لها تشريعها الخاص المدني والجزائي ، ونظامها البوليسي ، والضريبي ، والتعليمي الخاص .

٣ - أن يكون جميع الموظفين وجميع أعضاء الاكليروس ، في كاتالونيا ، كاتالونيين بخاصة .

٤ - ان تستعمل اللغة الكاتالونية وحدها في الادارة في كاتالونيا .

٥ - أن تتأمن ادارة كاتالونيا ، في الأمور الآتفة الذكر ، بمجلس اقليمي منتخب يعين لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة أو سبعة أعضاء .

ونظم الاتحاد الكاتالوني دعاية على هذا الأساس بنشر « موجز المذهب الكاتالوني » ، فلاقى هذا الموجز نجاحاً كبيراً . وقد وضع هذا الموجز « بشكل أسئلة وأجوبة » وفيه نجد توكيدات قاسية حيال اسبانيا : ويقول : إن وطن الكاتالونيين كاتالونيا لا اسبانيا ؛ وان الدولة الاسبانية « انشاء اصطناعي » ، وان كاتالونيا ، على العكس ، أمة ، لأن للشعب الكاتالوني عاطفة مشتركة . وهكذا نرى ، دون لفظ الكلمة ، امكان تأسيس حركة انفصالية على أساس « موجز المذهب الكاتالوني » .

الحركة الانفصالية . - تمت هذه الحركة أثناء الحرب الاسبانية -
الاميركية : وهي الحرب التي فقدت فيها اسبانيا ، في ١٨٩٨ ، كوبا ،
أكبر مستعمرة في الأنتيل ، وجزر الفيليبين ، أكبر مستعمرة اسبانية
في المحيط الهادي . وأدت هذه الحرب الاسبانية - الاميركية إلى دمار
الامبراطورية الاستعمارية الاسبانية ، لأن الاسبان « صفوا » فيما بعد
مابقي لهم من ممتلكات في المحيط الهادي ، عندما باعوا الباقي إلى المانيا .
وأدت الحرب إلى سقوط الصادرات وإلى أزمة اقتصادية . وعززت هذه
الأزمة العاطفة « الكاتالونية » : فقد احتج الكاتالونيون على طرق مدريد
السياسية التي أدت إلى انحطاط القوة الاسبانية في العالم . وبفضل هذا
الضيق الذي ران على اسبانيا عقب هزيمة ١٨٩٨ صدرت رسالة تسمى
« القضية الكاتالونية » ، نشرتها « اللجنة القومية » الكاتالونية المقيمة في
باريس ، وفيها عبرت بوضوح ، في هذه المرة ، عن الفكرة الانفصالية
التي يمكن بموجبها الانفصال عن المملكة الاسبانية لمحاولة تشكيل دولة
مستقلة .

وفي الحقيقة ، يجب ألا نأخذ هذه الفكرة الانفصالية مأخذ الجد كثيراً ،
لأن الصناعة الكاتالونية كانت ، عملياً ، بحاجة إلى السوق الاسبانية
لتعيش . ولم تتصور الاوساط البورجوازية ، في أي وقت ، الانفصالية
التي كانت فقط مذهب بعض المفكرين المتحمسين المندفعين .

وفي نيسان ١٩٠٠ عقدت العناصر المناضلة ، في كاتالونيا ، اجتماعاً
لتشكيل منظمة ، سميت « العصبة الاقليمية » ، لان « الاتحاد الكاتالوني »
بدا معتدلاً . وأعلنت العصبة بأنها تريد أن تعمل ، ولكن بوسائل
قانونية فقط ، للحصول على الاستقلال الذاتي لكاتالونيا في داخل الدولة

الاسبانية . وعلى رأس هذه العصبة وجد رجال سيلعبون في المستقبل دوراً هاماً في الحركة الكاتالونية نخص بالذكر منهم فرانسيسكو كامبو ، وبويغ أي كادا فالش ، وبرات آل ريبا .

وفي تموز ١٩٠١ رفعت العصبة الاقليمية لأول مرة القضية الكاتالونية إلى البرلمان الاسباني ، فسمع عرضاً كاملاً للمطالب الكاتالونية . ولم تتصور الحكومة الاسبانية أن تتنازل لهذه المطالب : بل اقتضت على اقتراح حلول متواضعة جداً ، مثلاً ، وذلك باعطاء حقيبتين في الوزارة إلى كاتالونيين ، أو قبول استقلال جامعة برشلونة . ورأى الكاتالونيون أن هذا غير كاف ، ولذا قامت مظاهرات فريدة بعد عدة أشهر بمناسبة زيارة الاسطول الفرنسي لميناء برشلونة ، وقام الشعب بصرخ : « لتسقط اسبانيا » ، وغنى نشيد « الماريسين » . ولا يعني هذا أن الكاتالونيين يريدون الانفصال عن اسبانيا وطلب ضمهم إلى فرنسا ، بل كان واسطة اظهار مزاج ميء ضد الدولة الاسبانية .

ولتهدة المطلوب ، ارضت الحكومة الاسبانية المنافع الاقتصادية الكاتالونية ارضاءً جديراً بالتقدير بالاصلاح الجمركي الذي تم في ١٩٠٤ . ولقد رأينا أن الصناعة الكاتالونية كانت تطالب بنظام الحماية الجمركية . وحصلت كاتالونيا في هذا الحقل على ما يرضيها ، كما حصل أصحاب المصانع النسيجية الكاتالونيون على مضاعفة الرسوم الجمركية ، واقتضت السوق الاسبانية عملياً ، ابتداء من ذلك الحين ، على الانتاج الكاتالوني ؛ وحذفت المنافسة الأجنبية .

ورغم هذا الارضاء ، الذي منحته الحكومة الاسبانية على الصعيد الاقتصادي ، شهدت السنوات التالية نكسة جديدة وعاد التحريض

على الاستقلال الذاتي في كاتالونيا . وفي ١٩٠٧ تأسس تجمع جديد أخذ اسم « التضامن » . وحصل هذا التجمع الجديد في الانتخابات التشريعية ، في نيسان ١٩٠٧ على نجاح عظيم : فعلى ٤٤ نائباً عن كاتالونيا وجد ٤١ نائباً يمثلون « التضامن » . وهكذا تقدم النواب الكاتالونيون بعرض مطالبهم من جديد على البرلمان الاسباني ، ولكن الاستقلال الذاتي الذي طلبوه كان أكثر تواضعاً مما نصوا عليه في برنامج ١٨٩٢ : فقد طالبوا فقط بأن تعهد الدولة الاسبانية ، في كاتالونيا ، إلى هيئات كاتالونية ، بإدارة القضايا المتعلقة بالاشغال العامة والتعليم والاحسان . ووعد رئيس الحكومة موراً أن يخول عدداً من الاجراءات اللامركزية شريطة « الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني » . وانقسم الكاتالونيون على هذا البرنامج : وكانت رأي المعتدلين ، وعلى رأسهم فرانسيسكو كامبو ، قبول مشروع الحكومة . ولكن عناصر « اليسار » ، العناصر الجمهورية ، قالت إن مشروع الحكومة غير كاف . وعندئذ انحل تجمع « التضامن » ، وظلت الحياة السياسية مضطربة في اسبانيا خلال عدة سنوات . وقام النزاع بين العناصر المعتدلة والعناصر الجمهورية . ولكن الرأي العام تطور في ١٩١١ في الاتجاه الذي يفضل المعتدلون وهو الاكتفاء ببرنامج الحد الأدنى .

عندئذ سمحت الحكومة الاسبانية ، في قرار ١٨ كانون ١٩١٣ ، للبلديات في التجمع ، في منطقة واحدة ، لتشكيل رابطة . وسميت هذه الرابطة ، باللغة الاسبانية « رابطة البلديات » (مانكومونيتاد) . وقرر الكاتالونيون الاستفادة من هذا القرار الحكومي . وفي ٦ نيسان ١٩١٤ تجمعت البلديات الكاتالونية في « رابطة البلديات » ، وتقرر أن يكون لأقاليم

كاتالونيا مجلس عام ، مؤلف من ٩٣ عضواً ، بصوت على موازنة المنطقة ، ويسوي القضايا المتعلقة بالتعليم والأشغال العامة ، وينتخب لجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء ، على أن يكون رئيس هذه اللجنة في الوقت نفسه رئيس الادارة في كاتالونيا . وكان هذا الرئيس ، في بادى الأمر ، في ١٩١٤ ، برات آل ريبا ، أي مؤلف « المذهب الكاتالوني » ، وبعد ذلك بقليل ، بويغ أي كادافالش ، الذي كان رئيس « رابطة البلديات » في ١٩١٨ .

النتيجة . - لقد وجدت منذ الآن فصاعداً ، في برشلونة ، هيئة مختصة بالقضايا العائدة للتعليم والأشغال العامة . وبامكانها أن تنشئ مدارس يعلم فيها باللغة الكاتالونية ، وأن تنشئ طرقاً ، وجسوراً والنخ . وهذا شيء قليل . وهذا الإصلاح يدل على « لامركزية ادارية » ، ولكنه في فكر الكاتالونيين مرحلة نحو استقلال ذاتي أوسع : لقد اعتبر الزعماء الكاتالونيون أن « الرابطة البلدية » يمكن أن تصبح شيئاً فشيئاً أداة سياسية ، وعلى اعتبار أنها ستدفع رواتب هؤلاء الموظفين الكاتالونيين فإن هؤلاء الموظفين يمكن أن يصبحوا عملاء « الكاتالونية » .

وهكذا كان الكاتالونيون في ١٩١٤ بعيدين جداً عما كانوا يطالبون به . لقد حصلوا على ارضاءات متواضعة ، ولكنهم رأوا ان هذه الارضاءات يمكن ان تؤلف نقطة انطلاق للحصول ، فيما بعد ، على ارضاءات اوسع . ويجب ان نعترف ان كاتالونيا لا تستطيع الحصول على اكثر من ذلك في العام ١٩١٤ ، لأن المطالبة بالاستقلال الذاتي لم تجد نقطة استناد في النقاط الأخرى من اسبانيا ، عدا البشكنس (الباسك)

ولقد برزت هذه الحركة اثناء الحرب العالمية الأولى ، لأن كل اضطراب ، خلال هذه الحرب ، بما حول « حق الشعوب في تقرير

مصيرها . ففي آذار ١٩١٦ نشرت جريدة « صوت كاتالونيا » بياناً يقول فيه المحررون بعجز اسبانيا من وجهة النظر السياسية والاقتصادية والاستعمارية ، وينسبون هذا الانحطاط الى التفوق الذي تمارسه قشتالة . وان مايجب هو انشاء « اتحاد » بين مختلف مناطق اسبانيا على ان يكون لكل منها كامل الاستقلال الذاتي الاداري ، وحق الافادة من لغته الخاصة .

ثم استؤنفت المطالبة بالاستقلال الذاتي ، في تشرين الثاني ١٩١٨ ، واعدت جميع الأحزاب السياسية الكاتالونية ، في ذلك الحين ، مشروعاً وبلغته ، في ١٩١٩ ، الى مؤتمر السلام . وقد أفادت جميع الشعوب ، من كوربا حتى ايرلنده ، من ظروف مؤتمر السلام للتعريف بأسباب استيائها من النظام السياسي الذي تخضع له . وقد أفاد الكاتالونيون من هذه الظروف ، كسائر الشعوب ، وارسلوا الى مؤتمر السلام مذكرة ولم يكن لهذه المذكرة أي نتيجة .

ولكن الحركة الكاتالونية أخذت في ١٩٢٢ طابعاً انفصالياً بظهور تجمع جديد سمي « الدولة الكاتالونية » وكان رئيسه ماسيا . وطالب هذا التجمع باستقلال كاتالونيا ، لا بالاستقلال الذاتي . واثناء دور دكتاتورية بريمو دويريورا تبنت الحكومة الاسبانية ، حيال الكاتالونية ، سياسة القمع . وفي ١٩٢٥ حذف نظام « رابطة البلديات » الذي وجد منذ ١٩١٤ ، وحذفت أيضاً « الألعاب الزهرية » التي وجدت منذ ١٨٥٧ . وحرمت الحكومة الاسبانية على الكليروس استعمال اللغة الكاتالونية ، وهذا ما كانت تفعله دوماً في كل عصور التاريخ . وحاول ماسيا أن يقاوم وينظم ثورة في كاتالونيا فأخفق . وبعد سقوط الملكية في ١٩٣١ ، واعلان الجمهورية في اسبانيا أخذت

كاتالونيا نظاما في ١٩٣١ ، والفت ، في داخل الجمهورية الاسبانية ، جمهورية كاتالونية ، واختصت السلطة الاتحادية بالشؤون الخارجية ، والشؤون العسكرية ، والجمارك ، والقضايا المتعلقة بالهجرة وغيرها . والسلطة الاقليمية ، السلطة الكاتالونية ، اختصت بالقضايا الاقتصادية ، والنقلات ، والقضايا المتعلقة بالصحافة والتعليم ، والشرطة المحلية ، والحقوق المدنية . أي ان الكاتالونيين ، في ١٩٣٢ ، حصلوا تقريبا وبصورة تامة على تحقيق البرنامج الذي وضع في ١٨٩٢ . ومن الممكن القول أن « أسس مانريسا » قد طبقت في السياسة الاسبانية .

الفصل الثاني والعشرون

قضية الوحدة الرومانية

حدود القضية الرومانية . - لفهم القضية الرومانية يجب الصعود إلى عصر الامبراطورية الرومانية . ففي ذلك العصر ، كانت المناطق الواقعة بين نهر الدانوب وجبال الكاربات مأهولة بالداسيين . وقد فتح الرومانيون داسيا واستعمروها ، وتبنى الداسيون اللغة اللاتينية ، لغة الرومان ، واللغة الرومانية مشتقة من اللغة اللاتينية . وتأثر الداسيون بنفوذ الحضارة الرومانية ، وتبنى الرومانيون ، أي الداسيون - الرومانيون بجمعهم ، ابتداءً من القرن الرابع عشر ، الديانة الارثوذكسية .

وفي بداية القرن التاسع عشر شكلت شعوب اللغة الرومانية كتلة كثيفة على نهر الدانوب وقوس جبال الكاربات في المناطق التي تسمى الأفلاق (فالاشيا) والبغدان (مولدافيا) . وخارجاً عن هذه المناطق ، حيث يبدو السكان في كتلة كثيفة ومتجانسة ، وجدت مناطق مجاورة اختلطت فيها شعوب اللغة الرومانية بالشعوب الأخرى . ففي داخل القوس المشكلة بسلسلة جبال الكاربات ، في هضبة ترانسلفانيا ، كانت تختلط بالجر والامات والساكسون ، ولكن الرومانيين يؤلفون الأكثرية . وفيما وراء نهر البروت ، رافد الدانوب ، والدنيستر ، في المنطقة التي تسمى اليوم بسارابيا ، كانت شعوب اللغة الرومانية تختلط بشعوب اللغة

الروسية . وأخيراً ، في جنوب مصب الدانوب ، في منطقة الدوبروجا ، توجد شعوب رومانية مختلطة بشعوب بلغارية .

لقد شكلت الشعوب الرومانية ، في النصف الأول من القرن السادس عشر ، أمارات مستقلة . ثم فتحت الامبراطورية العثمانية هذه البلاد ، ولكن الامبراطورية العثمانية نفسها فقدت فيما بعد بعضاً من هذه المناطق : فقد تخلت عن ترانسلفانيا في ١٦٨٩ إلى هونغاريا ، وتنازلت في ١٧٧٥ إلى النمسا عن البوكوفين ، أي عن الوادي الأعلى لنهر البروت . وأخيراً في ١٨١٢ تنازلت الامبراطورية العثمانية إلى روسيا عن بسارابيا أي عن المنطقة الواقعة بين البروت والدنيستر .

وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت البلاد المأهولة بشعوب اللغة الرومانية مجزأة بين عدة دول ، وهي كما يلي :

في الامبراطورية الرومانية . - توجد ، في الافلاق والبغدان ، كتلة كثيفة من الرومانيين في جنوب وفي جنوب - شرقي الكاربات ، وكانت الافلاق والبغدان تحكمان من قبل امراء تابعين لسلطان القسطنطينية ، ولكن روسيا ، منذ معاهدة أدرنة ، حصلت على حق تعيين الحكام من هذين الاقليمين ، ولذا فان هذين الاقليمين مع بقائهما جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، وجدا في الواقع ، تحت شبه - حماية روسية . وفي جنوب مصب الدانوب ، في الدوبروجا الشمالية ، خضعت شعوب اللغة الرومانية لادارة الامبراطورية العثمانية المباشرة ، ولم تؤلف جزءاً من أمارتي البغدان والافلاق .

في الامبراطورية النمساوية . - وجدت الشعوب الرومانية في

امبراطورية النمسا ، التي أصبحت منذ تسوية ١٨٦٧ ، دولة النمسا - هونغاريا موزعة كما يأتي :

١ - في هضبة ترانسلفانيا ، في داخل قوس الكاربات ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بالمجر والساكسون ، ولكن تفوق الرومانيين كان واضحاً في هذه المنطقة ، ويمثلون أكثر من مليوني نسمة .

٢ - في البوكوفين ، أي منطقة وادي البروت الأعلى ، يحتل الرومانيون القسم الجنوبي ، والسلافيون القسم الشمالي .

٣ - في منطقة بانات - تيميسفار الواقعة في الجنوب الغربي من ترانسلفانيا ، في شمال بلغراد مباشرة ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بشعوب اللغة الألمانية أي بأنسال المعمرين الالمان الذين أتوا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر ، وبشعوب اللغة الصربية .

في الامبراطورية الروسية . - وجد الرومانيون في الامبراطورية الروسية التي تملكّت بيسارابيا منذ ١٨١٢ . وكان الرومانيون يؤلفون فيها الاكثية أي ٦٠٪ من السكان تقريباً . ويقدر عددهم من ٢٣٠٠.٠٠٠ إلى ٢٥٠.٠٠٠ روماني .

وبالإجمال ، يؤلف مجموع الرومانيين ، في منتصف القرن التاسع عشر ، كتلة من ٩ إلى ١٠ ملايين نسمة بحسب زارة بين ثلاث دول مختلفة : الامبراطورية العثمانية ، والنمسا ، والامبراطورية الروسية ، وما من أحد من هؤلاء الرومانيين كان يعيش في دولة مستقلة .

في ١٨٤٨ ، ظهرت حركة الاستقلال القومي في أمارات مولدافيا وفالاشيا وترانسلفانيا ، واضطر زعماء هذه الحركة إلى الاغتراب والالتجاء في الخارج . وجاء معظمهم إلى باريس وألفوا فيها ، منذ ١٨٤٩-١٨٥٠

كتلة ضمت زعماء « الحركة القومية » الرومانية ، ممن كانوا يحملون بتحقيق استقلال الشعوب الرومانية مثل : الاخوين براسيانو اللذين لعبا دوراً هاماً جداً ، والجنرال روزيني والأمير غيسكا . وعندما جاء هؤلاء الزعماء الشبان الرومانيون إلى باريس ، في ١٨٤٩ ، أو في ١٨٥٠ ، اتصلوا بالرجال الذين كانوا يمثلون آنذاك النخبة الفكرية في فرنسا ، مثل ميشليه ، ادغار كينيه ، فيكتور كوزن ، ليروهم وجورد قومية رومانية يجدر تشجيعها . ولكن بعد انقلاب نابوليون الثالث ، لم يبق لميشليه وفيكتور كوزن وادغار كينيه نفوذ سياسي ، فمال الرومانيون عندئذ إلى رجال العهد وحاولوا أن يتقربوا من نابوليون الثالث ، ونجحوا في ذلك بوساطة ابن عم الامبراطور ، الأمير جيروم ، وهو الذي قدم جان براسيانو إلى نابوليون الثالث .

ان الغرض الذي دعا إليه هؤلاء الرومانيون هو أنه ينبغي خلق رومانيا « حرة » بمساعدة فرنسا ، وقالوا ان فرنسا تستطيع أن تكون متأكدة من عطف وود المفكرين الرومانيين . وكان من عادة « المجتمع الروماني الطيب » أن يبعث شبانه إلى باريس لتحصيل دراساتهم العليا ، وكانت اللغة الفرنسية منتشرة بين أثرياء الناس في رومانيا .

وعلى اثر حرب القرم ، في ١٨٥٦ ، وضعت القضية الرومانية وأخذت حلاً جزئياً ، وأدت قرارات ١٨٥٦ إلى تشكيل دولة رومانية تضم البغدان (مولدافيا) والافلاق (فالاشيا) دون الشعوب الرومانية الأخرى .

ان قضية تشكيل الدولة الرومانية تتضمن مرحلتين : المرحلة الأولى من ١٨٥٦ إلى ١٨٥٩ ، وفي خلالها تحقق « اتحاد شخصي » بين

مولدافيا وفالاشيا ؛ والمرحلة الثانية من ١٨٥٩ إلى ١٨٦٧ وفيها تأسست الدولة الرومانية الأصلية .

١ - المرحلة الأولى : تشكيل الاتحاد الشخصي بين البغدان والافلاق (١٨٥٦ - ١٨٥٩)

لقد تحولت حالة الامارتين ، مولدافيا وفالاشيا ، أثناء حرب القرم ، لأن القيصر بعد أن احتل الامارتين ، في بداية الحرب ، اضطر في حزيران ١٨٥٤ ، أن يجلو عنها ، ولأن النمسا ، وإن كانت غير محاربة ، بادرت واحتلت عسكرياً هذين الاقليمين مؤكدة بأنها ستعيدهما إلى تركيا في آخر الحرب .

وقد أيقظ هذا التحويل أمل القوميين الرومانيين . فقد كانوا ، حتى ذلك الحين ، يخشون السيطرة الروسية ، لأن الروس منذ معاهدة ادرنه ، كانوا يسيطرون على الامارتين . أما الآن فقد أصبح هم الرومانيين ألا تبقى النمسا سيدة الوضع . ولهذا السبب نشر براسيانو ، في ١٨٥٥ ، كراساً يسمى « مذكرة عن النمسا في القضية الشرقية » ، ووسع ، في هذا الكراس ، الفكرة التالية : يجب تعمير أوربة الشرقية بالاعتماد على مبدأ القوميات ، أي بتشكيل دول تضم شعوب اللغة الواحدة . وان فرنسا تجد فائدتها في هذا الحل ، لأن الرومانيين ، إذا ما وصلوا إلى تأسيس دولة مستقلة بمساعدتها ، لا يسعهم إلا أن يعترفوا بجميلها . وهذا التأكيد مشكوك فيه ، وسنرى الدليل على ذلك عما قليل .

وعندما انتهت حرب القرم ، عاجلت معاهدة باريس ، في موادها من ٢٢ إلى ٢٧ قضية أمارتي مولدافيا وفالاشيا ، وقررت الغاء « حماية »

روسيا على الامارتين واجلاء النمسا عنها ، ونصت على تنظيم جديد « للبلاد الرومانية » وذلك بأن يكون للامارتين ، مع بقائها تابعتين لتركيا ، « ادارة قومية مستقلة وذاتية » ، (وهذا التحرير غريب) ، لأن الدول في الواقع ، عند تحريرها لهذه المادة ، كانت تفكر بالاستقلال الذاتي لا بالاستقلال ، وقبلت بأن يكون لهذه الشعوب الرومانية الحق في إدارة نفسها بحرية ، ولكن دون تشكيل دولة مستقلة .

وبوجب مواد معاهدة باريس يجب أن ينشأ مجلسان أحدهما في مولدافيا والآخر في فالاشيا . وعلى هذين المجلسين أن يعينا حاكمي الاقليمين . وعدا ذلك ، يجب أن تقوم لجنة دولية بتحقيق ميداني بغية طرح أسس النظام النهائي ، بعد أن تتاح الفرصة للسكان للتعبير عن أمانهم .

وصلت لجنة التحقيق إلى بخارست ، في شهر آذار ١٨٥٧ ، وعاد الرومانيون الذين هاجروا في ١٨٤٩ إلى باريس إلى بلادهم منذ أن زال « النظام الروسي » وشكلوا لجنة سميت « لجنة الاتحاد » . وقامت هذه اللجنة بالدعاية لصالح الوحدة الرومانية . فاذا نجحت هذه الحركة ، أي إذا توصلت الأفلاق والبغدان إلى الاتحاد ، تشكلت ، على نهر الدانوب الأدنى ، دولة تقارب خمسة ملايين نسمة . وهذه الدولة التي تقبض على أفواه الدانوب ، ستحتل في أوربة وضعاً هاماً على طرق المواصلات الكبرى . ولهذا السبب أصبحت القضية الرومانية فجأة قضية دولية .

موقف الدول . - لذا يجب أن نفهم منافع الدول وموقف هذه الدول من القضية .

فرنسا . - كانت فرنسا لأول وهلة تجبذ فكرة وحدة مولدافيا وفالاشيا ، واستلم نابليون الثالث زمام المبادرة واقترح اتحاد الامارتين ،

لأن هذا يتفق وتطلعات الامبراطور العامة ، فقد كانت يناصر مبدأ القوميات ، رغم أنه لم يدفع به دوماً حتى نتائج المنطقية . ومن جهة أخرى ، كان نابليون الثالث يرغب باعادة النظر في وضع اوروبا الدولي ، كما حدد في ١٨١٥ . ولذا فإن إنشاء الوحدة الرومانية كان فرصة طيبة لاثارة إعادة النظر هذه . وأخيراً ، بدأ يفكر بالقضية الايطالية : فقد كان يعلم بأن من طبيعة هذه القضية اثارة حرب بين فرنسا والنمسا ، ولم يكن ليغضبه قيام دولة طيعة للنفوذ الفرنسي على الدانوب الأدنى ، يمكنها أن تضايق النمسا بتهديدها من الخلف .

وفي شهر نيسان ١٨٥٦ أعطى نابليون الثالث إلى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفنيل ، تعليمات دقيقة لتشجيع وحدة مولدافيا وفالاشيا . ومن جهة أخرى ، كان قنصلا فرنسا في فالاشيا ومولدافيا ، بـكلار في بخارست ، وفيكتور بـلاس في يامبي ، نشيطين ، في ١٨٥٧ ، في تشجيع حركة الوحدة الرومانية . وشهد ممثل فرنسا في لجنة التحقيق الدولية ، عندما جاء إلى بخارست ، في ١٨٥٧ ، تظاهرات عامة لصالح الاتحاد . وأخيراً صرحت « المونيتور » ، الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية ، في شباط ١٨٥٧ ، بأن رغبة نابليون الثالث تحقيق اتحاد مولدافيا وفالاشيا وأن لا داعي للشك في السياسة الفرنسية ، لأنها ترغب في هذا الاتحاد .

المعارضة . - وجاءت المعارضة من ثلاث دول : تركيا ، انكلترا ، النمسا .

تركيا . - كانت تركيا سيدة هاتين الامارتين ، ومن الطبيعي

ألا تستسلم لأول وهلة لهذه التجزئة ، ولكنها استسلمت بسهولة في حرب
القرم ، لاسيا وانها كانت حليفة فرنسا .
انكلترا . - لقد كان مبدأ سياسة الحكومة الانكليزية دوماً ،
منذ بداية القرن التاسع عشر ، الحفاظ على سلامة الامبراطورية العثمانية :
لذا كانت معادية إلى الوحدة الرومانية ، وترى ، من جهة أخرى ، أن
هاتين الامارتين يمكن أن تكونا مسرحاً للمكايد الروسية . ولذا أعطت
الحكومة الانكليزية إلى عاملها في بخارست أن يعارض اتحاد الأمارتين
الرومانيتين « بجميع الوسائل المشروعة » . وفي الحقيقة ، إن هذا الرأي
لم يكن رأي جميع الانكليز : فقد وجد في مجلس العموم ، بعد قليل ،
نقاش كبير ، ووجد من دافع عن حق الرومانيين بالاستقلال ، ولكن وزير
الشؤون الخارجية أجاب بأن هذه الوحدة الرومانية ليست مطابقة لمصلحة
انكلترا .

النمسا . .. كانت النمسا معادية بوضوح إلى الوحدة الرومانية .
ولا ترغب مطلقاً في رؤية تشكيل دولة على مصب الدانوب . وكانت
تخشى ، من جهة أخرى ، انعكاسات هذه الوحدة في صربيا ، لأن صربيا
كانت أيضاً امارة تابعة لتركيا : فاذا حصل الرومانيون على استقلالهم ،
فإن هذا الاستقلال يوحى إلى الصرب بفكرة المطالبة باستقلالهم . وأخيراً ،
كانت النمسا تخشى من أن تثير وحدة مولدافيا وفالاشيا انعكاسات لها
في ترانسلفانيا : لأن الرومانيين ، من رعايا النمسا ، إذا رأوا أن
الرومانيين في مولدافيا وفالاشيا شكلوا دولة مستقلة ، رغبوا أن يلتحقوا
بهذه الدولة . وهكذا كان للنمسا دواعيها في معارضة الوحدة الرومانية .
روسيا . - أما روسيا فلم تتقدم في البدء بشيء . ولكنها مالبثت
أن رأت أن وحدة مولدافيا وفالاشيا من طبيعتها اضعاف الامبراطورية

العثمانية . وضعف الامبراطورية العثمانية هدف دائم للسياسة الروسية في القرن التاسع عشر . ومن جهة أخرى ، إن هذه الوحدة الرومانية من طبيعتها مضايقة النمسا ، ولذا لم تغضب روسيا منها ، لأن القيصر يحقد على النمسا التي لم تدعمه في حرب القرم فحسب بل ومددته وأخيراً ، فكرت روسيا بأن هذه الوحدة المولدافية - الفالاشية من طبيعتها اغاظة انكلترا ، ولذا رأى القيصر فيها فرصة لتهديم هذا الحلف الفرنسي - الانكليزي الذي كان معادياً لروسيا .

ولا عجب ، بعد أن رأينا اختلاف وجهات النظر ، إذا أثارت القضية الرومانية مفاوضات معقدة جداً في ١٨٥٧ و ١٨٥٨ .

المفاوضات . - لم يكن باستطاعة الرومانيين في ذلك الحين أن يعملوا بأنفسهم شيئاً كبيراً . ولا يمكنهم أن يعملوا إلا في الحد الذي تساعدهم فيه إحدى الدول الكبرى .

ولقد رأينا أنه توجب تشكيل مجلسين في الامارتين . وجرت الانتخابات ، ولكن الحكومة العثمانية دبرت الأمور « لتزييف » هذه الانتخابات : فقد أخرجت من القوائم الانتخابية $\frac{1}{9}$ السكان ، وتمنع المطالبات أوقفت مصلحة البريد . ولذا ففي انتخابات تموز ١٨٥٧ ، وعلى الأقل في مولدافيا ، لأن الانتخابات فيها كانت أكثر حرية ، لم يستطع معظم الناخبين أن يصوتوا : فعلى ٢٠٠٠ ملك زراعي كبير ، مارس ٣٥٠ فقط حقهم في الانتخاب ؛ وعلى ٢٠٠٠٠ ملك صغير ، صوت ٢٢٠٠ . وعلى ٣٢٠٠ كاهن ، صوت ٢٩ . ولنا لاحظ أن الحكومة التركية ، بتزييفها الانتخابات ، قد عملت باتفاق كامل مع الحكومة النمساوية . ولدينا عن ذلك وثائق واضحة ودقيقة في هذا المعنى :

فقد كتب السفير النمساوي في القسطنطينية إلى وزير الشؤون الخارجية النمساوي ، بأن « جميع الوسائط صالحة » لمنع الوحدة الرومانية . أما العامل الانكليزي في بخارست فقد صرح ، في تقرير له إلى حكومته ، بأن الانتخابات كانت « نظامية تماماً » . ولكن هذا الشكل من السلوك أثار احتجاجاً في الأوساط الرومانية .

طلبت الحكومة الفرنسية والحكومة الروسية بالغاء الانتخابات ، وتلقى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفنيل ، الأمر بطلب جوازاته إذا لم تتنازل الحكومة التركية ، وتظاهر بالذهاب حتى السفينة التي تقله إلى فرنسا . وعلى العكس ، نصحت الحكومة الانكليزية تركيا بالانتنازل ، وحصل توتر فرنسي - انكليزي دام بضعة أيام ، بسبب القضية الرومانية . ولكن هذا التوتر وجد انفراجاً سريعاً عندما التقى الامبراطور نابوليون الثالث والملكة فيكتوريا ، في ٦ آب ١٨٥٧ ، في قصر اوسبورن هاوس في جزيرة وايت الانكليزية . وفي هذه المقابلة ابرمت تسوية : وبوجبها وعدت فرنسا بالآلا تقترح اتحاد امارتي مولدافيا وفالاشيا ، ولكنها اشترطت أن يكون لهاتين الامارتين « نظم متماثلة » . وقبلت انكلترا ، مقابل هذا الوعد ، بالغاء الانتخابات . وفي ٢٢ آب ١٨٥٧ أبطلت الحكومة العثمانية الانتخابات .

وجرت انتخابات جديدة ، في ٢٨ ايلول ١٨٥٧ ، وأعطت في هذه المرة نتائج ملائمة لأنصار اتحاد الامارتين : فعلى ٨٧ نائباً منتخِباً ، وجد ٧٠ مناصراً للاتحاد ، و ٦ معادين ، و ١١ محايداً في مولدافيا . وفي فالاشيا كانت الأَكْثَرِيَّة أقل وضوحاً ، لوجود منافسات محلية ، ولكن ، منذ أول جلسة للمجلس ، اعترف بوجود اَكْثَرِيَّة لصالح الاتحاد . وصوت المجلسان ، الديوانان ، كما يسميان ، على اقتراح واحد يطالب

بالاستقلال الذاتي لامارتي مولدافيا وفالاشيا ، واتحاد هاتين الإمارتين
« في ظل أمير أجنبي » ، وأخيراً تأسيس حكم تمثيلي .

موقف الدول من التصويت . - لقد اتفقت فرنسا وروسيا ، في
مقابلة بين نابوليون الثالث والكسندر الثاني ، في شتوتغارت ، على التوصية
باتحاد الإمارتين . وقاومت انكلترا والنمسا . ولكن مقاومة الحكومة
الانكليزية ضعفت ابتداء من شباط ١٨٥٨ ، عندما غادر بالمرستون
السلطة وجرت استقالته استقالة السفير الانكليزي في القسطنطينية
سترانفورد ريدكليف ، المعادي جداً للرومانيين ، وأصبحت السياسة
الانكليزية أكثر مصالحة وتوفيقاً . وانعقد مؤتمر ، في باريس ، في أيار
١٨٥٨ وانتهى بأوامر تسوية سجلت في اتفاقية ١٩ آب ١٨٥٨ ، وتنص
هذه الاتفاقية على ما يلي :

١ - « على الإمارتين أن تظلا تابعتين وموضوعتين تحت الضمانة
الدولية المشتركة .

٢ - على الإمارتين أن تشكلا دولتين منفصلتين ، ولكل منهما أمير
ينتخبه المجلس .

٣ - يمكن مع ذلك أن يكون للإمارتين قوانين واحدة ، وتنظيم
عسكري واحد ، ونظام جمركي واحد ، ونظام نقدي واحد .

٤ - للإمارتين حق عقد حلف بينهما .

وبالاجمال مسموح للإمارتين أن تكونا متماثلتين ولكنها حرمتا من حق
اعلان اتحادهما .

ولكن الانكليز كانوا دقيقين ، وكانوا يفهمون أنهم تنازلوا ، في
الحقيقة ، عن كل ما هو أسامي . ولكن الحكومة الانكليزية ، حيال

الرأي العام والبرلماني ، تستطيع أن تقول : ان موقفى لا يس لآنى
لم أقبل بالاتحاد .

ولكن هل سيدوم هذا الاجراء النصفى الذى تبني فى آب ١٨٥٨ ؟
لقد فهم القومىون الرومانيون أن باستطاعتهم أن يعملوا وأن لهم واسطة
بسيطة فى الوصول إلى أهدافهم . ولما كان يجب على كل مجلس ، فى
مولدافيا وفى فالاشيا ، أن ينتخب أميراً فيكفى أن ينتخب أميراً واحداً
ويتم الاتحاد . ولنلاحظ أن مؤتمر باريس لم يتوقع هذه الحالة : لقد ترك
الرومانيين هذا الباب المفتوح للجال التى يريدون استعماله . والواقع
إن المجلسين ، عندما انعقدا ، بعد الانتخابات التى جرت فى مولدافيا ، فى
١٧ كانون الثانى ١٨٥٩ ، ثم فى فالاشيا فى ٥ شباط ، انتخبا نفس
الشخص ، الكسندر كوزا ، أميراً وهو ابن ملاك اطيان كبير .
وتم الاتحاد ، وأخذ كوزا لقب « أمير رومانيا » . وتحقق هذا الاتحاد
الشخصى ببساطة فى شخص كوزا ، ولكنه لم يتحقق حقوقياً بشكل قطعى
موقف اوروبه من الانتخاب . - وجه الأمير كوزا نداء إلى
نابوليون الثالث : يقول : « إن مصير الرومانيين بين يدي جلالتم » .
وصرح نابوليون الثالث فى رسالة إلى الهيئة التشريعية : « إن مصلحة
فرنسا فى كل مكان يدافع فيه عن قضية عادلة » . واستاءت الحكومة
النمساوية ، ولكنها كانت ، فى ذلك الحين ، منهمكة فى القضية
الايطالية ، فلم تقم برد فعل . ودعمت روسيا وجهة النظر الفرنسية ،
ورأت انكالترا أن أمامها ولساعتها قضايا أهم من القضية الرومانية وظلت
متردة . وأخيراً ، وبعد أن توقف انعقاد المؤتمر الدولى ، بسبب حرب
ايطاليا ، قبلت الدول ، فى بروتوكول ايلول ١٨٥٩ ، انتخاب الأمير كوزا
المزدوج . وقبل الواقع وأفادت رومانيا من حرب ايطاليا .

٢ - تشكيل الدولة الرومانية (١٨٥٩ - ١٨٦٧)

يجب أن نتتبع أثر الحوادث بين ١٨٥٩ ، سنة انتخاب الأمير كوزا ، و ١٨٦٧ . لقد وجد الأمير كوزا الوسطة لتحقيق الوحدة الكاملة ، أي الانتقال من الاتحاد الشخصي إلى الاتحاد الحقيقي . ولكن هذا العمل فسد بأزمة داخلية انتهت بتنازل كوزا عن العرش . ومع هذا فإن جلوس أمير جديد ، أجنبي في هذه المرة ، على العرش ، أيد اتحاد الأمارتين في دولة واحدة .

الأزمة الداخلية . - عندما أصبح كوزا أميراً على رومانيا ، عام ١٨٥٩ ، كان شاباً ، ولم يبلغ الأربعين عاماً ، وعاش في شبابه كالكثير من أبناء العائلات ، في باريس ، وكان طالباً في السوربون ، ولكنه لم ينجح في تأدية امتحان . وعاد إلى مولدافيا وانخرط في الحركة الثورية في عام ١٨٤٨ واضطر إلى الجلاء عن البلاد . وفي ١٨٥٧ عاد إلى بلاده وانتخب نائباً في « ديوان » مولدافيا . وكان كوزا وطنياً رومانياً متحمساً جداً ، ولكن لم يكن له أي خبرة سياسية ، ولا أي طريقة إدارية ، ومع هذا فقد استطاع بسرعة أن يحصل على نتائج هامة ورئيسية . وفي رحلة رسمية إلى القسطنطينية ، باعتباره تابعاً للسلطان ، حصل على السماح بتحويل الاتحاد الشخصي إلى اتحاد « حقوقي » ، أي توحيد حكومتي ومجلسي الامارتين . ولكن الحكومة العثمانية أعطت هذا السماح وبينت أنه صالح مدة حكم كوزا فقط ، ولذا ففي اليوم الذي يزول فيه كوزا ، يصبح السماح لاغياً .

واتخذ كوزا اجراءات ضرورية لتوحيد الجمارك والعدل وإدارة المالية . وفي ٥ شباط ١٨٥٩ قرر صهر مجلسي مولدافيا وفالاشيا ،

وأصبحت الوحدة المولدافية - الفلاشية ، في ذلك الحين ، حقيقة واقعة .
ثم طفق كوزا يبحث عن تثبيت سلطته . وكان في صعوبة مع
المجلس الذي انتخب بالتصويت الضريبي وسيطر عليه كبار الملاكين من
أصحاب الأطيان . وفي ١٤ أيار ١٨٦٤ ، قرر حل المجلس وتعديل
الدستور : وذلك بأن يكون المجلس من الآن فصاعداً منتخباً بتصويت
أوسع يسمح للفلاحين بالتصويت . ومن جهة أخرى ، يتضمن تعديل الدستور
زيادة سلطات الأمير واختصاصه بمبادأة القوانين ، وتمت الموافقة على هذا
التغيير باستفتاء وجد فيه ٦٨٢٠٠٠ صوت « مع » و ١٣٠٧ فقط « ضد » .

وعندما قويت سلطة كوزا تبنى في البلاد اصلاحاً كبير الأهمية :
وهو قانون ٢٤ آب ١٨٦٤ الذي حول وضع الفلاحين . ففي مولدافيا
وفي فالاشيا كان الشعب فلاحاً بخاصة وكانت أكثرية الفلاحين العظمى
متصرفين يعيشون على أملاك كبار المالكين ويخضعون إلى نظام الاتاوات
والسخرة . وفي ٢٤ آب ١٨٦٤ طلب كوزا التصويت على قانون يحرر
الفلاحين : بحذف الاتاوات الاقطاعية ، وحذف الأعشار ، وتسليم الفلاحين
المتصرفين ثلثي الارض التي يفلحونها ، أي إذا كان الفلاح يفلح تسعة
هكتارات من الأرض ، فله الحق في أن يمتلك ملكية تامة ، هذه المرة ،
سبعة هكتارات على تسعة . وهكذا خلعت الملكية عن كبار المالكين
بمعدل ثلثي ما يملكون .

كان هذا التحويل حادثاً رئيسياً : لأن الفلاحين حتى الآن لم يلعبوا
أي دور في الحركة القومية ، ولذا فقد مالوا إلى التفكير ، ابتداءً من
هذا التاريخ ١٨٦٤ ، بأن النظام الجديد ، أي النظام الذي أوجدته
الحكومة الرومانية ، كانت مفيداً لهم ، لأنهم « تحرروا » ، في ظله ،

وبالتالي علق اصلاح الأراضي الفلاحين الرومانيين بفكرة الوحدة الرومانية .

وبالرغم من هذه النتائج ، فقد انتقد نظام الأمير كوزا بعنف لأسباب عدة : وهذه الأسباب ، التي تقدم عادة ، ليست كافية . ولا شك في أنه كان للأمير كوزا خلية يقيمها في قصره الخاص ، وله منها أولاد سفاح ، وأراد أن يعترف بهم شرعاً ، وأن يجعلهم ورثته . وعدا ذلك ، كان محاطاً بأناس فاسدين ومنهممين بسرقة التجهيزات المخصصة للجيش ، وبطلبات ممنوحة إلى دور تجارة خارجية مقابل جعلائل مالية أعطيت لهم أجراً ومكافأة على خدماتهم . وأصبح كل هذا نقداً متداولاً . ولكن هل شككت هذه الفضائح سبباً حاسماً ؟ حقاً لقد كانت هنالك أسباب أخرى . لا شك أن كوزا سبب استياء الأحرار لأنه قوى سلطات الأمير في التعديل الدستوري الذي أجراه . وكان هؤلاء الأحرار يهتمون كوزا بأنه يريد تبني طرق دكتاتورية . وكان كبار الملاكين للأراضي ضده بخاصة ولا يغفرون له اصلاح الأراضي الذي قام به .

وشكل هؤلاء الخصوم لجنة سرية لتحضير انقلاب . ولكن يجب أن نعلم ما يقوله نابوليون الثالث : لقد بعث الرومانيون رسلاً ، واتصلوا بالامبراطور واستطاعوا أن يقنعوه بأن كوزا محب للروس ، ولا يجب فرنسا . حتى ان نابوليون الثالث سمح للرومانيين ، إذا أرادوا ، أن يتخلصوا من كوزا وأرسل براسيانو رسالة إلى أصدقائه في بخارست يقول لهم : يمكنكم أن تعملوا . وبأمر اللجنة السرية دخل ضباط القصر ليلاً ، واستولوا على الأمير واضطروه أن يوقع ، على الفور ، تنازله عن العرش ، وبعد ذلك اقتيد كوزا حتى الحدود .

ولم يحل هذا الانقلاب القضية الرومانية ، بل ، بالعكس ، عقدها .
لقد سمحت الحكومة العثمانية لكوزا بتحقيق الاتحاد ، ولكن طيلة
حكمه . وبما أن كوزا غادر السلطة ، فإنه يحق للحكومة العثمانية
بأن تصرح بأنها لا تخول خلفه شيئاً . وفي الحقيقة ، لو كانت تركيا
وحدها في القضية لما أمكن أن تعمل شيئاً . ولكن في بداية آب ١٨٦٦
وجد تهديد آخر أكثر خطراً ، وهو القضية الإيطالية : فقد تحرك
الإيطاليون ، وأرادوا أن يستردوا البندقية من النمسا ، وتصوروا ترتيباً
ربما يستطيعون بهرجبه اقناع النمسا بتسليم البندقية إلى الإيطاليين عن طيب
خاطر على أن تعوض ذلك بأخذ مولدافيا وفالاشيا .

الأمير شارل هوهنتسولرن . - وقد عبرت الحكومة الإيطالية عن
هذه الفكرة بشكل مكشوف ، وكلمت نابليون الثالث بها . واهتمت
سفارات أوربه بالقضية ، وكان أمام الرومانيين متسع للعمل ، ولو تركوا
منصب أمير رومانيا شاغراً لكان ذلك خطراً . ولهذا السبب عاد جان
براسيانو إلى باريس وبادر بإيجاد مرشح . لقد تطلع إلى الأمير شارل
هوهنتسولرن سيفهارنغن وهو من الفرع الكاثوليكي لآل هوهنتسولرن ،
وابن عم ملك بروسيا . ويبدو أن أول شخص لفظ هذا الاسم كانت
السيدة كورنو وهي أخت نابليون الثالث بالرضاع ، وكانت على صلات
بمنازة معه ، وتعرف شارل هوهنتسولرن معرفة جيدة ، لأنها استقبلت
عدة مرات عند أميرة باد ، جدة شارل ، وهي بوهارنية النسب . وكانت
السيدة كورنو مقتنعة بأن هذا الأمير غير « بروسي » ، بل ، بالعكس ،
سيكون صالحاً للنفوذ الفرنسي ، ولكنها كانت مخدوعة تماماً .

طلب الأمير شارل رأي بسمارك فأجاب : « سر ولا تردد » .

وقبل الأمير وتقرر أن يذهب إلى رومانيا ، وفي الوقت نفسه نظم براسيانو استفتاء لقبوله فقبله . وكان يراد أن يذهب إلى بخارست . والوصول إلى رومانيا يجب اجتياز الأراضي النمساوية . وحصل الأمير على جوازات مزيفة ، باسم ممثل تجاري سويسري . ولم يعرفه أحد ، ووصل بخارست وحياء الشعب وأصبح أمير رومانيا في ايلول ١٨٦٦ . وفي ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٦ اعترفت به الحكومة العثمانية أميراً وراثياً على رومانيا ، ثم اعترفت به الدول .

٣ - قضية الوحدة الرومانية من ١٨٦٧ الى ١٩١٤

لقد رأينا الظروف التي تشكلت فيها الدولة الرومانية ، وكيف دعت هذه الدولة ، في ١٨٦٧ ، شارل هو هنتسولرن . ورومن هذا الأمير اسمه وأصبح يسمى كارول . وبقيت هذه الدولة تابعة للامبراطورية العثمانية وتضم فقط امارتي مولدافيا وفالاشيا ، أي انه بقيت خارج الدولة العثمانية شعوب تمثل رقماً يساوي تقريباً رقم سكان الامارة الرومانية ، وهم رومانيو ترانسلفانيا والبروكوفين وبانات - تيميسفار ، رعايا النمسا - هونغاريا ؛ ورومانيو بساراييا ، رعايا روسيا ؛ والرومانيون المبعثرون في الدوبروجا ، رعايا الدولة العثمانية . ووضعت قضية الوحدة الرومانية أمام هذه الشعوب . وغرضنا أن نبين كيف وضعت القضية بالنسبة لهذه الشعوب بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ .

يجب ملاحظة مظهرين : من جهة موقف الشعوب الرومانية التي كانت تعيش خارجاً عن الامارة الرومانية ، وكانت خاضعة لسيطرة أجنبية ، ومن جهة أخرى ، موقف الحكومة الرومانية حيال قضية الوحدة الرومانية . مصير وموقف « الاقليات الرومانية » في النمسا - هونغاريا

وروسيا والامبراطورية العثمانية . - لقد كانت الشعوب الرومانية في الحقيقة «متزوجة» بالشعوب الأخرى . وكانت الكتلة الوحيدة الكثيفة بشكل كاف كتلة روماني ترانسلفانيا ، وكانت في آخر القرن التاسع عشر نحو ٢٤٠٠ .٠٠٠ نسمة وتشكل في ترانسلفانيا العنصر الأهم عددياً أي ٧٢ ٪ من سكان ترانسلفانيا . وكان رومانيو ترانسلفانيا وخدمهم في هذا الدور الذي يهمننا ، يقومون بنشاط « قومي » . وهم وخدمهم الذين أعلنوا عن مطالب تساعد على ربط حركتهم بالحركة العامة للقوميات .

رومانيو ترانسلفانيا : - لقد كان رومانيو ترانسلفانيا يؤلفون ٧٢ ٪ من السكان تقريباً . وكانوا «متزوجين» بالعناصر الأخرى ، المجر والساكسون ، ولكن هذه العناصر لم تكن لتوجد على محيط ترانسلفانيا ، بل بالعكس ، كانت توجد في وسط هضبة ترانسلفانيا . وكانت الكتلة الرومانية مؤلفة في أكثريتها من الفلاحين ، بينما نجد العنصر السائد والمتفوق اجتماعياً في الكتلة المجرية . لقد كان كبار الملاكين كلهم مجراً تقريباً ، وكان لترانسلفانيا قبل ١٨٤٨ دياط ، أي مجلس يمثل لحد مارأي الشعب المحلي . وفي ١٨٤٨ حاول المجر انشاء دولة هونغارية وحدوية فاصطدموا بمقاومة رومانيو ترانسلفانيا كما اصطدموا بمقاومة الكرواتيين . واشترك الرومانيون والكرواتيون عملياً ، في ١٨٤٨ وفي بداية ١٨٤٩ في الحرب الأهلية ضد مجر هونغاريا . وفي ١٨٤٩ أسقط في يد المجر وأخفقت محاولتهم تماماً في إنشاء هونغاريا مستقلة . ومن ثم أعيد تأسيس دياط ترانسلفانيا ، وصوت هذا الدياط على قانون وقعه امبراطور النمسا ، في ٢٦ تشرين الأول ١٨٦٣ ، وفيه يعلن المساواة في الحقوق بين مختلف « أمم » ترانسلفانيا أي بين العناصر الرومانية والعناصر المجرية والعناصر الساكسونية .

وفي ١٨٦٧ أبرمت تسوية «مساوية - هونغارية» ، وبموجبها أصبحت

الامبراطورية النمساوية ، كما نعلم ، ملكيه ثنائية ، ملكية مؤلفة من دولتين : النمسا وهونغاريا ، دولتين تتحدان في بعض الشؤون المشتركة . وفي هذه التسوية ، في عام ١٨٦٧ ، الفت ترانسلفانيا جزءاً من الدولة الهونغارية .

وكانت مبادئ السياسة المجرية في هذه الدولة الهونغارية تقضي بأن تكون هونغاريا دولة وحدوية ، أي دولة لا تقبل الاختلافات المحلية من وجهة نظر النظام اللغوي او الاداري . ومن جهة ثانية يسيطر المجر على هذه الدولة .

اما السياسة العملية المجرية حيال القوميات غير المجرية في هونغاريا ، وبخاصة حيال روماني ترانسلفانيا ، فقد درسها طويلاً المؤلف الانكليزي سيتون واتسون وقام بتحقيقات ميدانية وخرج منها بانطباعات عدة .

النظام الانتخابي . - لقد رتب النظام الانتخابي بشكل يشجع فيه العناصر المجرية . ولم يكن التصويت عاماً ، بل كان ضريبياً معقداً للغاية . وينص القانون على سبع وثلاثين فئة ناخبين . وكان الناخبون في أكثريتهم من كبار أصحاب الأقطان ، شريطة أن يدفعوا ضريبة مباشرة أعلى من ١٤٥ كورون ؟ والمسكفون الذين يدفعون ضريبة مباشرة ٢١٠ كورون ، والحرفيون ، شريطة أن يستخدموا عاملاً على الأقل ؛ والمستخدمون الذين يتقاضون أجراً أعلى من ١٤٠٠ كورون ؛ والموظفون الذين راتبهم أعلى من ١٠٠٠ كورون ، يضاف إلى ذلك ما يسمى « الكفاءات » ، أي الأشخاص الحائزون على شهادات جامعية . وقد رتب كل ذلك إما لافادة الملاكين الأغنياء نسبياً ، واما العناصر المدنية في السكان . وقد رأينا أن الأكثرية العظمى من روماني ترانسلفانيا كانوا فلاحين فقراء ، ولذا فان قسماً عظيماً من هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يملكون حق

التصويت . ومن جهة أخرى ، كان على من يرشح نفسه للانتخابات أن يعرف اللغة المجرية ، ومعظم هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يعرفون المجرية . وأخيراً ، نظم توزيع المقاعد في برلمان بودابست بشكل يفيد المدن بالنسبة للأرياف . والعنصر الروماني كان عنصراً فلاحاً : فعلى ٧٤ مقعداً للنواب في ترانسلفانيا ، لم يكن للرومانيين إلا ثلاثون . وبالرغم من أن الرومانيين يؤلفون ٧٢٪ من السكان ، لا يستطيعون أن يكون لهم في الحد الأعظم إلا ثلاثون نائباً في برلمان بودابست ، على حين كان لمجموع هونغاريا ٣٧٢ نائباً . يضاف إلى ذلك أن الإدارة لم تشعر بحرج في تطبيق الضغط على الانتخاب : كان التصويت عاماً ويجب أن يعلن شفويّاً . ومكتب التصويت لا يتكلم إلا المجرية : فإذا وجه سؤالاً إلى ناخب ، كأن يطلب إليه عنوانه وكان الناخب غير قادر على الإجابة بالمجرية ، بطل تصويته . وأخيراً ، كانت الإدارة تطبق طرقاً ملتوية للوصول إلى الغاية نفسها ، أي لإبعاد الفلاحين عن حق التصويت : كأن ترتب الأمور بشكل تغلق جسراً للمواصلات في يوم الانتخاب ، فيضطر الفلاحون من منطقة ما أن يدوروا عدة كيلومترات ، ولا يلحون ويعودون إلى دورهم ولا يصوتون .

نظام الصحافة . - ومن جهة أخرى كانت الصحافة حرة مبدئياً ، ولكن القانون المجري لعام ١٨٧٨ يحرم الهجوم الموجه « ضد الوحدة الأرضية ، والدستور ، وإذا كان هذا الهجوم يقتضي فكرة اللجوء إلى القوة » . وأخيراً يعاقب القانون كل مقال في جريدة « من طبيعته إثارة الحقد بين مختلف القوميات » . ولا يمكن تشكيل الجمعيات إلا بأذن من الحكومة . وقد وجد أن الحكومة رفضت السماح لجمعية زراعية لأنها كانت رومانية . وكذلك الأطر الإدارية يجب أن تتشكل فقط من

أناس قادرين على التكلم باللغة المجرية . وعليه فإن كل موظف، ولو كان ثانوياً ، يجب أن يعرف المجرية ، ويجب أن يعرف نظرياً أيضاً اللغة المحلية ليكون قادراً على إجابة السكان بلغتهم ، وعلى الأقل في المصالح التي لها علاقة بالجمهور . أما في الواقع ، فإن جميع الوظائف الهامة كانت محتجزة للمجر . وفي ترانسلفانيا التي يؤلف الرومانيون فيها ٧٢ ٪ من السكان لا يوجد إلا ٦ ٪ من الرومانيين الموظفين . أما الموظفون الآخرون فكانوا مجراً يعرفون الرومانية قليلاً أو كثيراً ، وفي الغالب لا يعرفونها مطلقاً .

والنتيجة هي أن الشبان المثقفين الرومانيين في ترانسلفانيا ليس لهم أمل بالحصول على وظيفة إدارية ، عندما ينهون دراساتهم العليا ، وأمكنهم أن يعملوا ذلك . ولذا كانوا مضطرين إلى الانصراف والافادة من شهادتهم في بلاد أخرى ، كأن يهاجروا إلى الإمارة الرومانية ويحاولوا أن يجدوا لهم وظيفة . ونتيجة انطلاقهم تجريد الحركة القومية الرومانية من عناصرها الفكرية ، من كل ما يمكن أن يكون أطرها وزعماءها .

التعليم . - كانت التعليم يعطى في الجامعات ، وفي التعليم الثانوي ، وفي جميع مؤسسات الدولة باللغة المجرية . ومن الممكن وجود مؤسسات حرة ، ولكن في الواقع ، في كل ترانسلفانيا ، في ١٨٨٥ ، وجد أربع مؤسسات حرة للتعليم الثانوي . أما التعليم الابتدائي فكان يعطى في نوعين من المدارس : مدارس الدولة وتعطي التعليم باللغة المجرية ، والمدارس الحرة ، ويمكنها أن تعلم باللغة المحلية ، شريطة أن تعلم المجرية أيضاً .

هذه هي الظروف التي وجد فيها الشعب الروماني في ترانسلفانيا من الوجهة القانونية ومن الوجهة الواقعية .

مدى الاحتجاج . - يجب ألا ننسى أن الأكتريّة العظمى من الشعب الروماني في ترانسلفانيا كانت تتألف من الفلاحين ، وكان هؤلاء سلبين . وفي الحقيقة ، أن الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا كانت عمل أقلية من المفكرين .

الأحزاب الرومانية . - بعد ١٨٦٧ تأكد اتجاهاً بين الرومانيين في ترانسلفانيا : الأول ومحركه رئيس الأساقفة ساغونا ، والثاني ، وزعيمه باريتيو . كان الاتجاه الأول يقبل مقاومة النفوذ المجري بالوسائل القانونية والبرلمانية ، ويراد بذلك العمل ما أمكن على انتخاب نواب رومانيين في برلمان بودا - بست ومحاولة الحصول على تحسين للنظام بتأثير هؤلاء النواب . وكان الاتجاه الثاني اتجاهاً المقاومة السلبية : وهو يرى أن لا شيء يرجى من المجر ، ولذا فالأفضل الامتناع ، ورفض المشاركة تماماً في حياة الدولة .

لقد سيطر الاتجاه الأول حتى ١٨٧٥ : فقد وجد بين ١٨٧٠ و ١٨٧٤ نحو خمس وعشرين نائباً رومانياً في برلمان بودا - بست . ولكن هذا الاتجاه ضعف بعد وفاة رئيس الأساقفة ساغونا وظفر الاتجاه الآخر ، اتجاهاً الامتناع . وفي ١٨٧٥ صرح اجتماع الناخبين الرومانيين بأن الذين يقبلون بالجلوس في برلمان بودا - بست خونة وتبني اسلوب الامتناع البرلماني . وفي الحقيقة ، ان كل هذا لم يذهب إلى بعيد . ولكن ابتداءً من

١٨٨١ يرى ، بين رومانيي ترانسلفانيا ، تشكل حزب سياسي في مؤتمر عقد في سيبينو حضره نحو مائة وخمسين مندوباً عن الناخبين الرومانيين . وقام باريتيو بمبادرة هذا الاجتماع ، وتبنى الحزب القومي الروماني البرنامج التالي :

١ - الاحتجاج على القوانين المدرسية والقوانين الانتخابية ، لأن هذه القوانين سنت لمصلحة الجبر وحدهم .

٢ - المطالبة باستعمال اللغة الرومانية في الادارة في ترانسلفانيا ، وبالتالي المطالبة بوصول الرومانيين بنسبة عادلة الى الوظائف .

٣ - مطالبة الدولة بمساعدة المدارس الدينية التي تعطي التعليم بالرومانية .

٤ - توسيع حق التصويت لجميع المكلفين ، وأراد بعضهم الذهاب حتى التصويت العام .

ونلاحظ أنه لا يوجد في هذا البرنامج أي أثر للانفصالية ، أي ان رومانيي ترانسلفانيا لم يطلبوا الانفصال عن هونغاريا ، بل طلبوا ببساطة نظام الاستقلال الذاتي في إطار الدولة الهونغارية .

واصبح نشاط هذا الحزب هاماً في حوالي ١٨٩٠ . وفي ذلك الحين ، لم يتردد مؤتمر الحزب القومي الروماني في التلميح بوجود « أسرة رومانية كبرى من أحد عشر مليون نسمة » . وهذا أول تلميح واضح بإمكان وجود وحدة رومانية . ولكن يجب أن نلاحظ أن رومانيي ترانسلفانيا لم يلحوا كثيراً على فكرة الوحدة الرومانية ، بل كانوا يصرحون بانهم يقبلون ببقاء الدولة الهونغارية ، أو بالأحرى ، بالملكية الثنائية : وكل ما يطلبونه ببساطة هو أن تقرر الحكومة الهونغارية ، حيال رومانيي ترانسلفانيا ، تبني سياسة أكثر مصالحة وتوفيقاً بما كان في الماضي . وكان هذا المطلب ، - في ١٨٩١ ، مطلب رجل تجب معرفة اسمه : وهو اوريل بوبوفيتشي . فقد نشر في ١٨٩١ « بيان الى الرأي الأوربي » في موضوع سوء المعاملة التي يلقاها رومانيو ترانسلفانيا من جانب الحكومة الهونغارية ، وعلى اثر

هذا البيان حكم على اوريل بوبوفيشي بالسجن أربع سنوات، ولكنه استطاع ان يفر ويعبر الحدود .

وفي كانون الثاني ١٨٩٢ ، انعقد مؤتمر الحزب القومي الروماني ، في هذه المرة أيضاً . في سيبو ، وقرر ارسال مذكرة إلى امبراطور النمسا ، ملك هونغاريا ، وأتى بهذه المذكرة الى فينا وفد من ثلثمائة روماني . فرفض الامبراطور فرانسوا - جوزيف أن يستقبل الوفد وصرح بأن ينقل هذه المذكرة إلى الحكومة الهونغارية . وبالطبع أجابت الحكومة الهونغارية بأن موقعي هذه العريضة ليس لهم أي حق في التكلم باسم الشعب الروماني . وعندئذ نشر الرومانيون مذكرتهم ، ووجهوا جميع الانتقادات إلى أعمال الادارة المجرية في النظام المدرسي والاداري والانتخابي وغيرها .

أجابت الحكومة الهونغارية هذه التظاهرة في أيار ١٨٩٤ بملاحقات قضائية ضد أعضاء الحزب القومي الروماني بسبب « التحريض ضد القومية المجرية » . ولقد رأينا أن القانون الهونغاري في الصحافة ينص على جريمة من هذا النوع . وأقيمت الدعوى أمام محكمة عدلية مجرية ، وطعن المتهمون في صلاحية المحكمة مصرحين بأن القضاة كانوا في الوقت نفسه طرفاً في النزاع ، وقرأوا تصريحاً يناشدون فيه الرأي العام العالمي . ثم حكم على رئيس اللجنة الرومانية مع أربعة عشر منها آخر بعقوبة السجن وأمرت الحكومة بجل الحزب القومي الروماني ، لأن برنامج هذا الحزب لا يتلاءم مع « أنظمة الدولة الهونغارية » .

ومكذا أخفقت هذه المحاولة الأولى من روماني ترانسلفانيا .

وفي ١٩٠٥ ظهر الحزب القومي من جديد، وكان برنامجاً في هذا العام مطابقاً تقريباً لبرنامج ١٨٨١، أي ان الشعب الروماني في ترانسلفانيا ، مع تصريحه بأنه يريد احترام سلامة الدولة الهونغارية ، يرغب في الحصول ، في نطاق

هذه الدولة ، على استقلاله الذاتي . وكان يطالب بخاصة بمساواة اللغة في الإدارة ، وفي العدل ، وفي التعليم ، ويطالب بالاصلاح الانتخابي ، أي بالتصويت العام والاقتراع السري وإعادة النظر في توزيع المقاعد .

التفوق المجري : - وفي هذه المرة أيضاً لم تؤد مطالب رومانيي ترانسلفانيا إلى شيء . وبالعكس ، في ١٩٠٧ وفي ١٩٠٨ ، طلبت الحكومة الهونغارية التصويت على قانونين من طبيعتهما زيادة التفوق المجري .

القانون الأول : قانون ١٩٠٧ . - وهو القانون المدرسي . وبموجبه تقدم الحكومة الهونغارية مساعدات إلى المدارس الحرة ، ولكن شريطة أن يصبح المعلمون الأحرار موظفين في الدولة ، وأن تتمكن الدولة من تسميتهم وعزلهم . ومن جهة أخرى ، أن تعلم جميع المدارس الحرة التاريخ والجغرافيا والحساب باللغة المجرية . اذن في التعليم الابتدائي يتلقى تلاميذ المدارس الحرة الجزء الأساسي من تعليمهم باللغة المجرية . وقد اعتبر رومانيو ترانسلفانيا ان قانون ١٩٠٧ موجه لخنق المدارس الحرة ، لأن هذه المدارس مازالت مستمرة في إعطاء التعليم باللغة الرومانية .

القانون الثاني : قانون ١٩٠٨ . - وهو القانون الانتخابي الذي أقر التصويت الاكثري وبدل الشروط المطلوبة للناخب ، وذلك باعطاء فوائد أعظم أيضاً لمن يحصلون على درجة في التعليم . ولكن هذا القانون كان في صالح السكان من غير أبناء الريف . ولما كان رومانيو ترانسلفانيا فلاحين ، فان هذا القانون لم يكن في صالحهم .

احتج الرومانيون ضد قانوني ١٩٠٧ و ١٩٠٨ ولم يحصلوا على شيء آتي . وعندما تفاقمت الحالة الدولية في البلقان ، في العام ١٩١٣ ، قرر رئيس مجلس الوزراء الهونغاري ، الكونت ايتين تيسزا ، الذي لعب دوراً هاماً

أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ان يقترح على الحزب القومي الروماني
المفاوضة وعرض أن يعين في ترانسلفانيا موظفين قادرين على الكلام باللغة
الرومانية ، واقترح إعطاء مساعدة الدولة الى المدارس الحرة الرومانية ،
وإنشاء كراسى الأدب الروماني في جامعات هونغاريا ، وأخيراً ، تأمين
نظام الاستقلال الذاتي للكنيسة الموحدة في ترانسلفانيا . فأجاب رومانيو
ترانسلفانيا بأن هذه التنازلات غير كافية . وبقيت القضية عند هذا الحد ،
وأخفقت المفاوضة .

وفي الحقيقة كان زعماء الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا ، في
ذلك الحين ، يعتبرون ان الأمل لم يفقد ، ويعلمون ان تيسرا معاد لهم ،
ولا يعتمدون عليه . ولكنهم يعرفون ايضاً أن أفكار الأرشيديوق فرانسوا -
فرديناند ، وارث عرش النمسا - هونغاريا ، تختلف عن أفكار وسطه .
وانه يتصور تعمير الدولة النمساوية - الهونغارية على أساس جديد :
فقد تصور بلاء ارادته ، على ما يبدو ، لانه ليس لدينا وثيقة اكيده
عن القضية ، «اتحاد الدول» ، وان رومانيي ترانسلفانيا في نطاق اتحاد الدول
يستطيعون الحصول على درجة الاستقلال الذاتي . وان الأمل في حكم
فرانسوا - فرديناند من طبيعته ان يذهب برومانيي ترانسلفانيا الى
اتباع أسلوب التآني والتمهل .

ولكن كيف جرى ان رومانيي ترانسلفانيا وهم أكثر القوميات تلاحماً
في هونغاريا ، وقد حافظوا على هذا التلاحم بفضل اكليروسهم ، لم يحتجوا على
النظام الهونغاري احتجاجاً حاراً شديد اللهجة ؟ ان هذا الاعتدال يتضح
إذا أخذنا بعين الاعتبار موقف الحكومة الرومانية .

موقف الحكومة الرومانية من قضية الوحدة الرومانية . - في الحقيقة
ان الحكومة الرومانية ، بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ ، لم تحاول تحقيق

التطلعات القومية بنشاط ، كما لم تبحث عن إنهاء الوحدة القومية . ولكن يجب الا ننسى ان هذه الامارة الرومانية كانت ، في ١٨٦٧ ، دولة صغيرة مؤلفة من خمسة ملايين ، دولة مضطرة الى مراعاة الحذر والتبصر والفطنة ، لاسيا وان امامها دولاً كبرى ، وعلى حساب هذه الدول الكبرى يجب ان تمارس المطالبات القومية التي تفيد منها : روسيا ، فيما يتعلق برومانيي بسارابيا ، والنمسا - هونغاريا ، فيما يتعلق برومانيي ترانسلفانيا وال بوكوفين وبانات - تيميسفار . وترددت الحكومة الرومانية في القاء نفسها في مثل هذه المغامرة . ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ، عدا هذا العامل الاساسي ، شخص الامير ايضاً : وهو ان شارل هوغنتسولرن بروسي وأنه حكم حتى تشرين الأول ١٩١٤ .

قبل مجيء شارل هوغنتسولرن الى عرش رومانيا ، أي في زمن حكم الأمير كوزا ، كانت قضية ترانسلفانيا مضطربة بشكل جدي . وفي أثناء حرب ١٨٥٩ ، أي أثناء حرب فرنسا والبيمونت - ساردينيا ضد النمسا - هونغاريا ، فكر رئيس الحكومة الساردية ، كافور ، ان من المناسب للعمليات العسكرية في ايطاليا ، إثارة ثورة في ترانسلفانيا ، لأن من طبيعة هذه الثورة أن تضايق النمسا - هونغاريا . ووضع كافور خطة يستطيع بموجبها المهاجرون المجر ، في ١٨٤٩ ، ممن غادروا هونغاريا اثر اخفاق حركة الاستقلال ، من أمثال كوسوط واصدقائه ، أن يتجمعوا في الامارة الرومانية ، في أسفل الكاربات ، ثم يعبرون الكاربات بمساعدة الجيوش الرومانية ، وينفذون الى ترانسلفانيا ليحاولوا القيام فيها بثورة .

وضعت هذه الخطة بجذ وعناء ، لأن الرومانيين والمجر ، في الواقع ، يكرهون بعضهم ، وبالرغم من ان المهاجرين المجر كانوا اعداء الحكومة الرسمية في الامبراطورية ، فقد كان الرومانيون يحذرون منهم . وبفضل وساطة قنصل فرنسا في ياسي ، فيكتور بلاس ، ابرم اتفاق ، في ٢٠

أيار ١٨٥٩، بين المهاجرين المجر وحكومة الأمير كوزا: وبوجه تعهد المهاجرون المجر ، أن يمنحوا في حالة النصر الاستقلال الذاتي الإداري الى الرومانيين في ترانسلفانيا ، وان يمنحوا غير المجرين حقوقاً مساوية لحقوق المجر . ونرى هنا ان القصد لم يكن مطلقاً ضم ترانسلفانيا الى الامارة الرومانية ، بل منح الرومانيين في ترانسلفانيا نظام الاستقلال الذاتي المطابق لرغباتهم .

ومع ذلك لم تقبل حكومة الأمير كوزا بهذا الاتفاق : وكانت تحذر ، وبخاصة لم تشأ التسليم بإمكان احتمال ربط ترانسلفانيا بالدولة الرومانية ، لأن قبول الاستقلال الذاتي معناه التسليم بهذا الالحاق . لذا لم تقبل الاتفاق وأعلنت به كافور و نابوليون الثالث في تموز ١٨٥٩ .

وعندما أصبح شارل آل هوهنتسولرن ، في ١٨٦٧ ، أمير رومانيا ، اختلفت الظروف . ومن البديهي أن يأخذ شارل هوهنتسولرن بعين الاعتبار رأي الحكومة البروسية : وقد قال له بسمارك ، في ١٨٦٨ ، بأن بروسيا لا تشجع ، بأي حال من الأحوال ، تطلعات رومانيا الى ترانسلفانيا . ومن جهة أخرى ، أراد شارل هوهنتسولرن أن يتجنب المغامرات نظراً لأن دولته ضعيفة ونظراً للمصاعب الداخلية التي واجهتها في السنوات الاولى من تأسيسها ، وكانت لديه الوساطة لفرض هذا الحذر ، لأن زعماء الأحزاب ، في الحياة السياسية الرومانية ، حتى ١٩١٤ ، كانوا دوماً قليلاً أو كثيراً أدوات بيد الأمير . وفي الحقيقة ، لم يكن في رومانيا انتخابات حرة ، لأن تطبيق الضغط الانتخابي مكن الملك من الحصول دوماً على أكثرية الحزب الذي يرغب أن يراه في السلطة . ولذا سيطرت إرادة الملك .

سياسة الملك . - لقد وجد الملك نفسه أمام ظروف دقيقة للغاية ،

وأول هذه الظروف أزمة الشرق ، في ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، التي أثارت الحرب الروسية - التركية . وإذا وقعت هذه الحرب اجتاز الروس الأراضي الرومانية ، لأن إمارة رومانيا تابعة للإمبراطورية العثمانية . وباعتبار أن الروس في حرب مع تركيا ، فقد توقعت رومانيا أن تكون ميدان قتال بين روسيا والإمبراطورية العثمانية . فما العمل في هذه الحالة ؟ الحل الأول الممكن هو الحفاظ على الحياد . أي تحمل الغزو الروسي ، لأن الإمارة الرومانية مازالت تابعة للإمبراطورية العثمانية . والحل الثاني : هو الاشتراك مع روسيا ، وفي هذه الحالة يكون للغزو الروسي طابع آخر : وهو أن يتم بأشكال أكثر ملاءمة .

قررت الحكومة الرومانية أن تأخذ بالحل الثاني ، لأنها رأت فيه فائدة : فقد رأى شارل هوغنتسولرن أمير رومانيا بأنه إذا تحزب لروسيا ، استطاع أن يصبح ملكاً ، ومن جهة أخرى ، إذا أصبحت رومانيا حليفة روسيا ، استطاعت أن تأمل بأن تعاملها روسيا معاملة حسنة . ولا ننسى أن روسيا في العام ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، فقدت المناطق الثلاث الجنوبية من بيسارابيا ، حول مدينة بولغراد . وكانت الحكومة الرومانية تخشى دوماً من أن تسترد روسيا هذه المناطق الثلاث : فإذا كانت رومانيا حليفة روسيا في الحرب ضد تركيا ، استطاعت أن تؤمل بالألا تطالب روسيا بهذه الأراضي .

تفاوضت الحكومة الرومانية مع المستشار الروسي غور تشاكوف ، ووقع اتفاق في ٢٦ نيسان ١٨٧٧ . وينص هذا الاتفاق على أن تتحرك رومانيا المروء حراً للجيش الروسي لمهاجمة الإمبراطورية العثمانية ؛ وأن يأخذ الرومانيون على عاتقهم حماية مواصلات الجيش الروسي . ومن جهة أخرى ، تعد الحكومة الروسية إمارة رومانيا بالحفاظ على سلامة

أرضها . وكان الرومانيون يفهمون من ذلك أيضاً : سلامة أرض المناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية .

وفي الواقع ، كان للرومانيين دور نشيط أثناء الحرب الروسية - التركية ، وعملوا أكثر مما وعدوا : فعندما أخفقت الجيوش الروسية أمام بلفنا ، ووجد القائد الرومي في صعوبات ، قبل الرومانيون التعاون مع الجيش الرومي وأرسلوا ٥٠.٠٠٠ رجل لحصار بلفنا . وبالرغم من الخدمات التي أدوها لروسيا ، لم تعامل رومانيا معاملة حسنة عند تنظيم السلام : لأن الروس ، عندما أبرموا معاهدة سان - ستيفانو ، أهملوا دعوة الحكومة الرومانية ، للاسهام في المفاوضات ، وعلمت الحكومة الرومانية فجأة شروط السلام . وفي شروط السلام هذه خصت روسيا نفسها بالمناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية ، وطلبت إلى تركيا أن تعطي رومانيا ، بصفة تعويض ، الدوبروجا الشمالية أي القسم الممتد من الدوبروجا حتى نقطة واقعة إلى الجنوب قليلاً من ميناء قونستانزا . واستاء الرومانيون كثيراً من هذا البدل : فقد انتزعت منهم ثلاث مناطق ذات أهمية استراتيجية ضخمة ، لأنها واقعة مباشرة في شمال دلتا الدانوب ، وأعطوا الدوبروجا ، وهي أرض عقيم تقريباً يسكنها شعب خليط للغاية من الرومانيين والترك والتتر والبلغار . ومن المؤكد أن هذا البدل كان في غير صالح رومانيا .

وتساءلت الحكومة الرومانية ، مرة أخرى ، عما يجب عمله فرأى بعضهم أن من الأفضل القبول ومحاولة تحسين الشروط قليلاً . ولكن زعيم الحزب الليبرالي الروماني براسيانو تبني موقفاً متشديداً وقال : من الأفضل لرومانيا ، إذا لم تستطع أن تعمل غير ذلك ، أن تسلم بتحمل هذا الحل ، وتدعه يفرض عليها على أن تحتفظ بحقوقها للمستقبل . وهذا

ما جرى في آخر الأمر : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، لم يدع الرومانيون ، بل توك اليهم أن يرسلوا مندوباً عنهم . وقرأ براسيانو مذكرتهم على المؤتمر . وبعد ذلك دعي إلى الانصراف ولم يؤخذ بعين الاعتبار بأي مطلب من المطالب الرومانية . وقررت معاهدة برلين ، في ١٨٧٨ ، بأن تعيد رومانيا إلى روسيا المناطق الثلاث من بسارايا الجنوبية ، وأن تأخذ رومانيا الدوبروجا عوضاً عنها . واعتبر الرومانيون هذه الشروط نكبة ، وأصبح سوء الظن حيال روسيا ، حتى ١٩١٣ ، نقطة أساسية في السياسة الخارجية الرومانية .

ومع ذلك ، فقد كسب الرومانيين شيئاً في هذه القضية : وهو الاستقلال التام . وفي الواقع ، ان الملك كارول ، بعد أن قطع العلاقات مع الامبراطورية العثمانية ، حصل ، في عام ١٨٨١ ، على لقب ملك . وهذه التجربة الشاقة التي تمت في ١٨٧٨ والغضب الذي نجم عنها في الرأي الروماني ضد روسيا ، قد تفاقما خلال السنوات التالية ، لأن الحكومة الرومانية تأكدت من أن السياسة الروسية في البلقان تعمل لصالح البلغار : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ اوجدت روسيا اماره بلغاربه ، وحتى ١٨٨٥ سيطر النفوذ الروسي في بلغاريا . وأصبح وضع رومانيا خطراً لأنها أصبحت « محاصرة » بين اماره بلغاريا ، التابعة لروسيا في الواقع ، والدولة الروسية . وبجث الرومانيون عن حمايه أنفسهم . وكان عليهم أن يخرجوا من عزلتهم ، ويحاولوا ايجاد نقطة استناد في الخارج . وكان بإمكان رومانيا ، إذا أرادت ، أن تمتد يدها إلى النمسا - هونغاريا ، وهي مطمئنة بأن تستقبل استقبالاً حسناً . ولكن يجب أن نفكر - بالنتائج : فإذا قامت رومانيا ، بهذه الحركة ، تخلت عن كل مطالبه بترانسلفانيا . وكان من المستحيل عليها أن تصبح حليفه النمسا - هونغاريا ،

وفي الوقت نفسه ، أن تدعم انفصالية روماني ترانسلفانيا . ويفهم جيداً أن الرومانيين ترددوا . لقد ترددوا من ١٨٨١ إلى ١٨٨٣ . وإذا قرروا في العام ١٨٨٣ فذلك بناءً على مبادرة بسمارك عندما دعا ، إلى غاشتاي ، جان براسيانو ، زعيم الحزب الليبرالي الروماني ، واستطاع أن يقنعه بأن من المفيد لرومانيا أن تتحالف مع النمسا - هونغاريا . وأبرم هذا الحلف ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٨٣ ، بالنصوص التالية :

« إذا هوجمت رومانيا ، دون إثارة من جانبها ، فعلى النمسا - هونغاريا أن تمدها بالمساعدة المسلحة . وإذا هوجمت النمسا - هونغاريا ، دون إثارة من جانبها ، في قسم من دولها المتاخمة لرومانيا أي في البوكوفين أو في ترانسلفانيا ، فعلى رومانيا أن تعطيها مساعدتها المسلحة .

وهذه المعاهدة ، دون أن يلفظ اسم روسيا ، كانت موجهة لأن تلعب دورها ضد روسيا لأن الدولة التي تستطيع أن تجتاح النمسا - هونغاريا في البوكوفين أو ترانسلفانيا هي روسيا وحدها . كان الحلف سرياً ، وحفظ السر بشكل يدعو إلى الإعجاب : وتدل الوثائق الدبلوماسية الألمانية على أن الملك شارل هوغنتسولرن حفظ نص المعاهدة في صندوقه الحديدي الشخصي ولم يودع نسخة من هذه المعاهدة في محفظات وزارة الشؤون الخارجية الرومانية ، ولم يطلع الملك عليه إلا بعض الرجال السياسيين : ثلاثة أو أربعة على الأكثر ؛ وفي بعض الأحيان ، كان وحده يعرف المعاهدة ، لأن الآخرين ماتوا : وعندئذ قرر أن يخبر رجلاً أو رجلين سياسيين لئلا يكون وحده كاتباً لهذا السر . ولم يكن الرأي العام ليعلم بوجود هذا الحلف .

ويجب أن نقول ان الرجال السياسيين الرومانيين سلموا بهذه الحالة . وبعد وفاة جاث براسيانو ، في ١٨٩١ ، خلفه ستوردزا على رأس الحزب الليبرالي . وبعد قليل على استلامه توجيئه الحزب

القي خطاباً شديداً صرح فيه أن سياسة المجر في ترانسلفانيا تجعل التفاهم النمساوي - الروماني ، مستحيلاً ، مع أن هذا التفاهم موجود ، وبشكل حلف اوبعد سنتين ، في ١٨٩٥ ، أصبح ستوردزا رئيساً لمجلس الوزراء ، فاختلقت لغته ، وخطب خطاباً صرح فيه بأن بقاء الوحدة الأرضية في النمسا - هونغاريا ضروري للتوازن الأوروبي . حتى أن الرجال السياسيين المعادين للتفاهم مع النمسا - هونغاريا كانوا مستعدين لتفسير موقفهم إذا وصلوا إلى السلطة ، لأنهم يجدون أنفسهم في حضرة الملك ويطلعون على وجود المعاهدة .

إلا أن السياسة الرومانية تطورت في ١٩١٣ ، أثناء الحرب البلقانية الثانية ، الحرب بين بلغاريا من جهة ، وصربيا واليونان من جهة أخرى . وتدخلت رومانيا في هذه الحرب ولعبت دوراً حاسماً في إنهاء سحق بلغاريا . وابتداء من ذلك الحين ، أصبحت علاقات رومانيا والنمسا - هونغاريا باردة ، بل وسيئة تقريباً : فقد استاءت النمسا - هونغاريا من تدخل رومانيا في الحرب البلقانية الثانية وأشعرتها بذلك . ونعلم تقارير وزير النمسا - هونغاريا في بخارست ، في ذلك العصر ، الكونت تشرنين : ففي كل شتاء ١٩١٣ - ١٩١٥ مافىء تشرنين يكرر على حكومته : لا تعتمدوا على رومانيا ؛ ومن المعلوم أن الحلف ميت ولكن المعاهدة موجودة ، وهذه الحالة شائعة ومعروفة في السياسة الدولية ، فقد توجد المعاهدة ولكن المتعاقدين يعلمان جيداً بأنها لن يطبقاها إلا إذا لزم الأمر . وكانت الملك كارول ، وهو الهوهنتسولرني ، يرغب بدعم الدول الوسطى ، ولكنه صرح إلى الكونت تشرنين بأنه ، إذا قامت حرب أوروبية ، فسيكون ولا شك غير قادر على جر بلده في هذه الحرب . وهذا ما حدث في ١٩١٤ : فعندما دعا الملك كارول ، في ٣ آب ١٩١٤ ، مجلس التاج ،

وجمع فيه رؤساء الأحزاب السياسية الرومانية وأعلم هذا المجلس بأن رومانيا أبرمت معاهدة سرية مع النمسا - هونغاريا منذ ١٨٨٣ ، وانها مضطرة بالتالي أن تدعم النمسا - هونغاريا ، لم يكن بين الواحد والعشرين رجلاً سياسياً حاضراً ، إلا رجل واحد يدعم الملك وهو كارل . أما الآخرون فقررُوا حياد رومانيا ، حتى انه شوهد في هذا المجلس ، رجل سياسي روماني ، تالك يونيسكو ، يلح إلى إمكان دخول رومانيا الحرب إلى جانب فرنسا ضد النمسا - هونغاريا . فأجاب الملك كارل : إذا حدث هذا يوماً ، فسيذهب ، ويعود إلى المسكن الذي أتى منه ، . وهذا يعني التهديد بالتنازل عن العرش .

ولكن الملك كارل لم يتنازل عن العرش ، لأنه مات في ١٠ تشرين الأول ١٩١٤ . وبعد وفاته ، تطورت السياسة الرومانية تدريجياً : ولندكر أن الحكومة الرومانية ، في آب ١٩١٦ ، اعتقدت بانتصار سريع لدول الوفاق ، وأصبحت حليفة فرنسا وانكلترا وروسيا . ولكنها قررت ذلك بعد فوات الأوان بقليل ، أي في وقت ضعف فيه الهجوم الروسي الذي تعتمد عليه : وغلبت رومانيا واجتاحتها الجيوش النمساوية - الألمانية ، ووقعت صلحاً منفرداً مع المانيا في بداية ١٩١٨ ، وهذا لم يمنعها ، عندما دار مصير السلاح ، وانتصرت دول الوفاق ، من أن تجني ثمار النصر ، كما لو كانت وفية حتى النهاية . وفي ١٩١٩ تحققت الوحدة الرومانية بعد أن كسبت رومانيا ترانسلفانيا بكاملها ، وثلاثي باقات - تيميسفار ، وبسارابيا ، مع أن سكان بسارابيا روس في جزء منهم ، واحتفظت بالدوبروجا ، حتى ان الدولة الرومانية ، في ١٩١٩ ، لم تضم جميع شعوب اللغة الرومانية فحسب ، بل ضمت أيضاً شعوباً من قوميات أخرى .

تَبَتِ الْأَعْلَامِ

B		A	
Bach	باخ	Aberdeen	أبردين
Bachelor walk	باتشيلرووك	Abruzzes	أبروز
Balaton	بالاتون	Aland	آلاندا (جزر)
Balfour, Arthur	بلفور ، آرثر	Almiral	الميرال
Bamberg	بامبرغ	Als	الز
Baritiu	باريتيو	Andrassy	اندرامبي
Bassano	باسانو	Anhalt	أنهالت
Batisti, César	باتيستي ، قيصر	Anjou	أنجو
Bebel	بيبل	Annunzi (d'	أنونزي
Beclard	بيكلار	Antonelli	انتونيللي
Behaine, Lefebvre de	بيين ، لوفيفر دو	Arese	أريسيه
Belfast	بلفاست	Armagh	أرماغ
Belfort	بلفور	Arndt	أرندت
Benedetti	بينديتي	Aspropomonte	اسبروپومونته
Bennigsen	بينينغسن	Asquith	اسكويث
Bentivegnia	بينتيفينيا	Attilio , Ligui	اتيليو ، ليغوي
Bernadotte	برنادوت	Augustenburg	اوغستنبورغ

Cambo, Francesco	کامبو ، فرانسیسکو	Bertolini	بیرتولینی
Cambon, Jules	کامبون ، جول	Beust	بوست
Capet, Hugue	کابت ، هوغ	Beyreuth	بیروت
Caporetto	کاپوریتو	Bjorson	بیورسون
Caprera	کاپیرا	Biarritz	بیاریتز
Carlos Aribio	کارلوس اریبو	Bismarck, Bohlen	بسمارک - بوہلن
Carol	کارول	Blommaert	بلومرت
Carp	کارب	Bolgrad	بولگراد
Carson, sir Edward	کارسون ، الیر ادوارد	Boni	بونی
Casement, Roger	کازمنت ، روجر	Bolzano	بولزانو
Castelfidaro	کاستیلفیدارو	Boncompagni	بونکومپانی
Cavendish	کافندیش	Botzen	بوتزن
Cavour	کافور	Boulanger	بولانجیه
Cauwelaert	کاوویلرت	Brater, Karl	براتر ، کارل
Chambery	شامبری	Brenner	برنیر
Champs - Elysées	شانزیلیزیه	Bücher	بوخر
Charleroi	شارلوروا	Bulow	بولوف
Cherbourg	شیربورغ	Bunde	بونده
Christensen	کریستسن	Bundesrat	بوندسرات
Churchill, Randolph	تشرشل راندولف	Buol	بوول
Cipriani	سیپریانی	Butt', Issac	بوت ، اسحاق
			C
		Cadorna	کادورنا ، جنرال

D			
Daens	دينز	Civita'- Vecchia	مبيفتا - فيكشيا
Dalmatie	دالماسيا	Clarendon	كلارندون
Dalvigkh	دالفيخ	Cobourg	كوبورغ
David, Jean	دافيد ، جان	Combes	كومب
Davitt, Michael	دافيت ، ميكائيل	Conart, Pierre	كونار ، بيير
Decker	دكر	Connoly	كونولي
Delbruck	دلبروك	Connubio	كونو بيو
Delcassé	دلكاسيه	Conscience, Henri	كونسيانس ، هنري
Delle	ديل	Conzanza	قونستانزا
Denfert - Rochereau	دنفر - روشرو	Cormons	كورمونز
Deroulède, Paul	ديروليد ، بول	Cornu, Mme	كورنو ، السيدة
Destree, Jean	ديستريه ، جان	Corradini, Enrico	كوراديني ، انريكو
Disraëli	ديزرائيلي	Cortada	كورتادا
Dniester	دنيستر	Craig, Sir Jemes	كرايغ ، السير جيمس
Doda	دودا	Crispi, Francesco	كريسبي ، فرنسيسكو
Dollfuss, Auguste	دلفوس ، اوغست	Cromwell	كرومويل
Donnersmarck , Henckel Von	دونزمارك ، هنكل فون	Cullen	كولتن ، المونسنيور
Düppel	دوبل	Curragh	كوراغ
Duran y Ventosa	دوران اي فانتوزا	Cuza, Aleseandre de	كوزا ، الكسندر دو
		Czernin	تشرنين

Froeschviller	فروشفيالديه		
Fulda	فولدا	E	
		Eugénie	اوجيني
	G	F	
Gabriac	غابرياك	Fabrizzi , Nicolas	
Gambetta	غامبيتا		فابريزي ، نيقولا
Gand	غاند	Failly	فاي
Gastein	غاشتايين	Favre , Jules	فافر ، جول
Ghika	غيسكا ، الأمير	F , Les Trois	الثلاث F :
Gialdini	جبالديني	« Fair Rent »	
Giromagny	جيروماني	« Fixity of Tenure »	
		« Freedom of Sale »	
Glatz	غلاتز	Fenians	الفينيان
Glücksburg	غلو كسبورغ	Fenianisme	الفينيانية
Gneiseneau	غنيزنو	Fermanagh	فرماناغ
Gofone	غوفونه ، جنرال	Ferry , Jules	فيرتي ، جول
Goritzia	غوريتزيا	Fiume	فيومه
Görres , Joseph	غورز ، جوزيف	Flensburg	فلنسبورغ
Gortschakoff	غورتشاكوف	Flourens	فلورن
Gourmont , Remy de	غورمون ، ريمي دو	Forbach	فورباخ
		Forstner	فورشنر
Griffith , Arthur	غريفت ، آرثر	Franck , Louis	فرنك ، لوي
Grosjean	غروجان	Fransquillons (Les)	الفرنسكيون
Goyon	غويون ، جنرال	Freiderich , Neumann	فريدريك ، نويمان
Gudrun	غودرون		
		Fried Jung	فريد يونغ

I		H	
Ibsen	ايبسن	Habeas Corpus	هابيئنا كوبروس
Irrédentisme	الاستردادية	Haderseben	هادرسيبن
Isonzo	ايسونزو ، نهر	Haguenau	هاغناو
Istrie	ايتريا	Hakon VII	هاكون السابع
J		Homburg	هومبورغ
Jaurès , Jean	جوريس ، جان	Hammond	هاموند
Jessen	يسن	Hanotau	هانوتو
Johanssen	يوهانسن	Hardenberg	هاردنبرغ
Jonescu , Tak	يونيسكو ، تاك	Harse	هارس
K		Hawarden	هاوردن
Kanzler	كانزلر	Healy , Tom	هيللي ، توم
Karolyi	كارولي	Hertington	هريتنگتون
Keller	كيلر	Hohenzollern , Charles de	هونتسولرن ، شارل دو
Kelly	كيلي	Höjer	هوجر
Kerry	كيري	Holstein	هولشتاين
Kiel	كيل	Hohenlohe , Clovis Von	هولنلوه ، كلوفيس فون
Klas , Heinrich	كلاس ، هاينريك	Hübner	هوبنر
Köller	كولر	Huysmans	هويسمانس
Koniggrätz	كونيغرااتز	Hyde , Douglas	هايد ، دوغلاس
Kork	كورك		
Kronprinz	كرونبرنز		
Krüger	كروغر		
Kuhlmann	كوهمان		

M		L	
Mac Neill	ماك ناييل	Ladins	لادين ، شعب
Maëstricht	مستريخت	Lafarina	لافارينا
Maffi	مافي	Lafontaine	لافونتين
Magenta	ماجنتا	Lagnago	لانياغو
Mancini	مانشيني	Lagueronnière	لاغيرونيير
Mancomunidad	مانكومونيتاد	Lamarmora	لامارمورا ، جنرال
Manresa	مانريسا	Lamoricière	لاموريسيير ، جنرال
Marcel - Sembat	مارسيل - سامبا	Landau	لانداو
Manteuffel	مانتويفل	Landesausschuss	لاند سامشوس
Marcora	ماركورا	Landtag	لاندتاغ
Maura	مورا	Langensaltza	لانغنزالتسا
Maynooth	ماينووث	Larkin	لاركين
Mayo	مايو	Lassalle , Ferdinand	لاسال ، فرديناند
Menilmontant	مينيلمونتان	Law , Bonar	لو ، بونار
Mentana	منتانا	Léon , Leonie	ليون ، ليوني
Michelsen	ميشيلسن	Lepic	لوبيك
Minden	ميندن	Lérída	ليريدا
Minghetti	مينغيتي	Limerick	ليميريك
Miquel , Johannes	ميكيل ، جوهانس	Lippe	ليب
Mommsen , Theodore	مومسن ، تيودور	Londonderry	لوندونديري
		Lornsen	لورنسن

O' Leary	اوليري	Moniteur (Le)	المونيتور (الجريدة الرسمية في فرنسا)
Olga	اولغا	Moore	مور
Ollivier , Emile	اوليفير ، ايميل	Mouravieff	مورافيف
O'Mahoney , John	اوماهوني ، جون	Moustier	موستيه
Orangisme	اورانجيه (جمعية)	Mulhouse	مولهوز
Osborne	اوسبورن	Münster	مونستر
OscarII	اوسكار الثاني ، ملك السويد	Murat	مورا
Oslo	اوسلو	Musset , Alfred	موسيه ، الفرد
O'Shea , Catherine	اوشي ، كاترين	N	
Ostende	اوستاند	Nansen	نانسن
Oswald	اوسولد	Narvik	نارفيك
P		National Verein	ناسيونال فراين (الجمعية القومية)
Page	باج	Ney , Edgard	ني ، ادغارد
Palatinat	بالاتينا	Nigra	نيغرا
Paléologue	باليوولوج	Nicotera	نيكوتيرا
Pallavicini	بالافيتشيني	Nikolsburg	نيكولسبورغ
Palmerton	بالمرستون	Nordau , Max	نورداو ، ماكس
Pangermanisme	الجامعة الجرمانية	O	
Pantaléoni	بانتاليوني	Oberdan , Guillamme	اوبردان ، غليوم
Papisme , (Le)	البابية	O' Brien	اوبريان
Parnell	بارنيل	Oglio	اوليو
Pelletan	بيليتتان		
Pepoli	بيبولي		

R			
Radenbach , Albert	رادنباخ ، البيرت	Persano	برسانو
Radowitz	رادفيتز	Peters	پيترز
Raess	رايس	Pfordten, Von der	بفوردتن، فون در
Rantzau	رانتزاو	Phoenix - Park	فونيڪس - پارڪ
Rappallo	رابالو	Pifferrer	پيفرر
Rattazzi	راتتازي	Pi Y Margall	بي اي مارغال
Razzini	رازيني	Place , Victor	بلاس ، فيكتور
Rechberg	رشبرخ	Plevna	پليفنا
Reichsrat	رايخسرات	Plombières	پلومبيير
Reichstag	رايخشتاغ	Pirenne , Henri	پيرين ، هنري
Redmond , John	ريدمونڊ ، جون	Poincaré , Reymond	پوانڪاريه ، ريمون
Reimer	رايمر	Popovici , Aurel	بوبوفيتشي ، اورييل
Renard , Jules	رونار ، جول	Porta pia	پورتا پيا
René , Karl	رونيه ، كارل	Prat de la Ripa	برات آل ريبا
Rentengüter	رنتنغوتو	Pray	پري
Ricasoli	ريڪازولي	Preiss	پرايس
Reichsland	رايخسلاند « ارض امپراطورية »	Primo de Rivera	پريمو دو ريفيرا
Riva	ريفيا	Puig y Cadafalch	پويغ اي کاڊافالش
Roberts	روبيرو	Q	
Rosebery	روزبيري		
Rosetti	روزيٽي	Quarnero	کوآرنيرو

Seely	سيلي	Rouher	روهير
Settembrini	ستمبريني	Rovereto	روفيريتو
Sibiu	سيليو	Rubio y Ors	روبيو اي اورس
Simrock	سيمروك	Russel, John	رسل ، جون
Sinn - Fein	سن - فاين	Ryswick, Theodore Van	ريسفيك ، تيودور فان
Schnabelée	شناييليه	S	
Solarno	سولارنو		
Solferino	سولفيرينو	Sabouroff	سابوروف
Spalato	سبالاتو	Sadowa	سادوفا
Staathalter	شتاتالتر	Salerno	سالورنو
Stratford Redcliffe	ستراتفورد ريدكليف	Seton - Watsan	سيتون - واتسون
Steen	شتين	St - Cloud	سن - كلود
Stephens, John	ستيفانس ، جون	St - Stephano	سان - ستيفانو
Storting	ستورتنغ (مجلس النواب في النورفيج)	San - Martino	سان - مارتينو
Sturdza	ستوردزا	Saverne	سافيرن
T		Schleswig	شلفويغ
		Schneegans	شنيغانز
Tazzoli	تازولي	Schonerer, Georges Von	شونيرر ، جورج فون
Tegethof	تيغيتوف	Schopenhauer	شوبنهاور
Tessin	تيسن	Schultz - Delitzsch	شولتز - ديليتش
Thiers	تيير	Schulverein	
Thile	ثيليه		
Thouvenel	توفنيل	(الاتحاد المدرسي)	

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

اليقظة القومية في ١٨٥٩ ص ١٥ ، تعبير الكونفدراسيون الجرمانى
غداة ١٨٥٠ ص ١٧ ، العمران السياسى ١٩ ، العمران الاقصادى ٢١ ،
اليقظة القومية عام ١٨٥٩ ص ٢٥ ، الازمة الدولية عام ١٨٥٩ ص ٢٦ ،
حركة الراى ٢٨ ، الاتجاه الأول ، الاتجاه الثانى ، الاتجاه الثالث ٢٩ ،
الجمعية القومية ٣٠ .

الفصل الثانى

الحركة القومية الألمانية

من ١٨٦٣ إلى ١٨٦٥ .

قضية اصلاح الكونفدراسيون ٣٢ ، محاولة ١٨٦٢ ص ٣٣ ، محاولة
١٨٦٣ ص ٣٥ ، قضية الدوقيات الدانماركية ٤٠ ، انعكاسات قضية
الدوقيات ٤٨ .

الفصل الثالث

أزمة ١٨٦٦ في ألمانيا

أصل أزمة ١٨٦٦ ص ٥١ ، قضية الدوقيات ٥١ ، قضية اصلاح الكونفدراسيون الألماني ٥٢ ، موقف الدول الكبرى ٥٢ ، جهود بروسيا ٥٣ ، جهود النمسا ٥٤ ، تمزق ألمانيا ١٨٦٦ ص ٥٩ ، موقف الرأي العام ٥٩ ، موقف الحكومات ٦٣ ، موقف الدول الألمانية ٦٤ ، موقف بافاريا ٦٤ ، موقف دوقية هس ٦٥ ، موقف مملكة ساكس ٦٥ ، موقف مملكة هانوفر وهس الناجية (أو هس. - كاسل) ٦٦ .

الفصل الرابع

أزمة ١٨٦٦

انشاء اتحاد ألمانيا الشمالية ٧٠ ، حالة ألمانيا الشمالية ٧٠ ، تصفية النزاع الدستوري البروسي ٧١ ، وضع بروشيا حيال دول ألمانيا الشمالية الأخرى ٧٥ ، شلزيغ وهولشتاين ٧٦ ، فرنكفورت ٧٦ ، هانوفر ٧٧ ، تنظيم اتحاد ألمانيا الشمالية ٧٩ ، مبادئ مشروع الدستور ٨٢ ، المبدأ الأول ٨٢ ، المبدأ الثاني ٨٣ ، المبدأ الثالث ٨٣ ، السلطات الاتحادية ٨٦ .

الفصل الخامس

قضية ألمانيا الجنوبية

من ١٨٦٧ الى ١٨٧١

قضية ألمانيا الجنوبية (١٨٦٧ - ١٨٧١) ٨٨ ، جهود بروسيا ٨٩ ، معاهدات التحالف السرية ٨٩ ، فرتامبرغ ٩١ ، دوقية باد الكبرى ٩١ ،

بافاريا ٩٢ ، دوقية هس - دارمشتات الكبرى ٩٢ ، انشاء البرلمان الجمركي (تسولبارلمان) ٩٤ ، مقاومة المان الجنوب ٩٧ ، وضع الرأي العام في المانيا الجنوبية ٩٧ ، في دوقية باد الكبرى ٩٧ ، في دوقية هس الكبرى ٩٨ ، في بافاريا ٩٨ . رأي حكومات دول المانيا الجنوبية ٩٨ ، في بافاريا ٩٨ ، في فرتامبرغ ١٠٠ ، في دوقية هس الكبرى ١٠٠ ، في دوقية باد الكبرى ١٠٠ ، في فرتامبرغ ١٠٢ ، في هس - دارمشتات ١٠٣ ، في باد ١٠٣ ، تأسيس الامبراطورية الألمانية ١٠٤ .

الفصل السادس

قضية الوحدة الألمانية

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

القضايا الداخلية ١٠٩ ، قضية وزراء الامبراطورية ١١١ ، قضية مالية الرايخ ١١٢ ، الاصلاح الانتخابي البروسي ١١٤ ، القضايا الخارجية ١١٨ ، قضية المان النمسا ١١٩ ، وجهة النظر الألمانية ١٢٠ ، حركة الجامعة الجرمانية ١٢٣ ، برنامج الجامعة الجرمانية ١٢٤ ، وجهة النظر النمساوية ١٢٦ .

الفصل السابع

الحركة القومية الايطالية

بعد ١٨٥٠

الحركة القومية الايطالية بعد ١٨٥٠ ص ١٢٩ ، مملكة ساردينيا ١٣١ ، الدولة الحبرية ١٣١ ، مملكة الصقليتين ١٣١ ، دوقيات ايطاليا الوسطى ١٣٢ ، امارة موناكو ١٣٢ ، حالة الدولة الايطالية بعد ١٨٥٠ ، البلاد اللومباردية - البندقية ١٣٤ ، مملكة الصقليتين ١٣٥ ، الحركة الليبرالية

١٣٧ ، الحركة الماترينية ١٣٧ ، الدولة الحبرية ١٣٧ ، الدوقيات ١٣٨ ،
ملكه البيمونت - ساردينيا ١٣٩ ، كافور ١٣٩ ، سياسته الدينية ١٤٠ ،
المبدأ الأول ، المبدأ الثاني ، المبدأ الثالث ١٤٠ ، بقظة الفكرة القومية :
١٤٢ ، الجمعية القومية ١٤٣ ، مبادئ الجمعية الايطالية ١٤٤ ، ظروف
نمو الحركة القومية ١٤٨ ، موقف فرنسا ١٥٠ ، موقف انكلترا ١٥١ ،
ظروف السياسة الداخلية ١٥٤ . المراحل الكبرى للحركة القومية ١٥٥ ،
المرحلة الاولى : ضم لومبارديا إلى البيمونت - ساردينيا ١٥٦ ، المرحلة
الثانية : قضية ايطاليا الوسطى ١٥٧ ، المرحلة الثالثة : قضية الصقليتين
١٦١ ، طريقة كافور ١٦٢ ، المرحلة الرابعة : قضية الدولة الحبرية ١٦٤ ،
صعوبات الذوبان ١٦٦ ، موقف الحكومة ١٦٧ .

الفصل الثامن

الحركة القومية الايطالية

من ١٨٦١ إلى ١٨٦٦

الحركة القومية الايطالية (١٨٦١ - ١٨٦٦) ١٧٠ ، ظروف
السياسة الايطالية ١٧١ ، تفتت الأحزاب ، الأزمة المالية ١٧١ ، معارضة
اليمن ١٧٢ ، معارضة اليسار ١٧٣ ، خطة الحكومة الايطالية ١٧٦ ،
الصعوبات من جانب بروسيا ١٨١ ، الصعوبات من جانب فرنسا ١٨٢ ،
المعنى الصحيح للمعاهدة ١٨٤ ، التداعي الجزئي للخطة الايطالية ١٨٥ ،
العمليات العسكرية ١٨٦ ، العمليات البحرية ١٨٩ ، الحية الدبلوماسية ١٨٩ .

الفصل التاسع

الحركة القومية الايطالية

القضية الرومانية

القضية الرومانية (قضية روما) ١٩٢ ، المرحلة الاولى : حل غاريبالدي ١٩٣ ، دوافع غاريبالدي ١٩٤ ، محاولة غاريبالدي الاولى (١٨٦٢) ١٩٥ ، محاولة غاريبالدي الثانية (١٨٦٧) ١٩٨ ، اتفاق ايلول ١٩٨ ، البروتوكول السري ١٩٩ ، التفسير الفرنسي ٢٠٠ . المرحلة الثانية : حل الحكومة الايطالية ٢٠٥ ، محاولة الحل الدبلوماسي ٢٠٥ ، حل القوة ٢٠٨ ، موقف الدول ٢٠٩ .

الفصل العاشر

الحركة القومية الايطالية

الاستردادية الايطالية

الاستردادية الايطالية ٢١٣ ، التيرول الجنوبي ٢١٣ ، منطقة البندقية الجولينية ٢١٤ ، دالماسيا ٢١٥ ، المرحلة الاولى (١٨٦٦ - ١٨٨٢) ص ٢١٨ ، وجهة النظر النمساوية - الهونغارية ٢٢١ ، المرحلة الثانية : (١٨٨٢ - ١٨٩٦) ص ٢٢٣ ، موقف الرأي العام ٢٢٤ ، موقف الحكومة الايطالية ٢٢٧ ، المرحلة الثالثة : (١٨٩٦ - ١٩١٤) ص ٢٢٩ ، في ايستريا - دالماسيا ٢٢٩ ، في الترانثان ٢٣٠ ، في فيوم ٢٣١ .

الفصل الحادي عشر

قضية ايرلنده

قضية ايرلنده ٢٣٥ ، الحالة الدينية ٢٣٧ ، حالة البروتستانت ٢٣٨ ،
حالة الكاثوليك ٢٣٩ ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية ٢٤١ ، نتائج
التحويل ٢٤٣ ، النتائج الاجتماعية ٢٤٤ ، الحالة السياسية ٢٤٦ ، الاحتجاج
الايرلندي ٢٤٨ .

الفصل الثاني عشر

قضية ايرلنده

من ١٨٦٨ الى ١٩١٠

المحاولات الايرلندية ٢٥٤ ، عمل الايرلنديين ٢٥٥ ، بارنيل ٢٥٦ ،
عمل الأحزاب السياسية الانكليزية ٢٦٢ ، نتائج الدور : (١٨٦٨ -
١٩١٠) ص ٢٦٣ ، القضية الدينية ٢٦٤ ، النتائج السياسية ٢٦٥ ،
النتائج المادية ٢٦٥ ، الاصلاح الزراعي ٢٦٦ ، اصلاح ١٨٧٠ : النقطة
الاولى ٢٦٦ ، النقطة الثانية ٢٦٧ ، اصلاح ١٨٨١ ص ٢٦٧ ، النقطة
الاولى ، النقطة الثانية ، النقطة الثالثة ٢٦٨ ، التطبيق العملي لهذا القانون
٢٦٨ ، قانون ١٨٨٥ ص ٢٦٩ ، قانون ١٩٠٣ ص ٢٦٩ ، قانون
المناطق المحترقة ٢٧٠ ، القضية السياسية ٢٧٠ .

الفصل الثالث عشر

قضية ايرلنده

الوزراء الايرلنديين

من ١٩١٠ الى ١٩١٤

نقطة المعارضة الايرلندية ٢٧٥ ، الشكل المعتدل ٢٧٦ ، الشكل

الاتصال ٢٧٧ ، حل الحكومة البريطانية ٢٨٠ ، السبب الاول ٢٨١ ،
السبب الثاني ٢٨١ ، قضية تطبيق الحكم الذاتي ٣٨٣ ، قضية اولستر
٢٨٤ ، المقاومة البروتستانتية ٢٨٨ ، المقاومة الكاثوليكية ٢٨٩ ، قضية
كوراغ ٢٩١ ، قضية باتشلر ووك ٢٩٢ .

الفصل الرابع عشر

قضية الشلزيغ الشمالية

قضية شلزيغ الشمالية ٢٩٦ ، أصول حرب الدوقيات ٣٠٠ ، حرب
١٨٦٤ ص ٣٠٣ ، موقف انكلترا ٣٠٤ ، موقف فرنسا ٣٠٦ ، موقف
روسيا ٣٠٧ ، مصير الدوقيات من ١٨٦٤ إلى ١٨٦٦ ص ٣٠٩ .

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزيغ الشمالية

مصير الشلزيغ الشمالية ٣١٣ ، عدم تنفيذ المادة الخامسة من معاهدة
براغ ٣١٥ ، النقطة الاولى ٣١٩ ، النقطة الثانية ٣٢٠ ، سياسة الجرمنة
في الشلزيغ الشمالية ٣٢٥ ، اجراءات ضغط ضد بعض الأفراد ٣٢٦ ،
اجراءات ضغط تتعلق بالقضية اللغوية ٣٢٧ ، قضية الجرائد ٣٢٨ ، الهجرة
الألمانية ٣٢٨ ، مقاومة الجرمنة ٣٣٠ .

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

أصول الحركة القومية ٣٣٣ ، وضع النورفيج في الدولة السويدية
٣٣٣ ، تنظيم الحكم ٣٣٦ ، الفارق اللغوي ٣٣٨ ، الفارق الاجتماعي

٣٣٨ ، فارق السياسة الاقتصادية ٣٣٨ ، الحركة الفكرية ٣٣٨ ، النزاع بين السويد والنورفيج ٣٤١ ، قضية القنصليات ٣٤١ ، الحجة الاولى ، الحجة الثانية ٣٤١ ، المرحلة الاولى ، المرحلة الثانية ٣٤٢ ، المرحلة الثالثة ٣٤٤ ، تشكيل دولة النورفيج المستقلة ٣٤٦ ، العقوبات ٣٤٦ ، العقبة الاولى ، العقبة الثانية ٣٤٧ ، العقبة الثالثة ٣٤٨ ، وضع النورفيج الدولي ٣٥٠ .

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغية في بلجيكا

القضية اللغوية ٣٥٢ ، ميدان اللغة الفرنسية ٣٥٥ ، ميدان اللغة الفلامندية ٣٥٦ ، حركة الاحتجاج الفلامندية ٣٥٧ ، جان دافيد ٣٥٧ ، فيلمز ٣٥٧ ، هنري كونسيانس ٣٥٨ ، البيوت رادنباخ ٣٥٨ ، الاتصال مع الخارج ٣٥٨ ، الاحتجاج السياسي ٣٥٩ ، النتيجة ٣٦٣ ، الحالة قبل حرب ١٩١٤ ص ٣٦٥ ، حركة المقاومة الفالونية ٣٦٦ .

الفصل الثامن عشر

قضية الالزاس — لورين

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

ضم الالزاس — لورين

موقف الرأي الألماني والحكومة الألمانية قبل ١٨٧٠ من قضية الالزاس — لورين ٣٧٠ ، ظروف المطالبة ٣٧١ ، في ١٨١٣ — ١٨١٤ ص ٣٧١ ، بعد حكم المائة يوم ٣٩٣ ، أزمة ١٨٤٠ ص ٣٧٤ ، أزمة ١٨٤٨ ص ٣٧٤ ، في عام ١٨٥٩ ص ٣٧٥ ، في ١٨٦٦ ص ٣٧٦ ،

تحقيق اهداف المانيا ٣٧٦ ، رد الفعل الفرنسي ٣٧٩ ، الرأي الفرنسي ٣٧٩ ، الحقوق التاريخية ٣٨٠ ، الحجة اللغوية ٣٨٠ ، رأي الحكومة الفرنسية ٣٨٠ ، مفاوضات بروكسل ٣٨٤ ، قضية حق الاختيار ٣٨٤ ، قضية تحديد ارض بلفور ٣٨٤ ، معاهدة فرنكفورت ٣٨٤ ، موقف الالزاسيين - لورينيين ٣٨٦ .

الفصل التاسع عشر

الالزاس - لورين تحت النظام الألماني

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

رأي بسمارك ٣٨٨ ، موقف الالزاسيين - لورينيين ٣٨٩ ، الدور الأول : (١٨٧١ - ١٨٧٤) ٣٩٠ ، لجنة الدفاع ٣٩١ ، عصبة الالزاس ٣٩٢ ، قضية الاختيار ٣٩٢ ، حالة الموظفين ٣٩٣ ، حالة غير الموظفين ٣٩٣ ، قضية الخدمة العسكرية الاجبارية ٣٩٤ ، الدور الثاني : (١٨٧٤ - ١٩١٠) ص ٣٩٥ ، موقف الالزاسيين - لورينيين من النظام الجديد ٣٩٧ ، قبل ١٨٩٠ ص ٣٩٧ ، بعد ١٨٩٠ ص ٣٩٩ ، اسباب تقدم الاتجاه الاستقلالي ٤٠٠ ، السبب الاول ٤٠٠ ، السبب الثاني ٤٠٠ ، السبب الثالث ٤٠١ ، الصناعة ٤٠١ ، الزراعة ٤٠٢ ، الدور الثالث : (١٩١١ - ١٩١٤) ٤٠٣ ، النقطة الاولى ٤٠٣ ، النقطة الثانية ٤٠٣ ، قضية سافيرن ٤٠٥ .

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الالزاس - لورين

على العلاقات الفرنسية - الألمانية

الدور الأول (١٨٧١ - ١٨٩٠) ٤٠٨ ، موقف ادولف تير

اسماء الاشهر في البلاد العربية

كانون الثاني	=	يناير
شباط	=	فبراير
آذار	=	مارس
نيسان	=	ابريل
ايار	=	مايو
حزيران	=	يونيو
تموز	=	يوليو
آب	=	اغسطس
ايلول	=	سبتمبر
تشرين الاول	=	اكتوبر
تشرين الثاني	=	نوفمبر
كانون الاول	=	ديسمبر

كلمة شكر

أجزل الشكر لكل من أسهم في نشر هذا الكتاب

